


مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع

استشراف مستقبل الوطن العربي

# العرب والعالم

الدكتور علي الدين هلال

(منسق الدراسة ومحرر الكتاب)

الدكتور عبد المنعم سعيد

الدكتور أحمد صدقي الدجاني

الدكتور أسامة الغزالي حرب

الدكتور عبد المنعم المشاط

الدكتور ناصيف حتي

الأستاذ طلعت مسلم

# العـرب والعالم

# كلمة شكر وتقدير

يتوجه مركز دراسات الوحدة العربية بالشكر والتقدير إلى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الذي قدم الجزء الأكبر من تمويل مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» ونشر دراساته والتي يمثل هذا الكتاب احداها.

كما يتوجه بالشكر أيضاً إلى صندوق النقد العربي، وإلى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وإلى الصندوق العراقي للتنمية الخارجية لمساهماتهم أيضاً في تمويل جزء من كلفة تنفيذ المشروع.

إلا أن مركز دراسات الوحدة العربية يتحمل وحده مسؤولية تنفيذ المشروع واعداد الدراسات الخاصة به.



مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع

استشراف مستقبل الوطن العربي

# العرب والعالم


الدكتور علي الدين هلال

(منسق الدراسة ومحرر الكتاب)

الدكتور عبد المنعم سعيد

الدكتور احمد صدقي الدجاني

الدكتور اسامة الغزالي حرب

الدكتور عبد المنعم المشاط

الدكتور ناصيف حتي

الأستاذ طلعت مسلم

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

**مركز دراسات الوحدة العربية**

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

---


**الطبعة الأولى**

بيروت: تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨

# المحتويات

# تقديم

هذا الكتاب عن **العرب والعالم**، هو واحد من خمسة كتب رئيسية، تصدر تباعاً عن مركز دراسات الوحدة العربية، وتمثل الحصيلة الأساسية لمشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي». أما الكتب الأربعة الأخرى فهي:

- **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات**، ويمثل التقرير العام النهائي للمشروع.
- **المجتمع والدولة في الوطن العربي**.
- **التنمية العربية**.
- **التقرير الفني للمشروع**، وهو محدود التوزيع.

ولأن هذه الكتب الخمسة هي جزء من مشروع علمي كبير وشامل، فلا بد من أن تقرأ في سياق هذا المشروع، ولا بد من كلمة موجزة حوله.

يمثل مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» أول جهد علمي جماعي كبير، تشارك فيه نخبة من العلماء والأساتذة والخبراء العرب في شتى مجالات المعرفة، للتعرف على إمكانات الوطن وقدرات الأمة حاضراً ومستقبلاً، في اطار المتغيرات العديدة التي تحكم النظامين الاقليمي والعالمي. فرغم محاولات سابقة ومشكورة لزملاء ومؤسسات أخرى في هذا الصدد، إلا أن ما يقدمه مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، هو عمل غير مسبوق من حيث شموله وموسوعيته، ومن حيث أساليبه ومنهجيته، ومن حيث عدد من شارك في دراساته من أبناء هذه الأمة من المحيط إلى الخليج، ومن حيث المدة الزمنية التي استغرقها، ومن حيث عدد الهيئات والمؤسسات العربية التي أسهمت فيه وساندته. فالمشروع، من هذه الناحية، هو عمل علمي عربي تضامني وحدوي بكل معنى الكلمة.

إن الاعتبارات النظرية والمنهجية التي حكمت العمل في هذا المشروع الكبير، قد تم

تفصيلها في كتاب مستقل[1] يتزامن صدوره عن المركز مع هذا الكتاب. ويكفي هنا أن نقول كلمة مختصرة حول المحاور الرئيسية للمشروع عموماً.

لقد انطوى مشروع الاستشراف على **أربعة محاور** مترابطة: **المحور الأول**، وهو العرب والعالم، ويتناول واقع ومستقبل النظامين الاقليمي والدولي الذي يعيش ويتحرك الوطن العربي في إطارهما ويتفاعل معهما، ويؤثر ويتأثر بهما سلباً وإيجاباً. **المحور الثاني**، هو التنمية العربية، ويتناول واقع ومستقبل القاعدة المادية والبشرية للوطن العربي، وما شهدته من مظاهر النمو الاقتصادي في العقود الثلاثة الماضية، واحتمالات تطور هذا النمو في العقود الثلاثة التالية. **المحور الثالث**، هو المجتمع والدولة، ويتناول العلاقة الجدلية المستمرة والمعقدة بين تطور التكوينات والهياكل الاجتماعية العربية من ناحية، ونشأة ونمو الدولة القطرية العربية من ناحية أخرى. **والمحور الرابع**، هو النموذج النسقي العام لمجمل التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوطنية والقومية والاقليمية والدولية، في الماضي والحاضر، وأهم احتمالاتها المستقبلية. والتفاعل الذي يجسده النموذج النسقي ينطوي بدوره على عدة نميذجات فرعية، استخدم الباحثون فيها الأساليب الكمية والكيفية.

وإضافة إلى الكتاب الرئيسي عن كل محور، فقد صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عدد من الكتب الفرعية حول دراسات محوري **العرب والعالم**[2] **والمجتمع والدولة في الوطن العربي**[3].

وقد بلور العاملون في مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، **ثلاثة مشاهد** (سيناريوهات) رئيسية محتملة للمستقبل العربي: **المشهد الأول** هو امتداد للأوضاع القائمة دون تغيير كيفي يذكر (مشهد استمرار واقع ومنطق التجـزئة) وهو يمثل أسوأ الاحتمالات بالنسبة إلى الوطن العربي عموماً، وإلى كل دولة على حدة (مهما كان حجمها أو درجة تراثها)، وإلى بعض الدول الحدودية (على أطراف الوطن العربي) خصوصاً. أما **المشهد الثاني** فهو احتمال التعاون الاقليمي أو التنسيق العام ـ اما على شكل تكتلات اقليمية جغرافية (المغرب العربي ـ وادي

---

(١) هذا الكتاب هو: **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر]).

(٢) هذه الكتب الفرعية هي: عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ أسامة الغزالي حرب، **مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ ناصيف يوسف حتي، **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، وعبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٣) هذه الكتب الفرعية هي: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، وخلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

النيل ـ المشرق العربي ـ الخليج والجزيرة العربية)، أو على شكل تعاون وتنسيق عربي عام في قطاع حيوي أو أكثر (كالأمن الغذائي ـ الصناعات العسكرية. . . الخ)، وينطوي على وقف التدهور وتحسين الأداء العربي العام، سواء في داخل كل دولة أم في علاقات هذه الدول بالقوى الاقليمية والدولية المتربصة بها. و المشهد الثالث، هو احتمال الوحدة العربية، سواء بين تجمعات اقليمية أم بين الدول القطرية في شكل وحدة اتحادية (فدرالية)، وهو أفضل احتمالات المستقبل على الاطلاق، ليس من حيث أمن الوطن وعزة المواطن فقط، ولكن من حيث امكانات التنمية الشاملة وسد الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني أيضاً.

لقد استغرق انجاز مشروع الاستشراف عدة سنوات. وكان هناك فريق مركزي[٤] تولى التصميم والتخطيط والتنفيذ للمشروع ككل. واستعان في أثناء ذلك بحكمة وآراء عشرات من المفكرين والخبراء العرب، الذين تداولوا وتفاعلوا مع أعضاء الفريق المركزي في مراحل المشروع المختلفة. ولكن التفاعل الأعظم كان بين أعضاء الفريق المركزي أنفسهم. وحدث التفاعل نفسه داخل كل محور بين الفرق الفرعية التي تكونت لتتولى انجاز دراسات كل محور من المحاور الأربعة.

ويمثل هذا الكتاب حصيلة الدراسات والمناقشات التي تمت في اطار محور «العرب والعالم»، حيث يعالج في ضوء المشاهد الثلاثة المقترحة، مستقبل العلاقة بين العرب والنظام العالمي، والنظام العربي والعلاقات العربية ـ العربية، ومستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وعلاقات العرب مع دول الجوار الجغرافي لهم، ثم علاقات العرب مع القوى الكبرى في العالم، ليلخص في فصل أخير النتائج التي تم التوصل إليها وتأثيرها على مستقبل الأمن القومي العربي.

وقد عرضت ونوقشت المسودة الأولى من هذا الكتاب بصورة مسهبة في الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في تونس، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧، وتمت إعادة النظر فيها بالاستفادة من بعض ما قدِّم حول هذا الكتاب من ملاحظات ومقترحات، مما تمخض عنه الكتاب الحالي للمحور.

وأود أن أنتهز الفرصة لأعرب عن امتناني وتقديري للدكتور علي الدين هلال، على كل ما

---

(٤) تكوّن أعضاء الفريق المركزي من:

| | |
|---|---|
| د. خير الدين حسيب | المشرف على الدراسة ورئيس الفريق. |
| د. علي نصّار | منسّق لمحور «النمذجة». |
| د. ابراهيم سعد الدين | منسّق لمحور «التنمية العربية». |
| د. سعد الدين ابراهيم | منسّق لمحور «المجتمع والدولة في الوطن العربي». |
| د. علي الدين هلال | منسّق لمحور «العرب والعالم». |
| أ. أديب الجادر | المدير التنفيذي للمشروع (خلال عام ١٩٨٦ وأوائل عام ١٩٨٧). |

بذله من جهد وفكر كمنسق لمحور «العرب والعالم»، وكعضو في الفريق المركزي للمشروع. كما أود أن أشكر الباحثين الرئيسيين في هذا المحور، الأخوة: د. عبد المنعم سعيد، د. أسامة الغزالي حرب، د. ناصيف حتي، اللواء أركان حرب المتقاعد طلعت مسلّم، د. أحمد صدقي الدجاني ود. عبد المنعم المشاط، على مساهماتهم المتميزة في هذا المحور، وأن أشكر كذلك الباحثين الآخرين الذين ساهموا في هذا المحور.

إن المهمة الأولى والعاجلة هي أن تنتقل طلائع القوى الحية في الوطن العربي من قراءة نتائج هذا المشروع الدراسي، إلى بلورة مشروع حضاري سياسي عملي، يكون حده الأدنى هو المشهد الثاني، وحده الأعلى هو المشهد الثالث. هذا هو التحدي الأعظم الذي يواجه جيلنا والجيل الذي يليه مباشرة، إذا كان لوطننا الكبير ولأمتنا العربية أن يبقيا ويزدهرا في القرن الحادي والعشرين.

خير الدين حسيب
المشرف على المشروع
ورئيس الفريق

# تَمْهيد

هذا الكتاب هو نتاج عمل جماعي، بكلّ ما تحمله هذه الكلمة من معان ودلالات. فقد كان المخطّط الأولي لمشروع دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي، ثمرة عمل جماعي ونقاشات مطوّلة بين أعداد كبيرة من المفكرين العرب، ثم جاءت دراسات محور «العرب والعالم» أيضاً نتاج اجتماعات منظّمة لمجموعة الباحثين الذين اشتركوا في اعداده، علاوة على مناقشات وحوارات مع أعداد أكبر من المثقفين العرب، وقام كلّ باحث بعرض خطّة بحثه على المجموعة، ثم تمّت مناقشة مسودة البحث، حيث ساهم ذلك كله في اثراء الفكر، وتعميق الاستفادة، وتبادل الخبرة والمعلومات والتصوّرات.

وإذا كان العمل الجماعي مفيداً في أيّ دراسة طموحة، فإنه يصبح ضرورة لا غنى عنها في تلك البحوث التي تتصدّى لاستشراف المستقبل، وبالذات عندما يكون موضوع هذا الاستشراف بلداناً نامية لم تستقر نظمها السياسية والاجتماعية بعد، وعندما يكون مجاله علاقات إنسانيّة وصراعات سياسيّة يخضع جزء كبير منها لإرادة الإنسان، وعندما لا تكون هناك تقاليد عملية في مجال هذا الحقل العلمي.

لذلك، فإننا نقدم هذه الدراسة بمزيج من مشاعر الانجاز والتواضع في آن واحد. الانجاز لأننا ـ كمجموعة ـ نتصوّر أن هذه الدراسة تطرح فكراً وتصوّرات تستحق المناقشة والبحث، والتواضع لأننا ندرك أن ما تقدّمه هو خطوة استفدنا فيها من جهود كثيرين سابقين ومعاصرين، ونرجو أن تكون مقدّمة لجهود أخرى لاحقة.

إن الدراسة الاستشرافيّة ـ بحكم تعريفها ـ هي إعمال للعقل والخيال في المستقبل، وإبداعها يتمثّل في قدرتها ليس فقط في استخلاص خبرة الماضي وعظمته ودرسه، أو في إدراك حقائق الحاضر واسقاطاته على المستقبل، ولكن أيضاً في اختراق حجب الغد، والتعرّف على ما يمكن أن يحمله من تحديات وآفاق ومخاطر.

وبهذا التعريف، فإن الدراسة الاستشرافيّة تعبّر عن أهمّ مكونين للعلم الاجتماعي الحديث وهما: استخلاص القواعد أو الاتجاهات العامة التي تحكم مسيرة المجتمع الإنساني، وتوظيف تلك القواعد والاتجاهات للتخطيط لمستقبل أفضل. ومن هنا علاقة الاستشراف بالوعي من ناحية، وبالسلوك من ناحية أخرى، فالاستشراف يبصّرنا بالبدائل والاحتمالات الممكنة في كلّ موقف تاريخي (الوظيفة التنويريّة)، ويرشدنا إلى ما يمكن القيام به واعداد العدّة لمواجهة التطوّرات غير المرغوبة، أو النتائج المترتّبة على سلوك سياسي راهن (السلوك السياسي والسياسات المتّبعة).

والفصول المنشورة في هذا الكتاب تمثّل جزءاً من جهود فريق البحث. وفي هذا السياق نشرت مجلة «المستقبل العربي»(*) محوراً عن مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، هو خلاصة لندوة عقدت في اطار الدراسة. وقدّم فيها الورقة الرئيسيّة د. أحمد صدقي الدجاني. علاوة على ذلك، فإن المخطوطات التي أعدّها بعض أعضاء الفريق اتسع نطاقها وحجمها ولم يعد في قدرة هذا الكتاب استيعابها، لذا، فإنها صدرت في كتب مستقلّة عن مركز دراسات الوحدة العربية. ويشمل ذلك دراستي د. عبد المنعم سعيد عن: **العرب ومستقبل النظام العالمي والعرب ودول الجوار الجغرافي**، ودراسة د. أسامة الغزالي حرب: **مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، ودراسة د. ناصيف حتي عن: **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي**.

وفي هذا السياق اختلف شكل اسهام أعضاء فريق البحث من فصل إلى آخر. فالفصل الأول قام بكتابته منسّق الدراسة، والثاني يعتمد مباشرة على دراسة د. عبد المنعم سعيد في الموضوع، والثالث قام بكتابته منسق المحور، واستفاد من الجزء الخاص بهيكل القوة في النظام العربي بدراسة أعدها الأستاذ جمال عبد الجواد، والرابع يعتمد على دراسة د. أسامة الغزالي حرب، والخامس على دراسة د. عبد المنعم سعيد، والسادس على دراسة د. ناصيف حتي. فيما عدا الجزء الخاص بالعالم الثالث فهو خلاصة لاسهامات دراسات أعدها د. عبد الملك عودة «العالم الثالث»، ووحيد عبد المجيد «المنظمات الدوليّة»، وفتحي عثمان «الدول الصناعية الجديدة» وقام منسق المحور بتلخيصها. وأخيراً، فإن الفصل السابع يعبّر عن إسهام لعبد المنعم المشّاط «الأمن القومي العربي»، ومنسّق المحور «العرب والمستقبل». وقام اللواء طلعت مسلّم بتغطية الجوانب العسكريّة في كلّ فصول الكتاب، وخصوصاً الرابع والخامس والثامن منها. وخضعت كلّ الفصول إلى مناقشة في داخل فريق البحث، تمّ على أساسها إدخال بعض التعديلات، ثم لمناقشة أخرى على مستوى منسّقي محاور الدراسة. وقام محرّر الكتاب بالصياغة النهائية، وتحرير الكتاب، والتنسيق بين أجزائه بما استلزمه ذلك من تلخيص وإعادة صياغة، ودمج بعض الآراء والتقويمات وتعديلها بما يحقّق وحدة الكتاب وتكامله.

---

(*) محور «مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٨٢ ـ ١٣٦.

وخلال إعداد الدراسة، قام عدد من الباحثين بالمشاركة في جمع المادّة العلميّة وهم: محمد فاضل، وايمان حسن، ودينا الخواجة، وعصام محمد حسن. وأخصّ الأخير بالشكر فقد كان له دور مهمّ في معاونتي قام به بكل اقتدار.

كما أشكر كلاًّ من الأستاذ أديب الجادر الذي أشرف على تنفيذ البحث خلال مرحلته الأخيرة، ود. خير الدين حسيب، رئيس الفريق المركزي للمشروع، الذي أعطى البحث من وقته ونفسه الكثير، وكان لجهدهما أفضل الأثر في إتمام الدراسة في شكلها الراهن.

ونرجو الله أن يكون في هذا الجهد ما يخدم الوطن والأمة.

**علي الدين هلال**
**منسق المحور**

# مقدمة

إن أي عمل علمي يقوم على عدد من المسلّمات، يتخذها بمثابة منطلقات للدراسة ويبني عليها بعد ذلك، بعض هذه المسلّمات يكون واضحاً وصريحاً، والبعض الآخر متضمن ومستتر. كما أن أي عمل علمي ـ وبالذات عندما يكون عملاً جماعياً يتعلق بموضوع متعدد الجوانب والأبعاد كاستشراف مستقبل الوطن العربي ـ هو بمثابة بناء معماري متكامل تتداخل فصوله وتترابط أجزاؤه بما يمثل كلاً موحداً. وبالطبع، فإن منطلقات أي دراسة أو شكل بنائها المعماري لا يمكن أن يكون موضع اتفاق بين كل الباحثين، فهذا من طبيعة الأمور بحكم اختلاف الرؤى والتصورات ومناهج التفسير والأطر التحليلية، ولكن يبقى من واجب الباحث أن يوضّح منطلقاته وأسباب اختياره لاطار معين دون غيره.

وفي هذا المقام، هناك عدد من القضايا التي تناولها هذا الكتاب، وتمت مناقشتها في الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية لمناقشة مخطوطة هذه الدراسة والدراسات الأخرى لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، خلال الفترة ١٧ ـ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧ في تونس، والتي من الضروري توضيحها في البداية.

## أولاً: قضايا تتعلق بالنظام العالمي ومستقبله

كان من الضروري أن تبدأ هذه الدراسة بإطلالة على مستقبل النظام العالمي واحتمالات تطوره، ذلك أن مستقبل الوطن العربي لا يعتمد على ما يحدث فيه فقط، ولكن على ما يحدث أيضاً في مناطق أخرى من العالم، وبالذات على مستوى قمة النظام العالمي، أي العلاقة بين الدولتين العظميين. يزيد من أهمية ذلك تداعيات الثورة العلمية ـ التكنولوجية المعاصرة، وازدياد أهمية الشركات دولية النشاط، و«التدويل» في الحياة الاقتصادية والمالية في العالم.

ينطلق هذا الكتاب من أن هناك مجموعة من الفواعل في النظام العالمي، مثل الدول

والمنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية) والشركات دولية النشاط، وأن أدوار وقوة وفعالية هذه الفواعل سوف تتعرض للتغيير في المستقبل، ولكن سوف تبقى الدولة بمثابة الفاعل الرئيسي في النظام العالمي، وبالذات عندما يتعلق الأمر بقضايا الحرب والسلام. ونحن لا نزعم أن هذا التصور هو الوحيد بالنسبة إلى مستقبل النظام العالمي. فهناك من المفكرين من يطرحون أن دور الدولة في تآكل وهبوط، وأن دور الشركات دولية النشاط في ازدياد وصعود، وأن الدولة لن تصبح الفاعل الرئيسي في المستقبل. ترتبط بذلك قضية ثانية تتعلق بشكل العالم وانقسامه إلى مجموعات أو تكتلات. ففي دراستنا هذه سوف يلاحظ القارىء أننا تأملنا في الاحتمالات المختلفة لتطور العلاقات بين الكتل والتجمعات الدولية الراهنة، وذلك في إطار المعطيات التي تصورنا أنها أكثر احتمالاً وواقعية. وقد يرى البعض في هذا الموقف عدم اعمال للخيال بالشكل الكافي، أو عدم ادراك التداعيات التي يمكن أن تحدث بفعل القوى النشطة في عالمنا المعاصر. وموقفنا في هذا الموضوع مزدوج؛ فنحن على معرفة بالآراء الأخرى المطروحة، مثل أن الثورة التكنولوجية المعاصرة والتداخل المتزايد في المصالح بين الدولتين الأعظم، سوف يجعلان علاقاتهما المشتركة في تنامٍ مستمر بدرجة تفوق علاقة كل منهما بالدول الحليفة لهما، أو أن العالم قد يشهد تحالفاً بين الطَّرفين في مواجهة الآخرين. ومثل القول بأن اليابان لديها مشروعها السياسي القومي الخاص بها، وأنها سوف تبحث عن مجالها الحيوي الخاص بها في آسيا، وتصبح منافساً عسكرياً واستراتيجياً للولايات المتحدة، أو أن العامل الحاكم في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين لن يكون الاعتبارات الاقتصادية والعسكرية ـ الاستراتيجية المرتبطة بتوازن القوى ـ وهو ما تأخذ به الدراسة ـ ولكن الاعتبارات الثقافية والحضارية ومدى التماثل أو الاختلاف بين الدول والمجتمعات في هذا المجال، أو أن مفهوم توازن القوى يمثل نظرة متشائمة للعلاقات الدولية، ومثل تصور انتهاء التنافس النروي بين القوى الكبرى، على أساس أن التقدم الكبير في أسلحة الدمار أصبح يهدد بقاء الحضارة البشرية ذاتها.

وهذه الآراء جديرة بالاعتبار والنظر، ولكنها تبقى أطروحات فيها من التوقع أكثر مما فيها من الواقع، وحدوثها يتوقف على عديد من الافتراضات والتصورات التي لا يمكن معها قبولها كأمور معطاة. لذلك، فقد أخذ فريق البحث بالتصور الفكري الذي ينطلق من تيارات واتجاهات لها حظ أكبر من احتمالات الحدوث، وموجودة في الخطاب السياسي للقوى الفاعلة في عالمنا المعاصر. ودعّم من هذا الاختيار الهدف من اعداد الدراسة؛ فنحن لم نقم بها في اطار الدعوة إلى نظام عالمي جديد أفضل وأكثر عدالة أو التبشير لمثل هذا النظام. فنحن في سياق دراسة احتمالات المستقبل العربي ومساراته، ومن ثم كان علينا أن نأخذ التصور الأكثر احتمالاً وأن نتبين الاتجاهات التي نعتقد أن نصيبها أكبر في الحدوث، بغض النظر عن عدالة أو مثالية تلك الاتجاهات أو الرغبة في تطويرها وتغييرها، مع إدراك خطورة أن نرى المستقبل بعين الحاضر، أو اعتباره مجرد استمرار للأوضاع الراهنة.

هناك مسألة أخرى تتعلق بالنظام الدولي. فكما سوف يلاحظ القارىء في الفصل الأول،

ان علاقة الوطن العربي بالقوى الدولية المختلفة، تمت على أساس المسار الأكثر ترجيحاً أو الاحتمال الأكثر توقعاً لكل من هذه القوى. فعند تحليل العلاقات العربية ـ السوفياتية مثلاً، رجحت الدراسة استمرار سياسات غورباتشوف الاصلاحية، مع أن هناك احتمالات أخرى مثل حدوث تغيير في هذه السياسات، بل والاطاحة السلمية بالزعيم السوفياتي على غرار ما حدث لخروتشوف عام ١٩٦٤. والحقيقة أن الدراسة المطولة التي أعدها د. ناصيف حتي عن: «العرب والقوى الكبرى»، قد أدخلت كل هذه الاحتمالات في الحسبان، ويستطيع القارىء المهتم بذلك، أن يرجع إلى الدراسة الكاملة التي صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية في كتاب مستقل.

يبقى توضيح أن الدراسة تنصرف إلى تحديد الاتجاهات العامة لمسار النظام العالمي وقواه الفاعلة في فترة تمتد إلى ثلاثين سنة. ويعني هذا أنها ليست أسيرة التفاصيل الصغيرة ولا تجري وراء الأحداث اليومية. فعلى سبيل المثال، انها تتبنى تصورات معينة بخصوص العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية؛ آخذة في الاعتبار عدداً كبيراً من الأسباب. ومن ثم ليس من السليم تقييم هذه التصورات بناء على ما حدث في الشهور الستة الماضية مثلاً. فإذا كانت الدراسة ترى أن هذه العلاقة سوف تتسم بالتوتر، فإنه لا يصح أن يؤخذ الاتفاق على الانسحاب السوفياتي من أفغانستان، أو بدء مفاوضات حول الوضع في انغولا في عام ١٩٨٨ لاثبات خطأ ذلك. فالمدى الزمني لكل من التقييمين مختلف، والانفراج الحادث بين الدولتين العظميين في نهاية عام ١٩٨٧ والشهور الأولى من عام ١٩٨٨، لا يتناقض مع القول بأن مسار العلاقات بينهما في فترة الاستشراف سوف يتسم بالتوتر، فمثل هذا الاستنتاج الأخير لا يستبعد وجود فترات من الانفراج أو الاسترخاء بين الدولتين.

## ثانياً: قضايا تتعلق بالوطن العربي

نحن نتعامل في هذا الكتاب مع الوطن العربي باعتباره نسقاً أو نظاماً للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية، الحكومية والشعبية. ونحن نقوم بتحليل علاقاته الاقليمية والدولية على ثلاثة مستويات، وفي سياق ثلاث حالات نوعية مختلفة، وفقاً لمعيار شكل العلاقات بين البلاد العربية:

الحالة النوعية الأولى، هي حالة وجود دول وحكومات عربية لكل منها سياساتها الداخلية والخارجية التي قد تتفق وقد تختلف. وقد يسود توجه عام نحو التضامن والائتلاف والرغبة في الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق العربي، وهي الحالة التي ظهرت مثلاً في منتصف الستينات، مع انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤، والتأكيد على أهمية التضامن العربي ونبذ الخلافات. وقد يسود توجه عام نحو الاختلاف والتشتت، يمكن أن يأخذ شكل تكتلات وتحالفات ومحاور، أو شكل التبعثر العربي العام، وهي الحالة التي ظهرت في الخمسينات بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط/ فبراير ١٩٥٨، أو في اعقاب

الانفصال السوري في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١. المهم أن حالة النظام العربي تكون رهينة بالعلاقات بين الحكومات العربية ومدى الوفاق أو الخلاف بينها. وفي هذه الحالة يصعب الحديث عن «عرب» أو عن «وطن عربي» بمعنى وجود إرادة سياسية واحدة، إلا بالقدر الذي يحدث فيه التضامن العربي المتحقق في سياسات وممارسات ومواقف.

الحالة النوعية الثانية، هي حالة وجود تجمعات اقليمية عربية (مثل مجلس التعاون الخليجي) في كل المناطق العربية (المشرق والمغرب ووادي النيل)، أو وجود تنسيق عربي شامل في أحد القطاعات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. وفي هذه الحالة يوجد «عرب» و«وطن عربي» بمعنى وجود الإرادة السياسية، بقدر درجة التنسيق بين التجمعات الاقليمية، أو بقدر اتساع دائرة التنسيق العربي الشامل.

والحالة النوعية الثالثة، هي حالة قيام الوحدة العربية، والتي تتضمن وجود دولة اتحادية (فدرالية) لها سياسة خارجية واحدة، ومن ثم تتحقق وحدة الإرادة العربية.

ومؤدى هذا أن درجة التضامن العربي هي أمر مفترض أو مسلّمة ينطلق منها البحث. فنفترض مرة حالة التجزئة، ونفترض مرة ثانية حالة التجمعات الاقليمية أو التنسيق العربي الشامل، ونفترض مرة ثالثة حالة الوحدة، ثم نقوم بدراسة العلاقات الاقليمية والدولية للعرب وتداعياتها وفقاً لذلك. وهذه الحالات هي تصورات تعكس مسارات محتملة للمستقبل العربي، وفي ظل كل منها سيكون للوطن العربي علاقاته الاقليمية والدولية المختلفة.

## ثالثاً: العرب ودول الجوار الجغرافي

يسلّط هذا البحث الضوء ـ وبقوة ـ على علاقات العرب مع دول الجوار الجغرافي، كفئة تحليلية خاصة تستمد وضعيتها من جوارها الجغرافي لواحد أو أكثر من الأقطار العربية. وقد أدى هذا التوجه البحثي إلى إعطاء هذه المجموعة من الدول الأهمية التي تستحقها، وإلى دراستها بشكل متكامل، مما أبرز العلاقات والترابطات بين دول الجوار، وإلى إبراز خطورة الموقف في بعض دول التخوم العربية، باعتبارها نقاط التماس الجغرافي والعسكري والبشري مع دول وأقوام وثقافات أخرى. وسوف يلاحظ القارىء أننا ركّزنا على أهم دول الجوار الجغرافي، وهي ايران وتركيا وأثيوبيا، وأننا تعاملنا مع اسرائيل في فصل خاص، في إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولم ندرجها ضمن هذه الفئة. ونحن نعتبر أن أحد انجازات هذه الدراسة هو بلورة مفهوم «دول الجوار» كفئة تحليلية في دراسة الشؤون العربية. لذلك قمنا بدراسة هذه الدول بشكل متكامل، ولم نتناول العلاقات الثنائية بين الوطن العربي وكل منها على حدة، ففي ذلك تجزئة للموضوع وتراجع عن المفهوم. وحرصنا على دراسة دول الجوار مجتمعة في سياق كل مشهد، ثم معالجة العلاقات الثنائية في هذا الاطار.

وقد انطلقنا في تحديد العلاقة بين الوطن العربي ودول جواره الجغرافي، من حقائق الجغرافيا السياسية، ومن خصائص القومية السائدة في هذه الدول، ومن توازن القوى

العسكري ـ الاستراتيجي، ومن اعتبارات المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل. هذه العناصر الأربعة (الجغرافيا السياسية، والقومية، وتوازن القوى، والاعتماد المتبادل) تمثل بنظرنا توليفة مناسبة لحصر الاحتمالات المختلفة لتطور العلاقات بين دول الجوار والعرب، بما فيها من تعاون أو تنافس، تحالف أو صراع. فالجغرافيا السياسية تشير إلى الحقائق المرتبطة بالأرض والحدود، والقومية تشير إلى المزاج النفسي لدول الجوار وطموحاتها، وتوازن القوى يشير إلى القدرات التي تمتلكها الأطراف، والتي تستطيع استخدامها للردع في حالة الخلاف، أو للتأييد في حالة الاختلاف. وفي عالمنا المعاصر الذي يتكون من دول تسعى كل منها لتعظيم مصالحها ومنافعها، فإن وجود اختلال فاضح في توازن القوى بين بلاد التخوم العربية وإحدى دول الجوار، لا بد أن تكون له انعكاساته التي لا نستطيع أن نتجاهلها أو نغضّ النظر عنها. وأخيراً، فإن مدخل الاعتماد المتبادل يشير إلى المصالح المشتركة واحتمالات تطويرها والتوسّع فيها.

وقد أشرنا في الكتاب إلى أخطار متوقعة وتهديدات محتملة في العلاقة مع دول الجوار، كما أشرنا إلى مصالح مؤكدة ومنافع مضمونة. وكان الرأي الذي تبناه فريق البحث، أن وجود ميراث من الصراعات التاريخية ليس قدراً مفروضاً، وأن وجود خلافات راهنة ليس أمراً محتماً في المستقبل، وأن على العرب تطوير الاستراتيجيات والسياسات اللازمة وترتيب الأولويات بما يضمن حسن العلاقات مع دول الجوار. ولكن قلنا في الوقت نفسه ان الواقع له شروطه وأحكامه، وانه علينا أن نحسب لكل أمر حسابه أيضاً.

## رابعاً: قضايا للبحث

البحث العلمي يبدأ من أسئلة يسعى للإجابة عنها، ويبدأ في تحديد المتغيرات وتجميع البيانات وإقامة العلاقات الضرورية وصولاً إلى النتائج والاستخلاصات. ولكن يفاجأ الباحث بأن الاجابات التي وصل إليها تطرح عليه أسئلة وتحديات فكرية جديدة. وفي هذا السياق، فإن الدراسة التي يتضمنها هذا الكتاب هي نهاية وبداية. نهاية لأسئلة طرحت في الفصل الأول منه، وبداية تنطلق مما وصل إليه من استنتاجات:

١ ـ إن أحد العناصر الأساسية لعلاقة الوطن العربي بالعالم، هو وجوده في قاع النظام الرأسمالي وعجزه عن الخروج منه. وفي هذا السياق لا بد من إثارة عدد من الأسئلة المتعلقة بالاقتصاد السياسي للوطن العربي، مثل لماذا لم تتطور الرأسمالية في أقطار الوطن العربي؟ ولماذا لم تلحق تلك الرأسمالية بالقطاع الرأسمالي القائد في العالم على غرار ما فعلت اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان مثلاً؟ وإذا كانت الرأسمالية العربية لم تستطع ذلك، فلماذا لم تستطع بعض الأقطار العربية تجاوز النظام الرأسمالي على غرار ما فعلت الصين أو كوبا؟ بعبارة أخرى ان حصاد الحقبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أن أقطار الوطن العربي لم تنجح في إقامة نظم رأسمالية متقدمة ولم تنجح في تجاوز النظام الرأسمالي.

٢ ـ إن الدراسة التي قمنا بها ركّزت على الجوانب التحليلية وبلورة السياسات

والتوجهات، أكثر مما ركزت على الآليات وأدوات الفعل والتغيير، وبالذات تلك الآليات التي يمكن أن تنقل الوطن العربي من حالة نوعية إلى حالة أخرى.

ويثير هذا الأمر قضايا مثل: دور الاطار المؤسسي الرسمي للنظام العربي (الجامعة العربية ومنظماتها)، والاتحادات والهيئات الشعبية العربية، ودور بعض البلاد العربية ذات الثقل السياسي في تغليب اتجاهات معينة دون غيرها. وما زال هناك مجال للاجتهاد التفصيلي الذي يتجاوز تحديد الاتجاهات العامة التي يشير إليها هذا الكتاب.

وفي التعليق المكتوب الذي قدمه أحد المعقبين في ندوة تونس على مخطوطة الكتاب، أشار إلى مسألتين محددتين هما: المفارقة بين التركّز الكبير للقدرات والأخطار في سوريا والعراق وحالة العداء بينهما، والمفارقة بين ثروات منطقة الخليج ومحدودية القدرات العسكرية لأقطارها، ويمكن أن تكون هاتان القضيتان مجالاً للبحث في الآليات والأساليب والأدوات.

٣ ـ هناك أطروحة أن تفاعلات النظام العالمي تتجه إلى تهميش الوطن العربي كجزء من تهميش منطقة البحر الأبيض المتوسط. فالميزان الاستراتيجي يتجه تدريجياً منذ منتصف السبعينات إلى المحيط الهندي، ومنطقة المواجهة الخطرة في العالم هي تلك النقطة التي تلتقي فيها اليابان (والولايات المتحدة) والاتحاد السوفياتي والصين. وفي هذا السياق، فإن السؤال هو: هل يؤدي هذا التطور إلى تقلص اهتمام الدول الكبرى بالوطن العربي، باعتبار انتقال موقع المواجهة الاستراتيجية إلى منطقة أخرى، أم تبقى أهمية المنطقة باعتبارها الحزام الجنوبي للاتحاد السوفياتي بغض النظر عن أي تطورات أخرى في العالم؟ إن خطأ تلك الأطروحة أنها تنظر إلى التفاعلات الدولية على أنها معادلة صفرية (Zero sum game)، وأن ازدياد الاهتمام بمنطقة ما لا بد أن يقود إلى نقصان الاهتمام بمنطقة أخرى بالحجم نفسه وبالدرجة نفسها.

إن إحدى سمات الدراسات الاستشرافية هي ضرورة معالجتها لأكبر عدد من المتغيرات والعوامل التي تؤثر على الظاهرة موضع البحث، وأن يتم هذا التناول بشكل مترابط ومتكامل. وقد سعى الفريق لذلك ولكن لا يدّعي الكمال. وبالتأكيد، فإن هناك من سوف يرى أن هناك موضوعات لم تُعط أهمية بالشكل الكامل أو المناسب، أو ربما أننا أعطينا لبعض الموضوعات أهمية أكثر مما تستحق. وهذا من طبيعة الأمور؛ ففي مثل هذا النوع من البحوث، يتم اتخاذ عشرات التقويمات والقرارات التي من المتوقع أن لا تكون موضع اتفاق بين كل الباحثين. نحن لا نزعم أن الخيارات التي تبناها فريق البحث هي الوحيدة، ولكننا نعتقد أنها أكثر صحة من بين ما تداولناه من أفكار وأطروحات، وأنها الخيارات الأكثر قرباً إلى التحقق في السنوات المقبلة. فقد حاولنا أن نستشرف المستقبل وأن نُعمل الخيال، ولكن حرصنا في الوقت نفسه أن تبقى أقدامنا على أرض الواقع وأن لا نسمح للخيال بأن يشدنا إلى عوالم جديدة قد تبهر المثقفين الحالمين بغدٍ أفضل، ولكنها ما زالت في أحشاء المجهول. وطرحنا احتمالات مختلفة بعضها سيىء وشرير وبعضها الآخر طيب ونبيل، ذلك أن مستقبل الأمم لا يصنعه حسن النيات، ولكن التحسّب والتبصّر لكل الاحتمالات.

**علي الدين هلال**

**منسق المحور**

# الفَصْل الأوّل

# إطَار التّحْليل وَمَنْهَج الدِّرَاسَة

# أولاً: استشراف المستقبل العربي: معناه ومبرّراته

هذا الكتاب هو جزء من بحث أكبر عن استشراف مستقبل الوطن العربي، يهدف إلى دراسة الواقع العربي بكلّ جوانبه: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، بحيث يخدم إمكانيّة التوصل إلى «الوضع المرغوب» في أوائل القرن الحادي والعشرين. «وجنباً إلى جنب مع دراسة الواقع، يأتي استخدام أفضل المنهجيّات العلميّة المتاحة في محاولة لحصر ودراسة المسارات البديلة لمستقبل الوطن العربي»[1].

واستشراف هذه البدائل المستقبليّة تحكمه اعتبارات عدّة، منها أن الواقع العربي الراهن هو محصلة تطوّر تاريخي طويل ومعقّد أفرزته جدليّات داخليّة وخارجيّة، من الضروري الكشف عنها وتقدير احتمالات استمرارها في المستقبل، وأنه في الوقت نفسه يحتوي على كثير من البذور الجنينيّة التي ستحكم تطوره المستقبلي، لذلك، لا بدّ من البحث عن هذه البذور وتقدير احتمالات تطوّرها في ظلّ ظروف داخليّة وخارجيّة مختلفة. وان المستقبل ليس أمراً مفروضاً أو محتوماً، وإنّما هو بدائل متنوّعة تتدخل في صياغتها قوى متعدّدة يمكن تحليلها والتعامل معها. ومن هنا أهمية دور الوعي الإنساني. وان المستقبل العربي لن يحدث في فراغ، وإنّما تتبلور معالمه في إطار بيئة دوليّة لها مواصفاتها ونتائجها وتوقّعاتها، وتترتّب عليها تناقضات وصراعات وتنافسات وأشكال جديدة من التعاون والتنافس، وتشهد هذه البيئة الدوليّة ثورة علمية وتكنولوجيّة سوف تطرح آثارها وتداعياتها علينا. وأخيراً، فإن بدائل المستقبل العربي ينبغي أن لا تفقد صلتها بطموحات وأماني المواطن والسياسي والمثقف العربي في مواقعهم المتعددة.

---

(١) مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي: وثيقة الاطار العام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١ - ٣. (غير منشور)

وطبقاً لمدى الوعي بالبدائل الممكنة، ولمدى الفهم لشروط كلّ بديل وآلياته، ولمدى الارادة والقدرة لدى القوى الفاعلة عربياً، فإن أحد هذه البدائل الممكنة سيكون أكثر احتمالاً في تحقّقه من الآخر. وكلّ بديل من البدائل المستقبليّة الممكنة ينطوي على ثمن أو تكلفة، كما ينطوي على نتائج أو مردودات، لذلك، فإن تحليل هذه البدائل ـ بشروطها وآلياتها وتكلفتها ونتائجها ـ من شأنه توسيع الاطارات المرجعيّة والآفاق المستقبليّة أمام العقل العربي.

واستشراف بدائل المستقبل تحكمه أيضاً اعتبارات قيميّة لا بدّ من الافصاح عنها. وقد يكون لفريق البحث القائم على هذه الدراسة تفضيلات قيميّة معيّنة، أهمّها أنه مع التوحيد العربي وضدّ التجزئة، ومع الاستقلال وضدّ التبعيّة، ومع التنمية الشاملة وضدّ التخلّف، ومع العدالة الاجتماعيّة وضدّ الاستغلال، ومع الديمقراطيّة وضدّ الاستبداد والدكتاتوريّة.

ولكن الفريق لم يطلق الخيال في اتجاه واحد نحو هذه التفضيلات، بل إن وعي أعضائه بها واحتمالات التحيّز لها، جعـلهم يحتاطون منهجيّاً ضد الاشتطاط في هذا الاتجاه. لذلك، فإن البدائل الرئيسيّة التي يدرسونها للمستقبل العربي تتراوح في مضمونها من أقصى ما يتعارض مع تفضيلاتهم إلى ما يتوافق معها، والأساس في حصر هذه البدائل ـ وصياغتها في شكل مشاهد مستقبليّة متّسقة منطقياً وأمبريقياً ـ هو أنها جميعاً مسارات محتملة في الواقع، ومعبّرة عن بعض التيّارات الفكريّة السائدة، وأنها لا تهمل الواقع الراهن بتشابكاته الداخليّة، وبمؤثّراته الاقليميّة والعالميّة.

واستفاد فريق العمل من خبرة ونتاج مجهودات بحثيّة مستقبليّة أخرى تمّت في الغرب، وفي العالم الثالث، وفي الوطن العربي(٢)، كما أنه أخذ في الاعتبار ما ورد في الاستراتيجيّات العربيّة الجماعيّة والقطريّة عن الأهداف المستقبليّة المبتغاة. وأخيراً، فإنه استرشد بأحدث الأدبيات حول مفهوم الدراسة الشاملة، التي تدعو إلى الاهتمام بالنظرة المتكاملة للأنساق المجتمعيّة الكلية بأبعادها الاقتصاديّة والماديّة، وبأبعادها الثقافية والمعنويّة والروحيّة على حدّ سواء(٣).

---

(٢) انظر قائمة بالمشاريع البحثية المتعلقة ببناء نماذج لمستقبل العالم، والتي وصل عددها إلى ستة وعشرين بحثاً، في:

Harold Steere Guetzkow and Joseph J. Valades, *Simulated International Processes: Theories and Research in Global Modelling* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1981), pp. 334-337.

وقارن بتقويم مبكر لحركة النماذج العالمية، في:

Sam Cole, «World Models: Their Progress and Applicability,» *Futures,* vol. 6, no. 3 (June 1974), pp. 201-218.

وأنظر أيضاً العدد الخاص الذي أصدرته مجلة الشؤون الدولية حول هذا الموضوع:

*Journal of International Affairs,* vol. 31, no. 2 (Fall-Winter 1977).

وبالنسبة إلى الوطن العربي، أنظر: ابراهيم سعد الدين [واخرون]، **صور المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

(٣) Michael Von Ward and Harold Steere Guetzkow, «Toward Integrated Global Models: From Economic Engineering to Social Science Modeling,» *Journal of Policy Modeling,* no. 3 =

في هذا الاطار، لم يعد هناك مجال للحديث عن التنبؤ بالمستقبل أو ادعاء أن هناك شكلاً واحداً للمستقبل يجب علينا اكتشافه، ولكن تركّز الدراسة على الصور والأشكال المختلفة التي يمكن أن يكون عليها المستقبل. ومن هنا، جاءت تعبيرات استشراف المستقبل والمستقبلات البديلة والمشاهد المستقبليّة البديلة(٤). لم تعد مهمة الباحث، إذاً، الحديث عن حتميّة مستقبليّة معيّنة باسم العلم أو التكنولوجيا، ولكن تحديد الصور المختلفة التي يمكن أن يتخذها المستقبل، والمسار الذي يمكن أن تأخذه كلّ صورة(٥).

وينبني هذا الافتراض بدوره على أن الإنسان قوّة فاعلة في التاريخ، وأن بيده تحديد مستقبله، وأن المستقبل ليس أمراً مفروضاً على المجتمعات، وإنّما يمكن للبشر أن يصنعوا تاريخهم، وأن يكون لهم دور في تقرير مصيرهم وبناء مجتمعاتهم، وهكذا، فإن فكرة الارادة الفاعلة القادرة على التغيير والانجاز هي جزء أساسي من الدراسات المستقبليّة.

كذلك لم تعد هذه الدراسات تفترض أن المستقبل هو مجرّد امتداد منطقي للحاضر يمكن التعرّف عليه بأساليب الاسقاط. فالمستقبل هو حالة نوعيّة مختلفة، يمكن التخطيط لها، كما أنها سوف تشهد نموّ وتعاظم قوى وعمليات وقدرات جديدة غير موجودة اليوم. والتقدّم العلمي والتكنولوجي يفتح الباب أمام آفاق جديدة لا يمكن تحديد كلّ آثارها وتداعياتها. لا نستطيع إذاً أن نتصوّر المستقبل بناء على معرفة الحاضر والقوى الفاعلة فيه فقط، بل يتطلّب ذلك إطلاق العقل وإعمال الخيال في كلّ التطوّرات والعلاقات الممكنة، والتي لها أساس - مهما كان جنينياً وغير ملحوظ - في الحاضر.

ان الدراسات المستقبليّة بهذا المعنى، هي أمر لا غنى عنه لكلّ المجتمعات - المتقدّمة والمتخلّفة على حد سواء - فهي تنبّهنا إلى صور المستقبل المحتملة والممكنة. وهي تشير إلى جوانب ومصادر للخطر غير متوقعة اليوم، كما أنها تشير إلى مصادر للقوّة والحيويّة ليست ظاهرة أيضاً اليوم. وفي كلّ الحالات، فإنها تخاطب الإرادة الإنسانيّة وتستثيرها وتحفزها على الاقدام والابداع(٦).

وفي إطار الوطن العربي، فإن الدراسات المستقبليّة لها أكثر من سبب: فهناك اسرائيل والاختلال الاستراتيجي في المنطقة، وآفاق هذا الاختلال وآثاره على كلّ البلاد العربيّة. وهناك آثار انخفاض أسعار النفط وتداعيات ذلك. وهناك العجز المستمرّ للحكومات العربيّة عن الوفاء

---

= (1979), pp. 445-464.

(٤) تستخدم الدراسة تعبيري «مشهد» و«مشاهد» للدلالة على تعبير «سيناريو» باللغة الانكليزية.

(٥) Roy Amara, «The Futures Field: Which Direction Now?» *The Futurist*, vol. 15, no. 3 (June 1981), pp. 42-46.

(٦) Harold D. Lasswell, «The Promise of World Order Modelling Movement,» *World Politics*, vol. 29, no. 3 (April 1977), pp. 425-437.

باحتياجات شعوبها من الحاجات الأساسيّة، وأبرزها الغذاء. وهناك تأثير أزمات المستقبل على الأهميّة الاستراتيجيّة للمنطقة العربيّة، وعلى دورها في النظام العالمي، وعلى نشوء صراعات جديدة محورها الغذاء والطاقة. وهناك قضية بناء قدرات عربيّة ذاتيّة تمكّننا من الاتجاه نحو مزيد من الاستقلال.

دراسة المستقبل إذاً ليست هروباً من مواجهة الواقع، بل هي تنبيه إلى أن مشاكلنا تتخطّى هموم الحاضر الثقيلة، وأن علينا في تخطيطنا وفي ممارساتنا عدم الاكتفاء بمواجهة ما هو آني وعاجل، بل أن نضع في حسباننا أيضاً تحدّيات المستقبل وأزماته، فإذا لم نخطط نحن لمستقبلنا فسوف يخطّطه لنا الآخرون. ولنتذكّر أن السعي لاستشراف المستقبل هو سعي للتأثير في شكل هذا المستقبل، وأن الذين يثيرون أسئلة حول المستقبل يضعون في الوقت نفسه جدول أعمال المستقبل.

وفي هذا السياق، فإن هذا الكتاب يدرس علاقة الوطن العربي بالعالم الخارجي اقليمياً وعالمياً، أي يتناول احتمالات تطوّر أنماط العلاقات المختلفة، من تعاون وتعايش وصراع، بين البلاد العربية، كأقطار أو كمجموعات اقليميّة أو كدولة واحدة، والقوى الأخرى التي تتفاعل معها، في اطار النظام العالمي المعاصر.

وتنطلق الدراسة من وجود نظام عربي له صفتا الاقليميّة والقوميّة، وتنطبق على وحداته أغلب المقوّمات والشروط التي تؤهّلها لأن تكون نظاماً فرعياً له خصوصيّة قوميّة ضمن اطار النظام العالمي. هذا النظام الاقليمي العربي يشهد عمليّة جدليّة بين مجموعة من الموحدات أو العناصر التوحيديّة (اللغة، التاريخ، المشاعر القوميّة، المصالح، الخطر الخارجي المشترك... الخ)، ومجموعة من المفرقات أو العناصر المكرسة للتجزئة (منطق الدولة القطرية، التفاوت بين الأقطار الغنيّة والفقيرة، سياسات قوى خارجيّة... الخ). وهكذا، فإن النظام يشهد تفاعلاً وتداخلاً بين منطق القوميّة ومنطق القطريّة.

هذا النظام الاقليمي العربي لا يعيش في فراغ، وإنّما يشهد حالة صراع مع كيان استيطاني (اسرائيل)، ويتفاعل مع عدّة دول جوار جغرافي (أساساً ايران وتركيا وأثيوبيا)، ومع نظم اقليميّة أخرى (النظام الافريقي، المؤتمر الإسلامي، دول عدم الانحياز، مجموعة الـ ٧٧)، ومع النظام العالمي. وبصفة عامّة، فإن علاقة النظام العربي بالقوى الأخرى تأخذ أشكالاً مختلفة تتراوح بين التأثير والتأثّر؛ فالنظام العربي يتأثّر عادة بما يحدث في الدولتين العظميين، بينما يلعب دور الفاعل والمؤثّر على بعضها (المعونات العربيّة، رفع أسعار النفط وتأثيراتها على الدول النامية). أمّا بالنسبة إلى النظام العالمي، فالسمة الرئيسيّة هي العلاقة الوثيقة بين تفاعلات النظام العربي وردود الفعل العالميّة، والتي ترجع إلى أهميّة النظام العربي (الموقع، والنفط، والصراع مع اسرائيل).

وعلى ذلك تتمثّل مستويات التحليل في هذا الكتاب في العلاقات العربيّة ـ العربيّة، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، والعلاقات العربية بدول الجوار الجغرافي، والعلاقات العربيّة ـ الدوليّة.

## ثانياً: منهج البحث ومشاهد المستقبل

ذكرنا من قبل أن مشروع الدراسة يرمي إلى بحث الآفاق المتنوعة لمستقبل الوطن العربي بكل تشابكاته وتفاصيله، وهو يجمع بين المتوقّع والمأمول به، ويمتدّ إلى الأفق الزمني الذي يتّسع لترجمة الطموحات إلى واقع، ويسمح بربط الظواهر المختلفة وتتابعها في دراسة شاملة[٧]. وتبنّى المشروع منهج التحليل المستقبلي (Prospective Analysis) الذي نلقّبه بالاستشراف، والذي يقوم على بناء عدد من مشاهد التطوّر المستقبلي. وفي هذا السياق، فإن «المشهد» (السيناريو) هو مجموعة من التنبّؤات المشروطة (Conditional Forecasts)، التي تنطلق من مفهوم «ماذا. . لو» أيّ ماذا يمكن أن يحدث لو تحققت عدّة شروط. المشهد إذاً هو تصوّر ذهني وفكري لمجموعة من الحالات المتوقّعة أو الممكنة لمسيرة ظاهرة ما، وهو ليس تعبيراً عن أهواء مؤلفه، وإنّما وصف لمسار محتمل بغضّ النظر عن رغبتنا فيه. بعبارة أخرى، الاستشراف، هو دراسة لحالات احتماليّة لها شروط ومؤشرات معيّنة[٨].

وتثار عند بلورة مشهد مستقبلي ما عدّة محاذير، تتضمّن تدخّل الأهواء والانحيازات الشخصيّة للباحث، بحيث يقتصر التحليل على مسار الأحداث الذي يرغبه ويتبناه، وعدم الاتّساق الداخلي في بناء المشهد من حيث توصيف شروطه ومكوّناته وتداعياته. ذلك أن أحد معايير سلامة بناء أيّ مشهد مستقبلي هو أن تكون الأوصاف والتداعيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والداخليّة والخارجيّة، متّسقة مع بعضها البعض. أضف إلى ذلك مشكلة بناء المشاهد في البلاد النامية بسبب ضعف ومحدودية قاعدة المعلومات، وبسبب الطبيعة الانتقالية لتلك البلاد من حيث نظمها وأوضاعها وغلبة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي عليها. وأخيراً، هناك محظور أن تكون المدّة الزمنيّة المتصورة غير كافية، بحيث لا تسمح بنضوج التفاعلات الاجتماعيّة والتداعيات المترتّبة على كل مشهد.

وقد سعى فريق البحث إلى تجنّب تلك المحاذير، وذلك بتبنّي مشاهد مختلفة التوجّه تمثّل الصور المختلفة للمسيرة العربيّة، وأكّد على مفهوم الترابط والتداخل بين الجوانب المختلفة للبناء الاجتماعي، وحدّد الأفق الزمني المناسب للاستشراف إلى عام ٢٠١٥ (وهو ثلاثون سنة، متخذين عام ١٩٨٥ كسنة أساس)، وأدخل التغير كعنصر تكويني وأساسي في بحث الظواهر (الصيرورة)، وبالذات في مسار كلّ مشهد، واحتمال الانتقال من مشهد إلى آخر، ذلك أن تفاعلات أحد المشاهد يمكن أن تقود به إلى وضع أزمة تؤدّي إلى انهيار مؤسساته وعلاقاته، وتتطلّب تحوّلاً كيفياً. وسوف يسمح لنا ذلك بالمقارنة بين مسارات وتداعيات كل مشهد، بهدف استخلاص بعض النتائج العامّة حول آليات الانتقال أو النقاط الحاكمة في مسيرة المجتمع العربي.

---

(٧) مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي: وثيقة الاطار العام، ص ٣.

(٨) Brita Schwartz [et al.], *Methods in Future Studies: Problems and Applications* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1982), pp. 138-143.

وتنطلق الدراسة ـ وفقاً للوثيقة الرئيسيّة للمشروع ـ من ثلاثة مشاهد رئيسيّة محتملة للمستقبل العربي، ويتضمّن بعضها عدداً من المشاهد الفرعيّة، تمّت بلورتها بناء على معيار شكل العلاقة بين الأقطار العربيّة ونوعها، بدءاً بوضع التجزئة (أي استمرار الوضع الراهن) كما يعبّر عن ذلك المشهد الرئيسي الأول، مروراً بأشكال أكثر تقدّماً من التنسيق والتعاون بين هذه الأقطار (التنسيق الجماعي العربي والتجمعات الاقليميّة)، كما يعبّر عن ذلك المشهد الرئيسي الثاني، ووصولاً إلى الوحدة العربيّة، كما يعبّر عن ذلك المشهد الرئيسي الثالث.

وقد يثار، في هذا الشأن، مدى سلامة اتخاذ العلاقة بين الأقطار العربيّة كمعيار لتحديد مشاهد المستقبل العربي، وأن هناك معايير وأسساً أخرى مثل الاستقلال والتبعيّة، أو التنمية والتخلّف، أو مثل الديمقراطيّة من عدمها. ولقد توصّل فريق الدراسة، بعد نقاش مع دوائر واسعة من المثقفين العرب، إلى أن الوحدة والاستقلال والتنمية والديمقراطيّة هي مداخل أربعة متكاملة للمستقبل العربي، وأنه لا يمكن الفصل واقعياً ولا تحليليّاً بينها، وأن أيّاً منها يؤثّر منطقياً ويقود واقعياً إلى الآخر. فالتنمية المستقلّة، مثلاً تقود إلى رفض التبعيّة، ثمّ انه لا يمكن تصوّرها ـ كاملة ـ في اطار الكيانات القطريّة الصغيرة. وكذلك، فإن التوجّه نحو الاستقلال الوطني في السياسة الخارجية يقود إلى السيطرة الوطنيّة على الاقتصاد، وإلى التنمية المستقلّة، وإلى طرح مقولات الاعتماد الجماعي العربي على الذات. وقيام أنظمة ديمقراطية تسمح بالمشاركة الشعبيّة، سوف يكون لها تداعياتها بخصوص العلاقة مع الخارج ورفض التبعيّة، وعلى نمط التنمية وعلى الدعوة إلى الوحدة. والسعي إلى الوحدة العربية له أيضاً تداعياته في نواحي المجتمع والدولة كافة.

ويلاحظ أن هذه المشاهد تتضمّن ما هو اتجاهي أو إسقاطي، وما هو اصلاحي أو ترشيدي، وما هو تحويلي. **فالمشهد الأول** ينطلق من افتراض استمرار الأوضاع الراهنة، لذا، فهو يمثّل **المشهد الاتجاهي**. ولكن لما كان الحاضر ليس استمراراً ميكانيكياً للماضي، فإن المستقبل لن يكون بالضرورة صورة مطابقة للحاضر، وبالتالي لا ينفي هذا المشهد إمكانية حدوث وحدة هنا أو هناك، أو بعض التقدّم الاجتماعي ـ الاقتصادي هنا أو هناك، وقد يستمرّ أيّ منهما لفترة قصيرة، ثم ينهار. وافتراض استمرار الأوضاع الراهنة لا ينفي احتمالات المزيد من التردّي والتدهور، بما يترتّب عليه مزيد من التبعية للخارج والتعثّر في تحقيق التنمية، وبما يسمح لاسرائيل بمزيد من التوسّع الاقليمي وفرض هيمنتها السياسيّة على المنطقة، وبما قد يؤدي إلى مزيد من بلقنتها، كما لا ينفي احتمالات محاولات الاصلاح الجزئيّة، التي تستمرّ لفترة، ثم تغلبها الروح السائدة في النظام.

وينطلق **المشهد الثاني** من منطلق الترشيد والاستخدام الأمثل للموارد العربيّة المتاحة في إطار المعطيات السياسيّة الراهنة. ويعبّر هذا المشهد عن أشكال وسيطة من التنسيق والتعاون بين كل، أو أغلب، أقطار الوطن العربي، تفوق ـ في كمّها وكيفها واستقرارها واستمراريّتها ـ ما يرد من حالات تعاون في المشهد الأول. ومن المفترض أن يمثّل هذا المشهد استجابة مختلفة من

الفئات الحاكمة لمشكلاتها الداخليّة والخارجيّة بالقدر الذي لا يؤثّر على مصالحها المباشرة سلبيّاً. وهو ما يجعل هذا المسار أقرب ما يكون إلى ما يسمّى في الدراسات المستقبليّة **بالمشهد الاصلاحي**.

يقوم هذا المشهد على افتراض أن تداعيات الأوضاع الراهنة تدفع النخب الحاكمة في الأقطار العربيّة، إمّا إلى تكوين تجمعات اقليميّة وإمّا إلى تنسيق جماعي عربي (في مجال أو أكثر)، أو إلى التنسيق الاقليمي والوظيفي معاً، وذلك استجابة لواحد أو أكثر من العوامل الداخليّة، التي تتضمّن ادراكها لتهديد جاد على مصالحها أو شرعيّتها داخلياً أو خارجياً، بسبب وصول التنمية القطرية إلى طريق مسدود بسبب ضيق السوق أو نقص الموارد، أو بسبب تردّي مستوى الأداء الاقتصادي وسوء إدارة الموارد المتاحة، وتصاعد الضغوط الشعبيّة (أو جماعات المصالح) لاعتبارات سياسيّة أو دفاعيّة أو اقتصادية، أو نتيجة لعوامل خارجيّة تتمثّل في زيادة تبعيّتها لطرف أجنبي يجد من مصلحته، استراتيجيّاً واقتصادياً، تحقيق مستوى أعلى من التنسيق والتعاون بين بعض الأقطار العربيّة، ومن ثم يدفعها أو يشجعها في هذا الاتجاه. كما يفترض هذا المشهد التزام (ومقدرة) الأقطار العربيّة بتنفيذ نصّ وروح ما يتفق عليه من سياسات وما يتخذ من قرارات، حتى لو استدعى الأمر التنازل عن بعض المظاهر السياديّة وتبني بعض السياسات الترشيديّة، بسبب إدراكها أن الميّزات التي تجنيها من مثل هذا الالتزام، تفوق ثمن التنازلات. وينطوي ذلك بدوره على مزيد من التداخل الهيكلي التدريجي، ولكن مع احتفاظ كلّ وحدة قطريّة بحق اتخاذ القرار.

يفترض المشهد الثاني أن يأخذ هذا المستوى للتنسيق والتعاون أحد شكلين متقاطعين في بعض الأحيان، يمثّل كلّ منهما مشهداً فرعياً:

**المشهد الأول**: تجمعّات اقليميّة تجمع بين أقطارها عوامل الجوار الجغرافي، وتقوم بينها حريّة انتقال السلع ووحدة السوق وانسياب عناصر الانتاج من رأس مال وعمالة، بما يتضمنه ذلك من إقامة المؤسسات والهياكل التي تدعم ذلك. وتمّ تحديد التجمعّات الاقليميّة الرئيسية في أربعة هي: تجمّع الخليج والجزيرة العربيّة، ويشمل أساساً بلدان مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى اليمنين؛ وتجمعّ المشرق العربي الذي يشمل سوريا ولبنان والأردن والعراق؛ وتجمّع وادي النيل الذي يضمّ أساساً مصر والسودان إضافة إلى الصومال وجيبوتي؛ وتجمّع المغرب العربي ويشمل ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا[٩].

**المشهد الثاني**: التنسيق العربي العام (التنسيق الوظيفي)، والذي قد يأخذ شكل تكثيف العمل العربي المشترك في بعض المجالات المرتبطة بالأمن العربي، أو التنسيق بين الأنشطة

(٩) من الجدير بالذكر أن بعض البلدان العربية يمكن أن تندرج في أكثر من تجمّع اقليمي. فليبيا قد تكون في تجمّع المغرب أو تجمّع وادي النيل، كما أن العراق، مع أنه أساساً ضمن تجمّع المشرق، إلّا أن له، في حالات معينة، دوراً مهماً في تجمّع الخليج، وسوف يظهر ذلك في التحليل في الفصول المقبلة.

القطاعيّة بهدف منع الازدواج وتطوير تقسيم العمل، وتحسين شروط التعامل مع العالم الخارجي.

**المشهد الثالث**: هو الوحدة العربيّة، ويمثّل المسار **التحويلي**، فيدور حول مفهوم «الفدرالية» أو «الاتحادية»، وجوهرها توحيد مركز صنع القرار السياسي مع احترام التعدّد الاجتماعي والثقافي القائم في الوطن العربي. ويحتاج تحقيق هذا المشهد إلى عدد من الخطوات المتقدّمة على طريق الاستقلال والتنمية والديمقراطية. ومن هنا، فقد تمّ الربط بينه وبين الديمقراطية والمشاركة الشعبيّة، وبينه وبين الاستقلال ورفض التبعيّة، وبينه وبين احترام الأصالة الحضاريّة والثقافية للأمة.

نخلص من هذا العرض لمنهج البحث وتحديد مشاهد التطوّر العربي إلى ما يلي:

١ ـ نحن ازاء دراسة استشرافيّة تتطلع إلى تحديد معالم ومكونات الصور المختلفة للمستقبل العربي، استناداً إلى ثلاثة مشاهد رئيسية: اتجاهيّة واصلاحيّة وتحويليّة، وذلك وفقاً لمعيار شكل العلاقة بين البلاد العربيّة: التجزئة، والتنسيق في شكل تجمّعات اقليميّة أو تنسيق جماعي عام، والوحدة العربيّة.

٢ ـ إن المقصود بكلٍ مشهد، هو أن التيّار الرئيسي في الوطن العربي قد تحوّل إليه؛ فمشهد التجمعات الاقليميّة مثلاً يحدث إذا وجد تجمعان اقليميان على الأقل. ومعنى ذلك أن قيام وحدة بين قطرين عربيين لا يعني أننا انتقلنا من حالة التجزئة إلى حالة أخرى. فالمشهد يشير إلى المناخ العام والسمات العامّة التي يتصف بها النظام العربي.

٣ ـ إن المعالم والأوصاف التي وردت بخصوص كلّ مشهد تمثّل نقطة البداية أو «فتح الستارة»، ويبقى على الباحث أن يأخذ نقطة البداية تلك، ويسير بها في تداعياتها وتفاعلاتها مع الظواهر والفواعل الأخرى. وبالطبع، فإن لهذه التداعيات والتفاعلات مداها الزمني الضروري واللازم لتحققها، ويترتّب على ذلك أن تلك التداعيات يمكن أن تتغيّر في وجهتها وحدّتها ونوعها في سياقات زمنية مختلفة.

٤ ـ إن الأفق الزمني للدراسة هو ثلاثة عقود استناداً إلى عام ١٩٨٥ كسنة أساس، ومن ثم، فإن أفق الدراسة يستمرّ حتى عام ٢٠١٥. والتحليل الوارد في الدراسات التي يتضمّنها الكتاب يفترض أن المشهدين الثاني والثالث سوف يبدآن من عام ١٩٩٠، ويبحث في التداعيات التالية لذلك. وبالطبع، فإنه ليس هناك زعم من جانب فريق البحث بأن ذلك يمكن أن يحدث، ولذلك، فإن عام ١٩٩٠ هو بمثابة نقطة افتراضيّة يبدأ منها التحليل لبحث التداعيات المترتّبة على حدوث كل مشهد.

## ثالثاً: العلاقة بين محور العرب والعالم والمحاور الأخرى

تنطلق العلوم الاجتماعيّة من حقيقة ترابط الظواهر السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة،

ومن حقيقة تداخل العوامل الداخليّة والخارجيّة، وهو الأمر الذي حرص عليه فريق بحث استشراف مستقبل الوطن العربي منذ البداية، وحاول في كلّ مرحلة بحثيّة تحديد أشكال الترابطات والتشابكات بين محاور الدراسة المختلفة وموضوعاتها.

وكما ورد في مطلع الفصل، فإن هذا الكتاب هو جزء من كل، وانه أحد نواتج دراسة شاملة عن استشراف مستقبل الوطن العربي. ولما كنا ننطلق من أن أي مجتمع هو كيان مترابط متكامل متشابك، فإن تحديد موضوعات الدراسة والتي اقتضتها ضرورات التخصص العلمي، تم في اطار نظرة شاملة للتداخلات بين المحاور المختلفة (المجتمع والدولة، والتنمية العربية، والعرب والعالم). وحقيقة الأمر، أنه لا يمكن فهم علاقات أي دولة أو كيان سياسي بالدول أو الكيانات الأخرى، وأنماط التفاعلات التي يشترك فيها مع الآخرين، دون دراسة الأوضاع الداخلية لهذه الدولة أو الكيان من جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وفحوى ما تقدم، أن الأوضاع الداخلية هي بمثابة «الأساس المادي» أو «القاعدة الموضوعية» للسياسة الخارجية لدولة ما أو لمجموعة من الدول. وهي التي تمثل الأرضية التي تنطلق منها أهداف وأدوات هذه السياسة الخارجية. فالدولة ـ أي دولة ـ تضع أهدافها الخارجية، وتبلور مفهومها لمصالحها الوطنية، في إطار المعطيات والمحددات التي تفرضها حقائق الجغرافيا السياسية والاقتصاد من ناحية، وخصائص نظامها السياسي وايديولوجيته من ناحية أخرى. لا تستطيع دولة مثلاً ـ بمفردها ـ أن تسعى إلى تحقيق أهداف خارجية تفوق قدراتها ومواردها، فهي لا تستطيع أن تحارب بأكثر مما توفره لها القاعدة البشرية لسكانها، أو أن تخصص على انفاقها الدفاعي إلا في حدود الموارد الاقتصادية المتاحة لها. وعندما تسعى إلى تجاوز هذه الحدود البشرية والاقتصادية، فإن عليها إما أن تواجه الفشل، وإما أن تتحالف مع أطرافِ دولية أخرى وأن تدفع الثمن المناسب لذلك.

من هنا، جاء تقسيم دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي إلى ثلاثة محاور: المحور الأول يعالج المجتمع والدولة. المجتمع بقاعدته البشرية، وهياكله الاثنية، وتكويناته الاجتماعية والطبقية، باعتبار ذلك نقطة الانطلاق لفهم الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية على حد سواء. ثم الدولة باعتبارها التنظيم السياسي ـ القانوني للمجتمع المعاصر. فيتم تناول الخلفية التاريخية للدولة قبيل الاندماج في النظام العالمي والحقبة الاستعمارية، ثم البنى والهياكل الاجتماعية التي تطورت في عهد الاستعمار والمؤسسات السياسية التي أنشأها. ثم تأتي الدولة القطرية بمؤسساتها السيادية والخدمية والانتاجية. وفي هذا السياق، نهتم بالمشاركة السياسية والاستقرار السياسي ومدى تمتع مؤسسات الدولة بالشرعية والقبول الشعبي اللازمين لاستقرارها ولتمكينها من القيام بمهامها في التنمية والدفاع.

المحور الثاني، يعالج التنمية العربية، فيتناول قاعدة الموارد الأساسية، وما يرتبط بها من قاعدة انتاجية ـ مادية، باعتبار أن هذه القاعدة تضع حدوداً لما يمكن لدولة ما أن تقوم به كما ذكرنا سالفاً، كما أنها تحدد مجال الخيارات التي يمكن لها أن تتحرك في اطارها، وفي اطار القدرات التي تملكها وتستطيع تعبئتها.

وعندما يميز الباحثون في مجال العلاقات الدولية بين دول عظمى وكبرى ومتوسطة وصغيرة وأصغر، فإن العنصر الأساسي في هذا التقسيم هو قاعدة الموارد والقدرات التي تمكن دولة ما من امتلاك ترسانة عسكرية ضخمة ومتنوعة تسمح لها بالاضطلاع بمسؤوليات سياسية واستراتيجية خارج حدودها. كذلك، فإن استراتيجية التنمية التي تتبعها الدولة، عادة ما يكون لها انعكاساتها وتداعياتها الدولية، وخصوصاً في مجالات التجارة ونقل التكنولوجيا والقروض والمساعدات الخارجية، وبما يؤدي إليه ذلك من ارتباطات والتزامات سياسية. ثم ان أي استراتيجية تنموية تتضمن في ثناياها مجموعة سياسات توزيعية، تتعلق بعائد عملية التنمية على الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، ولهذه السياسات بدورها آثارها على الاستقرار السياسي وشرعية نظام الحكم، وبالتالي آثارها على السلوك الخارجي للدولة.

هكذا، فإن قضيّة العلاقة بين محاور البحث تثير قضية معرفيّة ومنهجيّة مهمة، وهي تحديد العلاقة بين الموضوعات التي تدرسها هذه المحاور، أي ما هي العلاقة بين موضوعات الدراسة في مجالات التنمية العربية والدولة والمجتمع والسياسة الخارجيّة. بعبارة أخرى: ما هي شبكة العلاقات بين البناء الاجتماعي والبناء السياسي والبناء الاقتصادي من ناحية، والسلوك الخارجي الاقليمي والدولي من ناحية أخرى؟

ونحن ننطلق في دراسة محور «العرب والعالم» من عدّة اعتبارات: **أولها**، ان السياسة الخارجيّة، أو التعامل بين أي وحدة سياسيّة مع الوحدات الأخرى في العالم، هي محصلة تفاعل عديد من العوامل الداخلية والاقليميّة والدوليّة، وان هناك علاقات ترابط (Linkages) وتفاعل (Interactions) بين المستويين الداخلي والخارجي في التحليل السياسي، وأن هذه العلاقات يمكن صياغتها على أكثر من نحو. فهناك ظواهر أو أحداث داخلية في بلد عربي تؤدّي إلى آثار داخليّة في البلاد المجاورة (مثال حركات الاحياء الإسلامي أو حركات قومية أو أفكار سياسيّة عبر قطرية). وهناك ظواهر، أو أحداث داخلية، تؤدّي إلى سياسة خارجية معيّنة (مثل تأثير حالة عدم الاستقرار الاجتماعي أو السياسي، أو تأثير امتلاك ثروات وموارد ماليّة كبيرة). وهناك ظواهر وأحداث خارجيّة (اقليميّة ودوليّة) تؤدّي إلى آثار داخلية. **وثانيها**، ان الأوضاع الداخليّة والسياسة الخارجيّة لفاعل دولي أو دولة ما، هما وجهان لعملة واحدة. ويقال أحياناً إن السياسة الخارجيّة تبدأ حيث تنتهي السياسة الداخليّة. وانه في البلاد العربية، وحيث تتداخل الاعتبارات الداخلية والاقليميّة، بسبب الترابط التاريخي وانتقال البشر والروابط المختلفة، فإن العلاقة بين ما هو داخلي واقليمي لها خصوصيّة متميّزة تؤكّدها الحركات والايديولوجيات السياسيّة ذات الطابع القومي أو الديني العابرة للقطرية. **وثالثها**، انه مع الاقرار بأن السياسة الخارجيّة تعكس الاعتبارات الداخليّة من اقتصاد واستقرار سياسي واجتماعي، كما سلف القول، يثار التساؤل حول عمّا إذا كانت السياسة الخارجيّة تمثّل باستمرار متغيراً تابعاً، أم أنها، وفي ظروف معيّنة، يمكن أن تكون متغيراً مستقلاً وفاعلاً، وبالذات في حال وجود قيادة كارزمية تطرح نفسها على مستوى المنطقة العربيّة، ككلّ، أو في ظروف استفحال خطر خارجي، أو في حال استخدام السياسة الخارجيّة كعامل لتعبئة الموارد وحشدها، أو لاكتساب الشرعيّة.

وفي هذا السياق، يمكن أن تكون العوامل الداخلية مصدراً للتأثير على السلوك الخارجي، كما يمكن أن يكون الاطار الاقليمي والدولي مصدراً للتأثير على الأوضاع الداخلية، وفي دراستنا لعلاقة الوطن العربي بالعالم، كان هناك اهتمام مستمرّ بتلك العلاقة التفاعليّة بين الداخل والخارج، والتي يمكن بلورة أهم جوانبها وملامحها على النحو التالي.

## ١ ـ التطورات الداخلية كعامل مؤثر في السلوك الخارجي

من الأمور المسلّم بها في دراسة العلاقات الدولية والسياسات الخارجية، ترابط العوامل الداخلية والخارجية. ويشمل ذلك عدداً من الأمور، منها مثلاً الآثار السياسية للانفجار السكاني، والعلاقة بين الازدياد السريع للسكان وارتفاع احتمالات عدم الاستقرار السياسي، نتيجة عدم قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمتطلبات تلك الأعداد الهائلة من تعليم وخدمات صحية واسكانية وفرص عمل، بما قد يؤدي إليه من اغتراب سياسي ولجوء إلى العنف في المجتمع. ويرتب ذلك آثاراً على السياسة الخارجية قد تتمثل في رغبة النخبة الحاكمة في فتح معارك خارجية لصرف انتباه المواطنين وشغلهم عن مشاكل الداخل، أو في ازدياد احتمالات وفرص الاختراق الداخلي، مستغلاً في ذلك ظروف التوتّر الاجتماعي وعدم الاستقرار.

وهناك كذلك الآثار السياسية للتعددية الاثنية، واحتمال استغلال قوى خارجية (اقليمية ودولية) لهذا الوضع، مما يؤدي إلى ازدياد فرص الاختراق والتأثير. وفي تاريخنا العربي الحديث عديد من الأمثلة المرتبطة بهذه الحالة. فهناك سياسة ايران في عهد الشاه في دعم الفئات ذات التوجه الطائفي ـ الديني في العراق، ودعمها العسكري للأكراد في شمال العراق، وسياسة فرنسا المؤيدة للعلويين في سوريا، حيث أنشأت لهم كياناً سياسياً خاصاً بهم في عام ١٩٢٠، وحيث استمر وجود دولة علوية شبه مستقلة تحت رعاية الفرنسيين حتى عام ١٩٣٦، عندما انتهى الأمر بضمها إلى سوريا كإحدى محافظاتها. كما قامت فرنسا بتقسيم جبل لبنان خلال الفترة ١٨٤٢ ـ ١٨٥٨ على أسس طائفية، بمقتضاها كانت هناك منطقة مارونية في الشمال، وأخرى درزية في الجنوب. واتبعت بريطانيا سياسة مماثلة في العراق بدعمها للأشوريين، وانشاء الرديف الأشوري الذي استخدمته ضد الأكراد، ثم لضرب الحركة الوطنية[١٠].

كما يبدو التفاعل بين استراتيجية التنمية التي يتبعها نظام سياسي ما، وما تمثّله من قيود ومحددات على سلوكه الخارجي. فعلى سبيل المثال، ان اتباع استراتيجية ما قد يؤدي إلى مزيد من التبعية الاقتصادية، واعتماد المجتمع في احتياجاته الأساسية (خصوصاً الغذاء) على الخارج، مما يشكّل قيداً على حرية اتخاذ القرار. ويرتبط بذلك، أن اتّباع استراتيجيّة ما

(١٠) أنظر تفاصيل ذلك في: غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

للتنمية قد يؤدّي إلى وجود قوى وطبقات تتطلّب مصالحها مزيداً من الارتباط بالخارج أو العكس. كذلك، فإن اتّباع استراتيجيّة ما للتنمية قد يؤدّي إلى إتاحة الفرصة لمزيد من التأثير الخارجي في عمليّة اتخاذ القرار الاقتصادي وتخصيص الموارد، أضف إلى ذلك الآثار السياسيّة لنشاط الشركات دوليّة النشاط على الأوضاع الداخلية.

وإضافة إلى العلاقات المباشرة بين الأوضاع الاقتصاديّة والسياسيّة والسلوك الخارجي، توجد علاقات مركّبة تتضمّن تأثير الوضع الاقتصادي على النظام السياسي في المجتمع، وتأثير ذلك بدوره على السلوك الخارجي. فهناك مثلاً علاقة بين نمط توزيع الثروة والدخل من ناحية، والاستقرار السياسي من ناحية أخرى. وهناك علاقة بين كفاءة أداء النظام الاقتصادي ونمط توزيع الثروة والدخل من جهة، وحجم وشكل المشاركة السياسيّة من جهة ثانية، بما يطرحه ذلك من آثار على الاستقرار السياسي وشرعيّة النظام الحاكم. كما أن اتّباع استراتيجيّة ما للتنمية الاقتصادية، قد يتضمّن انحيازاً للمدينة على حساب الريف، ممّا يؤدّي إلى تحضّر زائف، وتدفّق بشري هائل من الريف إلى المدينة، بما يترتب على ذلك من آثار سياسيّة سبق عرضها.

وبالمنطق نفسه، فإن التطورات السياسية في مجتمع ما تؤثر على سلوكه السياسي الخارجي، ذلك أن شكل النظم السياسية وتوجهاتها الداخلية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمط تحالفاتها وسياساتها الخارجية. فشكل وآليات عملية اتخاذ القرار السياسي، ومعرفة القوى المؤثرة فيه، تزيد من فهمنا لمضمون السياسة الخارجية للدولة. ذلك أن الطريقة التي ترسم بها سياسة ما، أو يتخذ بها قرار ما، تحدد مجال البدائل المطروحة وتؤثر على معايير الاختيار بينها. كذلك، فإن وجود الاستقرار السياسي من عدمه يؤثر على سلوك الدولة الخارجي، على النحو الذي أشرنا إليه سلفاً.

وهناك خصوصيات مهمة تتعلق بالمنطقة العربية في هذا السياق، أبرزها دلالة ودور التيارات الفكرية والحركات السياسية عبر القطرية، والدرجة العالية من التأثير المتبادل عبر الحدود السياسية. فالأفكار والآراء والممارسات تنتقل بسرعة من بلد إلى آخر. وهو ما أسماه أحد الباحثين العرب بالنفاذية السياسية(١١).

وفي هذا الصدد، فإن شكل العلاقات العربية ـ العربية سوف يتحدّد بمؤثرات مختلفة، منها طبيعة الأوضاع الداخليّة، التي قد تدفع إلى مزيد من تكريس القطريّة، أو تؤدي إلى دعم مسار توطيد العلاقات بين البلاد العربيّة. وترتبط بذلك علاقة الأوضاع السياسيّة في كلّ قطر عربي بالتوجّه القومي، ومدى وجود علاقة بين الديمقراطيّة والتوجّه الوحدوي. فهناك من يرى أن وجود ظروف ديمقراطيّة تسمح بالتعبير الشعبي الحرّ، وتتيح للتيّارات القومية التعبير عن آرائها، سوف يسمح لهذه التيّارات بالنمّو وبمواجهة خصومها الفكريين، وفي التعبير عن الآمال

---

(١١) جميل مطر، «النفاذية والنظام العربي،» ورقة قدّمت إلى: مركز البحوث والدراسات السياسية، المؤتمر الأول للبحوث السياسية، القاهرة، ١٩٨٧.

والأحلام الشعبيّة، ومن ثم يتدعّم الاتجاه القومي. وهناك، من ناحية أخرى، من لا يقيم هذه العلاقة ويرى أن وجود جو ديمقراطي، عادة ما يؤدّي إلى مناخ من ثورة التوقّعات وازدياد التعبير عن المطالب الاقتصادية والاجتماعيّة، ذات الطابع الآني العاجل، وأنه من المتصوّر قيام أحزاب وحركات تخاطب تلك المطالب، وتحصل على ثقة الجماهير دون أن تربط ذلك، بالضرورة، باتجاهات وحدويّة.

وتثار الحجة نفسها بالنسبة إلى الترتيبات التي تؤدّي إلى زيادة تبعيّة القطر للعالم الخارجي، أو تقلّل منها، إذ يؤثّر هذا على حالة النظام العربي وعلاقته بالعالم. ويتضمّن ذلك تأثير الأوضاع الداخليّة على إيجاد فرص التغلغل الخارجي، أو زيادة تأثير الدول الكبرى (عدم الاستقرار السياسي وسوء الأوضاع الاقتصادية)، وعلى العكس، تأثير الاستقرار السياسي والاجتماعي على تبلور إرادة سياسيّة والقدرة على اتّباع سياسة خارجيّة نشطة. وهكذا، فإن نموذج التطوّر السياسي الداخلي، يطرح تأثيراته على التوجّهات الخارجيّة.

## ٢ ـ التطورات الاقليمية والدولية كعامل مؤثر على الأوضاع الداخلية

هنا نجد أولاً تأثير العلاقات العربية ـ العربية على الأوضاع الداخلية في البلاد العربية، ونقصد بذلك أن شكل وطبيعة هذه العلاقات (تضامن عربي وتعايش بين الأنظمة، أو استقطاب حاد وحرب باردة عربية) يؤثران على الأوضاع الداخلية. ففي حال الشقاق العربي، قد تلجأ بعض الأنظمة إلى محاولة إسقاط نظام الحكم في أقطار أخرى، ممّا يؤثّر على الاستقرار السياسي فيها، وقد يؤدّي الصراع بين بلدين عربيين كبيرين إلى التأثير على شكل نظام الحكم في بلد ثالث. وهكذا، فإن النزاعات العربيّة ـ العربيّة هي عامل مؤثّر على الاستقرار الداخلي. كما يطرح الصراع العربي ـ الاسرائيلي تأثيره على عمليّة تخصيص الموارد السياسيّة والاقتصادية، وعلى برامج الأحزاب السياسيّة ومدى اعتبار القضية الفلسطينية كقضية سياسيّة داخليّة (على سبيل المثال، الخلاف بين الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة في مصر، حول اتفاقية كامب ديفيد)، كما يشمل القضيّة الفلسطينية كمصدر للشرعيّة السياسيّة الداخليّة والاقليميّة.

وعند تحليل النظم السياسية في دول العالم الثالث، لا يمكن عزل تفاعلاتها عن الاطار الدولي ودور القوى الكبرى. فهذه القوى لعبت دوراً مهماً في الحقبة الاستعمارية، وفي رسم الحدود في أغلب أجزاء افريقيا والوطن العربي، أضف إلى ذلك روابط السلاح والديون والتجارة والتكنولوجيا. والدول الكبرى تستطيع التأثير على الاستقرار السياسي في هذه البلاد، بواسطة المعونة الاقتصادية أو الامداد بالسلاح، كما تستطيع التأثير على ميزان القوى بين البلاد العربية (ولو لفترة مؤقتة) من خلال ذلك. وهي قد تفعل ذلك مباشرة أو من خلال احدى دول الجوار الجغرافي غير العربية. ويدخل في ذلك تأثير العوامل الخارجيّة على نمط التنمية وتحديد الأولويات (دور الدول المقرضة وصندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل العالميّة)، والشروط المرتبطة بتزويد السلاح للأقطار العربيّة، وتأثير ذلك على القوى الاجتماعيّة والسياسيّة في

الداخل، ومحاولة الدول الكبرى دعم قوى اجتماعيّة وسياسيّة بعينها ممّا يؤثر على الوضع الداخلي، وربط المعونات الاقتصاديّة أو العسكريّة باتخاذ مواقف ازاء اسرائيل وازاء نظم عربيّة واقليميّة أخرى.

ويحدث كل ذلك في سياق ثورة هائلة للاتصالات والمواصلات ونظم المعلومات، مما يطرح تأثيره على نظام القيم ومعايير السلوك في المجتمع.

وهكذا، فإن ناتج دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي يتمثل في ثلاثة محاور، يعالج كل منها أحد جوانب الحياة العربية ومتغيراتها، ولكل منها تفاعلاته وآلياته، ولكنها تمثل في الوقت نفسه ـ مجتمعة ـ محاور مضمونية متكاملة ومترابطة ومتشابكة. فتفاعلات كل محور تتداخل وتترابط مع تفاعلات المحورين الآخرين، تؤثر فيها وتتأثر بها. يضاف إلى ذلك المحور الرابع، وهو محور النمذجة، والذي لا يعد محوراً مضمونياً بحد ذاته، ولكنه يمثل مجهوداً منهجياً يعتمد الوسائل الكمية والكيفية لعرض أنماط التفاعلات وتشابكاتها عبر المحاور الثلاثة، وذلك من خلال التربيط بين متغيرات كل محور في مجموعة من النميذجات، وابراز التفاعلات بين المحاور الثلاثة في ظل المشاهد المستقبلية(التجزئة، التنسيق والتعاون، الوحدة العربية) وتداعياتها.

## رابعاً: مشتملات الدراسة

نقطة البدء في دراسة الوطن العربي والعالم، هي تحديد المعطيات الدوليّة والاقليميّة. أمّا المعطيات الدولية فتتمثّل في شكل الإطار العالمي الذي سوف يتمّ في إطاره التطوّر العربي وذلك من النواحي السياسيّة ـ الاستراتيجية، والتكنولوجيّة ـ الاقتصاديّة، والعسكريّة ـ الأمنية. ذلك أن شكل ومدى تأثير النظام العالمي ـ سلباً وايجاباً ـ على مسيرة التطوّر العربي، سوف يتحدّدان إلى حد كبير بصحة إدراكنا لطبيعة التحوّلات التي يشهدها هذا النظام، والقوى الفاعلة فيه، والقيود والفرص المتاحة في هذا السياق. فشكل النظام العالمي، وأنماط تفاعلاته ومستوى تقدّمه التكنولوجي، سوف تؤثر على المناخ العام للحركة، والبدائل والخيارات المتاحة، والوسائل والأساليب الممكنة.

أمّا المعطيات الاقليميّة فتتمثّل في واقع الاقطار العربيّة وقدراتها من ناحية، وشكل العلاقة بينها من ناحية أخرى. لذلك كان من الضروري دراسة النظام العربي من زاوية قدرات الأقطار العربيّة وعلاقات القوة بينها من الجوانب الاقتصادية والسياسيّة والعسكريّة، وذلك للاستفادة من نتائج ذلك في تحديد البلاد التي يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً وفاعلاً على المستوى العربي ككلّ، أو على مستوى أحد التجمعّات الاقليميّة. لذلك، فإن الفصلين الثاني والثالث من الدراسة يتناولان الاطار العالمي والاطار العربي. بعد ذلك تتجّه الدراسة إلى استشراف العلاقات الرئيسيّة التي يدخلها النظام العربي؛ وهي الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والعلاقة مع دول الجوار الجغرافي، والعلاقة مع القوى الدوليّة. وفي كل من تلك الموضوعات تتمّ دراسة الموضوع في علاقته بمشاهد التطوّر العربي موضحاً كيف تؤثر هذه المشاهد عليه. كذلك كيف

تؤثّر التفاعلات المتعلّقة بالموضوع محل الدراسة على استقرار كلّ مشهد واستمراره.

ويثير البحث أسئلة عديدة مثل: ما هي تأثيرات التطور العالمي على المستقبل العربي؟ وعلى العكس، كيف يؤدّي تحقّق كلّ مشهد إلى اختلاف العلاقة مع النظام العالمي، ودرجة وشكل تأثيره على الأوضاع العربيّة؟ والأمر نفسه في علاقة النظام العربي مع النظم الاقليميّة الأخرى: ما هي طبيعة الصراعات الاقليميّة؟ وما هي موضوعاتها؟ وما هي أنماط التحالفات الممكنة والمتصوّرة في ضوء ذلك؟ وما هي أسس التحالف والعداء؟ وما هي طبيعة وأشكال التقلّصات التي سوف تحدث في العالم الثالث، بتجمّعاته السياسيّة المتعدّدة، في الأفق الزمني للدراسة؟ وما هي قدرة العالم الثالث على استيعاب هذه التطوّرات؟ يدخل في هذا المجال، أيضاً، تحليل العلاقة بين القوى الفاعلة في النظام العالمي ودول الجوار الجغرافي، وأنماط التحالفات التي يمكن أن تحدث بين هذه الدول وبعضها البعض، وبينها وبين الدول الكبرى، وبينها وبين بعض أعضاء النظام العربي، وأثر كلّ ذلك على تطوّر الأوضاع العربيّة بما يقرّبها من أحد مشاهد التطوّر.

وعلى مستوى العلاقات العربيّة ـ العربيّة، هناك أقطار عربية تلعب دوراً حاكماً ومهماً، وتؤثّر العلاقات بينها على شكل العلاقات وطبيعتها في النظام العربي ككلّ. ما هي تلك الأقطار؟ وما هي المعايير وعناصر القوّة التي يتمّ الاستناد إليها في تحديدها؟ وما هي العلاقات المركزيّة في المنطقة العربية، وما احتمالات تطوّرها في الأفق الزمني للدراسة؟ وإذا كانت هناك أقطار تلعب أدواراً قيادية، فهناك أقطار أخرى تعتبر ساحة للنفوذ ومجالاً للتنافس بين هذه الأقطار الأكثر تأثيراً. ما هي الأدوار التي تلعبها تلك الأقطار؟ وهناك أخيراً، أقطار عربيّة مرشحة في لحظات التدهور إلى مزيد من البلقنة والتجزئة. ما هي مجمل الأوضاع الداخلية والاقليمية والدولية التي تسمح بمثل هذا الموقف؟

وفي اطار العلاقة مع دول الجوار، ما هي أنماط التحالفات والصراعات المحتملة والمتصوّرة؟ وهل يمكن أن تنشأ أسس جديدة للتعاون أو الصراع؟ ماذا عن العلاقات العربيّة ـ التركيّة (لواء الاسكندرونة)؟ والعربيّة ـ الاسبانية (سبتة ومليلة)؟ والعربيّة ـ الايرانية (آثار الحرب مع العراق)؟ والعربيّة ـ الأثيوبيّة (أوغادين وأريتريا)؟ وماذا عن علاقات أقطار المغرب العربي بالسوق المشتركة واحتمالات المزيد من التداخل؟ وما أثر ذلك على علاقاتها العربية؟ وبالمثل، ماذا عن علاقات بعض الأقطار الخليجيّة بالقارّة الآسيويّة ومستقبلها؟ وعلى مستوى العلاقات العربيّة ـ العربيّة، والعلاقات العربيّة بدول الجوار الجغرافي، فإنّ قضيّة التوازن الاستراتيجي وميزان القوى والقدرة على صنع السلاح تعتبر مسائل حاسمة.

وعند النظر إلى المشاهد المستقبليّة المختلفة، نتذكّر أنّ عناصر التمييز بين كلّ مشهد وآخر، والتي تتضمّن توليفة العناصر الداخليّة التي يتكوّن منها المشهد وآليات الحركة في كلّ منها، وطبيعة العلاقات بين الأقطار العربيّة وبينها وبين العالم الخارجي، ودرجة تأثير النظام العالمي على الأوضاع العربيّة، سوف تختلف من مشهد إلى آخر. ففي المشهد الأول مثلاً،

يصبح للعوامل الخارجيّة دور بارز، بينما يقلّ نسبيّاً في المشهد الثالث. وعلى العكس، فإن قدرة النظـام العربي على التأثير في الاطار الاقليمي والعالمي تختلف من حالة إلى أخرى.

وتجدر الاشارة في النهاية إلى ما يلي:

١ ـ أهميّة كيفيّة الوصول إلى كلّ مشهد (باستثناء المشهد الأول الذي هو استمرار للوضع القائم)، وما هي الأساليب والآليات التي من شأنها تحقيقه، ذلك أن شكل الوصول إلى كلّ وضع سوف يؤثّر على خصائصه، واحتمالات تطوّره فيما بعد.

٢ ـ التداعيات المرتبطة بكلّ مشهد. فتحقّق مشهد ما (تجمّع اقليمي مثلاً أو تنسيق جماعي، هو نقطة نهاية لتطوّر وبداية لتطوّر جديد، وسوف تؤدّي إلى تداعيات داخليّة (قطريّة) واقليميّة (بين البلاد العربيّة ومع دول الجوار)، ومن المتصور أن تؤدي هذه التداعيات، إلى تغيير أدوار الأقطار العربيّة وعلاقاتها.

بعبـارة أخرى، ينبغي التمييز بين الوصول إلى بداية مشهد معيّن والتداعيات المترتّبة على ذلك. ففي نظريات التكامل، يتمّ التمييز بين الشروط اللازمة لتحقيق شكل تكاملي ما، والشروط اللازمة لاستمرار هذا الشكل. فقد تتوافر الشروط اللازمة لتحقيق تنسيق أو وحدة في موقف تاريخي ما، ولكن لا تتوافر تلك الشروط اللازمة لاستمراره.

٣ ـ ان الأشكال المختلفة للمستقبل العربي سوف تؤثّر على ردود فعل النظام العربي للتحديات والتهديدات الخارجيّة. يتطلّب ذلك التمييز بين مصادر التهديد المختلفة (اقليمي ودولي ومختلط)، وطبيعتها (حدود، اقتصاد، ايديولوجيا... الخ)، وموقف النخب الحاكمة إزاءها، والقدرة على التأثير فيها والردّ عليها. وبالطبع، فإن اختلاف حالة النظام العربي من مشهد إلى آخر، سوف يؤثّر على كمّ ونوع هذه التهديدات والتحدّيات، وعلى شكل ردود الفعل العربيّة وطبيعتها.

٤ ـ قضيّة نقاط التحوّل، أي اللحظة التي تصل فيها تداعيات المشهد وتفاعلاته إلى لحظة *الأزمة التي يتحوّل فيها عدد من أعضاء النظام العربي من وضع إلى آخر*، أي من مشهد إلى آخر. ما هي العوامل أو القوى الفاعلة في ذلك؟ هل نستطيع توصيف هذه اللحظة أو هذا الموقف؟ هل هو موقف تردّي وعجز للنظم القطرية، ووصولها لحظة أزمة حادّة؟ أم هي لحظة وجود بدائل أخرى متاحة وممكنة؟ ما هي الشروط الداخلية (عدم استقرار سياسي ـ أزمة اقتصادية ـ قيادة تاريخية)، أو الخارجية (اعتداء اسرائيلي ـ تهديدات خارجيّة حادة... الخ)؟ ويمكن أن نستخدم في هذا المجال تحليل الأزمات، بمعنى أن نقطة التحوّل هي التعبير عن مواجهة أزمة. وفي هذا المجال يتطلّب الأمر تحديد تلك الأزمات والقوى الفاعلة فيها. وربما يكون هذا التحوّل نتيجة وصول الدولة القطرية ومؤسساتها إلى درجة عالية من النضج التي تسمح لها بالتحوّل والتغير والدخول في تكامل عربي أوسع.

٥ ـ ان مجمل هذا التحليل ينبغي أن يوصلنا في نهاية الأمر إلى استخلاصات ونتائج تتعلق

بالسياسات المتبعة أو التي ينبغي اتباعها. ما هو الثمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي للسياسات المتّبعة الآن، سواء على الأقطار العربيّة ذاتها أم على النظام العربي ككلّ؟ ما هي صورة الوطن العربي الكلية في ظل السياسات الراهنة؟ وما هي الصورة إذا ما تحققت المشاهد الأخرى؟ ما هي السياسات التي ينبغي اتباعها بواسطة الأقطار العربية الرئيسية والقوى الفاعلة فيها للوصول إلى المشهد المستهدف؟

وفي هذا السياق، تتتابع فصول هذا الكتاب، فتبدأ بدراسة الاطار الدولي وشكل النظام العالمي وآفاقه المستقبلية، باعتبار أن هذا النظام هو المجال الذي على دول العالم ومناطقه المختلفة التعامل معه بما يوفّره من فرص واحتمالات للحركة من ناحية، وما يفرضه من قيود ومحدّدات من ناحية أخرى. وفي هذا الفصل، نتناول وحدات النظام الدولي والتفاعلات الأساسيّة التي يشهدها، والقضايا التي تدور حولها تلك التفاعلات، وذلك في اطار الأفق الزمني لاستشراف مستقبل الوطن العربي. ويتناول الفصل التالي العلاقات العربيّة ـ العربيّة، ولما كانت الدراسة تستند إلى مجموعة مشاهد مستقبليّة تمّ اختيارها وفقاً لمعيار شكل العلاقات بين الأقطار العربيّة (مشاهد التجزئة، التنسيق والتعاون، الوحدة العربية)، فإن هذا الفصل يركّز على هيكل القوّة وتوزيع عناصرها بين الأقطار العربيّة، كما يطرح بعض الاستخلاصات العامّة حول جدلية التجزئة والوحدة في الوطن العربي.

وتنتقل الدراسة بعد هذا إلى تحليل علاقات العرب الاقليميّة، وذلك في فصلين: فندرس مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وقد أفردنا فصلاً مستقلاً (الرابع) لهذا الصراع باعتباره الصراع المحوري في المنطقة، والذي ارتبطت بتفاعلاته ومواجهاته وحروبه كثير من التطوّرات السياسيّة والاقتصادية والفكرية في الوطن العربي. ثم ندرس في الفصل الخامس علاقة الوطن العربي بدول الجوار الجغرافي، والتي تتمثل في ايران وتركيا وأثيوبيا أساساً.

ويعالج الكتاب بعد ذلك العلاقات الدوليّة للوطن العربي، فيدرس في الفصل السادس مستقبل علاقة العرب بكلّ من الدولتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، وبالدول الكبرى الأخرى (أوروبا الغربية واليابان والصين الشعبية)، كما يدرس حصيلة خبرة وآفاق مستقبل علاقات العرب بدول العالم الثالث.

ويعرض الفصل السابع والأخير من الكتاب لصورة العرب في عالم متغير، في إطار المشاهد المستقبلية الثلاثة، وانطلاقاً من مفهوم للأمن العربي يهدف إلى حماية المصالح العربيّة من ناحية، وإلى تحقيق الأهداف والتطلعات العربيّة من ناحية أخرى.

## خامساً: ضوابط منهجيّة

يبقى في النهاية الاشارة إلى عدد من الضوابط المنهجيّة التي تمّت مراعاتها في البحث:

١ ـ ان دراسة الوطن العربي في علاقاته الاقليميّة والدوليّة، واستشراف صور واحتمالات تلك العلاقات، تتضمّن تحديد أنماط التفاعل بين فاعلين، الوطن العربي من ناحية، والطرف

الآخر من ناحية أخرى. من جهة الوطن العربي، فإننا نتناوله من منظور المشاهد الثلاثة التي سبق تحديدها. أمّا بخصوص الفواعل الدوليّة الأخرى، فالتحليل سوف يركّز على المسار الأكثر ترجيحاً لكلّ منها وفقاً لما تشير إليه الدراسات الخاصّة بتلك الفواعل، مع الحرص على ايراد الاحتمالات الأخرى. فعلى سبيل المثال، عند استشراف مستقبل العلاقة مع تركيا، هناك أكثر من احتمال للمستقبل التركي. فمن المتصوّر أن يستمرّ الحكم العسكري، ومن المتصوّر عودة الحياة المدنيّة فيها. وعلى المستوى الخارجي، من المتصور أن يكتمل اندماج تركيا في أوروبا بدخولها بقيّة مؤسسات الجماعة الأوروبيّة، ومن المتصوّر أيضاً أن لا يحدث ذلك. وعندما نبحث العلاقة مع الصين، نجد أن علينا أن نحدّد شكل المستقبل الصيني ومدى نجاح سياسة التحديثات الأربعة والاستمرار فيها، أو عدمه. وفي العلاقة مع الولايات المتحدة، يمكن افتراض استمرار التيّار اليميني المحافظ، أو العودة إلى سياسة أكثر ليبرالية. وهناك أكثر من تصوّر لمستقبل اسرائيل.

ومن الناحية المنهجيّة، يمكن بناء عدد من المشاهد لكلّ طرف دولي وفقاً للمسارات المختلفة التي يمكن أن يتخذها تطوّره، واستشراف العلاقة مع الوطن العربي وفقاً لكلّ مشهد، الأمر الذي يجعل البحث مستحيلاً من الناحية العمليّة وسطحياً من حيث نتائجه. فإذا تصوّرنا أنه يمكن عمل ثلاثة مشاهد للمستقبل التركي مثلاً، فإنه يكون على الباحث دراسة أربعة مشاهد عربيّة (ثلاثة مشاهد رئيسيّة ومشهدان فرعيان للمشهد الثاني) في علاقتها بثلاثة مشاهد تركيّة، ومن ثم كان الاتجاه إلى الدراسة التفصيليّة للاحتمال الأكثر رجحاناً، مع الاشارة إلى الاحتمالات والاتجاهات الأخرى.

٢ ـ ان التحليل في الفصول التالية يتمّ على عدة مستويات وفقاً للموضوع محل البحث، وللمشهد موضع التحليل. فهناك مستوى سلوك الأقطار العربية، كل قطر على حدة، ومستوى سلوك التجمعات الاقليميّة، ومستوى سلوك النظام العربي ككلّ في حركته الجماعيّة، سواء في شكل تنظيمات عربيّة أم دولة الوحدة. وهكذا، فمع أن اهتمام البحث هو الوطن العربي ككل في حركته وسيره، وليس أقطار الوطن العربي، فإنه لا يمكن إغفال الأقطار ذات التأثير الخاص، ولا يمكن إهمال التجمعات الفرعية المتميّزة في التحليل. ومن دون مثل هذا الاهتمام يكون من الصعب تحديد مكوّنات حركة الوطن العربي وأبعادها.

٣ ـ احدى مسلّمات التحليل الاستشرافي هي أن المستقبل يستطيع أحياناً أن يفاجئنا بأحداث وتطوّرات لم يدخلها الباحثون في الحسبان. فلا يستطيع أحد اليوم، على سبيل التأكيد، أن يحدّد مثلاً الآثار السياسيّة والاجتماعيّة للتحولات التكنولوجيّة عميقة الأثر التي ستحدث خلال فترة الدراسة. وتزيد أهميّة هذا الاعتبار عند البحث في مستقبل دول العالم الثالث، وفي موضوع العلاقات الدوليّة، حيث تتعدّد المتغيرات وتتشابك وتتعقّد(١٢). على أن ادراك ذلك

---

(١٢) أنظر في هذه الصعوبات:
Philippe Braillard and Pierre de Senarclens, »The International System: Limits to Forecasting,» *Futures*, vol. 12, no. 6 (December 1980), pp. 453-404.

لا ينبغي أن يؤدّي بنا إلى نبذ محاولة استشراف المستقبل، ولكن إلى فهم حدود معارفنا والتواضع فيما يقدّمه الباحث من نتائج، والحرص على استنفاد الاحتمالات والتداعيات المحتملة.

ان هذا التحليل ينطلق من أن المستقبل ليس أمراً حتمياً أو مفروضاً، وأنّ هناك إرادة إنسانيّة فاعلة تشارك في تحديد أهداف المستقبل وتنفيذها. يترتّب على ذلك أن تحديد الأهداف والغايات ووضوح الأولويات، هما أمران ضروريان للتحليل المستقبلي.

ان هذا الادراك لدور الارادة الإنسانية الفاعلة، هو أحد مفاتيح معرفة أهميّة الدراسات المستقبليّة. فالاهتمام بقضايا المستقبل ومشاكله، والتنبيه إلى أخطاره وفرصه هما جزءان لا يتجزآن من صناعة هذا المستقبل. فعلى سبيل المثال، وفي اطار مشاهد التطوّر العربي حسبما اتّفق عليها في هذا البحث، فإن السؤال هو: كيف نجعل التجمعات الاقليميّة، مثلاً، خطوة من أجل الوحدة لا عقبة أمامها؟ وهذا يرتبط بسؤال آخر: تحت أي ظروف وملابسات تكون هذه التجمعات خطوة أو عقبة؟ وما هي السياسات التي يجب أن تتبع لكي يتحقّق الاحتمال الأول؟ بالمنطق نفسه، فإن هناك سؤالاً رئيسياً هو: في حال تحقّق مشهد التجمع الاقليمي أو التنسيق الجماعي، فما هي السياسات التي ينبغي اتّباعها للانتقال إلى المشهد الثالث، والحيلولة دون الانتكاسة إلى المشهد الأول؟

وإذا كان المستقبل ليس أمراً حتميّاً أو مفروضاً، كما ذكرنا، فإن المشاهد التي ليست استمراراً مباشراً للوضع الراهن، يمكن النظر إليها على أنها خيارات سياسيّة مطروحة أمام المواطنين والرأي العام العربي.

# الفصل الثاني

# الإطار الدولي: مستقبل النظام العالمي(*)

(*) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى الدراسة التفصيلية حوله، والتي أعدّت لأغراض هذا الكتاب، ونشرت في كتاب مستقل. أنظر: عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

## مقدّمة

يهدف هذا الفصل إلى دراسة أهمّ التطوّرات المحتملة للنظام العالمي خلال الفترة المحدّدة لاستشراف مستقبل الوطن العربي فيما بين عام ١٩٨٥ وعام ٢٠١٥. والفرضيّة الرئيسيّة التي يقوم عليها، هي أن هناك تأثيراً لخصائص النظام العالمي على الوحدات المكوّنة له سواء أخذت شكل الدول ـ بما فيها البلدان العربيّة ـ أم شكل نظم اقليميّة ـ مثل النظام الاقليمي العربي. من هذه الفرضيّة تنطلق فرضيّة أخرى، مؤدّاها أنه عندما تتغيّر أبعاد النظام العالمي بتشابكاته وتعقيداته، فإن تغيرات سوف تحدث داخل الوحدات المكوّنة للنظام، وفي سلوكها الخارجي وعمليات صنع القرارات فيها.

ومع تعدّد المناهج والمدارس التي يمكن وفقاً لها دراسة النظام العالمي[1]، فإن أكثر ما يهمّنا في هذا الكتاب هو تحديد تلك العناصر والبنى والقواعد التي توجد في هذا النظام، وتؤثر في صورة المستقبل العربي. وانطلاقاً من الدراسات السابقة حول الموضوع، ومن هدف دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي، فإنه ينبغي دراسة النظام العالمي من ثلاثة جوانب:

أولّها: مدخلات هذا النظام، وثانيها: أنماط التفاعلات السائدة فيه، وثالثها: موضوعاته الرئيسيّة.

---

(١) Klaus Eugen Knorr and Sidney Verba, eds., *The International System: Theoretical Essays* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1961); Morton A. Kaplan, *System and Process in International Politics* (New York: John Wiley, 1962); Charles A. McClelland, *Theory and International System* (New York: Macmillan, 1966); Richard N. Rosecrance, *Action and Reaction in World Politics: International Systems in Perspective* (Boston: Little, Brown, 1963), and Kenneth N. Waltz, *Man, the State and War* (New York: Columbia University Press, 1959).

## أولاً : مدخلات النظام العالمي

يهدف هذا الجزء إلى رسم صورة مستقبليّة لهيكل النظام العالمي، وذلك بتحديد فواعله الرئيسيّة ونمط التكنولوجيا المستخدم، والتوازنات السائدة فيه، وتوزيع الموارد بين هذه الفواعل، بغرض أن تسهم هذه الصورة في تحديد التطوّرات المستقبليّة للمكوّنات الرئيسيّة للنظام العالمي، وذلك كمقدّمة ضروريّة لمعرفة أنماط التفاعلات فيما بينها، وهو موضوع الجزء الثاني من هذا الفصل.

### ١ - فواعل النظام الدولي

يُقصد بفواعل النظام الدولي، تحديد تلك التكوينات السياسيّة والاقتصاديّة الرئيسيّة التي تؤثّر على النظام العالمي بأسره. وبشكل عام، فإن هذه الفواعل تنقسم إلى نوعين: أولهما، الدول، وهي الفواعل التي سيطرت على النظام الدولي منذ ما يقرب من ثلاثة قرون مضت بنشأة الدول الحديثة؛ وثانيهما، فواعل أخرى أحدث، تتمتّع بدرجات مختلفة من الاستقلاليّة عن الدول، بل وتؤثّر فيها في أحيان كثيرة، وأهمّها المنظمات الدوليّة بنوعيها الحكومي وغير الحكومي، والشركات الدوليّة النشاط.

#### أ - الدول

إنّ تحديد الدول الرئيسيّة في النظام العالمي، يطرح عدداً من المشاكل نظراً لتعدّد المعايير التي يمكن تبنيها لتحديد تلك الدول. والدارسون الذين اهتموا بعناصر قوّة الدولة، وجدوا صعوبة بالغة في تحديد هذه العناصر. فعلى سبيل المثال فقد حاول كليفورد جيرمان في عام ١٩٦٠ إقامة مقياس كمّي يتضمّن عدداً من العناصر، مثل المساحة والسكان والقوّة الصناعيّة والعسكريّة[٢]، ووصل في النهاية إلى أن القوى الرئيسيّة في النظام العالمي هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا والصين الشعبيّة وألمانيا الغربية. وفي عام ١٩٦٨، قام هيرمان كان وانتوني وينر بدراسة اعتمدت على معياريّ اجمالي الدخل القومي ونصيب الفرد من هذا الدخل، ووصلا إلى أنّ هذه القوى - بالترتيب - هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا والصين وبريطانيا والهند وايطاليا وكندا[٣]. كذلك، فإن دراسة أخرى أجريت عام ١٩٧٦ حدّدت هذه القوى بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا والصين[٤].

---

(٢) Bruce M. Russett and Harvey Starr, *World Politics: The Menu for Choice* (San Francisco: W.H. Freeman and Co., 1981), pp. 148-149, and F. Clifford German, «A Tentative Evaluation of World Power,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 4, no. 1 (1960), pp. 138-144.

(٣) Herman Kahn and Anthony J. Wiener, «The Next Thirty-Three Years: A Framework of Speculation,» in: Daniel Bell, ed., *Toward the Year 2000: Work in Progress* (Boston: Houghton Mifflin, 1968), p. 98.

(٤) Russett and Starr, Ibid., p. 149, and Thomas L. Saaty and Mohamad W.Khouja, «A Measure of World Influence,» *Journal of Peace Studies,* no. 2 (1976), pp. 51-48.

والواقع أنه رغم تعدّد الدراسات حول قياس عناصر قوّة الدولة، وما تؤدّي إليه من ترتيب للقوى الرئيسية في النظام العالمي، فإنها تصل في معظم الأحوال إلى نتائج واحدة مع بعض الفروقات الطفيفة. وفي كلّ الحالات، فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يشغلان المركزين الأول والثاني، وبعد ذلك نجد، وإن اختلفت في الترتيب، فرنسا وبريطانيا والصين وألمانيا الغربية واليابان.

ولما كانت الدراسات تتّفق على أن القدرات النووية لأيّ دولة هي انعكاس لقاعدتها الصناعيّة والعلمية، فإنه وفقاً لمعيار إمكانات السلاح النووي يمكن تقسيم الدول ذات النفوذ إلى ثلاث مجموعات:

**أولاها، الدول العظمى الاستراتيجيّة**: وهي تلك الدول التي تملك سلاحاً نووياً قادراً على تحمّل ضربة نووية أولى استراتيجيّة من الخصم، مع الاحتفاظ بمخزون كاف من الأسلحة النووية لتوجيه ضربة ثانية، ومن ثم فإن هذه القوى لها صفة القدرة على الردع الشامل. وتضمّ هذه المجموعة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فلديهما أكبر مخزون من الأسلحة النووية في العالم.

وتلي الدولتين الأعظم، ثلاث دول كبرى تمتلك قدرات استراتيجيّة محدودة هي: بريطانيا وفرنسا والصين. ويلاحظ أن هناك فارقاً هائلاً بين القوتين الأعظم والدول الكبرى الثلاث التالية لهما، ليس فقط من حيث أعداد الأسلحة وطاقاتها التدميرية، ولكن أيضاً من حيث خصائصها. ففي الوقت الذي تتميّز فيه الأسلحة النووية لكلّ من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بالقدرة على ضرب نوعيات مختلفة من الأهداف، مثل المدن والقوات العسكرية للخصم، وصوامعه التي تحتوي على السلاح النووي، فإن الأسلحة النووية لدى الدول الكبرى الثلاث هي أسلحة موجّهة للمدن فقط، وهي ـ لهذا السبب ـ أسلحة أقلّ مصداقية من زاوية الرادع النووي، لأن استخدامها أو التهديد باستخدامها، ربما يعني قيام الخصم بإبادة سكان هذه الدول الثلاث، وهو أمر يصعب المخاطرة به.

وثانيتها، **الدول ذات السلاح النووي**، فعلى الرغم من توقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ من جانب ١١١ دولة، منها دول تمتلك السلاح النووي فعلاً وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا، فإن هناك اتجاهات لانضمام أعضاء جدد إلى النادي النووي، الذي يضمّ الدول السالفة الذكر. ففي أيار/ مايو ١٩٧٤ نجحت الهند في تفجير قنبلتها النووية الأولى[٥]. ورغم أن اسرائيل لم تعلن ـ رسمياً ـ عن امتلاكها للسلاح النووي، فإن كلّ التقديرات تشير إلى أنها قد امتلكت هذا السلاح بالفعل خلال عقد السبعينات[٦].

---

(٥) Charles W. Kegley and Eugene R. Wilkopf, *World Politics: Trend and Transformation* (New York: St. Martin's Press, 1981), p. 325.

(٦) حول تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، أنظر:
= *Facts on File*, 4138, no. 1943 (4 February 1978), p. 61; Nadav Safran, *Israel: The Embattled Ally*

ولا شك في أن القدرة على انتاج السلاح النووي شيء، وانتاجه بالفعل شيء آخر، حيث يتوقّف على ضرورات سياسيّة وجيو سياسيّة وقدرات اقتصادية خاصة بهذه الدول. وهناك عدد من الدول مرشحة أكثر من غيرها لامتلاك السلاح النووي في العقود الثلاثة المقبلة، وهي باكستان وجنوب افريقيا وكوريا الجنوبية وتايوان(٧)، كما تكرّرت أسماء البرازيل والمكسيك والأرجنتين ضمن هذه الفئة، وإن كانت أزمتها الماليّة في الثمانينات تُلقي شكوكاً حول هذا الاحتمال.

**وثالثها، الدول ذات القدرات النووية**، وهي الدول التي تمتلك قدرات نووية، ولكنها لا تنتج السلاح النووي، وتتمتّع بنفوذ وتأثير دوليين نظراً لقاعدتها الصناعية والعلمية والاقتصادية، وتضمّ ـ من دون ترتيب ـ النمسا وبلجيكا وكندا وتشيكوسلوفاكيا والدانمارك ومصر وفنلندا وألمانيا الشرقيّة والغربيّة وايطاليا واليابان وهولندا والنرويج وبولندا والبرتغال ورومانيا وأسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا ويوغسلافيا(٨).

انّ السؤال الذي يطرح نفسه ـ بعد أن وضعنا تقسيماً هرمياً للفواعل الدولية الرئيسية في الوقت الراهن وخلال المستقبل القريب ـ هو عن احتمالات التغيير المتوقّعة في هذا الهرم، خلال الفترة التي تمتدّ حتى عام ٢٠١٥. مثلاً: هل سيظلّ تعبير القوى الأعظم حكراً على الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، أم أن هناك قوى أخرى سوف تنافسهما في هذه المكانة؟ وطبقاً لعدد من العوامل التي سوف نفصّلها فيما بعد، فإن التحدّي الحقيقي للقوتين الأعظم، ربّما مع بدايات القرن الواحد والعشرين، سوف يكون من مصدرين أساسيين هما اليابان وأوروبا الموحّدة. فرغم أن اليابان لم تنتج السلاح النووي بعد، فضلاً عن القيود الواردة في دستورها على حجم الانفاق العسكري، فإن القدرات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية التي لديها تؤهّلها للتحوّل من قوة أعظم، اقتصادياً، إلى قوّة أعظم بالمعنى الأمني والعسكري والسياسي. فهي الدولة الثالثة في العالم، بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، التي تخطّت حاجز التريليون (ألف مليار) دولار بالنسبة إلى اجمالي قيمة ناتجها المحلي (١٣٢٧٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٥)(٩). ونتيجة لهذا النموّ الضخم في المجال الاقتصادي، فإن اليابان على الرغم من محافظتها ـ حتى منتصف الثمانينات ـ على أن يقلّ انفاقها العسكري عن نسبة ١ بالمائة من

---

(Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), p. 493, and Paul Jabber, *A Nuclear Middle East: Infrastructure, Likely Postures and Prospects for Strategic Stability* (Los Angeles: Center for Arms Control and International Security, 1977), p. 26.

(٧) أنظر بالنسبة إلى باكستان:
Colin Smith and Shyam Bhatia, «Stealing the Bomb for Pakistan,» *World Press Review* (27 March 1980), pp. 26-28.

(٨) Kegley and Wilkopf, *World Politics: Trend and Transformation,* pp. 325-326, and «World Armament and Disarmament,» in: *SIPRI Yearbook, 1980,* p. xxii.

(٩) World Bank, *World Development Report, 1987* (Washington, D.C.: The Bank, 1987), table 3, p. 207.

إجمالي دخلها القومي، فإن ميزانيّتها العسكرية قد تصاعدت بمعدلات كبرى، حيث ارتفعت من ثلاثة مليارات دولار عام ١٩٧٣ إلى ١٢ ملياراً عام ١٩٨٣(١٠)، وتشغل بذلك المكانة السادسة في الانفاق العسكري العالمي بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا. وفي ظلّ النمو الاقتصادي المتوقّع لليابان، فإنه سوف يكون بمقدورها زيادة هذا الانفاق.

وتتميّز اليابان، فضلاً عن ذلك، بتكنولوجيا متقدّمة بخاصّة في مجال الالكترونيّات والصناعات ثنائيّة الاستخدام، (أي التي تصلح للاستخدام المدني والعسكري معاً)(١١). وقد بدأت اليابان بالفعل ـ وإن كان ذلك لا يزال في أطواره الأولى ـ بالتحوّل من عملاق اقتصادي إلى عملاق سياسي وعسكري عن طريق التوسّع في مفهومها لسياستها الدفاعيّة، التي حدّدها رئيس وزرائها في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ في أن تصبح اليابان كحاملة طائرات غير قابلة للغرق، وأن تكون لديها القدرة الدفاعية لمواجهة القاذفات السوفياتية الاستراتيجيّة متوسطة المدى، وكذلك القدرة على التحكّم في الممرات الأربعة التي تتخلّل الجزر اليابانيّة، بحيث لا تسمح للغواصات والسفن السوفياتيّة بالمرور. وأخيراً فإن قوات الدفاع اليابانية لا بدّ أن يكون لها القدرة للحفاظ على أمن خطوط المواصلات لمسافة ١٠٠٠ ميل تقريباً من الجزر اليابانيّة(١٢). ان هذا التعريف لأمن اليابان يتخطّى كلّ المفاهيم اليابانيّة السابقة في الدفاع عن اليابان، كما أن اتّساع نطاق الأمن الياباني بهذا الشكل، سوف يعني برنامجاً عسكريّاً موسّعاً، فضلاً عن أنه سوف يؤدّي من خلال ردود الفعل المتوقّعة له، بخاصّة من جانب الاتحاد السوفياتي، إلى مزيد من الاتّساع، بمعنى آخر، أن تصبح اليابان قوّة اقليميّة في منطقة الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا، وربّما مع بدايات القرن المقبل، قوّة عالميّة عظمى.

أمّا بالنسبة إلى أوروبا الغربيّة، فإن بزوغها كقوة عالميّة سوف يعتمد، بدرجة أو بأخرى، على قدرتها على التكامل السياسي والاقتصادي خلال الفترة المقبلة. وبالنسبة إلى الوضع الحالي، فإن تجربة الجماعة الأوروبية تواجه صعوبات جمّة، بل إنّ الاقتصادات الخاصّة بدول الجماعة تواجه ضغوطاً قويّة من كلّ من الولايات المتحدة واليابان، وبخاصة في ما يتعلق بعدد من تكنولوجيات الثورة الصناعيّة الثالثة. ولكن، ربما ينبغي عدم التهويل بهذه العقبات، ذلك أن أوروبا الغربية واجهت صعوبات أكثر حدّة في الماضي واستطاعت تجاوزها، وبعد أن كانت هذه الجماعة تضمّ ستة أعضاء في بدايتها، أصبحت الآن تضمّ اثني عشر عضواً، وهناك ثلاث دول أخرى ترغب في الانضمام (قبرص ومالطة وتركيا)، وهو مؤشر على استمرار فاعلية الجماعة. ولذلك، فإن الامكانات الأوروبية الموحّدة يجب أخذها في الاعتبار في أيّ نظرة مستقبليّة، فهي تضمّ الآن أكثر من ٣٥٠ مليون نسمة، أي أنها أكثر سكاناً، وبالتالي تشكّل سوقاً

(١٠) «Japan Land of Rising Aerospace,» *Astronautics and Aeronautics* (September 1983), p. 20.

(١١) «Japan's Arms Industry,» *Newsweek* (9 January 1984), pp. 34-36.

(١٢) «Japan Land of Rising Aerospace,» pp. 20-21.

أكثر اتساعاً، من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة واليابان. كذلك، فإن نصيبها من التجارة الدوليّة يزيد عن مجموع نصيبيّ كلّ من الولايات المتحدة واليابان. وتنفق الحكومات والشركات الأوروبيّة على البحث العلمي ضعف ما تنفقه اليابان، ونصف ما تنفقه الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يمكن ـ في ظلّ ظروف تكثيف التكامل الأوروبي ـ أن يعكس نفسه على القوّة الأوروبيّة في المستقبل[١٣]. وإذا أضفنا إلى ذلك كله، أن فكرة إقامة نظام دفاعي أوروبي مستقلّ هي في دور الاختمار الآن، فإن أوروبا مرشّحة لكي تنافس الدولتين الأعظم في هذه المكانة بعد فترة من التكيفات والعقبات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تستمرّ حتى نهاية القرن[١٤].

أما في اطار القوى الكبرى في النظام العالمي، فإن الصين سوف تستمرّ في هذه المكانة، وسوف تعزّزها، بخاصة مع تدعيم قاعدتها التكنولوجيّة بالتعاون مع اليابان والولايات المتحدة، وخصوصاً أن الصين دخلت مجال الفضاء، حيث تمتلك وسيلة إطلاق فضائيّة، ولها ما يقارب ١٣ قمراً صناعياً في الفضاء الخارجي[١٥]. ومن المنتظر أن تنضمّ الهند إلى مجموعة القوى الكبرى خلال العقود الثلاثة المقبلة. فرغم أن الهند ـ مثل الصين ـ تعتبر من الدول ذات الدخل المنخفض بنسبة دخلها القومي إلى عدد السكان، إلّا أنها خطت خلال العقد الأخير خطوات واسعة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، عن طريق الاستفادة من الثورة التكنولوجية في مجال الهندسة الوراثية، كما أنها نجحت في امتلاك السلاح النووي، وامتدّت قاعدتها العلميّة والتكنولوجيّة إلى مجال الفضاء، حيث استفادت من الانفتاح العلمي على كلّ من الاتحاد السوفياتي وأمريكا وأوروبا، وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا والتدريب والعمل في مشاريع مشتركة، واستطاعت الهند أن تطلق عدداً من الأقمار الصناعية عن طريق مركبات اطلاق هندية. وبذلك أصبحت الهند القوّة السادسة التي تمتلك وسيلة اطلاق للأقمار الصناعيّة (بعد الاتحاد السوفياتي وأمريكا وأوروبا واليابان والصين)، ومن المنتظر أن ينعكس هذا التقدّم العلمي الذي أحرزته الهند على مكانتها الاقليميّة والدوليّة[١٦].

## ب ـ المنظمات الدوليّة والشركات دوليّة النشاط

إضافة إلى الدول، فإن هناك فواعل أخرى تشارك في إدارة النظام العالمي، وتمارس نفوذاً سياسياً واقتصادياً بدرجة أو بأخرى عليه. ورغم وجود عديد من هذه الفواعل، فإن هناك نوعين منها يتميّزان بقدرات خاصّة، وهما المنظمات الدوليّة والشركات دولية النشاط. وسوف نتناول كلّاً منهما على حدة.

---

(١٣) Scott Sullivan, «The Decline of Europe,» *Newsweek* (9 April 1984), p. 18.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٥) Robert Wright and W. Ray Hook, «Forecasting the 80's- Space Systems,» (July-August 1981), p. 32.

(١٦) Sidney Shapiro, «India-Number 2 in Reusable Beesters,» *Astronautics and Aeronautics* (April 1982), p. 16.

### (١) المنظمات الدوليّة

تنقسم المنظمات الدولية إلى نوعين: أولهما، المنظمات الدوليّة الحكوميّة؛ مثل الأمم المتحدة، وعضويّة هذه المنظمات قاصرة على الدول، بمعنى أن الأفراد الممثّلين فيها يمثّلون مصالح الدول التي أوفدتهم وسياساتها. وثانيهما، المنظمات الدوليّة غير الحكوميّة؛ ويقصد بها تلك المنظمات التي تضمّ جمعيات وروابط واتحادات من دول مختلفة. وبالنسبة إلى كلا النوعين من المنظمات، فقد حدث نموّ هائل في عددها وحجم أنشطتها بعد الحرب العالميّة الثانية. وفي ما يتعلق بمستقبل هذه المنظمات خلال فترة البحث، فإن المؤشّرات العامّة لذلك تتمثّل فيما يلي:

- مع زيادة درجة التعقيد في العلاقات الدوليّة، ومع المشكلات التي يمكن أن تثيرها ظروف التقدّم التكنولوجي، وزيادة معدّلات التفاعل العالمي، ورغم الأزمة الراهنة في وضع الأمم المتحدة ومنظماتها[١٧]، فمن الأرجح أن المنظمات الدولية سوف تستمرّ في التزايد من حيث العدد والاتّساع في مجالات نشاطاتها، بخاصة النوع الوظيفي منها والأحادي الغرض (مثل منظمة الصحّة العالميّة).

- نتيجة التطوّرات الاقتصاديّة الدوليّة وتوزيع الموارد على المستوى العالمي، فإن المنظمات الاقتصاديّة التي تهيمن عليها الدول الرأسمالية الصناعيّة الغربيّة سوف تزداد قوّة، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الجات، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. فبعد مقاومة استمرّت طوال الستينات والسبعينات من قبل دول العالم الثالث للمنظمات الثلاث الأخيرة، فإن بداية الثمانينات شهدت تغيراً في المواقف. وبعد أن كان هدف مجموعة دول عدم الانحياز وتكتّلات دول العالم الثالث، هو تغيير النظام الاقتصادي العالمي تغييراً جذرياً من خلال النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فإن هذه الدول بدأت تدريجياً في القبول بالشروط المفروضة عليها من جانب منظمة الجات وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي[١٨].

- في اتّجاه مواز لتزايد قوّة المنظمات الدوليّة التي تهيمن عليها الدول الصناعيّة المتقدّمة، فإن المنظمات التي يتمتّع فيها العالم الثالث بقوّة تصويتية عالية، من الأرجح أنها سوف تضعف من حيث النفوذ والقوّة، وهو الأمر الناجم عن محصلة ضعف مصادر القوة الاقتصاديّة والعسكريّة لهذا العالم، والهجوم من قبل دول العالم الصناعي الرأسمالي المتقدّم. ومن ثم، فإنه من المنتظر أن يتدهور المركز النسبي لمنظمة الأمم المتحدة، ويزداد ضعفها، نتيجة التحدّي المتزايد للدول الكبرى لقراراتها، ونزوعها المستمرّ لحلّ المشكلات الدوليّة خارج اطار المنظمة، ومحاولة ابتزاز المنظمات المتفرّعة عنها عن طريق سحب المساهمات الماليّة لهذه الدول من تلك المنظمات، كما حدث في حالة انسحاب الولايات المتحدة من

---

(١٧) أنظر في أبعاد هذه الأزمة: مهدي المنجرة، «مستقبل المنظمات الدولية: وسائل إعادة تنشيطها،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ٢٢ - ٣٠.

(١٨) النشرة الاقتصادية (البنك الأهلي المصري)، السنة ٣٦، العدد ٣ (١٩٨٣)، ص ٣٤٤ - ٣٤٥.

اليونسكو، وتهديدها بالانسحاب من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بدعوى أن هذه المنظمة تطرح مطالب غير واقعيّة وذات طابع منحاز ضد الغرب(١٩).

ـ يصعب تحديد الموقف المستقبلي للمنظمات الدوليّة الاقليميّة، مثل الجماعة الأوروبيّة، ومنظمة الدول الأمريكية، والجامعة العربيّة، ومنظمة الوحدة الافريقية. فمن جانب، فإن كثافة العلاقات والتفاعلات العالمية على المستوى الكوني سوف ترفع كثيراً من الحواجز بين النظم الاقليميّة الفرعية والنظام العالمي، ممّا سيؤدّي إلى اختراق هذه المنظمات، وهو الأمر الذي نشهده حالياً بالنسبة إلى جميع المنظمات الاقليمية، بما فيها الجماعة الأوروبية. ومن جانب آخر، فإن تحسين الشروط الدولية لعديد من الدول، لن يتمّ إلاّ من خلال إطار اقليمي أوسع، بخاصة مع زيادة عمليّات التصنيع والحاجة إلى تجميع القدرات العلميّة، واتّساع السوق. وربما يمكن القول ان المستقبل سوف يشهد عمليات شدّ وجذب بين الاتجاهين.

ـ بالنسبة إلى المنظمات الاقليميّة في العالم الثالث، فإن وجود دول غنيّة وأخرى فقيرة في اطارها، قد يؤدّي إلى ضعف هذه المنظمات نتيجة نزوع الدول الغنيّة إلى المساهمة بشكل أكبر في المنظمات الدوليّة التي تهيمن عليها الدول الصناعيّة المتقدمة والتي أشرنا إليها مسبقاً، على حساب مساهمتها في المنظمات الاقليميّة.

ـ بالنسبة إلى المنظمات التي تضمّ عدداً من دول العالم الثالث، والتي تهيمن على نسبة مؤثّرة من أحد الموارد العالميّة مثل منظمة الأوبك، فإن نمو هذه المنظمات أو زيادتها يعتمدان على مدى ندرة المورد الطبيعي واحتمالات تنمية موارد بديلة له. وخلال عقد السبعينات، تكوّنت عدة منظمات على غرار الأوبك، ولكنّ أياً منها لم يقدّر له نفوذ في الساحة الدوليّة. أمّا منظمة الأوبك فقد حقّقت نجاحاً مؤثراً خلال هذا العقد، ولكن مع بداية الثمانينات فإنّ نفوذها الدولي أخذ في الانخفاض، ولكن طالما أن النفط سوف يظل ذا أهميّة كمصدر للطاقة العالميّة حتى بدايات القرن المقبل، فإنه ليس من المنتظر أن تنهار هذه المنظمة كليّة، ولكن من غير المرجّح أن تستعيد قوّتها بالدرجة نفسها التي كانت عليها خلال السبعينات.

### (٢) الشركات دوليّة النشاط

ان تعبير الشركات دوليّة النشاط، أو الشركات متعدّدة الجنسيات، يستخدم بشكل عام لوصف ظاهرة عابرة للدول. وهي ظاهرة ليست حديثة تماماً، بل تعود إلى عصور الاستعمار التقليدي، حيث برز عدد من الشركات التي كانت تقوم بعمليات الانتاج والتوزيع في أكثر من دولة، ولعل شركة الهند الشرقيّة من أفضل النماذج على ذلك. ولكن العصر الحديث شهد توسّعاً في هذه الشركات كميّاً وكيفيّاً، بحيث أصبحت أحد العناصر المهمة لادارة الاقتصاد العالمي(٢٠). وإذا كان مقدّراً أنّ هذا الاتجاه العام سوف يستمرّ ويتصاعد خلال فترة

(١٩) *Newsweek* (16 April 1984), p. 49.

(٢٠) Kegley and Wilkopf, *World Politics: Trend and Transformation.*

الاستشراف، فإن هناك عدداً من الملامح الخاصّة ينبغي النظر إليها بعين الاعتبار:

ـ من المقدّر أن تستمرّ هيمنة الدول الصناعية الرأسمالية المتقدّمة على نشاطات الشركات دوليّة النشاط؛ ففي عام ١٩٧٦ فإن ٥٤ بالمائة من الـ ٤١١ شركة التي تتجاوز مبيعاتها ملياراً من الدولارات، كانت شركات أمريكيّة، بينما استحوذت كلّ من اليابان وبريطانيا على ١٣ بالمائة و ١٠ بالمائة على التوالي من ملكيّة هذه الشركات. ومن الملاحظ أن اليابان تعدّ احدى الدول الصاعدة في الاستحواذ على أنشطة الشركات دوليّة النشاط وأرباحها. ففي مجال البنوك الدولية التي ظلّت حتى وقت قريب احتكاراً أوروبياً وأمريكياً، فإن اليابان أصبحت في بداية الثمانينات تستحوذ على ١٣ من الـ ٥٠ بنكاً الكبرى في العالم، بينما كان للولايات المتحدة ١٠ من هذه البنوك، وإن كانت أرصدة البنوك الأمريكية تزيد عن تلك اليابانية حيث تبلغ أرصدة الأولى ٢٤٨ مليار دولار والثانية ٣١٨ مليار دولار[٢١].

ـ حتى عام ١٩٧٧ فإن المجال الرئيسي لعمل هذه الشركات كان الدول الصناعية المتقدّمة. فمن بين ١٠٤٠٠ شركة، فإن ثلثيها يعملان في هذه الدول، وما يقرب من الثلث فقط (٣٥٠٢)، يعمل في بلدان العالم الثالث. ورغم أنه من المقدّر أن تتزايد أنشطة هذه الشركات بشكل مطلق، فإنّ هناك ما يشير إلى أن نسبة عملها في العالم الثالث سوف تتزايد نتيجة عدد من العوامل، أهمّها: ان ربحية هذه الشركات في العالم الثالث تزيد بشكل ملموس عنها في العالم المتقدّم[٢٢]، وان عمليات التحديث في كثير من دول العالم الثالث قد أدّت إلى تنامي الطلب العام والخاص. وفي معظم الأحوال، وخصوصاً في الدول التي تتبنى النظام الرأسمالي أو المختلط، فإن الحكومات تلجأ إلى الشركات دوليّة النشاط من أجل مواجهة هذه المطالب. وأخيراً، فإن المنافسة بين بلدان العالم الثالث على اجتذاب هذه الشركات آخذة في التزايد باعطائها حوافز، مثل تخفيض الضرائب، أو الاعفاء منها كليّة، لتشجيعها على الاستثمار[٢٣].

ـ ان التوسّع المتوقّع للشركات دوليّة النشاط في بلدان العالم الثالث، يجب ألا يؤخذ على إطلاقه. فمن الملاحظ أن هذا التوسّع سوف يحدث في عدد محدود من الدول، وهي التي تتّصف بدرجة أعلى من التقدّم الاقتصادي من غيرها. ففي عام ١٩٨٠ فإن خمس دول فقط هي البرازيل والمكسيك وفنزويلا وأندونيسيا ونيجيريا استحوذت على ٣٦ بالمائة من إجمالي استثمارات هذه الشركات، وترتفع هذه النسبة إلى ٥٨ بالمائة إذا ما أخذ في الاعتبار عشر دول أخرى هي: الهند وماليزيا والأرجنتين وسنغافورة وبيرو وهونغ كونغ والفيليبين وترينداد وتوباغو

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٣٢. أنظر أيضاً:
George A. Modelski, «International Content and Performance among the World's Largest Corporations,» in: George A. Modelski, ed., *Transnational Corporations and World Order* (San Francisco: W.H. Freeman and Co., 1979).

(٢٢) Joan Edelman Spero, *The Politics of International Economic Relations* (New York: St. Martin's Press, 1981), p. 228.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٤ ـ ٢٣٨.

وايران. ومن المتوقّع أن تكون هذه الشريحة من الدول، هي المجال الرئيسي لتوسّع نشاط تلك الشركات. وفي هذا السياق، فإن عدداً من دول الشريحة العليا من بلدان العالم الثالث ربما تمتلك شركاتها الخاصّة دوليّة النشاط، والتي سوف تجد مجالات لعملها في دول العالم الثالث الأخرى الأقل نمواً.

ـ وإذا كان ما سبق يشير إلى زيادة القوة الاقتصاديّة للشركات دوليّة النشاط، وقدرتها على المشاركة بشكل مطّرد في إدارة الاقتصاد العالمي، فإنه من المتصوّر أيضاً زيادة مساهمتها في السياسة العالميّة. لقد ساهمت هذه الشركات من قبل في أنشطة سياسيّة متنوّعة (شرعية وغير شرعية) للضغط على الحكومات لاتّباع سياسات بعينها دون أخرى. ومن المتصوّر أن تتزايد هذه الأنشطة، بخاصة مع زيادة قوّتها الاقتصاديّة في عديد من الدول مقارنة بالقدرات الاقتصاديّة لهذه الدول.

## ٢ ـ الثورة التكنولوجيّة

ارتبط النظام العالمي، في كلّ عصر من العصور، بمستوى التكنولوجيا السائد. وإذا كان ذلك صحيحاً بصفة عامّة، فإنه يصبح أكثر صحّة خلال فترة الاستشراف، وذلك بسبب الثورة الصناعيّة الثالثة التي يشهدها العالم الآن. فبعد الثورة الصناعيّة الأولى التي بدأت في انكلترا، وتبعتها فيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة، التي استندت إلى المخترعات العلمية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، جاءت الثورة الصناعية الثانية بعد الحرب العالميّة الثانية، واعتمدت على التقدّم التكنولوجي الذي حدث أثناءها، وفي مقدّمته اكتشاف أسرار النواة، واختراع الأسلحة النووية. ووجدت هذه الثورة قاعدتها الأساسيّة في كلّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. أمّا الثورة الصناعية الثالثة، فإن قاعدتها الأساسيّة توجد في الولايات المتحدة واليابان، وتقوم هذه الثورة على التطوّر الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات والعقول الالكترونية والهندسة الوراثية.

وتركّز هذه الثورة الثالثة على التحكّم في العقل الإنساني وتنميته، فضلاً عن تقليده بمخترعات الالكترونيات الدقيقة. وتتميّز بأنها تقوم على الاستثمار الأساسي في مجال البحوث العلميّة المكثّفة والمكلفة، بحيث ان الاستثمار فيها يعدّ جزءاً رئيسيّاً من الاستثمار الكلّي في انتاج التكنولوجيا الجديدة، كما تتميّز أيضاً بأنها على خلاف الثورة الصناعيّة الأولى، (والثانية) التي اعتمدت على مصادر غير متجدّدة مثل الحديد والنفط، وترتّب على ذلك أن هناك حدوداً لنموّها وتطوّرها، فإن ثورة المعلومات (القاسم المشترك في الثورة الثالثة) تعتمد على مصدر متجدّد، وهو التدفّق اللاّمتناهي واللاّمحدود للمعرفة والأفكار[٢٤]. وهكذا، فإنه إذا كانت الثورة الأولى قد تميّزت بالاستخدام المكثّف للعمل، واعتمدت الثورة الثانية على رأس المال

(٢٤) علي الدين هلال، «ثورة المعلومات والاتصالات،» الدوحة، العدد ٩٩ (آذار/ مارس ١٩٨٤)، ص ٢٦.

المكثّف، فالثورة الثالثة تعتمد على المعرفة المكثّفة.

ويمكن تقسيم دول العالم في علاقتها بالتكنولوجيا إلى ثلاثة أنواع: أولها، دول تستخدم تكنولوجيا تقليديّة، وهي تنتشر في دول العالم الثالث التي يسود اقتصاداتها انتاج المواد الأوليّة مع استخدام تكنولوجيّات ما قبل الثورة الصناعيّة الأولى، أو تلك التي أنتجت خلال هذه الفترة. وثانيها، الدول المتقدّمة، وتشمل مجموعة الدول الصناعيّة القديمة، وتلك الحديثة، التي تقوم اقتصاداتها أساساً على نقل التكنولوجيا وليس خلقها وانتاجها، وتدخل في هذه المجموعة دول مثل المكسيك والبرازيل وكوريا الجنوبيّة. وأخيراً هناك الدول القائدة، وهي الدول التي تخلق التكنولوجيا الجديدة وتوزّعها على العالم أجمع. وهذا التقسيم لا يستبعد وجود خليط من أنواع التكنولوجيا الثلاثة في بلد واحد، ولكن المقصود هنا هو هيمنة أحد هذه الأنماط على اقتصاد دولة بعينها(٢٥).

وهنا يثور السؤال: ما هي المجالات التكنولوجيّة التي يشكّل التفوّق فيها قيادة صناعيّة في النظام العالمي؟ فالعالم يعيش ثورة تكنولوجيّة هائلة، سوف يتعاظم حجمها وتأثيرها خلال الحقبة الزمنيّة المقبلة، وسوف يكون لها اسقاطاتها الفكريّة والاجتماعيّة والسياسيّة على العالم. ووسط هذه الثورة، فإن هناك محاور بعينها سوف تعطي ميزات استراتيجيّة للقوى التي تقود فيها، أو تحتكر انتاجها(٢٦).

ورغم اختلاف الباحثين حول تحديد نطاق هذه التكنولوجيا المتقدّمة وتعدّد اجتهاداتهم في الموضوع، يبدو أن هناك اتفاقاً على حدّ أدنى يتمثّل في ثلاثة مجالات هي: الالكترونيّات الدقيقة، والهندسة الوراثيّة، وتطبيقات علوم الفضاء. ووفقاً لرأي د. أسامة الخولي، فإنه يجمع بين هذه المجالات عدد من الصفات النوعيّة المشتركة، فهي ترتكز أساساً على المعرفة العلميّة في أكثر صورها تجريداً، وتتحقّق من خلال جهود جماعيّة متعدّدة التخصّصات، وتنتقل بسرعة غير مسبوقة إلى مستوى التطبيق العملي، وتتمّ بتعدّد مجالات تطبيقها في قطاعات الانتاج والخدمات، وتتميّز بالاقتصاد في استخدام الطاقة، وإمكانيّة التطبيق على نطاق صغير، وبقلّة المخلفات أو النفايات. لذلك، فإن الرأي السائد الآن هو أن هذه الثورة التكنولوجيّة سوف تحدث آثاراً مهمّة في أنماط الحياة وأساليب المعيشة في البلاد المتقدّمة، وأنها ـ نظرياً ـ تفتح الباب أمام احتمال الوفاء بالاحتياجات الأساسيّة في البلاد النامية، كما أنها من ناحية أخرى تؤدّي إلى تقسيم دولي جديد للعمل يكون من شأنه مزيد من تمايز المجتمعات المتقدّمة على تلك النامية. بعبارة أخرى، فإن الثورة التكنولوجيّة المعاصرة هي بشير ونذير في الوقت ذاته.

---

(٢٥) أدين بهذا التقسيم لـ د. عزيز البنداري في المناقشة التي تمت مع فريق العمل المركزي بتاريخ ١٩٨٤/٢/١.

(٢٦) اعتمدنا في هذا الجزء على عدد من المراجع، أهمها:
R.V. Jones, *Future Conflict and New Technology* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1981), pp. 55-68.

فعلى سبيل المثال، تقدّم التكنولوجيا الحيويّة فرصاً جديدة تتضمّن امكانيّة إحداث قفزة نوعيّة في الانتاج الزراعي والغذاء، وتوفير بدائل مصنعة في الغذاء والطاقة من خدمات أو فضلات عضويّة متوافرة أو ملوّثة للبيئة، وسهولة تصنيع المعدات الصناعيّة، وتوفير إمكانات جديدة في الصحّة الوقائيّة وتشخيص الأمراض وعلاجها، وسهولة الانتاج الصغير في التجمّعات الريفيّة. لكن هذه الفرص ترتبط بها مخاطر وتهديدات وعقبات تتمثّل في كساد سوق موارد طبيعيّة متوافرة بسبب منافسة بدائل مصنعة زهيدة السعر مرتفعة الجودة، وعدم توافر القاعدة العلميّة القادرة على الاسهام في هذا المجال، وارتفاع مستوى مخاطر الاستثمار في تطوير تطبيقات جديدة، حتى في الدول الصناعيّة المتقدّمة، وقصر المدة بين الاكتشاف العلمي والاستغلال الاقتصادي.

والأمر ذاته ينطبق على مجال الالكترونيّات الدقيقة، فهي تسمح بالانتاج الصغير الاقتصادي، بعيداً عن اقتصادات ووفورات الحجم الكبير، وترفع مستوى الكفاية الانتاجية لوحدات الانتاج والخدمات بتكلفة بسيطة، وتتيح الحصول على كميّات هائلة من المعلومات وتخزينها ومعالجتها واسترجاعها بيسر. من الناحية الأخرى، تتمثّل الأخطار والمشاكل في الحاجة إلى مستويات راقية للغاية من العمالة، واحتكار الدول المتقدّمة لانتاج وتطوير المكوّنات الرئيسية لها، واحتمال استخدامها كأداة للتأثير الثقافي وتعديل الهوية. وهكذا فإن الثورة التكنولوجية المعاصرة تقدّم مزيجاً من «الفرص الواعدة» و«المخاطر المهدّدة» للدول النامية[٢٧].

## ٣ـ التوازن في النظام العالمي

يتعرّض هذا الجزء لتوزيع القوى السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة داخل النظام العالمي، ليس على أساس الدول، ولكن من خلال تكتّلات بعينها، بحيث يكون من المستطاع استشفاف اتّجاهات التوازن بينها، وتقدير القوى القائدة في هذا النظام. وسوف يتمّ التعرّض لهذا التوازن من خلال ثلاثة محاور: أولّها، توزيع القدرة العسكريّة والسياسيّة، وثانيها، توزيع الموارد الاقتصادية بين القوى الرئيسية في النظام، وثالثها، توزيع الموارد بين القوى الرئيسيّة وتلك غير الرئيسيّة في النظام العالمي.

### أ ـ التوازن العسكري والسياسي في النظام العالمي

السؤال المطروح هنا، هو كيفية توزيع القوى السياسيّة والعسكريّة في النظام العالمي. بمعنى آخر، كيف يكون شكل التكتّلات الدوليّة التي تحرّك وتدير عمليّات الصراع السياسي

(٢٧) أسامة أمين الخولي، «أفكار في شأن التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة،» ورقة قدّمت إلى: **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها**، أعمال الندوة التي نظمها منتدى الفكر العربي حول التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها، سلسلة الحوارات العربية، ٦ (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦)، ص ٤٠ ـ ٤٧.

والعسكري في هذا النظام. وفي ضوء الاحتمالات التي يطرحها مفكرو النظام العالمي(٢٨)، فإن عدداً منها يمكن استبعاده، مثل احتمال نشوب حرب عالميّة نوويّة شاملة، وذلك على أساس أن الدول العظمى لديها من الوعي والعقل ما يجعلها تدرك أن حرباً بهذا الشمول سوف تكون نوعاً من الانتحار الذاتي لكلّ البشريّة، كما يستبعد احتمال قيام نظام يستند إلى امبراطوريّة عالميّة واحدة بالنظر إلى توازن القوى القائم والمحتمل. يمكن أيضاً استبعاد قيام نظام للأمن الجماعي الدولي تحت مظلّة الأمم المتحدة، فلا يزال أمام العالم شوط طويل، عليه أن يقطعه في هذا الاتجاه. وفي النهاية، يمكن كذلك استبعاد احتمال قيام تجمّع مؤثّر وفعّال يقوم على الدول الصغرى؛ فرغم أن النظام الدولي عرف إمكانيّة وجود هذا التجمّع من خلال حركة عدم الانحياز، وتجمّع الجنوب في منظمات الأمم المتحدة، فإن ضعف عناصر القوّة لدى هذه الدول جعل تأثيرها ـ من الناحية العمليّة ـ محدوداً للغاية.

يبقى بعد ذلك الأفكار المطروحة الخاصّة بنظام التكتّلات واتفاق القوى الكبرى، والتي نجد نماذج لها في صميم النظام الدولي الذي نشأ وتطوّر في أعقاب الحرب العالميّة الثانية، حيث انقسم العالم إلى المعسكر الرأسمالي ممثّلاً في دول حلف شمال الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة، واندرج فيه عدد من الأحلاف العسكريّة التابعة، مثل حلف بغداد (الحلف المركزي)، وحلف جنوب شرق آسيا، والمعسكر الاشتراكي ممثلاً في دول حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفياتي. وظلّ هذا الانقسام العالمي، بتكتليه الرئيسيين، هو السمة المميّزة للنظام العالمي. ورغم وجود عدد من التجمّعات والتكتّلات الاقليميّة مثل جامعة الدول العربيّة، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة الدول الأمريكية، والجماعة الأوروبية، فإنها جميعاً إمّا عجزت حتى الآن عن القيام بوظائفها في حلّ المنازعات بين أعضائها والحفاظ على أمنها الجماعي، وإمّا أنها انتسبت بدرجة أو بأخرى إلى أحد التكتلين.

أمّا بخصوص اتفاق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، فقد ظل دائماً قاصراً على تثبيت الأمر الواقع في أوروبا، واقتصر على تنظيم سباق التسلّح بينهما، ولم يقدّر له أبداً التطور لتنظيم الصراعات الدولية، والقيام بدور حماية الأمن الجماعي العالمي، ولم تلبث نهاية السبعينات وبداية الثمانينات أن شهدتا عودة الحرب الباردة من جديد لحقها قدر من الانفراج بعد قمة واشنطن في أواخر عام ١٩٨٧. وهكذا فإنه إذا كان متصوّراً أن تحدث فترات من الانفراج بين العملاقين في المستقبل، فإنه ليس من المتصوّر أن تتطوّر هذه السياسة لكي تشكّل نظاماً للوصاية على العالم.

وإذا سلّمنا بأن الانقسام العالمي إلى التكتّلين الغربي والشرقي، سوف يستمرّ حتى القرن المقبل، فإن هناك من المؤشرات ما يؤدّي إلى احتمال حدوث تغير ملموس في علاقات القوى بينهما. فنتيجة الثورة الصناعية الثالثة وتطوّراتها، وانتشار شبكة علاقات الاعتماد المتبادل بين

---

(٢٨) Herman Kahn and Anthony J. Wiener, *The Year 2000: A Framework for Speculation on the Next Thirty Three Years* (London: Macmillan, 1969), pp. 374-384.

الدول الغربيّة وحلفائها بتأثير نموّ التجارة العالميّة والنشاط المكثّف للشركات دوليّة النشاط، فإن المعسكر الغربي يبدو وكأنه في الطريق إلى تجمّع للقوى العظمى داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بحيث يمكن أن تشكّل اختلالاً في علاقات القوة مع التكتّل الشرقي. فمع إعادة تسليح اليابان، وقيام نظام للدفاع الأوروبي في اطار حلف الأطلسي، فإن القاعدة الدفاعية والصناعيّة لشمال أمريكا وغرب أوروبا واليابان، سوف تصبح متفوّقة على دول الكتلة الاشتراكية، بخاصة إذا ما أضيف إليها عدد من الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية في ظل تحالف ضمني مع الصين، بحيث ان قدرتها على فرض النفوذ في مناطق مختلفة من العالم سوف تتزايد. وحتى الآن، فإن دول الكتلة الاشتراكية لم تنجح في جذب حلفاء آخرين إلى كتلتها، فيما عدا عدد محدود من الحالات مثل كوبا وفيتنام وأنغولا واليمن الديمقراطية وأثيوبيا، ولكن حتى في هذه الحالات، فإنها مثّلت عبئاً دفاعياً واقتصادياً على الدول الاشتراكية، أكثر منها إضافة ورصيداً. ويلقي التحليل التالي عن توزيع القدرة الاقتصادية مزيداً من الضوء على هذا الاحتمال.

## ب ـ التوازن الاقتصادي

إذا كان النظام الدولي الذي أعقب هزيمة قوات المحور عام ١٩٤٥ قد قام على وجود معسكرين تقودهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وإذا كان المعسكر الغربي قد تمحور حول العلاقات الاقتصادية والأمنية بين واشنطن وعواصم أوروبا الغربيّة، بحيث مثّلت الثقل الرئيسي داخل هذا المعسكر ـ رغم امتداد المظلة الأمنية الأمريكيّة لكي تشمل عدداً من الدول في أقاليم أخرى من العالم ـ فإن عقد السبعينات والسنوات الأولى من الثمانينات تشير إلى أن تطوّر علاقات أمريكا بدول الباسفيك (وتشمل اليابان واستراليا ونيوزلندا وكوريا الجنوبية وتايوان وتدرج ضمنها سنغافورة أيضاً) قد أدّى إلى تحوّل جوهري في التوجّه الأمريكي من أوروبا إلى منطقة شرق آسيا(٢٩). وتشير معظم المؤشرات إلى أن هذا التحوّل سوف يتدعم خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين، ويصبح أحد المعالم الرئيسية للقرن المقبل.

إن هذا التصوّر يستند إلى ثلاث مقولات أساسيّة: أولاها، ان الثورة الصناعيّة الثالثة التي بدأت بوادرها في الظهور تعدّ سمة رئيسية لاقتصادات كلّ من أمريكا واليابان والدول الصناعيّة في شرق آسيا. وفي هذا المجال، فإن هناك فجوة كبرى بين هذه المجموعة من الدول وكل من مجموعة الدول الاشتراكية وأوروبا الغربيّة في الجانب الآخر. وثانيتها، ان هناك تدهوراً نسبياً في القدرة الاقتصادية والتكنولوجيّة الأوروبيّة الغربيّة، والسوفياتية الاشتراكية، على اللحاق بهذه المجموعة السابقة. وثالثتها، ان هناك أسساً قويّة لتكثيف التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الولايات المتحدة واليابان، على وجه الخصوص، تسمح بتدعيم هذا الاتجاه.

ورغم وجاهة هذا التصوّر والمؤثّرات الدالّة عليه، فإن هناك عدداً من التحفظات الواجبة،

---

(٢٩) Sullivan, «The Decline of Europe,» p. 10.

والتي تستند إلى عدد من المؤشّرات التي يجب أخذها أيضاً في الاعتبار. فالنظرة المستقبليّة التي يقوم عليها هذا التصوّر تتميّز بدرجة من الحتميّة التي تعجز عن رصد احتمالات أخرى للمستقبل. فالعالم الذي نعيش فيه يتميّز بدرجة عالية من انتشار المعرفة التكنولوجيّة، ومن ثم فإن أطروحة إعادة تشكيل النظام العالمي كنتيجة لتوزيع المعرفة العلميّة تصبح نوعاً من المصادرة على المستقبل؛ ذلك أن ذيوع هذه المعرفة قد يؤدّي إلى طرح احتمالات وآفاق جديدة. كذلك فإن الاعتماد في التحليل على العقبات الحالية التي تواجهها الجماعة الأوروبيّة، سواء بالنسبة إلى تحقيق الوحدة الأوروبيّة، أم إلى تطوير التكنولوجيا الأوروبيّة، يغفل أن أوروبا الغربيّة قد واجهت صعوبات أكثر حدّة في الماضي واستطاعت تجاوزها. كما أن عامل التحدّي والاستجابة الناجم عن التطوّر التكنولوجي في اليابان والولايات المتحدة أمر لا يجب إهماله، فقد خلق هذا التحدّي نقاشاً واسعاً داخل الدوائر الأوروبية، خصوصاً مع اقترانه بعملية نشر الصواريخ السوفياتية والأمريكية متوسطة المدى في أوروبا، وهو الأمر الذي بلور الشعور بضرورة زيادة الاعتماد على الذات داخل أوروبا يمكن أن يتطور مع إزالة هذه الصواريخ. ومن ثم، فقد بدأ عدد من المشاريع المشتركة مثل المشروع الفرنسي لبناء محطة فضاء أوروبية مسكونة بمشاركة كلّ البلدان الأوروبية، ومثل قيام الشركات الأوروبية العملاقة في تقليل تكلفتها الفعليّة وزيادة قاعدتها العلميّة عن طريق الاندماج فيما بينها. لذلك يمكن القطع بأن أوروبا بإمكاناتها الهائلة سوف يمكنها ـ ربما بعد عقد من الزمن ـ أن تتجاوز تدهورها، وتشارك كقوة رئيسية في النظام العالمي.

أضف إلى ذلك أن التنبؤات التي يطرحها هذا التصوّر حول تدهور عناصر القوّة السوفياتية والعجز التكنولوجي للكتلة الاشتراكيّة ليست جديدة، بل انها تعود تاريخياً إلى زمن قيام الثورة البلشفية، وقد ثبت قصورها في الماضي، حيث أثبت السوفيات قدرتهم على اختراق مجالات علمية وتكنولوجية باهرة بخاصة في مجال الفضاء والمجالات العسكريّة المختلفة. ولعلّه من الصحيح أن الصناعة السوفياتيّة الآن تواجه مأزقاً في ما يتعلق بطول المدة اللازمة لتوظيف منجزات البحث العلمي في خدمة قطاعات الانتاج. إلّا أن المنافسة في السوق الدوليّة، والخصومة في الصراع الدولي مع حلف الأطلسي، سوف تحفزان السوفيات على تحرير الصناعة من قيودها والاستفادة من التكنولوجيا العسكريّة السوفياتية المتقدّمة. أما بالنسبة إلى دول أوروبا الشرقية، فيبدو أن الركود الاقتصادي فيها سيستمر في المدى البعيد، ررغم سياسات اعادة البناء التي باشرتها بعض هذه البلدان، ذلك لأن التحول من المنحى الاقتصادي الأفقي الذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية إلى المنحى الرأسي في التطور، هو عملية بنيوية، لا تتطلب إعادة النظر بالتخصيص الكفؤ للموارد وحسب، بل ستطال الادارة والسياسة، وهي أمور لا تتم إلا في المدى البعيد. هذا إلى جانب الآثار البنيوية التي تركتها مديونيتها للدول الغربية[٣٠].

(٣٠) حول الأزمة التي تعانيها الآن، انظر: *Economist* (28 November 1987), pp. 15-16.

وأخيراً، فإن هذا التصوّر يفترض استمرار عوامل التفوّق الحاليّة بالنسبة إلى الولايات المتحدة واليابان والدول الآسيوية الأخرى. وفيما يتعلق بأمريكا، فإن استمرار الانتعاش الاقتصادي فيها لا يمكن التيقّن منه، بعد أن مرّت هذه الدولة بفترتين للانكماش الاقتصادي، في خلال فترة لا تتعدى عقداً من الزمان (١٩٧٤/ ١٩٧٥، ١٩٧٩/ ١٩٨٠)، أضف إلى ذلك العجز الكبير الحالي والمتراكم في ميزان مدفوعاتها وميزانيتها العامة وتدهور أوضاع الدولار الأمريكي ازاء العملات الرئيسية الأخرى خلال عام ١٩٨٧. كما أن احتمالات التورّط العسكري الأمريكي يمكن أن تتزايد في أمريكا الوسطى ومناطق غيرها من العالم، وهو الأمر الذي يمكن أن يدفع بموجات تضخمية في الاقتصاد الأمريكي سوف تبطىء من معدّلات نموّه. أمّا بالنسبة إلى اليابان والدول الآسيويّة الأخرى، فقد اعتمدت على رخص العمالة وكبح معدلات الاستهلاك الفرديّة مقارنة بأوروبا الغربيّة وأمريكا. أمّا وقد حقّقت هذه الدول نموّاً اقتصادياً كبيراً، فإن معدلات الأجور فيها والاستهلاك الفردي أخذت في الارتفاع، وهو الأمر الذي يمكن أن يقلّل من قدرتها التنافسيّة ويزيد من تكلفة الانتاج[٣١]. وهكذا، فإنه من المتصوّر أن تبدأ هذه العوامل الانتاجيّة في كبح جماح التطوّر الباسفيكي قبل نهاية هذا القرن.

ولكن إذا أخذنا كلّ هذه التحفّظات بعين الاعتبار، وأن أوروبا الغربيّة بعد فترة من مواجهة الصعوبات ـ قد تمتدّ لعقد من الزمان ـ سوف تعود إلى مسايرة كلّ من اليابان والولايات المتحدة، وأن الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقيّة ربمّا يكون بمقدورهما القيام بعدد من الاصلاحات الاجتماعيّة والاقتصادية التي تمكّنهما من الانتفاع بمنتوجات الثورة الصناعيّة الثالثة، فمن الأرجح أن العالم سوف يظل مواجهاً بتكتّل اقتصادي وصناعي وتكنولوجي يشمل أمريكا الشماليّة وأوروبا الغربيّة ودول الباسفيك في مواجهة الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقيّة فقط، وهو ما يعني اختلالاً ملحوظاً في موازين القوى الدوليّة لصالح الغرب. ومع أنه من الأرجح استمرار هذا الاختلال خلال فترة الاستشراف فإن درجته ومداه سوف يتوقفان على قدرة حركة الاصلاح الحالية في الاتحاد السوفياتي تحت قيادة غورباتشوف على النجاح.

## ج ـ توزيع الموارد

إذا كان القسم السابق قد تعرّض للأوزان النسبيّة للقوى الاقتصاديّة القائدة في النظام العالمي، وتتركّز في شمال أمريكا وأوروبا الشرقيّة والغربيّة ودول الباسفيك، فإن هذا القسم سوف يركّز على المستقبل الاقتصادي لبقيّة دول العالم، أو تلك المعروفة بالدول النامية، وعلاقة ذلك بالدول الصناعية المتقدّمة.

**والملاحظة الأولى** هنا، هي أن هناك درجة عالية من عدم المساواة في النظام الاقتصادي العالمي. ففي عام ١٩٧٧، بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي في الدول

(٣١) «Ronald Reagan's «Mr. Inside»,» *Newsweek* (12 March 1984), p. 37.

المتقدمة ٧٣١٧ دولاراً، أو حوالى ثلاث عشرة مرة نصيب الفرد في الدول النامية (٥٧٣ دولاراً). وفي عام ١٩٨٥، بلغ هذا النصيب في الدول ذات اقتصادات السوق الصناعية (المتقدمة) ١١٨١٠ دولارات، أو ما يزيد قليلاً على تسع عشرة مرة نصيب الفرد في الدول النامية في تلك السنة (٦١٠ دولارات)(٣٢). وهكذا فإن هذه الفجوة قد استمرت واتسعت.

أما **الملاحظة الثانية**، فهي أن تعبير الدول النامية لوصف جميع الدول التي لا تندرج عادة ضمن دول اقتصادات السوق الصناعية أو دول أوروبا الشرقيّة، قد أصبح عاجزاً عن التعبير عن التمايزات الاقتصادية الكبيرة داخل هذه المجموعة من الدول. فهناك أولاً، مجموعة الدول المصدّرة للنفط ذات الدخل المرتفع (High-income Oil Exporters): والتي بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي فيها في عام ١٩٨٥ ما يوازي ٩٨٠٠ دولار، وبلغ متوسّط النموّ السنوي لها ٢,٧ بالمائة للفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥. وهناك ثانياً، مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع (Upper Middle-income)، وتضمّ ٢٣ دولة حسب تقديرات البنك الدولي، وبلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٨٥ ما يوازي ١٨٥٠ دولاراً، وبلغ متوسط النموّ السنوي لها ٣,٣ بالمائة خلال الفترة نفسها. وهناك ثالثاً، مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض (Lower Middle-income)، وتضمّ ٣٦ دولة ـ وبلغ متوسط نصيب الفرد فيها ٨٢٠ دولاراً عام ١٩٨٥، وبلغ متوسط النموّ السنوي لها ٢,٦ بالمائة خلال الفترة نفسها. وأخيراً، هناك مجموعة دول الاقتصادات منخفضة الدخل (Low-income Economies) وتضمّ ٣٧ دولة، بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي فيها ٢٧٠ دولاراً عام ١٩٨٥، وبلغ متوسط النموّ السنوي لها خلال الفترة نفسها ٢,٩ بالمائة. هذه المجموعات المتمايزة من الدول (النامية) لا تتمايز فقط من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي ومعدّلات النموّ السنوي، وإنّما أيضاً في معدلات نموّها في مجالات الصناعة والصناعة التحويليّة، ونسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بقطاعات الزراعة والخدمات(٣٣).

وبالنظر إلى هاتين الملاحظتين من منظور مستقبلي، وإذا أخذنا في الاعتبار ما أشرنا إليه في الجزء السابق من هذا الفصل، فإنه يمكن استخلاص عدد من النتائج المهمة التي تتضمّن أن الهوّة بين الدول الصناعيّة القائدة في النظام الاقتصادي الدولي بفعل ريادتها في الثورات الصناعيّة الثلاث بشكل عام، والثورة الصناعيّة الثالثة بوجه خاص، وبين الدول الأكثر فقراً أو دول الاقتصادات منخفضة الدخل ـ ربمّا باستثناء الهند والصين ـ سوف تتزايد. وانه من المنتظر أن يستمرّ النموّ الاقتصادي للدول النامية والمصدّرة للنفط، وإن تفاوتت درجات هذا النموّ، تبعاً لقدرات هذه الدول على استغلال عوائدها النفطيّة في تحقيق تنمية زراعيّة وصناعيّة، وتبعاً لقدراتها الجماعيّة والفردية على مواجهة التذبذب في أسعار النفط العالميّة، وانّ الدول

---

(٣٢) Spero, *The Politics of International Economic Relations*, pp. 14-15, and World Bank, *World Development Report, 1987,* Basic Indications, table 1, pp. 202-203.

(٣٣) World Bank, Ibid., pp. 202-205.

المرشحة للحاق بنادي الأغنياء في العالم من بين الدول النامية، سوف تقع أساساً بين الدول ذات الدخل المرتفع المصدّرة للنفط والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، بحيث يمكنها أن تشكّل قوى اقتصادية تساهم في النظام العالمي اقتصادياً وسياسياً. بمعنى آخر، فإن هناك عدداً من الدول المرشّحة «للتخرج» (Graduation) من أسار التخلّف، نتيجة لتوافر أكثر من عامل من العوامل التالية[٣٤]:

- قدرة صناعية متنامية بشكل سريع.
- قدرة مالية مؤثّرة.
- قوّة نووية فعليّة أو محتملة، أو قوّة عسكريّة مؤثّرة على المستوى الاقليمي.
- موارد طبيعيّة هائلة.
- استقرار سياسي واجتماعي.

ولا شك في أن أكبر المشكلات التي سوف تواجه هذه المجموعة من الدول خلال العقود الثلاثة المقبلة، وقد تؤخر بدرجة أو أخرى من تاريخ «تخرّجها»، هي مشكلة الديون الهائلة، التي استندت إليها معظم الدول الرائدة في هذا القطاع من الدول (البرازيل والمكسيك والأرجنتين)، في عملية نموّها. ويرتبط بحلّ هذه المشكلة مشكلة أخرى خاصة بقدرة هذه الدول على تنمية صادراتها، وهي مشكلة ترتبط بمدى انفتاح دول اقتصادات السوق الصناعية، ومدى قدرتها على زيادة صادراتها إلى الدول النامية الأخرى. وأخيراً، فإن هذه المجموعة من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، سوف تواجه مصاعب جمّة للتكيف السياسي والاجتماعي الناجم عن نموّها الاقتصادي. فلا شك في أن الدول القائدة لم تحقق قيادتها نتيجة تحقيقها للنموّ الاقتصادي فقط، وإنّما أيضاً نتيجة قدرتها على ضمان الشرعيّة لنظامها السياسي والاجتماعي، وهو الأمر الذي لم يتوافر بعد لمجموعة الدول النامية التي نحن في صدد تصوّر مستقبلها. ومن الملاحظ خلال الثمانينات أن هذه الدول ـ بخاصة في البرازيل والأرجنتين ـ بدأت في احراز تقدم سياسي نحو الديمقراطية موازياً لتقدمها الاقتصادي مما يعطيها فرصة أكبر للتخرج والانضمام إلى الدول المتقدمة.

ويمكن القول، في النهاية، ان الدول التي ربّما يقدّر لها «التخرّج» في إطار هذه المجموعة، مثل المكسيك وفنزويلا والبرازيل والأرجنتين في أمريكا اللاتينيّة، وسنغافورة وكوريا الجنوبيّة وتايوان في شرق آسيا، سوف تكون في النهاية تدعيماً لدول اقتصادات السوق الصناعية ذات التوجّه الغربي الرأسمالي، ومن ثم سوف تكثّف من عملية الاختلال في التوازن الاقتصادي والصناعي ـ وتالياً السياسي والاستراتيجي ـ على المستوى العالمي لمصلحة الغرب.

أمّا بالنسبة إلى الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، فإنّ الاتجاهات المرتقبة فيها خلال العقود الثلاثة المقبلة سوف تمثّل خليطاً ـ من حيث احتمالات النموّ ـ ما بين ما هو متوقع

---

(٣٤) oger D. Handen, *Beyond the North-South Stalemate* (New York: McGraw-Hill, 1979), pp. 173-174.

بالنسبة إلى دول اقتصادات الدخل المنخفض ودول اقتصادات الدخل المتوسط المرتفع. فهناك عدد من هذه الدول قد حقّق معدلات متواضعة للغاية للنموّ أو سلبية خلال الفترة من عام ١٩٦٥ - إلى عام ١٩٨٥، مثل ليبيريا (-١,٤ بالمائة) وهندوراس (٠,٤ بالمائة) وموريتانيا (٠,١ بالمائة) وساحل العاج (٠,٩ بالمائة) وبوليفيا (-٠,٢ بالمائة) وبيرو (٠,٢ بالمائة) وجامايكا (-٠,٧ بالمائة) والسلفادور (-٠,٢ بالمائة) وزامبيا (١,٦ بالمائة). هذه الدول سوف تنحدر إلى مصاف الدول الأكثر فقراً بما ينجم عنه من آثار اجتماعية وسياسية، تحدّثنا عنها مسبقاً. ولكن هناك عدد من الدول الأخرى التي حقّقت قدراً معقولاً من النموّ خلال هذه الفترة، مثل بتسوانا (٨,٣ بالمائة) واليمن العربية (٥,٣ بالمائة) وليوتو (٦,٥ بالمائة)، وأندونيسيا (٤,٨ بالمائة) والأردن (٥,٨ بالمائة) وسوريا (٤ بالمائة) وتونس (٤ بالمائة) وباراغواي (٣,٩ بالمائة) ومصر (٣,١ بالمائة) وتايلاند (٤ بالمائة). هذه الدول ربّما يقدّر لها أن تستمرّ في النموّ الاقتصادي، بخاصة إذا ما توافر فيها واحد أو أكثر من العوامل الخمسة التي أشرنا إليها في النقطة السابقة[٣٥]. وهنا، يمكن اضافة عامل سادس يتعلق بالموقع الاستراتيجي، الذي يمكن أن يكون حافزاً على استجلاب مزيد من المعونات والاستثمارات من الدول العظمى، وضمن هذه المجموعة من الدول: مصر وتايلاند وتركيا. ومن الملاحظ مرة أخرى، أن هذه الدول ترتبط بدرجة أو بأخرى بالمعسكر الغربي، ويشكّل نموّها إضافة إليه.

ونخلص ممّا سبق إلى أنه، على عكس معظم الكتابات الغربيّة المحافظة، التي تدّعي أن هناك تحوّلاً في موازين القوى العالميةلمصلحة المعسكر الشرقي ،فإن التحليل السابق يشير إلى أن العكس هو الأكثر احتمالاً، وأن هناك تحوّلات هيكليّة في النظام العالمي، من الأرجح أن تدعم من نفوذ الغرب على هذا النظام، بأبعاده العسكرية والاستراتيجيّة والاقتصاديّة.

## ثانياً: أنماط التفاعلات الدوليّة

بعد أن عرضنا للمدخلات الرئيسية في النظام العالمي، نناقش التفاعلات بين هذه المدخلات، فنتناول التفاعلات السياسية والعسكرية في النظام، واحتمالات التعاون والتوتّر والصراع فيه، ثم التفاعلات الاقتصادية واحتمالات التنمية في العالم، مع عرض لمستقبل ظواهر الاعتماد والتبعيّة، ثم التفاعلات القيميّة الدوليّة التي سوف تنجم عن الثورة الهائلة في وسائل الاتصال العالميّة.

### ١ ـ التفاعلات السياسيّة والعسكرية

حتّى يمكن بناء أيّ تصوّر مستقبلي للعقود الثلاثة المقبلة، في ما يتعلّق بالتفاعلات السياسية والعسكرية، فلا بد من استبعاد الاحتمالين الأكثر تطرّفاً وهما: إمكانية نزع السلاح الشامل، وإمكانية الحرب النووية الشاملة. فإذا كانت الثانية شبه مستحيلة، نتيجة الآثار التي

---

(٣٥) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥ (واشنطن العاصمة: البنك، ١٩٨٥).

تترتّب عنها للمنتصر والمهزوم، فإن الأولى تناقض الواقع الذي يشير إلى أن معدلات الزيادة في كميّة ونوعية الأسلحة في العالم تسير بشكل أسرع بكثير من معدّلات التفاوض والاتفاق على تقييد التسلّح. ويبقى السؤال: أيّ مزيج من التعاون والصراع سوف يكون عليه شكل العلاقات الدوليّة خلال فترة البحث؟ وحتى يمكن الاجابة عن هذا السؤال، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنظمة للتفاعلات بين الدول، أولها سوف نطلق عليه نظام التعاون والتنافس، وثانيها نظام التوتر والردع، وثالثها نظام العنف والحرب. ومن الأرجح أن هذه الأنظمة الثلاثة للتفاعلات سوف تتعايش مع بعضها البعض، خلال الفترة المقبلة، ويمكن تفصيلها على الوجه التالي:

## أ ـ نظام التعاون والتنافس

هذا النظام سوف يشمل الدول التي يزداد فيما بينها الاعتماد المتبادل وتتشابك مصالحها الاقتصاديّة والماليّة، وتتميّز بدرجة كبيرة من التقدّم التكنولوجي الصناعي. وهي الدول التي تضمّها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا الغربيّة، وأمريكا الشماليّة، وغرب الباسفيك. هذه الدول ليس من المتصوّر أن تستخدم القوّة العسكريّة فيما بينها، فلعلّه من المستبعد تماماً أن تشنّ الولايات المتحدة حرباً ضد كندا، أو أن تسعى اليابان مرة أخرى لاخراج الولايات المتحدة من المحيط الباسفيكي بتدمير أسطولها، أو أن تعود أوروبا الغربية إلى مرحلة العنف المسلّح الشامل، كما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية. في هذا النظام، سوف تكون السياسة السائدة في اطار التكامل، وليس الصراع. وليس معنى ذلك أن الخلاف (والتنافس) فيما بينها سوف يختفي، وإنّما سوف يتركّز في معظم الأحوال على المجال الاقتصادي، حيث تسعى كل دولة لتحقيق أقصى الفوائد الممكنة. المهم أن جوهر النزاعات سوف يكون اقتصادياً، ومن ثم فإنه يتمّ التعامل معه بصور تدرّجيّة وبوسائل من الطبيعة نفسها، ولن يعتبر في أي الأحوال تهديداً للقيم الأساسيّة للدولة، أو لمكانتها القومية، أو لكرامتها أو لحياة أفرادها(٣٦). ويمكن تصوّر هذه العلاقة أيضاً في العلاقات بين الدول الاشتراكيّة المنخرطة في حلف وارسو.

## ب ـ نظام التوتّر والردع

وهو النظام الذي عرفته العلاقات بين الشرق والغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي استمرّ حتى الآن بدرجات مختلفة من الحدّة، ظهر في شكل سباق للتسلّح، وأزمات دوريّة اختبر فيها كلّ طرف إرادة الآخر مثل أزمتي برلين الأولى (عام ١٩٤٨)، والثانية (عام ١٩٥٩)، والأزمة الكوبية (عام ١٩٦٢)، وأزمات الصراع العربي ـ الاسرائيلي التي وصلت في بعض الأحيان إلى المواجهة (٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣)، بحيث عرضت القوّتان

---

(٣٦) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, «International Interdependence and Integration,» in: Fred I. Greenstein and Nelson Polsby, eds., *Handbook of Political Science: International Politics* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1975), p. 390.

العظميان قدراتهما النووية في محاولة لتبيان قدرتهما على الحسم، واتخاذ القرار النووي عند الضرورة. كما أن هذا النظام يعبّر عن نفسه من خلال صراعات العالم الثالث، التي يشترك فيها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن المتصوّر أن تتزايد درجة التوتّر هذه خلال العقود الثلاثة المقبلة؛ فمع احتمال الاتجاه إلى اختلال موازين القوى الاقتصاديّة والتكنولوجيةلمصلحةالغرب ـ كما بيّنا من قبل ـ فإن ذلك يمكن أن يغريه بممارسة مزيد من الضغوط على دول أوروبا الشرقية، والسعي إلى حصار الاطار الجنوبي للاتحاد السوفياتي من خلال الصين وباكستان (وربما ايران)، هذا إضافة إلى زيادة قدرته العسكرية. كلّ ذلك من شأنه أن يولّد درجة أكبر من العصبية على الجانب السوفياتي تكون ناجمة عن خشيته من العزلة، وهذا بدوره يمكن أن يؤثّر على ردود الفعل السوفياتيّة ازاء أيّ تطوّرات استراتيجيّة على حدوده الغربيّة، نتيجة تغييرات اقتصادية أو سياسيّة.

أضف إلى ذلك أن التطوّر في تكنولوجيا السلاح النووي والتقليدي قد أثّر في استراتيجيّات الدولتين العسكرية، بحيث حولها من استراتيجيّة الردّ الشامل المؤكّد إلى استراتيجيّة الردّ المرن، وهي الاستراتيجيّة التي تسمح بتحقيق أهداف سياسيّة واستراتيجيّة، عن طريق الحروب المحدودة (نووية أو تقليدية). إن هذه الاستراتيجيّة تنزع عن صانعي القرار في الدولتين الخوف من التدمير الشامل، وتجعل استخدام القوة العسكريّة أكثر اتّساقاً ومناسبة مع تحقيق أهداف الدولة. كذلك، فمن المتصوّر أن تتغيّر بعض مكوّنات الاستراتيجيات العسكريّة، والمتعلقة بالقتال من أجل الأرض والقتال بالالتحام، التي ميّزت الحروب السابقة؛ فمع مزيد من الاعتقاد في استراتيجيّة الردّ المرن، فإن استخدام بعض الأسلحة بالغة الدقة، والواقعة في أماكن بعيدة جداً عن الهدف العسكري (في الفضاء الخارجي مثلاً)، يمكن أن يزيد من فرص التصادم بين العملاقين، ولكن ليس بالضرورة أن يؤدّي إليها[٣٧]. يرتبط بذلك أن سباق التسلّح ونوعيّات التكنولوجيات الجديدة في ميدان السلاح، التي تتميّز باستخدام *الطائرات غير المرئية* أو المتلصصة (Stealth)، أي التي لا يمكن اكتشافها بالرادار، ومثيلاتها من الصواريخ وغيرها من الوسائل العسكرية، يمكن أن ترفع من درجات عدم اليقين والشك لدى صناع القرار في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، إمّا نتيجة عدم القدرة على متابعتها جميعاً، أو نتيجة توافر كميّات هائلة من المعلومات يصعب على صانع القرار التيقّن منها وفرزها بطريقة عاقلة، ومن ثم فإن الخوف من ضربات مفاجئة يمكن أن يتغلّب على الرغبة في تفادي المواجهة النووية، ممّا قد يرتّب اتخاذ اجراءات تحذيرية، يدخل فيها الاستخدام الجزئي للسلاح وتالياً تحقيق أزمات حادّة بين العملاقين. ومع سباق التسلّح، فإن نقاط التّماس بين العملاقين سوف تتزايد؛ بخاصّة في البحار والمحيطات والفضاء الخارجي. ويترتّب على كلّ ما تقدّم أن احتمالات حدوث صدامات محليّة أو اقليميّة، يمكن أن تزيد من فرص التصادم التي بدورها ستزيد من درجة التأزّم في العلاقات الدوليّة.

---

(٣٧) Auam Simon, «The Coming Weapons,» *Astronautics and Aeronautics* (November 1981), p. 41.

وأخيراً، فإنه إذا كان التوتّر في أوروبا قد انخفض نتيجة سياسات الوفاق الدولي في النصف الأول من السبعينات واتفاقات الأمن الأوروبي في هلسنكي عام ١٩٧٥، فسوف يقدّر له أن يعود ثانية نتيجة سباق التسلّح بين الشرق والغرب، في داخل القارّة، ونتيجة الارتباط المتزايد بين أمن هذه القارّة والمنطقة العربيّة، بخاصّة وأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد تميّز بقدرته على رفع الصراع الاقليمي إلى مرتبة الأزمة الدولية بين العملاقين، خصوصاً في اللحظات التي يبدو فيها أن ميزان المواجهة يمكن أن يميل في غير مصلحة اسرائيل.

هذه العوامل التي تؤدي إلى التوتر يمكن أن تتقلص فاعليتها فقط في حالة قبول الاتحاد السوفياتي لدور الدولة الثانية في العالم، حتى ولو لفترة يمكن فيها لاصلاحات غورباتشوف أن تحرز النجاح. وهو ما يعني فترة من الوقت قد تمتد إلى عقد من الزمن يحصل فيها السوفيات على هدنة زمنية مقابل تخليهم عن قاعدة «التكافؤ» التي سعوا إليها خلال طوال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. بعدها، فإن درجة التوتر سوف تتوقف جوهرياً على نجاح الاصلاحات، وهو ما لا يمكن التكهن به حالياً.

## ج ـ نظام العنف والحرب

وهو النظام الذي سوف يأخذ أشكالاً متعدّدة، ولكنها تفضي إلى نتيجة واحدة، وهي أن النظام العالمي لن يكون خالياً من ظاهرة استخدام القوّة المسلّحة خلال الفترة المقبلة، وان تعدّدت أسبابها الاقتصاديّة والسياسيّة والاستراتيجية. ولعلّه يمكن التمييز بين أنماط الصراع على الوجه التالي:

### (١) الحروب الأهليّة

وهو نمط سوف يقدّر له أن يتزايد في الدول الفقيرة أو منخفضة الدخل، والتي سوف تتعرّض لظروف اقتصادية بالغة الصعوبة. ولمّا كانت معظم هذه الدول توجد في القارّة الافريقيّة (جنوب الصحراء)، فإن الصراعات العرقية والقبلية والدينية سوف تزداد تأزماً بفعل المجاعات، وعدم القدرة على تجاوز الأوضاع الاقتصادية المتردية، وقيم وسلوكيات الفساد المستشرية في نظم الحكم. وهكذا فإن هذه الدول ربّما تنفجر من الداخل في شكل حروب أهلية، تساهم بدورها في تردّي أوضاعها الداخلية.

### (٢) الحروب الاقليميّة

وهي حروب سوف تتزايد بين الدول التي قطعت شوطاً في البناء الاقتصادي والاجتماعي داخلها، ولكنها فشلت في خلق نظم اقليمية، فيما بينها، تكفل لها حلّ المنازعات بالطرق السلمية، وبخاصّة عندما تنجح احدى الدول في تحقيق تفوّق عسكري كبير على جيرانها، مثل فيتنام في جنوب شرق آسيا، أو في الحالات التي يتصاعد فيها سباق التسلّح بين دولتين، نتيجة ظروف تاريخيّة مثل الهند وباكستان.

### (٣) حروب التدخل

وهي الحروب التي سوف تأخذ شكل التدخّل المباشر من احدى القوّتين العظميين في دول قريبة منها، مثل التدخل السوفياتي في أفغانستان، والأمريكي في غرانادا، وذلك لخلق، أو الحفاظ على نظام حكم موال. كذلك، فإن حروب التدخّل يمكن أن تكون بالتحالف مع أحد الأطراف في الحروب الأهليّة أو الحروب الاقليميّة. ومن الأرجح أن يتم ذلك أساساً من جانب الغرب، خصوصاً مع زيادة هيمنته العالمية، والانسحاب النسبي للاتحاد السوفياتي خلال فترة اصلاحات غورباتشوف.

### (٤) العنف الثوري

في مواجهة التفاوت الشديد في النظام الاقتصادي العالمي، وزيادة الهيمنة السياسيّة والاقتصادية للدول الكبرى، وبخاصّة الغربيّة منها، فإن شعوب العالم الفقيرة سوف تجد أن مواجهة تلك الهيمنة بالوسائل العسكريّة التقليدية غير ممكنة. ومع ذيوع المعرفة التكنولوجيّة التي تساعد في تصنيع بعض أنواع من الأسلحة المؤثّرة، فإن أساليب العنف الثوري سوف تصبح احدى الوسائل التي تلجأ إليها الجماعات النشيطة سياسيّاً في هذه المجتمعات، لكي تعبّر عن احتجاجها ورفضها لتلك الهيمنة. كذلك من المتصوّر أن يستمرّ اللجوء إلى هذه الأساليب في الدول الأوروبيّة التي تواجه مشاكل تتعلّق بالأقليات، مثل ايرلندا واسبانيا وبلغاريا وتركيا.

## ٢ ـ التفاعلات الاقتصاديّة الدوليّة

على عكس التفاعلات السياسية والعسكريّة التي حظيت باهتمام قليل من جهد الدراسات المستقبليّة، فإنّ مستقبل التفاعلات الاقتصادية الدوليّة قد حظي باهتمام بالغ. وفي هذا المجال، سوف نلجأ إلى مفهوميّ الاعتماد المتبادل[٣٨] والتبعيّة اللذين لاقيا رواجاً في دراسات العلاقات الدوليّة خلال حقبة السبعينات[٣٩]، معتمدين على محاولة جيمس كابوراسو في استخدام تقسيم ثلاثي للعلاقات بين الدول؛ أوّلها، علاقات الاعتماد المتبادل (Interdependence)، وفيها نتصوّر علاقات متكافئة بين الدول، بحيث تستفيد الأطراف بشكل متساو أو متكافىء بدرجة، أو بأخرى، بحيث إذا حقّق أحد الأطراف فائدة أكبر من تفاعل اقتصادي ما، فإنّه يحقق فائدة أقلّ في قطاع آخر وهكذا؛ وثانيها، علاقات الاعتماد

---

(٣٨) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston: Little, Brown, 1977).

(٣٩) Andre Gunder Frank, *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies* (New York: Monthly Review Press, 1969); Johan Galtung, «A Structural Theory of Imperialism,» *Journal of Peace Research*, vol. 8, no. 2 (Autumn 1971), and Theotonio Dos Santos, «The Structure of Dependence,» in: K.T. Fann and Donald C. Hodges, eds., *Readings in U.S. Imperialism* (Boston: P. Sargent, 1971).

(Dependence)، التي تتضمّن علاقات غير متكافئة، ويترتّب عليها نسب مختلفة من الفائدة لطرفيّ العلاقة، ولكن في النهاية فإن الطرفين سوف يقدّر لهما الحصول على قدر ما من الفائدة، لم يكن يتسنّى لهما الحصول عليه لولا الدخول في هذه العلاقة؛ وثالثها، علاقات التبعيّة (Dependency) وهي تشكّل أيضاً نمطاً من العلاقات غير المتكافئة، ولكنها لا تؤدّي فقط إلى فوائد غير متساوية بين طرفيّ العلاقة، كما في الحالة السابقة، وإنّما نفترض أنه في الوقت الذي يستفيد فيه طرف العلاقة الأقوى بشكل كبير؛ فإن الطرف الأضعف يحقّق فائدة محدودة للغاية، بل وتؤدّي العلاقة إلى خسارته وزيادة تخلّفه في الأجل الطويل(٤٠).

وانطلاقاً من هذا التقسيم، توجد ثلاثة أنماط للتفاعلات الاقتصادية؛ أوّلها، نمط الاعتماد المتبادل بين الدول الصناعية، وهي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وثانيها، الاعتماد بين الدول الصناعية عـامة، والدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع. وثالثها، نمط التبعيّة بين الدول الصناعية والدول النامية ذات الدخل المنخفض. ولا شك في أن الأنماط الثلاثة هي أنماط مثالية، تمثّل توجّهات عامّة، ويمكن أن يوجد بينها بعض نقاط التّماس. فمثلاً نجد نوعاً من الاعتماد المتبادل في بعض علاقات الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع، أو خليطاً من الاعتماد المتبادل والتبعيّة بين الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع، وتلك ذات الدخل المتوسط المنخفض، وهكذا. ولكن من المؤكّد أن التفاعلات الاقتصادية الدوليّة ما زالت تدور حول العالم الصناعي الذي يساهم بالنسبة الغالبة من الناتج الاجمالي العالمي، ويستحوذ على النصيب الأكبر من التجارة الدوليّة، ويهيمن على المؤسسات الاقتصاديّة والماليّة العالمية. وفي ما يلي سنتناول كلّ نمط من التفاعلات على حدة.

## أ ـ علاقات الاعتماد المتبادل

وهو النمط الذي يسود العلاقات بين الدول الصناعية المتقدّمة، بحيث ان هذه الدول كمجموعة، أو كدول منفردة، سوف يقدّر لها معدل مرتفع نسبياً من النموّ، وتوزيع شبه متكافىء لفوائد هذه العلاقات. فمن الملاحظ، منذ القرن التاسع عشر، أنّ هذه الدول ورغم مواجهتها لأزمات اقتصادية حادة أو سياسية وعسكرية كبرى، قد حقّقت معدّلات مستمرّة للنموّ. وعلى سبيل المثال، فقد لاحظ بول كيتون، أن الولايات المتحدة خلال فترة ٩٢ عاماً (١٨٩٠ ـ ١٩٨٢) قد نمت بمعدل قدره ٣,١٨ بالمائة سنوياً، على الرغم من أحداث مهمّة وجسيمة على المستويين الداخلي والعالمي. ولا شك في أن هذا المعدل لم يكن ثابتاً، وأنه تعرّض للنقصان في بعض الفترات، لكنه عاد مرّة أخرى إلى الانتعاش، ممّا أدّى إلى استقرار المعدّل العام، وهو أمر يمكن أن يصدق على معظم الدول الصناعية الرئيسيّة.

(٤٠) James A. Caporaso, «Dependence, Dependency and Power in the Global System: A Structural and Behavioral Analysis,» *International Organization,* vol. 32, no. 1 (Winter 1978), p. 18.

الأمر الأكثر أهميّة هو أن هذا النموّ يتمّ بشكل يدعم تشابك العلاقات وكثافتها بين تلك الدول، بحيث انها تستفيد بشكل شبه متساو من هذه العلاقات. فالنموّ في الولايات المتحدة يساهم في انتعاش اقتصادات أوروبا الغربية واليابان. كذلك، فإن هذه المجموعة من الدول قد نجحت في إقامة شبكة مؤثّرة من المؤسسات التي تسعى إلى حلّ مشكلات البطالة والتضخم والتجارة والتمويل والاستثمار بشكل جماعي. وتلعب الشركات دولية النشاط دور الأعصاب الحسّاسة في ربط اقتصادات هذه الدول ونقل التكنولوجيات فيما بينها. ان ذلك لا يعني اختفاء المشكلات والتنافس بين تلك الدول، سواء أكانت مشكلات تتعلق بحرّية التجارة، أم بصراعاتها على أسواق الدول الأخرى، فسوف تستمرّ هذه المشكلات كما حدث في السابق، ولكن الجديد هو أن الادارة الجماعية لهذه المشكلات سوف تتزايد، ممّا يؤدّي إلى مزيد من تعميم الفائدة عليها جميعاً. فقد أصبح الاجتماع السنوي لقيادات الدول الصناعيّة تقليداً مهماً، من الأرجح أن يقدّر له الاستمرار، ويكتسب قدرات أكبر على إدارة تلك المشكلات. كذلك، فإن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بعد نجاحها في التخطيط لسياسات مواجهة أزمة الطاقة، من الممكن أن يمتدّ تأثيرها لمواجهة مشكلات مشتركة أخرى، كذلك فإن ربط المشكلات بعضها بالبعض الآخر، ربّما يسمح لطرف بتقديم تنازلات معيّنة في قطاع معيّن مقابل الحصول على مزايا في قطاعات أخرى، وهكذا. وجوهر هذه العلاقة نفسه يمكن تصوّره بالنسبة إلى العلاقات بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) التي تضمّ أغلب الدول الاشتراكيّة.

### ب ـ علاقات الاعتماد

وهو النمط الذي نتصوّر أن يسود العلاقات بين الدول الصناعية المتقدّمة، والشريحة العليا من الدول النامية متوسطة الدخل، ومجموعة قليلة من الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض، حسب تقسيمات البنك الدولي. فمن الملاحظ أن هذه الدول قد حقّقت نموّاً اقتصادياً وصناعياً ضخماً خلال العقدين الماضيين، بحيث أصبحت هناك مصلحة للدول المتقدّمة في استمرار نموّ تلك الدول، نظراً لتشابك العلاقات الاقتصاديّة معها، وذلك لاعتماد هذه الدول في صناعاتها على التكنولوجيا الغربيّة، وقبولها لعدد من الصناعات الأساسية الملوّثة للبيئة، التي ترغب الدول المتقدّمة في التخلّص منها. فضلاً عن أن الشركات دوليّة النشاط وجدت في بعض هذه الدول مصادر للعمالة الرخيصة، ومن ثم فقد رأت أن توسيع قاعدة العمالة فيها، إضافة إلى الأرباح التي يمكن أن تنجم عنها نتيجة انخفاض الأحور، يمكن أن تضعف من موقف نقابات العمال في الدول الصناعية المتقدّمة. ولعل أكثر الروابط شيوعاً بين المجموعتين من الدول، هي الروابط المالية بين البنوك في البلدان الصناعية وبين المدينين من البلدان النامية، بخاصّة داخل هذه الشرائح العليا، بحيث أصبح من مصلحة الدول الصناعيّة أن تستمرّ قدرة هذه الدول على التصدير عالية، ممّا سوف يعكس نفسه في مزيد من التشابك في العلاقات التجاريّة، بخاصّة بين دول أمريكا اللاتينيّة والدول الصناعية المتقدّمة.

ومن الملاحظ أن ذلك لن يتمّ بسهولة أو دون مواجهة صعوبات جمّة، ناجمة عن الظروف

الاقتصادية للدول الصناعية ودول الشريحة العليا من الدول النامية، على حد سواء. فمن جانب، فإن حجم الدين الخارجي لمستوردي النفط في أمريكا اللاتينيّة (مثل البرازيل والأرجنتين) ليس مرتفعاً بالنسبة إلى مستوى النشاط الاقتصادي، ولكنه مرتفع بصورة ملحوظة بالمقارنة مع حجم الصادرات. ففي عام ١٩٨١ كانت نسبة دينها إلى ناتجها المحلي الاجمالي مطابقة لنسبة البلدان النامية الأخرى ٢٤ بالمائة. ولكن نسبة الدين إلى الصادرات كانت ١٥٨ بالمائة بالمقارنة بنسبة ٩٥ بالمائة للبلدان النامية الأخرى[٤١]، ان مواجهة هذه المشكلة سوف تتطلّب بعض الوقت. ويعكس الوضع الراهن، رغبة الدول الصناعيّة في التكيّف مع الأمر الواقع، عن طريق تمويل البنوك المركزية لتقديم قروض طوارىء إلى بعض البلدان، وبخاصّة عن طريق بنك التسويات الدوليّة، كما حدث توسع كبير في موارد صندوق النقد الدولي. وخلال عام ١٩٨٢ وحده أعيدت جدولة ديون ١٢ بلداً نامياً، كما أن ثلاثة عشر بلداً آخر جرت مفاوضات بشأن ديونها في الربع الأول من عام ١٩٨٣. وقد سجلت قيمة إعادة الجدولة عام ١٩٨٥ رقماً قياسيّاً قدره ٩٣ مليار دولار، إلّا أن سرعة إعادة الجدولة عام ١٩٨٥ قد تقاعست عن عام ١٩٨٣، فلم يتمّ التوقيع في هذا العام إلا على ٣ اتفاقات من ١١ اتفاقية اتفق عليها من حيث المبدأ عام ١٩٨٤[٤٢].

ان السؤال المطروح الآن للمستقبل، هو: هل تستطيع الدولة ذات الدخل المتوسط المرتفع أن تنتقل من التبعية إلى الاعتماد في علاقاتها بالدول الصناعية المتقدّمة؟ وحتى يمكن الاجابة عن هذا السؤال، فإن هناك شرطاً أساسياً لذلك وهو قدرة المجموعة الأولى من الدول على تحقيق معدّلات للنموّ أعلى ممّا تحقّقه المجموعة الثانية. وحتّى الآن فإن هناك شواهد تدلّ على ذلك. فقد حقّقت المجموعة الأولى معدل زيادة سنوية في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة من عام ١٩٦٥ وحتّى عام ١٩٨٥، يبلغ ٣,٣ بالمائة، في الوقت الذي حقّقت فيه المجموعة الثانية ٢,٤ بالمائة خلال الفترة نفسها[٤٣]. ورغم هذا الاختلاف في معدّلات النموّ، فإن هناك ثلاث عقبات حقيقيّة تعوق قدرة المجموعة الأولى على اللحاق بالثانية. **أولاها**: تتعلّق بموضوع الديون، وهنا يجب التمييز ما بين دول شرق آسيا (ماليزيا وكوريا الجنوبيّة وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة)، ودول أمريكا اللاتينيّة (بنما وتشيلي والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا)؛ فقد استطاعت دول شرق آسيا أن تحقّق قدراً معقولاً من النموّ، حتى في سنوات الكساد في بداية الثمانينات، على الرغم من أنها تعتمد على الصادرات المصنوعة، وهو الأمر الذي يجعلها عرضة لانخفاض التجارة وأخطار الحماية. ومع ذلك، فإن صادراتها الصناعية لم تنخفض، وذلك بالتركيز على الكفاءة والقدرة على المنافسة. والأهمّ من ذلك، أن

---

(٤١) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥**، ص ٣٨.

(٤٢) البيانات عن عام ١٩٨٢، مأخوذة من: المصدر نفسه، ص ١٦، والبيانات عن عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، مأخوذة أيضاً من: المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٤٣) World Bank, *World Development Report, 1987,* pp. 202-203.

هذا النموّ لم يحدث نتيجة مديونيّة كبرى للبنوك العالميّة في العالم المتقدّم، وهو الأمر الذي حدث في دول أمريكا اللاتينيّة، التي بلغ عبء خدمة دينها عام ١٩٨٢ ما يصل إلى ٥٣ بالمائة من الصادرات، مقابل ٨,٦ بالمائة لدول شرق آسيا(٤٤). وهكذا، فإنه يمكن القول ان فرص دول شرق آسيا في عبور فجوة النموّ بينها وبين الدول الصناعيّة أكبر من فرصة دول أمريكا اللاتينيّة، التي ستواجه فترة عصيبة، قد تمتدّ لأكثر من عقد، حتى تستعيد قدرتها على النموّ السريع، مرّة أخرى.

**وثانيتها**: ان التنمية الاقتصاديّة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية السياسية، وما نعنيه هنا هو وصول المجتمع إلى درجة من الاتفاق أو الرضا العام على نظام سياسي بعينه. وهنا سوف نجد أن الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع، تتفاوت فيها درجات الاستقرار السياسي. ففي الوقت الذي يبدو فيه أن عدداً من الدول مثل اليونان والبرتغال وسنغافورة وماليزيا، تعيش درجات مختلفة من الاستقرار والاتفاق السياسي، فإن دولاً كثيرة، معظمها في أمريكا اللاتينيّة، وبعضها في آسيا، تعيش في ظلّ نظم سياسيّة دكتاتورية تمارس القمع السياسي، وهو الأمر الذي ينبىء بانفجارات ضخمة فيها خلال العقود الثلاثة المقبلة، بخاصّة وأن القهر السياسي قد ارتبط في كثير من الأحوال بانعدام العدالة في توزيع نتائج النموّ الاقتصادي.

**وثالثتها**: ان هذه المجموعة من الدول تعتمد اعتماداً كبيراً على الدول الصناعيّة في التكنولوجيا الخاصّة بصناعتها، وهي ما زالت بشكل رئيسي ناقلة للتكنولوجيا، وتالياً، فإن اعتمادها على مراكز البحث العلمي في الدول الصناعيّة سوف يستمرّ. إضافة إلى ذلك، فإن الشركات الدوليّة النشاط لعبت دوراً كبيراً في تنمية هذه الدول، نتيجة ارتفاع الأجور في الدول الصناعية وسطوة نقابات العمال فيها. ولكن مع ارتفاع البطالة في الدول الصناعية المتقدّمة، وهو الأمر الذي أدّى إلى كسر شوكة النقابات وقبول العمال تنازلات في الأجور، فإن هنالك مؤشّرات على أن عدداً من هذه الشركات قد تتوسّع في أنشطتها في الدول الصناعيّة مرّة أخرى(٤٥). إنّ ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى انهيار الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع، بل قد يؤدّي إلى مزيد من الاعتماد على الذات في تنمية تكنولوجياتها، وسوف يتوقّف الأمر على ما حقّقته هذه الدول بالفعل خلال فترة نموها الاقتصادي.

إن هذه العوامل الثلاثة تضع شكوكاً قويّة على قدرة هذه الدول على اللحاق بالدول الصناعيّة. وإذا كان يمكن استخدام الحدس هنا، يمكن القول ان الدول الأوروبيّة الداخلة في هذه المجموعة (اليونان والبرتغال) سوف يكون لديها أفضل الفرص للحاق بالدول الصناعية، بخاصّة بعد انضمامها للجماعة الأوروبيّة. بعد ذلك، فإن دول شرق آسيا سوف تكون لديها فرص أكبر من تلك التي لدى دول أمريكا اللاتينيّة في هذا الشأن. وسوف تتوقّف قدرة هذه الدول على إحداث مزيد من التنمية على قدرتها على التوسّع في تجارتها مع الدول النامية الأخرى،

---

(٤٤) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٢** (واشنطن العاصمة: البنك، ١٩٨٢).

(٤٥) *Newsweek* (12 March 1984), p. 36.

والتي سوف تعني عملياً أن تنشأ علاقات اعتماد ما بين الشرائح العليا للدول النامية والشرائح الأدنى، مماثلة لتلك التي توجد حالياً بين الدول الصناعيّة والشرائح العليا من البلدان النامية.

## ج - علاقات التبعيّة

هذا النمط من العلاقات سوف يسود العلاقة بين الدول الصناعيّة المتقدّمة (وربّما بعض الدول في الشريحة العليا من الدول النامية) من جانب، والدول النامية منخفضة الدخل وغالبيّة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، وبخاصّة تلك التي تقع في افريقيا، من جانب آخر. ان هذا النمط من العلاقات غير المتكافئة يعني أنه، في الوقت الذي تتزايد فيه أرباح الدول الصناعية من هذه العلاقات، فإن الدول المنخفضة الدخل سوف يقلّ نصيبها، بل انها في الواقع سوف تزداد فقراً؛ فقد أخذ متوسط دخل الفرد فيها في التدهور أنه مع حلول الثمانينات، فإن هذا المتوسط أصبح أقلّ ممّا كان عليه في الستينات[٤٦]. إن هذه الدول سوف تتعرّض لظروف اقتصاديّة قاسية، ومن ثم فإن حياة سكانها سوف تعتمد بشكل كبير على المعونات الأجنبية، بخاصّة الغذائية منها. ونظراً لهذه الظروف، ولغياب الكوادر الفنية والادارية ذات الكفاءة، فإن قدرتها على التعامل مع الشركات دولية النشاط، بخاصّة في القطاعات الاستخراجية والمتعلقة بالمواد الزراعية والأولية، سوف تعتمد على النهب المنظّم من قبل هذه الشركات، لمصلحة البلدان الصناعية. ان الهند والصين وحدهما داخل مجموعة البلدان المنخفضة الدخل، تشكّلان حالة خاصة يصعب التنبؤ بمستقبلها. فعلى الرغم من انطباق مؤشّرات، مثل متوسط دخل الفرد عليهما، تشير إلى وقوعهما ضمن هذه المجموعة، فإن الدولتين لديهما قاعدة صناعيّة وعلمية ضخمة، كما أشرنا من قبل. كذلك فإن التجارة الخارجيّة لا تمثّل جانباً ضخماً من دخلهما القومي. ولذا فليس من المتوقّع أن تتأثرا كثيراً بالتقلّبات في النظام الاقتصادي العالمي، إضافة إلى قدرتهما على تحقيق تقدّم مشهود له في مجال الزراعة، إذ ان متوسّط معدّل النموّ السنوي في مجال الزراعة، قد وصل في كلتا الدولتين (الصين والهند) ٢,٩ بالمائة في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠، وارتفع إلى ٧,١ بالمائة في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥، وكانت الصين قد سجّلت نسبة ٣ بالمائة في الفترة الأولى و ٩,٤ بالمائة في الفترة الثانية، بينما سجّلت الهند ٢,٨ بالمائة و ٢,٧ بالمائة على التوالي. ولكن، ورغم ذلك، تحوّلت الصين من مستورد أساسي لحبوب الغذاء في السبعينات، إلى منتج يملك فائضاً في الثمانينات. ان هذه العوامل كلّها سوف تعطي لهما - إضافة إلى عوامل سياسيّة أخرى - النجاة من علاقات التبعيّة والدخول في علاقات الاعتماد، نظراً لتوافر العوامل التي تسمح لهما بتحقيق عدد من المزايا النسبيّة في تعاملهما مع الغرب[٤٧].

ان السؤال الباقي في هذا القسم هو: أين تقع الدول الاشتراكية في أنماط التفاعلات

---

(٤٦) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٣ (واشنطن العاصمة: البنك، ١٩٨٣)، ص ١٤.

(٤٧) البيانات حول الصين والهند مأخوذة من:

World Bank, *World Development Report, 1987*, pp. 202-205.

الثلاثة؛ الاعتماد المتبادل، والاعتماد، والتبعية؟ والواقع أن ندرة المعلومات تجعل من الصعب تحديد موقعها، وإن كانت هناك مؤشّرات بالنسبة إلى دول أوروبا الشرقيّة، تجعلها تقع في النمط الثاني من التفاعلات، أي أن علاقاتها بالغرب تقوم على الاعتماد. فإضافة إلى أنها، من حيث المؤشرات الاقتصاديّة العامّة، تماثل الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع، فإن اعتمادها على التكنولوجيا الغربيّة آخذ في الزيادة، فضلاً عن ارتفاع مديونيّتها تجاه بنوك الدول الصناعيّة. وأخيراً فإنها بالقدر الذي تعتمد فيه على صندوق النقد الدولي، فإنها سوف تقع تحت تأثير متزايد لمؤسسات اقتصادية دوليّة تهيمن عليها الدول الصناعية الغربيّة، ممّا يشير إلى احتمال زيادة علاقات الاعتماد بينهما خلال العقود الثلاثة المقبلة.

## ٣ ـ التفاعلات القيمية الدولية

ان التطورات العالمية سالفة الذكر، لن تمرّ دون تأثير على القيم الإنسانية. ويقصد بذلك تلك القيم التي تتعلّق بهوية الإنسان ذاته وعلاقاته بالجماعة التي يعيش فيها، وموقفه وعلاقته بقوى الانتاج. ولعلّ هذه القضايا يمكن النظر إليها من خلال ثلاثة أبعاد: **أوّلها**: التطوّر الضخم في تكنولوجيا الانتاج، وبخاصّة مع الاستخدام المتزايد للالكترونيّات الدقيقة. **وثانيها**، تكنولوجيا المواصلات والاتصالات التي جعلت عمليات انتقال القيم من مجتمع إلى آخر من السهولة واليسر، بحيث يمكن الحديث عن مجتمع معلومات عالمي. **وثالثها**: ان هذه القيم المتاحة لجميع المجتمعات عبر أجهزة الاذاعة والتلفزيون، تعبّر في الواقع عن المجتمعات التي تحتكر هذه الصناعة (وهي المجتمعات الصناعية المتقدّمة)، ولكن عملية انتشارها سوف تكون في مجتمعات تختلف تركيباتها الاقتصاديّة والاجتماعية والسياسيّة اختلافاً كبيراً، ومن ثم فإن ردود فعلها سوف تكون مختلفة جداً عن الأولى، في الشكل وفي المضمون.

وقد حاول كاهن ووينر أن يتصوّرا الاتجاهات الاساسيّة في القيم في المجتمع الغربي، التي يتصوّر لها أن تهيمن على العالم حتى نهاية القرن، ووصفاها بأنها تسير في اتجاه الثقافة الحسية، بمعنى أنها سوف تكون دنيوية وانسانية وتجريبية وذات طبيعة يومية ومسلية ومثيرة بشكل عام. كما أنها ستكون سطحية وانتقائية، وتظهر في شكل «موضات» تعتمد على التكنيك المعقّد، والتأثير المادي التجاري المحترف(٤٨).

وفي محاولة أكثر تعقيداً لتصوّر مستقبل القيم الاجتماعيّة، فإن ايان مايلز وآخرين ميّزوا بين ثلاثة انماط من المجتمعات(٤٩):

**أولّها، المجتمعات الحسية**، وهي التي توجد في المجتمعات الغربية الصناعية أساساً،

---

(٤٨) Kahn and Wiener, «The Next Thirty-Three Years: A Framework of Speculation,» p. 75.

(٤٩) Ian Miles, Sam Cole and Jay Gershuny, «Images of the Future,» in: Christopher Freeman and Marie Jahoda, eds., *World Futures: The Great Debate* (London: Martin Robertson 1978), pp. 290-291.

حيث تتزايد الثقافة الحسية التي أشار إليها كاهن و وينر، والتي يتزايد فيها الاغتراب والفردية وانهيار الأسرة كمؤسسة اجتماعية. وهكذا فإن كلّ انسان يصبح وحده في مواجهة عالم التكنولوجيا، الذي يندمج فيه بشكل متزايد. ومثل هذه القيم لن تكون موجودة في المجتمعات الغربية الرأسمالية فقط، وإنّما تسود أيضاً في المجتمعات الاشتراكية، التي تصل إلى الدرجة نفسها من التقدّم التكنولوجي.

وثانيها، **مجتمعات التمرّد**، وهي التي توجد في الدول النامية ذات الدخل المتوسط (المرتفع والمنخفض على السواء). وهنا، فإن الصفوة في هذه البلدان سوف تحاول تبنّي القيم الحسية الخاصة بالمجموعة الأولى من المجتمعات، ولكن دون اصالة، نظراً لأن هذه القيم لن تكون نابعة من علاقة أصيلة مع قوى الانتاج والتكنولوجيا، وإنّما نتيجة انتشار قيم المجتمعات المتقدّمة عبر وسائل الاتصال والاعلام، ومن ثم، فإن هذه الصفوة سوف تبالغ في تبنّيها لهذه القيم. وفي معظم الأحوال، فإنها ستركّز على المظهر دون المضمون، ممّا يتسبب عنه ردود فعل قويّة لدى الجماهير الشعبية، بخاصة إذا ما تواكب مع توزيع غير عادل للثروة. وتظهر هذه الردود في شكل ايديولوجيّات سلفية ودينية وشوفينية، تركّز على القيم الدينية، وترفض المعاصرة، وتراها ملازمة للتبعية والاستعمار.

وثالثها، **المجتمعات التقليدية**، وهي التي توجد عامّة في الدول منخفضة الدخل. ورغم أنه من المتصوّر أن تتكوّن صفوة في هذه البلدان، تماثل تلك الموجودة في المجتمعات المتمرّدة، فإنها سوف تكون ضيّقة ومعزولة، ومرتبطة بالنظام الاقتصادي المتقدّم. أمّا باقي المجتمع، فسوف يبقى على حاله أسير القيم التقليدية. وفي أغلب الأحوال، فإن التفاعل بين هذه القيم وتلك الغربيّة التي تصل مع انتشار الاتصالات، سوف يكون ضعيفاً وغير ذي بال.

## ثالثاً: قضايا النظام العالمي

استناداً إلى القسمين الأول والثاني من هذا الفصل، وبالنظر إلى معطيات الواقع الراهن في التفاعلات العالمية، فإننا نتوقع أن تهيمن أربع قضايا على النظام العالمي وهي: التسلّح، والموارد، والطاقة، والغذاء. وقد لا تكون هذه القضايا الأربع وحدها في الساحة خلال العقود الثلاثة المقبلة، فقد تبزغ قضايا أخرى أو تجاورها قضايا أخرى ذات أهمية لأقليم بعينه، ولكن ما يهمّنا هنا هو أن نحدّد «القضايا الكبرى» التي سوف تهتّم بها أكبر مجموعة من الدول. ولذا سوف نتناول كلاًّ منها، من حيث أصولها ووضعها الحالي واحتمالات تطوّرها في المستقبل.

### ١ ـ قضيّة التسلّح

أشرنا من قبل إلى أن سباق التسلّح ظلّ دائماً متقدّماً على القدرة في ضبطه أو تنظيمه، فضلاً عن نزعه، وإلى انعكاسات ذلك على النظام العالمي من حيث أزماته والتوتّر بين اقطابه، ودوره في تكثيف حروب التدخّل والحروب الاقليمية. وأخيراً فقد ذكرنا أن الثورة الصناعيّة قد تركت تأثيراتها البالغة على تكنولوجيا السلاح، من الناحيتين الكيفيّة والتعبوية.

ولا جدال في أن العالم الآن متخم بالأسلحة من كلّ نوع، والانفاق على أسلحة الدمار يتزايد بمعدلات أكبر من معدلات التنمية. فالانفاق العسكري الحقيقي (أي بعد استبعاد عامل التضخم)، ارتفع أربع مرات منذ الحرب العالميّة الثانية وحتى عام ١٩٨٠، ووصل في عام ١٩٨٠ إلى ما يقرب من ٥٠٠ مليار دولار أي ما يقرب من ٦ بالمائة من قيمة الناتج الاجمالي العالمي، واصبح هذا الانفاق يعادل ٧,٢ بالمائة من قيمة الناتج الاجمالي عام ١٩٨٥، حيث يقدر ما بين ٨٥٠ ـ ٨٧٠ مليار دولار بتقدير قيمة الدولار عام ١٩٨٠[٥٠]. ومع هذا السباق، ومع زيادة الانفاق العسكري، فإن تجارة السلاح ازدهرت بشكل كبير، ولم تعد تقتصر على الدول الكبرى فقط، وإنما دخلها أيضاً عدد من الدول النامية.

وفي مواجهة هذه الظواهر، فإن محاولات عديدة قد اتخذت من قبل الدول من أجل الحدّ من سباق التسلّح ونزعه، كان أهمّها ما تبلور في شكل معاهدات ثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أو معاهدات متعدّدة الأطراف، تشترك فيها مع الدولتين دول اخرى من العالم. ولكن معظم هذه الاتفاقات ارتبطت بفترة الوفاق ما بين الدولتين العظميين، وكان آخرها التوقيع على اتفاقية سالت الثانية عام ١٩٧٩، التي لم يصدق عليها الكونغرس الأمريكي (لفترة طويلة ثم صدق عليها فيما بعد)، وكان ذلك ايذاناً بعدم نجاح الجهود من أجل ضبط التسلّح، ليس في مجال الأسلحة الاستراتيجية فقط، وإنّما أيضاً في مجال الأسلحة النوويّة متوسطة المدى والأسلحة التقليدية والمباحثات الخاصة بالأسلحة الكيماوية وغيرها. وقد حدث ذلك كلّه مواكباً للحرب الباردة الجديدة بين المعسكرين، والتي بدأت في نهاية السبعينات، وأخذت في الاندفاع خلال الأعوام الأولى من الثمانينات.

في كلّ هذه المباحثات، التي لا تزال متخلّفة بشكل كبير عن سباق التسلّح الفعلي، فإن هناك عدداً من المشكلات التي هيمنت عليها، ومن المنتظر لها أن تهيمن على قضية التسلّح في العالم خلال العقود الثلاثة المقبلة، ويمكن ايجازها فيما يلي:

أ ـ ترتبط محادثات الحدّ من التسلّح بالمناخ السياسي العام في العلاقات الدوليّة، وبخاصّة درجة التوتّر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. فالدخول في المفاوضات، فضلاً عن التوصّل إلى نتائج فيها، مسألة ترتبط بقرار سياسي في المقام الأول، ومن ثم فإن

---

(٥٠) البيانات لعام ١٩٨٠، استمدّت من: *SIPRI Yearbook, 1980*, p. xvii.

والبيانات لعام ١٩٨٥، استمدّت من: *SIPRI Yearbook, 1986*, pp. 210-211.

ويعدّ موضوع سباق التسلّح من أكثر الموضوعات التي تناولها علماء العلاقات الدولية. أنظر في هذا الصدد:
Samuel P. Huntington, «Arms Races: Prerequistes and Results,» in: Carl S. Friedrich and S.E. Harris, eds., *Policy Making* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958); Lewis Fry Richardson: *Statistics of Deadly Quarrels*, edited by Quincy Wright and C.C. Lienan (Pittsburgh: Boxwood Press, 1960), and *Arms and Insecurity: A Mathematical Study of the Causes and Origins of War*, edited by Nicolas Rashevsky and Ernesto Trucco (Pittsburgh: Boxwood Press, 1960); Colin S. Gray, «The Arms Race Phenomenon,» *World Politics*, vol. 24 (October 1971), and George W. Rathjens, «The Dynamics of the Arms Race,» in: *Arms Control: Readings from Scientific American* (San Francisco: W.H. Freeman and Co., 1973).

سلوكيات الدولتين العظميين ورؤيتهما لمصالحهما الاقليمية، كثيراً ما أثّرت على مسار المفاوضات. كما أن الأوضاع السياسية الداخلية والظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولتين، تساهم في مدى حماس كلّ منهما للتوصّل إلى نتائج في المفاوضات.

ب ـ تطرح التكنولوجيا الجديدة مشاكل معقّدة وفنية، لا يزال من الصعب على فرق المفاوضات الخاصّة بالحدّ من التسلّح أن تستوعبها استيعاباً كاملاً. وقد بات ذلك واضحاً بشكل كبير خلال مفاوضات اتفاقيّة سالت الثانية، حيث كان للتقدّم الكبير في تكنولوجيا الصواريخ متعدّدة الرؤوس (MIRV)، وتلك المتعدّدة الرؤوس ذات القدرة على المناورة (MARV)، إضافة إلى الأنواع الجديدة من الطائرات مثل باكفاير السوفياتية وصواريخ كروز الأمريكيّة، دور كبير في تأخير التوصّل إلى هذه المعاهدة. كما أن محادثات سالت واجهت صعوبات جمّة في استيعاب أنواع جديدة من تكنولوجيا السلاح في الفضاء، مثل نظم الدفاع المضادّة للصواريخ الفضائيّة (Space - based Ballistic Missile Defense (BMD)) وللنظم المضادة للأقمار الصناعية (Anti-Satellite (ASAT))[٥١]. أضف إلى ذلك أنواع الأسلحة الجديدة التي لا يزال بعضها في طور التطوير، الأمر الذي يزيد من درجة التعقيد في محاولة تقويمها من أجل الحدّ منها.

ج ـ وفي الوقت الذي يطوّر فيه كلّ من المعسكرين الغربي والشرقي من أسلحته، فإن ذلك لا يتمّ بشكل متواز بالنسبة إلى كلّ سلاح. فكل معسكر له فلسفته في تكوين نظمه الدفاعيّة، ممّا يخلق مشكلة تتعلق بترجمة ذلك إلى اتفاقات متوازنة وعادلة للطرفين. فمن الطبيعي أن يسعى كلّ طرف إلى التركيز على نقاط القوّة في أسلحة الخصم، لكي يتمّ الحدّ منها في الاتفاقية المراد التوصّل إليها.

د ـ ونتيجة الشكوك العميقة والمتبادلة بين المعسكرين، فإن قضيّة الالتزام بأحكام المعاهدة التي يتمّ التوصّل إليها، أثارت قضية التفتيش للتأكّد (Verification) من هذا الالتزام. وقد استطاعت اتفاقيّة سالت الأولى أن تجد حلّاً لهذه المشكلة بالتزام كلا الطرفين بعدم التدخّل في وسائل استطلاع الطرف الآخر (باستخدام الرادار أو الأقمار الصناعية). وقد ساعد على ذلك ضخامة أحجام الصواريخ النوويّة عابرة القارات، التي يصعب اخفاؤها واخفاء حواملها، ولكن المشكلة الآن هي صعوبة التأكّد من عدد الرؤوس النووية وقدراتها المزوّدة بها، وكذلك صعوبة رصد الصواريخ صغيرة الحجم، التي يمكن نقلها بيسر.

هـ ـ لقد أصبحت نظم التسلّح متداخلة بشكل كبير، فلم تعد المشكلة هي التمييز بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي في الأسلحة النووية، وإنّما تمتدّ أسلحة التدمير الشامل لتشمل الأسلحة الاشعاعية والكيماوية والبيولوجية. كذلك، فإن الأسلحة التقليديـة ذاتها اصبحت ذات قدرات تدميرية هائلة. وحتى الآن، فقد جرى العُرف على فصل كلّ هذه الأنواع وابقائها ضمن

---

(٥١) International Institute for Strategic Studies [IISS], *Strategic Survey, 1983-1984* (London: IISS, 1984), p. 35.

مفاوضات مستقلّة، ولكن المستقبل سوف يشهد تزايد صعوبة الفصل هذه.

و ـ إن سباق التسلّح لا يقتصر على الاتحـاد السوفياتي والولايات المتحدة فقط، وإنّما يشمل دولاً أخرى اهمّها بريطانيا وفرنسا والصين، التي طوّرت قدرات استراتيجيّة وتكتيكيّة نوويّة، ومن ثم فإنّ معضلة «الأطراف الثالثة» اصبحت احدى المشكلات التي تواجه العملاقين. فالاتحاد السوفياتي يضع في اعتباره القدرات النوويّة لهذه الدول كمصدر للتهديد، ومن ثم فإنه يرغب دائماً في حساب نظمها الدفاعيّة مضافة إلى تلك الامريكيّة عند التوصّل إلى اتفاقات للحدّ من التسلّح. ولكن الولايات المتحدة، وهذه الدول نفسها، ترفض هذا المنطق، وترغب في ابقاء نظمها مستقلّة عن محادثات العملاقين، ممّا يضيف إلى مشاكل تحقيق التكافؤ بينهما.

إن هذه المشكلات الستّ سوف تهيمن على قضيّة التسلّح، ولعلّه من الصعب التكهّن بإمكانية حلّها، فسوف يتوقف ذلك على المناخ السياسي الدولي، وعلى ضغط الرأي العام في كلا المعسكرين، واستنباط تكنولوجيات جديدة تساهم في عمليات المراقبة، وأخيراً أن تصبح تكاليف التسلّح عاملاً يحدّ من الاستمرار فيه[٥٢]. ورغم أن اتفاقية إزالة الأسلحة المتوسطة والأقصر مدى التي وقعها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في واشنطن في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ قد نجحت في الالتفاف حول بعض هذه المشكلات نتيجة تنازلات سوفياتية أساساً ـ مثل الخاصة بمشكل الأطراف الثالثة، والقبول بالتفتيش ـ فإن التعامل معها يظل أكثر تعقيداً من التعامل مع باقي المشكلات الأخرى للحد من التسلح.

## ٢ ـ الموارد

في نهاية الحرب العالميّة الثانية، أُنشىء نظام اقتصادي عالمي عرف باسم «نظام بريتون وودز»، وسيطرت على هذا النظام الدول الغربيّة بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة. فنتيجة تركيز القوّة الاقتصادية والسياسية في دول أوروبا الغربيّة وشمال أمريكا، تمكّنت تلك الدول من اتخاذ القرارات لمجمل النظام العالمي، من دون أيّ تحدّ من جانب الدول الاشتراكيّة في أوروبا الشرقيّة والاتحاد السوفياتي. هذه الدول الأخيرة عزلت نفسها طوال الخمسينات والستينات عن مجمل النظام العالمي، وتفاعلت تجارياً ومالياً فيما بينها. ولم تشكّل الدول الأقلّ نموّاً أو المتخلّفة، تحدّياً لهذا النظام، فقد كانت مندمجة تماماً فيه، حيث ركّزت تجارتها مع الدول الصناعيّة المتقدّمة، وفي معظم الأحوال فإن نمط التبادل كان يقوم على استبدال المواد الأوليّة بالمواد المصنّعة، وفي حالة وجود صناعات ذات قيمة في دول العالم الثالث فإنها كانت مملوكة ـ في الأغلب ـ من قبل الشركات الكبرى الأمريكيّة والأوروبيّة.

---

(٥٢) في تطورات المباحثات الأمريكية السوفياتية حول الحد من التسلح، أنظر: **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، باشراف السيد يسين (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٦)، ص ١٤، وكذلك تقرير عام ١٩٨٦، ص ٣٤ ـ ٤٢.

وبشكل عام، فإن استراتيجيّة دول العالم الثالث في الستينات، التي اعتمدت على استخدام القوّة السياسيّة لوزنها العددي في المنظمات الدولية، لم تكن أكثر نجاحاً بكثير من استراتيجيّة احلال الواردات في الخمسينات، نظراً لفقدان هذه الدول للقوّة اللازمة لفرض وجهات نظرها. ولكن السبعينات شهدت لأول مرّة عنصراً اقتصادياً مهماً يضاف إلى قوّة العالم النامي، تمثّل في ازدياد اعتماد العالم المتقدّم على عدد من السلع الأولية الاستراتيجيّة التي تقع مناطق انتاجها في العالم الثالث أساساً، مثل البوكسيت والكروم والنحاس وخام الحديد والرصاص والمنغنيز والنيكل والفوسفات والقصدير والتنجستن والزنك، وربّما كان أهمّ هذه السلع جميعها النفط، بخاصّة وإن الدول المنتجة له استطاعت انشاء منظمة الأوبك، ومن خلال سياسات موحّدة فقد اصبح بمقدورها فرض أسعارها على السوق العالميّة، بخاصّة في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣ والفترة التي تلتها حتى نهاية ذلك العقد. ونظراً لخوف الدول المتقدّمة من انتشار ظاهرة الأوبك، فقد اصبحت أكثر استجابة لطلبات العالم الثالث، وإن كان ذلك في الشكل وليس في الجوهر. فاستطاعت مجموعة الـ ٧٧ أن تطور برنامجاً لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد تمّ اقراره في الجلسة الخاصة للجمعيّة العامة للأمم المتحدة في أيار/ مايو عام ١٩٧٤[٥٣].

وقد تضمّن البرنامج المطروح لاقامة نظام اقتصاد عالمي جديد، خمس قضايا رئيسيّة اهتمّت بها دول العالم الثالث وهي[٥٤]:

أ ـ في مجال **التجارة**، طالبت هذه الدول بعقد اتفاقات للسلع، يمكن عن طريقها رفع واستقرار الأسعار الخاصّة بصادرات الدول النامية من المواد الأوليّة، وانشاء صندوق مشترك لكي يقوم بدور المظلّة المالية لهذه الاتفاقات، والخفض غير المتبادل من قبل البلدان المتقدّمة لحواجزها امام صادرات الدول النامية، واعطاء تفضيلات تجاريّة للمنتوجات الصناعيّة للدول النامية.

ب ـ بالنسبة إلى **النظام النقدي العالمي**، طالبت باعطاء الدول النامية منافذ لموارد واحتياطات صندوق النقد الدولي بطريقة آلية (Automaticity)، مع التقليل من مراقبة الصندوق لاستخدامات هذه الموارد، وإنشاء احتياط نقدي دولي يضع مزيداً من الاحتياطات في يد الدول النامية.

ج ـ وفي ما يتعلق **بالمعونة الدولية**، تضمّنت مطالب الدول النامية تقديم الدول المتقدّمة نسبة ١ بالمائة من دخلها القومي الاجمالي كمعونات، وزيادة أنصبتها المالية في صناديق الطوارىء التي أنشئت لمواجهة الزيادة في أسعار النفط والمواد الغذائية في اعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، وان تكون مستعدّة لكي تعيد التفاوض حول دفع ديون الدول النامية والتي تعاني من

---

(٥٣) Spero, *The Politics of International Economic Relations*, pp. 200-202.

(٥٤) Handen, *Beyond the North-South Stalemate*, pp. 97-99.

عجز شديد في موازين مدفوعاتها، بما في ذلك الاستعداد لالغاء نسب كبيرة من تلك الديون.

د ـ **أمّا قضيّة الاستثمار الاجنبي**، فقد طالبت الدول النامية بمنافذ أوسع للحصول على رأس المال من السوق الدوليّة، مع الغاء القيود التي تقيّد من حركتها ازاء الاستثمارات الأجنبيّة، بما فيها ضرورة التعويض. وفي الوقت نفسه، تشترك حكومات الدول المتقدّمة مع حكومات الدول النامية، في الاشراف على تلك الشركات، بحيث يتمّ التأكّد من أن الفوائد التي تحصل عليها يتمّ استثمارها في الدول المضيفة لها.

هـ ـ وفي النهاية، فإن عمليّة **نقل التكنولوجيا** فرضت على الدول النامية مطالبة الدول المتقدّمة بتحديث وتوسيع المراكز العلميّة والتكنولوجيّة في الدول الأولى، وباقناع الشركات دولية النشاط لكي تكيّف من تكنولوجياتها لصالح الحاجات التنموية للدول النامية، مع العمل على تخفيض تكلفة نقل التكنولوجيا إليها.

هذا البرنامج الطموح، الذي اخذ يتردّد في كلّ المؤتمرات والمنظمات الدوليّة التي تشكّل فيها الدول النامية ثقلاً كبيراً، خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٧، لم يقدّر له التطبيق. ورغم بعض النجاحات الجزئية، بخاصّة في مجال التفضيلات التجاريّة وبعض التحرّر من تجارة دول السوق المشتركة، وتعديل بعض بنود الجات التي طالما شكت منها الدول النامية، إلاّ أن ذلك لم يحقّق تغييراً جوهريّاً في بنية النظام الاقتصادي العالمي. والواقع أن التقدّم الذي أحرزته الدول النامية تمّ أساساً لمصلحة الشريحة العليا منها، التي أصبحت مندمجة بعلاقات اعتماد مكثّفة مع الدول المتقدّمة، بحيث ان هذه الأخيرة أصبحت ذات مصلحة في تنمية القدرة الصناعية والتصديرية لتلك الدول، وذلك حتى يتمّ حل مشكلة الديون التي تمسّ النظام النقدي العالمي بأسره.

إن المحصلة النهائيّة لذلك، هي أنه في الثمانينات، أصبح العالم الثالث أكثر ضعفاً في علاقته مع العالم الصناعي المتقدّم من عقد مضى، فقد أصبح مقسّماً ما بين الدول النامية الصناعية مرتفعة الدخل، وتلك التي لا تزال منتجة للمواد الأوليّة. كما أن الدول النامية المنتجة للنفط والمصدّرة له، وبخاصّة دول الفائض المالي، أصبحت أكثر اندماجاً في المؤسسات الاقتصادية الدوليّة. والنتيجة أن سياسات الدول النامية، وإن حقّقت بعض النجاحات الجزئيّة، فإنها لم تؤدّ إلى اقامة نظام عالمي أكثر عدالة، وانكفأت مرّة أخرى إلى التعامل الثنائي مع دول الغرب، وفقاً لشروطه. هذا الاتجاه يبدو أنه سوف يستمرّ، وبخاصّة مع استمرار التمايزات بين دول العالم الثالث نفسها. وسوف تظلّ قضيّة توزيع الموارد العالميّة بين الدول الغنيّة والفقيرة على قائمة أعمال النظام الاقتصادي العالمي وفي مؤتمراته الثنائيّة أو متعدّدة الأطراف، وان تنوّعت مواقف دول العالم الثالث نفسها من قضاياها الفرعية.

## ٣ ـ قضيّة الطاقة

أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط في أواخر عام ١٩٧٣ إلى تزايد الاهتمام بموضوع

الطاقة، وبخاصة فيما يتعلق بمدى قدرة احتياطات النفط والغاز وغيرهما من المصادر القابلة للنفاد، على تلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة. وقد أدى ذلك إلى اهتمام كبير بتكنولوجيا الطاقة، وبدراسة العلاقة بين الاستهلاك والانتاج العالميين للطاقة. ولم تكن دراسة مستقبل الطاقة في العالم بالمسألة السهلة من الناحية العلمية، حيث تعدّدت العوامل الداخلة في حساب المستقبل، فضلاً عن أن بعضاً منها يصعب التأكدّ منه بأي قدر من اليقين. فقضية الطاقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنموّ السكاني والنموّ الاقتصادي في العالم، كما ترتبط بالتقدّم التكنولوجي، وقدرته على استنباط مصادر جديدة للطاقة، بخاصّة المتجدّدة منها، وبقدرة الدول، فرادى أو مجتمعة، على إحداث تغييرات جوهرية في سياساتها الاقتصاديّة وانماط استهلاكها ومعيشتها تؤدّي للحفاظ على الطاقة أو التحوّل من مصدر إلى آخر. وأخيراً، فإن هناك عوامل سياسيّة ترتبط بقدرات الدول المنتجة وتلك المستهلكة على تنسيق سياساتها في الانتاج والاستهلاك.

وقد تميّزت الدراسات المستقبليّة الأولى بالتشاؤم الشديد، والدعوة إلى تبنّي سياسات من أجل تجنّب الهوّة المتوقّعة في نهاية القرن، بين الطلب المتزايد والعرض المتناقص. ولكن تدريجاً، ومع الثمانينات، فإن هذا التشاؤم حلّ محله بعض التفاؤل الحذر، نظراً لأن دراسات السبعينات ما لبثت أن فرضت على المجتمع الدولي سياسات جديدة للطاقة اعطت بعضاً من ثمارها؛ فقد انخفض الطلب العالمي على النفط في النصف الأول من الثمانينات[٥٥]. ولقد كان للانكماش الاقتصادي في أوروبا الغربيّة وأمريكا الشمالية، في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات، نصيب في انخفاض الطلب على الطاقة. ولذا فإنه من المتوقع، مع خروج هذه الدول من هذا الانكماش، أن يأخذ طلبها للطاقة في الازدياد. وطبقاً لتقديرات البنك الدولي فإنه من المتوقّع أن يبدأ الطلب الشامل على الطاقة بالارتفاع مرّة اخرى في نهاية الثمانينات تقريباً[٥٦]. ولا شك في ان ارتفاع الطلب على الطاقة، لا بدّ وأن يؤثّر على أسعارها. فعلى المدى القصير، تنخفض أسعار الطاقة استجابة لانخفاض الطلب، والحاجة الملحة لمصدّري الطاقة ـ وبخاصّة النفط ـ إلى زيادة دخولهم. ولكن استمرار ذلك، سوف يبطىء من مسيرة الحفاظ على الطاقة في البلدان الصناعية، ويؤثّر على الدفعة التي أخذتها عمليات انتاج المصادر البديلة للطاقة. ومع انتعاش الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول، فسوف ترتفع اسعار النفط الحقيقية. وطبقاً للبنك الدولي، فإنه مع حلول منتصف التسعينات، فإنه من المتوقّع أن تزيد الاسعار الحقيقية للنفط عن الذروة التي بلغتها عام ١٩٨١ بنحو ٢٠ بالمائة[٥٧].

والواقع أنه لا يمكن الجزم بأيّ من هذه النتائج. فبقدر ما هنالك من عوامل متعدّدة تؤثّر على الطلب، فإن هناك عوامل اخرى تؤثّر على عرض الطاقة بخاصّة النفط. فرغم انخفاض

---

(٥٥) Edwin A. Deagle, «The Future of the International Oil Market,» (report prepared for the Study Group on Energy and the World Economy, Group of Thirty, 1983), p. 24.

(٥٦) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٦ (واشنطن العاصمة: البنك، ١٩٨٦)، ص ٤٢.

(٥٧) المصدر نفسه.

نصيب النفط من اجمالي الاحتياجات العالميّة للطاقة، فإنه سوف يظل يشكل نسبة مؤثّرة منها، حتى بدايات القرن الواحد والعشرين، وبالتالي فإن جانب العرض يظلّ عنصراً مهماً في تحديد مسار أسعار الطاقة. وطبقاً لبعض التقديرات، فإن دول منظمة الأوبك تظل عاملاً مؤثراً في هذا الصدد، حيث تظلّ هي القادرة على التوسّع في انتاجها، وسوف يكون منوطاً بها سدّ العجز العالمي بين الطلب والعرض المنتج في خارج الأوبك، بقدر يتراوح ما بين ٢٣ ـ ٣٠ مليون برميل يومياً[٥٨].

وطبقاً لتقديرات دايغل والبنك الدولي، فإنه نظراً لاحتياطاتها الضخمة، فإن على بلدان الخليج (السعودية وايران والعراق والكويت والامارات) الاستجابة إلى الطلب العالمي. أمّا بقيّة دول الأوبك، فإما ان انتاجها سوف ينخفض بشكل كبير، بحيث تصبح قوّة غير مؤثّرة في السوق الدوليّة للنفط (الجزائر واكوادور وغابون وقطر)، وإمّا أنه لن يكون بمقدورها الاستجابة السريعة للحاجات العالميّة من النفط، بمعنى أن قدرتها على زيادة انتاجها سوف تكون محدودة (مثل اندونيسيا وفنزويلا وليبيا ونيجيريا). وحتى في حالة التوسّع في انتاج عدد من الدول الحديثة نسبياً في السوق الدوليّة للنفط، مثل المكسيك والنرويج وانكلترا وماليزيا، فإنه لن يكون بمقدورها الاستجابة السريعة السهلة لاحتياجات السوق، مثلما هو حادث في حالة بلدان الخليج الخمسة[٥٩].

وبالنظر إلى هذا التحليل لمستقبل العرض والطلب بالنسبة إلى الطاقة، فإنه من المتصوّر أن يتولّد عدد من المشكلات الاقتصادية والسياسية التي سوف تطرح نفسها على قائمة الأعمال العالميّة خلال العقود الثلاثة المقبلة يمكن اجمالها في ما يلي:

أ ـ من الواضح أن هناك درجة عالية من عدم اليقين بالنسبة إلى مستقبل كلّ من العرض والطلب في الطاقة، بخاصّة في ما يتعلق بالنفط، بالتالي فإن عمليّة التذبذب هذه تخلق مشكلات بالنسبة إلى الدول المنتجة والمستهلكة على السواء، حيث تتولد عن التذبذبات في الأسعار نتائج مهمّة بالنسبة إلى التضخّم والبطالة وأسعار عملات الصرف، وبالتالي التأثير على النظام الاقتصادي العالمي كله. لقد كان ذلك موضع اهتمام الدول المنتجة والمستهلكة، حيث عملت كلّ منها على تعزيز موقفها في علاقاتها مع الطرف الآخر من خلال منظمة الأوبك والوكالة الدوليّة للطاقة، وعملت كلتا المنظمتين على تحقيق مصالح اعضائهما، ممّا ترتّب عليه مشكلات متنوّعة، وضغوط، وضغوط مضادّة ولن يتوقّف ذلك خلال الفترة المقبلة.

ب ـ وإذا كان ارتفاع أسعار الطاقة، وبخاصّة النفط، يمكن أن يسبّب مشكلات للدول المستهلكة، وبخاصّة النامية منها، في ما يتعلق بالعجز في موازين مدفوعاتها، فإن انخفاض أسعارها بشكل جوهري، يؤدّي إلى نتائج اقتصادية وخيمة أيضاً، يمكن تلخيصها في ثلاثة أنواع

---

(٥٨) Deagle, «The Future of the International Oil Market,» pp. 29-30.

(٥٩) المصدر نفسه.

من المخاطر[٦٠]: **أوّلها**: إن الدول المصدّرة للنفط سوف تواجه تحوّلات جوهريّة في موازينها التجارية. فمع تقلّص صادراتها ستتقلّص قدراتها الشرائية على الاستيراد. وإذا علمنا أن هذه الدول قد أقامت قواعد صناعية ضخمة تعتمد على استيراد التكنولوجيا والمصانع والآلات من الدول المتقدّمة، فإن ذلك سوف يؤثّر بالتالي على الطلب على الصادرات الصناعية للدول المتقدّمة. وهكذا، فإن الآثار السلبيّة لانخفاض اسعار النفط، لن تؤثّر على الدول المنتجة فقط، وإنّما سوف تؤثّر سلبياً على الدول المستهلكة المتقدّمة كذلك. **وثانيهما**: سوف يؤثّر انخفاض اسعار النفط على السوق الماليّة العالميّة. فالدول التي كانت تحقّق فوائض ضخمة وتجعلها متاحة لصندوق النقد الدولي وصناديق المعونة العالميّة والبنوك التجارية الدوليّة، سوف تتقلّص مشاركتها، وبالتالي يقلّ حجم المال المتاح في السوق الدولية للاستثمارات والاقتراض من قبل دول العالم النامي. ومن جانب آخر، فإن بعض الدول المصدّرة للنفط، التي توسّعت في برامج التنمية معتمدة على الاقتراض من البنوك الدوليّة، بضمان صادراتها النفطيّة (المكسيك وفنزويلا ونيجيريا)، سوف تواجه مشاكل جسيمة نتيجة انخفاض الأسعار ونقص الصادرات. **وثالثها**: إن انخفاضاً كبيراً في أسعار النفط سوف يؤدّي إلى تدهور الاستثمارات في بدائل الطاقة الأخرى، بما في ذلك البحث عن مصادر جديدة للنفط، داخل وخارج منظمة الأوبك.

ج ـ إن استمرار الأهميّة الاستراتيجيّة لبلدان الخليج بخصائصها السياسيّة السكانية والجغرافية، سوف يجعل هذه المنطقة بؤرة للاهتمام العالمي لسنوات عديدة مقبلة، وبالتالي للتنافس بين الدول الكبرى.

د ـ إن بعض مصادر الطاقة الأخرى غير النفط، مثل الفحم والغاز الطبيعي، سوف تعتمد على نوعيّات من الناقلات وأنابيب النقل التي سوف ترتّب مشكلات ضخمة تتعلّق بالتلوّث ومخاطر الانفجار، ممّا يترتّب عليه الحاجة لترتيبات دوليّة متعدّدة الأطراف.

هـ ـ سوف تواجه منظمة الأوبك فترة صعبة جداً من تاريخها، فمع انخفاض الأسعار خلال الثمانينات، فإن عدداً من التناقضات الهيكلية الموجودة داخلها سوف تبرز على السطح. وتتمثّل هذه التناقضات[٦١] في أن احتياطات الدول الأعضاء تتفاوت بشكل كبير، ويؤثّر حجم الاحتياطات على توجّه الدول من حيث التوقيت والتسعير في مفاوضاتها مع الشركات المنتجة والدول المستهلكة. كذلك فإن الدول الأعضاء في الأوبك تختلف من حيث عدد سكانها بشكل كبير، بحيث ان الاعالة المترتبة على بيع النفط تختلف من بلد لآخر، كما تختلف من حيث القدرة على استيعاب الدخل وتحويله إلى خطط صناعية وتنموية. ومن ثم، فإن الكويت والسعودية يمكنهما تكوين فوائض ماليّة، أمّا ايران وفنزويلا وغيرهما فقد كان عليها الاقتراض

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٦١) Dennis Pirages, *The New Context of International Relations: Global Eco-Politics* (North Scituate, Mass.: Duxbury Press, 1978), pp. 134-137.

المستمرّ لتمويل خطط التنمية الصناعية الطموحة. وأخيراً، فإن هناك خلافات سياسيّة وايديولوجيّة بين الدول الأعضاء، ليس أقلّها الخلاف ما بين البلاد العربيّة وغير العربيّة تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتجاه الثورة الايرانيّة والحرب العراقيّة ـ الايرانيّة.

## ٤ ـ قضيّة الغذاء

إن مشكلة الغذاء تتحدّد في العلاقة بين ثلاثة عوامل؛ وهي: الحاجة الموضوعيّة للغذاء، والطلب الفعلي عليه، والقدرة على الانتاج[٦٢]. والحاجة الموضوعيّة للغذاء هي محصلة ثلاثة عوامل أخرى؛ هي: حجم السكان العالمي، ونظامهم الغذائي، ومكوّنات هذا الغذاء. ولقد تطوّرت هذه المكوّنات الثلاثة خلال القرن الماضي. فنتيجة التطوّرات الضخمة في الخدمات الصحيّة والتغذية، فإن معدلات الوفاة قد انخفضت في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات الولادة، وأدّت إلى أن سكان العالم بلغوا ٤,٤ مليارات نسمة في عام ١٩٨٠ بمعدل زيادة قدره ١,٧ بالمائة سنوياً، وهو ما يعني أن سكان العالم يمكن أن يتضاعفوا خلال فترة مقدارها ٤١ عاماً[٦٣]. هذا القدر من سكان العالم الذين لهم حاجة موضوعيّة للغذاء، لا يحصلون عليه بالقدر نفسه. فهناك المتخمون به في الدول الصناعية المتقدّمة، وهناك الذين يعانون المجاعة وسوء التغذية في الدول النامية، لأن الحاجة للغذاء لا بدّ أن تتحوّل إلى طلب فعلي، بمعنى أن تكون هناك قدرة شرائيّة للحصول عليه من السوق الدوليّة. وهكذا، فإنه من المتصوّر في المستقبل، كما هو حادث الآن، أن تكون ظاهرة سوء التغذية والمجاعة متواكبة مع وجود الغذاء، بل والقدرة على انتاجه.

لقد كانت العلاقة بين هذه العوامل موضوعاً لعديد من الدراسات المستقبليّة خلال فترة السبعينات، وتميّز معظمها بالتشاؤم، بخاصة دراسات نادي روما، التي تنبأت بمستقبل يشتدّ فيه الاختلال ما بين السكان والغذاء (وباقي الموارد الطبيعيّة الأخرى). فطبقاً لتقديراتهم، فإنه يزرع الآن فقط حوالى نصف الأراضي الصالحة للزراعة، ولكن النصف الباقي يحتاج إلى تكلفة عالية لزراعته وانتاج الغذاء، وحتى نصف المزروع، فإنه يقلّ كلّ عام نتيجة بناء المدن والطرق. وحين تستبدل هذه الأراضي بأراض أخرى، فإن الأراضي الجديدة تكون ذات انتاجيّة حدّية منخفضة[٦٤].

لقد كانت هذه الدراسة انعكاساً للظروف العالميّة التي سادت في السبعينات. فقد أدّت الظروف المناخية والبيئيّة إلى دفع الاتحاد السوفياتي إلى سوق الغذاء العالمي، ممّا أدّى إلى رفع الأسعار بشكل كبير. وهكذا لم يعد بمقدور الدول الفقيرة، وبخاصّة تلك التي تعرّضت لظروف الجفاف في افريقيا، أن تشتري الغذاء. وأضيف إلى ذلك عامل مهم هو أن التوسّع في الزراعة

---

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٦٣) Russet and Starr, *World Politics: The Menu for Choice*, p. 538.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٥٤٦ ـ ٥٤٧.

والغذاء العالميين ظلّ دائماً رهناً - جزئياً على الأقل - بالتوسّع في استخدام الطاقة التي كانت لها هي الأخرى أزمتها الخاصّة. ولكن مع الثمانينات، فإن هناك عدداً من المؤشّرات التي جعلت الإحساس بأزمة الغذاء العالميّة يقلّ. فالتقدّم في الهندسة الوراثيّة جعل الفرصة متاحة لتنمية تكنولوجيّة غذائية توفّر الكثير من المياه ولا تحتاج إلى استخدام مكثّف للطاقة. وقد بات واضحاً أن الاستخدام المكثّف لهذه التكنولوجيات يمكن أن يؤدي إلى تحقيق قدر معقول من الاكتفاء الذاتي، في مجال الغذاء، في الهند والصين وهما دولتان يعيش فيهما أكثر من ٤٠ بالمائة من سكان العالم، وشهدتا معدّلات عالية من سوء التغذية والمجاعات في الماضي البعيد والقريب. ولكن يبقى أن قضية الغذاء سوف تظل على قائمة الأعمال العالميّة، خلال العقود الثلاثة المقبلة على الأقل، من خلال ثلاثة أوجه:

أ - **مشكلة الانتاج**، فعمليات استخدام التكنولوجيا الجديدة في الهندسة الوراثية لا تزال احتكاراً يملكه عدد قليل من الدول، كما أن تطبيقاتها في البلدان المختلفة تتوقّف على تقاليد وثقافات هذه الدول وقدراتها على استيعابها والتكيّف معها.

ب - **مشكلة التوزيع**، حيث سيعيش العالم اختلالاً كبيراً بين الأماكن التي تحقّق الفائض، وتلك التي تعاني العجز. وهكذا، فإن دول الفائض (وهي الدول الصناعيّة المتقدّمة في أغلبها)، سوف تكون لديها قدرة أكبر للضغط على الدول الفقيرة.

ج - **مشكلات الانقاذ**، فمع استمرار سوء التغذية والمجاعات في عديد من الدول الفقيرة (بخاصّة افريقيا جنوب الصحراء)، فإن عمليات الانقاذ سوف تكون مشكلة عالميّة، وخصوصاً مع ارتفاع الوعي الإنساني، وخوف الدول المتقدّمة من الهجرات الجماعيّة لشعوب الدول الفقيرة إليها.

# خاتمة

لا شك في أن الصورة التي نخرج بها من هذا العرض لاحتمالات تطوّر النظام العالمي، معقّدة ومتداخلة وتحمل في ثناياها خليطاً من عوامل الاستمرار والتجديد. فمن ناحية التوازن السياسي - العسكري، من الأرجح أن يستمرّ نظام القطبيّة الثنائية الذي يتمحور حول دولتين عظميين، ولا يبدو ما يشير إلى تحوّل العالم إلى نظام متعدّد الأقطاب. ولكن هذه التعدّدية تبدو في مجال التوازن التكنولوجي - الاقتصادي، حيث برزت قوى أخرى كاليابان وأوروبا الغربية، وذلك في سياق الثورة الصناعيّة الثالثة، التي تطرح آفاقاً جديدة في عديد من القطاعات الاقتصاديّة والانتاجيّة، وفي عمليّة الاتصالات وبث المعلومات وانتقالها. وفي السياق نفسه، تظهر مجموعة من الدول الصناعيّة الجديدة التي تشارك في هذه الثورة. ولما كان أغلب هذه القوى ينتمي اقتصادياً إلى النظام الرأسمالي وسياسيّاً إلى المعسكر الغربي، فإنّ هناك ما يشير إلى احتمال تدعيم دور هذا المعسكر ونفوذه في النظام العالمي، واحتمال أن تؤدّي قوّته الاقتصادية إلى مزيد من المخاطرة أو التشدّد السياسي، وبالذات مع استمرار اليمين في الحكم

في الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية الرئيسيّة. في مواجهة ذلك، لا يوجد ما يشير إلى عدم قدرة الاتحاد السوفياتي ـ من الناحية العلميّة والتكنولوجيّة ـ على مواجهة ذلك والدخول في سباق تسلّح. ولكن القيد الأساسي على هذا الاختيار هو تكلفته الاقتصادية والاجتماعيّة ورغبة القيادة السوفياتية في فسحة من الوقت لتحقيق الاصلاح الداخلي. الوضع نفسه، في معالمه العامّة، نجده لدى الصين الشعبيّة التي بدأت سياسة التحديثات الأربعة، والتي من الأرجح أنها لا تريد أن تدخل في مواجهات خارجيّة حتى تحصد ثمار هذه السياسة.

ومؤدّى ذلك، أنه في خلال العقد المقبل على الأقل ـ وربّما لمدة أطول ـ فإن الولايات المتحدة (والمعسكر الغربي) تتمتع بهامش للنفوذ والحركة نتيجة هذه الظروف بقدرتها على تهديد الاتحاد السوفياتي بالدخول في سباق للتسلح يكلّفه كثيراً، ويعطّل برامجه الداخلية. ومن المتصوّر أن تترجم ذلك إلى سياسات في مناطق العالم الثالث تتّسم بالتشدّد. وليس معنى ذلك أن النفوذ الغربي سوف يكون بغير حدود، فسوف يقوم الاتحاد السوفياتي من جانبه بالمناورة، وبالاستمرار في طرح مشروعات سلام، ونزع تسلّح وبمخاطبة الرأي العام الغربي، محذراً إيّاه من مغبة سباق التسلّح الجديد، وذلك لخلق ضغوط على الحكومات، وبالذات في أوروبا الغربيّة. ومن الأرجح أيضاً أن يستمرّ في محاولة تطبيع علاقاته مع الصين، وفي حماية مواقعه التي حصل عليها في مناطق العالم والدفاع عنها.

إن أحد العناصر المهمّة في تشكيل هذه الصورة المستقبليّة هو نوعيّة العلاقات السوفياتية ـ الصينيّة، ذلك أن تصوّر ازدياد النفوذ الغربي، على النحو الذي سبق شرحه، يفترض استمرار علاقات الشك والعداء وعدم التعاون بين البلدين، ولكن إذا ما تطوّرت العلاقات بينهما، وبالذات مع تخوّف الصين من إعادة تسليح اليابان، وحدث تقارب صيني ـ سوفياتي، فإن قدرة الاتحاد السوفياتي على مراجعة ـ ومواجهة ـ الدور الأمريكي في العالم، ستكون أكبر وأكثر فعاليّة.

في هذا السياق، من الأرجح أن تستمرّ الاتجاهات التي لحقت بدول العالم الثالث في نهاية حقبة السبعينات، والتي اتّسمت برغبة أغلب هذه الدول اللّحاق بالمعسكر الغربي والتعامل معه، في اطار المؤسسات الاقتصادية والنقدية الدوليّة.

وهناك كثير من التشابكات والعلاقات التي سوف تطرحها هذه التطوّرات. منها العلاقات في داخل كلّ تكتّل، ودور كلّ من الدولتين الأعظم وعلاقتها بالأطراف الأخرى في التكتّل، والعلاقات بين الكتلتين ليس على مستوى الدولتين الكبريين فقط، ولكن على مستوى الوحدات المكوّنة لكلّ تكتّل، وبالذات الأطراف من كلّ جانب. وهناك علاقة الكتلتين ببقيّة دول العالم، والدول الصناعيّة الجديدة بالذات.

ان هذه التطوّرات تمثّل بيئة النظام العربي، بما تطرحه من قيود وفرص، تشكّل في مجملها تحدّياً للفكر السياسي وللممارسة العمليّة العربيّة، وذلك للوصول إلى صياغات نظريّة ومناهج عمليّة للتعامل معها.

# الفَصْل الثّالِث

# النّظَام العَرَبي : هَيْكَل القوّة وَجَدليّة الوَحْدَة وَالصّرَاع

إذا كان الفصل الثاني قد تناول المحدّدات العالميّة والاطار الدولي الذي يؤثّر على مستقبل الوطن العربي، فإن هذا الفصل يهدف إلى دراسة عدد من الجوانب المتعلّقة بالنظام العربي ذاته. وكما ورد في الفصل الأول، فإننا ننطلق من مفهوم النظام العربي الذي يقوم على عنصريّ الاقليمية[1] والقومية، ومن ثم فإنه يختلف عن أغلب النظم الاقليمية ومحاولات التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي التي برزت في أنحاء شتى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية. فالنظام العربي لم ينشأ عندما قرّرت الدول السبع المستقلّة ـ في عام ١٩٤٥ ـ إنشاء جامعة الدول العربية، أو عندما شعرت بحريتها النسبيّة في اقامة علاقات، وبدأت تتفاعل في ما بينها، أو عندما أدركت أنها تتشابه ثقافياً وتتقارب في مراحل نموّها وتطلّعاتها، أو لأن التهديد الصهيوني فرض عليها الشعور بالخطر المشترك. بل إن النظام العربي يجد أساسه في الشعوب العربيّة التي تشكّل قاعدته، والتي عاشت على أرضها مئات السنين تتحدّث اللغة ذاتها، وتدين غالبيتها بالعقيدة نفسها، وفي أغلب الأحيان خضعت لنظام الحكم نفسه. وهكذا، فإن اختلاط الشعوب وتفاعلها سبقا بكثير قرار «الحكومات» بأن تتفاعل مؤسسيا في شكل منظّمة اقليمية[2].

وسوف يتمّ تناول النظام العربي من ثلاثة جوانب:

**الجانب الأول:** *هو هيكل القوّة وتوزيع عناصر القوّة الاقتصادية والاجتماعية بين البلاد العربية*. فالتفاعلات السياسية تعكس قدرات الأطراف المشتركة فيها، بما تعبّر عنه من حالات تكافؤ أو عدم تكافؤ، كما أنّ فهم هيكل القوّة يساعدنا على تحديد البلاد التي يمكن أن تلعب

---

(١) تستعمل «الاقليمية» و«الاقليمي» بمعنى (Regional)، أي بمعنى تجمّع عدد من الأقطار وليس بمعنى «قطري» كما تستعمل في بعض الأدبيات العربية.

(٢) انظر تفصيل ذلك، في: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

دوراً متميّزاً أو مؤثّراً على المستوى العربي ككلّ، أو على مستوى احدى المناطق. وهكذا، فإن تحليل هيكل القوّة، يقدّم لنا المعطيات الموضوعية التي تسمح بفهم حدود ومؤشرات الأدوار السياسية للبلاد العربية.

**الجانب الثاني**: هو جدلية الصراع والوحدة، وفيه نقدّم خلاصة عامة لآليات التعاون والتنسيق والتوحيد من ناحية، والنزاع والخلاف والصراع من ناحية أخرى. فإحدى سمات السلوك السياسي في النظام العربي هي مرونة وسرعة تغيّر التحالفات السياسيّة والعلاقات بين أعضائه. كما ندرس الاشكاليات التي تثيرها عمليتا التكامل والوحدة، وبالذات قضية الدولة ـ القائد أو الاقليم ـ القاعدة.

**الجانب الثالث**: هو مفهوم الأمن القومي العربي، باعتباره مفهوماً مركّباً يتضمّـن عديداً من المكوّنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وباعتباره معياراً يمكن وفقاً له دراسة السياسات والاستراتيجيّات، والحكم عليها، وتقويمها.

## أولاً: هيكل القوّة في النظام العربي

في اطار تفاعلات النظام العربي، تختلف قدرات الأطراف العربية من حيث مواردها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، كما تختلف من حيث درجة استقرار نظمها ومؤسّساتها السياسية. ويترتّب على ذلك تنوّع الأدوار التي تقوم بها هذه الأطراف. فهناك أقطار تقوم بأدوار قيادية ـ أو تسعى لذلك ـ إمّا على مستوى النظام العربي ككلّ، وإمّا على مستوى أحد تجمّعاته أو مناطقه الاقليميّة، وهي التي تسمّى بالأقطار الرئيسيّة في النظام. وهناك أقطار أخرى تستقبل المؤثّرات النابعة من تلك الأطراف الرئيسية. ولا يعني ذلك بالضرورة أنّ الأقطار الأقل تأثيراً تكتفي بدور ردّ الفعل أو المتلقّي للتأثيرات النابعة من خارجها وحسب. ففي أكثر من مرحلة من تطوّر النظام العربي، وبالذات عندما كانت الأقطار الرئيسيّة تختلف وتتنافس، لعبت الأقطار الأخرى ادواراً مهمّة وحاسمة في دعم أحد الأطراف الرئيسيّة ضد طرف آخر، أو في الوساطة بينهما.

ويقع تحديد الأطراف الرئيسيّة في النظام العربي ضمن دراسة عناصر أو عوامل قوّة الدولة، كما يتّم بحثها في مجال العلاقات الدولية. وبعيداً عن المدارس المتعدّدة والمختلفة في هذا المجال[٣]، فإن هدفنا هو تحديد الأقطار التي تستطيع، من حيث واقعها واحتمالات تطوّرها، لعب دور مؤثّر على مستوى النظام العربي. بعبارة أخرى، ما هي الأقطار التي تمتلك من الامكانات والقدرات ما يمكّنها من ممارسة هذا الدور؟

---

(٣) انظر في هذه المدارس:
Wayne H. Ferris, *The Power Capabilities of Nation States: International Conflict and War* (Lexington, Mass : Lexington Books, 1973).

## ١ ـ هيكل القوّة الاقتصادية ـ الاجتماعية

في هذا الصدد، نستبعد بعض المؤثّرات التي قد تأتي لأول وهلة إلى الذهن، ولكنها في الواقع لا تساعدنا على التمييز بين قدرات الدول. فمتوسط دخل الفرد، أو حجم الناتج المحلي الاجمالي مثلاً، ليس له دلالة من دون معرفة مصدر الدخل. فهناك بون شاسع بين أن يكون الدخل نتيجة زيادة الانتاج في الزراعة أو الصناعة التحويليّة، أو أن يكون دخلاً ريعياً (نتيجة بيع مواد أوليّة مثلاً). والأمر نفسه ينطبق على مؤشر معدّل النموّ السنوي؛ فدلالته تتضح فقط بعد معرفة القطاع أو القطاعات التي تمّت الزيادة فيها. كذلك، فإن الحجم الاجمالي للديون ليس له دلالة من دون نسبته إلى حجم الناتج القومي، لمعرفة مدى العبء الذي تحمّله الاقتصاد. لذلك، فإننا سوف نختار عدداً من المؤشرات الدالّة على «الأصول الثابتة» للمجتمع والدولة، والتي تتمتّع بعنصريّ الاستمرار والاستقرار.

### أ ـ عدد السكان

يمثّل السكان مصدراً أساسياً لقوّة أيّ مجتمع أو بلد. فهم المخزون البشري لأيّ عملية تنموية أو تعبئة عسكرية. وإذا استثنينا الحالات الخاصة مثل اسرائيل (بسبب وضعها كدولة استيطانية ومجتمع حرب) فإن الدول ذات التأثير والفعالية عادة ما تتمتّع برصيد بشري كبير. وعند ترتيب الأقطار العربية على أساس عدد السكان[٤]، فإن مصر تقع في فئة بمفردها، إذ يبلغ عدد سكانها ضعف عدد سكان المغرب، وهو الذي يشغل المرتبة الثانية. ويزيد عدد سكان مصر ـ وفقاً لأرقام عام ١٩٨٥ ـ (٤٦,٨٠٠ مليوناً) عن اجمالي عدد السكان في منطقة الجزيرة العربية والخليج (٢٦,٠٢٤ مليوناً)، ومنطقة المشرق العربي (٣٤,٤٦١ مليوناً)، ولا تزيد عليها إلاّ مجموعة بلدان المغرب العربي (٥٨,٢٣٦ مليوناً).

وباستثناء مصر، لا يزيد عن رقم العشرين مليوناً، سوى المغرب (٢٣,٦٠٢ مليوناً)، والجزائر (٢١,٩٩٣ مليوناً)، والسودان (٢١,٥٥٠ مليوناً). أمّا الأقطار التي تتراوح بين ١٠ ملايين ـ ٢٠ مليوناً فهي: العراق (١٥,٦٧٦ مليوناً)، والسعودية (١١,٢٤٠ مليوناً)[٥]، وسوريا (١٠,٥٨١ ملايين). وتقع في الفئة ٥ ـ ١٠ ملايين كلّ من تونس واليمن العربية والصومال.

وهكذا، فإن التوزيع البشري يعكس تفاوتاً واضحاً بين موارد مصر من ناحية، وغيرها من الأقطار العربية من ناحية ثانية، كما يعكس تفاوتاً واضحاً في توزيع الموارد البشرية: فالأقطار العربية السبعة الأكثر سكاناً (مصر والمغرب والجزائر والسودان والعراق والسعودية وسوريا) تمثّل

---

(٤) يعتمد التحليل في هذا الجزء على الأرقام الواردة في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦**، تحرير صندوق النقد العربي (دبي: الصندوق، ١٩٨٦)، ص ٣٤٣.

(٥) تشير أرقام السعودية إلى الأرقام الرسمية المنشورة، علماً بأن هناك كثيراً من الشكوك حول مدى صحة هذه الأرقام، حيث يعتقد أن الرقم الحقيقي لسكان السعودية اقل من ذلك بكثير، والبعض يعتقد أنه قد لا يتجاوز نصف عدد الرقم الرسمي.

٧٨,٤٤ بالمائة من اجمالي عدد السكان العرب في ٢٢ قطراً عربياً (بما فيها فلسطين)، وإذا استبعدنا السودان، فإن الأقطار الستة الأخرى تمثّل ٦٧,٢٨ بالمائة.

### ب ـ المساحة[٦]

تتمثّل أهميّة المساحة في العمق الاستراتيجي من ناحية، وامكانيّة توزيع البشر والقدرات الصناعية من ناحية ثانية، واحتمالات الكشف عن موارد منجمية من ناحية ثالثة. وفي هذا المجال، تتجاوز مساحة كل من السودان والجزائر والسعودية مليونيّ كلم² (٢,٥٠٦، ٢,٣٨٢، ٢,١٥٠ على التوالي)، وتتجاوز مساحة كل من ليبيا ومصر وموريتانيا مليون كلم² (١,٧٦٠، ١,٥٥١، ١,٠٣١ على التوالي). وتتراوح بين ٢٥٠ ـ ٥٠٠ ألف كلم² مساحة كلّ من المغرب (٤٤٧) والعراق (٤٣٥)، واليمن الديمقراطيّة (٣٣٣)، وعمان (٣٠٠). وبين ١٠٠ ـ ٢٠٠ ألف كلم² كلّ من اليمن العربية (١٩٥)، وسوريا (١٨٥)، وتونس (١٦٤). وتقلّ مساحة بقيّة الأقطار العربية عن ١٠٠ ألف كلم². وهكذا، فمن بين البلاد ذات المورد البشري، والتي تتمتّع بمساحة كبيرة نسبياً، نجد السودان والجزائر والسعودية ومصر.

### ج ـ التماسك الاجتماعي

وفقاً لنتائج الدراسة الخاصّة بالمجتمع والدولة ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي[٧]، تمّ تقسيم الأقطار العربيّة إلى ثلاث مجموعات، طبقاً لدرجة التنوّع الاثني (لغوي أو ديني أو مذهبي أو سلالي) فيها. وذلك على أساس أن الأقطار التي تشهد تنوّعاً اثنياً يزيد على ٢٥ بالمائة من اجمالي عدد السكان، يمكن اعتبارها أقلّ تجانساً وتماسكاً، أمّا تلك التي تتراوح النسبة فيها من ١٥ إلى ٢٥ بالمائة فهي متوسطة التنوّع أو التجانس، وتلك التي تقلّ فيها عن ١٥ بالمائة تكون أكثر تجانساً.

وبتطبيق هذا المعيار، فإن الأقطار الأكثر تجانساً، أيّ التي تقلّ فيها نسبة الأقليات الاثنية عن ١٥ بالمائة هي: قطر والسعودية واليمن الديمقراطية والأردن ومصر وليبيا وتونس والصومال. أمّا الأقطار متوسطة التجانس، أيّ التي تضمّ تكوينات اثنية تقلّ عن ٢٥ بالمائة من عدد السكان، فتضمّ الكويت والامارات وعمان وسوريا والجزائر. والأقطار الأكثر تنوّعاً من الناحية الاثنية، والتي يزيد فيها حجم الجماعات الاثنية على ٢٥ بالمائة فتشمل العراق والبحرين ولبنان وموريتانيا واليمن العربية والسودان وجيبوتي والمغرب. وفي ثلاثة منها ـ العراق ولبنان وموريتانيا ـ لا توجد أغلبية مطلقة لأيّ مجموعة اثنية. وفي أربعة أخرى، شهدت العقود الثلاثة الأخيرة صراعات داخلية مسلّحة ساهم فيها العامل الاثني بشكل مباشر، وهي العراق واليمن العربية ولبنان والسودان.

---

(٦) World Bank, *World Development Report, 1986* (Washington, D.C.: The Bank, 1986), pp. 180 - 181.

(٧) انظر: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

وفقاً لما تقدّم، فإنّه من بين البلاد الكبيرة سكانياً، تتمتّع مصر فقط بدرجة عالية من التجانس الاجتماعي، وتدخل سوريا والجزائر في دائرة الأقطار متوسطة التجانس، وتعاني العراق والسودان والمغرب من تنوّعها الاثني، بما يمثّل مصدراً لتهديد استقرارها السياسي وتكاملها الاجتماعي.

## د ـ التعليم الجامعي والعالي

تمّ اختيار مؤشّر التعليم العالي والجامعي للدلالة على قدرات واحتمالات البحث والتطوير، وفرص التعامل مع التكنولوجيا المتقدّمة واستيعابها وتطويعها على نطاق واسع. ووفقاً للأرقام الدالّة على متوسط عدد التلاميذ في التعليم الجامعي والعالي (داخل الوطن العربي)، خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤)[٨]، يتضّح أن إجمالي عدد الطلاب العرب على هذا المستوى بلغ ٩,٥٢٧ ملايين، منهم ٤,٨٥٧ ملايين في مصر أيّ بنسبة ٥٠,٩ بالمائة، وبما يعادل ثلاث مرّات القطر الذي يليها وهو العراق (١,١٦٢ مليون). ويلي العراق المغرب (١,٠٥٧ مليون)، والسعوديّة (٨٢٦ ألفاً). وتمثّل هذه الأقطار الأربعة نسبة ٨٢,٩ بالمائة من اجمالي عدد الطلبة الجامعيين. ولم تتوافر بيانات عن الجزائر وسوريا. ويدعم هذا المؤشّر الاتجاه الذي سبق ملاحظته، وهو تفاوت توزيع موارد القوّة بين الأقطار العربية، وتركّزها في عدد محدود من الأقطار.

وإذا أخذنا عدد الطلبة الجامعيين كنسبة من اجمالي عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ ـ ٢٤ لعام ١٩٨٤، نجد أن الصورة تختلف بعض الشيء[٩] فيكون موقع الصدارة غير المنازع للاردن بنسبة ٣٧ بالمائة، ممّا يشير إلى اتباع الأردن لسياسة تعليمية تستهدف تعظيم الاستفادة من مورده البشري المحدود. أمّا بالنسبة إلى الأقطار العربية الرئيسيّة، فتستمرّ مصر في مركزها الأول بنسبة ٢١ بالمائة، تليها سوريا ١٦ بالمائة، فالعراق والسعودية ١٠ بالمائة، والمغرب ٨ بالمائة، والجزائر ٦ بالمائة.

## هـ ـ مؤشرات عن القدرة الاقتصاديّة[١٠]

إذا ركّزنا على مجموعة الأقطار التي أبدت تميّزاً في مواردها البشرية والتعليمية، وهي مصر والعراق وسوريا والمغرب والجزائر والسعودية، فسوف نجد أنها هي الأقطار نفسها التي تحتلّ مكانة متميّزة وفقاً لمؤشّرات اقتصادية أخرى.

---

(٨) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٦، ص ٣٤٩.

(٩) World Bank, *World Development Report, 1987* (Washington, D.C.: The Bank, 1987), pp. 262 - 263.

(١٠) جميع الأرقام الواردة في هذا الجزء مستمدة من الجداول في: ابراهيم سعد الدين [وآخرون]، **التنمية العربية**، مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر])، وكذلك انظر محور النموذج ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.

وفقاً لهيكل التوزيع النسبي للناتج المحلّي الاجمالي بسعر التكلفة في الوطن العربي، نجد أن هذه الأقطار الستة تقع ضمن الأقطار الثمانية الأولى وفقاً لأرقام عام ١٩٧٢ (مصر ١٣,٢ بالمائة)، فالسعودية (١٣ بالمائة)؛ والجزائر (١٢,٣ بالمائة)، وليبيا (١٠,٣ بالمائة)، والمغرب (٩,٣ بالمائة)، والكويت (٨,٦ بالمائة)، والعراق (٨,١ بالمائة)، وسوريا (٤,٢ بالمائة)، وأنّها تقدّم في ما بينها ـ بعد استبعاد ليبيا والكويت ـ ٦٠,١ بالمائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي. ووفقاً لأرقام عام ١٩٨٥ فإن خمسة من هذه الأقطار الستة كانت ضمن أكبر سبعة اقطار وذلك على النحو التالي: السعودية (٢٥,١ بالمائة) فمصر (١٣,٠٠ بالمائة)، والجزائر (١١,٣ بالمائة)، والعراق (١١,١ بالمائة)، وليبيا (٨,٣ بالمائة)، والكويت (٥,٣ بالمائة)، وسوريا (٥,٢ بالمائة). وتقدّم هذه الأقطار الخمسة ـ بعد استبعاد ليبيا والكويت ـ نسبة ٦٥,٧ بالمائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي. فإذا اضفنا اسهام المغرب (٢,٨ بالمائة) تصل النسبة إلى ٦٨,٥ بالمائة. ويلاحظ أن هذه الأقطار الستة تساهم بما يقرب من ثلثيّ الناتج المحلي الاجمالي العربي، وقد حافظت على هذا الموقع خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٨٥)، وإن كان اسهام الأقطار المختلفة في داخلها قد اختلف. فبينما حقّقت السعودية تقدّماً واضحاً (من ١٣ بالمائة إلى ٢٥,١ بالمائة) يصل إلى الضعف، فإن المغرب قد أصيب بانتكاسة واضحة (من ٩,٣ بالمائة إلى ٢,٨ بالمائة)، وبينما تحسّن وضع العراق وسوريا نسبيّاً، فقد تراجعت الجزائر بعض الشيء، وحافظت مصر على نسبتها.

ونجد الصورة نفسها بتحليل ارقام عام ١٩٨٥ عن التوزيع النسبي للناتج المحلّي الاجمالي للوطن العربي بسعر السوق، استبعاد قطاع الصناعات الاستخراجية. فهذه الأقطار الستة تقدّم ٧١,٥ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي وذلك على النحو التالي: السعودية (٢٣,٨ بالمائة)، ومصر (١٣,٨ بالمائة)، والعراق (١٢,١ بالمائة)، والجزائر (١١,٤ بالمائة)، وسوريا (٦,٧ بالمائة)، والمغرب (٣,٧ بالمائة). وتسهم هذه الأقطار بنسبة ٧٦,٦ بالمائة من ناتج القطاعات السلعية في الوطن العربي بعد استبعاد الصناعات الاستخراجية، وذلك على النحو التالي: السعودية (٢٢,٥ بالمائة)، والجزائر (١٧,٧ بالمائة)، والعراق (١٣,٢ بالمائة)، ومصر (١٢,٣ بالمائة)، وسوريا (٦,٣ بالمائة)، والمغرب (٤,٣ بالمائة).

وإذا أخذنا مؤشّر نصيب هذه الأقطار الستة في اجمالي الصادرات والواردات العربيّة، نجد أنها تسهم بنسبة ٦٢,٩ بالمائة، وذلك على النحو التالي: السعودية (٢٦,٤ بالمائة)، والعراق (١٠,٣ بالمائة)، ومصر (٩,٧ بالمائة)، والجزائر (٨,٩ بالمائة)، وكلّ من المغرب وسوريا بنسبة (٣,٨ بالمائة). وهذه الأقطار تقع ضمن أكبر ثمانية بلاد تسهم في التجارة العربية الدولية (اضافة إلى الامارات (٧,٤ بالمائة)، والكويت (٦,٥ بالمائة)، وليبيا (٥,٣ بالمائة)).

ووفقاً لأرقام الاحتياط المؤكّد من النفط في نهاية عام ١٩٨٥، فإن السعوديّة تحتلّ فئة

بذاتها، حيث يصل احتياطها (بالمليار برميل) ١٧٢، تليها الكويت ٩٢,٥، فالعراق ٦٥، فالامارات ٣٣، وليبيا ٢١,٣، والجزائر ٨,٨، ومصر ٣,٩، وسوريا ١,٤ .

أمّا بخصوص مؤشّر التبعية التجارية، ويقصد به متوسط اجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، بسعر السوق لعام ١٩٨٥، فإن السعودية تبرز باعتبارها أكثر الأقطار العربية الستة اعتماداً على السوق الدولية (٣٠ بالمائة)، يليها المغرب (٢٧ بالمائة)، فالعراق (٢٤ بالمائة)، ومصر (٢١ بالمائة)، والجزائر (٢٠ بالمائة) ثم سوريا (٨ بالمائة). وبصفة عامّة، فإن التبعيّة التجارية تشير إلى اندماج الاقتصاد في السوق الرأسمالية العالمية وتأثره بالتقلّبات التي تطرأ عليها، كما يشير انخفاض المؤشّر إلى تعدّد الهياكل الانتاجية في الاقتصاد.

وبخصوص نسبة خدمة الدين إلى الصادرات السلعية والخدمية وفقاً لأرقام عام ١٩٨٥، فمن الواضح أن ثلاثة من هذه الأقطار الستة قد دخلت مرحلة حرجة وهي مصر (٤٧,٦ بالمائة)، والمغرب (٤١,٨ بالمائة)، والجزائر (٣٥,٥ بالمائة). أمّا الأقطار الأخرى، فإن نسبة خدمة الدين فيها هي: سوريا (١٤,٣ بالمائة)، والعراق (٨,٦ بالمائة) والسعودية (٤,٣ بالمائة).

## ٢ ـ هيكل القوّة العسكرية في الوطن العربي

تعتبر أهمّ المؤشّرات العسكرية الدالّة على القدرة العسكرية للدول، تلك التي تنبىء عن حجم كبير نسبياً من القدرات العسكرية المتمثّلة في قوّة النيران التي يمكن توفيرها على مساحات واسعة، وبدقّة وفعالية، وقوّة تدميرية كبيرة، وأن تشتمل هذه المؤشّرات على احتمالات مستقبلية تشير إلى نموّ هذه القدرة، مع زيادة في الاعتماد على النفس.

هكذا، فإن القدرات العسكرية تشتمل على بعض المؤشرات غير العسكرية التي لها دلالة وتأثير واضح على القدرة العسكرية، مثل تعداد السكان والناتج المحلي الاجمالي، ومعدلات النموّ، ومعدلات التضخم، وحجم الديون، والانفاق الدفاعي. أمّا المؤشّرات العسكرية البحتة المتعارف عليها، فهي أعداد القوات المسلّحة الاحتياطية، وأعداد التشكيلات والوحدات بأنواعها المختلفة، ثم أعداد الدبابات والعربات المدرّعة والمدفعية والصراريخ أرض/ أرض، ثم أعداد القطع البحرية، ثم القوات الجوية، وأخيراً قدرات الدول على استخدام أسلحة التدمير الشامل. إلاّ أنه يمكن القول إن اتّساع نطاق المؤشّرات عن القدرة العسكرية، يزيد صعوبة حسابها، دون أن يؤدّي ذلك إلى تغيير ملموس في النتائج. ولذا فإنه يمكن اغفال هذه المؤشّرات، بل واغفال بعض المؤشّرات العسكرية غير الرئيسية مع الاكتفاء بالاشارة إلى قيمتها عند بحث حالة دولة بذاتها، وينتج ذلك أساساً عن صعوبة المقارنة، ولاعتبارات الظروف الخاصة بكلّ دولة، وبخاصّة الاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجيّة لهذه الدولة.

ومن أكثر هذه المؤشّرات صعوبة، أعداد التشكيلات والوحدات بأنواعها، إذ كثيراً ما تختلف مكوّنات التشكيلات في دولة عنها في اخرى بحيث يصبح تقدير قوة التشكيل، بالمقارنة بتشكيل من النوع نفسه في دولة اخرى، امراً يحتمل كثيراً من الخطأ. وهناك عامل آخر يصعب

الحصول على معلومات كافية عنه، وهو المعلومات الخاصّة بتقدير انظمة التعبئة والتدريب والخبرة القتالية والروح المعنوية وكفاءة القيادة، وهي عوامل يصعب تكميتها اصلاً، ونادراً ما يمكن تقديرها تقديراً سليماً إلا اثناء الحرب الفعلية، وفي ضوء نتائجها، وهي في هذه الحالة تقديرات وقتية مرتبطة بالواقع الذي بنيت عليه هذه التقديرات، ولا تنسحب بقدر كاف على الواقع بعد مرور فترة زمنية على التجربة، وتزداد اختلافاً عن الواقع كلّما طال بعد الفترة، وكلّما أدخلت نظم وأساليب جديدة في هذه الفترات.

وعلى هذا، فإنه يمكن القول ان هناك ثلاث صعوبات تعترض محاولة تحديد هيكل توزيع القوّة العسكرية العربية: أولاها، ان وضع البلاد العربيّة على سلّم توزيع القوّة العسكرية لا يكون هو نفسه إذا انتقلنا من أحد عناصر القوّة العسكرية إلى آخر. وثانيتها، انه من الصعب تحويل عناصر القوة الماديّة المختلفة إلى وحدة حسابيّة مشتركة بحيث يمكننا أن نردّ عناصر القوة المختلفة إليها. وثالثتها، وجود عناصر غير ماديّة مهمّة، تمثّل جانباً مهمّاً للقوّة العسكرية، مثل أنظمة التدريب والتعبئة، وكفاءة استخدام السلاح، ومستوى المهارة في نواحي التخطيط التكتيكي والاستراتيجي. وفي هذا السياق، سوف يعتمد التحليل على بيانات الميزان العسكري العربي الوارد في (الجدول رقم (٣ ـ ١)).

## أ ـ الأقطار العربية الرئيسيّة من الناحية العسكرية

عند تقدير البلاد العربية الرئيسيّة، وتلك غير الرئيسيّة، فإننا نضطرّ إلى اللجوء للمؤشّرات العسكرية لتقدير هذه القوة. وبمراجعة تلك المؤشرات، فإننا نتبين أن هناك أقطاراً عربية متوازنة في قواها العسكرية الشاملة، بينما هناك أقطار أخرى تتميّز بزيادة في عدد القوات أو في أنواع خاصّة منها، وأن هذه الزيادة تعتبر إلى حد كبير شذوذاً عن القاعدة، نتيجة لافتقارها إلى قواعد الاستقرار والتوازن بين عناصر القوّة العسكرية. ورغم ذلك، فإنه نظراً لظروف الوطن العربي الحالية، وفي حدود فترة الاستشراف، لا ينتظر حدوث تغييرات كبيرة في ترتيب البلاد العربيّة الرئيسيّة من وجهة النظر العسكرية، رغم أن هناك اقطاراً عربيّة لديها القاعدة التي تمكنها من الانضمام إلى قائمة الأقطار العربية الرئيسيّة.

وتشتمل المجموعة الأولى من الأقطار العربية الرئيسيّة على كلّ من العراق وسوريا ومصر، بينما تشتمل المجموعة الثانية على دول تميّزت ببناء عسكري قوي نسبيّاً، رغم انخفاض بعض المؤشّرات عمّا سبق ذكره، وتأتي ليبيا في مقدّمة هذه الأقطار حيث لا تتناسب قوتها العسكريّة مع تعداد سكانها الذي يقدّر بحوالى ٣,٥٥ ملايين نسمة. وتليها السعودية التي تعمل على تدعيم قواتها، إذ ينتظر أن تزيد قدرات قواتها المسلّحة خلال فترة الاستشراف، بحيث يمكن اعتبارها أحد هذه البلاد الرئيسيّة. وهناك بلاد عربية أخرى يمكن أن تصبح قوى رئيسيّة عسكريّة خلال فترة الاستشراف، إلاّ أنه ليس هناك ما يدلّ أنها قائمة فعلاً ببناء قوات مسلّحة قويّة تجعلها تقترب من قدرات البلاد العربية الرئيسيّة السابق ذكرها، وأهمّها الجزائر والمغرب إذ تتمتعان بتعداد كبير للسكان (يزيد كلّ منهما عن ٢١ مليون نسمة)، وبمساحة كبيرة.

أمّا باقي البلاد العربيّة، فتعاني أساساً من نقص بعض موارد القدرة الرئيسيّة، وربّما يكون السودان استثناء محدوداً نتيجة لكبر تعداد السكان نسبيّاً واتّساع المساحة. إلاّ أن انخفاض نسبة التعليم وانخفاض الناتج المحلي والمشاكل الطائفيّة والاثنية تحدّ من احتمالات نموّ القدرة العسكريّة لديه خلال فترة الاستشراف تماماً. وترتفع نسبة التعليم في كلّ من الأردن والكويت ولبنان واليمن الديمقراطية والصومال وتونس، إلاّ أن هذه الزيادة لا يتوقّع أن تؤثّر بدرجة كافية تسمح لهذه الأقطار ببناء قوات مسلّحة قويّة ترتفعها إلى مصافّ الأقطار العربية الرئيسية، لأسباب تتعلق بعدد السكان أو مشاكل التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

وعلى هذا، فإنه يمكن رسم الصورة التالية لهيكل توزيع القوّة العسكريّة بين الأقطار العربية، (وكما يوضحها الجدول رقم (٥ ـ ١)):

(١) في مجال عدد أفراد القوات المسلحة، تأتي العراق ومصر وسوريا والجزائر والمغرب في المقدّمة بنسبة أكبر من ٧٦,٥ بالمائة من مجموع افراد القوات العربية المسلحة.

(٢) فيما يتعلق بطائرات القتال، تأتي ليبيا وسوريا والعراق ومصر والجزائر في المقدّمة بنسبة ٧١,٤ بالمائة من مجموع طائرات القتال العربية.

(٣) فيما يتعلق بالدبابات الرئيسية، تأتي سوريا والعراق وليبيا ومصر والأردن في المقدمة بنسبة ٧٤,٣ بالمائة من مجموع الدبابات الرئيسية المتاحة لدى الجيوش العربية.

(٤) من الجدول رقم (٣ ـ ٢) يتبين أنه من عام ١٩٧٥ كانت مصر أعلى الأقطار العربية في نسبة إنفاقها الدفاعي إلى إجمالي الدخل المحلي بنسبة ٤٩,٦ بالمائة، تليها عُمان بنسبة ٣٣,٣ بالمائة، فالسعودية ١٥,٩ بالمائة والأردن ١٥,٤ بالمائة، ثم سوريا ١٢,١ بالمائة. في عام ١٩٨٥، تغير الوضع فتصدرت القائمة العراق بنسبة ٥٧,١ بالمائة، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء استمرار الحرب مع إيران، واحتفظت عُمان بالموقع الثاني بنسبة ٢٠,١ بالمائة، فالسعودية بنسبة ١٨,٩ بالمائة، ثم سوريا بنسبة ١٦,٣ بالمائة، ثم الصومال بنسبة ١٣,٤ بالمائة، فالأردن بنسبة ١٣,١ بالمائة، بينما تراجعت مصر إلى المرتبة التاسعة في نسبة الانفاق الدفاعي.

القطر العربي الآخر الذي انخفض انفاقه الدفاعي في هذه الحقبة هو الجزائر من ٤,١ بالمائة إلى ١,٩ بالمائة، أما باقي الأقطار فقد ارتفعت نسبة انفاقها الدفاعي بدرجات متفاوتة. ومن الأقطار التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً نجد تونس من ١,٢ إلى ٥ بالمائة، والسودان من ٣ بالمائة إلى ٨,٤ بالمائة.

ومن المفارقات الجديرة بالملاحظة أنه رغم استمرار الحرب الصحراوية في المغرب العربي، فإن الجزائر أنقصت معدل إنفاقها الدفاعي، وفي المغرب زاد زيادة طفيفة من ٣,٣ بالمائة إلى ٤,٢ بالمائة.

## جدول رقم (٣ - ١)
## الميزان العسكري العربي

| القطر | التعداد (بالمليون) | المساحة (كلم٢) | القوات المسلحة (ألف جندي) | الناتج القومي (مليار دولار) | الانفاق الدفاعي(*) (مليار دولار) | دبابات رئيسية (دبابة) | مدفعية (قطعة) | صواريخ سطح / سطح (قاعدة) | طائرات قتال (طائرة) | سفن قتال (سفينة) | غواصات صواريخ (غواصة) | زوارق صواريخ (زورق) | هليكوبتر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عُمان | ١,٦ | ٣٠٠٠٠٠ | ٢١,٥ | ٩,٨٤٤ | ٢,٠٧٦ | ٣٩ | ١١٧ | - | ٥٢ | - | - | ٤ | - |
| الامارات العربية المتحدة | ١,٣ | ٧٣٠٠٠ | ٤٣ | ٢٥,٧٤٢ | (*)١,٨٨٠ | ١٣٦ | ٨٨ | - | ٤٣ | - | - | ٦ | ٢ |
| قطر | ٠,٣ | ١١,٤٣٧ | ٦ | (*)٣,٠٥٠ | ٠,١٦٥ | ٢٤ | ١٤ | - | ٢٣ | - | - | ٣ | - |
| البحرين | ٠,٤ | ٠,٦٧٨ | ٢,٨ | ٤,٤٦٨ | (*)١٣٤ | - | ١٤ | - | ٦ | - | - | ٢ | - |
| السعودية | ٨ | ٢٢٤٠٠٠٠ | ٦٧,٥ | ٩٣,٦٥٣ | ١٧,٦٥٣ | ٣٠٠ | ١٠٠٠ | - | ٢١٦ | ٨ | - | ٩ | ٢٠ |
| الكويت | ١,٧ | ١٧٨١٨ | ٢١ | ٢١,٤٧٤ | ١,٨٢٧ | ٢٤٠ | ٣٨ | ٤ | ٨٠ | - | - | ٦ | ٢٣ |
| العراق | ١٥,٤ | ٤٣٨,٣١٧ | ٨٤٥ | ٢٢,٥١٥ | ١٢,٨٦٦ | ٤٥٠٠ | ٥٥٠٠ | ٥٠ | ٥٠٠ | ٨ | - | ١٠ | ١٥٠ |
| مجموع أقطار الخليج | ٦٦,٧ | - | ١٠٠٦,٨ | ١٨٠,٧٤٦ | ٣٦,٦٤١ | ٥٢٣٩ | ٦٧٧١ | ٥٤ | ٩٢٠ | ١٦ | - | ٤٠ | ١٩٥ |
| لبنان | ٢,٧ | ١٠,٤٥٢ | ١٥ | ١١,٢٥ | ٠,٢٣٨ | ٠,٩٠ | ٢٥٤ | - | ٧ | - | - | - | ٤ |
| سوريا | ١١,٣ | ١٨٤,٠٥٠ | ٣٩٢,٥ | (*)١٩,١٤٠ | ٣,٤٨٣ | ٤٢٠٠ | ٢٨٠٠ | ٤٨ | ٤٨٣ | ٤ | ٢ | ٢٤ | ١٠٠ |
| الأردن | ٢,٧ | ٩٧,٧٤٠ | ٧٠,٢ | ٤,٣ | ٠,٥٢٣ | ٧٩٠ | ٦٢٧ | - | ١١٩ | - | - | - | ٢٤ |
| مصر | ٤٩,٥ | ٩٩٧,١٣٩ | ٤٤٥ | ٣,٥٧٨ | ٥,٢ | ٢٢٥٠ | ٢٥٠٠ | ٢١ | ٤٤٣ | ٩ | ١٢ | ٣٢ | ٥٣ |
| منظمة التحرير الفلسطينية | - | - | ١٧,٧ | - | - | - | ١٣٠ | - | ٢٤ | - | - | - | - |
| مجموع بلدان المواجهة | ٦٦,٢ | - | ٩٤٠,٤ | ٧٨,٢٦٨ | ٩,٥٤٤ | ٧٣٣٠ | ٦٩٣١ | ٦٩ | ١٠٧٦ | ١٣ | ١٤ | ٥٦ | ١٨١ |
| السودان | ٢٤,١ | ٢٥٠٥٠٠٠ | ٥٦,٨ | ٧,٢٩٩ | (*)٠,١٣٤ | ١٤٠ | ٢٦٩ | - | ٣٥ | - | - | - | - |
| ليبيا | ٣,٨ | ١٧٧٥٥٠٠ | ٧١,٥ | ١٩,٩ | (*)٠,٧٠٩ | ٢٣٦٠ | ١٣٠٠ | ١١٨ | ٤٨٩ | ٩ | ٦ | ٢٤ | ٦٠ |
| تونس | ٧,٣ | ١٦٣٦١٠ | ٤٠,٣ | ٨,٢٢٠ | ٠,٤١٦ | ٦٨ | ٨٣ | - | ٢٩ | ١ | - | ٦ | - |
| الجزائر | ٢٢,٨ | ٢٣٨١٧٤١ | ١٦٩ | ٤٩,٧ | ٠,٩٥٣ | ٨٩٠ | ١٠٠٠ | - | ٣٦٣ | ٧ | ٢ | ١٢ | ٣٥ |
| المغرب | ٢٣ | ٤٥٨٧٣٠ | ٢٠٥ | ١٢,٣ | ٠,٥٢٢ | ١١٠ | ٦٧٤ | - | ١١٩ | ١ | - | ٤ | - |
| موريتانيا | ١,٩ | ٣٩٧٧٥٠ | ٨,٤ | (*)٠,٨٤٧ | ٠,٤٨ | - | ٨ | - | ٩ | - | - | - | - |

تابع

**تابع جدول رقم (٣ ـ ١)**

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع بلدان افريقيا | ٨٢,٩ | - | ٥٥١ | ٩٨,٢٦٦ | ٢,٢٦١ | ٣٥٦٨ | ٣٣٣٤ | ١١٨ | ١٠٤٤ | ١٨ | ٨ | ٤٦ | ١٢٠ |
| اليمن العربية | ٩,٢ | ٢٠٠٠٠٠٠ | ٣٦,٥ | (*)٣,٣٦٢ | (*)٠,٥٩٨ | ٦٥٩ | ٤٩٥ | - | ٩٥ | - | - | - | - |
| اليمن الديمقراطية | ٢,٣ | ٣٣٦٨٩٠ | ٢٧,٥ | (*)١,٠٩٥ | (*)٠,١٩٤ | ٤٩٠ | ٣٥٠ | ١٨ | ١١٣ | - | - | ٦ | ١٥ |
| الصومال | ٦,٧ | ٦٣٧٦٥٧ | ٤٢,٧ | (*)١,١٤٩ | (*)٠,١٣٠ | ٢١١ | ١٠٠ | - | ٦٣ | - | - | ٣ | - |
| جيبوتي | ٠,٤ | ٢١٧٨٣ | ٤,٥ | (*)٠,٣٣٢ | (*)٠,٢٧ | - | ١٦ | - | - | - | - | - | - |
| مجموع بلدان القرن الافريقي | ١٨,٧ | - | ١١١,٢ | ٥,٩٣٨ | ١,١٩٢ | ١٣٦٠ | ٩٦١ | ١٨ | ٢٧١ | - | - | ٩ | ١٥ |
| مجموع البلدان العربية | ٢٣٤,٥ | - | ٢٦٠٩,٤ | ٣٦٣,٢١٩ | ٤٩,٦٣٨ | ١٧٤٩٧ | ١٧٩٩٧ | ٢٥٩ | ٣٣١١ | ٤٧ | ٢٢ | ١٥١ | ٥١١ |
| اسرائيل | ٤,٤ | - | ٧٠٣ | ٢٥,٩ | ٤,٣ | ٣٦٦٠ | ١١٩٣ | ٣٦ | ٦٢٩ | ٦ | ٣ | ٢٣ | ٥٨ |
| مقارنة العرب باسرائيل | ٥٣,٣ | - | ٣,٧ | ١٤,٠٢ | ١١,٥ | ٤,٨ | ١٥,٠٨ | ٧,٢ | ٥,٢ | ٧,٨ | ٧,٣ | ٦,٦ | ٨,٨ |

(*) النسبه غير مئوية تشير إلى مقارنة بين أرقام مطلقة، نقلاً عن: **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، اشراف السيد يسين (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦)، ص ١٢٨.

المصدر: International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1986 - 1987* (London: IISS, 1986), pp. 89 - 112, 122 - 129 and 133 - 134.

نتبين أيضاً من هذا الجدول الأقطار التي يمكن أن تزيد من انفاقها الدفاعي وترفع بالتالي من قدراتها العسكرية. ومن الأقطار التي تقل نسبة الانفاق فيها عن ١٠ بالمائة من الناتج المحلي، تأتي البحرين ومصر والكويت والامارات والمغرب والسودان والصومال والجزائر. ومن بين هذه الدول فإن الجزائر والمغرب لديهما القدرة على زيادة الانفاق الدفاعي، فكلتاهما تتمتعان بحجم سكاني مناسب، ودرجة من التطور الاجتماعي اللازم للتعامل مع الأسلحة الحديثة، في الوقت الذي يؤثر فيه نقص هذين العاملين أو أحدهما على جدوى زيادة الانفاق في الأقطار الأخرى.

## جدول رقم (٣ ـ ٢)

## نسبة الانفاق الدفاعي للأقطار العربية إلى إجمالي الدخل المحلي

## (بالمليون دولار ـ أسعار عام ١٩٨٠)

| السنة / القطر | ١٩٧٥ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | ١٥,٤ | ١٥,١ | ١٥,١ | ١٣,٨ | ١١,٩ | ١١,٧ | ١٣,٨ | ١٣,٦ | ١٣,١ |
| الامارات العربية المتحدة | ٠,٨ | ٥,٤ | ٥,٦ | ٧,١ | ٧,٩ | ٩,٢ | ٨,٧ | ٦,٨ | ٨,٠- |
| البحرين | ١,٩ | ٢,٧ | ٤,٧ | ٣,٩ | ٤,٨ | ٦,١ | ٦,٥ | ٦,٩ | ٣,٠- |
| تونس | ١,٢ | ٣,١ | ٢,٠- | ٢,٣ | ٢,٥ | ٥,٦ | ١٣,٩ | ٥,٤ | ٥,٠- |
| الجزائر | ٤,١ | ٣,٧ | ٣,٣ | ٢,٨ | ٢,٥ | ١,٩ | ١,٨ | ٢,٠- | ١,٩ |
| السعودية | ١٥,٩ | ١٤,٩ | ١٩,٢ | ١٧,٩ | ١٥,٨ | ١٧,٧ | ١٨,٢ | ٢١,٥ | ١٨,٩ |
| السودان | ٣,٠- | ٣,٤ | ٣,٨ | ٤,١ | ٤,٦ | ٤,٨ | ٢,٩ | ٤,٦ | ٨,٤ |
| سوريا | ١٢,١ | ١٣,٥ | ٢١,١ | ١٦,٦ | ١٤,٣ | ١٤,٥ | ١٥,١ | ١٦,٧ | ١٦,٣ |
| الصومال | - | - | - | - | ٧,٥ | ١١,٧ | ٧,٠- | ٦,٦ | ١٣,٤ |
| العراق | ٨,٩ | ٦,٢ | ٧,٨ | ٦,٦ | ١٤,٩ | ٢٣,٢ | ٣٣,٧ | ٥١,٢ | ٥٧,١ |
| عُمان | ٣٣,٣ | ٢٨,٠- | ٢٠,٩ | ١٩,٩ | ٢٢,٩ | ٢١,٥ | ٢١,٢ | ٢١,٣ | ٢٠,١ |
| الكويت | ٧,٢ | ٦,٧ | ٤,١ | ٣,٩ | ٥,١ | ٧,٢ | ٥,٤ | ٧,٥ | ٩,١ |
| لبنان | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| ليبيا | ٦,٠- | ٢,٣ | - | ١,٥ | ١,٨ | ٢,٤ | - | - | - |
| مصر | ٤٩,٦ | ١١,٣ | ١١,٩ | ٧,٢ | ٨,٦ | ٨,٦ | ٨,٦ | ٩,٥ | ٨,٩ |
| المغرب | ٣,٣ | ٥٠,٢ | ٥,٨ | ٧,٠- | ٧,٤ | ٨,٩ | ٨,٢ | ٤,٠- | ٤,٢ |
| موريتانيا | ٦,٣ | ١٤,٥ | - | ١١,٠ | ٨,٤ | ٩,٣ | ٥,٧ | - | - |
| اليمن الديمقراطية | ٦,٣ | ٩,٠- | ١٦,٤ | ١٢,٨ | ١٥,٤ | ١٧,٣ | ١٨,١ | ١٧,٧ | - |
| اليمن العربية | ٦,٩ | ٩,٣ | ٢٥,٧ | ١٦,٦ | ٢٠,٤ | ٢٥,٣ | ١٨,٣ | ١٥,٤ | ١١,٧ |

المصدر: IISS, Ibid., pp. 217 - 218.

(٥) من ناحية مصدر التسليح، فيما يتعلق بالدبابات الرئيسيّة، يمكن أن نقسم الأقطار

العربية إلى مجموعات ثلاث، بحيث لا يقلّ عدد الدبابات لدى القطر الأخير في كلّ مجموعة عن نصف عدد الدبابات المتاح لأول مجموعة. وطبقاً لهذا التقسيم، فإن المجموعة الأولى تضمّ أربعة أقطار هي: سوريا والعراق وليبيا ومصر، وكلها تحصل على دباباتها من مصادر شرقيّة، باستثناء مصر التي تحصل على حوالى ٤٠ بالمائة من احتياجاتها من مصادر غربية. أما المجموعة الثانية فتضمّ أربعة أقطار اخرى هي: الأردن والجزائر والسعودية واليمن الديمقراطية. ويعتمد اثنان منهما، هما الأردن والسعودية، على مصادر غربية، بينما يعتمد الاثنان الآخران على مصادر شرقية. أمّا بالنسبة إلى المجموعة الأخيرة، فإنها باستثناء اليمن العربية والسودان، تعتمد على مصادر تسليح غربية.

وفي مجال طائرات القتال، وباتّباع القاعدة نفسها في إجراء التقسيم، سنجد أن المجموعة الأولى تضمّ اقطاراً خمسة هي: ليبيا وسوريا والعراق ومصر والجزائر، وتعتمد هذه المجموعة إمّا بشكل كامل ـ سوريا والجزائر ـ أو بشكل أساسي ـ ليبيا والعراق ومصر ـ على الطائرات الشرقية. أمّا المجموعة الثانية، وتضمّ أربعة أقطار هي: السعودية والأردن والمغرب واليمن الديمقراطية، فإن الثلاثة الأولى منها تحصل على طائراتها من مصادر غربية. أمّا المجموعة الأخيرة، فإنها باستثناءات محدودة تعتمد على مصادر التسليح الغربي أيضاً[11].

وعلى هذا، فإنه يمكن اجمالاً القول ان القوى العسكرية الرئيسيّة في الوطن العربي تعتمد بدرجة أكبر على المصادر الشرقية في توفير احتياجاتها من السلاح، ويتغيّر الميل كلما اتجهنا إلى الأقطار الأقل أهميّة من الناحية العسكرية.

(٦) في مجال صناعة السلاح، فإنه باتّباع التقسيم الذي يجريه الخبراء، ووفقاً له تقسيم دول العالم الثالث إلى أربع فئات:

الفئة (أ): وتضمّ الدول التي تقوم بأعمال التصميم المحلي والانتاج لنظم التسليح، وهو الأمر الذي يتطلّب قاعدة صناعية وعلمية متطوّرة ومتنوعة.

الفئة (ب): وتضم الدول التي تقوم بانتاج نظم تسليح كاملة برخص للانتاج من الدول والشركات الأجنبية، على أن يتناقص تدريجاً حجم الأجزاء المستوردة من الخارج لهذه الصناعة.

الفئة (ج): وتضمّ الدول التي تقوم بالانتاج المحلي لبعض الأجزاء البسيطة من الأسلحة غير الرئيسية.

الفئة (د): وتضمّ الدول التي تقوم فيها صناعة تجميع السلاح البسيطة من غير الأسلحة الرئيسية، حيث يتمّ شراء أجزاء من هذه الأسلحة وتركيبها محلياً.

---

(١١) طلعت مسلّم، «الميزان العسكري في الصراع العربي ـ الاسرائيلي،» المنار، السنة ١، العدد ١٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥)، ص ٧٠.

ولا يوجد أيّ من الأقطار العربيّة ضمن الفئة (أ)، بينما تظهر مصر وحدها في الفئة (ب) حيث تقوم مصانع السلاح المصرية بتصنيع نظم للدفاع الجوي، وتجميع بعض الطائرات المروحية وطائرات التدريب. وهناك مشروع لتجميع الطائرة (ميراج ٢٠٠٠) في مصر، اضافة إلى تصنيع بعض معدات القتال، مثل العربات المدرّعة وقطع المدفعية، وكذلك مشروع انتاج دبابات مصريّة علاوة على تصنيع أغلب أنواع الذخائر التي تستخدمها القوات المسلّحة المصريّة.

وهناك ما يشير إلى حدوث تقدم ملحوظ في صناعة السلاح في العراق وبالذات تحت وطأة والحاح الحرب مع ايران، وهو ما ظهر في مجال الأسلحة الخفيفة، وكذا في مجال صواريخ «الحسين» التي استخدمها العراق خلال عام ١٩٨٨ باعداد كبيرة، وإن كانت المعلومات المتاحة لا تسمح بعد بالحكم على مدى الاسهام العراقي المحلي في تصنيع هذه الصواريخ. أمّا عن الاحتمالات المستقبلية، فإنه لمّا كانت عملية انتاج السلاح تحتاج إلى قاعدة صناعية وعلمية متطوّرة نسبياً، فإن الجزائر هي القطر العربي المرشّح لدخول حقل تصنيع السلاح، بالنظر إلى قاعدة الصناعات التحويلية المتوافرة لديه.

### ب ـ نظم التعبئة

تختلف أنظمة التعبئة (التجنيد) في القوات المسلحة العربية للأقطار العربية الرئيسية وفقاً لظروف كلّ قطر، ويلاحظ أن كلاً من مصر وسوريا والعراق وليبيا يأخذ بنظام التجنيد الاجباري. أمّا السعودية فلها نظام تجنيد خاص يعتمد على أسلوب انتقائي، وتعتمد مصر على استكمال التشكيلات والوحدات بنسب مخفضة من الأفراد مع تطوير نظام الاستدعاء. إن تعبئة الاحتياط متطوّرة نسبياً في مصر، وبخاصة بعد عام ١٩٧٣، وتجري تجارب لاستدعاء الاحتياط تحقق نسبة عالية من النجاح، كما يتم تدريب قوات الاحتياط خلال فترة استدعائها، وتختلف مدة التجنيد في مصر وفقاً للمؤهل العلمي الذي يحمله المجنّد، وتعتبر المدة الأساسية ثلاث سنوات تنخفض بالنسبة إلى حملة المؤهلات إلى سنة ونصف للمتوسط، وسنة للمؤهلات الجامعية.

تتبنّى سوريا نظاماً للتجنيد الاجباري يشمل فترة تجنيد أساسية لمدة ثلاثين شهراً، إلاّ ان تعداد القوات المسلّحة السورية يرجّح أن سوريا تستبقي نسبة عالية من القوات الاحتياطية لظروف الحرب في لبنان، وبالتالي فإن درجة اعتمادها على استدعاء القوات الاحتياطيّة وتعبئتها ليست كبيرة. ولا توجد بيانات لتقدير كفاءة نظام التعبئة فيها، إلا أنه من المتوقّع أن تكون درجة كفاءته عالية نسبياً، نظراً لاستمرار حالة الحرب والتوتّر مع اسرائيل.

يعتمد العراق على نظام تجنيد اجباري، بفترة تجنيد أساسيّة لمدة تتراوح بين ٢١ ـ ٢٤ شهراً، غير أن هذه الفترة ممتدة نتيجة لظروف حرب الخليج. ويشير حجم القوات العاملة العراقية إلى أنه ضعف الحجم الطبيعي للقوات، على الأقل، في ظروف الخدمة العادية، وأن حجم القوات الاحتياطية اقل من حجمها الطبيعي. وقد اعتمد العراق على تغطيه العجز في

أفراد القوات المسلحة بالنسبة إلى القوات الايرانية على تشكيل قوات الجيش الشعبي التي يزيد حجمها عن حجم القوات العاملة، اضافة إلى الاستعانة بأفراد متطوعين من بلاد عربية أخرى. وهكذا، فإن العراق لا يعتمد كثيراً على نظام لتعبئة الاحتياطي واستدعائه، ولكن من المتوقع أن يكون هذا النظام ذا كفاءة عالية بسبب الخبرة الناجمة عن استمرار الحرب.

وتواجه ليبيا صعوبة في توفير الأفراد اللازمين لبناء قوات مسلّحة قويّة تتناسب مع حجم المعدات التي قامت بالحصول عليها، وهي في ذلك تعتمد على التجنيد، ووفقاً لقواعد مختلفة لتحديد مدة التجنيد، إلا أن حجم القوات يشير إلى أن متوسط مدة الخدمة عامان. وتحاول ليبيا تغطية العجز البشري لديها بعدة طرق، اهمّها الاعتماد على قوات ذات قوّة نيرانية كبيرة وتحتاج إلى أفراد قليلين، وإلى الاستعانة بأفراد من دول اخرى مثل الاتحاد السوفياتي وباكستان وكوريا الشمالية، أو عرب من الفلسطينيين والسوريين في قواتها الجوية. ويزيد الاعتماد على الأجانب في أعمال التأمين الفني للمعدات. وإضافة إلى ذلك، تعتمد ليبيا على عسكرة الشعب بتدريب جميع الأفراد البالغين من الجنسين على استخدام الأسلحة، بحيث يمكن زيادة عدد الأفراد المقاتلين بدرجة أكبر، وبخاصّة عند تعرّض الدولة لعدوان خارجي. ويصل حجم القوات الاحتياطية إلى أكثر من نصف حجم القوات العاملة، ولا يتوقّع أن يكون نظام تعبئة الاحتياط في ليبيا على درجة عالية من الكفاءة.

ويصعب الحكم على الوعاء البشري للتجنيد في السعودية، نظراً لعدم اجراء تعداد للسكان، ولذا فإن الرقم المشار اليه هو رقم تقديري منقول عن بعض المصادر الأجنبية، ولكن حجم القوات السعودية اصغر من أي تقدير بالنسبة إلى تعداد السكان. ورغم سنّ قانون للخدمة الالزامية، إلا أنه لم يطبّق بعد، كما أنه لا يوجد نظام لتوفير قوات احتياطية. وتنقسم القوات النظامية إلى الجيش والبحرية والقوات الجوية والحرس الملكي. واضافة إلى ذلك يوجد من القوات شبه العسكرية الحرس الوطني، والذي يقترب بدرجة كبيرة من تشكيل القوات العسكرية، ويشمل وحدات مشابهة لتلك التي في القوات العسكرية (مشاة وأسلحة معاونة)، إضافة إلى وحدة مكافحة الارهاب وحرس الحدود، وحرس السواحل. وتعوّض السعودية النقص في حجم قواتها المسلحة باستئجار قوة باكستانية ترابط في السعودية للمحافظة على الأمن الداخلي، في اطار اتفاقية أمنية أوسع نطاقاً بين الحكومتين السعودية والباكستانية، كما تعتمد على استئجار أعداد كبيرة من الخبراء العسكريين الأجانب والمستشارين والمختصين بأعمال الصيانة، وبأن تتولّى الشركات المورّدة للسلاح توفير الخدمات اللازمة لصيانته.

### ج - نظم التدريب

تختلف نظم التدريب داخل الأقطار العربية الرئيسية اختلافاً واضحاً، ناتجاً عن اختلاف مصادر التسلّح في مراحل سابقة، وفي الوقت الحالي. كما تختلف وفقاً لخبرة الحرب المكتسبة خلال الصراعات المسلّحة التي سبق أن اشتركت فيها. ومن حيث مصادر العلم العسكري،

نجد أن كلاً من مصر وسوريا وليبيا يتّبع قواعد فن الحرب والتدريب المشتقّة من العلم السوفياتي، بينما يتّبع كلّ من العراق والسعودية القواعد المشتقة اساساً من العلم العسكري الغربي. إلا أن هذا التقسيم ليس حاداً، إذ إن مصر قد تأثّرت بشكل ما بالعلم العسكري الغربي بعد حرب عام ١٩٧٣، كما أن العراق قد تأثر بالعلم العسكري السوفياتي بعد تزايد اعتماده على الاتحاد السوفياتي، كمصدر رئيسي للحصول على أسلحته. أمّا القوات الليبية، فرغم اعتمادها على مصادر العلم السوفياتية، إلا أن قرب العهد بإعادة بناء القوات المسلحة الليبية، يجعل قدرة هذه القوات على استيعاب هذا العلم محدودة نسبياً، إلا أنها تتزايد باطّراد. وتشير البيانات عن الاشتباكات الليبية مع القوات الأمريكية عام ١٩٨٦ إلى تقدّم في مستوى تدريب هذه القوات. وقد اهتمت القوات المصرية في الفترة بعد عام ١٩٦٧ بالتدريب على الأعمال الدفاعية، أو على القيام بأعمال هجومية مستندة إلى قواعد ثابتة للهجوم، إلاّ أنها بعد حرب عام ١٩٧٣ زادت من الاهتمام بالقيام بأعمال هجومية من الحركة، وبإدارة المعارك التصادمية، ولا شك أنها تقدمت في هذا المجال، ولكن يبقى تقدير مجال التقدم صعباً، نظراً لأنها لم تجند في أعمال قتالية.

كما اهتمّت سوريا منذ عام ١٩٦٧ بالتدريب على الأعمال المتحركة والمرنة، وبرزت في حرب عام ١٩٧٣ كقوة مدّرعة سريعة الحركة ذات امكانات دفاعية وهجومية معاً، وأظهرت تقدّماً ملموساً في تدريبها، كما أظهرت قدراً من المرونة والتكيّف مع الظروف المحلية. واتّسم قتالها عام ١٩٨٢ بالاداء الجيّد. كما أبرزت هذه القوات قدرة على استيعاب الأسلحة والمعدات الجديدة والمتطورة التي حصلت عليها. وتربط القوات السورية بهذا الشكل بين التدريب الجيّد، وخبرة القتال التي تكسبها ببطء نسبي من وجودها في لبنان.

وقد ظهر تحسّن ملحوظ في اداء القوات المسلحة العراقية بعد عام ١٩٨٢، ممّا يشير إلى تحسّن في مستوى تدريبها. وكانت القوات العراقية قد أظهرت كفاءة نادرة في القدرة على الاستعداد للقتال والتحرّك إلى الجبهة عبر مسافات شاسعة للانتقال إلى سوريا عام ١٩٧٣، إلاّ أن ظروف القتال لم تسمح لها بالكشف الكامل عن قدراتها. وإذا كانت هذه القوات قد أظهرت مستوى عالياً من الشجاعة، إلا أن مستوى الأداء لم يكن على المستوى نفسه، ويرجع ذلك أساساً إلى عناصر خارجة عن قدراتها، مثل ضعف إلمامها بطبيعة الأرض وأعمال العدو، وصعوبة التنسيق السريع مع القوات الأخرى. ولا شك أن القوات العراقية قد اكتسبت خبرة عالية أثناء القتال مع القوات الايرانية، إلا أن هذه الخبرة مرتبطة بنوعية القتال الذي يدور على المسرح الشرقي، وطبيعة القوات التي تقاتلها، وطبيعة الأرض التي يدور عليها القتال، ممّا يحتاج إلى تدريب على موضوعات القتال الذي يمكن أن تديره في مجال آخر.

ولم تحصل القوات المسلّحة الليبية على قدر مناسب من التدريب في الفترة السابقة لثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٩. وبعد الثورة واعادة بناء القوات المسلّحة الليبية، اعتمدت هذه القوات في تدريبها على مجموعة من الضباط المصريين، علاوة على ارسال بعض الضباط في بعثات إلى الخارج، ولكن استمرار الخلافات السياسية بين البلدين، ادّى إلى

سحب الضباط المصريين من ليبيا عام ١٩٧٤. وتعتمد القوات الليبية على خبراء ومستشارين اجانب، وبخاصّة من الاتحاد السوفياتي وبعض دول الكتلة الشرقية الأخرى وكوريا الشمالية وباكستان وايطاليا وسوريا ويوغوسلافيا وفرنسا. كما ترسل بعض أفرادها للتدرّب في الاتحاد السوفياتي ودول اخرى من الكتلة الشرقية وفرنسا وايطاليا والسويد. وتشير بعض البيانات إلى أن القوات الليبية قد حصلت على مستوى جيّد في التدريب، وإنها تتقدّم في هذا المجال، إلاّ أن الاعتماد على المدرّبين الأجانب، يجعل معدل استيعاب التدريب بطيئاً نسبياً، كما أن افتقار القوات إلى خبرة ادارة عمليات حديثة مع قوات متكافئة أو شبه متكافئة، يجعل قيمة هذا التدريب غير مؤكّدة، ولا تعتبر الخبرة المكتسبة من القتال في تشاد، أو الاشتباك مع العناصر الجوية الامريكيّة، مصدراً كافياً لاكتساب الخبرة.

## ٣ ـ هيكل القوّة في الوطن العربي: استنتاجات

يمكن القول أن الأقطار العربية التي يمكن تسميتها بالقوى العربية الرئيسيّة، والتي يقصد بها القدرة على ممارسة القوة بمعناها الشامل في النظام العربي، أو على مستوى إحدى مناطقه، تتمثّل في مصر وسوريا والعراق والجزائر والسعودية والمغرب، ويليها بعد ذلك ليبيا. والظاهرة الرئيسيّة التي يشهدها النظام العربي، كما سوف يتّضح في الجزء الثاني من هذا الفصل، هي توزّع عناصر القوة بشكل يحول دون قدرة أي قطر عربي بمفرده على قيادة النظام، سواء بمعنى ايجابي (جعل الآخرين يتصرّفون وفقاً لما يريد)، أم بمعنى سلبي (منع الآخرين من التصرّف بشكل لا يريده)، وأنه ترتّب على ذلك تعدد المراكز في النظام العربي وتناحرها وتنافسها، الأمر الذي أوجد حالة الجمود وعدم القدرة على الفعل، واللذين شهدهما النظام في حقبة الثمانينات.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار ان هيكل توزيع القوّة ليس ظاهرة ساكنة أو جامدة، فالهيكل الحالي الذي يعتمد على احصاءات منتصف حقبة الثمانينات هو ظاهرة حديثة يرجع فقط إلى السبعينات، وتالياً فإنه من المفيد أن نأخذ في الاعتبار الظروف التي يتشكّل في اطارها هيكل توزيع القوة والتي يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات من الشروط[١٢]:

أ ـ شروط مادية: وهي المتعلّقة بالتغيرات التي تلحق بمصادر القوة الطبيعية، وينصرف هذا إلى ظهور مصادر جديدة للقوة الاقتصادية دون أن يكون ظهورها مرتبطاً بتغير في السياسات والاختيارات التي تتبناها النخبة الحاكمة، ومثال ذلك حالة ظهور النفط.

ب ـ شروط ايديولوجيّة سياسية: فالاختيار الايديولوجي السياسي للنخب الحاكمة يساهم في تشكيل هيكل القوة في النظام من زاوية تأثيره على استعداد قطر معيّن لإبـداء اهتمام أكبر، أو أقل، بالتحولات التي يشهدها النظام، ومن ثم استعداد هذه النخب لحشد مواردها لتمكينها من

(١٢) هذه الشروط مستمدة من دراسة خلفية أعدّها جمال عبد الجواد عن موضوع هيكل القوة في النظام العربي.

القيام بدور أكبر في النظام، أو على العكس، اظهارها لدرجة من عدم المبالاة، ومن ثم لقدر أكبر من التسامح ازاء تعديل هيكل توزيع القوّة في النظام ممّا قد يؤثّر على وضعها النسبي فيه.

ج ـ شروط نظامية أو مؤسسية: وتتعلّق بطبيعة أداء النخبة الحاكمة في قطر معين بشكل يتيح لها، أو يحرمها من، تحقيق الحفاظ على وضع نسبي أفضل في النظام العربي، وذلك في سياق التوجّهات الايديولوجيّة السائدة نفسها. ويبدو هذا واضحاً من الطريقة التي تستثمر بها النخبة الموارد المتاحة لها، ومدى كفاءة ادارة وتوجيه الموارد؛ فقد تبدي النخبة درجة قليلة من الكفاءة في ادارة مواردها، وتضيّع على نفسها فرصة الاستفادة القصوى منها.

وجدوى أخذ هذه الشروط بعين الاعتبار، هي أنها تجعل من الممكن التعامل مع نمط توزيع القوة في الوطن العربي بصورة أكثر دينامية، ومن ثم تمكّننا من تصوّر الاحتمالات المختلفة لتطوّر الهيكل الحالي لتوزيع القوّة ومساراته في المستقبل.

وإذا حاولنا الاعتماد على العناصر المادية للقوة لتحديد شكل هيكل توزيع القوة في الوطن العربي، فإنه من الواضح أن الأقطار التي تتمتع بقدر أعلى من التوازن بين نواحي وعناصر القوة المختلفة هي الأفضل حالاً. غير أنه لا بدّ، أيضاً، من أخذ الحجم المطلق لعناصر القوة المختلفة بعين الاعتبار، فتوازن عناصر قوة الدولة عند مستوى منخفض لا يؤهّل الدولة لأداء دور أكبر على المستوى الاقليمي، بالقياس إلى دولة اخرى قد تكون أقل توازناً، وإنما تتمتّع بتفوق واضح في بعض نواحي القوة المادية. أي أنه علينا أن نأخذ بعين الاعتبار كلاّ من حجم عناصر القوة ودرجة توازنها. والأرجح أن مصر، طبقاً لهذا الأسلوب، ما زالت تتمتّع بتفوّق نسبي في أوضاعها الاجمالية، بالنسبة إلى باقي الأقطار العربية، ومن ثم فإنه ما زالت لديها امكانية اداء دور مؤثّر على مستوى النظام العربي، ويظل استثمارها لهذه الامكانية رهناً بمتغيرات تقع خارج نطاق عناصر القوّة المادية المدروسة في هذا القسم.

ولكننا، أيضاً، لا نستطيع أن نتجاهل حقيقة امتلاك عدد من الأطراف العربية الأخرى لبعض عناصر القوة الأساسيّة التي لا تمتلكها مصر، بخاصّة في مجال القدرات المالية. كذلك فإن اقطاراً عربية أخرى، على رغم عدم احتكارها لأيّ مصدر من مصادر القوة، فإنها تتميّز بمجموعة من السمات المادية والسياسية والتنظيمية التي تعظّم من قدرتها على اداء دور مهم.

وعلى هذا، فإن أقطاراً مثل سوريا والعراق والجزائر والسعودية والمغرب، اضافة إلى مصر، تكاد تسيطر على أغلب موارد القوة في النظام العربي. وهذه الأقطار الخمسة، وإن لم تكن لديها إمكانات مصر للعب دور الدولة ـ القائد، فهي ـ على الأقل بحكم موقعها من هيكل القوة في النظام ـ لديها القدرة على تعطيل الدور المصري أو ارباكه. لهذا، فإن تعاون هذه الأقطار كلّها أو بعضها مع مصر، أمر ضروري لتمكين مصر من اداء دور قيادي في النظام العربي، أو لبلورة تحالف من أكثر من بلد قادر على أداء هذه المهمة.

وفي هذا السياق، فإن هناك عدداً من المحدّدات الهيكليّة التي ينبغي التعرّف عليها، ذلك

أن على كلّ الأطراف العربية أن تعمل في اطارها. وقد يختلف أسلوب العمل وكيفية التعامل مع هذه المحددات، ولكنها تبقى في كلّ الحالات قائمة، وحاكمة بالنسبة إلى المستقبل، وهي: المياه، ومشروعات البنية الأساسية، والغذاء.

## أ ـ المياه كمورد استراتيجي وكمصدر للتعاون والصراع

من المتوقّع أن تظهر مشكلة المياه بشكل واضح في المنطقة العربية مع نهاية القرن، وأن تصبح محوراً للصراعات السياسية والعسكرية بالذات في المشرق العربي، ما لم يحدث تغيير في السياسات المائية الحالية(١٣).

وتبرز مشكلة الموارد المائية في العديد من الأقطار العربية، ومنها مصر وليبيا وأقطار الجزيرة العربية(١٤). هذا اضافة إلى ما تثيره الممارسات الاسرائيلية من مخاوف على مستقبل المياه في المشرق العربي(١٥)، والتي عبّر عنها بن غوريون مبكراً في عام ١٩٥٥ بقوله إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه، وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير اسرائيل، وإذا لم تنجح في هذه المعركة فلن تنجح في فلسطين. من هذا المنطلق، كانت مخطّطات تحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب، وضرب منشآت مشروع سد المخيبة (سد خالد بن الوليد) على نهر اليرموك، الذي كان أحد جوانب المشروع الذي أفرزته القمة العربية في عام ١٩٦٤. ومع هزيمة عام ١٩٦٧، قامت اسرائيل بتدمير المنشآت المقامة كافة وأصبحت مطلقة اليد في التصرّف في طبريا وحوض نهر الأردن الأعلى بكامله، وانتهى الأمر بتحويل نهر الأردن الأعلى إلى النقب، وقد أدى هذا إلى انخفاض مستوى المياه في البحر الميت، الأمر الذي يؤثّر على المشروعات الصناعية الأردنية المقامة عليه، وإلى حرمان مساحات من الأراضي السورية والأردنية من الريّ المناسب.

وفي سياق سياستها التوسعية، والمزيد من توطيد المهاجرين، فإن اسرائيل تحتاج إلى مصادر جديدة للمياه. ويبدو أن اليرموك والليطاني هما أقرب الأهداف لتحقيق ذلك. ومع غزو لبنان في عام ١٩٨٢ أصبح الليطاني تحت السيطرة الاسرائيلية حيث أقامت اسرائيل منشآت عديدة لتحويله والسيطرة على مياه الوزّاني والحاصباني. وعلى الرغم من انسحاب اسرائيل من بعض اجزاء الجنوب اللبناني في شباط/ فبراير عام ١٩٨٥، فإن الخطوط الجديدة لوجود القوات الاسرائيلية تمّ تثبيتها على نهر القاسمية بالذات، وبذلك فإن مياه الليطاني والوزّاني والحاصباني تبقى ضمن الأطماع الصهيونيّة تنتظر الفرص المناسبة، بخاصّة وان مصادر المياه

---

(١٣) انظر دراسة شاملة حول الموضوع:
Thomas Naff and Ruth C. Matson, eds., *Water in the Middle East: Conflict or Cooperation?* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984).

(١٤) John M. Munro, «Arabia's Need for Water,» *Middle East International,* no. 83 (May 1978), pp. 26 - 27.

(١٥) سليمان الشيخ، «المياه العربية وصراع الوجود،» **العربي**، العدد ٣١٨ (أيار/ مايو ١٩٨٥)، ص ٣٦ ـ ٥٥.

في الضفة الغربية قد ادّت إلى تأجيل انفجار الموقف، ذلك أن ٧٠ بالمائة من امدادات المياه في الضفة تذهب إلى اسرائيل، وبما يغطّي ثلث احتياجاتها.

وهكذا، فإن المياه ستكون احد مجالات التعاون والصراع خلال فترة الاستشراف. فهي من ناحية، أحد الابعاد المهمة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومن ناحية اخرى، هي أحد جوانب العلاقات العربية ـ العربية (مصر والسودان بخصوص توزيع مياه النيل وقناة جونجلي، سوريا والعراق بخصوص نهر الفرات، مصر وليبيا بخصوص شق قناة من النيل لتعمير الصحراء الغربية)، وهي من ناحية ثالثة مصدر للصراعات مع دول الجوار الجغرافي (تركيا واثيوبيا).

وترتبط بموضوع المياه قضيّة التصحّر، ويقصد به أحد أشكال التدهور الذي يصيب الأنظمة البيئية تحت تأثير العوامل المناخية الجفافية غير الملائمة وسوء استغلال هذه الأنظمة. ويتمثل التصحّر في ازدياد الجفاف، وانخفاض انتاجيّة الأرض. ويواجه الوطن العربي هذه المشكلة بأكثر من طريقة، تتمثل في تدهور البادية في المشرق العربي، وفي الضغوط الشديدة على الاقتصاد السوداني، وفي خوف كل من مصر والسودان ممّا سوف يحدث في السنوات المقبلة، إذا ما استمرّ نقص الأمطار عند منابع النيل. وفي هذا الاطار فإن قضية بلورة استراتيجيّة مائية عربية، تصبح أمراً مهماً ولازماً بحيث تأخذ في اعتبارها أولاً، مخاطر الجفاف والتصحّر التي تواجه بعض الأقطار العربية، وثانياً، تأثير الجفاف في الدول الافريقية على السودان، وثالثاً، مخططات اسرائيل للاستيلاء على مزيد من المياه العربية.

## ب ـ مشروعات البنية التحتية للعلاقات الدولية (خطوط الأنابيب والمعابر والجسور)

أدت حرب الخليج إلى تغيرات مهمة في الخارطة النفطية الدولية، أهمها أن الخليج العربي أصبح معبراً مليئاً بالالغام. وقد أدّى ذلك إلى تفادي بلاد الخليج ـ بقدر الامكان ـ مضيق هرمز، والبحث عن سبل جديدة لنقل النفط للخارج[١٦]. وحتى عام ١٩٦٧ كانت خطوط الأنابيب العاملة في المنطقة تتمثّل في خطين رئيسيين: الأول هو الخط السوري ـ العراقي بطاقة قصوى ١٠٠ مليون طن، والثاني خط التابلاين بطاقة قصوى ٢٥ مليون طن سنوياً. إلا أنه في أعقاب إغلاق قناة السويس، اضيفت إليها ثلاثة خطوط جديدة هي الخط التركي / العراقي، وخط سوميد في مصر، وأخيراً خط ايلات في البحر الأبيض المتوسط لنقل نفط سيناء اثناء الاحتلال، وقد فقد أهميته بعد معاهدة كامب ديفيد.

ومع اندلاع حرب الخليج، لم يكن أمام العراق سوى الخط التركي / العراقي، وذلك بعد قرار الحكومة السورية بإغلاق خط الأنابيب الذي كان يمرّ عبر أراضيها من كركوك إلى بانياس. ولذلك، اتجه العراق إلى انشاء مشاريع جديدة تمثّلت في خطين جديدين: الأول مواز للخط

(١٦) «حرب الخليج تغير الجغرافيا النفطية،» البترول والغاز العربي (آب/ اغسطس ١٩٨٥)، ص ٦٤ - ٦٥.

التركي، بطاقة قصوى مليون برميل، ليصبح اجمالي الطاقة التصديرية للعراق عبر تركيا حوالى مليوني برميل يومياً، وثانيهما: خط أنابيب كركوك/ العقبة، وهو الخط الذي يواجه الرفض الإسرائيلي بحجة وجود خطوط جاهزة حالياً (الخط القديم بغداد ـ حيفا). وقد هددت اسرائيل أكثر من مرّة بقصف المشروع في حالة تنفيذه، وهو ما أوقف العمل به، إلى أن يتم الاتفاق على تمويله من بنك الصادرات الامريكي، وبالتالي ضمان الحماية اللازمة له. أما الخط العراقي الثالث، فيمرّ عبر الأراضي السعودية من الزبير إلى ابقيق ثم ينبع. ومن المنتظر أن ترفع هذه الخطوط الثلاثة الطاقة التصديرية للعراق إلى حوالى مليوني برميل يومياً[١٧].

من جهة أخرى، فإن ايران تتجه إلى انشاء خط أنابيب من الأهواز إلى تركيا ليصبّ في البحر الأسود أو المتوسط، اضافة إلى مشروع آخر عن طريق المحيط الهندي. وهناك مشروع آخر خاص بالسعودية والسودان، حيث يقطعها إلى الغرب مخترقاً جمهوريات افريقيا الوسطى والكاميرون، ليصب في ميناء الأخيرة على ساحل الأطلسي[١٨]. والامارات العربية المتحدة، من جهتها، مدت خط أنابيب إلى شاطئها الواقع على خليج عُمان[١٩]. وتجري استعدادات في خورفكان على خليج عمان، لجعلها ميناء كبيراً ليحول إليها نفط الخليج، بواسطة أنبوب ضخم يسير محاذياً الشاطىء الغربي للخليج العربي. كما تدفق الغاز الجزائري على ايطاليا مبتدئاً من منطقة حاسي الرمل في جنوب الجزائر، عبر البحر المتوسط، لمسافة ١٥٥٠ ميلاً تحت مضيق صقليّة شمالاً، حتى العاصمة الايطالية روما، وسوف تشتري ايطاليا ١٢ مليار متر مكعب من الغاز الجزائري كل عام، وهذه الكمية تمثّل نصف احتياجات ايطاليا. وتتّجه فرنسا إلى التفكير في خط انابيب مماثل للخط الايطالي، كما أن اسبانيا بدأت تخطط، هي الأخرى، لبناء خط مزدوج يحمل الغاز الطبيعي إليها، عبر جبل طارق من الجزائر ونيجيريا والكاميرون[٢٠].

وتثير هذه التطوّرات في الخريطة النفطية في المنطقة، عديداً من الملاحظات والقضايا، بعضها يتعلق بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه التطوّرات كمدخل للتنافس والصراع، أو كمجال للتكامل والتعاون، سواء على مستوى العلاقات العربية ـ العربية أم العلاقات مع دول الجوار الجغرافي، وبعضها يتعلّق بانعكاسات هذه التطورات على الأمن القومي العربي، وبعضها أخيراً يتعلق بالاستراتيجيّة التي يتمّ من خلالها التعامل مع هذه التطوّرات. ويمكن تلخيص هذه الملاحظات في أربع:

**أولاها**، إن هذه التبدلات في الخريطة النفطية، تعطي وزناً مهماً لعلاقات العراق مع كلّ

---

(١٧) عبد الفتاح الجبالي، «خطوط انابيب النفط الجديد ومستقبل قناة السويس،» **الأهرام**، ١٩٨٥/٥/٢٤، ص ٦.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) «حرب الخليج تغير الجغرافيا الطبيعية».

(٢٠) أمين هويدي، **لعبة الأمم في الشرق الأوسط: نحن وأمريكا واسرائيل** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤)، ص ١١٨ - ١٢١.

من السعودية وتركيا. والملاحظ، هنا أن السعودية قد احتلت مكانة بارزة لدى العراق حيث تزايد الاعتماد العراقي عليها. فإضافة إلى الدعم السعودي المباشر للعراق، يأتي انشاء الخط الجديد الذي يصبّ في ميناء ينبع، ليزيد من هذا الاعتماد[٢١]. ومن ناحية أخرى، فإن تركيا ترتفع اسهمها لدى كلّ من العراق وايران بسبب هذه التطوّرات، علاوة على المكانة الخاصة التي ستحتلّها، باعتبارها اهمّ المصبات النفطيّة في العالم، بخاصّة في حال اتمام خط أنابيب الأهواز الايراني، وهي المكانة التي اكتسبتها على حساب كلّ من سوريا ولبنان اللذين كانا ممراً ومصباً لأنابيب النفط العراقي والسعودي[٢٢].

**وثانيتها**، إن مشاريع نقل النفط الجديد عبر الأنابيب سوف تؤدّي، من جهة إلى استفادة البلاد التي تمرّ بها هذه الخطوط من رسوم العبور، وخلق مزيد من فرص العمل بها، فضلاً عن التحسّن المتوقع في بعض الخدمات الأخرى ورفع كفاءة موانئها، ومن جهة أخرى إلى الاضرار بحصيلة بلدان اخرى حيث كان من شأنها التأثير على ايرادات قناة السويس، والتأثير على عائدات خط سوميد.

**وثالثتها**، إن هذه التحوّلات قد نقلت جزءاً من أهمية المنابع النفطية في الخليج إلى ساحة نقله في البحر الأحمر، عن طريق تكثيف نشاط ميناء ينبع، وزيادة النشاط في العين السخنة (خط سوميد). وإذا كان تأمين البحر الأحمر بحاجة إلى هذا الوجود العربي، ولا يتأتّى إلا من خلاله، فإن هذا الوجود يحتاج بدوره إلى زيادة مهام ومسؤوليات التأمين.

**ورابعتها**، إن هذه التحوّلات تفتح الباب امام احتمالات وآفاق غير مسبوقة، مثل احتمال وصل خط انابيب الظهران ـ ينبع بخط انابيب سوميد، ليتمّ اتصال الخليج العربي بجنوب البحر الأبيض المتوسط لأول مرّة تلافياً للمضايق المتحكمة في خط النقل القديم[٢٣].

وإلى جانب خطوط الأنابيب، هناك تحوّلات اخرى في مجال تغيير البنية الأساسيّة للعلاقات العربية ـ العربية، من بينها انشاء أطول جسر بحري علوي في العالم يصل البحرين بالسعودية، ويربطها بأول طريق بري، في تاريخها، ببلدان مجلس التعاون، والذي تمّ افتتاحه في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٦. ومنها قناة البحرين الاسرائيلية التي بدأ العمل فيها في أيار/ مايو عام ١٩٨١، وتهدف إلى وصل البحر الميت والبحر الأبيض المتوسط بقناة يبلغ طولها حوالى ١٠٨ كلم. وتقوم اسرائيل بذلك دون تشاور مع الطرفين المعنيين مباشرة، وهما الأردن والفلسطينيون (سوف تقسم قطاع غزّة إلى نصفين وتؤثر على خزانات المياه الجوفية). كما يدور البحث في إقامة نفق بين إسبانيا والمغرب عبر مضيق جبل طارق، سيربط لأول مرّة بين القارتين الافريقية والأوروبية[٢٤]. ومنها المعبر البحري بين نويبع والعقبة.

---

(٢١) مجدي صبحي، «حرب الخليج تدفع نحو التعاون،» **الاهرام**، ١٩٨٥/٥/١٥.

(٢٢) هويدي، المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٢٤) **الحوادث** (٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥)، ص ٩.

### ج ـ فجوة الغذاء

تتركّز الفجوة الغذائية في الوطن العربي في أربع مجموعات هي: القمح، والسكر، واللحوم والألبان، والبذور الزيتية والزيوت النباتية. وتشير دراسة صدرت عام ١٩٨٤ إلى أنه يلزم مضاعفة انتاج القمح مرّة وربع المرّة، واللحوم والألبان ومحاصيل البذور الزيتية من مرّة ونصف المرة إلى مرتين، والسكر ثلاث مرّات خلال عشر سنوات، حتى يمكن الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في انتاج هذه السلع الرئيسية. وتشير الدراسة نفسها إلى أنه في المدى الزمني القصير، وحتى في غياب المعوقات المالية، فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي، أو حتى درجة مقبولة منه، ربما لا يمكن ادراكه قبل مطلع القرن المقبل[٢٥]. وعلى المدى الطويل، يمكن إبراز أن هناك أراضي صالحة للزراعة لم تستثمر في السودان والعراق، وأن الاستغلال الكامل للمياه السطحية والجوفية، لأغراض الريّ، يمكن أن يؤدي إلى زيادة المساحة الزراعية والمحصوليّة في الأراضي المروية. كما أن هناك أبواباً أخرى، *إلى جانب الأراضي الزراعية، لم تقدم الأقطار العربية على طرقها بالمستوى المطلوب، ونقصد هنا، بشكل خاص، آفاق استغلال البحار.* فالأقطار العربية جميعاً، رغم امتدادها على شواطىء شاسعة، وما تملكه من امكانات مالية وبشرية، فإن استغلالها لثروات البحار يقع في ذيل القائمة بالنسبة إلى الدول الأخرى، رغم ما تعانيه من نقص ملحوظ في البروتين، وبخاصة اللحوم. ويرى المتخصصون أن كميات البروتين الحيواني التي يمكن استغلالها من مياه البحار والمزارع السمكية من شواطئها، تزيد اضعافاً مضاعفة على انتاج الثروات البروتينية الناتجة عن حظائر تربية الحيوانات على اختلاف أنواعها. فالميل المربع الواحد من مزرعة سمكية قد يعطي حوالى ٩٠٠ طن من الأسماك كل عام، في حين أن تغذية الماشية على ميل مربع من المراعي، تعطي ما يتراوح بين ١٠ ـ ٨٠ طناً من اللحوم[٢٦].

ويشكّل انتاج الغذاء وتنمية الثروة السمكيّة، مجالين خصبين للتعاون العربي المشترك[٢٧].

## ثانياً: جدلية الوحدة والصراع

كما أن الحب والكراهية، في العلاقات الإنسانية، يمثّلان وجهين لعملة واحدة، جوهرها الاهتمام بالطرف الآخر، فإن السعي للتكامل والتوحيد والدخول في صراعات سياسية يعبران في

---

(٢٥) خالد تحسين علي، «الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٤)، ص ٩٧ ـ ١٣١.

(٢٦) عز الدين فراج، «متى نتجه إلى البحار بحثاً عن غذاء آخر؟» **العربي**، العدد ٣٠٦ (أيار/ مايو ١٩٨٤)، ص ٩٤ ـ ٩٩.

(٢٧) أبو الفتوح عبد اللطيف، «الثروة السمكية: مجال للدراسة والعمل الجماعي،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٢٨ (حزيران/ يونيو ١٩٨١)، ص ٤٧ ـ ٦٢.

العلاقات الدولية عن الحقيقة نفسها، وهي أن الأطراف التي تدخل في أيّ من تلك التفاعلات ـ تعاوناً وصراعاً ـ تنظر بعين الاهتمام إلى الأطراف الأخرى في التفاعل. وبهذا المعنى، فإن التعاون والصراع، التكامل والتفكك، يمثّلان جانبين مختلفين من العملية التاريخية نفسها في منطقة ما، وكلاهما يعبّر عن كثافة التفاعلات بين بلاد المنطقة. ومن الضروري قبل الدخول في بعض القضايا المرتبطة بالعلاقات العربية ـ العربية أن نعرف بإيجاز لعدد من الاستنتاجات العامة المتعلقة بهذه العلاقات، والتي تعطيها خصوصيتها ومذاقها. **أول** هذه الاستنتاجات، الطبيعة المزدوجة لهذه العلاقات، فهي تتم على مستوى الحكومات والبعثات الدبلوماسية أي بين دول مستقلة ذات سيادة، ولكنها تتم أيضاً بين الأفراد والتنظيمات والمؤسسات على المستوى الشعبي، وذلك بحكم الرابطة القومية والنفسية التي تربط بين أبناء هذه البلاد. بعبارة أخرى فإن الانقسام إلى «دول ذات سيادة» لا يلغي من الحقيقة «الرابطة القومية» التي تجمع بين الشعوب والأفراد. يترتب على ذلك أن الاحاطة بالتفاعلات العربية تكون ناقصة إذا اقتصرت على العلاقات الرسمية والدبلوماسية بين الحكومات. **وثانيها**، وحدة الشعور بالخطر إزاء اسرائيل من جانب عدد من البلاد العربية، ودعّم من ذلك السلوك الاسرائيلي ومفهوم الأمن الاسرائيلي الذي لا يُخرج بلداً عربياً من نطاقه. وجاءت عمليات مثل ضرب المفاعل العراقي، وضرب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، واغتيال «أبو جهاد»، وتهديد اليمن العربية لقبولها عدد من قوات المنظمة فيها، لتدعم من وجود هذا الخطر وأنه ليس قاصراً على البلاد المحيطة باسرائيل. وصحيح أن هذا الشعور بالخطر والتهديد ليس متساوياً في كل البلاد العربية، وصحيح أيضاً أنه بالنسبة إلى بعض البلاد العربية يوجد هناك أخطار أخرى قد تبدو أكثر الحاحاً (الخليج وايران)، إلا أن ذلك لا ينفي صحة المقولة الرئيسية وهي وحدة الشعور بالخطر. **وثالثها**، مرونة أنماط التفاعل من صراع وتعاون، أو خلاف واتفاق. وباستثناء الرفض العربي لاتفاقات كامب ديفيد، فإن النظام العربي عموماً لا يعرف تحالفات جامدة بل انها تتسم بالتغير والمرونة. ولعل ذلك أحد مصادر دينامية النظام من ناحية، وصعوبة رسم حدود فاصلة للتحالفات والصراعات من ناحية أخرى. وليس من الغريب أن نجد بلدين ينتقلان من مفاوضات عن الوحدة إلى نزاع حاد (سوريا والعراق، وليبيا والسودان في عهد نميري) أو بالعكس ينتقلان من حالة حرب واقتتال إلى المفاوضات حول الوحدة (اليمنين). وتتضمن فكرة مرونة الصراعات والخلافات وجود حدود لها وسقف لا تتخطاه وبالذات في أوقات الخطر.

نحن لسنا في صدد عرض تطوّر العلاقات السياسية العربية من زاوية تاريخية، وإنّما نسعى لابراز أهم دروس الخبرة السياسية العربية، وكيف تتفاعل قوى التكامل والوحدة من ناحية، وقوى النزاع والصراع من ناحية أخرى. ويتمّ تناول ذلك من خلال دراسة الإطار التنظيمي للعلاقات العربية ـ العربية، وخبرة الصراعات العربية ـ العربية ودروسها، واشكاليات عملية التوحيد العربي، والاختلال في النظام العربي وأزمة الدولة ـ القائد.

## ١ ـ الاطار التنظيمي للعلاقات العربية ـ العربية

عندما نتناول الاطار التنظيمي للعلاقات العربية ـ العربية يأتي إلى الذهن مباشرة جامعة الدول العربية، والتي تعد «التنظيم الجامع» للبلاد العربية على اختلاف توجهاتها ونظمها وأهدافها الداخلية والخارجية. وتبدو خصوصية «الجامعة العربية» بالمقارنة إلى التنظيمات الاقليمية الأخرى، كمنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الأمريكية، في أنها ليست تنظيماً اقليمياً وحسب ولكنها تنظيم اقليمي قومي. ذلك أن ادخال عنصر الرابطة القومية عند تحليل دور الجامعة هو أمر ضروري، إذ لا يمكن فهم الكثير من ديناميات الجامعة وأنشطتها دون ذلك.

على أن هذه الخصوصية لا تخلو من تناقض. فمع أن قيام جامعة الدول العربية كان انتصاراً للفكرة العربية الشاملة ورفضاً لمشاريع الوحدة الجزئية، فإن ميثاق الجامعة انطلق من احترام السيادة للدول الأعضاء. وهكذا فقد كان في قيام الجامعة دلالات ومعانٍ متناقضة ـ إيجابية وسلبية ـ بالنسبة إلى الفكرة العربية. المعنى الايجابي تمثل في قبول المفهوم الشامل للفكرة العربية، أما المعنى السلبي فقد كان في المضمون الذي تم الاتفاق عليه والذي لم يجعل من الجامعة أداة للوحدة بل جهازاً للتنسيق بين البلاد العربية. ففي المباحثات التي سبقت بروتوكول الاسكندرية (تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٤) وميثاق الجامعة (آذار/ مارس عام ١٩٤٥) كان هناك رأي يدعو إلى إقامة سلطة عليا يكون لها إرادة تعلو على الأعضاء في بعض المجالات والأمور (رأي سوريا)، ولكن اتجاه الأغلبية دعا إلى إقامة جامعة لتنظيم وتنسيق التعاون بين البلاد العربية في اطار المحافظة على سيادتها واستقلالها. كما أن الميثاق استبعد أحد بنود بروتوكول الاسكندرية الذي كان ينص على أنه لا يجوز لأي دولة عربية أن تنتهج سياسة تضر بسياسة الجامعة أو سياسة دولة عربية أخرى(٢٨).

إن التقويم العلمي لجامعة الدول العربية ينبغي أن يبدأ من النظر إلى أساس الجامعة والاطار القانوني لها والظروف التي نشأت في ظلها، فهي قد أنشئت في ظروف كانت أغلب البلاد العربية إما في ظل الاحتلال المباشر وإما تحت السيطرة والنفوذ الغربيين. وبموجب المادة الثانية من ميثاقها فإن الغرض من الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية. فالجامعة العربية ليست سلطة فوق سلطات الدول الأعضاء فيها ولا تملك اختصاصات تعلو اختصاصاتهم، بل إنها لا تمارس إلا ما يسمح لها به من قبل الدول الأعضاء، ومن ثم فإنها ليست سلطة عليا وإنما منظمة اقليمية ذات طابع قومي تقوم على التعاون الاختياري

---

(٢٨) أنظر في ذلك: مفيد محمود شهاب، **جامعة الدول العربية: ميثاقها وانجازاتها** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ٣٢، ومحمد اسماعيل علي، «فكرة الاقليمية في جامعة الدول العربية وعلاقتها بالوحدة العربية،» **المجلة المصرية للقانون الدولي**، مج ٣٥ (١٩٧٩)، ص ١٩٧.

بين أعضائها دون المساس بسيادة أي عضو، بهدف تحقيق التعاون الاقليمي في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية.

في ضوء ذلك يمكن أن نعرض بإيجاز لأبرز مجالات التحرك السياسي للجامعة العربية فيما يلي[٢٩]:

أ ـ استقلال البلاد العربية والتوسع في عضوية الجامعة التي زادت من الدول السبع الأصلية التي وقعت الميثاق، وهي مصر وسوريا ولبنان والعراق والسعودية وشرق الأردن واليمن، حتى وصلت إلى ٢٢ عضواً. ولعبت الجامعة أدواراً متعددة في الدفاع عن حق البلاد العربية في الاستقلال. على سبيل المثال حالة سوريا ولبنان (في الدورة الأولى حزيران/ يونيو عام ١٩٤٥ بالأمانة العامة للجامعة)، والجزائر (الدعم المالي والسياسي للثورة)، وعمان واليمن الديمقراطية، وقضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ب ـ التعاون العربي في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتجدر الاشارة إلى دور الجامعة في إنشاء شبكة كبيرة من المنظمات العربية المتخصصة ومن الاتحادات العربية المختلفة.

ج ـ التدخل لتسوية وفض النزاعات بين البلاد العربية. ومن أمثلتها سوريا ولبنان (عام ١٩٤٨)، مصر والسودان (عام ١٩٥٨)، مصر ولبنان (عام ١٩٥٨)، مصر وتونس (عام ١٩٥٨)، الكويت والعراق (عام ١٩٦١)، المغرب والجزائر (عام ١٩٦٣)، منظمة التحرير والأردن (عام ١٩٦٨)، لبنان (عام ١٩٧٥)، والنزاع بين اليمنين (عام ١٩٧٨). وبالطبع اختلف خط الجامعة وقدرتها على حل النزاع من حالة لأخرى. ومن النماذج الناجحة لوساطة الجامعة، النزاع بين اليمنين، وذلك بسبب قبول طرفي النزاع لوساطتها والاجماع العربي على ضرورة تطويق الأزمة وحلها، لذلك نجح الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة الذي عقد في الكويت (٤ ـ ٦ ـ ١٩٧٨) في الوصول إلى حل للخلاف ووفق عليه بالاجماع[٣٠].

د ـ الدور الدولي للجامعة، الذي يتمثل في التمثيل السياسي القومي للكيان العربي، كما يتمثل في الدور الاعلامي للجامعة عن القضايا العربية. ووفقاً لذلك اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالجامعة في دورة آذار/ مارس عام ١٩٥٠، وبموجبه يدعى الأمين العام للجامعة للاشتراك في دورات الجمعية العامة كمراقب ويكون للجامعة وفد دائم في الأمم المتحدة. وامتد التعاون ليشمل المنظمات الدولية المتخصصة، كاليونسكو (عام ١٩٥٦) ومنظمة العمل الدولية (عام ١٩٥٨) ومنظمة التغذية والزراعة (عام ١٩٦٠) ومنظمة الصحة العالمية (عام

---

(٢٩) انظر بحوث ومناقشات ندوة: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

(٣٠) عبد الحميد الموافي، «النزاع بين شطري اليمن ومؤتمر الجامعة العربية بالكويت،» **السياسة الدولية**، السنة ١٥، العدد ٥٦ (نيسان/ ابريل ١٩٧٩)، ص ١٦٤ - ١٦٧.

١٩٦١). كما امتد ليتضمن الحوار العربي ـ الأوروبي، الذي بدأت دورته الأولى في حزيران/ يونيو عام ١٩٧٥، والتعاون العربي ـ الافريقي الذي تبلور في مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي في آذار/ مارس عام ١٩٧٧.

لذلك فإن جامعة الدول العربية ما زالت هي الرمز الرئيسي لتضامن البلاد العربية ـ ليس بسبب قدرتها على الاستمرار فقط، بل أيضاً نتيجة عدم استمرار التجارب الوحدوية الأخرى خارج إطارها ـ واستطاعت عبر ما يقرب من أربعين عاماً أن تتجاوز الكثير من الأنواء والعواصف التي اجتاحت المنطقة وأن تتكيف مع ظروف متغيرة جداً. فقد عاصرت الجامعة تغيرات رئيسية في عدد من البلاد العربية المستقلة والمنضمة إليها، في شكل نظم الحكم فيها، وفي توجيه سياساتها الخارجية، وشهدت تحولات كبيرة في هيكل وتوزيع القدرات بين الأقطار العربية بسبب النفط والثروات النفطية، وشهدت وكانت مسرحاً لخلافات حادة وصراعات مريرة.

لذلك ومع الانتقادات التي توجه عادة إلى تنظيم الجامعة، فإن البلاد العربية تتفق على أهمية استمرارها، ولم تسع أي منها سعياً جاداً لانشاء منظمة عربية بديلة رغم الأفكار التي ترددت حول ذلك في الستينات. وعملت الجامعة العربية للتكيف مع الظروف الجديدة، فطورت دبلوماسية القمة، وأوجدت مجالات مختلفة للعمل العربي المشترك.

لقد استطاعت الجامعة العربية التكيف مع المتغيرات المهمة والسريعة في البنية العربية. فمن الناحية الكمية، ازداد عدد أعضائها من ٧ إلى ٢٢ عضواً. ومن الناحية الكيفية، شهدت البلاد العربية عديداً من الحركات العسكرية التي غيرت من أشكال نظام الحكم من الملكية إلى الجمهورية، كما حدث في مصر والعراق وليبيا، ومن أشكال النظم الاقتصادية (من الاقتصاد القومي إلى التخطيط المركزي والتأميم)، وفي توجهات السياسة الخارجية والتحالفات الدولية (معركة حلف بغداد وتبلور سياسة عدم الانحياز)، وتحولات كبرى في موازين الثروة والفقر. ورافق ذلك صراعات طاحنة ومراحل مختلفة من الوفاق العربي والحرب الباردة العربية، ومن الانتقال من وحدة الهدف إلى وحدة الصف، وبلغت بعض الصراعات العربية أحياناً حد الاقتتال المسلح.

وخلال هذه الفترة، دخل جيل جديد في مجال العمل العربي، واستطاعت الجامعة استيعاب الأفكار والأساليب الجديدة. وقد أدى ذلك إلى تطور أكبر في نشاط الجامعة وأسلوب عملها. فمن ناحية أولى، ازداد الاهتمام بالجوانب الاقتصادية وبالتكامل الاقتصادي. ولا شك في أن نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة أثر على تفكير القائمين على أمور الجامعة. وأدى ذلك إلى الاهتمام بالنواحي الاقتصادية، وتشجيع انتقال الثروات والأفراد، وتنشيط دراسات وخطوات التكامل الاقتصادي، والتفكير في أساليب جديدة كالمشروعات المشتركة. وركزت الجامعة على وضع استراتيجية للعمل الاقتصادي المشترك، وتوحيد قوانين الاستثمار في الوطن العربي، وخصصت جهازاً يقوم بدراسات جدوى للمشروعات الصناعية ولتقديم الخبرة اللازمة لإقامة مشروعات جديدة.

ومن ناحية ثانية، قامت الجامعة بتنويع المجالس الوزارية، وإقامة عدد من المنظمات المتخصصة (٢٣ منظمة)، وإعطاء هذه المنظمات القدرة على الحركة بعيداً عن الأمانة العامة للجامعة، منها على سبيل المثال لا الحصر؛ الاتحاد البريدي العربي، واتحاد الاذاعات العربية، والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومجلس الطيران المدني للدول العربية، والصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية. ولعل في أسماء هذه المنظمات المتخصصة ما يبين مجالات النشاط المتنوعة التي شاركت فيها الجامعة. وأنشأت الجامعة قوة أمن عربية في اطار النزاع الكويتي ـ العراقي (عام ١٩٦١)، ضمت قوات من السعودية والأردن والسودان ومصر، وتكرر ذلك في اليمن بعد ذلك. وفي إطار ذلك كان للجامعة العربية فضل الريادة في اقتحام مجالات جديدة في عديد من الأقطار العربية، مثل الاهتمام بمشكلات البنية الحضرية والريفية، والعمل المشترك في مجال محاربة الأوبئة، وانشاء صناديق خاصة لشؤون الصحة وإقامة مشروعات لتصنيع الدواء في الوطن العربي، كما نجحت في تجميع الخبرات العربية وانشاء روابط بين الخبرات العربية.

ومن ناحية ثالثة، فإنه نشأ في خارج الجامعة العديد من الاتحادات والتنظيمات العربية، بتشجيع ومباركة من الجامعة. وعلى سبيل المثال، فإنه في مجال الاتحادات المهنية، يوجد اتحاد عربي للمحامين، والأطباء، والمعلمين، والصحفيين، والأطباء البيطريين، والطيارين، والصيادلة، والمهندسين الزراعيين، وأطباء الأسنان، والموزعين، والحقوقيين، والجيولوجيين، والسينمائيين التسجيليين، والمهندسين، والاقتصاديين، والاخصائيين الاجتماعيين. كما توجد اتحادات عمالية عربية لنقابات العمال العرب، ولعمال الزراعة، ولعمال النقل، ولعمال الصناعات الغذائية، والبريد والبرق والهاتف، وللعاملين بالمصارف والأعمال المالية، ولعمال الصناعات المعدنية والميكانيكية، ولعمال البناء والأخشاب، ولعمال النفط والكيماويات. ومع أن هذه الاتحادات ليست جزءاً من الجامعة العربية، إلا أنها تعمل في الاطار العربي الذي تظلله الجامعة، وفي كثير من الأحيان يتم التنسيق بين أجهزة الجامعة وهذه الهيئات والاتحادات.

لقد تماسكت الجامعة العربية في بيئة زاخرة بكل أنواع الصراعات الدولية المعروفة، ويعكس هذا الاستمرار حاجة البلاد العربية إلى الجامعة. فهي مكان التراضي، وهي مجال الالتزام بالقضايا القومية، وهي مصدر للمساندة الدولية في المحافل الخارجية وفي المفاوضات مع دول أخرى، وهي أداة التنسيق في اطار الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية، كما أنها أداة الحوار مع المجموعات الدولية الأخرى في عالم يتسم بالتكتل والتجمع الدوليين.

وفي حقبتي الستينات والسبعينات، تعالت دعوات في داخل الجامعة وخارجها من أجل تعديل الميثاق وزيادة فعاليات الجامعة، ولاستكمال أوجه النقص فيها. فعلى المستوى التنظيمي، تضمن ذلك أسلوب اتخاذ القرارات في مجلس الجامعة، ومدى الزامها للدول

الأعضاء، واختصاصات مجلس الجامعة في نظر النزاعات بين الدول العربية، وإنشاء محكمة عدل عربية، واعتماد مؤتمر القمة كإحدى الهيئات العاملة بالجامعة وجعل انعقاده الدوري أمراً ملزماً من الناحية القانونية، وتعديل العلاقة بين جهاز الأمانة العامة والمنظمات المتخصصة بحيث تأخذ شكلاً موحداً. وعلى مستوى المبادرة والأهداف، كانت الدعوة لأن ينص على الوحدة العربية كهدف صريح للجامعة، وأن ينص الميثاق على ضرورة احترام حقوق الانسان العربي وحرياته الأساسية، وأن يدعو إلى الالتزام بسياسة عدم الانحياز في المجال الدولي.

وجاء مشروع تعديل الميثاق، الذي أقرته لجنة خبراء الدول المكلفة بالموضوع وأصدرته الأمانة العامة في عام ١٩٨١، مستجيباً إلى عديد من هذه الأفكار. فعبرت مقدمة مشروع الميثاق والفصل الأول منه عن هذه التغيرات في مجال الأهداف والمبادىء. فالمقدمة تشير إلى أن «إيماناً منهم بوحدة الأمة العربية.. وتصميماً منهم على تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حقوق الانسان في الوطن العربي ومكافحة قوى الصهيونية والاستعمار... وتأكيداً منهم على ضرورة تطوير جامعة الدول العربية لتكون أداة فعالة لانجاز الأهداف السامية لهذا الميثاق وخاصة تحقيق هذه الوحدة العربية». أما المادة رقم (١) والمتعلقة بالأهداف، فتحددها في «السير بالأمة العربية نحو ما يؤدي إلى تحقيق الوحدة، والسهر على أن تضمن الدول العربية سلامة الإنسان في الوطن العربي وحقوقه بأشكالها كافة، وتمكينه من ممارسة حرياته الأساسية والعمل على تحرير فلسطين وأية أراض عربية محتلة، ومكافحة الاستعمار بشتى صوره وأشكاله، والتصدي للعدوان ومكافحة الصهيونية والعنصرية، ودعم السلم والأمن الدوليين، والعمل على إقامة نظام دولي جديد يبنى على الحرية والعدل والمساواة وفق مبادىء الأمم المتحدة ومبادىء عدم الانحياز..». وتعكس المبادىء المبينة في المادة الأفكار نفسها، فتعتبر الجامعة وأعضاؤها الإنسان غاية كل عمل سياسي واقتصادي (بند ١) و «تشجع الجامعة الخطوات الوحدوية بين الدول الأعضاء وتعتبر هذه الخطوات مرحلة في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة..» (بند ٣) و «تلتزم الدول الأعضاء بعدم انتهاج أية سياسة تتعارض مع أهداف الجامعة ومبادئها أو تضر بالمصلحة العربية المشتركة» (بند ٧) ويلاحظ كما ذكرنا سابقاً، أن هذا البند ورد في بروتوكول الاسكندرية ولكنه لم يتضمن الميثاق. ولا شك أن في تبني هذه الأهداف والمبادىء ما يدعم من دور الجامعة ويجعلها أكثر قدرة على مواجهة البيئة العربية والدولية والمساهمة في الانتقال بالوطن العربي من مشهد التجزئة الراهن إلى مشاهد أخرى مستقبلية.

وإلى جانب الجامعة العربية ومؤسساتها المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك، فإن التفاعلات العربية تمر بقنوات شعبية عبر قطرية. من أبرز نماذج هذه التفاعلات، الحركة الهائلة لانتقال العمالة منذ منتصف السبعينات، ومنها المنظمات المهنية والنقابية وبالذات تلك التي تتمتع بقدر من الاستقلالية عن الحكومات مثل اتحاد المحامين العرب، ومنها حركة التفاعل الفكري بين المثقفين العرب والتي يمكن القول ان ما شهدته في خلال الحقبة السابقة يعد نشاطاً غير مسبوق بأي حال حيث عقدت عشرات الندوات والمؤتمرات واللقاءات الفكرية، كما صدرت عديد من المجلات الفكرية والثقافية التي لعبت دوراً مهماً في بلورة رأي عام بين المثقفين العرب وفي توفير فرص التفاعل والحوار بينهم.

## ٢ ـ الصراعات العربية ـ العربية[٣١]

توضح متابعة ظاهرة الصراعات العربية ـ العربية، أن هذه الصراعات تأخذ اتجاهات صاعدة وهابطة عبر الزمن، من حيث شدّتها وانتشارها. ويمكن تفسير ذلك بأنها لا تحلّ، وإنما يجري تهدئتها، وفي أحسن الفروض تسويتها، تحت تأثير عامل أو آخر، ممّا يعني أن محتوى الصراع ذاته يبقى كامناً كالبركان. ولذلك، فبمجرد ضعف، أو اختفاء، تأثير العوامل التي أدت للتهدئة أو التسوية، أو ظهور عوامل جديدة، تبدأ الصراعات من جديد، حتى تصل إلى حالة تهدئة أو تسوية. . . وهكذا.

ولا شك أن اقليم المشرق العربي يمثّل المسرح الرئيسي الذي جرت عليه أكثر التفاعلات الصراعية داخل الوطن العربي شدّة وانتشاراً، وهو ما يجد تفسيره في أهمية الموقع الاستراتيجي للاقليم الذي جعله هدفاً رئيسياً لأبرز محاولات الاختراق الخارجي. يضاف إلى ذلك الوجود الاسرائيلي في وسطه. كما أنه، باستثناء مصر، حققت أقطار المشرق سبقاً نسبياً في مجال الاستقلال والتطور السياسي، الأمر الذي هيّأ لحركات التغيير داخل هذا الاقليم أن تسبق غيرها من الأقاليم. كذلك فإنه لا يمكن إغفال الأثر السياسي للتركيب التعددي السكاني لبعض بلاده، وبصفة خاصة لبنان.

من ناحية أخرى، فإن اقليم الجزيرة العربية شهد سلسلة من الصراعات على الحدود (بين السعودية والامارات على البريمي، وبين الامارات وعمان، وبين السعودية واليمن العربية، وبين قطر والبحرين) ولكن بسبب ضعف القدرات العسكرية لأطراف المنطقة فإن الصراع تمت ممارسته على نطاق محدود. وعرفت المنطقة الصراعات واسعة النطاق والتي تمارس على مستوى عال من القدرة العسكرية. وبقيام الثورة اليمنية التي مثّلت تحديّاً كاملاً للقيم السائدة، بخاصة مع الاستعانة بمصر في ذلك الوقت، ومع بروز النظام الماركسي في اليمن الديمقراطية، فقد بدأت بؤرة جديدة للصراع في الظهور عبّرت عن نفسها في الصراع بين شطريّ اليمن من جانب، والصراع بين النظام الجديد والقوى المحافظة في المنطقة من جانب آخر.

ويحتلّ اقليما وادي النيل والمغرب العربي موقعاً وسطياً، من حيث شدة الصراعات وانتشارها. وقد أدّت الطبيعة الجغرافية لقضايا الصراع في المغرب العربي (خلافات الحدود والمطالب الاقليمية) فضلاً عن القدرة النسبية لأطرافه على ممارسة الصراع، إلى تكرار الصدامات المسلحة واسعة النطاق.

### أ ـ قضايا الصراع

تحتلّ القضايا المتعلقة بالنظم السياسية العربية المرتبة الأولى في الأهمية بين قضايا

---

(٣١) استفاد هذا الجزء بصفة اساسية من: أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

الصراع في حقبتي الخمسينات والستينات، وهو الأمر الذي قد يجد تفسيره في خصوصية العلاقات العربية ـ العربية. غير أن ما يثير الانتباه، هو أن الجانب الأكبر من الصراعات التي دارت في هذا الصدد قد انصبَّ بالدرجة الأولى حول النظم التقدمية وبينها، وليس حول النظم المحافظة. ويفسر ذلك عدة أمور، أولها، ان النظام العربي لم يعرف ـ إلا في أضيق الحدود ـ ظاهرة الصراع حول النظم السياسية، عندما كانت كل هذه النظم ذات طابع محافظ، وثانيها، انه في الوقت الذي بدأت فيه النظم المحافظة تصبح مصدراً للصراعات العربية، ترافقت معها في الوقت نفسه ظاهرة الصراع بين النظم التقدمية ذاتها. وثالثها، ان مرحلة الانحسار القومي في السبعينات وما بعدها قد شهدت بالضرورة تدنياً في معايير الالتزام القومي، ومن ثم ففي كثير من الأحيان انتفت الأسباب التي تدفع إلى الهجوم على الأنظمة المحافظة، من منظور قومي.

وتشير مسيرة الصراعات العربية ـ العربية إلى أن القضية الفلسطينية، بأبعادها المختلفة، كانت مصدراً رئيسياً لمجمل قضايا الصراع. ويمكن تفسير ذلك بأن القضية قد صارت من مكوّنات الثقافة السياسية العربية والرأي العام العربي، وارتبطت بشرعية معظم نظم الحكم في المنطقة، فضلاً عن أن أطراف النزاعات العربية غالباً ما كانت تستغلّ هذه القضية ضد بعضها البعض[٣٢]. ومنذ عام ١٩٧٨، وللسنوات العشر التالية، أصبحت اتفاقات كامب ديفيد من أهم مصادر وقضايا الصراع العربي ـ العربي.

وتشكّل بؤر الصراع المرتبطة بقضايا الحدود والمطالب الاقليمية، مجالاً مهماً للصراعات العربية، تمثّلت أساساً في الخلاف على الحدود بين مصر والسودان عام ١٩٥٨، والمطالب العراقية بضمّ الكويت عام ١٩٦١، وصراعات الحدود في المغرب العربي، التي تصاعدت مع بروز قضية الصحراء، وخلافات الحدود بين أغلب بلاد شبه الجزيرة العربية والخليج كما سبق القول. وقد اتّسمت هذه الصراعات بطابع العنف بشكل عام.

كما تبرز الوحدة العربية، كمجال للصراع، سواء في اطار مشروعات الوحدة الاقليمية أم التكامل الوظيفي، أم حتى في اطار المعاهدات العسكرية الثنائية، سواء بين أطراف تلك المشروعات ذاتها أم نتيجة مواقف أطراف عربية أخرى معارضة لهذه المشروعات. وتأتي ضمن قضايا الصراع الارتباطات الخارجية للأقطار العربية، سواء بالشرق أم بالغرب. وكذلك العلاقة بدول الجوار الجغرافي، خصوصاً ايران وأثيوبيا. ويتدنى الدور الذي تلعبه القضايا الاقتصادية في التفاعلات الصراعية العربية، كنتيجة لضعف العلاقات الاقتصادية العربية عموماً.

### ب ـ مصادر الصراع

يمكن القول ان العامل الجغرافي يدخل كأحد المصادر المحتملة للصراعات العربية ـ العربية، بمعنى أن الجوار الجغرافي له دوره في تحريك مصادر الصراع بين البلدين المتجاورين على نحو لم يكن ممكناً لو كانا متباعدين جغرافياً. فلا شك أن نظاماً محافظاً، ستكون ردّة فعله

(٣٢) جميل مطر، «النزاعات العربية: خصائصها.. وخصوصيتها،» الاهرام، ٢/١٢/١٩٨٦، ص١٢.

لمحاولة تغيير نظام محافظ، ملاصق له جغرافياً، أعنف بكثير مما إذا كانت محاولة التغيير هذه تجري لنظام محافظ آخر يبتعد عنه آلاف الأميال. كذلك فإن البلدان المجاورة لفلسطين قد تصطدم مع المقاومة الفلسطينية، نتيجة للضغوط الاسرائيلية التي تدفعها لاتخاذ موقف صريح من انطلاق العمل الفدائي من أرضها، بينما تستطيع البلدان العربية البعيدة جغرافياً أن تقوم بالمناداة بحرية العمل الفدائي، وأن تتجنب أيّ صدام مع المقاومة الفلسطينية.

وكما مثّلت النظم السياسية الجانب الأكبر من قضايا الصراع، فإنها تشكّل أيضاً مصدراً مهماً من مصادر الصراع، حيث يشير تاريخ الصراعات العربية إلى أن النظم التقدمية لم تستطع تجنب الصراعات فيما بينها، إلا في فترات محدودة زمنياً في مواجهة مخاطر خارجية، أو الاستعداد لمواجهتها، في حين أن النظم المحافظة أدركت قضيتها المشتركة ونجحت في التقليل من الصراعات بينها بشكل ملحوظ، بحيث تركّزت جهودها على مقاومة قوى التغيير أو التكيّف معها. وتثور، في هذا الصدد، خصوصيّة النظم العربية التي تضفي آثارها على خصائص الصراعات العربية، فهي في غالبيتها العظمى ـ ورغم تمسكها الشديد بالسيادة، ورغم قطرية سلوكها وممارساتها ـ غير مقتنعة أو قانعة بحدودها السياسية، وغالباً ما يضع الحاكم العربي نصب عينيه احتمالات تأثير القرارات التي يتّخذها على البلاد العربية الأخرى. وفي أحيان كثيرة، لعبت القواعد الشعبية خارج الحدود السياسية دوراً اهمّ في السياسة الخارجية لبلد عربي أو آخر، من الدور الذي لعبته القاعدة المحلية. كما لا يمكن إغفال دور الاعتبارات الشخصية، أو التي تظهر بشكل جليّ في الصراع العراقي ـ السوري، في النصف الأول من الثمانينات، والذي يمثل واحداً من أخطر الصراعات العربية ـ العربية، وذلك رغم التشابه بين البلدين في العديد من ملامح الحكم والعقيدة والحزب الواحد، والرجل القوي على قمة السلطة. ولا شك أن القوى الكبرى والعظمى تشكّل أحد مصادر الصراعات العربية ـ العربية. فغنيّ عن الاشارة دور القوى الغربية في احداث الصراعات العربية حول قضايا الحدود، ودورها في ما يتعلق بالأحلاف، وفي تصعيد واستمرار الحرب حول الثورة اليمنية، وأيضاً دور الاتحاد السوفياتي في اذكاء الصراع بين العراق والجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٥٩.

وتلعب المصادر الاقتصادية دورها من خلال قضايا الحدود والمطالب الاقليمية، ومن خلال القضايا الاقتصادية. ففيما يتعلق بالأولى، فإن المصالح الاقتصادية تبرز في الخلاف حول مياه الأنهار (بين مصر والسودان في عام ١٩٥٨، وسوريا والعراق). وكذا بين العراق وسوريا حول غلق أنابيب النفط. كما برزت القضايا الاقتصادية في كثير من التفاعلات بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة، منذ منتصف السبعينات.

## ج ـ تسوية الصراع

يظهر تحليل مسار الصراعات العربية ـ العربية أن هذه الصراعات لم تكن تحلّ في غالبيتها، وإنّما يجري تهدئتها أو تسويتها، على أحسن الفروض. فيمكن القول بوجود آليات

للتهدئة أو التسوية، بمعنى وقف تصعيد الصراعات، أو ايجاد صيغ توفيقية مؤقتة لاحتوائه. وقد تمثّلت أهم آليات التهدئة من خلال الاتفاق الثنائي بين طرفي الصراع، وهو ما عرفته الصراعات ذات الشدّة المحدودة التي لا تؤدّي إلى قطع الاتصال بين طرفيّ الصراع. وتلي ذلك في الأهمية التهدئة أو التسوية عن طريق التغيير في نظام الحكم في أحد طرفيّ الصراع، وقد ثبت أن تغير نظام الحكم لدى الخصم في كثير من الأحيان لا تترتّب عليه سوى تهدئة مؤقتة، وعادة ما كان يقود في الوقت نفسه إلى بداية تفاعلات صراعية جديدة مع حلفاء النظام القديم، فضلاً عن أن احساس النخب الحاكمة بوجود خطر خارجي عليها، قد يدفعها إلى التكتّل في وجه محاولة التغيير من الخارج، أو يدفعها أيضاً إلى المبادرة بالعنف في مواجهة الخصم. ويعني هذا دخول الصراعات في حلقة مفرغة، واستنزاف موارد النظام العربي في معارك لا طائل تحتها. ومن بين آليات التهدئة، وجود وسيط عربي يتمتّع بثقة طرفيّ الصراع، أو دور الجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الافريقية، وكذلك محاولات الاكراه الصريح أو الضمني على تسوية الصراع، ومواجهة مخاطر خارجيّة قد تدفع إلى تهدئة الصراعات.

## ٣ ـ اشكاليات التوحيد العربي

عند دراسة العملية التوحيدية في منطقة ما، لا يمكن الفصل بين الشكل والمضمون. أمّا الشكل، فيقصد به الاطار الدستوري والقانوني الذي تتمّ العملية وفقاً له. وأمّا المضمون، فيشير إلى طبيعة المقوّمات والعوامل التي تربط مجموعة الأقطار التي يتمّ التوحيد بينها. وفي هذا السياق، فإن دراسة عملية التوحيد العربي لا بدّ أن تنطلق من خصوصيّة الواقع العربي، الذي ستقوم فيه العملية باعتبار أنها مسألة سياسية من حيث بواعثها وغاياتها. فبالنسبة إلى البواعث، تنطلق هذه العملية من الاعتقاد بالقوميّة العربيّة، وانتماء العرب إلى أمة واحدة، وأنكثيراً من الحدود التي تفصل بين عدد من أقطارهم هي من صنع الاستعمار. وأمّا من حيث الغايات، فإن هذه العملية لا تسعى إلى تحقيق شكل من أشكال التكامل الاقتصادي وحسب، بل إلى الاتحاد السياسي أو الوحدة بين الأقطار العربية.

من الناحية التاريخية، شهدت الأقطار العربية عدّة تعبيرات وصياغات لهذا الهدف. فبينما كانت «الوحدة» مطروحة كشعار وكهدف سياسي في الخمسينات والستينات، من جانب عدد من الأقطار العربية الرئيسية ذات الوزن في الحقل السياسي العربي، توارى هذا الهدف على المستوى الرسمي في السبعينات والثمانينات، وارتفعت بدلاً منه صياغات التضامن العربي أو التكامل الاقتصادي العربي.

وشهدت الدعوة إلى تحقيق الوحدة العربية اجتهادات عدّة، دارت حول أمرين: أوّلهما شكل الوحدة المرتقبة، وثانيهما المجال الجغرافي لعملية التوحيد. فنشب خلاف حول أشكال الوحدة بين أنصار الوحدة بمعناها الاندماجي، بمعنى إقامة دولة بسيطة على غرار النظم السياسية القائمة في أغلب الأقطار العربية، والتي تعطي للعاصمة سلطات واختصاصات تكاد تكون مطلقة ازاء المحافظات والأقاليم، وبحيث لا يكون للأخيرة أيّ اختصاصات إلا تلك التي

تسمح بها العاصمة، وبين أنصار الاتحاد الفـدرالي، وسنشرح هذا في ما بعد. كما نشب خلاف آخر بين دعاة الوحدة الشاملة التي تتضمّن كلّ الأقطار العربية من المحيط إلى الخليج، وبين أنصار الوحدات الجزئية أو التجمعات الاقليمية، كوحدة وادي النيل، والمشرق العربي، والمغرب العربي، والجزيرة العربية والخليج.

الأمر الذي لا شك فيه، أن قضية الوحدة قد توارت مؤقتاً عن سلّم أولويات السياسات الرسمية العربية في عقد الثمانينات، ولم يعد أيّ من الأقطار العربية الرئيسية والفاعلة في الساحة، يضعها كأحد مقوّمات وعناصر حركته السياسية. أضف إلى ذلك، أن حقبة السبعينات قد أفرزت عدداً من الظواهر التي دعمت هذا «التغييب» لقضية الوحدة، مثل نموّ ساعد الدولة القطرية، وازدياد تدهور العلاقات العربية ـ العربية، واستفحال المشكلات بين النظم العربية، وتعدد مسبّبات الاختلال الاستراتيجي بين العرب واسرائيل، وتزايد التبعية العربية للخارج في كلّ شيء تقريباً، من الغذاء إلى السلاح.

## أ ـ بين الاندماجية والصيغة الاتحادية (الفدرالية)

من المؤكّد أن الصيغة الاتحادية (الفدرالية) تمثّل التصوّر الأكثر رجحاناً لأيّ وحدة عربية. وقد أثيرت الفكرة الاتحادية أكثر من مرّة في تاريخ الدبلوماسية العربية، من أبرزها اقتراح ناظم القدسي، رئيس مجلس النواب السوري، في ٢٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٦، الذي دعا فيه مصر إلى القيام بدور القيادة لاقامة اتحاد فـدرالي عربي. وحدّد مفهوم هذا الاتحاد بقوله «ومن رأيي الشخصي أن يبدأ هذا الاتحاد بين الدول المستعدّة، على شكل اتحاد فيدرالي، يوحّد مصالح الجيش والاقتصاد والمعارف والمشاريع الانتاجية المشتركة، ثم يعمل على ضمّ الدول الأخرى الراغبة في دخول هذا الاتحاد»[٣٣].

وتحبّذ الاتجاه الاتحادي أغلب الدراسات التي قامت بتحليل مقارن لأنماط الاتحادات الدوليّة، وملاءمة كلّ منها للواقع العربي. فتذكر احداها «انه بالنسبة للدول العربية، يتعيّن إقامة وحدتها على أساس التوزيع اللامركزي للسلطة السياسية، بحيث تتناسب درجة التوزيع مع ظروف وأوضاع كل اقليم. . ومن ثم يتعيّن أن يكون لكل اقليم سيادته الداخلية. بحيث تتحدّد درجة ارتباطاته بالحكومة المركزية حول المصالح المشتركة وشؤون السيادة الخارجية، بما يكفل تلافي الحساسيات الاقليمية المحتملة»[٣٤]. وتنبع صلاحية الصيغة الاتحادية من الاعتبارات التالية:

(١) انها تقيم التوازن بين العاصمة والولايات، وبين المستوى الاتحادي والمستوى المحلي، وتضمن لكلّ منها اختصاصات وسلطات، ومن ثم تضمن للأقاليم وللأقطار المشتركة في الاتحاد مجال اختصاص لا تستطيع السلطة الاتحادية أن تتدخّل فيه. ومثل هذه الترتيبات

---

(٣٣) محمود كامل، **الاسلام والعروبة: تحليل لعوامل الوحدة بين عشرين دولة عربية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦)، ص ٣٥٤.

(٣٤) محمد أنور عبد السلام، **التجربة الاتحادية الامريكية وقيمتها للوحدة العربية** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٤)، ص ٢٤٢.

تزيل تخوّفات الأقطار الأقلّ عدداً، والتي قد تخشى من احتمالات سيطرة البلاد الأكثر عدداً، أو تلك الأكثر غنى، وتخاف من رغبة الأغلبية الفقيرة في مشاركتها في مصادر ثروتها. فالصيغة الاتحادية تضمن التمثيل المتساوي لكل الأقاليم في أحد المجالس التشريعية، بغضّ النظر عن عدد السكان، كما أنها تسمح للولايات بالاحتفاظ بقدر أو نصيب من مواردها وبحقها في فرض الرسوم والضرائب في مجالات معينة.

(٢) انها تحترم التنوّع الثقافي والاجتماعي، وتعدّد الخبرة التاريخية في مناطق الوطن العربي، واختلاف ظروف العهد الاستعماري وخصائص الحركة الوطنية. فعلى سبيل المثال، فإن دور الإسلام في الحركة الوطنية اختلف في المغرب العربي عنه في المشرق. والخبرة الاستعمارية المباشرة لمنطقة المغرب مع خصوصيّة الاستعمار الفرنسي وسياساته الاستيعابية، تختلف عن خبرة التعامل مع الاستعمار الانكليزي. كما أن الآثار الثقافية والاجتماعية لكلّ من الخبرتين مختلفة[٣٥].

(٣) وأخيراً، فإن الصيغة الاتحادية تزيل مخاوف الأقليات من خشية الاندماج في المحيط العربي، وتضمن حقوقها، في إطار كلّ ولاية أو اقليم.

## ب ـ بين الوحدة الشاملة والتجمّعات الاقليميّة

في الأربعينات، انتقد الاتجاه القومي العربي الآراء التي طرحت فكرة التجمعات الاقليمية، وبالذات المشروع الذي سمي وقتذاك بالهلال الخصيب، واعتبر أن محاولات التجمع أو الوحدة الاقليمية هي محاولات غير مباشرة لضرب هدف الوحدة العربية في معناها الشامل، وتقليصها إلى وحدات وتجمّعات اقليمية، ينتظم كلّ منها عدداً من الأقطار المتجاورة جغرافياً، وكأننا بذلك أحللنا رابطة الجوار الجغرافي، وهي ذات معنى اقليمي في الأساس، محلّ الرابطة القومية، وهي رابطة شعور وانتماء في المقام الأول. وكأننا بذلك، أيضاً، قد خرجنا من مفهوم التوحيد القومي بكل دلالاته ورموزه، إلى التكامل الاقليمي بمعنى العلاقات بين دول الجوار، التي تنتمي إلى المنطقة الجغرافية نفسها.

في هذا السياق، كان أحد افرازات حقبة السبعينات، هو تأكيد التجمّعات الاقليمية كمنهج في العلاقات بين الحكومات العربية. ولدينا ثلاثة نماذج هي: نموذج مجلس التعاون الخليجي، ونموذج التكامل المصري ـ السوداني، وفكرة وحدة المغرب الكبير.

أمّا مجلس التعاون الخليجي، فتعود جهود تأسيسه إلى مؤتمر مسقط في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧٦[٣٦]. ونشط المجلس، في أغلب مجالات التعاون الاقليمي، بما في ذلك

---

(٣٥) محمد بكر حسين، **الاتحاد الفيدرالي بين النظرية والتطبيق** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٧)، ص ٦٢٩ ـ ٦٣٠.

(٣٦) انظر نص النظام الأساسي في: عبد الله بشارة، **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أم عقبة في طريق الوحدة العربية**، سلسلة الحوارات العربية، ٥ (عمان: منتدى الفكر العربي، [١٩٨٥])، ص ١١١.

قضايا الدفاع المشترك، التي أثيرت في قمة الدوحة عام ١٩٨٣، وتقرر إنشاء صناعة سلاح خليجية، ثم في قمة الكويت عام ١٩٨٤، تقرر إنشاء قوة خليجية موحّدة باسم «درع الجزيرة»، كما تمّ التوقيع على اتفاقية اقتصادية في قمة الرياض عام ١٩٨١، أضف إلى ذلك التنسيق في الجوانب الأمنية المتعلقة بالمخدرات والمرور والجوازات والجمارك والضبط الجنائي. وانتظمت اجتماعات قمة المجلس، وانعقدت القمة التاسعة له في الرياض في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٧.

ولا يمكن الفصل بين قيام المجلس والأوضاع الاقليمية في منطقة الخليج، والوطن العربي عموماً. فليس مصادفة أن يتمّ إنشاء المجلس بعد قيام الثورة الايرانية في عام ١٩٧٩، وبعد اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية في عام ١٩٨٠، بما مكّن من قيامه دون وجود العراق فيه، وبعد احتدام الصراع الدولي حول الخليج وفيه. ولا يمكن أيضاً الفصل بين قيامه وتطلّع السعودية للعب دور أكبر على النطاق العربي. ويعبّر عن ذلك عبد الله بشارة، الأمين العام للمجلس، بقوله «ان انتقال صنع القرار السياسي من المناطق التقليدية سواء في القاهرة، أم في أيّ عاصمة أخرى، إلى الجزيرة العربية، فرض على دول الخليج ان تكون لديها قدرة اتخاذ القرار السياسي مجتمعة، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. وفي الحقيقة، ان مجلس التعاون، باختصار، هو محاولة لحماية قدرة اتخاذ القرار السياسي الذي انتقل من القاهرة ومن الشمال، إلى الرياض وسواحل الخليج»(٣٧).

ويثير تقييم مجلس التعاون قدراً كبيراً من الخلاف. فرغم انتظام اجتماعاته وتعدد مؤتمراته وأنشطته إلا أنه يواجه عدداً من المشاكل الرئيسية؛ أولاها ضعف مصادر القوة لأعضائه وبالذات في المجالين البشري والعسكري، وثانيتها استمرار قضايا مشاكل الحدود التي بقيت معلقة دون حل (على سبيل المثال الحدود بين السعودية وكل من عمان واليمن العربية، وبين الشارقة ودبي، وبين الفجيرة وعمان، وبين البحرين وقطر)، وثالثتها وضع اليمنين وبالذات اليمن العربية ازاء المجلس وخصوصاً بعد اكتشاف النفط فيها. وتثير هذه المشاكل أسئلة مهمة حول فاعلية ومستقبل مجلس التعاون.

أمّا التكامل المصري ـ السوداني، فقد بدأ في ١٢ شباط/ فبراير عام ١٩٧٤، عندما وقّعت مصر والسودان منهاج التكامل السياسي والاقتصادي. وفي عام ١٩٨٢ تمّ توقيع ميثاق التكامل الذي أقام عدداً من المؤسسات المشتركة بين البلدين، مثل برلمان وادي النيل واللجان الوزارية المشتركة والاجتماعات المنتظمة لرئيسيّ البلدين. ولكن نتيجة المشاكل الداخلية التي كان يواجهها نظام الرئيس جعفر النميري، ومعارضة القوى الوطنية لسياساته، اتّسمت أنشطة التكامل بالطابع الرسمي الحكومي، ولم تكتسب بعداً شعبياً.

لذلك، فبعد قيام الانتفاضة الشعبية في السودان تمّ تجميد الأمانة العامة للتكامل في تموز/ يوليو عام ١٩٨٥، ثم أصدرت الحكومة الانتقالية في نيسان/ أبريل عام ١٩٨٦ قراراً

---

(٣٧) نقلاً عن: **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، اشراف السيد يسين (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦)، ص ٢١٠.

بإلغاء اتفاقات التكامل، والمؤسسات المترتبة عليها. وخلال زيارة السيد الصادق المهدي رئيس وزراء السودان لمصر، عام ١٩٨٧، تمّ توقيع ميثاق الاخاء الذي يشير إلى العلاقات الوثيقة بين البلدين، ولكنه لم ينشىء المؤسسات والقنوات اللازمة لادارة العلاقات بينهما.

وأخيراً، تكرّرت في السنوات العشر الأخيرة محاولات احياء فكرة وحدة المغرب الكبير. وفي هذا الصدد، تمّ اتفاق جربة بين ليبيا وتونس، واتفاقية الوحدة الليبية ـ المغربية (والتي ألغيت من جانب المغرب فيما بعد)، ومعاهدة الاخاء والوفاق بين الجزائر وتونس التي انضمت إليها موريتانيا، وفكرة الوحدة بين ليبيا والجزائر. وقد تعثّرت هذه المحاولات بسبب الصراع الدائم في الصحراء بين المغرب والجزائر، وكذلك الخلافات التي تمّت بين ليبيا وعدد من جاراتها، كان من أبرزها الخلاف مع تونس والذي أدّى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٥. وجدير بالذكر أنه في نهاية عام ١٩٨٧ شهدت المنطقة حركة دبلوماسية وسياسية نشطة، لعبت فيها الجزائر دوراً رئيسياً وذلك لاحتواء النزاعات بين بلدان المنطقة، وكان من شأنها عودة العلاقات الدبلوماسية بين تونس وليبيا، وبين الجزائر والمغرب، وعقد اجتماع قمة لرؤساء وملوك بلدان المغرب العربي الكبير.

وهكذا يمكن القول ان الدعوة إلى التعاون الاقليمي، في اطار النظام العربي، وعلى مستوى احدى مناطقه، تزداد تدريجاً. فما هي دلالة هذا التطور؟ وكيف نفهمه؟ يبرز هنا أمران: أولهما، ان أيّ تعاون أو تنسيق بين بلدين عربيين متجاورين أو غير متجاورين، نحو مزيد من التكامل والتوحيد، هو أمر مرحّب به، طالما أن هذا التعاون يمكن أن يكون طريقاً لمزيد من التعاون العربي ومتماشياً مع الأهداف القومية، وطالما أنه ليس بديلاً عن التعاون على المستوى القومي العربي، وهو الأمر الذي حثّ عليه ميثاق جامعة الدول العربية. وثانيهما، ان هذا الوضع يتحقق بالذات، عندما لا يكون هدفه خلق تكتّلات أو محاور داخل الجامعة العربية، أو عندما يكون بديلاً عن العمل من خلالها وعلى حسابه. ذلك أنه من أخطر الأمور أن تنصرف كل مجموعة من البلاد العربية إلى قضاياها الاقليمية، وهو ما يؤدّي إلى تفتيت الاهتمام المشترك، وغياب بؤرة الاهتمام الواحد والموحدة.

ومؤدّى ذلك أن التجمعات الاقليمية، في حدّ ذاتها، ليست شراً محضاً أو خيراً خالصاً، وأن تقويمها يكون من خلال غايات وظروف انشائها وأنشطتها وممارساتها في المجالس العربية، وهو ما يسمح لنا بالحكم عمّا إذا كان التجمع الاقليمي خطوة من أجل تنسيق وتوحيد عربي أكبر، أم أنه انكفاءة اقليمية عن هذا الاطار الأوسع. وفي نهاية عام ١٩٨٨ كان الوطن العربي يبدو وكأنه يتجه نحو مزيد من التعاون الاقليمي في مناطقه الفرعية. فمع نهاية حكم الرئيس بورقيبه نشطت حركة الوحدة «المغاربية» بين دول المغرب العربي، وتحسنت العلاقات بين مصر والسودان بشكل ملحوظ واعطى وقف اطلاق النار في الحرب العراقية الايرانية الفرصة لمجلس التعاون للعمل في غياب التهديد الايراني، كما فتح هذا التطور الباب لعلاقات متطورة في المشرق العربي بين الأردن والعراق، وتطور العلاقات بين اليمنين.

## ج - التوحيد العربي بين الاعتبارات الفنية والارادة السياسية[٣٨]

تثير قضية التوحيد مسألة سيادة الدولة وكيفية تجاوزها. وهذا هو الموضوع الذي تبحثه نظريات التكامل والتوحيد.

لقد تناولت هذه النظريات عمليات وآليات انتقال مجموعة من «الدول ذات السيادة» إلى أشكال أكثر تطوّراً من العمل المشترك، وإلى مؤسسات لها اختصاصات وفعاليات محدّدة، اي آلية نقل اختصاصات وسلطات صنع القرار ورسم السياسة، في مجالات معيّنة، من كل دولة على حدة، إلى هيئات ومؤسسات اقليمية. فالعملية التكاملية تتضمّن تنازل الدولة عن قدر من اختصاصها في مجال ما، لمصلحة مؤسسات مشتركة اقليمية.

وتركّز أغلب النظريات الغربية في هذا الصدد، على ضرورة عدم بدء العملية التكاملية، بتحدّي مفهوم سيادة الدول المشتركة في هذه العملية، وأنه من الأفضل البدء في مجالات لا تثير حساسيات شديدة، وأن أفضل الأدوات لتحقيق التكامل الاقليمي، هو البدء بإجراءات التكامل الاقتصادي.

ويشار في هذا الصدد إلى أفكار المدرسة الوظيفيّة (Functionalism) والوظيفية الجديدة (Neo Functionalism) لتحقيق التكامل، والتي تلقى رواجاً في الفكر الاقتصادي العربي، بسبب نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة، وبسبب ازدياد الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي العربي في السبعينات.

جوهر هذه المدرسة التي ظهرت في فترة ما بين الحربين على يد ديفيد ميتراني، ثم بلورها ارنست هاس في كتابه عن توحيد أوروبا عام ١٩٥٧، هو بدء العملية التكاملية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي لا تثير حساسيات سياسية، ولا تمثّل تهديداً لسيادة الدولة، وإقامة المؤسسات المشتركة في هذه المجالات التي تحكمها أساساً الاعتبارات الفنية والعملية وليس الاعتبارات السياسية، وأن نجاح التكامل في هذه المجالات سوف يعطي العملية التكاملية دينامية ذاتية وقوة متدفقة، بمقتضاها تنتقل من المجالات الفنية إلى مجالات جديدة أكثر اقتراباً من الجوانب السياسية، وهذا ما يسمى بمفهوم الانتشار (Spill-Over) الذي يعتبر أحد مكوّنات النظرة الوظيفية.

وهكذا، فإن المنطق الذي يحكم هذه النظرة يتّسم بالتطوّرية والتدرّج، بمعنى أن الخطوة الأولى في العملية التكاملية تكون بإقامة المؤسسات المتخصصة في مجالات لا تثير الحساسيات السيادية، وأن يكون الاعتبار الغالب في نشاطها هو المصالح المتبادلة، وأن تخرج القرارات المتعلقة بها من أيدي رجال السياسة إلى أيدي الفنيين والاختصاصيين، وأن نجاح هذه المؤسسات واتساع نطاق عملها سوف يقرّبانها تدريجاً إلى التكامل في المسائل

(٣٨) يعتمد هذا الجزء على الفصل الذي أعده المؤلف عن الأوضاع السياسية في الوطن العربي وأثرها على التكامل الاقتصادي العربي، في: محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ٢، ص ٨٣٤ - ٨٧٩.

السياسية والعسكرية. ومن ثم فإن العملية التكاملية، وفقاً لهذا التصور، تأخذ شكلاً متواصلاً يبدأ بالتكامل الفني والاقتصادي، وينتهي بالتكامل السياسي والأمني، نتيجة توسيع نطاق العملية التكاملية، وأن من شأن هذه العملية ـ وفقاً لأفكار الوظيفية الجديدة ـ خلق نخبة سياسية ذات ولاء اقليمي، تكون بمثابة قوة دافعة للعملية التكاملية، والانتقال التدريجي ببؤرة الولاء من الدولة إلى الاقليم.

نحن لا نعتقد بصحة هذا الاتجاه الوظيفي بالنسبة إلى البلاد النامية عموماً، وإلى البلاد العربية خصوصاً، ونرى أنه نتاج للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول أوروبا الغربية، وأنه يفترض عدداً من المسلّمات النظرية التي لا يمكن التسليم بها، وأنه عند دراسة العملية التكاملية، ينبغي النظر في خصوصية كل منطقة أو اقليم، والبحث عن الشروط اللازمة للتكامل وخصائص العملية التكاملية في ضوء المعطيات الخاصة به، والتي تختلف وفقاً لدرجة التطور الاقتصادي الاجتماعي، واشكال نظام الحكم، ونوعية النخبة الحاكمة، والثقافة السياسية السائدة، وطبيعة التفاعلات والعلاقات بين دول الاقليم، ونوع التحدّيات التي تواجه دوله.

وانطلاقاً من الخصوصية المزدوجة للأقطار العربية باعتبارها بلداناً نامية من ناحية، وباعتبارها عربية من ناحية أخرى، يمكن إثارة الملاحظات التالية على النظرية الوظيفيّة:

(١) هناك أولاً، ملاحظة تاريخية، وهي أن انتقال العملية التكاملية من المجال الفني إلى المجال السياسي، أي الانتقال من القضايا المتعلقة بالاقتصاد والمال والتجارة والتعاون التكنولوجي والفني إلى تلك الخاصة بالأمن والجيوش وتبادل المعلومات الاستراتيجية ومصادر التهديد، لم يحدث بالشكل الذي توقعه أنصار هذه المدرسة. والنجاح الذي أحرزته التجربة الأوروبية في هذا الصدد كان بسبب وجود اتفاق أساسي سابق على التوجهات الاستراتيجية وعلى تحديد مصادر الخطر والتهديد بالنسبة إلى أوروبا الغربية وكيفية مواجهتها (حلف شمال الأطلسي والمظلة النووية الأمريكية). وحتى عندما قامت فرنسا وبريطانيا بتطوير قوة نووية مستقلة، فإن ذلك لم يكن في اطار فهم أو تصور استراتيجي متناقض مع هذه التوجهات.

(٢) وهناك ثانياً نقد نظري لواحدة من أهمّ المسلّمات الوظيفيّة، وهي اعتبارها المصالح الاقتصادية وتبادل المنافع المادية، الأساس الجوهري للعملية التكاملية. ذلك أن قيام التكامل على أساس اقتصادي وحسب يضع له حدوداً لا يتجاوزها، فالاستمرار في العملية التكاملية يتطلب الالتزام الفكري بالعملية كهدف. وفي غياب هذا الالتزام لا يكون هناك واقع لذلك. ونجاح التكامل يتطلب الالتزام السياسي بها ووجود الارادة السياسية، كما أن هذه النظرة تفترض «رشادة اقتصادية» و«عقلانية ذرائعية» وتقلّل من أهمية الرموز والقيم والمنافع غير المادية في العملية التكاملية.

(٣) وينقلنا هذا، ثالثاً، إلى نقد مسلّمة وظيفية أخرى، وهي التمييز بين جوانب سياسية وأخرى فنية. فهل يمكن القول مثلاً بأن مسائل مثل النقل الجوي، أو مدّ أنابيب النفط عبر دولة مجاورة، أو اقامة مشروعات اقتصادية مشتركة، هي مجرّد قضايا فنية وليس لها اعتبارات

أو نتائج سياسية؟ الحقيقة أن القرار الفني يستند إلى افتراضات، ويؤدي إلى آثار سياسية، وأيّ قرار يشمل تخصيصاً أو توزيعاً للموارد الاقتصادية هو قرار سياسي.

وإذا كان ذلك صحيحاً، بصفة عامة، فإنه يغدو أكثر صحّة في حالة البلاد العربية ـ والنامية عموماً ـ التي تتسم بتسييس القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وبأولوية الاعتبارات السياسية عند تحديد الاختيارات الفنية والاجتماعية. وفي كثير من الأحيان، فإن القضايا الاقتصادية تخضع أساساً للاعتبارات السياسية التي عادة ما ترتبط بشخص واحد أو مجموعة محدودة من الأفراد، وهذه البلاد لا تعرف مجالس تمثيلية مستقلة، ولا نقابات عمالية أو اتحادات مهنية قوية، بل إن الحقيقة الكبرى في حياتها هي سلطة الدولة، ومن الصعب للغاية تصوّر قيام علاقات تكاملية عمالية أونقابية أو مهنية خارج القيود السياسية التي تضعها هذه البلدان..

(٤) يضاف إلى ذلك خصوصيتان عربيتان: أولاهما، الطابع القومي للعلاقات العربية الذي لا تتحدّاه أي دولة عربية لفظاً وقولاً ـ وإن كانت تمارس ذلك عملاً ـ وهو الأمر الذي يعطي للعملية التكاملية بين البلاد العربية طابعاً سياسياً مباشراً. وثانيتهما، طبيعة التحدّيات التي تواجهها البلاد العربية، وهي ذات مضمون سياسي، مثل التحدّي الاسرائيلي الصهيوني، وتحدّي التبعية، وتحدّي التنمية الشاملة والاختيارات الاجتماعية المرتبطة بها، وتحدّي الشرعية والاستقرار السياسي. ومن شأن هذه التحدّيات أن تضع الاعتبار السياسي كمحدّد رئيسي للعملية التكاملية.

إن النظرة الوظيفيّة لا تساعدنا كثيراً في حلّ التناقض القائم بين القومية والقطرية في النظام العربي. ومن العبث البحث عن اسباب هذا التناقض في الوثائق القانونية أو الأشكال المؤسسية القائمة، بل نجده في النظم السياسية العربية وتوجهاتها وأولوياتها، أيّ نجده في العوامل السياسية المحددة للعلاقات العربية. ويبرز، في هذا الصدد، غياب الارادة السياسية الفاعلة وغياب الاختيار السياسي القومي بين النخب الحاكمة، وغياب الدولة النموذج، أو الاقليم ـ القاعدة، الذي يقدم القدوة ويطرح المثل، ومن خلال ذلك تمارس القيادة العربية. فالزعامة العربية ليست أمراً يشترى بالمال، أو ينتزع بالابتزاز السياسي، ولكنها ممارسة عملية وفعل دؤوب للخروج بالنظام العربي من انتكاسته الراهنة.

إن عمليّة التوحيد العربي أمر سياسي في المقام الأول، وهناك أولوية للاعتبارات السياسية في تحقيقه نتيجة السمة القومية التي تتصف بها العلاقات العربية. وبسبب صعوبة الفصل بين الاعتبارات الفنية والسياسية في عملية التوحيد، فإن أيّ طريق آخر ـ اقتصادي أو اجتماعي ـ في غياب الالتزام السياسي قد يوجد بعض أشكال العمل المشترك أو التنسيق في مجال أو آخر، وقد يحقق بعض الفوائد المشتركة والمنافع المتبادلة، ولكنه يتمّ في اطار التجزئة القائم، دون أن يضع الأساس لخطوة أكثر تقدماً. والقضية ليست المفاضلة بين الفورية والتدرجية. ولكن هل يمكن تحقيق الأهداف القومية، وحلّ التناقض بين القومية والقطرية، نتيجة عملية فنية يقودها المتخصصون والفنيون وحسب، أم أنهما، بالضرورة وفي المقام الأول، ثمرة عمل سياسي والتزام قومي يضطلع به المثقفون والسياسيون والحكام؟

وعملية التوحيد ـ بحكم التعريف ـ هي عملية اجتماعية (Social Process)تتضمّن احتكاك عناصر وبنى اجتماعية مختلفة بعضها مع البعض الآخر، بهدف التنسيق بينها، وصولاً إلى دمجها في التحليل الأخير. هذه العملية لا يمكن أن تتمّ بين عشية وضحاها، بل هي تخضع بحكم طبيعتها، لتفاعلات داخلية، يتمّ خلالها ابعاد أسباب الاختلاف أو التباين، وتنمية وتطوير عناصر الاتفاق والتشابه بين البنى الاجتماعية والسياسية. يترتب على ما تقدم، أن أزمة عملية التوحيد العربي ـ كما ذكرنا من قبل ـ ليست في غياب الصيغ الفنية الدستورية، أو التصوّرات النظرية المتعلقة بمفهوم دولة الوحدة ومؤسساتها، ولكن في غياب الارادة السياسية الفاعلة.

## ٤ ـ الاختلال في النظام العربي وأزمة الدولة ـ القائد(٣٩)

يقوم الافتراض القائل بوجود مشكلة حول دور الدولة ـ القائد في النظام العربي، على أساس أن كلّ نظام للعلاقات الدولية أو الاقليمية عادة ما يشهد توزيعاً غير متكافىء للأدوار والنفوذ بين الدول المكوّنة له، وأن الدولة أو الدول ذات التأثير الأكبر تلعب ادواراً متميّزة، تتناسب مع حجم قوتها ونفوذها. ويمكن أن تأخذ هذه الأدوار عدّة أشكال:

فهي في أقوى حالاتها تملك القدرة على الفرض، وتجعل الأطراف الأخرى تتصرف وفقاً لما ترتضيه، وذلك بواسطة استخدامها لأدوات القوة والتأثير التي تملكها ازاء هذه الأطراف (مساعدة اقتصادية، تزويد بالسلاح... الخ). وتتوافر هذه الحالة عندما يكون هناك بون شاسع بين الدولة ـ القائد والدول الأخرى، ويسمّى هذا الوضع بالهيمنة أو الانفراد بالسيطرة.

وهي، في حالات أخرى، قد تمارس دورها مع وجود دول اخرى، تتقارب معها في مصادر القوة وترغب في ممارسة نفوذها. وفي هذه الحالة، إمّا أن تتعاون الدول الأكثر قوة لتقسيم مجالات النفوذ، أو للاتفاق على قواعد السلوك الدولي أو الاقليمي. ويتضمّن هذا الوضع شكلاً من أشكال المشاركة؛ امّا أن تتنافس وتتصارع فيما بينها، أو ربما تجمع بين الأمرين.

وهي قد تمارس تأثيرها بشكل أدبي ومعنوي، فتقدم نموذجاً مرغوباً فيه من الممارسة السياسية، أو النظام الاقتصادي الذي يقتدي به الآخرون، وتكون بمثابة ضمير مجموعة الدول التي تتحدّث باسمها، فتستطيع أن تؤثر في قائمة اهتمامات هذه الدول وجدول أعمالها، وأن تكون شواغلها هي ما تتابعه بقية الدول الأخرى.

---

(٣٩) الكتاب الأساسي باللغة العربية في موضوع الدولة كقاعدة لبناء القومية والأمة، ودور الاقليم القاعدة أو الدولة القائد في عملية التوحيد السياسي، هو: نديم البيطار، **من التجزئة إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٧ ـ ١٣١. ويعتمد هذا الجزء على نتائج كتابات سابقة للمؤلف أهمها: مطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**؛ Ali E. Hillal Dessouki, «The New Arab Political Order,» in: Malcolm H. Kerr and El - Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1982), pp. 319 - 347, and Ali E. Hillal Dessouki, «The Crisis in Inter - Arab Politics,» in: : Ali E. Hillal Dessouki [et al.], eds., *International Political Relations in the Arab World, 1973 - 1982* (Tokyo: Institute of Developing Economics, 1953), pp. 130 - 159.

وفي كلّ الحالات، فإن الدولة ـ القائد ـ عالمياً أو اقليمياً ـ عادة ما يتوافر فيها عدد من الشروط والمتطلبات اللازمة لممارسة هذا الدور:

أ ـ أن تتمتع برصيد من مصادر القوة المادية (القدرات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والعسكرية. . .) مقارنة بالدول الأخرى التي سوف تكون مجالاً لممارسة دورها القيادي.

ب ـ إن القيادة لا تتحقق بمجرد امتلاك القوة المادية، بل ينبغي أن تتوافر الارادة لدى النخبة السياسية في هذه الدولة، والقدرة على ممارسة هذا الدور، وطرح النموذج أو المشروع السياسي القادر على تعبئة التأييد الشعبي(٤٠).

ج ـ إن القيادة طريق ذو اتجاهين، وإذا كانت هناك دولة تسعى لممارسة دور قيادي، فإن هناك دولاً أخرى عليها أن تتقبّل هذا الدور وترضى به. لذلك، فإن طبيعة النظام السياسي القائم في الدولة التي تتطلّع إلى دور قيادي، ونوع ايديولوجيتها، ومدى تجاوب المواطنين معها، أو تعلّقهم بها، تعدّ أموراً مهمة. فالقيادة تتضمن بعداً معنوياً ينطوي على ايجاد الرغبة في التشبّه بالدولة ـ القائد، والنظر إلى نظمها ومفاهيمها كنموذج وقدوة يجدر الاقتداء بهما.

القيادة، إذاً، هي عملية معقدة تتضمّن امتلاك الموارد والرغبة في ممارسة الدور، ووجود النموذج الأدبي والمعنوي.

وإذا طبّقنا هذه المفاهيم على الوضع العربي، يمكن القول ان مصر تبوّأت مكاناً متميزاً في النظام العربي، منذ أن تطوّرت مؤسساته وعلاقاته في الأربعينات، وحتى منتصف السبعينات. لقد استند الوضع المصري إلى نوعين من الاعتبارات: أولهما، اعتبارات مادية، فقد كانت مصر من أغنى البلاد العربية وأكثرها دخلاً وانتاجاً، وكان سكانها أكثر عدداً وتماسكاً، وكان اقتصادها أكثر تقدماً وتنوعاً، وكان جيشها أكثر عدداً وعدة، وكان نظامها التعليمي أكثر نهضة، وحياتها الثقافية والأدبية أكثر ثراء ورسوخاً، وكانت جامعاتها تحتكر البحث والتدريس في عديد من الميادين. وثانيهما، اعتبارات سياسية ومعنوية. فقد لعبت مصر دوراً رئيسياً في المباحثات التي ادّت إلى انشاء جامعة الدول العربية، وكان لنظامها السياسي وقتذاك هيبته، فالنظم الملكية العربية نظرت إلى الأسرة المالكة في مصر نظرة احترام، باعتبارها من أقدم الأسر المالكة وأكثرها باعاً في الحكم، وأوطدها رسوخاً ـ أو هكذا ظهر ـ والحركات الوطنية العربية تابعت نضال الوفد وزعيمه مصطفى النحاس من أجل الحكم الدستوري والاستقلال الكامل.

وفي الفترة التي تلت عام ١٩٥٢، ازداد رصيد مصر ومكانتها، بسبب سياستها التحرّرية

---

(٤٠) أنظر حول أهمية المشروع القومي أو النموذج التنموي: سعد الدين ابراهيم، «المشروع الاجتماعي لثورة يوليو،» في: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **مصر والعروبة وثورة يوليو**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٢١ ـ ١٤٦، وسعد الدين ابراهيم، «الأصول الاجتماعية ـ الثقافية للقيادة القومية: نموذج جمال عبد الناصر،» في: المصدر نفسه، ص ٢١٧ ـ ٢٤٤.

المعادية للاستعمار وارتباطها بالآمال القومية. وكان تأميم شركة قناة السويس، والعدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، ثم الوحدة المصرية السورية في عام ١٩٥٨، وانجازاتها الاقتصادية والاجتماعية، معالم رئيسية في تكريس الزعامة الناصرية للمنطقة خلال الحقبة التالية.

وتمثّل دور مصر القيادي في عدد من المظاهر، منها المؤسسي والتنظيمي، مثل اختيار القاهرة مقراً رئيسياً لجامعة الدول العربية ولعديد من المنظمات العربية الرسمية والشعبية. وتولّت عناصر مصرية مهام ادارة عديد من هذه المؤسسات، وعقدت نسبة كبيرة من الاجتماعات والمؤتمرات العربية في القاهرة، فضلاً عن زيارات الزعماء والمسؤولين العرب. ومنها الدور الذي لعبته القيادة الناصرية وارتباط الجماهير العربية بها، واعتبارها رمزاً لآمالها ولطموحاتها. ومنها الجانب الثقافي المرتبط بالثقافة السياسية العربية والتي تشير إلى الدور المصري، وإلى مصر باعتبارها (الشقيقة الكبرى).

مع ذلك، فمن الصعب القول، بأن مصر تمتعت بوضع الهيمنة، أو أن الممارسة المصرية لدورها القيادي كانت من دون تنافس أو نزاع. فقد شجّعت القوى الخارجيّة هذا النظام العربي، أو ذاك، للاعتراض على التوجّهات المصرية، وكان على مصر أن تدير سلسلة من التوازنات والتحالفات، وتدخل عشرات المعارك السياسية خلال ممارستها لدورها. ويمكن ايجاز أهمّ معالم هذه السياسة المصرية بما يلي:

(١) دعم التنسيق السياسي والعسكري مع مجموعة الأقطار المرتبطة بالأهداف القومية في مواجهة المحاور الأخرى المعادية.

(٢) إن القيادة المصرية قدمت المصلحة القومية الشاملة على الحسابات القطرية، وسعت إلى مخاطبة الجماهير العربية مباشرة، ونجحت في أغلب الأحيان في كسب تأييدها ونصرتها لأهدافها، وكانت القيادة الناصرية، من ناحية، والطبيعة التحرريّة والقومية لهذه الأهداف، من ناحية أخرى، عاملين حاسمين في كسب هذا التأييد. وأدّى هذا إلى مزيد من حساسية وتخوّف القيادات العربية المخالفة لمصر في اتجاهها.

(٣) إن القيادة المصرية اثبتت استعدادها الفعلي لدعم النظم الصديقة لها، وعدم تردّدها في استخدام الاداة العسكرية من خلال التدخل أو التزويد بالسلاح، إذا استدعت الحاجة ذلك. من الأمثلة على ذلك المواقف ازاء سوريا والجزائر واليمن.

(٤) استعداد مصر للتحوّل من سياسة (المواجهة) أو وحدة الهدف إلى سياسة (الرضا العربي العام) أو وحدة الصفّ، إذا تطلبت الظروف ذلك. حدث هذا عند الدعوة إلى مؤتمر القمة الأول في عام ١٩٦٤ لرأب صدع الخلافات العربية في مواجهة قيام اسرائيل بتحويل مجرى مياه نهر الأردن، كما حدث في الفترة التي تلت حرب عام ١٩٦٧ والدعوة إلى التضامن العربي.

وهكذا، فإن تفاعلات النظام العربي أدّت إلى وجود دور متميز لمصر في الحقب الثلاث

السابقة للسبعينات، وكانت مصر راغبة في ممارسة هذا الدور، كما قبلت به أغلبية أطراف النظام العربي.

ازاء هذه الخلفيّة، افرزت حقبة السبعينات مجموعة من التطوّرات جوهرها اعادة تشكيل توازن القوى في المنطقة، واعادة توزيع مصادر القوة والنفوذ، وذلك نتيجة تأثيرات الثروة النفطية وانفراد مصر بإجراء تسوية مع اسرائيل من خلال اتفاقات كامب ديفيد، مما ترتب عليها تجميد عضويتها في جامعة الدول العربية ومنظمـاتها المتخصصة، وكان من شأن ذلك اهتزاز سلّم النفوذ والمكانة بين أطراف النظام العربي. لقد أدّت هذه التطوّرات إلى ثلاث نتائج مهمة: أولاها، اهتزاز دور مصر القيادي وعدم قدرتها (وفي بعض الأحيان عدم رغبة قيادتها) على ممارسة هذا الدور. وثانيتها، حدوث تنافس ونزاع على الأدوار بين الدول الطامحة إلى الزعامة والراغبة في ملء الفراغ الذي ترتّب على الدور الجديد لمصر. وثالثتها، بداية مرحلة التشرذم والتبعثر العربي، ودعم الاهتمامات القطرية والاقليمية لكلّ مجموعة فرعية من الأقطار العربية.

ولعلّ البدايات المبكرة لهذه التطوّرات، تجد جذورها في نتائج حرب عام ١٩٦٧، والهزيمة الفادحة التي أثّرت على صورة مصر وزعامتها داخلياً وخارجياً، وفرضت على مصر أن تعقد ـ ولو مؤقتاً ـ (مصالحة تاريخية) مع الدول المحافظة العربية، وأن تتلقى منها مساعدات اقتصادية بسبب اغلاق قناة السويس. ولكن التغير الحقيقي حدث في السبعينات، مع تطوّرات أهمّ في هيكل النظام العربي وأطرافه. فمن ناحية، حدث تحوّل لمصادر النفوذ بشكل حاسم لمصلحة عدد من الدول النفطية ـ وبالذات السعودية ـ في الوقت الذي دخلت فيه مصر دوامة من المشاكل الاقتصادية الحادة. ومن ناحية أخرى، فإن التوجّهات السياسية للرئاسة المصرية في السبعينات، لم تكن حريصة على ممارسة دورها التقليدي، واستخدمت مفهـوم «المصرية» في مقابل «القومية العربية»، لتبرير سياساتها، ثم كان تصوّرها لشكل تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ولمنهجه، وانفرادها بعقد تسوية مع اسرائيل في اطار اتفاقات كامب ديفيد، عاملين مساعدين لدعم تبلور دور مصري جديد.

هذا التغيير النسبي في الأدوار للأقطار في النظام العربي، كان يمكن تحييد آثاره البنائية على النظام وحركته، لو كان هناك بلد آخر مؤهل لتولّي مسؤوليات هذا الدور، وقادر على الاضطلاع بمهامه. ولكن مبعث الأزمة، هو أنه لا يوجد بلد واحد ـ أو تحالف مستقرّ بين بلدين ـ قادر على ممارسة دور الدولة ـ القائد في النظام؛ ذلك أن السمة المشتركة بين الأقطار العربية الرئيسية هي عدم تكامل مصادر النفوذ والقوة. فالقيادة تتطلّب درجة من تكامل عوامل قوّة الدولة الاقتصادية والعسكرية والصناعية والتعليمية، وأن تتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض بشكل تزامني، وهذا بالضبط هو ما تفتقده الأقطار العربية الأخرى المتطلّعة إلى القيادة.

لقد أدّى هذا الاهتزاز لدور الدولة ـ القائد في النظام العربي إلى عدّة نتائج: منها التنافس بين عدد من البلدان العربية على لعب ادوار مؤثرة في النظام، الأمر الذي جعل كلاً منها يحيّد تأثير الآخر، في كثير من الأحيان؛ ومنها، غياب إرادة عربية مشتركة، وغياب القطر الذي

يستطيع أن يبلور الحد الأدنى من السياسات والمواقف التي يمكن أن يجتمع عليها أعضاء النظام، أو أن تكون لديه القدرة على جعلهم يقبلونها؛ ومنها تبعثر الاهتمامات والشواغل. وكانت النتيجة هي الشلل السياسي، والعجز عن الخروج من دوّامة الجمود والتمزق.

كيف يخرج الوطن العربي من هذا الوضع؟ يوجد في الساحة العربية أكثر من اتجاه فكري، وأكثر من موقف سياسي ازاء موضوع الدولة ـ القائد ودورها.

هناك من يشكك في جدوى الفكرة أصلاً ويعتقد أنها أضرت بالعمل العربي المشترك أكثر مما أفادته، فالانطلاق منها يعطي الانطباع بأن هناك أقطاراً عربية لها حق القيادة والمبادرة واتخاذ القرار، وأقطاراً أخرى عليها واجب الترقب والانتظار، وهو ما يخلق جواً نفسياً لا يفيد قضية الوحدة أو حتى التضامن. علاوة على ذلك فإن هذه النظرة تعفي تلك الأقطار ـ من النوع الثاني ـ من مسؤولية العمل باعتبارها منوطة بالدولة ـ القائد.

وهناك رأي آخر ينطلق من أن اختلاف قدرات وموارد البلاد العربية هو أمر واقع، يمكن تجاهله، وانه يترتب على ذلك اختلاف في الأدوار والمسؤوليات والواجبات، وان مفهوم الدولة ـ القائد أو الاقليم ـ القاعدة ليس «حكراً» على بلد أو بلاد بعينها، فهو مسألة ترتبط بالقدرات من ناحية، وبالممارسات التي يقوم بها هذا البلد أو تلك البلاد من ناحية ثانية، وبقبول اطراف النظام العربي لهذا الدور من ناحية ثالثة. فهذا القبول من جانب الآخرين هو مسألة أساسية كما عرضنا لها من قبل عند تعريف مفهوم الدولة ـ القائد. هذا المفهوم لا يعطي إذاً وضعاً مميزاً لأي قطر أو مجموعة من الأقطار، وإنما يعني اختلاف الأدوار والمسؤوليات مع تباين القدرات والموارد والخبرات.

في هذا السياق يعد توزع مصادر القدرة والنفوذ بين البلاد العربية من أهم التطورات التي حدثت في حقبة السبعينات، ومن ثم صار من الصعب على قطر عربي واحد الاضطلاع بهذا الدور. بعبارة اخرى فإنه من الأرجح أن يقوم بهذا الدور تحالف من قطرين أو أكثر من بين الأقطار العربية ذات الموارد والقدرات الأكبر. مع ذلك فهناك شعور بأنه ما زال لمصر دور معيّن حتى في هذا الاطار. ربما يكون ذلك من آثار الحقبة الماضية والدور التاريخي «للشقيقة الكبرى»، أو للتجانس الاجتماعي الذي تتمتع به مصر، أو للدور المتميز الذي تقوم به نخبتها العلمية والفكرية والأدبية في مجالات الابداع المختلفة على نطاق الأمة العربية. ربما يكون لذلك، أو لأسباب أخرى، ولكن يبقى الشعور بهذا الدور لمصر. وهو ما يثير السؤال عن قدرة مصر على القيام بهذا الدور في ظل ظروفها ـ في نهاية الثمانينات ـ وخصوصاً التزاماتها وفقاً لاتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية.

وتناول هذا الموضوع يثير عديداً من الموضوعات التي لا يمكن الحسم فيها بسهولة. فهناك **أولاً**، وضع الوطن العربي ككل وتوجهات النظم الحاكمة فيه ومواقفها ازاء اسرائيل، وسياساتها ازاء تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وهناك **ثانياً**، مدى نجاح مصر في مواجهة مشاكلها الاقتصادية الداخلية في ظل انفجار سكاني وحضري. وهناك **ثالثاً**، التوازنات الاقليمية والدولية

في المنطقة؛ والتي تتضمن شكل انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية ومدى قدرة العرب على «استعادة ايران»، وترتيبات الأمة في منطقة الخليج، وتوازن القوى الأمريكية ـ السوفياتية في المنطقة وبالذات في ضوء التوجهات السوفياتية الخارجية الجديدة وشكل انعكاساتها على المنطقة العربية. إن تفاعل هذه المجموعات الثلاث من العوامل يشكل البيئة التي تستطيع مصر في إطارها تطوير دورها العربي.

وإذا كان من الصعب تصور كيف تستطيع مصر ممارسة دور الدولة ـ القائد (أو المشاركة في تحالف للقيام بهذا الدور) في ظل ارتباطاتها التعاقدية باتفاقات كامب ديفيد، فإنه من الصعب ايضاً تصور قدراتها على التحلل منها في ظروف التجزئة والمناخ الذي ساد المنطقة العربية حتى قمة عمان في نهاية عام ١٩٨٧. لقد كانت كامب ديفيد انعكاساً وافرازاً لحالة مصرية وعربية، وتجاوزها يكون أيضاً انعكاساً وافرازاً لحالة مصرية وعربية مغايرة تتمثل في تجاوز الأوضاع الراهنة والدخول في مضمار مشهد مستقبلي آخر (التعاون والتنسيق). وهو ما سوف يتم تناوله في الفصل الرابع من الكتاب والخاص بمستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

## ثالثاً: مفهوم الأمن القومي العربي

لا يمكن لدراسة عن المستقبل العربي، أن تتجاهل مفهوم الأمن القومي وسياساته كما تبلورت في الدراسات الاستراتيجيّة وبحوث العلاقات الدولية، في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، والتي يزداد الاهتمام بها في الدراسات العربية(٤١). وننطلق هنا من أن مفهوم الأمن القومي هو مفهوم مركّب، وهو تلخيص مكثّف لمجمل العلاقات التي تدخلها دولة ما أو مجموعة من الدول، انطلاقاً من حماية مصالحها، ومواجهة الأخطار التي تتهددها.

وموضوع الأمن القومي ينبغي أن يحتلّ مكانة مركزيّة في التفكير الاستراتيجي السياسي والعسكري العربي، وذلك لأربعة اعتبارات:

**أولها**، إن الأمن القومي هو محور السياسة الخارجيّة لأيّ دولة أو لمجموعة من الدول. فالسياسة الخارجية هي في المقام الأول سلوك الدولة الخارجية، انطلاقاً من مفهومها لأمنها

---

(٤١) انظر على سبيل المثال: «ملف: *الأمن القومي العربي*،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، والعدد الخاص عن الأمن القومي والحرب في: **آفاق عربية**، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥). انظر أيضاً لأمين هويدي: **الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)؛ **في السياسة والأمن** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢)؛ **أحاديث في الأمن العربي** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠)، و**الأمن العربي المستباح** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٣). انظر كذلك دراسة نقدية لهذا التراث، في: جهاد عودة، «*نظرية الأمن القومي العربي*،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٨ (آب/ اغسطس ١٩٨٥)، ص ١٥٨ ـ ١٦٦؛ وخصوصاً: علي الدين هلال، «الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ٦ ـ ٢١، وعبد المنعم المشاط، «نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٤ (آب/ أغسطس ١٩٨٣)، ص ٤ ـ ٢١.

القومي وحماية له، بل ان بعض الباحثين يذهب إلى القول بضرورة النظر إلى مجمل العلاقات الدولية من وجهة الأمن القومي.

**ثانيها**، إن الأمة العربية تخوض صراعاً مصيرياً ضد غزوة صهيونية اسرائيلية، هي حلقة من سلسلة أطماع الدول الكبرى في منطقتنا. هذا الصراع، أيّاً كان منهج معالجته وكيفيّة مواجهته، يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بقضية الأمن العربي. فالوجود الاسرائيلي في صورته الراهنة، والسياسات والممارسات الاسرائيلية، تمثّل تهديداً مباشراً لأمن الأقطار العربية، كما أن شكل التعامل مع هذا الصراع يطرح تأثيراته على قضية الأمن العربي.

**ثالثها**، إن أغلب البلاد العربية تواجه بشكل حاد مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكما سوف نرى، فإن قضية التنمية لها علاقة وثيقة بالأمن. فالنمط الذي تتخذه عملية التنمية وشكلها، وكيفية تعبئة الموارد الاقتصادية والبشرية في مجتمع ما، تطرح آثارها على موضوع الأمن.

**رابعها**، إنه يترتب على ذلك أن تحديد ايّ استراتيجيّة للعمل القومي أو الوطني في مجالات التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية، وغيرها من الموضوعات، يفترض وجود مفهوم، أو نظرية للأمن تنطلق منه وتسعى إلى تحقيقه. فوجود مفهوم واضح للأمن القومي يسمح بتحديد الأولويات بشكل علمي وسليم، بحيث تشكل الحلول والاجراءات التي يتمّ التوصل إليها في مرحلة ما نظاماً متّسقاً مع المصالح القومية في الأجل الطويل، وليست مجرّد حلول طارئة لمشاكل عاجلة ملحّة، دون التنبّه لانعكاساتها وآثارها البعيدة المدى.

## ١ - التعريف بمفهوم الأمن القومي

وفي مجال التعريف بالمفهوم عموماً، يمكن القول بأن الأمن نقيض الخوف، وهو غياب الشعور بالتهديد، وانتفاء الاحساس بالخطر. وتحقيق الأمن لأيّ دولة أو مجتمع هو واسطة العقد، ومربط الفرس. فالأمن يمثّل مفهوما مركزياً في حياة كلّ المجتمعات بغضّ النظر عن درجة تطوّرها، وهو يثير في الأذهان معاني البقاء، والتكامل الاقليمي، والتماسك الاجتماعي، وحماية المصالح والقيم المجتمعية ضد التهديدات الخارجية.

لذلك، فإن دراسات الأمن القومي تفتح الباب لكلّ موضوعات العلوم الاجتماعية، من اقتصاد وسياسة واجتماع واستراتيجيّة، كما أنها مجال لقاء وحوار بين رجال الفكر والممارسين، وبين الذين يبتكرون الأفكار ويتداولونها، وأولئك الذين يتخذون القرارات وينفذونها.

ويمكن التمييز في تطوّر المفهوم بين مدرستين ومرحلتين. ففي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، واستمرّت عبر الخمسينات، ساد «مفهوم عسكري استراتيجي» للأمن. ثم برز في المرحلة التي أعقبت ذلك مفهوم أكثر تطوّراً واتّساعاً، يدخل في اعتباره الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والانسانية لقضية الأمن، ويضع القضية العسكرية في اطارها المجتمعي الأكبر.

## أ ـ الأمن القومي كمفهوم عسكري

هذه المدرسة تربط بين الأمن القومي والقوة العسكرية للدول، وبين القدرة على مجابهة الأخطار والتهديدات العسكرية. فمثلاً يقول الكاتب الامريكي ولتر ليمان في عام ١٩٤٣ «إن الدولة ستكون آمنة، حينما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتتجنب الحرب، وتكون قادرة عند التحدّي على المحافظة على تلك المصالح بالحرب»(٤٢). ووفقاً لهذا التعريف، فإن الأمن يرتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها المشروعة، سواء بعدم التضحية لتتجنب الحرب، أم بالمحافظة عليها بالحرب. وتنصرف دراسات الامن ـ بناء على ذلك ـ إلى تحديد المصالح التي تعتبرها *الدولة لصيقة بأمنها، وتكون على استعداد لخوض حرب دفاعاً عنها*.

وتعرّف دائرة معارف العلوم الاجتماعية الصادرة في عام ١٩٦٨ الأمن القومي تعريفاً مشابهاً، وان تغيرت الألفاظ، فتقول انه يعني «قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية»(٤٣). وتذكر دائرة المعارف البريطانية تحت مادة الأمن الدولي (International Security) ان «الأمن القومي هو حماية الأمة من خطر السيطرة بواسطة قوة اجنبية»(٤٤). ويرى كوينسي رايت «ان الأمن يعني ايجاد الظروف التي تجعل الهجوم أو الخوف من الاعتداء على الأمن أو الثقافة أو مؤسسات الدولة، غير محتمل»(٤٥).

ويمكن تلخيص أهمّ عناصر هذا المفهوم للأمن القومي في ما يلي:

ـ إنه يرتبط بالقدرة العسكرية للدولة، كما يرتبط بمفهوميّ الردع والقوة.

ـ إن التهديدات الأساسية التي تواجهها الدولة هي ذات طابع عسكري ومصدرها خارجي، ومن ثم ينبغي ملاقاتها بتعظيم القدرة العسكرية، وأن تكون الدولة على استعداد دائم لمواجهة أيّ تهديد عسكري.

ـ إن مسؤولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش واجهزة المخابرات التابعة للدولة.

تعرّض هذا المفهوم لانتقادات متعدّدة، ابرزها أن التهديدات التي تواجهها الدول والمجتمعات ـ وبالذات النامية منها ـ ليست ذات طابع عسكري وحسب، بل ان هناك تحدّيات أخرى لا تقلّ أهميّة والحاحاً(٤٦)، مثل عدم الاستقرار السياسي، وعدم التكامل الاجتماعي واحتمالات الحروب الأهلية، والجوع، وفشل تجارب التنمية. وارتبطت بذلك تأثيرات التقدم العلمي والتكنولوجي في مجالات الحرب وادوات الاتصال وازدياد التبادلات التجارية

---

(٤٢) Morton Berkowitz and P.G. Beck, «National Security,» in: *Encyclopedia of the Social Sciences,* vol. 11, p. 40.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) *Encyclopaedia Britannica,* vol. 20, p. 265.

(٤٥) Quincy Wright, *Problems of Stability and Progress in International Relations* (Berkeley, Calif. University of California Press, 1954), p. 17.

(٤٦) Lester Brown, «Redefining National Security,» *Development Forum* (November - December 1977), p. 3.

والاقتصادية، بحيث لم يعد التهديد العسكري هو شكل التهديد الوحيد في العلاقات الدولية. وعكس ذلك التطوّر نفسه على مفهوم الأمن القومي، فلم يعد الأمن مجرّد قضية الاستعداد العسكري أو القدرة العسكرية للدولة، بل اتّسع نطاقه ليشمل ابعاداً اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية وايديولوجية.

## ب ـ الأمن القومي كقضية مجتمعية

من الدراسات الأساسية التي لعبت دوراً مهماً في ابراز المفهوم المجتمعي (Societal) للأمن، كتاب روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي، ورئيس البنك الدولي الأسبق بعنوان **جوهر الأمن**(٤٧). ينطلق فيه المؤلف من نقد المفهوم العسكري للأمن فيقول «والحقيقة أن الانسان المعاصر لا يزال يتصوّر الحرب والسلام في نفس العبارات التقليدية كما كان يفعل أجداده. ولا يبدو أن حقيقة كون هؤلاء الأجداد ـ الحديث منهم والبعيد ـ قد فشلوا فشلاً ذريعاً في تجنّب الحرب واقرار السلام، تقلّل من قدرتنا على استعمال التعبيرات التقليديّة ـ فنحن لا نزال نميل إلى أن نتصور الأمن القومي على أنه حالة من الاستعداد المسلّح فقط، تقريباً، وأنه يتمثّل في ترسانة ضخمة رهيبة من الأسلحة المختلفة. ولم نزل نميل إلى الافتراض بأن هذا العنصر العسكري هو الذي *يخلق الأمن أساساً*»(٤٨). فجوهر الأمن في *الحقيقة ينبع من وجود نظام* متناسق للمعتقدات والمبادىء المشتركة في المجتمع، وهذه العناصر هي الأساس الحقيقي للأمن،وليس المعدات العسكرية. ففي الدول النامية، التي تواجه تحديات عملية التنمية والتحيز الاقتصادي ـ الاجتماعي، فإن الأمن ينبع أساساً من التنمية. «والأمن ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان قد يتضمنها. والأمن ليس هو القوة العسكرية، وإن كان قد يتضمنها. والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان قد يشمله. ان الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن، ببساطة، أن تظل آمنة»(٤٩).

معنى ذلك أن تحقيق الأمن يفترض حدّاً أدنى من النظام والاستقرار، وفي غياب تنمية حقيقية فإنه لا يمكن توافر أيّ منهما. ويصبح الفشل في محاولات التنمية، بما يترتب عليه من عدم استقرار سياسي واجتماعي، تهديداً مباشراً لأمن الدولة والمجتمع. ولا يعني ذلك استبعاد البعد العسكري للأمن، أو دور القوة العسكرية في مواجهة التهديد الخارجي، ولكن المقصود هو وضع القدرة العسكرية في اطارها الصحيح من منظور الأمن القومي. فكما يقول ماكنمارا فإن المشكلة العسكرية ما هي إلا «وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الكبرى، فالقوة العسكرية يمكن أن تساعد في توفير القانون والنظام، ولكن ذلك لا يتحقق إلا بقدر يتناسب مع الوجود الفعلي لقاعدة صلبة للقانون والنظام في المجتمع النامي، ورغبة أساسية في التعاون من جانب شعبه»(٥٠).

---

(٤٧) روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة يونس شاهين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠).

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٢٥ وقد اعتمد على هذا التعريف أمين هويدي في كتابه: **الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي**، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٥٠) المصدر نفسه.

هكذا، فإن الأمن في البلاد النامية ينبع حقاً من النجاح في جهود التنمية وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. الأمن والتنمية هما، إذاً، وجهان لعملة واحدة، فبلا تنمية لا يوجد الأساس الاجتماعي للأمن.

وفي **الفكر العربي**، يذكر اللواء عدلي حسن سعيد أن هدف الأمن الوطني للدولة هو «تأمينها من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرّة، توفّر له استغلال اقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار»[٥١]. كما يطرح د. عبد المنعم المشّاط تعريفاً واسعاً للأمن القومي فيذكر انه «قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف »[٥٢]، ويحدّد متغيرات المفهوم في ثلاثة هي: التوازن والرفاهية والقدرة العسكرية، ويقصد بها ما يلي:

ـ متغير التوازن أو الاتفاق، بمعنى القدرة على خلق اجماع قومي في الداخل. ومعنى ذلك وجود اتفاق حول الحدّ الأدنى من الأهداف العليا للسياسة الخارجية، ووجود اجماع قومي باتفاق غالبية المواطنين حول ادوات وأساليب العمل من أجل تحقيق الأهداف القومية العليا في الداخل والخارج. ويمكن القول ان هذا المتغير يمثّل البعد السياسي المتعلق بالتفاعل للأمن القومي.

ـ الرفاهيّة، بمعنى قدرة المجتمع على تحسين مستوى المعيشة وظروف الحياة للمواطنين، ويمثّل هذا المتغير التعبير الواقعي عن سياسات التنمية.

ـ القدرة العسكرية، بمعنى مدى توافر عناصر القوة العسكرية من قوات ومعدات، واستراتيجية استخدامها.

ويمكن، بعد هذا العرض لعدد من التعاريف، أن نحدد **مفهوم الأمن القومي** كما يلي:

**يقصد بالأمن القومي تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددهما داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحهما، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبّر عن الرضا العام في المجتمع.**

ومن ثم فإن هذا المفهوم يدور حول محاور ثلاثة، **أولها**، تأمين الدولة والمجتمع، ويتمثّل ذلك في وحدة الاقليم والحفاظ على الكيان الاجتماعي. **وثانيها**، أن هذا التأمين يكون في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية، **وثالثها**، ان هذا التأمين يتحقق من خلال الاستقرار الاجتماعي والتنمية والمشاركة السياسية.

(٥١) عدلي حسن سعيد، **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١١.
(٥٢) المشاط، «نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي،» ص ١٥.

## ٢ ـ في تطبيق مفهوم الأمن القومي على الوطن العربي

كما رأينا، فإن مفهوم الأمن القومي ارتبط في الكتابات الغربية بالدولة، ومرجع ذلك أن سياسات تحقيق الأمن تتطلّب:

ـ تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة (أو المجتمع) إلى حمايتها أو تحقيقها.

ـ تحديد الأخطار أو التهديدات التي تواجه الدولة (أو المجتمع)، والوصول إلى نوع من الاتفاق أو الرضاء العام بخصوصها.

ـ تحديد السياسات والأدوات والخطوات اللازمة لتحقيق هدفي حماية المصالح والقيم أو مواجهة الأخطار.

ـ بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات.

وتحتاج هذه الأمور إلى سلطة سياسية تملك حق الحسم والتوجيه وتعبئة الموارد. لذلك كان ارتباط المفهوم بالدولة، وكان ظهور مفهوم الأمن الاقليمي، الذي يعني الترتيبات الأمنية التي تتفق عليها الدول التي تتجاور جغرافياً في منطقة ما.

ومشكلة تطبيق مفهوم الأمن القومي على المستوى العربي، تتمثّل أساساً في غياب الارادة السياسية، وجهاز صنع القرار الأمني على المستوى العربي. بعبارة أخرى، كيف يمكن مناقشة تحقيق الأمن القومي العربي في اطار التعدّد السياسي للدول والنظم العربية؟ كيف يمكن تحقيق ذلك، في واقع انقسام الوطن العربي إلى «دول مستقلة ذات سيادة»، لها نظم سياسية وقيادات مختلفة، وذات توجّهات اجتماعية واقتصادية ودولية متباينة؟ ونتيجة لتحالفاتها الدولية، فإن هناك وجوداً وتسهيلات عسكرية للدولتين العظميين على بعض أراضيها، كما أنها تعرف عديداً من النزاعات المريرة بينها، والتي أدت ـ رغم انضمام الحكومات العربية إلى معاهدة الدفاع المشترك ـ إلى وقوف بعضها مع ايران ضد العراق في حرب الخليج، ومع اثيوبيا ضد الصومال في القرن الافريقي، وبلغت هذه النزاعات درجة صعب معها انتظام الاجتماعات السنوية للقمة العربية.

فما هو مفهوم **الأمن القومي العربي** في هذا السياق؟ وكيف نحدد مضمونه ومشتملاته؟(٥٣).

### أ ـ الأمن القومي العربي كتعبير عن مفهوم الأمة

المنهج الأول في الاجابة عن هذا السؤال يحدّد مضمون الأمن العربي على أنه تعبير عن

---

(٥٣) يعتمد هذا الجزء على دراسة سابقة لعلي الدين هلال: **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم** (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦).

الأمة الواحدة التي على الرغم من التجزئة السياسية، تمتلك مصيراً مشتركاً وتواجه تهديدات واخطاراً متماثلة. ومع أن هذا المنهج صحيح علمياً، وسليم قومياً، فإنه يمثّل قفزة كبيرة على الواقع الذي تعيشه البلاد العربية.

(١) فهناك أولاً، **الاختلاف بين النظم العربية في ادراك الأخطار والتهديدات والتحديات**. ولا يعود الأمر في ذلك إلى الاختلاف في توجهاتها السياسية وتحالفاتها الدولية فقط، ولكن أيضاً إلى اعتبار موقعها الجغرافي وخصوصياتها التاريخية. فعلى سبيل المثال: مواطنو المغرب العربي أكثر انشغالاً بحرب الصحراء من نظرائهم في المشرق، والعكس صحيح بالنسبة إلى مواطني منطقة الخليج الذين يلاحقون أحداث الحرب العراقية ـ الايرانية يوماً بيوم، ويتأثرون مباشرة بتطوراتها. وبالنسبة إلى سوريا فإن ما يحدث في لبنان هو الشغل الشاغل. وهكذا تتفاوت وتتباين أولويات ادراك الخطر من بلد عربي لآخر، وهو ما ينعكس على كيفية مواجهته من جانب كل منها.

(٢) وهناك ثانياً، **التفاوت الطبقي** الذي اتسع بين بلدان اليسر وبلدان العسر في الوطن العربي، والذي أوجد مناخاً نفسياً مختلفاً في كل من المجموعتين حول معنى التنمية وكيفية التطور الاجتماعي. ولفترة، تصورت النخب الحاكمة في أغلب البلدان النفطية (وبعض البلدان غير النفطية) أن النفط يقدم بلسماً شافياً وحلاً جاهزاً لقضايا التطور الاقتصادي والاجتماعي، وأن مشاكل التنمية يمكن شراء حلول تقنية لها. وقد أدى ذلك إلى نتيجة مؤداها لدى البعض أن مشاكل البلاد الغنية يمكن حلّها دون ارتباط بتلك الفقيرة، بل وإن هذه الفقيرة في واقع الأمر عبء عليها، وأن التكامل المستهدف ليس مع البلاد العربية الأخرى، ولكن مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية المتقدمة.

(٣) وهناك ثالثاً، **تزايد النزاعات الاقليمية الجزئية في داخل المنطقة العربية**، والتي اتخذت اشكالاً مختلفة، لعل أبرزها الاتجاه الخليجي المتمثّل تنظيمياً في مجلس التعاون الخليجي، وسياسياً في انصار النزعة الخليجية الذين يسعون إلى طرح مشاكل الخليج بمعزل عن المنطقة العربية وتفاعلاتها. ومنها محاولة الانفراد السوري بالمشرق العربي (لبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية)، والتكامل المصري السوداني. ونموّ هذه الاتجاهات، كما سبق العرض، ليس تطوّراً سلبياً أو إيجابياً في حدّ ذاته. قد يكون ايجابياً لأنه يعكس خصوصيات كل منطقة وتجربتها التاريخيّة، وقد يكون سلبياً إذا قصد به اخراج منطقة ما، من تفاعلات الوطن العربي ككلّ.

## ب ـ الأمن العربي في اتفاقية الدفاع المشترك وقرارات القمة العربية

المنهج الثاني لتحديد متضمنات الأمن القومي العربي هو التعامل مع الواقع العربي من داخله، وتحديد هذه المتضمنات من واقع المواثيق والقرارات التي التزمت بها الحكومات العربية، والتي تتمثّل فيما يلي:

(١) **ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك**: لم ترد كلمة الأمن في ميثاق جامعة الدول العربية، كما لم ترد نصوص عن التعاون العسكري بين الدول الأعضاء في الجامعة. لذلك، ففي ١٢ نيسان/ ابريل عام ١٩٥٠ وافق مجلس الجامعة العربية على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لاستكمال الثغرة القائمة في الميثاق.

وأشارت المواد (٢، ٣، ٤، ٥، ٦) إلى شكل الدفاع المشترك بين البلاد العربية، فنصّت المادة (٢) على أن أيّ اعتداء يقع على أيّ دولة يعتبر اعتداء على كلّ البلاد الموقّعة على المعاهدة، عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن الذات. وتبادر الدول الأخرى، منفردة ومجتمعة، بمعونة الدولة التي يقع عليها الاعتداء بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لردّ الاعتداء. وأشارت المادة (٣) إلى أنه في حالة وجود خطر، أو حالة دولية مفاجئة تقوم الدول بتوحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية. وأشارت المادة (٤) إلى التعاون بين الدول الأعضاء لدعم مقوّماتها العسكرية. وأنشأت المادة (٥) لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئات أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه (حدّد البند الأول من الملحق العسكري للمعاهدة اختصاصات اللجنة، وهي: تنسيق الخطط العسكرية، والتدريب المشترك، والمناورات المشتركة، وتبادل المعلومات). ونصّت المادة (٦) على انشاء مجلس الدفاع المشترك من وزراء الخارجية والدفاع الوطني أو من ينوب عنهم. وأخيراً، أشار البروتوكول الملحق بالمعاهدة إلى إقامة هيئة استشارية عسكرية من رؤساء أركان حرب جيوش الدول للاشراف على اللجنة العسكرية الدائمة.

وهكذا وضعت معاهدة الدفاع المشترك أسس مفهوم الدفاع الجماعي عن المنطقة العربية. وكذلك قامت مجموعة من المؤسسات لتنفيذ ذلك، وهي مجلس الدفاع المشترك، والهيئة الاستشارية، واللجنة العسكرية الدائمة. وبناء على توصية من الهيئة الاستشارية ومجلس الدفاع المشترك، تمّ بقرار من مؤتمر القمة العربي الأول في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٤ انشاء قيادة عامة موحّدة لقوات البلدان العربية.

(٢) **قرارات القمة العربية**: إن عرض مضمون الأمن القومي العربي من خلال تحليل مقررات القمة العربية، يسمح لنا بالتمييز بين أمرين: أولهما، تحديد الأهداف القومية والمرحلية للأمة العربية كما حدّدها الملوك والرؤساء العرب. وثانيهما، تحديد الوسائل والأساليب التي اتفقوا عليها لتحقيق هذه الأهداف.

أمّا الهدف القومي للأمة العربية، فقد حدّده مؤتمر القمة العربي الأول (القاهرة ١٣ ـ ١٧ كانون الثاني / يناير عام ١٩٦٤) في اعتبار أن قيام اسرائيل هو الخطر الأساسي الذي اجمعت الأمة العربية بأسرها على دفعه. وبما أن وجود اسرائيل يعتبر خطراً يهدّد الأمة العربية، فإن تحويلها لمياه نهر الأردن سيضاعف من خطرها على الوجود العربي. لذلك، فإنه على البلدان العربية أن تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والاعلامية، حتى إذا لم تحقق النتائج المطلوبة كان الاستعداد العسكري العربي الجماعي القائم، بعد استكماله،

هو الوسيلة العملية للقضاء على اسرائيل نهائياً.

وتأكّد هذا الهدف في بيان مؤتمر القمة الثاني (الاسكندرية ٥ ـ ١١ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٥) الذي اشار إلى أن «الهدف القومي النهائي هو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني». واستمرّت أولوية القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي في مؤتمرات القمة، فيذكر بيان المؤتمر السادس (الجزائر ٢٦ ـ ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٣) أن «قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً، ولا يجوز لأيّ طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام»، وذكر بيان المؤتمر التاسع (بغداد ٢ ـ ٥ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٨) «ان قضية فلسطين قضية عربية مصيرية، وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني، وأبناء الأمة العربية وأقطارها جميعاً معنيون بها وملزمون بالنضال من أجلها»، وتكرّرت العبارات نفسها تقريباً، في بيان القمة العاشر (تونس ٢٠ ـ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٩).

أمّا الأهداف المرحلية، فقد تغيّرت حسب الظروف ومقتضيات الحال:

ـ في المؤتمر الثاني (عام ١٩٦٥) كان الهدف المرحلي العاجل هو «تعزيز الدفاع العربي على وجه يؤمّن للدول العربية التي تجري فيها روافد نهر الأردن حرية العمل العربي في الأراضي العربية».

ـ وفي المؤتمر الثالث (الدار البيضاء ١٣ ـ ١٨ ايلول/ سبتمبر عام ١٩٦٥) تمّ توقيع ميثاق التضامن العربي، الذي أكّد على ضرورة «تحقيق التضامن في معالجة القضايا العربية، وبخاصة قضية تحرير فلسطين، واحترام سيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية».

ـ وفي أعقاب حرب عام ١٩٦٧ أضيف هدف «التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلّة عام ١٩٦٧» وأشير إليه في المؤتمرات التالية (الجزائر عام ١٩٧٣ والرباط عام ١٩٧٤ وتونس عام ١٩٧٩).

ـ وأضاف مؤتمر بغداد (عام ١٩٧٨) «عدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف بأيّ حلّ للقضية الفلسطينية بوجه خاص، والصراع العربي الصهيوني بوجه عام».

ـ وأضاف مؤتمر القمة الحادي عشر (عمان ٢٥ ـ ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٠) ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي أشار صراحة في ديباجته إلى الأمن القومي العربي، واستراتيجيّة العمل الاقتصادي العربي المشترك.

وأشارت بيانات القمة إلى الوسائل والأساليب الكفيلة بتنفيذ هذه الأهداف، في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاعلامية. ورغم موافقة الملوك والرؤساء العرب على هذه الأهداف والأدوات، فقد ظلّت في أغلب الأحيان حبيسة الأوراق. ويمكن تحديد ملامح مفهوم الأمن القومي العربي كما تعبّر عنه المواثيق العربية الرسمية في ما يلي:

ـ وجود مفهوم للأمن العربي العسكري والدفاع المشترك، عملاً بحق الدفاع الجماعي، وإقامة المؤسسات المرتبطة بتنفيذه.

ـ تمثّل اسرائيل التهديد الرئيسي للأمن العربي، والقضية الفلسطينية هي موضوع

يتّصل، ويمسّ كلّ العرب.

ـ أهمية التضامن العربي في معالجة القضايا القومية التي تمسّ كلّ العرب، والعمل المشترك في سبيل تحقيقها.

ـ أهمية التعاون الاقتصادي الذي يشكّل، حسب ديباجة ميثاق العمل الاقتصادي القومي، الأرضية الصلبة للأمن القومي، وأن الأمن القومي بحاجة لقاعدة اقتصادية صلبة لا توفّرها إلا التنمية الشاملة كما ورد في بند (٥) من الفصل الأول من استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. ويجد الباحث في هاتين الوثيقتين تفكيراً متقدماً من وجهة نظر الأمن العربي، ويجد إدراكاً صريحاً لشمول مفهوم الأمن وعلاقته بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لم تعد المشكلة، إذاً، مسألة ابتكار مفاهيم أو مضامين للأمن القومي العربي، فالمسؤولون العرب، على أعلى المستويات، يقرّون به، ولكنها تكمن في كيفية ترجمة ذلك إلى سياسات وممارسات.

## ٣ ـ الأمن العربي بين الفكر والممارسة

وصلنا، في الجزء السابق، إلى أن مقرّرات مؤتمرات القمة العربية وصلت إلى صياغات مقبولة عن الأمن العربي، وأن المشكلة تكمن في نقل هذه الصياغات إلى سياسات وبرامج عمل. وهنا تثار قضية الدولة القطرية ومدى التزامها بالمواثيق والمقررات العربية، والعلاقة بين أمن هذه الدولة القطرية والأمن العربي عموماً. وهناك موقفان يمثلان تجاوزاً للواقع وانكاراً له:

**الأول**، ينطلق من نظرة قطرية، فيركّز على كلّ قطر عربي في اطار حدوده السياسية وارتباطاته الدولية الراهنة، **والثاني**، ينطلق من نظرة قومية، فيركّز على الأمن العربي الشامل. والموقفان لا يعبّران إلا عن جانب واحد من الحقيقة، فالأول يتجاهل التحدّيات الجماعية التي تواجه كلّ العرب، مثل اسرائيل ودول الجوار والتغلغل الأجنبي، والثاني يتجاهل وجود الحكومات والأقطار العربية الراهنة، بأنظمتها ونخبها وسياساتها وتوجّهاتها والتزاماتها الاقليمية والدولية.

والنظرة العلمية لا تستطيع أن تتجاهل وجود «الدول» والحكومات العربية ذات الاتجاهات والنظم السياسية والاجتماعية المختلفة، وكونها تتّبع سياسات خارجية وأمنية مختلفة، كما لا تتجاهل أن هذه البلاد يجمعها كثير من الروابط ذات الطابع السلبي (أي في مواجهة تحدّيات خارجية) أو ذات الطابع الايجابي (أي في مواجهة ضرورات التطور والتنمية). ومن هنا ضرورة التمييز بين الأمن الوطني المرتبط بالدول القطرية العربية، والأمن القومي العربي. الأمن الوطني يرتبط بواقع التجزئة إلى دول عربية مستقلة ذات كيانات دولية متميزة، وما يرتبط بها من حدود والتزامات دولية وسياسية خارجية، والأمن القومي الذي يدخل في اعتباره العلاقات بين شعوب الأمة العربية، وطبيعة انتماءاتها وتطلّعاتها وأنماط التفاعلات السياسية والاجتماعية التي تقوم

بينها. والأمن العربي، بهذا المعنى، يتخطّى معنى الأمن الاقليمي، بمعنى أمـن مجموعة متجاورة من الدول، فهو يستند إلى وحدة الانتماء العربي والأمة العربية، وهو أيضاً ليس مجرّد حاصل جمع الأمن الوطني للبلاد العربية، بل انه مفهوم تركيبي تأليفي يأخذ في اعتباره الأخطار والتهديدات الموجهة إلى البلاد العربية، ولكنه يتجاوزها من حيث المصالح التي يحميها، والأهداف التي يسعى إليها.

وفي غياب دولة عربية واحدة فإن مفهوم الأمن العربي وممارساته يمكن تتبّعها من خلال سياسات وتفاعلات البلاد العربية، خصوصاً البلاد العربية الكبيرة أو ذات التأثير في النظام العربي. ومن واقع ممارسات تلك البلاد وعلاقاتها فيما بينها وعلاقاتها مع العالم الخارجي، يمكن تحديد موقع كلّ من الأمن الوطني والأمن القومي على خريطة الحياة السياسية العربية.

وفي هذا السياق، كان للحقبة الممتدة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات خصوصيّتها وتميّزها. فخلال تلك الفترة وقعت تطوّرات جديدة، وتبلورت أوضاع وتوازنات مستحدثة، طرحت آثارها على الأمن العربي.

ونستطيع أن نتحدث عن ثلاثة تطوّرات مهمّة ارتبطت أساساً بتلك الحقبة: **أولها**: الآثار السياسية والاجتماعية للثروة النفطية، التي كان من شأنها سيادة عقلية ريعية (Rentier) ليس في بلدان النفط فقط، بل وفي اجزاء واسعة من المنطقة العربية. لم يعد الانتاج والتنمية وتطوير القوى الانتاجية في المجتمع هدف عديد من الحكومات (والأفراد)، وإنما اتّجهت إلى الربح السريع، بجهد قليل، من خلال بيع ما هو كامن في باطن الأرض، أو تأجير اليد العاملة التي هاجرت بأعداد هائلة، من بلدان «الماء» إلى بلدان «النفط».

هذا الانتقال الهائل للعمالة ادّى إلى استفادة لا شك فيها لأعداد كبيرة من المواطنين العرب الذين حسّنوا أوضاعهم المعيشية على المستوى الفردي، ولكن الآثار الاجتماعية السلبية لهذا الانتقال ما زالت هي الغالبة والأكبر وزناً. لقد تعلّم هؤلاء من خبرتهم العملية أن الانسان يستطيع أن يزيد دخله أو مرتبه، دون أن يرتبط ذلك بعمل أكثر كمّاً أو كيفاً، وبدأ يتجّه بعد عودته إلى بلده إلى البحث عن تلك الأساليب التي يكرّر بها خبرته. تعلّم هؤلاء، أيضاً، مجموعة من الأنماط الاستهلاكيّة في بلدان النفط، وعادوا بها يمارسونها في بلاد لم تتعوّد عليها، كما عادوا بكميات كبيرة من الأموال التي لم يتمّ توليدها في داخل الاقتصاد الوطني، وإنّما أتت إليه من الخارج، الأمر الذي ادّى إلى اتّساع البون بين حجم الانتاج والموارد من ناحية، وحجم القوة الشرائيّة الموجودة من ناحية أخرى، وهو ما ادّى بدوره إلى مضاربات، وارتفاع كبير في معدلات التضخم(٥٤).

---

(٥٤) انظر في تحليل هذه الآثار: سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٥٥ - ١٠٢ و١١٧ - ١٤٨.

أما الحكومات، من ناحيتها، فنظرت إلى انتقال العمالة على أنها فرصة العمر. فقد سمحت لها بالهروب من مشاكلها الحقيقيّة، التي تتطلّب اتخاذ قرارات صعبة. لقد أدّى انتقال العمالة إلى خروج عناصر عديدة من خريجي الجامعات وابناء الطبقات الوسطى، الذين كان من الممكن أن يشكّلوا عنصر قلق وتوتّر اجتماعي، نتيجة عدم قدرة المجتمع على توفير أساسيات الحياة لهم، كما أتاحت التحويلات الرأسمالية الضخمة لهذه الحكومات فرصة تنشيط الاقتصاد لفترة، كما قدمت المساعدات المالية التي وفّرتها البلدان النفطّية إلى البلدان العربية الأخرى فرصة مماثلة للهروب من مشاكلها.

ومن أخطر الآثار التي حدثت، بالنسبة إلى الفرد وإلى المجتمع على السواء، ذلك الانفصال في تصوّر المواطنين بين مشاكلهم الشخصية ومشكلة المجتمع. لقد حدث التغيير في مجتمعات أخرى، عندما ارتبطت المشكلة الفردية بالمشكلة الاجتماعية، وادرك الأفراد أن مشاكلهم لن تحلّ إلا في اطار جماعي، وأن تحسين أوضاعهم الفردية مرتبط بحدوث تغيير على المستوى الاجتماعي. امّا في بلادنا، فقد تعلّم الكثيرون، من واقع خبرتهم العملية، انهم يستطيعون حلّ مشاكلهم الفردية بغضّ النظر عمّا يحدث للمجتمع. وحدث الانفصال بين مشكلة المجتمع ومشكلة الأفراد.

**وثانيها**: أزمة النظام العربي، أو اختلال نظام العلاقات العربية، الأمر الذي ادّى إلى غياب ارادة عربية موحدة، وغياب مركز موحّد للارادة السياسيّة العربية في شكل دولة ـ قائد أو تحالف بين دولتين. أصبحت القاعدة هي تغليب المصالح القطرية والجزئية وقصيرة الأجل على تلك القومية والشاملة وطويلة الأجل. لذلك تهدّد الأمن العربي من أكثر من مصدر، وترتب على ذلك تبعثر الاهتمامات العربية، فلم تعد هناك قضية واحدة تحتل الأولوية نفسها على سلّم السياسات العربية المختلفة. وهكذا فقد العرب ليس «وحدة الارادة» المتمثّلة في قطر أو زعيم فقط، إنّما أيضاً «وحدة الاهتمام» لقضية واحدة ينشغلون بها.

**وثالثها**: هو ازدياد تبعية الوطن العربي، ككل، للعالم الخارجي اقتصادياً وسياسياً، والتقلّص المتزايد لاستقلالية النظام العربي وقدرته المستقلة على الحركة ازاء النظام الدولي. وكان ذلك، من ناحية، احدى نتائج الثروة النفطية التي ادّت الى مزيد من دمج اقتصادات عدد من الأقطار العربية بالنظام الرأسمالي العالمي، وتعاظم المصالح الاقتصادية والاستراتيجيّة الغربية في منطقة الخليج. وكان من ناحية اخرى، احدى نتائج سياسة الانفتاح الاقتصادي والاعتماد على الاستثمارات الاجنبية من الدول الرأسمالية. ومن أبرز ملامح هذا التطوّر ازدياد الاعتماد العربي على الخارج في مجال الغذاء، وتعثّر محاولات اقامة صناعة عسكرية عربية مستقلّة، وازدياد الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي بأشكال مختلفة.

في هذا الاطار، يجد الوطن العربي نفسه مع منتصف الثمانينات مواجهاً بثلاث بؤر ساخنة للصراع المسلح، تطرح ظلالها ـ بدرجات مختلفة ـ على المنطقة، هي: الحرب اللبنانية، والحرب الايرانية ـ العراقية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي. وفي الحقيقة أن هذه القضايا

الثلاث ترتبط بعضها بالبعض الآخر. ويتأثر كلّ منها بالتطوّرات والتفاعلات التي تجري في الأخرى. فالحرب اللبنانية، على سبيل المثال، تأثّرت بشكل مباشر بتطوّرات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، سواء فيما يتعلق بوجود المقاومة الفلسطينيّة ودورها في لبنان، أم في الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف عام ١٩٨٢، وسياسة اسرائيل في جنوب لبنان. يجمع بين هذه البؤر الثلاث أنها نماذج لصراعات اجتماعية ممتدّة، حيث تختلط العوامل الداخلية بالخارجية، وحيث لا تقتصر مسبباتها على الجوانب السياسية، بل تدخل فيها اعتبارات تاريخية واجتماعية وثقافية ودينية، يجمع بينها أيضاً ـ عموماً ـ أنها صراعات محكومة (Controlled Conflicts)، أيّ انها تتمّ في اطار جغرافي محدد، ومن ثم تستطيع الدول الكبرى أن تسمح بها، بل وأن تشجعها أحياناً، في هذا الاطار، حيث انها لا تمثل خطراً على المنطقة ككلّ.

أمّا الحرب اللبنانية التي دخلت عامها الرابع عشر في عام ١٩٨٨ فهي حرب مختلطة؛ فهي تحمل خصائص كل من الحرب الأهلية والحرب بالوكالة (War by Proxy)، إذ تتضمّن الوجود العسكري المباشر لسوريا، والاحتلال الاسرائيلي لجزء من الأراضي اللبنانية، كما تتضمّن وجود المنظمات وميليشيات مؤيّدة لسوريا أو مؤيدة لاسرائيل (ولدول اخرى)، وتلعب دول أخرى مثل السعودية وايران ادواراً مهمّة ومختلفة، من وقت لآخر، تؤثر على مسار الحرب.

الحرب الايرانية ـ العراقية تمثّل بؤرة ساخنة أخرى، ويبدو أن هذه الحرب التي تمرّ بعامها الثامن (عام ١٩٨٨) سوف يسجلها التاريخ كأطول حرب نظاميّة بين دولتين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ونتيجة للمطالب وللمواقف الايرانية، فإن كلّ مشروعات السلام العربية والاسلامية والافريقية والدولية قد انتهت بالفشل. ويهدّد استمرار الحرب باحتمال توسيع نطاقها الجغرافي، أو تصعيد مستوى التدمير المتضمّن فيها. فهناك خطر توسيع نطاق الحرب بحيث تشمل فيها بلداناً خليجية اخرى، وهناك خطر استخدام أسلحة ذات قوة تدميرية أعلى لتحقيق نهاية أسرع للحرب، مثلما شهدته حرب صواريخ المدن.

ويمثّل الصراع العربي ـ الاسرائيلي القضيّة الأمنية الثالثة، التي تطرح اخطر الآثار الاقليمية والدولية والتي تعتبر الصراع المركزي في المنطقة. لقد كشف الغزو الاسرائيلي للبنان عن الاختلال الاستراتيجي الخطير بين اسرائيل والبلاد العربية، وتأييد امريكي صريح وغير محدود لاسرائيل. كما كشفت الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٧ عن استمرار ارادة الصمود بين أبناء الشعب الفلسطيني.

إن أهمّ ملامح الصورة في المنطقة اليوم، هي الاختلال الاستراتيجي(٥٥)، الذي بدأ في الاتساع منذ منتصف السبعينات، وبلغ مع منتصف الثمانينات درجة لم يبلغها قط منذ عام

---

(٥٥) انظر دراسة باللغة الانكليزية للمؤلف، في:
Ali E. Hillal Dessouki, «The Politics of Strategic Imbalance: Israel and the Palestine Question,» in: Michael C. Hudson, ed., *Approaches to the Arab - Israeli Conflict* (Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, 1984), pp. 11 - 26.

١٩٤٨ . من مظاهر هذا الاختلال معاهدة كامب ديفيد، وفشل محاولات تكوين جبهة شرقية في الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٠)، والحرب العراقية - الايرانية، وضرب المفاعل النووي العراقي، وضمّ الجولان، وغزو بيروت، ثم تمثّل بصورة أوضح في اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٣ ، الذي تمّ تجديده في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٤ ، وتطويره في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٧ .

ويطرح هذا الاختلال الاستراتيجي ظلالاً كثيفة على مجمل المناخ السياسي والعسكري في المنطقة، ويؤثّر على الاختيارات والبدائل المتاحة والتي لكل منها دورها. فالسياسة لا تتمّ في فراغ، وهي ليست علاقة بين أفراد أو نيات، وإنما تحدث في مناخ له مواصفات اقتصادية واجتماعية وعسكرية، وهي علاقات بين قوى، إذا توازنت وتعادلت فإنها تؤدّي إلى أوضاع معينة، أما إذا اختلّت بشكل فاضح فإنها تؤدّي إلى أوضاع مختلفة تماماً.

وحالة التوازن أو التعادل في القوى، تخلق موقفاً من التكافؤ النفسي ومن الاحساس بالقدرة على الحركة، وإمكانيـة المناورة والمساومة، وتوجد فرصاً وبدائل متعدّدة. أمّا حالة الاختلال الاستراتيجي، فتخلق حالة اخرى ومن نوع مغاير تماماً، فوفقاً لها، يشعر أحد الأطراف أن بوسعه حسم الأمور بالقوة، وأن الطرف أو الأطراف الأخرى لن تغامر باللجوء إلى السلاح، بحكم أن النتيجة معروفة سلفاً. وهكذا، فبينما تؤدّي حالة التوازن إلى نوع من الردع المتكافىء أو المتبادل، والحساب الدقيق لكلّ من الطرفين قبل الاقدام على استخدام السلاح، فإن الوضع الثاني يعطي لأحدهما يداً طولى، ويفتح الباب امام احتمالات الهيمنة والسيطرة.

والحقيقة الكبرى التي تشهدها منطقتنا اليوم، هي اتّساع شقة الاختلال الاستراتيجي بشكل يعطي لاسرائيل ميّزة نوعية وتفوقاً واضحاً. ويقصد بالتوازن الاستراتيجي العلاقة بين محصّلة القوة لأطراف في علاقة دولية ما، والتوازن الاستراتيجي بهذا المعنى يتخطّى مفهوم التوازن العسكري، ويتضمّن أبعاداً اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية. فالتوازن العسكري يشير عادة إلى مفهوم ضيق يتناول التوازن في اعداد الطائرات والدبابات والصواريخ واعداد الجنود ومعدات التدريب، إلى غير ذلك من مؤشرات القوة العسكرية. أمّا التوازن الاستراتيجي، فيعتبر التوازن العسكري أحد مقوّماته، ويضيف إليه عناصر مثل الاستقرار السياسي، وإيمان الشعب بالأهداف المعلنة ودرجة التضامن الاجتماعي، ووجود ارادة قومية، واتّضاح الأهداف السياسية للقيادة والشعب.

ويمكن أن تحدّد مظاهر ذلك الاختلال الاستراتيجي في ثلاثة مظاهر رئيسيّة:

**الاختلال الأول** هو بين الارادة الاسرائيلية والارادات العربية، فهناك ارادة اسرائيلية واضحة ومتبلورة تدور حول هدف سياسي، وتستند إلى دولة لها جهاز فعّال لصنع القرارات، وتمتلك اتفاقاً قومياً بداخلها حول اهدافها حيال الحرب، ولا يوجد فارق أساسي بين الكتلتين الكبيرتين (المعراخ والليكود) حول السياسة التي يجب اتباعها. وتحمي هذه الدولة مشروعها

التوسّعي باستراتيجيّة لتطوير قدرة عسكرية مستقلّة وصناعية حربية متقدّمة، تتضمن امتلاك السلاح النووي.

من الناحية الأخرى، تتبعثر الارادات العربية بين حكومات مختلفة، لها أهداف وأغراض متباينة، وفي كثير من الأحيان تخاف من بعضها البعض، ومن شعوبها، أكثر من التحديّات الخارجيّة. في هذا السياق غاب عن العرب، كما سبقت الاشارة، القدرة على الحسم والاختيار، وتأخرت ردود فعلهم ازاء التحديّات التي يواجهونها، ومال معدلهم البياني للقدرة على رد الفعل وسرعته إلى التناقص باستمرار.

**والاختلال الثاني** يكمن في طبيعة العلاقة بين البلاد العربية المختلفة والدولتين الأعظم، وعلاقة اسرائيل بالولايات المتحدة. ذلك أن علاقة الحكومات العربية (ربما باستثناء اليمن الديمقراطيّة) بأي من الدولتين الأعظم، هي في الأساس «علاقة عمل»، وهي بحكم هذا التعريف يمكن أن تتغير من مرحلة إلى أخرى، وللعلاقة حدود لا تتجاوزها. بعبارة أخرى، لا يوجد تطابق بين مصالح أغلب البلاد العربية وأيّ من الدولتين الأعظم، لذلك فليس لأيّ منهما استعداد للذهاب إلى نهاية الشوط في تأييد هذا البلد العربي أو ذاك. من ناحية أخرى، فإن الجزء الأكبر من المصالح الاسرائيلية والامريكية متطابق، كما يوضح السلوك الفعلي لهما، وتأييد أمريكا المستمر والمتواصل للسياسة الاسرائيلية.

**والاختلال الثالث**، هو في حجم ومدى وجود الدولتين الأعظم في المنطقة. فقد شهد عقد السبعينات «تراجعاً» للنفوذ السوفياتي، صاحبه ازدياد للوجود الامريكي بشكل لم يحدث من قبل، حيث أصبحت الولايات المتحدة هي القوة الرئيسية في المنطقة، وطوّرت علاقاتها مع أغلب البلاد العربية، وانتعشت تجارتها مع الجميع تقريباً، وحصلت على تسهيلات عسكرية في عدد منها. وأدّى هذا الموقف إلى ازدياد قدرة الولايات المتحدة على التحكّم في موازين القوة، والتأثير على مجريات الأحداث، فهي مورّد السلاح الرئيسي لكلّ من اسرائيل ومصر والسعودية والأردن. وهي بذلك تستطيع أن تؤثر على الميزان العسكري في المنطقة. وهي تعرف ماذا يملك كلّ طرف، وتعرف حجم استعداده وقدراته الحقيقيّة. وفي اطار التأييد الامريكي غير المحدود لاسرائيل، فإن مثل هذا الموقف وما يمثّله من تهديد للامة العربية لا يحتاج إلى تعليق. ومع أن نهاية الثمانينات شهدت محاولات لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، فإن الصورة السابقة تبقى صحيحة في جملتها.

وقد دعم هذا التطور انعقاد قمة الجزائر في حزيران يونيو ١٩٨٨، واستمرار جو المصالحة العربية، علاوة على استمرار الانتفاضة الفلسطينية وصمودها. ويمكن القول انه مع نهاية عام ١٩٨٨، فإن تغيرات موضوعية كيفية بدأت بالتبلور في النظام العربي: مزيد من التنسيق والتعاون على مستوى المجموعات العربية، اجراء الانتخابات الرئاسية في لبنان في آب/ أغسطس، اعلان ايران قبول قرار الأمم المتحدة بوقف اطلاق النار وذلك في اطار من الاقتدار العراقي الذي حقق سلسلة من الانتصارات العسكرية في صيف هذا العام، ثم القرار الأردني

بفك الروابط القانونية والأردنية مع الضفة الغربية بما تلاه من تحركات حيثية ومهمة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد أدّى ذلك كلّه إلى تقلّص فاعلية النظام العربي كمتغيّر فاعل في العلاقات الدولية والنظام الدولي، وازدياد دوره، كمجال وكموقع، للصراعات الدولية ولتنفيذ استراتيجيات أطراف أخرى. وظهر الوطن العربي محاصراً ومنشغلاً بنزاعاته ومشاكله، في الوقت الذي تتعدّل فيه موازين القوى الاقليميّة لغير صالحه. وربما أوجدت مصالحات قمة عمان في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٧ وقمة الجزائر في حزيران/ يونيو عام ١٩٨٨ جواً من الانفراج والايجابية في النظام العربي يمكن أن تفتح الباب ـ في حال استمرارها وتطويرها ـ أمام مزيد من العمليات التصحيحية، كما أن الانتفاضة في الضفة الغربية وغزة المحتلتين تفتح آفاقاً لتغييرات ايجابية ممكنة في النظام العربي. وبهذا الوضع، وتلك الحالة، يواجه العرب مستقبلهم وهم على مشارف تسعينات القرن العشرين.

# الفصل الرابع

# مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي (*)

---

(*) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى الدراسة التفصيلية حوله، والتي أعدّت لأغراض هذا الكتاب، ونشرت في كتاب مستقل. أنظر: أسامة الغزالي حرب، **مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

تنتمي دراسة «مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي» إلى مجال غير مزدهر من مجالات الدراسات المستقبلية، فالصراع الذي تناولته غالبية الدراسات المستقبلية حتى الآن هو الصراع بين الانسان والطبيعة، من أجل تأمين الحصول على المزيد من مصادر الغذاء، والطاقة، والمواد الخام، والحد من مخاطر تلوث البيئة. وفي هذا السياق، فإن قضايا التقدم العلمي والتكنولوجي، وتطور السكان، وتطور الموارد الاقتصادية، (وهي قضايا يمكن قياسها كميا إلى حد بعيد) احتلت مكاناً مركزياً. وفي هذا النوع من الصراع، فإن الإنسان يمسك بزمام المبادرة، وبقدر ما يتسلح الانسان بالمزيد من العلم والتكنولوجيا بقدر ما يأخذ من الطبيعة. وحتى إذا ما أبدت قوى الطبيعة مقاومة، أو أخذت تطلق مكوناتها الضارة أو المثمرة (كما يتبدى في أقصى صورة في التعامل مع الطاقة النووية)، فإن ذلك يعود لقصور الجهد الانساني، في ترويض تلك القوى الطبيعية، وليس إلى «رد فعل» ايجابي من الجانب الآخر.

على أن الأمر يختلف، من ناحية، عند دراسة مستقبل علاقة صراعية بين قوى انسانية متعارضة، ففي تلك الحالة لا تتم ممارسة الصراع من جانب واحد، ولكننا نضحي ازاء علاقة جدلية متصاعدة، يضيف فيها الصراع عناصر سلبية أو ايجابية إلى اطرافه. من ناحية أخرى، فإن دراسة مستقبل الصراع بين جانبين إنسانيين، تعني أيضاً درجة أكثر تعقيداً من دراسة مستقبل جماعة انسانية واحدة، حيث يكون التركيز في الثانية على امكاناتها الذاتية ودينامياتها الداخلية، ولكن دراسة الصراع تعني، بالأساس، دراسة «علاقة» ما، بما تنطوي عليه من «تفاعل» ومن تأثير وتأثر، فضلاً عن شمولها لدراسة «مستقبل» اطرافها كل على حدة.

وإذا كانت هذه الخصائص العامة تنطبق على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مثلما تنطبق على دراسة أي «صراع» مماثل، في محيط السياسة الدولية، فإن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يتسم بخصائص مميزة:

١ ـ فالصراع العربي ـ الاسرائيلي يجري بين طرفين يختلفان في قابلية الخضوع لقياس

التطور المستقبلي لهما. ذلك أن اسرائيل تبدو، من تلك الناحية، أكثر انتماء إلى بلدان العالم المتقدم، في حين يظل الطرف العربي متسماً بخصوصيات بلدان العالم الثالث أساساً. يترتب على ذلك أن قياس معدلات التغير، أو وضع احتمالات التوجه المستقبلي لها، يظل أيسر في حالة اسرائيل منه في حالة البلدان العربية. ويعود ذلك، ليس لتوافر الاحصاءات الكثيرة والدقيقة بالنسبة إلى اسرائيل فقط، وإنما أيضاً لوضوح الخصائص العامة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيها، على نحو يصعب معه تصور حدوث تقلبات حادة غير مرصودة بوادرها سلفاً. وعلى العكس، فإن الوطن العربي، على الرغم من توافر معلومات كثيرة عنه، إلا أن اتساع مساحته، وتعدد أقطاره، وتفاوت ظروف ومعدلات النمو فيها، وطبيعة النظم السياسية الحاكمة، عناصر تجعل الباب مفتوحاً لتطورات مستقبلية شتى، يصعب حصرها.

٢ ـ إن مستقبل كل من الطرفين، العربي والاسرائيلي، يتوقف، إلى حد معين، على تطورات الصراع مع الطرف الآخر. فالصراع مع اسرائيل، يؤثر على الأوضاع الداخلية للبلدان العربية، بخاصة تلك المحيطة بإسرائيل، سواء من حيث شرعية نظمها الحاكمة، أم تخصيص مواردها الاقتصادية. كما يؤثر الصراع مع اسرائيل على العلاقات بين البلاد العربية، واحتمالات التعاون أو الصراع بينها. وأخيراً، فإن الصراع مع اسرائيل لعب أيضاً دوراً مهماً في تكييف علاقات البلدان العربية ـ بخاصة تلك المحيطة بإسرائيل ـ مع العالم الخارجي.

وبالمثل، فإن الصراع يبدو في مقدمة العوامل التي تؤثر على التماسك الاجتماعي في اسرائيل، وعلى تخصيص مواردها الاقتصادية، بخاصة ما يتعلق بالأمن والنفقات العسكرية. كما أن هذا الصراع يقع على رأس قضايا الجدل السياسي الداخلي، ويؤثر مساره وتداعياته على المناخ الثقافي والايديولوجي السائد، كما يفسر كثيراً من توجهات اسرائيل الخارجية.

٣ ـ إن الصراع العربي ـ الاسرائيلي يتسم بنوع من «الانفصال» ـ على الجانب العربي ـ بين طبيعة أطراف الصراع، والموضوع المباشر له. فأطراف الصراع هم العرب جميعاً: الفلسطينيون، والبلدان العربية المجاورة، ثم بقية بلدان الوطن العربي. أما موضوعه فهو «القضية الفلسطينية». لقد سلبت اسرائيل فلسطين، ولكنها في سعيها لتكريس وجودها على أرض فلسطين لا تواجه الفلسطينيين فقط، ولكنها تواجه العرب جميعاً، وتهدد بأطماعها الوطن العربي كله. لقد انعكس هذا على حقيقة بروز العنصر «العربي» بكل امكاناته، فيما يتعلق بديناميات الصراع مع اسرائيل، وعلى بروز العنصر «الفلسطيني» فيما يتعلق بتسوية الصراع. ان مؤدى ذلك هو أنه كلما انتقل العنصر الفلسطيني ليصير عنصراً «فاعلاً» في الصراع، وليس مجرد «موضوع» له، كلما أثر ذلك على طبيعة «تسوية» الصراع، وعلى حل القضية الفلسطينية كجوهر للصراع.

٤ ـ كما اتسم الصراع العربي ـ الاسرائيلي بالانفصال بين دوافع «الصراع» ودوافع «التسوية». ففي حين ينسب الصراع لدوافع وعناصر داخلية ـ أي من داخل المنطقة ـ فإن التسويات ارتبطت أساساً بقوى خارجة عن المنطقة. ان هذا يعكس «السقف» الذي تضعه

القوى الخارجية على مجريات الصراع، وسماحها بتصاعده إلى درجات لا يمكن تجاوزها. وفي المقابل، فإن ذلك يعني اتصاف التسويات التي تمت بطابع «مؤقت»، لا تشعر معه القوى المنغمسة في الصراع بانتهائه على نحو يرضي أهدافها.

في ضوء ما سبق، يسعى هذا الفصل إلى دراسة مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، طبقاً للمشاهد المستقبلية الثلاثة التي تطرحها الدراسة لمستقبل الوطن العربي (التجزئة، التنسيق والتعاون، الوحدة العربية). وفي كل منها، فإن معالجة مستقبل الصراع ستكون في اطار المحددات الرئيسية لمسار الصراع التي تم استخلاصها باستقراء تطوره التاريخي، ويمكن تحديدها في:

أ ـ تطور القوة الذاتية لكل من طرفي الصراع واحتمالات التطور الكمي والكيفي لها. وهو ما نعبّر عنه بالكيف الاسرائيلي غير القابل للتطور الكمي، والكمّ العربي القابل للتطور الكيفي، بمعنى أن القوة الاسرائيلية بلغت حدود قوتها الكمية، بينما ما زالت هناك فرص واسعة أمام تطوير القوة العربية، كمياً وكيفياً.

ب ـ درجة استجابة كل من طرفي الصراع للتحدي الذي يمثله الطرف الآخر، وذلك فيما يتعلق بالتوجه نحو تحقيق الكيان السياسي الأمثل الذي يتوخاه الطرفان، أي: مشروع الدولة الصهيونية أو الدولة اليهودية فوق «أرض إسرائيل»، ومشروع «الدولة العربية الواحدة» فوق الأرض العربية. وذلك ما نسميه الطابع التحولي والمتغير للمرحلة التاريخية التي يمر بها اطراف الصراع المباشرون.

ج ـ نوعية ودرجة التأثير الذي تمارسه البيئة الاقليمية والدولية على مجريات الصراع، وعلى تحويل دفته لمصلحة هذا الطرف أو ذاك، والذي يتمثل في انتماء اطراف الصراع المباشرين إلى الدول التابعة، والتي تعتمد في مصادر قوتها على العالم الخارجي.

إن تأمل تلك المحددات يفضي بنا إلى صورة معقدة نوعاً ما لطبيعة التغيرات التي يمكن أن تطرأ على كل منها في ظل كل من المشاهد الثلاثة. ففيما يخص المحدد الأول المتعلق بالقوة الذاتية مقدرة بالكمّ والكيف لطرفي الصراع، فإن الملاحظة الأساسية هي أن الطرف الاسرائيلي سوف يظل ـ في المشاهد الثلاثة ـ في حالة واحدة تقريباً، بمعنى أن عناصر القوة الاسرائيلية، العسكرية والاقتصادية والسياسية، من الأرجح أنها وصلت إلى استغلال طاقاتها القصوى في النمو، وانها ـ تالياً ـ تتجه إلى مزيد من التطوير الكيفي. وعلى العكس، فإن الخيارات مفتوحة أمام التطور الكمي والكيفي للقوة العربية. ومن هذه الزاوية، فنحن ننظر لـ «الوحدة» بدرجاتها المختلفة باعتبارها تنطوي على تغير جذري في القوة العربية، كمياً وكيفياً.

على أن الأمر يختلف كثيراً فيما يخص المحدد الثاني، أي درجة استجابة كل طرف لتحدي الصراع فيما يتعلق بالاقتراب او الابتعاد عن مشروعه النهائي. ذلك أن المشروع الصهيوني لا يزال مفتوحاً، لم تتحدد ملامحه النهائية بعد، وحدوده التي يصل إليها ترتبط بما

تسمح به تطورات الصراع مع القوى العربية المحيطة. وبالمثل، فإن المشروع الوحدوي العربي، لا يزال مطروحاً ينتظر التطبيق أو الاقتراب منه بشكل أو بآخر. والمنطقة العربية زاخرة باحتمالات عدة تتراوح بين المزيد من التفكك والتشرذم، وبين الاتجاه نحو التنسيق والوحدة. هنا أيضاً، فإن مسار هذا المشروع يرتبط بقوة تأثيرات الصراع مع اسرائيل. إن ذلك يعني أننا سوف نصبح ازاء أنماط مختلفة للتأثير والتأثر في كل من المشاهد المستقبلية: بين حرية مطلقة لاسرائيل في تحقيق مشروعها أو قيود تصل إلى حد تهديد ذلك المشروع بالانحسار من ناحية، وبين مزيد من التفتت والتشتت العربي أو التوجه نحو مزيد من التنسيق ثم الوحدة العربية من ناحية أخرى. وكل حالة من حالات المستقبل العربي سوف تناظرها درجة معينة من درجات الحرية لدى اسرائيل في تنفيذ مشروعها، مع الأخذ في الاعتبار المؤثرات «الأخرى» على حرية الحركة الاسرائيلية. ويعني هذا أن القدرة على المبادرة ـ لدى الطرف العربي ـ سوف تختلف من مشهد إلى آخر، بل وفي داخل الاطار الزمني لكل مشهد.

وإذا كان المحدد الأول (القوة الذاتية) ينطوي على ثبات نسبي للطرف الإسرائيلي وتغير عربي متعدد الاحتمالات، وإذا كان المحدد الثاني (درجة الاستجابة لتحدي الطرف الآخر) ينطوي على تغيرات عديدة محتملة بالنسبة إلى الطرفين، فإن المحدد الثالث، أي المتعلق بتأثيرات البيئة الاقليمية والدولية على مجريات الصراع وعلى طرفيه، يظل مستقراً إلى حد بعيد في المشاهد الثلاثة، إلا فيما يتعلق بردود الفعل المحتملة للتوجهات العربية نحو التنسيق ثم الوحدة، ثم اثر ردود الفعل هذه على مجريات الصراع مع اسرائيل.

وإضافة إلى هذه المحددات الثلاثة لمسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، تستفيد الدراسة في استشرافها للمستقبل من خبرة العلاقة بين الصراع والتوجه العربي نحو الوحدة، وكذلك من النظرة المقارنة لخبرات الاستعمار الاستيطاني في التاريخ والحاضر.

أما فيما يتصل بالعلاقة بين الصراع والتوجه نحو الوحدة، فإن التحليل يفضي بنا إلى طرح عدد من الافتراضات. فإذا نظرنا إلى الصراع كمتغير مستقل، وإلى الوحدة كمتغير تابع، فإن العلاقة في هذا الاتجاه تنطوي على افتراضين متناقضين: أولهما، أن الصراع مع اسرائيل يلعب دوراً معوقاً للوحدة العربية. وثانيهما، ان الصراع مع اسرائيل يلعب دوراً محفزاً للوحدة العربية، وللعمل العربي المشترك. وفي واقع الأمر، فإن التاريخ العربي المعاصر يمدنا بوقائع وبراهين تؤيد كلا الافتراضين. وإذا نظرنا إلى التوجه الوحدوي كمتغير مستقل والصراع كمتغير تابع، فإن العلاقة في هذا الاتجاه تقود أيضاً إلى افتراضين هما: ان التوجه العربي نحو الوحدة يؤدي إلى «تصعيد» الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أو أنه يؤدي إلى تهدئته. وفي حين يجد الافتراض الأول من وقائع التاريخ المعاصر ما يؤيده، فإن الافتراض الثاني يظل أطروحة نظرية وحسب. والحقيقة أن طبيعة الأثر «الحافز» أو «المعوق» للصراع العربي ـ الاسرائيلي، على التوجه الوحدوي، إنما ترتبط بتوافر «شروط أخرى»، أبرزها موقف مصر. ذلك أن دور مصر والالتزام العربي لنخبتها الحاكمة، كانا من شروط العمل العربي المشترك، ولمحاولات الوحدة العربية، وللمواجهة الفعّالة للتهديد الاسرائيلي.

أما فيما يتعلق بالمقارنة مع خبرات استيطانية أخرى، فإنه تثار مشابهتان: المشابهة الأولى تتم ـ عبر التاريخ، بين القرنين الحادي عشر والثاني عشر للميلاد والقرن العشرين ـ بين الوجود الاسرائيلي المعاصر والوجود الصليبي القديم. والمشابهة الثانية تتم ـ عبر الجغرافيا، في القرن العشرين ـ بين اسرائيل وجمهورية جنوب افريقيا.

الخبرة في المشابهة الأولى تدور حول عوامل زوال الغزوة الصليبية، وتجد مبرراتها في التماثل المثير بين ملامح الحركتين الصليبية والصهيونية. وقد انتهت الغزوة الصليبية عبر مراحل طويلة ومريرة من الشد والجذب بين العرب والمسلمين، وبين الصليبيين، إلى استئصال الوجود الصليبي من المنطقة. وتتصل أسباب هذا المصير وفقاً لما اجمع عليه أغلب الدارسين بعدة عوامل: أولها، تفكك المجتمع الصليبي وجموده، ومعاناته من الانقسامات التي نبعت من الطابع الاقطاعي الذي حمله ذلك المجتمع معه من أوروبا، فضلاً عن الانقسامات التي شهدها بين الأجيال التي نفذت الحملة الصليبية وتلك التي نشأت في المجتمع الصليبي نفسه، والانقسامات التي ظهرت ـ تحت وطأة الضغط العربي ـ ـ بين أبناء المدن والممالك الأوروبية المختلفة الذين تكوّن منهم ذلك المجتمع. والعامل الثاني هو تقطّع الجسور بين المجتمع الصليبي المزروع في المشرق العربي وبين وطنه الأم، أي بلاد العالم الأوروبي الغربي، وبخاصة من زاوية ضمور المدد البشري المستمر اللازم لدعمه وتقويته. أما العامل الثالث، فيتمثل في تنامي القوة العربية ـ الاسلامية المحيطة به، واختلال توازن القوى بينهما لمصلحة الطرف العربي ـ الاسلامي.

أما الخبرة في المشابهة الثانية، بين اسرائيل وجمهورية جنوب افريقيا، فإنها تدور حول عوامل «استمرار» و«بقاء» النظام العنصري في جنوب افريقيا. وتجد هذه المشابهة مبرراتها في حقيقة أن كلاً من اسرائيل وجنوب افريقيا تقدم مثالاً للدولة الاستيطانية وللنظام السياسي الاستيطاني، في القرن العشرين، بحيث ادى السبق الزمني لجنوب افريقيا إلى اعتبارها تمثل إلى حد بعيد صورة المستقبل بالنسبة إلى اسرائيل. وفي هذا المجال، توجد ثلاث مجموعات من العوامل التي تفسر استمرارية نظام جنوب افريقيا: أولاها، تلك المرتبطة بقوة الجماعة الاستيطانية وتماسكها، والتي تعكس الاحساس بالدوافع المشتركة والمصير المشترك والخطر المشترك. وثانيتها، تتعلق بالتفوق الساحق الذي تحرزه جنوب افريقيا على البيئة الاقليمية ـ الافريقية المحيطة، بخاصة في الميدانين العسكري والاقتصادي. وثالثتها، تتمثل في علاقات جنوب افريقيا مع العالم الأوروبي، والتي تمثل الشريان الحيوي الذي يغذي الدولة العنصرية بكل مظاهر القوة والشرعية.

فإذا كانت الخبرات التاريخية التي ارتبطت بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، تمثّل أول المعطيات الضرورية لاستشراف مستقبل هذا الصراع، فإن المعطيات الثانية تتمثل في مقومات وعناصر قوة اسرائيل في العقود الثلاثة المقبلة، وهي: السكان والأرض ومستقبل النشاط الاستيطاني، والاقتصاد الاسرائيلي، والمجتمع ومستقبل النظام السياسي، ثم القوة العسكرية والتوازن العسكري مع الوطن العربي.

فيما يتعلق بعنصري السكان والأرض، اللذين يمثلان أول وأهم عناصر «القوة الشاملة» لأي دولة، تواجه اسرائيل ـ كدولة استيطانية ذات ميل توسعي ـ باحتمالات مستقبلية تختلف عن الدول العادية.

فالقضية الأساسية هنا، ليست هي معدلات الزيادة السكانية واحتمالاتها المستقبلية، وإنما هي احتمالات تغير التوازن السكاني داخل اسرائيل بين العرب واليهود. وفي حين تخضع زيادة السكان العرب لمعدلات الزيادة الطبيعية، فإن زيادة السكان اليهود ترتبط أساساً بتطور معدلات الهجرة إلى اسرائيل، وبمدى النجاح في تشجيع هذه الهجرة وتكثيفها. ومن المرجح أن عدد سكان اسرائيل البالغ عددهم الآن حوالى ٤,٥ ملايين نسمة، سوف يصل إلى حوالى ٥,٣ ملايين عام ٢٠٠٠، وإلى حوالى ٦,٧ ملايين عام ٢٠١٥ (بعدد من اليهود يقدر بحوالى ٤,٢ ملايين، ٤,٩ ملايين على التوالي) ـ وذلك وفقاً لميزان هجرة منخفض ـ طبقاً للاحصاءات الاسرائيلية. أما وفقاً لميزان هجرة أكبر ـ طبقاً للاحصاءات نفسها ـ فإن اجمالي عدد سكان اسرائيل يمكن أن يصل عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٥ ملايين نسمة، وعام ٢٠١٥ إلى ٧,٤ ملايين نسمة (بعدد من اليهود يقدر بـ ٤,٣ ملايين و ٥,٢ ملايين على التوالي).

وتنطبق الاحتمالات المختلفة أيضاً بالنسبة إلى «أرض اسرائيل»، التي يرتبط تقدير مساحتها وإمكاناتها بما تضمه اسرائيل إليها. ووفقاً للإحصاءات الرسمية الاسرائيلية عام ١٩٨٥، تقدر مساحة أرض اسرائيل بـ(٢١,٥٠٠ كلم²)، بما في ذلك القدس الشرقية ومرتفعات الجولان. وهنا، فإن المواءمة بين ما يعتبره الاسرائيليون ضرورة ـ أو حتمية ـ الاحتفاظ بأرض الضفة وغزة، وبين مخاطر ضم مليون وربع مليون فلسطيني، هي واحدة من أكثر قضايا المستقبل تعقيداً وحيوية بالنسبة إلى اسرائيل.

وفي هذه العلاقة الحيوية بين ضرورة السيطرة على الأرض، وضرورة زيادة عدد السكان اليهود، تكمن أهمية النشاط الاستيطاني اليهودي، باعتباره العملية التي يتم بمقتضاها «زرع» العنصر البشري اليهودي فوق أرض فلسطين. ووفقاً لمتابعة تطورات السياسة الاستيطانية في العقود الأربعة الماضية، بخاصة التطورات التي عرفتها بعد عام ١٩٦٧، يمكن الخلوص إلى أن عودة الاهتمام في اسرائيل إلى التركيز على الاستيطان داخل «الخط الأخضر» ـ أي داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع السعي لجعل الاستيطان اليهودي في الأراضي العربية المحتلة، خارج الخط الأخضر ـ أكثر «كفاءة» في تحقيق أهداف الدولة.

أما بالنسبة إلى الاقتصاد الاسرائيلي، والذي تتمثل أهم ملامحه في غلبة الاعتبارات الاستراتيجية والايديولوجية، والدور المركزي للدولة في توجيهه، وضعف إمكاناته الذاتية، وعلاقته الحيوية بالعالم الخارجي التي تقابلها علاقة ضعيفة مع الوسط الاقليمي المحيط، فإن مستقبله في العقود القليلة المقبلة سوف يتحدد على عدة مؤشرات أساسية: أولها، يتمثل في العلاقة الاقتصادية الحيوية والمتنامية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أضحت من التشعّب والقوة بحيث يصعب وضعها ضمن السياق المعتاد للعلاقات الدولية. وثانيها، هو

مستقبل صناعة السلاح التي أخذت تحتل موقعاً قيادياً فريداً في الاقتصاد الاسرائيلي، بحيث مثلت صادرات السلاح ٤٠ بالمائة من الصادرات الصناعية لاسرائيل، و ٢٠ بالمائة من اجمالي صادراتها في عام ١٩٨٥. وثالثها، هو المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي يكتسب في بلد مثل اسرائيل ـ فقير في موارده الطبيعية ـ سمة «المورد الاقتصادي» الأكثر أهمية. وأخيراً، فإن مستقبل الاقتصاد الاسرائيلي سوف يرتبط بوضوح، بقدرة اسرائيل على كسر الحواجز التي تفصل بينها وبين الاقتصاد الاقليمي المحيط بها، وتوسيع الثغرات التي فتحها في جدار العزلة حولها عبر العلاقات الاقتصادية مع الضفة الغربية وغزة، وغزو لبنان، والعلاقات مع مصر.

وانطلاقاً من تحديد الملامح العامة للنظام السياسي في اسرائيل، والتي تتمثل في أولوية «الايديولوجية» والمركزية السياسية والتعدد الحزبي المفرط، يوجد ثلاث علاقات أو ثلاثة تناقضات حاسمة لمستقبل النظام السياسي في اسرائيل: أولاها، العلاقة بين العسكريين والمدنيين والتي ترتبط بالدور المركزي الذي يلعبه العسكريون في النظام السياسي الاسرائيلي، بسبب ظروف التناقض المستمر مع البيئة العربية المحيطة. وثانيتها، التناقضات التي يموج بها المجتمع اليهودي نفسه، داخل اسرائيل، والتي تشمل التناقض بين المتدينين والعلمانيين، وبين الأجيال الصاعدة والأجيال القديمة. وأخيراً، فإن التناقض اليهودي ـ العربي داخل اسرائيل، يتضمن أن الجماعة العربية أقلية رافضة للأيديولوجية الصهيونية للنظام، وانها ـ في التحليل الأخير ـ أقلية «معادية» أو هي جزء من العدو. ويؤدي هذا الاستقطاب نحو مزيد من اليمينية والعنصرية على الجانب الصهيوني، ونحو مزيد من القومية والراديكالية على الجانب العربي.

أما على صعيد القوة العسكرية، فقد وصلت اسرائيل في منتصف الثمانينات، إلى الحد الكمي الأقصى لنمو قواتها عددياً، مما يعني أن النمو سوف يتجه ـ طوال الفترة المقبلة ـ إلى زيادة قدرة وكفاءة هذا الحجم، بما يعنيه من زيادة في خفة الحركة، والدقة، وقوة النيران، والمدى... الخ، مما يمكن أن يؤثر كثيراً على توازن القوة العسكرية مع الطرف الآخر.

في ضوء ذلك، فإن معالجة التطورات المحتملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، سوف تتناول مضمون كل مشهد في علاقته بمحددات الصراع العربي ـ الاسرائيلي ومحددات واحتمالات تسويته في ظل المشهد موضع البحث.

## أولاً: مشهد التجزئة

يفترض المشهد المستقبلي الأول استمرار الأوضاع التي سادت الوطن العربي منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ وحتى بداية الثمانينات. وجوهر هذا المشهد ليس انعدام حدوث اي تغير ـ فذلك مستحيل بداهة ـ ولكن جوهره هو سيادة منطق التجزئة على أي تغير محتمل. ويعني هذا بالنسبة إلى الصراع مع اسرائيل، أن أي تغير في مسار الصراع عن اتجاهه العام

الحالي، لن يعكس تغيراً في عناصر القوة العربية بسبب تجمع أو تكتل عدة أقطار عربية مع بعضها البعض، ولكنّ أقصى شكل من أشكال التكتل أو التجمّع، سوف يكون لحظياً أو جزئياً عند المواجهة المباشرة للخطر الاسرائيلي، وسرعان ما ينفرط عقده بعد تلك المواجهة. والصورة المثلى لذلك النوع من التنسيق، هو ما حدث إبان حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. بذلك المعنى، فإن ذلك المشهد لن ينطوي على لحظة انقطاع تاريخية حاسمة، تتغير بمقتضاها القوة العربية المواجهة لاسرائيل تغيراً ملموساً. ومن ثم، فإن هذا المشهد يصبح هو المشهد الاسرائيلي، لأن حجر الزاوية في السياسة الاسرائيلية هو تثبيت الوضع الراهن، وخلق المزيد من الوقائع الجديدة في اطار هذا الوضع.

## ١ ـ محددات الصراع

### أ ـ نمو القوى الذاتية لطرفي الصراع

سوف يتوقف نمو القوة الاسرائيلية في العقود القليلة المقبلة إلى حد بعيد، على التطور الكيفي أو النوعي في تلك القوة، بخاصة في أبعادها الاقتصادية والعسكرية. أما النمو الكمي، فإن حدوده تظل مقيدة، على الرغم من التركيز الشديد عليه. وأهم مجالات النمو الكمي للقوة الاسرائيلية، والذي تترتب عليه تنمية عوامل القوة الأخرى، يتمثل في زيادة عدد السكان من خلال الهجرة اساساً. ووفقاً للاحتمالات المستقبلية لنمو السكان في اسرائيل، فإن أقصى الاحتمالات تصل إلى حوالى سبعة ملايين نسمة في عام ٢٠١٥ (بعدد للسكان اليهود يقترب من ٥,٢٥ ملايين نسمة)(١). والأمر نفسه ينطبق على مساحة الأرض، والموارد الاقتصادية، وحجم القوات المسلحة. وتوضح جميع المقارنات الرقمية بين اسرائيل والبلدان العربية (سواء تلك المحيطة فقط باسرائيل، أم التي يمكن أن تشارك بفعالية في الحركة ضدها، أم مجمل البلاد العربية) أن الميزان يميل لمصلحة الطرف العربي. فبينما يصل عدد سكان اسرائيل في عام ١٩٨٥ إلى ٤,٣ ملايين، فإن بلدان المواجهة (سوريا والأردن ولبنان ومصر) تصل إلى ٦٤,٨٥، ومجموع البلاد العربية إلى ١٨٥,٨١ مليوناً، وبينما تبلغ القوات المسلحة الاسرائيلية ٥١٢ ألفاً، فإن الرقم في بلدان المواجهة يصل إلى ٩٣٥,١ ألفاً، وفي مجموع البلاد العربية ٢١٥٠,٧٥ ألفاً. النتيجة نفسها فيما يتعلق بحجم الانفاق الدفاعي بالمليون دولار (٥٧٩٨، ٧٨٦٧,٢٧، ٥٠٠٨٤,٦٣٨ على التوالي)، وفي عدد الدبابات الرئيسية (٣٦٠٠، ٧٢٤٥، ١٦٣٤٠ على التوالي)، وفي عدد طائرات القتال (١٠٥٥,٦٨٤، ٣١٦٤ على التوالي). وحتى إذا أخرجنا مصر من بلدان المواجهة، فإن التوازن يبقى لمصلحة الطرف العربي.

على أن أهم عناصر الجدل حول القوة الاسرائيلية في المستقبل تظل مرتبطة بالتوازن

---

(١) موشيه سيكرون وتسفي ايزنباخ، «الصورة السكانية لإسرائيل عام ٢٠٠٠،» في: شيمون بيريز [وآخرون]، الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠ (قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر، ١٩٨٦)، ص.٨٢.

السكاني في الداخل، بين اليهود والعرب، بخاصة في حال ضم الأراضي العربية المحتلة. ووفقاً للبيانات عن تطور عدد السكان في اسرائيل، فإن تفوق معدلات الاخصاب لدى السكان العرب ينبىء عن تزايد نسبتهم إلى مجمل السكان في اسرائيل باستمرار. وفي حين تقترب النسبة في عام ١٩٨٦ من حوالى ١٧ بالمائة ، فإن من المحتمل وصولها إلى ٢٧ بالمائة عام ٢٠١٥ . ومع اضافة سكان المناطق المحتلة، تصل النسبة إلى حوالى ٤٠ بالمائة عام ٢٠١٥ . إن ذلك الهاجس يمثل مصدراً حقيقياً للقلق لدى قادة الدولة الصهيونية، ودافعاً للجري المحموم وراء زيادة معدلات الهجرة، سعياً إلى الحفاظ على «الطابع اليهودي» للدولة.

ويعني استمرار الملامح الرئيسية للوضع الراهن، بخاصة فيما يتعلق بالتجزئة العربية، ان الشروط الموضوعية التي أدت إلى التفوق الاسرائيلي الكيفي في الصراع، وإلى تحييد أثر التفوق الكمي العربي، سوف تظل قائمة، على أساس أن الوحدة ذاتها ـ أو التنسيق على الأقل ـ هي أهم شروط التطور الكيفي. ولكن الواقع هو ان استمرار منطق التجزئة يعني ليس المواجهة بين كيف اسرائيلي قوي وكمّ عربي ضعيف، ولكن هذا «الكم» العربي نفسه يصبح محلاً للتساؤل، أو يصبح مجرد فكرة «نظرية» لا أكثر. ففي منطق التجزئة، فإن المواجهة لا تكون بين اسرائيل والبلاد العربية جميعاً، أو على الأقل مع جزء منها (بلدان المواجهة بالأساس)، وإنما تصبح بين اسرائيل، وبين كل طرف عربي على حدة. وهكذا، فإن التفوق الاسرائيلي يصبح تفوقاً كمياً وكيفياً في آن واحد.

في ظل هذا المشهد، فإن أقصى صورة للتفوق العربي على اسرائيل على نحو يمكن أن يؤثر على مجرى الصراع، تتمثل في نمو قوة أي من أطراف المواجهة (سواء أكانت إحدى «دول» المواجهة أم الطرف الفلسطيني) بشكل منفرد، بحيث يتمكن من مناطحة القوة الاسرائيلية بشكل فعّال.

وبالنسبة إلى الفلسطينيين على وجه الخصوص، فإن نمو قوتهم في مواجهة اسرائيل، على نحو منفرد، يجد أرضيته الموضوعية في تطور أوضاع سكان الأراضي المحتلة ـ وفي داخل اسرائيل أيضاً ـ وبروز جيل جديد تتناقض طموحاته وآماله بالضرورة مع واقع القهر الاسرائيلي. ولكن تحويل هذه الطاقة الكامنة إلى قوة فعّالة في مواجهة اسرائيل، يستلزم ليس القدرة على تجاوز التأثير السلبي لحالة التشرذم العربية، على الحركة الفلسطينية (سواء في داخل أم خارج فلسطين)، وإنما أيضاً في تحويل حالة «اليأس» من جدوى الاعتماد على النظم العربية إلى قوة دافعة لمواجهة «منفردة» مع العدو الاسرائيلي.

وإذا كان من المتصور أن اسرائيل ـ في ظل أوضاع التجزئة ـ سوف تستطيع اجهاض أي قوة عربية محتملة، باعتبار أن المبادرة في مواجهة التحديات العربية المحتملة هي احدى السمات الرئيسية للتفوق الاسرائيلي، فإن أكثر هذه القوى ازعاجاً لها سوف تكون القوى الوطنية الفلسطينية تحديداً، التي تتجه فاعليتها إلى جوهر الوجود الصهيوني ذاته.

## ب ـ الاستجابة لتحدي الصراع

إن سيادة منطق التجزئة تعني أن الاستجابة العربية للتحدي الصهيوني لن تكون باتجاه التضامن والوحدة، وإنما ستكون باتجاه المزيد من التفكك والفرقة. وكما سبقت الاشارة، فإن تلك الاستجابة تجد ما يؤيدها في ماضي الصراع العربي ـ الاسرائيلي: فإسرائيل بمجرد وجودها «المادي»، سوف تظل تشكل عائقاً بين المشرق العربي والمغرب العربي، كذلك فإن التداعيات المتوالية للآثار المريرة للاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وغزة، وجنوب لبنان، والجولان، ولمقتضيات المواجهة الأردنية والسورية، سوف تسهم في تعميق الاحساس بتفاوت الأعباء والتكاليف والتضحيات بين البلدان العربية وبعضها البعض. ومثلما كان هذا الشعور في مصر ـ من بين عوامل أخرى ـ وراء تسهيل تمرير الاتجاه إلى كامب ديفيد، فإن تولّده وتضخمه في تلك المناطق الأخرى، ربما يمثلان أرضية خصبة للاذعان لتسويات منفردة أخرى، ينجو بها كل طرف بنفسه من متاعب المواجهة المستمرة. وفي ظل هذه المواجهة المنفصلة، التي يقع عبؤها الأول على الفلسطينيين، فإن المشاعر الوطنية الفلسطينية، التي وجدت أهم تبلور لها بعد عام ١٩٦٧، وتحول الفلسطينيين إلى المواجهة المباشرة مع عدوهم، سوف تتجه، في ظل المنطق العام للتجزئة، إلى مزيد من التأكيد على الهوية الفلسطينية وعلى الاستقلالية الفلسطينية.

وبعبارة أخرى، فإن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في ظل منطق التجزئة، لا يؤدي بالضرورة إلى المزيد من الوعي العربي العام بالهوية العربية، وإنما يفضي إلى تبلور مشاعر قطرية متباينة ومتمايزة.

على أن المسألة لا تقف عند حد الشعور بالتمايز الوطني أو القطري (وهو تمايز تقوّي منه طبيعة المرحلة التاريخية التي تمر بها الأقطار العربية)، وإنما تتعدى ذلك إلى العداء والتناحر بين الأطراف العربية ذاتها، أي «تعريب الصراع». وفي خلال العقد الأخير، تمثلت أبرز مظاهر «تعريب الصراع» في الصراع بين مؤيدي اتفاقات كامب ديفيد والمعارضين لها، وبين البلدان العربية «المعتدلة» وبين «جبهة الصمود والتصدي»، ثم داخل جبهة الصمود نفسها حول الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية[٢].

كذلك، فإن الأمر ـ في ظل سيادة منطق التجزئة ـ لم يقف عند حد بلورة التمايز القطري، أو عند حد تعريب الصراع، وإنما تعداه إلى سريان تأثيرات الصراع إلى داخل الأقطار والفواعل العربية نفسها. لقد شهد العقدان الأخيران مظاهر شتى للصراع الداخلي، أو احتمالات للصراع في أكثر من قطر عربي، لم تكن بعيدة عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وأصابت تلك المظاهر عديداً من الأقطار العربية، بما فيها مصر أكثر البلاد العربية تماسكاً وانسجاماً اجتماعياً، وكانت

---

(٢) لطفي الخولي، «مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي واحتمالاته المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠»، **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ١٥١.

«الفتنة الطائفية، والدعوة للوحدة الوطنية» اللافتتين اللتين جرت في ظلهما وقائع الصراع في مصر، ومحاولات رأبه. وشهدت الثمانينات تفاقماً للصراع الطائفي في لبنان، وتشابكه مع تداعيات الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وفي هذا السياق، يمكن الحديث عن «لبننة» الصراع، حيث افضت المواجهة مع اسرائيل، ليس إلى صهر الشعب اللبناني كله في بوتقة واحدة ضد العدو الخارجي، وإنما إلى تمايز قواه الاجتماعية والسياسية المتناحرة. ولا شك أن بعض القوى الوطنية اللبنانية التحمت مع بعضها البعض، ومع بعض الفصائل الفلسطينية، ولكن يظل المنطق العام الذي يسيطر على الحركة اللبنانية في مواجهة اسرائيل، هو منطق التجزئة والتفكك الذي دعم من النزاعات الطائفية والانفصاليـة، وغذاها بوقود هائل من المرارة والعداوة.

إن الأمر نفسه قد ينطبق ـ بصورة مختلفة ـ على القوى الوطنية الفلسطينية، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية نفسها. وهنا نكون ازاء «فلسطنة الصراع» إذا جاز هذا التعبير، ويقصد به «تفجير الصراع الذاتي» حول ادارة الصراع السياسي والعسكري مع إسرائيل داخل الساحة الفلسطينية ومنظمة التحرير وفصائلها المختلفة، وذلك إلى حد استخدام السلاح في حسم الصراع. وكذلك تفجير انشقاقات داخل البنية التنظيمية للثورة[٣]، ما لم تستطع القوى الفلسطينية، وتحت تأثير الوعي بالمخاطر المتزايدة لتشتتها أمام عدوها، الحفاظ على حد أدنى من توحدها، وهو ما حدثت بعض مقدماته خلال المؤتمر الوطني الفلسطيني الأخير في الجزائر، وما ينتج حالياً عن «الانتفاضة» الفلسطينية في الأراضي المحتلة (عام ١٩٨٧). وفي هذا السياق، فإن أي نجاح يمكن أن تحرزه على العدو سوف يكون دافعاً لمزيد من التضامن والفعالية.

إن هذا المسار للتطوير يعني أن سيادة منطق التجزئة في العقود الثلاثة المقبلة، لن تعني مجرد «بقاء» الدول العربية «المستقلة» على ما هي عليه الآن، ولكن تعني تعرضها بشكل متزايد لمخاطر احتمالات الانقسام والبلقنة. وبعبارة أخرى، فإن التوجه نحو التعاون والتنسيق يبدو في المستقبل كضرورة للحفاظ على «الدولة» العربية ذاتها، وحقنها بإمكانات «الاستمرار»، وعلى العكس، فإن افتقاد هذا التوجه سوف يعني احتمال تهديد تلك الاستمرارية.

وفي هذا السياق، يمكن الاشارة إلى دراسة الاسرائيلي «عوديد ينون» التي كتبها في عام ١٩٨٠ عن استراتيجية اسرائيل في الثمانينات. ومن دون المبالغة في تقدير أهمية تلك الدراسة أو قيمتها، فإن المهم هو أن ما تحدثت عنه من أفكار لتقسيم المنطقة العربية وبلقنتها، كهدف حيوي ينبغي على اسرائيل أن تسعى إليه، تظل افكاراً غير بعيدة عن تطورات المنطقة عبر السنوات الماضية، بل على العكس، فإن تلك التطورات طرحت من الوقائع ما يقترب من هذه الأفكار، وليس ما يبعد عنها. ففضلاً عن تطورات الحرب اللبنانية، هناك المخاطر التي تهدد العراق وبلدان الخليج العربية الأخرى تحت وطأة الحرب العراقية ـ الايرانية، وكذلك المخاطر

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥١.

التي تهدد السودان بسبب التمرد في الجنوب، والتي تتضمن أيضاً مخاطر الانفصال والتقسيم. وفي هذا السياق، فإن دعم العلاقات الاسرائيلية ـ الايرانية، والاسرائيلية ـ الاثيوبية، يصبح هدفاً اسرائيلياً موظفاً لتغذية تلك الاحتمالات، كما سوف يتضح من الفصل الخامس من الكتاب.

هذه التطورات السابقة، تغري بالعودة إلى ما طرحه يينون. ووفقاً لذلك الطرح، فإن الضمان الطويل المدى لأمن اسرائيل لن يتحقق إلا باستعادة سيناء، وتقسيم مصر إلى أقاليم جغرافية، تحت وطأة صراع ديني اسلامي ـ مسيحي، بحيث تقوم دولة مسيحية ـ مصرية في مصر العليا، وتتفتت السلطة المركزية. أما سوريا، فترشح لقيام دولة شيعية علوية على الساحل، ودولتين سنيتين في حلب ودمشق، فضلاً عن دولة الدروز. أما العراق فيقسم إلى دويلات ثلاث: شيعية وسنية وكردية[٤] وهكذا.

الواقع العربي إذاً، وفق هذا المشهد، سوف يظل في العقود الثلاثة المقبلة، في حالة انكشاف أو تعرض للآثار السلبية للصراع مع اسرائيل. وفي ظل التفوق الاسرائيلي شبه المطلق ـ وهو ما يعنيه استمرار الوضع الراهن ـ فإن ذلك يعني الاغراء بالهجوم على أكثر البلدان العربية تهديداً لأمن اسرائيل، وأن المساندة العربية للبلد محل العدوان لن تصل إلى حد الدخول في حرب ضد اسرائيل بشكل كامل، مما يفتح الباب أمام احتمالات هزيمة عربية أو اخفاق عربي آخر. وهنا نصبح ازاء احتمالين: اما أن تكون الهزيمة هي نقطة الانطلاق نحو واقع عربي آخر، ينطوي على مزيد من التنسيق للوحدة لمواجهة الخطر المشترك، أو تكون الهزيمة خطوة نحو مزيد من التدهور العربي، والتفكك الداخلي.

فإذا انتقلنا إلى تأثير الصراع على الطرف الاسرائيلي، فإن الافتراض الاساسي هنا، هو أن استمرار الحالة العربية الراهنة يعني توفير الشرط الأمثل لاستكمال ملامح المشروع الصهيوني، خلال العقود الثلاثة المقبلة. ومن تحليل آفاق النمو في سكان اسرائيل، والاستيطان اليهودي، والقوة الاقتصادية والنظام السياسي والقوة العسكرية، يمكن القول ان استمرار التفوق الاسرائيلي شبه المطلق، في العقود الثلاثة المقبلة، سوف يعني إمكانية أكبر لدى اسرائيل، لجذب اعداد متزايدة من المهاجرين الجدد. والقيود التي يمكن أن تحول دون ذلك، ترتبط بالظروف الدولية الأخرى المرتبطة بتيسير الهجرة (بخاصة من الاتحاد السوفياتي) وليس بموقف البلاد العربية. كما يعني إمكانية أكبر لدى اسرائيل لتوسيع نطاق الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي مواجهة العجز العربي، فإن الجدال حول الاستيطان في الأراضي المحتلة، سوف يحسم غالباً لمصلحة اليمين الصهيوني المحبذ للاستيطان فوق كل جزء في الضفة، ومحاصرة المراكز السكانية العربية. ويترتب على ذلك المزيد من دعم السيطرة الاسرائيلية فوق الأراضي العربية المحتلة لتوفير العمق الاستراتيجي للدولة.

---

(٤) أنظر مقال عوديد يينون في: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية.**

وفي إطار هذا المشهد، فإن قدرة الطرف العربي على التأثير على العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية (بخاصة في بعدها الاقتصادي) تكاد تقترب من الصفر. وسوف يتيح الوضع العربي المفكك لإسرائيل فرصاً متزايدة، ببطء ولكن في اتجاه متصاعد، لتنمية علاقات اقتصادية اسرائيلية ـ عربية، تعمل لمصلحة الطرف الاسرائيلي بالأساس. ومن المرجح أن هبوط التهديد العربي المباشر لاسرائيل إلى مستوياته الدنيا، لن يعني اضعاف القدرة العسكرية الاسرائيلية أو التأثير على درجة استعدادها. وفي ضوء علاقات اسرائيل الدولية، ورؤيتها الاقليمية الشاملة لـ «مجالها الحيوي»، فإن درجة التفوق العسكري سوف تظل قائمة، بل ومتنامية كيفاً.

على أن أكثر التساؤلات إثارة للجدل سوف تكون على الصعيد السياسي، وهو: إلى أي مدى يمكن أن يؤثر هزال التحدي العربي على تماسك المجتمع الاسرائيلي الذي ارتبط بضرورة مواجهة التحدي العربي؟ هذا التساؤل يعيد إلى الأذهان الأفكار التي طرحت حول أثر السلام على اسرائيل. ونقطة الانطلاق في الاجابة عن هذا السؤال هي حقيقة أن اسرائيل مشروع لم تكتمل ملامحه النهائية بعد، وأنه مشروع قابل للامتداد والتوسع والسيطرة، مما يعني أن حالة الضعف المحيطة بإسرائيل تمثل عنصراً يغري بمزيد من التوسع، وبمزيد من فرض الوقائع الجديدة. والقول بأن اسرائيل، في حال انتفاء الخطر العربي عنها، سوف تركن إلى السلام، هو قول يتنافى مع جوهر المشروع الصهيوني وطموحاته الاقليمية. إذاً، في ظل هذا المشهد، لا محل لسلام حقيقي، وإنما توسع وسيطرة يجدان أساسهما في الطابع التوسعي للمشروع الصهيوني، ويستندان إلى طبيعة الدولة ـ المعسكر. وبعبارة أخرى، فإن التحدي الذي يواجهه المشروع الصهيوني، ليس هو تحدي القوة العربية، وإنما هو تحدي انجاز المشروع الصهيوني، وتحدي الوصول إلى الهدف الصهيوني.

إن تلك النتيجة تتسق تماماً مع حقيقة الازدهار الذي يتمتع به اليمين الصهيوني، بخاصة لدى الأجيال الشابة. ولنتذكر أن مجيء الليكود (التكتل) إلى السلطة، بدأت خطواته الفعلية بعد عام ١٩٧٣، أي بعد الاخفاق الجزئي للمعراخ (التحالف) في مواجهة العرب. وقد أتى الليكود رافضاً تقديم التنازلات، رافعاً أكثر الشعارات تطرفاً، ومراهناً على سياسة عدم المهادنة، باعتبارها أكثر السياسات ملاءمة للتعامل مع العرب. كذلك لم تر اسرائيل في السلام مع مصر سوى فرصة ذهبية لتحقيق باقي أطماعها، ولم يكن مصادفة قيامها بغزو لبنان بعد أقل من شهرين من إتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في نيسان/ ابريل ١٩٨٢. وخلال العقد الذي قضاه الليكود في الحكم (١٩٧٧ ـ ١٩٨٧)، فإن الظرف الوحيد، الذي استطاع فيه العرب الحد من تلك التوجهات اليمينية المتغطرسة، كان هو الظرف الذي افلحت فيه بعض القوى العربية في التعامل بمنطق القوة ورفض الاستسلام، أي ظرف المقاومة الشجاعة لبعض الفصائل الوطنية اللبنانية والفلسطينية ضد العدو الاسرائيلي في اثناء الحرب اللبنانية، وفيما عدا ذلك، فإن الاستسلام العربي والتجزئة العربية، إنما كانا (وسوف يظلان) يغريان أكثر القوى يمينية وتطرفاً في اسرائيل بضرب مصادر القوة العربية أينما كانت.

على أن تصور هذا التصلب الاسرائيلي في المستقبل، لا يعود فقط إلى افتراض الضعف

العربي، الذي ينطوي عليه «مشهد التجزئة»، وإنما يعود أيضاً إلى التوجهات اليمينية، التي تجمع عليها دراسات المجتمع الاسرائيلي، لدى الأجيال الشابة. ذلك أن اصوات الشباب كانت وراء وصول مائير كاهانا إلى عضوية الكنيست في انتخابات عام ١٩٨٤، كما ترصد الأبحاث الميدانية كافة تزايد الميل نحو التشدد مع العرب، والشعور بكراهيتهم، بل والدعوة لعدم الاختلاط معهم، بين تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات في اسرائيل، بل وبين الشباب الاسرائيلي بشكل عام، أي لدى أولئك الذين سوف يشكلون اسرائيل المستقبل.

على أن الجانب الآخر لتلك الصورة، سوف يتمثل في رد الفعل العربي «المتطرف» ـ إذا جاز هنا هذا التعبير ـ لدى الأجيال الشابة من العرب، سواء في داخل اسرائيل، أم في داخل الأرض العربية المحتلة. ويمكن أن نتصور رد الفعل ذلك، ليس في مواجهة التطرف الاسرائيلي فقط، وإنما أيضاً في سياق اليأس العام من تدهور الموقف العربي. ويعني ذلك أن تشهد اسرائيل في الفترة المقبلة نمو التناقض والاستقطاب بين مزيد من اليمينية بل والعنصرية ـ على الجانب اليهودي ـ ومزيد من القومية والراديكالية والتوجهات الدينية ـ على الجانب العربي ـ داخل اسرائيل والأرض المحتلة، وهو ما بدأت ملامحه في انتفاضة الضفة الغربية وغزة والاضراب العام للفلسطينيين الموجودين في الأراضي المحتلة قبل عام ١٩٦٧. وفي ظل ما يمليه الموقف العربي العام من إحساس باليأس لدى الأقلية العربية، ومن تنمية مشاعر العنصرية والعدوانية لدى الصهاينة، وفي ضوء حقيقة تزايد النسبة العددية للسكان العرب في اسرائيل، فلا مفر من أن تقترب اسرائيل أكثر وأكثر من نموذج الدولة العنصرية الاستيطانية، كما تمثلها اليوم جمهورية جنوب أفريقيا.

### ج ـ تأثيرات البيئة الدولية

المحدد الثالث للصراع العربي ـ الاسرائيلي، طبقاً للخبرة الماضية، هو تأثيرات البيئة الدولية. ويعني استمرار واقع التجزئة العربية أن المنطقة العربية سوف تظل في موقع المتغير التابع وليس المتغير المستقل، وموقع رد الفعل وليس الفعل، و«موضوعاً» للسياسات الدولية، وليست فاعلاً في تلك السياسات. وفي المقابل، سوف تظل اسرائيل في موقف أفضل للتعامل مع تلك المتغيرات الدولية، وتوجيهها لمصلحتها في الصراع مع العرب. وفي ضوء حقيقة أن العنصر الخارجي، وبخاصة تأثير القوى الكبرى الحاكمة للنظام العالمي، سوف يظل حاضراً في تقرير مجرى الصراع العربي ـ الاسرائيلي مباشرة، فإن هذا الأمر سوف يضاف إليه ما يمكن أن يحدثه ذلك العنصر الخارجي من تأثير غير مباشر، من خلال تأثيره على المنطقة العربية، في ظل مشهد التجزئة.

لقد نبعت أهمية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، على الصعيد الدولي، مما حمله من إمكانية لإحداث عدم الاستقرار والتفجر في منطقة ذات أهمية استراتيجية للقوى الدولية الكبرى، وعلى وجه التحديد، الأهمية الاستراتيجية ـ الاقتصادية للمنطقة كمركز رئيسي لانتاج النفط، والأهمية الاستراتيجية ـ السياسية الناتجة عن قربها من الاتحاد السوفياتي، فضلاً عن

موقعها الحيوي على طرق الاتصالات والتجارة العالمية، مما يعني أنها، إمّا أن تكون عرضة للتهديد السوفياتي أو أن تكون منصة لتهديد الاتحاد السوفياتي. لقد كانت هذه الأسباب وراء اهتمام القوى الغربية بتلك المنطقة. وفي حين وجدت تلك القوى، في سياق تطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الفرصة لتدعيم وجودها ونفوذها، فإن وجود طرف دولي منافس كان يشكل بحد ذاته دافعاً لدخول المنطقة، ومحاولة التأثير في الصراع.

وتمثلت أبرز أشكال الوجود والتأثير الأجنبي، إمّا في تقديم الدعم لأطراف الصراع، وإمّا في التدخل عند احتدام الصراع ،بخاصة في صورته العسكرية لوضع الحدود التي يصل إليها، والمساعدة تالياً في تسويته.

ومؤدى ما سبق، هو أن اهتمام القوى الكبرى بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، سوف يتوقف على استمرار الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وعلى استمرار أهمية تحالفاتها فيها، كأداة للحفاظ على مصالحها: فإذا افترضنا أن منطقة «الشرق الأوسط» سوف تظل تحتفظ بأهميتها الاستراتيجية في العقود الثلاثة المقبلة، وأن القوى الدولية الكبرى سوف تستمر في الاهتمام بدعم مصالحها فيها، فإن النقطة الحاسمة التي تفترق عندها بدائل العمل العربي (أو مشاهد المستقبل العربي) سوف تكون: الى أي مدى سوف تكون البلاد العربية قادرة على توظيف علاقاتها الدولية لدعم موقفها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي؟ وهل ستتمكن من ذلك التوظيف، أم أن مصالحها وتناقضاتها الأخرى سوف تذهب بها، كل إلى القوة الدولية الأقرب إلى مصالح نخبها الحاكمة؟ إن ذلك على وجه التحديد، هو ما سوف يختلف من مشهد مستقبلي إلى آخر.

سوف تستمر اسرائيل على علاقتها العضوية الوثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن الأبعاد التي تتخذها تلك العلاقة الآن، بخاصة على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي، تجعل منها احدى الحقائق الاساسية التي سيصبح على البلدان العربية أن تأخذها كإحدى «المسلمات» في العقود الثلاثة المقبلة، باعتبارها أمراً يرتبط أساساً بالمصالح الامريكية في المنطقة، وبالدور الحيوي الذي أوكل لإسرائيل لحماية هذه المصالح. وفي هذا السياق، سوف يستمر توظيف القوة الامريكية لمصلحة الطرف الاسرائيلي في الصراع[٥]. هذه النتيجة، يدعم منها أن الطرف العربي في ظل التجزئة غير قادر على الربط بين الموقف العربي من المصالح الامريكية، وبين الموقف الامريكي من الصراع، من خلال عمل عربي مشترك وفعال.

وبحكم منطق التجزئة أيضاً، لن تكون هناك إمكانية لتعاون أو تنسيق عربي شامل مع الاتحاد السوفياتي. وأقصى ما يمكن تصوره هو نمو علاقات سوفياتية وثيقة مع بعض الأطراف العربية. فإذا أضفنا إلى ذلك الخبرة السوفياتية في التعامل مع البلدان العربية، في أثناء مجريات

(٥) George Al-Abed, «The Israeli Economy: A Historical and Prospective Interpretation,» paper presented at: The Symposium on Israel and U.S. - Israeli Relation, Center for Hebraic Studies of Yarmouk University, Amman (Jordan), 12-14 January 1986, p. 5.

الصراع العربي - الاسرائيلي، والتقدير السوفياتي السلبي الحالي لامكانات القوة العربية في مواجهة اسرائيل، وعدم ممانعة السوفيات في تحسين علاقاتهم بإسرائيل، فضلاً عن الظروف الصعبة للتوازن مع الولايات المتحدة، فليس من المنتظر أن يكون مجمل التأثير الدولي على مجريات الصراع وعلى تسويته، في مصلحة الجانب العربي في مشهد التجزئة.

على أن التساؤل الأكثر أهمية، ربما يتعلق بالأثر المباشر للتغيرات في النظام العالمي على المنطقة العربية، وهو ينعكس تالياً على قدرتها في مواجهة التحدي الاسرائيلي. ان مقتضى مشهد التجزئة هو أن تلك المنطقة سوف تظل في موقع رد الفعل، وأن هذا الثبات النسبي المفترض للواقع العربي الراهن سوف يجري في اطار عالم «متغير»، واستمرار الوضع العربي الراهن لن يوازيه استمرار للوضع الراهن في البيئة الدولية المحيطة.

إن الأفكار الأساسية التي يمكن طرحها هنا، تتعلق بأثر التطورات المستقبلية، على صعيد التقدم العلمي والتكنولوجي والثورة الصناعية الثالثة، علـى مستقبل الكيانات «السياسية» القائمة في عالم اليوم، وعلى مستقبل «القومية» والفكرة القومية بشكل خاص. واستناداً إلى أفكار وكتابات «بريجينسكي» و«توفلر»، فإن أهم تلك التطورات تتضمن(٦) التطور الهائل في وسائل الاتصال، الذي سيصبح بمقتضاه لبعض الدول الكبرى المتقدمة، القدرة على البث مباشرة لأجهزة الاستقبال التلفزيوني، دون محطات وسيطة، والتطوير الهائل في مجال التصنيع، والذي يتجسد في الموجة الثالثة (موجة ما بعد التصنيع) في توجه المصانع للانتاج الصغير الذي يمكن انتاجه في المنازل، وعدم الفصل بين المنزل والمصنع، وتزايد دور الشركات دولية النشاط، مما يعني الاتجاه إلى مزيد من تخطي الحدود السياسية الدولية القائمة.

إن تأمل تلك التطورات الثلاثة، يؤدي بنا إلى أن الوطن العربي لن يكون بعيداً عنها. فالتطور في وسائل الاتصال، بخاصة من خلال التلفزيون والشبكات التلفونية، يدعم منه - بالنسبة إلى الوطن العربي - حقيقة أن الاغراق الاستهلاكي الذي شهدته اجزاء كثيرة منه، تمثل في الاستيعاب المستمر لأحدث ما انتجته المصانع العالمية من اجهزة الاستقبال المرئية والسمعية والفيديو، فضلاً عن التحسين الهائل في شبكات الاتصال التلفزيوني والتلفوني. وإذا كان التطور الهائل في ميدان التصنيع لا ينطبق بشكل كامل على البلاد العربية، فإن التبعية التكنولوجية للوطن العربي تجعله عرضة للتأثر بأبعاد الموجة الصناعية الجديدة. كما يظل أيضاً عرضة لتأثير التوسع في دور الشركات دولية النشاط في العالم(٧).

---

(٦) Zbigniew Brezinski, *Between Two Ages: America's Role in the Technetronic Era* (New York: Penguin Books, 1970), and Alvin Toffler, *The Third Wave* (London: Collins, 1980). أنظر أيضاً إشارة أمين هويدي إلى ذلك الموضوع في: أمين هويدي، «صراع القوى الخارجية ضد مشروعنا: الأسباب وأسلوب المواجهة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٢٤ (شباط/ فبراير ١٩٨١)، وعوني فرسخ، «الفكر الامبريالي ومخطط التفتيت،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٨ (نيسان/ أبريل ١٩٨٢)، ص ١٢٣.

(٧) أنظر التفاصيل في الفصل الثاني من هذا الكتاب والخاص بـ «الاطار الدولي: مستقبل النظام العالمي».

لقد خلص بريجينسكي من رصده للتطورات في مجال «الاتصال»، على وجه الخصوص، إلى أنه بينما ساعد التقدم في وسائل الاتصال على زيادة الروابط بين الأمم، فإنه عمل في الوقت نفسه على تفتيت القوميات. فالانسانية وجدت نفسها أكثر وحدة، وأكثر تفتتاً في الوقت نفسه. وتلك هي الحركة الرئيسية للتغير المعاصر. وسوف يحدث هذا التفتت لأن الجماعات العرقية والدينية، في مواجهة هذا التهديد بالذوبان في المجتمع العالمي، سوف تسعى إلى الانغلاق على نفسها، طلباً للحماية والانتماء. كما خلص توفلر إلى أن تطورات مجتمع ما بعد الصناعي، سوف تعني زيادة حدة الحركات الانفصالية والاستقلالية، وهو ما يهدد الدولة من «أسفل»، في حين تهددها الشركات دولية النشاط من «أعلى».

والواقع أن الصورة المستقبلية للوطن العربي، في هذا السياق، لم تكن بعيدة عن أفكار بريجينسكي من زاوية العلاقات العربية ـ الاسرائيلية. ووفقاً لذلك التصور، سوف يكون هناك «شرق أوسط» مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة، تتحول إلى «كانتونات» طائفية وعرقية يجمعها اطار كونفدرالي، وهذا سيسمح للكانتون الاسرائيلي أن يعيش في المنطقة، بعد أن تتم تصفية فكرة القومية[٨].

إن مقتضى استمرار الوضع الراهن، هو أن يقف الوطن العربي ازاء تلك التطورات المتوقعة، أو المخططات المتعمدة، في موقف الاستسلام وعدم المقاومة. وهناك من الشواهد في المنطقة العربية ما يؤيد بعض التكهنات المشار إليها. وعلى سبيل المثال، فإن نمو النزعات الدينية المتطرفة ليس بعيداً عن تأثيرات الاتصال المكثف بالحضارة الغربية، الذي اتاحته وسائل الاتصال المتقدمة. والتفكك الاجتماعي الذي تشهده بعض المجتمعات العربية، ليس بعيداً عن وسائل المتعة والتسلية واستهلاك وقت الفراغ، الذي تتيحه وسائل الترفيه الحديثة التي تقوم على الفيديو «وأجهزة الستريو» المنزلية، على حساب الوسائل الأكثر جماهيرية كالسينما مثلاً. والانتشار الواسع النطاق لمحطات البث الاذاعي والتلفزيوني على مستوى الوحدات الصغيرة والضيقة، يزكّي من النزعات المحلية، ويركز على إبراز الخصائص «المحلية» وتمايزها في مواجهة الآخرين، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، فإن المزيد من تغلغل الشركات الدولية النشاط في الأقطار العربية يعني التقليل من فرص التكامل العربي لمصلحة دمج اقتصاد هذا القطر العربي أو ذاك في اطار خارجي أوسع.

فإذا أضفنا إلى ذلك خطورة التوجيه الاعلامي المباشر، من جانب القوى الخارجية، بدت لنا احتمالات مخيفة للسيطرة والتأثير على الوعي العربي والقيم العربية السائدة. وجدير بالذكر هنا على سبيل المثال، أن الأقطار العربية، في ظل واقع التجزئة، عجزت عن إيجاد إعلام عربي واحد (اذاعي أو تلفزيوني) يمكن أن يضارع، أو ينافس، الاعلام الاذاعي الأمريكي والانكليزي والفرنسي الموجّه منذ سنوات طويلة للمنطقة. ولا تزال الاذاعة البريطانية، وصوت امريكا، واذاعة مونت كارلو، هي المصادر الأهم للمعلومات الاذاعية لدى المواطن العربي،

---

(٨) هويدي، المصدر نفسه، ص ١٠٨.

وبخاصة النخبة المثقفة. واخيراً، فإن التخطيط الاستراتيجي الاسرائيلي، ليس بعيداً عن هذا كله، سواء بمعنى استيعاب آخر منجزات العلم والتكنولوجيا، بخاصة في مجال الاتصال، أم بمعنى استخدام تلك المنجزات بشكل مخطط ومباشر، لتحقيق أهداف اسرائيل السياسية والايديولوجية.

وبذلك كله، فإن التبعية السياسية والاقتصادية والاعلامية للوطن العربي، وموقف «الدونيـة» المترتب على التجزئة، لا بد وأن يفضيا ـ في العقود الثلاثة المقبلة ـ الى تراجع الوطن العربي في مواجهة الخطر الاسرائيلي، والتوجه نحو حسم ذلك الصراع لمصلحة الطرف الاسرائيلي.

## د ـ مستقبل الصراع عسكرياً[٩]

في ظل معطيات المشهد المستقبلي الأول، فإن توازن القوى العربي ـ الاسرائيلي سوف ينتهي على الأرجح إلى توازن سوري ـ اسرائيلي. ويمكن اضافة بعض عناصر القوات المسلحة إلى كل من الأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويلاحظ أن قدرة القوات المسلحة السورية على النمو أكبر من قدرة اسرائيل على ذلك، إلا أن قدرة القوات الاسرائيلية على النمو الكيفي أكبر، نظراً إلى ارتفاع مستوى التعليم والمعيشة. يدعم هذا الاتجاه قيام الولايات المتحدة بالعمل للاحتفاظ للقوات الاسرائيلية بالتفوق النوعي في مجال تكنولوجيا الأسلحة. كما أن الدعم الامريكي لصناعة الأسلحة الاسرائيلية لا يقابل في هذا المشهد بدعم سوفياتي لصناعة الأسلحة في سوريا، مما يجعل ميزان القوى يميل نحو اسرائيل[١٠]. وإضافة إلى ما سبق، فإن قدرة اسرائيل على انتاج الأسلحة النووية واحتفاظها بمخزون منها ثم العمل على تنمية هذا المخزون كماً ونوعاً، تعطيها تفوقاً واضحاً على سوريا، التي ليست لديها بمفردها إمكانات انتاج أسلحة نووية، طيلة فترة الاستشراف. وإذا وضعنا في الاعتبار اضافة القوات الأردنية واللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإن هذه القوات تحسّن من الميزان العسكري السوري كمياً، ولكنها لا تغيره كيفياً.

وليس من المنتظر، مع سيادة منطق التجزئة، أن تعاون باقي البلاد العربية سوريا في حالة

(٩) أنظر حول ذلك: أنتوني كوردسمان، «متضمنات التوجهات الراهنة للتوازن العسكري العربي ـ الاسرائيلي،» ورقة قدّمت إلى: **العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة**، ندوة، تحرير هشام شرابي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٣٥٩ ـ ٣٧٣، ويعقوب باعل شيم، «العلم والتكنولوجيا في اسرائيل سنة ٢٠٠٠،» في: بيريز [وآخرون]، **الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠**، ص ١٣٢. (الكاتب هو نائب مدير مركز التحليل والتنبؤ التكنولوجي بجامعة تل أبيب).

(١٠) يشار في هذا الصدد إلى محورية صناعة السلاح في اسرائيل، حيث إن انتاج الأسلحة وتصديرها هما حجر الأساس للإقتصاد القومي الإسرائيلي وللتوجهات السياسية الخارجية لإسرائيل. فصادرات اسرائيل من السلاح والتي كانت قيمتها عام ١٩٧٢ (٥٠ مليون دولار) ارتفعت بشكل ملحوظ لتصل إلى ١٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٥. أنظر: Al-Abed, «The Israeli Economy: A Historical and Prospective Interpretation,» pp. 13-25.

نشوب الصراع المسلح. وإذا قامت بأي اجراء تعاوني تحت ضغط شعبي، فإن هذا الاشتراك سيكون شكلياً، ومتأخراً، وغير منظم، مما يقلل من فاعليته، وإن كان يمكن أن تكون له آثاره البعيدة في حالة دخول مصر ساحة الصراع العربي ـ الاسرائيلي المسلّح مرة أخرى، حيث يتحول إلى نوع من المشهد الثاني (التنسيق الجماعي). أما العراق والسعودية، فإن دورهما محدود، الأول بسبب ظروف الصراع مع ايران، حتى في حال توقف القتال، والثانية ستواجه الشروط الامريكية لاستخدام معداتها. وأخيراً، فإن انتقال القوات الرمزية إلى منطقة الحرب، يتطلب زمناً، مما يقلل من فاعليتها بدرجة كبيرة.

أما من حيث شكل الحرب، فغالباً ما سيكون في شكل هجوم اسرائيلي، يأخذ إما شكل الهجوم المباشر على سوريا، وهو احتمال ضعيف نسبياً، نظراً إلى قوة الدفاع السوري على الحدود السورية، وإما بالالتفاف حولها من اتجاه لبنان أو الأردن، مع تحييد باقي الأطراف العربية. وقد يبدأ الهجوم بضربة جوية صاروخية شاملة على الأهداف الحيوية في كل من سوريا والأردن، يعقبها هجوم بري مدرع اسرائيلي، بهدف الوصول إلى عمق الدفاعات السورية من أحد جوانبها، مع التهديد باختراق العاصمة السورية أو الهجوم عليها فعلاً. ويتميز مثل هذا الهجوم بالاستخدام الواسع للطائرات العمودية (الهليوكبتر) وقوات الابرار الجوي، وبالاستخدام الكثيف لوسائل الحرب الالكترونية، لإعاقة نظم الكشف والإنذار ونظم السيطرة على القوات.

ويتميز الصراع، في هذه الحالة، بانفراد اسرائيل بالقوات السورية، حيث لا يتوقع اشتراك القوات المصرية، نتيجة لظروف معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، ولصغر حجم القوات الأردنية، ولانشغال القوات العراقية بحرب الخليج أو حاجتها لإعادة التنظيم، في حين أن باقي البلدان العربية بعيدة، وتحتاج إلى زمن طويل نسبياً حتى يمكنها معاونة القوات السورية. كما يتميز الصراع بشدة عنفه وبكثافة القتال، حيث لا يشتمل على فترات هدوء قبل توقف القتال. وقد تهدد أطراف الصراع باستخدام أسلحة التدمير الشامل، ويظهر ذلك أساساً بتهديد اسرائيل باستخدام الأسلحة النووية، كما قد تلجأ سوريا لاستخدام أسلحة كيميائية.

ومن المشكوك فيه استخدام النفط كوسيلة للضغط، وبخاصة إذا لم يستمر الصراع المسلح فترة طويلة. ويقتصر دور الدول الكبرى على امداد أطراف الصراع بالسلاح والذخيرة وقطع الغيار، والحيلولة دون حدوث هزيمة كاملة لأحد الطرفين، مع تجنب حدوث مواجهة بين كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. ويمكن أن يحدث هذا في حال اقتراب قوات اسرائيلية من دمشق، أو وصول القوات السورية إلى الحدود الدولية، واستعادة الجولان، وقبل اختراقها للحدود مع فلسطين.

وقد تحدث الحرب في ظروف هذا المشهد بمبادأة سورية، بافتراض احساسها بتحول التوازن الاستراتيجي لمصلحتها، وهو ما لا ينتظر قبل نهاية الثمانينات، مع إمكان اخفاء ذلك عن اسرائيل، وهو أمر ضعيف الاحتمال. ولا تختلف طبيعة الحرب في هذه الحالة عن سابقتها،

إلا في أن الأهداف السورية تقتصر على استعادة السيطرة على الجولان، مع احتمال معاونة عربية محدودة.

## ٢ ـ التسوية في ظل التجزئة

بحكم التعريف، فإن تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في كل مشهد مستقبلي، سوف تتوقف في دوافعها وآلياتها ومضمونها على المحددات الرئيسية للصراع. وهي، تطور القوة الذاتية لطرفي الصراع، وطبيعة علاقة التفاعل بينهما، وظروف البيئة الدولية. ولقد خلصنا من عرض محددات الصراع في ظل المشهد الأول، إلى أن العقود الثلاثة المقبلة سوف تشهد استمراراً للتفوق الاسرائيلي على الطرف العربي من الصراع، واستمرار الاثر السلبي للصراع على الجانب العربي، من زاوية دفعه نحو المزيد من التفكك والتجزئة، فضلاً عن الأثر غير المؤاتي للمؤثرات الدولية على الوطن العربي.

إن هذه الاستمرارية لعناصر «الأمر الواقع» كافة، بل ونموها في خلال فترة الاستشراف، تعني أن الطرف المستفيد من هذا الأمر الواقع ـ أي إسرائيل ـ لن يسعى إلى تغييره. كما تعني أن الطرف المتضرر ـ أي الطرف العربي ـ سوف يظل عاجزاً عن ارغام اسرائيل على تغيير ذلك الأمر الواقع. تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، إذاً، وفق المشهد الأول، هي «لا تسوية» الصراع، أو بعبارة أخرى، فإن الخيار سوف يصبح إما تسوية وفقاً للشروط الاسرائيلية، وإما لا تسوية على الاطلاق، مع الأخذ في الاعتبار أن التسوية وفقاً للشروط الاسرائيلية تعني ـ في جوهرها ـ إضفاء الطابع الرسمي والقانوني والدائم على جوهر الوضع الراهن، أي تكريس السيطرة الاسرائيلية.

وليس اختيار «اللاتسوية» كأحد احتمالات المستقبل أمراً بعيداً عن كثير من الكتابات التي عالجت الموضوع، بخاصة الكتابات الاسرائيلية والعربية[(١١)]. ووفقاً لذلك الخيار، سوف تظل الضفة الغربية وقطاع غزة واقعين تحت السيطرة الاسرائيلية، من دون الضم الرسمي الكامل لاسرائيل. وفي خلال فترة الاستشراف (في ظل المشهد الأول) اما أن يستمر هذا الوضع إلى نهاية الفترة، مع حدوث بعض التغيرات الهامشية، وإما أن تحدث تغيرات مهمة على الصعيدين الفلسطيني والعربي، بفعل تداعيات التجزئة العربية، تجعل من الممكن تطبيق التسوية وفق الشروط الاسرائيلية، مع عدد من الحكومات العربية.

ومن وجهة النظر الاسرائيلية، فإن الحفاظ على الوضع الحالي، يعني الاحتفاظ بوحدة معظم أرض اسرائيل الكبرى، أي الأراضي الممتدة من البحر المتوسط حتى نهر الأردن وفقاً للنظريات الاسرائيلية في الحقوق التاريخية، كما يعني أيضاً تمديد فترة السيطرة السياسية على هذه الأراضي إلى ما لا نهاية، وضمان «أمن اسرائيل» كما تتصوره النخبة الحاكمة.

---

(١١) أنظر على سبيل المثال: آفي بلاسكوف، **الدولة الفلسطينية: فحص الخيارات**، ترجمة أحمد العلي (القدس: جمعية الدراسات العربية، [د. ت.])، ص ٤١، و Mark Allen Heller, *A Palestinian State: The Implications for Israel* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983), p. 21.

إن الميزة الأساسية لهذا الحل بالنسبة إلى اسرائيل، هي أنه ينطوي في الحصول على أكبر مكسب، ويتمثل ذلك في «الأرض»، وتفادي أهم المخاطر، أي ضم السكان العرب في الضفة وغزة لاسرائيل. وفي واقع الأمر، فإن السكان الفلسطينيين في الضفة وغزة (الذين يقرب عددهم في عام ١٩٨٥ من ١٢٤٠٠٠٠ نسمة) هم الذين سوف يحولون دون ضم اسرائيل لتلك المناطق رسمياً إلى أرضها. وعلى ذلك، فإن العناصر الصهيونية «المتطرفة» التي تدعو إلى الضم النهائي «للمناطق»، تستند إلى تقدير متفائل لحجم الهجرة اليهودية إلى إسرائيل مستقبلاً. ولكن تواضع أرقام تلك الهجرة، واستمرار ظاهرة النزوح خارج اسرائيل، يجعلان الخوف من العنصر السكاني العربي عنصراً أساسياً في تقرير شكل «التسوية» التي تحبذها اسرائيل. وفيما عدا ذلك، فإن المفهوم الاسرائيلي للعمق الاستراتيجي، وتطورات سياسة الاستيطان في الضفة، والعلاقات المتنامية بين اقتصاد المناطق المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي، ونمو النزعات اليمينية والعنصرية، واستمرار تفوق القوة العسكرية الاسرائيلية، كلها عوامل ترجح، في ظل المشهد الأول، استمرارية الوضع القائم للأراضي العربية المحتلة.

وفي المقابل، فإن التداعيات التي ينطوي عليها مشهد التجزئة ذاته تجعل التكلفة التي تتحملها اسرائيل، من ذلك الاختيار، في حدها الأدنى. فجوهر المخاطر المترتبة على الابقاء على الوضع الراهن، هو أنه وضع مهدد للسلام، على أساس أن الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة هو شرط جوهري معلن للسلام من الجانب العربي، وعدم الوفاء بذلك المطلب يعني نظرياً إمكانية تكوين تآلف أو تحالف عربي للحرب ضد اسرائيل. ولكن التجزئة العربية والصراعات العربية، بل ومخاطر التفكك المتزايدة على بعض البلدان العربية، المتضمنة في مشهد التجزئة، تجعل من رد الفعل العربي ذاك، مجرد احتمال نظري يتضاءل باستمرار، بخاصة مع استمرار ارتباط مصر بمعاهدة السلام مع اسرائيل.

وفي اطار معطيات المشهد الأول، فإن الانتقال من حالة «اللاتسوية» إلى التسوية، يتعلق أساساً بالصيغ الاسرائيلية للتسوية. وعلى الرغم من الصيغ العديدة التي طرحت من جانب الكثيرين من عناصر النخبة الاسرائيلية، فإن شكل التسوية الوحيد الذي أبدت إسرائيل التزامها الرسمي به، هو صيغة «الحكم الذاتي» في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما جاءت في اتفاقات كامب ديفيد. ولكن تظل هناك فرصة، بشكل أو بآخر، لفرض مشروعات التسويات الأخرى المرتبطة بإسرائيل، والتي يمكن ادراجها اجمالاً تحت مفهوم «الاستيعاب»، والذي يقصد به تلك الآراء والاتجاهات الفكرية والسياسية التي تتجاهل الحقوق القومية للشعب الفلسطيني، وتقدم حلولاً تقوم على انكار حقه في تقرير مصيره، وحكم نفسه بنفسه، وممارسة حقوقه السياسية والقومية(١٢).

وتندرج أيضاً، تحت أنماط التسوية التي يمكن أن تؤدي إليها تداعيات التجزئة، أفكار

(١٢) علي الدين هلال، **مشروعات الدولة الفلسطينية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٨)، ص ٥١.

مثل الحل الوسط الاقليمي الذي يستهدف تحويل الغالبية العظمى من الفلسطينيين إلى السيادة الأردنية، مما يخفف عن اسرائيل عبء الحكم المباشر لهم، في حين تحتفظ بكثير من المستوطنات والمواقع الاستيطانية في الضفة الغربية. وأبرز أفكار هذا الحل الوسط الاقليمي هي التي عرفت باسم مشروع آلون، والتي تتضمن تقسيم أراضي الضفة الغربية بين اسرائيل والأردن، حيث تحتفظ اسرائيل بالأماكن ذات الأهمية الاستراتيجية العالية، والكثافة السكانية المنخفضة، في حين تلحق المناطق ذات الكثافة السكانية العالية بالأردن. وأفكار التقسيم الوظيفي، أي تقسيم الوظائف بين اسرائيل وبين طرف عربي (سواء أكان اردنياً أم غير أردني)، وهو ما يمكن أيضاً أن يتم في صورة دولة اتحادية أو كونفدرالية، تجمع بين اسرائيل وكيان فلسطيني تابع(١٣). كما يمكن إضافة مشروع شولتز الأخير إلى هذا السياق.

وفي جميع الأحوال، فإن النقطة الحاسمة في الانتقال داخل مشهد التجزئة من حالة «اللاتسوية» إلى التسوية الاسرائيلية، ترتبط ببروز طرف عربي يكون مستعداً للتعامل المباشر مع اسرائيل. وسوف يظل الخيار الأردني مطروحاً من خلال صيغة اسرائيلية له، بمعنى أن يصبح وضع الفلسطينيين تحت الادارة المدنية الأردنية، هو الحل الأمثل للتخلص منهم، دون التخلي عن المناطق الاستراتيجية في الضفة الغربية (وذلك خلافاً لمشروع المملكة العربية المتحدة، الذي طرحه الملك حسين عام ١٩٧٢، وتضمن استرجاع الضفة الغربية كلها). والتداعيات التي يمكن أن تقود إلى هذا الخيار ـ في صيغته الاسرائيلية ـ تتمثل في ذبول دور منظمة التحرير إلى حده الأدنى، واستمرار اللاتسوية في الضفة الغربية، بما تنطوي عليه من مزيد من الدمج الاقتصادي والسيطرة السياسية والعسكرية الاسرائيلية. وفي هذا السياق، فإن تقدم النظام الأردني لانقاذ ما يمكن انقاذه، قد لا يجد مقاومة فلسطينية نشطة. إن قرار الأردن في آب/أغسطس ١٩٨٨، بفك الروابط القانونية والادارية مع الضفة الغربية، خلق وضعاً سياسياً وقانونياً جديداً، وفرض على كل الأطراف اعادة حساباتها في ضوء ذلك. فعلى سبيل المثال فإن القرار المذكور يسقط الخيار الأردني بكل أشكاله المطروحة لدى اسرائيل، كما أنه يضع منظمة التحرير امام مسؤوليات جديدة، وبالقطع فإنه ليس من المتصور غياب الدور الأردني تماماً من الصراع بسبب الحدود الطويلة مع اسرائيل من ناحية، والوجود الفلسطيني في شرق الأردن ذاته من ناحية ثانية، والصلة التاريخية من ناحية ثالثة. ولكن من السابق لأوانه ـ حتى اعداد الكتاب ـ تصور شكل هذا الدور في المستقبل حيث يعتمد ذلك على العديد من الاحتمالات والتطورات الاقليمية والدولية.

## ثانياً: مشهد التنسيق والتعاون

وفقاً لاطار الدراسة، فإن هذا المشهد ينشأ استجابة لأسباب وضغوط داخلية أو خارجية، ويأخذ إما صورة تنسيق على مستوى تجمعات اقليمية، أو التنسيق الوظيفي على مستوى الوطن العربي ككل، مع امكانية تقاطع هذين المستويين من التعاون والتنسيق. وفيما يتعلق بالملامح

(١٣) Heller, Ibid., p. 40.

العامة، الخاصة بالمواجهة مع العدو الخارجي بشكل عام، وبإسرائيل على وجه الخصوص، يمكن إيراد عدد من الملاحظات الأساسية تتعلق بهذا المشهد:

- إن جوهر هذا المشهد، ومحور تميزه عن مشهد التجزئة، هما التوجه نحو «التنسيق» بين عدة بلدان عربية، على نحو ينطوي على تنازل «جزئي» عن فكرة الأولوية المطلقة للسيادة القطرية في ميدان محدد من ميادين النشاط، وذلك لمصلحة مشتركة تجمع بين البلدان المعنية. وقد يشمل هذا التنسيق أقطاراً داخلة في اقليم جغرافي بعينه، أو يشمل الأقطار العربية كافة.

- على صعيد العلاقات الرسمية، والأشكال المختلفة للتنسيق الوظيفي، يتسم الوطن العربي بوفرة في تلك الأشكال الرسمية، التي حصرت (حتى عام ١٩٨٣ تقريباً) في حوالى ١١٧ منظمة واتحاداً عربية(١٤). ويصعب أن يجد الباحث مجالاً لم تشمله تلك المؤسسات. ولكن الجديد في هذا المشهد، هو افتراض حدوث بعض الظروف التي تؤدي إلى بث الروح والحيوية في ذلك التنسيق القائم على الورق فقط، ليصبح تنسيقاً حقيقياً، له عائده الملموس بالنسبة إلى البلدان المشاركة فيه. والحقيقة أن الجامعة العربية، والمنظمات الكثيرة المرتبطة بها، تعكس في وضعها الراهن تلك الروح المفتقدة. كذلك، فإن مشروعات وأفكار التنسيق بين البلدان الواقعة في اقليم جغرافي واحد، تعتبر متوافرة بشكل أو بآخر.

- في إطار ما سبق، فإن هذا المشهد - على عكس مشهد التجزئة - يفترض لحظة انقطاع معينة في المسار المستقبلي للأحداث الراهنة، بحيث يجوز لنا الحديث عن سنة معينة تعتبر نقطة تحول، من زاوية فعالية التنسيق. وسوف نفترض هنا أن تلك النقطة تقع في سنة ١٩٩٠، ويعني ذلك، فيما يتعلق بتصور تداعيات المستقبل، أن الموقف العربي سوف يتحول، بعد تلك النقطة الزمنية الافتراضية، من موقع رد الفعل إلى موقع الفعل، ومن موقع الاستسلام للتغيرات المفروضة عليه، إلى موقع المبادرة، وذلك فيما يتعلق بالمجال موضع التنسيق تحديداً.

## ١ - محددات الصراع

### أ - نمو القوى الذاتية لطرفي الصراع

سوف يستمر النمو المتصاعد للقوة الاسرائيلية اقتصادياً وعسكرياً، وسوف تستمر معدلات الهجرة والاستيطان في الأرض العربية المحتلة، وسوف يتجه النظام السياسي إلى مزيد من الاستقطاب الايديولوجي العنصري. على أن التفوق الاسرائيلي شبه المطلق، كما يجسده المشهد الأول، سوف يحد منه - في المشهد الثاني - التنامي الجزئي الذي سوف يحدث في القوة العربية (سواء على مستوى الوطن العربي ككل، أم على مستوى التجمعات الاقليمية).

ففيما يتعلق بالتنسيق على مستوى التجمعات الاقليمية، ليس من المتوقع أن تكون الاضافة للقوة العربية في مواجهة اسرائيل متساوية بالنسبة إلى كل التجمعات. فتجمع المغرب

(١٤) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٥٦.

العربي، على الرغم من أي مزايا اقليمية يحققها لاعضائه، فإن احتمال ما يضيفه لمجمل القوة العربية ضد اسرائيل، يتوقف على امكانية تنسيقه مع التجمعات الاقليمية الأخرى. والأمر نفسه ينطبق على تجمع الخليج العربي. ولكن الأمر يختلف بالنسبة إلى تجمعي وادي النيل والمشرق العربي. فتجمع وادي النيل، إذا اقتصر على مصر والسودان (وأيضاً الصومال وجيبوتي)، لن يعني تغييراً ملموساً بالنسبة إلى اسرائيل، ولكن اضافة ليبيا إلى هذا التجمع تعني امكانية حدوث تغيير ملموس. أما بالنسبة إلى المشرق العربي، فإن حدوث أي تجمع اقليمي فيه يعني تغييراً مهماً بالنسبة إلى اسرائيل، ولكن درجة هذه الأهمية تختلف بحسب الأقطار الداخلة في هذا التجمع.

فإذا كان مقتضى ذلك أن أهم تجمعين اقليميين بالنسبة إلى اسرائيل هما، على التوالي حسب الأهمية: تجمع المشرق العربي، ثم تجمع وادي النيل (بشرط اضافة ليبيا اليه)، فإن هذا لا يعني فقط ثانوية الاضافة التي تترتب على التجمعين الآخرين (أي المغرب العربي، والخليج العربي) في ذاتهما، بل إن هناك خطر ان يؤدي هذان التجمعان في ظروف معينة إلى الانتقاص من مجمل القوة العربية، إذا كان من شأن قيام أي منهما، تغذية النزعات الاقليمية الضيقة، وابراز أوجه التمايز عن بقية البلدان العربية.

ويختلف الاسهام الذي سوف يوفره كل تجمع بالنسبة إلى القوة العربية ضد اسرائيل. فتجمع الخليج العربي يتوقف اسهامه على عوامل كثيرة، في مقدمتها: التداعيات التي سوف تترتب على الحرب العراقية ـ الايرانية، والموقف المستقبلي لكل من العراق وايران من هذا التجمع، وطبيعة التوجهات السياسية لدى نظام الحكم القائم في السعودية واحتمالات التغيير فيها، ومستقبل أسعار النفط. ان النقطة الأساسية بالنسبة إلى التجمع الخليجي هنا، هي أنه على الرغم من أنه التجمع الاقليمي الوحيد القائم فعلاً في شكل مجلس التعاون الخليجي، فإن مستقبله لا يزال محفوفاً بالمخاطر. فلقد نشأ هذا التجمع كنتيجة مباشرة لقيام الحرب العراقية ـ الايرانية، وبعد تعثر المحاولات التي استمرت لما يقرب من عقد كامل لانشاء تنظيم للأمن الاقليمي في الخليج يجمع البلدان التي ضمها مجلس التعاون، اضافة إلى العراق وايران. كان قيام الحرب بين هذين الأخيرين فرصة استغلتها السعودية لانشاء المجلس، بالتعاون مع بلدان الخليج الخمسة الباقية. إن هذا يعني أن مستقبل مجلس التعاون سوف يظل مرهوناً إلى حد بعيد بتداعيات الحرب العراقية ـ الايرانية. وفي حين لم ينظر العراق بارتياح إلى قيام المجلس، فإن ايران أيضاً تنظر إليه بعين الشك. في هذا الاطار، فإن التوجهات الاساسية لمجلس التعاون الخليجي ارتبطت بالدرجة الأولى بالتوجهات السعودية، مما يعني أن أي اضافة للقوة العربية ضد اسرائيل من جراء قيام التجمع الخليجي، سوف ترتبط بالنظام السعودي ومستقبله. وفي ضوء حقيقة أن الاسهام الأساسي للسعودية وللبلدان الخليجية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كان من خلال الدعم المالي، فإن ذلك يعني أن مستقبل الاضافة الخليجية للقوة العربية في هذا الصراع يتوقف على مستقبل اسعار النفط، وعلى حجم العائدات النفطية لبلدان الخليج. على أننا إذا عدنا لنتذكر حقيقة أن بلدان الخليج سوف تتحمل ـ بشكل أو بآخر ـ نتائج الحرب

العراقية ـ الايرانية، بما في ذلك تكاليف السلام، إنْ تحقق، فإن هذا يعني أن بئر هذه الحرب سوف تظل فترة غير قصيرة تبتلع جزءاً من أموال بلاد الخليج، وتضع قيوداً حقيقية على إسهامها المستقبلي في المواجهة ضد اسرائيل.

إن هذه القيود التي تضعها الحرب العراقية ـ الايرانية على مستقبل الاسهام الخليجي في الصراع ضد اسرائيل، تنطبق إلى حد كبير على تجمع المشرق العربي. ذلك أن جزءاً أساسياً من أهمية المشرق العربي كتكتل اقليمي، بالنسبة إلى اسرائيل، يرتبط بوجود العراق ضمن هذا التجمع بما يوفره من دعم بشري ومادي لسوريا، وبما يهيئه لها من عمق استراتيجي كبير. على أن عراق ما بعد الحرب لن يكون، على الأرجح، كعراق ما قبلها. فبعد انتهاء هذه الحرب، أياً كانت النتيجة التي تنتهي إليها، سوف يظل الخطر الايراني ـ على الأقل في السنوات التالية مباشرة ـ هاجساً حقيقياً للعراق، وللجيش العراقي، بحيث يحد بشدة من فعاليته كإضافة كاملة إلى القوة المشرقية العربية. والأمر نفسه ينطبق على سوريا التي قد تنمو تناقضاتها مع ايران بسرعة، وذلك كله يعني، أن تجمع المشرق العربي سوف يكون مرشحاً للمواجهة ليس ضد اسرائيل فقط، وإنما ضد ايران أيضاً، إلا إذا تمكن العرب من «استعادة» ايران بعد ايقاف الحرب العراقية ـ الايرانية، وتحويل الصراع الحالي إلى تنسيق قومي ـ اسلامي يكون محوره الأساسي التعاون ضد اسرائيل، وهو مايجب أن يكون موضع اهتمام العرب بعد ايقاف الحرب العراقية ـ الايرانية، كما ولن يكون هذا التجمع موضع ارتياح من الدولة غير العربية الثالثة في المنطقة ـ أي تركيا ـ في هذه الحدود، فقط، يمكن أن نتصور الوزن النسبي للخطر الذي ينطوي عليه تجمع المشرق العربي، بالنسبة إلى اسرائيل. ويضاف إلى ذلك، أن جانباً مهماً من الخطر العربي على اسرائيل، من خلال تجمع المشرق العربي، هو المتعلق بانضمام الأردن إليه. وربما يكون هذا الانضمام موضع محاولات عرقلة اسرائيلية للحد من تأثيراته السلبية عليها.

أما القول بأن قيام تجمع وادي النيل لن يغير كثيراً من الوضع القائم، فيعود إلى أهمية الوزن المصري في ذلك التجمع، الأمر الذي يجعل من تكتل السودان (وأيضاً الصومال وجيبوتي) مع مصر مسألة غير حاسمة في المواجهة ضد اسرائيل، ولكن الأمر يختلف في حال انضمام ليبيا إلى التجمع. إلا أنه يظل أن الاضافة التي يمثلها تجمع وادي النيل للقوة العربية ضد اسرائيل، تتوقف على تطورات المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية. وإذا كان مقتضى التطورات المستقبلية ـ وفقاً للمشهد الأول ـ هو أن تلك المعاهدة سوف تظل قائمة بما تتضمنه من التزامات، فإن الوضع الجديد، أي التكتل المصري ـ الليبي ـ السوداني في بعض الميادين على الأقل، سوف يكون محلاً للترقب الاسرائيلي ويفتح الباب لاحتمالات اخرى، وأخطرها من وجهة نظر إسرائيل التنسيق بين تجمعي المشرق العربي ووادي النيل.

أما تجمع المغرب العربي، فإن وزن القوة التي يضيفها إلى الجانب العربي في الصراع ضد اسرائيل، وكما سبقت الاشارة، لن يكون ـ غالباً ـ كبيراً. إن هذا التقرير لا يستند فقط إلى حقيقة البعد الجغرافي عن منطقة الصراع المباشرة، وإنما يستند أيضاً إلى طبيعة توجهات النظم

الحاكمة هناك حيال الصراع . ففي حين تتخذ الجزائر موقفاً متشدداً من اسرائيل، بحيث كانت احد أعمدة «الصمود والتصدي»، فإن المغرب يتخذ موقفاً مغايراً يصل إلى حد التعامل السياسي المباشر مع اسرائيل، وهو ما تجسد في زيارة شيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي للمغرب في عام ١٩٨٦ . أما الموقف التونسي فسوف يظل أقرب «للاعتدال» قبل أي شيء آخر، حتى مع وجود مقر جامعة الدول العربية هناك.

من وجهة نظر التجمعات الاقليمية، إذاً، وفيما يتعلق بتغيير التوازن الكيفي في القوة العربية ضد اسرائيل مستقبلاً، يمكن القول إن أهم عنصرين حاكمين في المستقبل هما: تداعيات الحرب العراقية ـ الايرانية، وجميع الوقائع التي شهدتها منطقة الخليج والمشرق العربي في النصف الأول من الثمانينات، التي سوف تضع حدوداً حقيقية على وزن التجمع المشرقي ضد إسرائيل؛ والتنسيق، أو عدم التنسيق؛ بين تجمع المشرق العربي من ناحية، وتجمع وادي النيل أو حتى مصر فقط من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بالتنسيق الوظيفي على مستوى الوطن العربي ككل، فلا شك أن أهم وأخطر أشكال هذا التنسيق من زاوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يتمثل في إحياء معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي القائمة رسمياً منذ عام ١٩٥٠ بين الأقطار العربية، بخاصة في شقها العسكري، كما سوف يرد تفصيلاً في البعد العسكري لمستقبل الصراع . والحقيقة أن أي نوع من التنسيق الوظيفي العربي الشامل، سوف تكون له، بداهة، تأثيراته غير المباشرة، على تحسين الوزن النسبي للقوة العربية في مواجهة اسرائيل.

وفي حين يمكن رصد تأثيرات كثيرة متصورة للتنسيق الوظيفي على القوة العربية في مواجهة اسرائيل، خصوصاً من زاوية اعتباره خطوة على طريق الوحدة الشاملة، فإن أبرز الآثار المباشرة تتمثل فيما يتيحه هذا النوع من التنسيق، من استعادة مصر لمكانتها العربية بشكل تدرجي. وفي واقع الأمر، فإن وجود مصر سيكون حيوياً لضمان فعالية التنسيق في كثير من المجالات، مثل التصنيع الحربي، والتعاون في مجالات التعليم والثقافة والاعلام.

## ب ـ الاستجابة لتحدي الصراع

فيما يتعلق بالمحدد الثاني للصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهو الطابع التحولي أو التغير في طرفي الصراع كاستجابة لتطورات ذلك الصراع، بخاصة من حيث اقتراب الطرفين من أهدافهما، يمكن القول ان المشهد الثاني محمّل بتأثيرات مهمة مثيرة لتفجر الصراع بين الطرفين. ذلك أن مشهد التنسيق والتعاون يعني أن الأثر الذي سيولده الصراع مع اسرائيل (وأيضاً مع القوى الأخرى الخارجية) لن يتمثل في مزيد من التجزئة والتفكك في الوطن العربي، كما في المشهد الأول، وإنما في سعي البلدان العربية إلى الاقتراب أكثر من بعضها البعض، في شكل مشروعات للتنسيق الوظيفي العام أو الاقليمي . وإذا تذكرنا أن الخطر الاسرائيلي كان ـ أكثر من أي مصدر آخر ـ دافعاً إلى العديد من أشكال التنسيق والتعاون بين البلدان العربية، فإن

مقتضى هذا المشهد هو أن التحدي الاسرائيلي، وغيره من التحديات الخارجية وعلى رأسها التحدي الايراني، اضافة إلى عوامل اخرى، سوف تمارس تأثيرها، وذلك لدفع الوطن العربي لنقل مشروعات التنسيق إلى حيز الفعل والممارسة. وبعد هذه النقطة (١٩٩٠ ـ ٢٠١٥)، سوف تمكن هذه الأشكال الفعلية للتنسيق الوطن العربي، من اتخاذ المبادرات في علاقته بإسرائيل، بحيث يكف عن أن يكون ـ كما في المشهد الأول ـ مجرد موضوع للمبادرات الاسرائيلية وتوجهاتها التوسعية المتصاعدة.

وجوهر الاتجاه العربي نحو التنسيق الوظيفي، سوف يكون هو تجاوز البلدان العربية لمرحلة التقوقع على ذاتها كـ «دول» مستقلة، في مواجهة بعضها البعض، إلى مرحلة أكثر نضجاً تدرك فيها أن الحفاظ على أمنها سوف يكون رهناً بتكاتفها مع بعضها البعض، على الأقل في ميادين بعينها، سواء على المستوى الاقليمي أم المستوى العربي الشامل.

وفيما يتعلق بالتنسيق الاقليمي، وامتداداً لما سبق ذكره، فإن رد الفعل الاسرائيلي على مبادرات التعاون الاقليمي، سوف يختلف تبعاً لمخاطرها المباشرة عليها. فإذا كانت أخطر هذه المبادرات هي المتعلقة بتجمع المشرق العربي، فإن التنسيق بين تجمع المشرق العربي، وتجمع وادي النيل ـ أو حتى «مصر» فقط ـ سوف يعني بالنسبة إلى اسرائيل دق ناقوس الخطر، واتخاذ موقف الاستعداد والتأهب. وإذا تم تحييد الخطر الايراني في التسوية المستقبلية للحرب العراقية ـ الايرانية، كما أشير إلى ذلك سابقاً، فإن ذلك سوف يحمل مزيداً من الاحتمالات بأن تنظر اسرائيل إلى التنسيق بين تجمع المشرق العربي وتجمع وادي النيل، كمبرر لشن الحرب الوقائية، التي تتجه اساساً إلى المشرق العربي (سوريا بالدرجة الأولى)، بما يعنيه ذلك أيضاً من تحذير لمصر، واختبار لعمق التنسيق بين الجانبين. أما إذا ظل الخطر الايراني مستنزفاً لجل الطاقات الدفاعية للعراق وسوريا، فربما لا ترى اسرائيل في التنسيق بين تجمعي المشرق العربي ووادي النيل سبباً للتحرك.

أما التنسيق المشرقي ـ الخليجي، فإن فعاليته في الصراع ضد اسرائيل سوف ترتبط بتأثيرات الحرب العراقية ـ الايرانية على مجمل التطورات في الخليج والمشرق العربي. وعلى سبيل المثال، فإن انتصار ايران على العراق، وهو ما يبدو ضعيف الاحتمال في ظل المعطيات الحالية، سوف يجعل منها الدولة الاقليمية الكبرى في منطقة الخليج بلا منازع، الأمر الذي يؤهلها، تالياً، للقيام بمهمة حفظ الأمن وحماية المصالح الدولية هناك، ويؤدي هذا إلى التقليل من أهمية الصراع العربي ـ الاسرائيلي من المنظور الدولي، لأن أحد المصادر الاساسية لأهمية ذلك الصراع في الماضي كان بسبب قربه من منطقة الخليج، وبسبب الخوف من تأثيراته السلبية عليها. ولكن تداعيات الحرب العراقية ـ الايرانية، وقتذاك، ستكون قد اثبتت أن المصادر الخليجية لتهديد أمن الخليج أخطر من تهديد الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ويكون بروز ايران في هذا السياق، بمثابة الحل الأمثل لمشكلة الحفاظ على أمن الخليج. ويؤدي اضعاف الاهتمام الدولي بالصراع العربي ـ الاسرائيلي إلى اتاحة الفرصة لاسرائيل المتفوقة لمزيد من الهيمنة في المنطقة، خصوصاً بالتنسيق المباشر أو غير المباشر مع ايران. اما في حالة انتصار

العراق فإن الاهتمام الخليجي بالصراع العربي ـ الاسرائيلي يزداد، فكلما قل الشعور بالخطر الايراني، كلما تعمق هذا التوجه.

يترتب على ذلك أن أي تجمع إقليمي خليجي أو مشرقي، في المستقبل المنظور، سوف يتم في مواجهة كل من الخطر الاسرائيلي والتحدي الايراني معاً، ما لم يتم تحييد الثاني. فإذا كان مضمون المشهد الثاني هو أن التنسيق داخل كل من هذين التجمعين وفيما بينهما، سيكون تنسيقاً حقيقياً وفعالاً، فإن هذا سوف يستفز ـ مرة أخرى ـ اسرائيل، ويدفعها للترقب والتأهب، ولكن ليس بالدرجة التي تحدث مع التنسيق المشرقي ـ النيلي.

على أن هذا التصور لمسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في ظل التجمعات الاقليمية، يقوم على افتراض أن ذلك التنسيق العربي سوف يكون حافزاً لتصعيد الصراع مع اسرائيل، مما يثير، نظرياً، الاحتمال الآخر، وهو أن يكون هذا التنسيق حافزاً لتهدئة (وليس لتصعيد) الصراع. وفي ظل معطيات الموقف العربي الراهن، يمكن القول إن مصير هذا الاحتمال الأخير، مرتبط إلى حد بعيد بتطورين: أولهما، أن يتمتع تجمع المشرق العربي (العراق وسوريا والأردن) أساساً بفاعلية يمكن أن تشكل تهديداً لاسرائيل، نتيجة تحييد الخطر الايراني أو حدوث تحول جذري في علاقات ايران بجيرانها العرب. وثانيهما: أن تظل مصر (أو تجمع وادي النيل) بعيدة عن هذا التجمع، ولا يحدث تنسيق بينهما.

إن مثل هذه التطورات يمكن أن تنعكس ـ بالنسبة إلى الفلسطينيين ـ في شكل تدعيم لمنظمة التحرير الفلسطينية، نتيجة تقليل أحد اسباب الانقسام بين فصائلها (وهي الأسباب التي تعكس الانقسامات العربية)، والحفاظ على حد معقول من الروح المعنوية العربية في الأرض المحتلة واستمرار الرفض الحالي للاحتلال الاسرائيلي. وأما بالنسبة إلى اسرائيل، فإن التبلور النسبي للقوة العربية في المشرق، يمكن أن يدعم مواقع القوى الأكثر اعتدالاً نسبياً داخل النخبة الحاكمة بالفعل، أي مواقع حزب العمل والمعراخ بشكل عام، على أساس فداحة الخسائر التي يمكن أن تنجم عن المواجهة المسلحة بسبب المقاومة العنيدة المحتملة على الجبهة الشرقية، والخوف من فقدان العلاقات الطيبة مع مصر.

أما فيما يتعلق بالتنسيق الوظيفي الشامل على مستوى الوطن العربي، فإن رد الفعل الاسرائيلي سوف يتوقف على نوعية ذلك التنسيق. ولا شك أن التنسيق العسكري في مجال التصنيع الحربي وقضايا الطاقة، بخاصة الطاقة النووية، سوف يكون في مقدمة الأهداف التي يتجه إليها التحرك الاسرائيلي المضاد، بما في ذلك ضرب مراكز الفاعلية في ذلك التنسيق.

على أن موقع مصر من هذا التنسيق وتطورات العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية سوف تكون ذات أثر مهم على مسار الصراع، ربما على نحو معاكس. فابتعاد مصر عن التنسيق الشامل سوف يقلل بشدة من فاعليته، وينعكس ـ تالياً ـ على ردود الفعل الاسرائيلية. أما إذا استطاعت مصر الجمع بين المشاركة في تنسيق وظيفي عربي ما، وبين استمرار العلاقات مع اسرائيل، أو التخلص من سلبيات ارتباطاتها في المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية، فإن هذا سوف يعني زيادة فرص تهدئة الصراع. وبعبارة أخرى، فسواء أشاركت مصر في التنسيق الوظيفي أم

لم تشارك فيه، فإن ذلك سوف يوفر ظرفاً لاحتمال تهدئة الصراع مع اسرائيل، مما ينعكس في التسوية المتصورة للصراع.

## ج ـ تأثيرات البيئة الدولية

سوف تختلف تأثيرات البيئة الدولية، في ظل ظروف التنسيق (الشامل أو الاقليمي)، عنها في ظل ظروف التجزئة. وجوهر هذا الاختلاف هو أن المنطقة العربية سوف تكف عن الاكتفاء بموقف رد الفعل، والاستسلام للتأثيرات الدولية، وتنتقل إلى محاولة مواجهتها، مما يحدّ من فاعلية هذه التأثيرات. ووفقاً للخبرة الماضية، فإن المحاولات الناجحة للتنسيق الوظيفي، بما انطوت عليه من تهديد لمصالح القوى الأجنبية، سببت قلقاً حقيقياً لتلك القوى، بل وولدت ردود فعل معاكسة للحد من فعالية ذلك التنسيق. وابرز الأمثلة، هنا، يتمثّل في الحظر النفطي الذي فرضه العرب ابان حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. لقد سعى العرب ـ من خلال الضغط على القوى الدولية المساندة لاسرائيل، وبخاصة الولايات المتحدة ـ إلى ارغام هذه القوى بالكف عن مساندة اسرائيل، والضغط عليها للتوصل إلى تسوية مقبولة عربياً. على أن رد الفعل الأمريكي والأوروبي على ذلك الضغط العربي، لم يتمثل في الخضوع له والضغط على اسرائيل، وإنما في مواجهة مباشرة، ومحاولة ابطال مفعول «سلاح النفط» الذي تولد بفعل التنسيق العربي. وقد تم ذلك بأساليب عدة كان أهمها انشاء جبهة الدول المستهلكة للنفط والوكالة الدولية للطاقة، وترشيد استخدام النفط، ثم وصل الأمر إلى التهديد باحتلال منابع النفط، وكانت تلك هي الظروف التي نشأ في ظلها الحديث عن انشاء قوة أمريكية للانتشار السريع في منطقة الخليج. إلا أنه لا يمكن اغفال تأثير الطريقة التي أدار فيها العرب محاولة الضغط هذه، وسرعة انهاء ورفع الحظر النفطي على تمكين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من تقليل وتهميش فاعلية هذه المحاولة(١٥).

إن مؤدى هذه الخبرة، هو أنه بمقدار ما سيكون التنسيق الوظيفي ماساً بمصالح قوى خارجية مسيطرة في المنطقة، فإنه سوف يستنفر تلك القوى لمواجهته، ولكن تظل فعاليته بالنسبة إلى زيادة رصيد القوة العربية مؤكدة، طالما تم بنجاح وعلى مدى زمني طويل. وفي المقابل، فإن هذا النجاح في التنسيق الوظيفي، يقدم فرصة مشجعة للقوى الدولية المؤيدة للجانب العربي، كي تستمر في موقفها. وفوق ذلك، فإن مقدرة البلدان العربية على المبادرة بحد معقول من التنسيق فيما بينها لمواجهة المخاطر الخارجية، تمكنها من مواجهة الآثار «المفتتة» للقوميات والدول التي يمكن أن تسفر عنها التطورات المستقبلية في عالم الاتصال، وتكنولوجيا ما بعد المجتمع الصناعي، فضلاً عن تأثير الشركات دولية النشاط... الخ، كما سبقت الاشارة.

---

(١٥) أنظر: وليد خدوري، «القرارات النفطية العربية لعامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤: دراسة في كيفية اتخاذ القرار العربي،» في: ابراهيم سعد الدين، محمد السيد سليم ووليد خدوري، **كيف يصنع القرار في الوطن العربي: أبحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة**، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، عملية صنع القرار العربي، ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٨١ ـ ٢٢٦.

على أن أثر التنسيق الوظيفي على العوامل الخارجية المؤثرة على الصراع العربي ـ الاسرائيلي يبدو في صورة مختلفة، إذا نظرنا إليه من زاوية التجمعات الاقليمية. فقدرة تجمع الخليج على الحد من التأثيرات غير المؤاتية للبيئة الدولية على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، سوف تتأثر بتداعيات الحرب العراقية ـ الايرانية، الأمر الذي يجعلها تسعى للحصول على ضمانات من القوى الدولية للحفاظ على أمنها الاقليمي، أكثر منها في موقف الاستقلالية ازاءها، كما تشير التطورات الأخيرة في حرب الخليج إلى ذلك. وفي واقع الأمر، فإن ضآلة القوة الفعلية للتجمع الخليجي سوف تجعله في حاجة دائمة للمساندة من خارجه. فإذا كان توفير تلك المساندة من القوى الدولية التي ارتبطت مصالحها تاريخياً بالخليج، الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، مما لا يتسق مع مجمل المصالح العربية في مواجهة اسرائيل، فسوف يتعين على قوة عربية أن تقدم البديل لتلك المساندة، والقوة التي يمكن أن تقدم تلك المساندة بالحد الأدنى من الحساسيات سوف تكون إما مصر أو تجمع وادي النيل، حيث بدأت خطوات عملية في هذه الاتجاه بعد مؤتمر القمة العربية في عمان في أواخر عام ١٩٨٧، وما اسفر عنه من اعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبلدان الخليج. ومن الناحية النظرية، فإن تجمع الخليج ستكون لديه القدرة على المساومة، ابتداء من منتصف التسعينات، مع عودة اسعار النفط إلى الارتفاع.

أما تجمع المشرق العربي، فسوف يكون ـ أكثر من أي تجمع آخر ـ مثيراً لتوجس القوى الاقليمية والدولية وترقبها على المستوى الاقليمي، تتمثل هذه القوى المترقبة بداهة في ايران وتركيا. أما على الصعيد الدولي، فإن هذا التجمع سوف يكون أقدر على اجتذاب وتوظيف الدعم السياسي والعسكري من الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية عموماً، بخاصة وأن التوجه نحو تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي (أو على الأقل عدم اهمالها) تظل له مبرراته القوية لدى وحدات التجمع. وفي حين أن هذا التجمع سوف يكون قادراً على تطوير علاقات طيبة مع أوروبا الغربية (بخاصة فرنسا)، فإن فعاليته في مواجهة اسرائيل أو تهديده لها، سوف يكونان هما المحددين لتوجه الولايات المتحدة حياله.

أما بالنسبة إلى تجمع المغرب العربي، فإن الرصيد الذي يمكن أن يتكون له في علاقاته الدولية، بعد قيامه، يصعب أن ينظر إليه كرصيد اضافي مباشر للقوة العربية في مواجهة اسرائيل، اللهم إلا من خلال المقدرة على حشد المزيد من الدعم السياسي، بخاصة في المحافل الدولية، وبالذات مع نمو علاقات خاصة له مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وفي اطار منظمة الوحدة الافريقية.

### د ـ مستقبل الصراع عسكرياً

اتساقاً مع ما سبق ذكره، فسوف يكون تجمع المشرق العربي ذا تأثير مباشر على نشوب وسير ونتيجة الصراع المسلح، وإن قيمة باقي التجمعات تكون بقدر ما يمكن أن تعاون به هذا التجمع، وان بدء التنسيق العسكري الجدي بين سوريا والعراق يمكن أن يكون الدافع إلى

نشوب الحرب بمبادأة من اسرائيل، وقبل أن تكتمل عناصر التنسيق الجدي. وهكذا، فإن التوازن العسكري بين هذا التجمع واسرائيل يختلف عند بدء التجمع عنه بعد فترة منه، بحيث يبدأ التنسيق العسكري الجدي المعلن متأخراً عن بداية اقامته، كما يفضل التمهيد له في بعض العناصر غير الرئيسية، حتى قبل قيام التجمع نفسه، مثل تبادل المعلومات عن اسرائيل وتوحيد المصطلحات، وتشابه التنظيمات، ومصادر العلم العسكري.

ويعتبر التعاون الاقتصادي والعلمي والاجتماعي بين البلدين مصدراً مهماً لتحسين الميزان العسكري للتجمع، كنتيجة لارتفاع الناتج المحلي العام للعراق وكذلك خبرته في مجال الصناعة التحويلية، وفي مجال العلوم النووية واقامة مفاعل نووي. كما أن الموقع الجغرافي لسوريا على البحر المتوسط، وخبراتها السياسية العسكرية تمكن من الاضافة إلى الميزان العسكري، وتضيف سوريا إلى العراق أكثر في المجال العسكري، من حيث المعلومات عن العدو وخبرة الاحتكاك به، كما سيضيف العراق عسكرياً إلى هذا التجمع نتيجة للخبرة القتالية التي حصل عليها الجيش العراقي اثناء الحرب العراقية ـ الايرانية. ولا شك أن احتمالات اقامة صناعة مشتركة كبيرة تقلل من اعتماد التجمع على القوى الخارجية.

وإذا اضفنا إمكان اشتراك القوات العراقية من خلال الأردن، فإن ميزان القوى هنا يتغير، إذ لا يصبح الأردن موضع ضعف في هذا التجمع الاقليمي، بل يضيف اليه طاقة تؤدي إلى تشتيت الجهود الاسرائيلية على أكثر من اتجاه، وتمكن من توجيه الضربات إلى المراكز الاستراتيجية الحيوية في اسرائيل.

إلا أن توازن القوى بين العرب واسرائيل، إذا اعتبرنا تجمع المشرق العربي ممثلاً للعرب، لا يمكن أن يكون حاصل جمع القوات العراقية والسورية، إذ سيبقى الجزء الأكبر من القوات البرية العراقية وكل قوات العراق البحرية، وجزء من قواته الجوية في مواجهة ايران، حتى لو افترضنا توقف الحرب العراقية ـ الايرانية والوصول إلى تسوية سلمية، إذ ستبقى بعض اسباب هذه الحرب كامنة لدى الجانبين، الا إذا أمكن «استعادة» ايران عربياً، كما أشير سابقاً. كما أن من المحتمل أن تسعى الكتلة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، إلى أن تثير الصراع مرة أخرى بين ايران والعراق لتخفيف الضغط عن اسرائيل.

وبالنسبة إلى موقف دول الجوار الجغرافي، تقل احتمالات التدخل التركي المباشر في حال نشوب الصراع المسلح مع اسرائيل، نتيجة لشدة تعرض تركيا للضغط العسكري السوفياتي. إلا أن هذا قد لا يمنع من استخدام أراضيها لاثارة مشاكل أمنية قرب الحدود بواسطة عناصر سورية معارضة، أو طائفية، مما يضطر سوريا إلى الاحتفاظ بقوة احتياطية محدودة لمواجهة متطلبات حماية العمق السوري.

ويتأثر هذا الميزان كثيراً بمدى توافر الاحتياجات اللازمة للأسلحة من ذخيرة وقطع غيار وكذلك وسائل الاستطلاع والقيادة والسيطرة والاتصالات. وإذا كان من الصعب التنبؤ بمدى توافرها، إلا أن مسار التسليح والصراع يوحي باحتمال أن تكون اسرائيل متفوقة في هذا المجال

بهامش محدود، نتيجة لطبيعة الاتفاق الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة. كما أن الصناعة العسكرية الاسرائيلية ستكون أقدر على تزويد اسرائيل ببعض احتياجاتها، سواء من الاحتياجات اللازمة للأسلحة وقطع الغيار أم وسائل الاستطلاع والقيادة والسيطرة والاتصالات، بخاصة استفادتها من الاشتراك في برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي.

أما بخصوص تأثير التنسيق الجماعي على ميزان القوى، فإن هذا التنسيق ـ خارج المجال العسكري ـ يمكن أن يضيف إلى الميزان العسكري بعض العناصر التي قد تغيّر من ميزان القوى. ويأتي في مقدمة ذلك تأثير التنسيق الجماعي في المجالات الاقتصادية والعلمية؛ فهو كفيل برفع مستوى القاعدة الصناعية والعلمية اللازمة لانتاج كثير من المعدات اللازمة للقتال. كما أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع المستوى العلمي للجنود والقادة، مما يمكنهم من استيعاب الاسلحة المتقدمة ومن استخدام الأسلحة والقوات بكفاءة أكثر. على أننا يجب أن نضع في الاعتبار أن نتائج التنسيق الجماعي ستحتاج إلى فترة زمنية حتى تظهر نتائجها السابقة، وتقدر هذه الفترة بمدة من عشر إلى خمس عشرة سنة على الأقل.

وقد يؤدي التنسيق الجماعي، في بعض المجالات، إلى التنسيق الجماعي العسكري، وقد يبدأ هذا في مجال الصناعة العسكرية والتكنولوجيا النووية، وهو ما يمكن أن يكون نواة لبناء قوى عسكرية عربية متجانسة، مما يمكن أن يقلل من التباين الواضح في بناء القوات المسلحة للبلاد العربية حالياً، بسبب سيادة منطق التجزئة، وغلبة المصالح القطرية، واختلاف المفاهيم لدى القيادات السياسية والعسكرية. وهكذا، فإن التنسيق الجماعي يؤدي إلى تغيير ميزان القوى في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، على المدى البعيد، وبخاصة عندما يصل هذا التنسيق إلى المستوى العسكري.

أما فيما يتعلق بنموذج الحرب المقبلة، في ظل مشهد التنسيق العربي، فيمكن القول بما يخص التنسيق على مستوى التجمعات الاقليمية، انه ليس في التجمعات المفترضة تجمع له تأثيره على الصراع مع اسرائيل بدرجة محسوسة، سوى تجمع المشرق العربي، بينما تكون قيمة باقي التجمعات بقدر ما يمكن أن تعاون به هذا التجمع. على أنه يوضع في الاعتبار أن أحد البلدين الرئيسيين في هذا التجمع، والذي يعطى له وزنه بحكم العدد وبحكم امتلاكه لقوات اكتسبت خبرة القتال ـ هو العراق ـ يحتاج إلى إنهاء الصراع المسلح مع ايران، وإلى فترة لاعادة بناء وتنظيم الدولة والاقتصاد الوطني والقوات المسلحة، بما يمكنها من الاشتراك بفعالية في هذا التجمع. كما أن هذا التجمع الاقليمي الذي يتخذ بالدرجة الأولى صورة سياسية، ويركز على بناء قاعدة تكنولوجية وصناعة عسكرية، سيتطلب زمناً وجهداً طويلاً لبناء اجهزة التجمع وحل مشاكله، مما يؤخر ظهور نتائجه العسكرية. وتختلف قيمة التجمع وتأثيره كثيراً عندما يتعاون مع تجمع وادي النيل، اومع مصر على الأقل.

يمكن أن يكون بدء التنسيق العسكري بين سوريا والعراق بصورة جدية، دافعاً إلى نشوب الحرب بمبادأة من اسرائيل، وقبل أن تكتمل عناصر التنسيق الجدي بين عناصر هذا التجمع، ويكون الهدف هو تدمير القوات السورية على خط الجبهة، ثم الاستعداد لصد هجمات القوات

العراقية الآتية من العراق. إلا أن اشتراك القوات الجوية العراقية منذ بداية الحرب، وخصوصاً بالتعاون مع الأردن، يحد من قدرة القوات الجوية الاسرائيلية على العمل بحرية. كما أن عمل الصواريخ العراقية أرض ـ أرض من الأراضي الأردنية يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على قدرة وحرية العمل في القواعد الجوية الاسرائيلية الرئيسية. ونتيجة لذلك أيضاً، تقل قدرة القوات الاسرائيلية على استخدام قوات الابرار الجوي، كما تقل قدرتها على شل مراكز القيادة والسيطرة. وقد يتم امدادها اثناء الصراع، بوسائل أكثر تطوراً من الولايات المتحدة الامريكية. ويؤثر هذا الوضع على طبيعة الصراع، إذ يزداد عنفاً، ويتسم بالتغير السريع المتتالي للموقف، نتيجة تدخل قوات جديدة، ويزيد من احتمالات التهديد باستخدام أسلحة التدمير الشامل، ويدعو الولايات المتحدة الامريكية إلى سرعة التدخل لايقاف الصراع نتيجة الفشل الاسرائيلي، بعد أن تكون قد قامت بإمداد اسرائيل بأقصى طاقة لمنع هزيمتها، بينما يقتصر الدور السوفياتي على امداد كل من سوريا والعراق بالأسلحة والذخيرة، ويظهر التهديد النووي الاسرائيلي، واحتمالات الاقتراب من مواجهة نووية بين الدول العظمى نتيجة للصراع، ولكن دون الوصول إليها.

إذا أمكن لأطراف هذا التجمع أن تحقق تنسيقاً متقدماً قبل بدء الهجوم الاسرائيلي، فإن ذلك قد يدعو إسرائيل إلى اتخاذ موقف دفاعي والاستعانة بقوى دولية لمنع التجمع من الهجوم عليها، وإلى العمل على تفكيكه سواء من الداخل أم الخارج. فإذا فشلت هذه الجهود، فإنه يمكن أن يبدأ تجمع المشرق العربي ـ بعد ضمان عدم تدخل ايران والاحتفاظ بقوات مناسبة على الحدود الايرانية ـ في الهجوم بهدف استعادة الأراضي المحتلة من سوريا والأردن بعد ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ويتخذ الهجوم الصورة السابقة نفسها تقريباً، مع زيادة الاعتماد على قوات المشاة والمشاة الميكانيكية المتوافرة لدى اطراف التجمع، وتركيز الضربات الجوية والصاروخية على القواعد الجوية والصاروخية والبحرية الاسرائيلية، والأعمال الفدائية المحدودة، كما قد يشتمل الهجوم الاستراتيجي على عمليات محدودة ضد الأهداف النووية الاسرائيلية، وبعض مراكز السيطرة الاستراتيجية. ونتيجة لكثافة القتال وعنفه، فإن الزمن الذي يستغرقه يقل عن أسبوع أو حتى أقل، ويزداد احتمال تدخل القوتين الأعظم للمحافظة على كيان اسرائيل، وتزداد احتمالات المواجهة بينهما، كما تزداد احتمالات تعاون الاقطار العربية الأخرى، وبخاصة أقطار الخليج، في المجال الاقتصادي واستخدام النفط. ويظل التعاون العسكري بالذات محدوداً أو رمزياً، ويقتصر دور تجمع المغرب على تعاون ليبي ـ جزائري، أو أن يتوقف عند حدود التأييد السياسي والمعنوي. ورغم أن قوات التجمع لن تستطيع غالباً أن تتعدى الحدود الاسرائيلية لما قبل حزيران/ يونيو ١٩٦٧، إلا أن تأثير الصراع المسلح سيبدو واضحاً للمصلحة العربية في أي محاولات للتسوية بعد ذلك، مما يدعو اسرائيل إلى المماطلة والتسويف، إلى حين خلق ظروف أفضل بالنسبة إليها.

تزداد قوة هذا الاحتمال بدرجة كبيرة، لو حقق هذا التجمع تعاوناً مبكراً مع تجمع وادي النيل، إذ يفتح المجال واسعاً أمام تجمع المشرق العربي لتحقيق أهدافه، في حين تتمكن مصر

من التخلص من أغلب ـ أو كل ـ القيود العسكرية المفروضة على الوجود العسكري المصري في سيناء، إلا أن القوات الامريكية المشتركة في القوات متعددة الجنسية، قد تلعب دوراً في حرمان مصر من تحقيق هذه النتيجة. وعموماً، فإن احتمالات تدخل الولايات المتحدة الامريكية بواسطة قواتها لمصلحة اسرائيل، كبيرة، في حين تركز المعاونة السوفياتية على كل من سوريا والعراق وربما ليبيا التي يمكن أن تمد مصر ببعض الأسلحة أثناء القتال. أما من الناحية العربية، فتزداد احتمالات تعاون الأقطار العربية، بما فيها ليبيا والجزائر بصفة خاصة، كما يمكن أن تشارك اليمن الديمقراطية في محاولة للسيطرة على مضيق باب المندب، سواء بإمكاناتها أم بمعاونة مصرية. كما تزداد في مثل هذه الحالة احتمالات التهديد باستخدام الأسلحة النووية من جانب اسرائيل، مما يزيد من احتمال حدوث مواجهة نووية عالمية. إلا أن نتائج الصراع المسلح في هذه الحالة، تضع أسساً قوية لمستقبل الصراع ومحاولات التسوية لمصلحة العرب.

وقبل أن تنتهي دراسة تأثير التجمعات الاقليمية على مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لا بد من الاشارة إلى أن التجمع السياسي العسكري، المؤثر على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يخرج عن نطاق التجمعات الاقليمية السابقة الاشارة إليها، وهو ذلك التجمع الذي يجمع كلاً من مصر وسوريا على الأقل، ويتسع لاضافة العراق وليبيا والأردن ولبنان.

وفيما يتعلق بالشكل الثاني للمشهد، وهو التنسيق الجماعي العربي، فإن الصراع المسلح العربي ـ الاسرائيلي لا يؤثر إلا في حالة التنسيق الجماعي لبناء قدرة عسكرية عربية موحدة. ولا يعتبر التنسيق الجماعي العسكري لجميع البلدان العربية نقطة تحول رئيسية ومباشرة لنشوب الصراع المسلح على نطاق واسع (الحرب الشاملة)، إذ ان ذلك سيحتاج زمناً وجهداً كبيرين، وتزيد احتمالات فشل التنسيق عن احتمالات نجاحه، نظراً إلى تعدد أطراف التنسيق. وعموماً، فإن فعالية التنسيق الجماعي ترتبط أولاً بما يمكن أن يكون قد اتخذ من خطوات في هذا المجال، قبل اتخاذ القرار النهائي بالتنسيق، والذي يشمل، بالضرورة، انشاء قيادة عسكرية موحدة بأجهزتها، ووضع اسس لبناء القوات المسلحة، واستراتيجية وعقيدة عسكرية مشتركة، واجراء تدريبات مشتركة. كما أن هذا يرتبط بمدى جدية أعمال التنسيق العسكري وتقدمها، وتعتبر جدية اعمال التنسيق العسكري الجماعي العربي وتقدمها حافزاً كافياً لبداية الحرب بواسطة اسرائيل، لاجهاض المحاولة العربية لقلب الميزان الاستراتيجي لمصلحتها قبل أن تصبح حقيقة واقعة. وتأخذ اسرائيل، في هذه الحالة، طابع العمليات المحدودة أكثر من الحرب الشاملة، ويكون هدفها هو تدمير القوة العسكرية لبلدين عربيين رئيسيين، على الأقل، هما مصر وسوريا، مع احتمال تدمير جزئي للقوات العراقية والليبية، والعمل على تحييد القوة السعودية بالتعاون غير المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتشتمل العمليات المحدودة على ضربات جوية شاملة تتركز على القوات الجوية السورية والمصرية، وقواعد الصواريخ أرض ـ أرض، وصواريخ الدفاع الجوي، والتهديد باستخدام

الأسلحة النووية ضد عواصم الدول والمراكز الصناعية والاقتصادية والتعدينية المهمة، والنشاط النووي العربي عموماً، وأن تستغل نجاح هذه الضربات في محاولة لفرض شروطها على البلاد العربية، دون الاضطرار إلى الهجوم البري لإتمام النصر العسكري، مع احتمال اللجوء إلى عمليات برية محدودة لتأكيد مصداقية التهديدات.

في حال إمكان التنسيق الجماعي العسكري الجدي، قبل أن تقوم اسرائيل بإجهاض هذه القدرة العسكرية العربية الموحدة، فإن هذا يمكن أن يدفع العرب إلى القيام بهجوم استراتيجي عام، بهدف تحرير الأرض المحتلة. ولا تختلف طبيعة الحرب كثيراً في هذه الحالة عن حالة التجمع الاقليمي المقترح بين تجمع المشرق العربي ووادي النيل، إلا أنه يسهّل من المهمة العربية، وإذا استمر، فإنه يحقق للجانب العربي اقصى النتائج ويصعب المهمة على التدخل الأجنبي.

## ٢ ـ التسوية في ظل التنسيق والتعاون

سوف تتوقف التسوية في ظل مشهد التنسيق الوظيفي أو الجغرافي على تطور العوامل المحددة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، أي تطورات القوة الذاتية العربية والاسرائيلية وطبيعة التغييرات التي يمر بها طرفا الصراع، ثم التطورات في البيئة الدولية.

ولقد خلص الجزء السابق إلى أن التسوية، في ظل استمرار الظروف العربية الراهنة، سوف تتمثل في «لاتسوية» الصراع، أو في فرض التسوية الاسرائيلية التي تتركز في اسباغ الشكل الرسمي أو المقنن على الأوضاع الراهنة. ولكن التطورات المفترض حدوثها في ظل مشهد التنسيق، تعني حدوث تغير نسبي في مصلحة الطرف العربي، يؤدي إلى شكل من أشكال التسوية، ينتقل بها من حالة اللاتسوية، ويبتعد عن التسوية كما تريدها اسرائيل، ولكنه ـ في الوقت نفسه ـ ليس هو شكل التسوية الأفضل من وجهة النظر العربية. وفي حين تفرض اسرائيل سلامها الخاص على المنطقة، بحكم تفوقها شبه المطلق في ظروف التجزئة، مما يجعله في الواقع استسلاماً عربياً، فإن التحسن النسبي في مجمل القوة العربية بفعل التنسيق العربي (الجماعي أو الاقليمي)، سوف يحمل معه أيضاً امكانات أكبر لتفجير الصراع، بحيث تغدو التسوية وكأنها هدنة، أكثر من أي شيء آخر.

وبشكل عام، فإن الدافع نحو التسوية، بالنسبة إلى اسرائيل، سوف يتمثل في استمرار مشكلة «عرب المناطق» والتردد في ضمهم لدولة اسرائيل وتزايد القوة العربية الضاغطة، بخاصة من المشرق العربي، والحد من الاندفاع العربي نحو مزيد من التنسيق، بخاصة بين تجمعي المشرق العربي ووادي النيل. وكما سبقت الاشارة، فإن هذه التطورات كلها سوف تساعد غالباً على تشجيع العناصر الأكثر اعتدالاً في النخبة الحاكمة الاسرائيلية.

وبالنسبة إلى الفلسطينيين، فإن انتعاشهم السياسي والمعنوي (في الضفة الغربية وغزة)، نتيجة قيام تجمع المشرق العربي، قد يوازيه مزيد من القوة أو الفاعلية لمنظمة التحرير

الفلسطينية، بخاصة إذا دخلت هذه الأخيرة ضمن تنسيق تجمع المشرق العربي، وهو ما يؤثر على توجه اسرائيل نحو تسوية تضم الضفة وغزة. أما الدوافع للتسوية، على الجانب العربي عموماً، فسوف تزيد منها الضغوط الفلسطينية على بلدان المشرق العربي والخليج لانجاز بعض التقدم في التسوية، استناداً إلى التحسن النسبي الحادث في القوة العربية، فضلاً عن رغبة سوريا في استعادة هضبة الجولان.

في ظل هذا التوازن الدقيق للقوى، فإن لحظة الانتقال من حالة الجمود إلى حالة التسوية، يمكن أن تتمثل في نشوب حرب محدودة بين اسرائيل وأهم اطراف التجمع المشرقي بالنسبة إليها، أي سوريا. وفي ظل التنسيق العربي الفعال، فإن الأداء السوري، والمساندة العربية والدولية، يمكن أن يحولا دون تحقيق انتصار اسرائيلي، بل وأن تتكبد اسرائيل خسائر كبيرة. وفي ظروف ما بعد الحرب، فإن عجلة التسوية يمكن أن تدور مع موافقة (ضمنية) من الأطراف العربية على التفاوض المباشر مع اسرائيل، ولكن في سياق مؤتمر دولي يكون غالباً ذا طابع شكلي. أما سكوت منظمة التحرير الفلسطينية على تلك الآليات للتسوية، فسوف يقابله موافقة اسرائيلية على وجود تمثيل فلسطيني ما، مرتبط بالمنظمة، في المؤتمر.

أما من الجانب الإسرائيلي، فإن الخيار الأردني سوف يظل ـ بداهة ـ أفضل من أي خيار فلسطيني، كما أنه سوف يفضل ـ على الأقل من وجهة نظر حزب العمل ـ على استمرار الوضع القائم[١٦]. ولكن الخيار الأردني لن يكون في صياغته الاسرائيلية (مشروع آلون مثلاً) التي تقوم على احتفاظ اسرائيل بالسيطرة على الأماكن ذات الأهمية الاستراتيجية العالية والكثافة السكانية المنخفضة، تاركة بآقي الضفة لسيطرة ادارية اردنية، ومتجاهلة أي صيغة لحق تقرير المصير للفلسطينيين، أو حقهم في انشاء كيان سياسي مستقل، وإنما سوف يعكس توازن القوى الذي يوجده مشهد التنسيق[١٧].

وبعبارة موجزة، فإن توازن القوى بين الطرفين العربي والاسرائيلي سوف يتحدد في ظل مشهد التنسيق والتعاون، وسوف يقود إلى نقطة وسط تلتقي عليها الأطراف كافة، تدور حول كيان فلسطيني في الضفة والقطاع مشروط في قيامه بعدم «تهديد» اسرائيل كشرط ملازم لوجوده. أما فيما يتعلق بهضبة الجولان، التي تظل في مشهد التجزئة خاضعة للسيادة الاسرائيلية الرسمية عليها، فإنها في ظل مشهد التنسيق والتعاون، وفي اطار آليات التسوية المشار إليها، من الأرجح أن تبقى منزوعة السلاح. أما الحدود عندها بين سوريا واسرائيل، فسوف تكون محلاً لمفاوضات صعبة، ترتبط فيها المواقف الاسرائيلية، بما يمكن أن تبديه سوريا من استعداد لاقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل.

---

(١٦) Heller, *A Palestinian State: The Implications for Israel,* p. 48.

(١٧) لطفي الخولي، «قصة الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني بالوثائق،» **الأهرام**، ١٩/٣/١٩٨٥.

## ثالثاً: مشهد الوحدة العربية

الوحدة المقصودة، في هذا المشهد، هي وحدة اتحادية (فدرالية) عربية، تضم معظم الأقطار العربية الرئيسية، ومعها بعض، أو كل، الأقطار الأخرى، بحيث يصبح هذا الكيان الموحد هو القائد والمهيمن على مجريات الأمور في الوطن العربي. وتتضمن الاتحادية، في هذا المشهد، وجود سياسة خارجية واحدة، وجيش واحد، وعملة واحدة، ونظام تعليمي عام واحد كحد أدنى. على عكس المشهدين الأول والثاني، فإننا لا نجد لهذا المشهد أسساً فعلية أو شكلية ملموسة في الحاضر. فالمشهد الأول هو استمرار للحاضر بكل اجزائه وتفاعلاته، والمشهد الثاني يقوم على امكانية تحول المشروعات القائمة الآن على الورق في صورة اتفاقات ومعاهدات وهياكل منظمات، إلى قوى فاعلة، وأن تدب فيها الحيوية نحو التعاون والتنسيق. أما هذا المشهد المستقبلي الثالث، فلا نملك من مقوماته في اللحظة الراهنة سوى الأمل فيه، وسوى ايمان عميق لدى قطاعات مستنيرة عديدة، بأنه الطريق الوحيد للخلاص من المحنة الراهنة للوطن العربي.

إن هذا الاعتقاد بفاعلية الارادة السياسية الواعية المصحوبة بتأييد جماهيري واسع، هو الذي يسمح بإمكانية هذا المشهد في العقود الثلاثة المقبلة انطلاقاً من الوضع الراهن. بل ان تأمل مسار الوطن العربي، قرباً أو بعداً عن الوحدة، في علاقته بالصراع العربي ـ الاسرائيلي بوجه خاص، في خلال العقود الأربعة الماضية، يشير إلى عمق التغيرات التي كانت تحدث على مدى عقد واحد من الزمان، وإلى الدور المهم الذي لعبته النظم والارادات السياسية، تبعاً لمعتقداتها وكفاءتها في تقرير هذا الاتجاه أو ذلك التطور. في هذا السياق، انتقلت الأمة العربية خلال عقد واحد بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨ من حالة اليأس والهزيمة، إلى حالة الأمل العميق بالاقتراب من الوحدة العربية. وفي خلال عقد آخر ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧ تلقت الأمة العربية ضربتها القاصمة التي لم تفق حتى الآن من آثارها العميقة[١٨]. وبين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٧ تحول الاجماع العربي في مواجهة الخطر الاسرائيلي على الأمة كلها، إلى شقاق سياسي عميق بين من يرون امكانية لتحييد هذا الخطر، بل والتعايش معه في علاقات سلم طبيعية، ومن استمروا في رؤيته بصورته الحقيقية السلبية البشعة. على أن التحول في العقد التالي ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧ لم يكن في اتجاه معاكس، ولكنه سار في اتجاه التدهور نفسه نحو اشكال ومعدلات لم يسبق لها مثيل في التاريخ العربي المعاصر، فتفجرت إلى جانب الصراع العربي ـ الاسرائيلي صراعات أخرى أهمها الحرب الأهلية اللبنانية، والحرب العراقية ـ الايرانية، فضلاً عن عديد من الصراعات المحلية أو الاقليمية الأخرى داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وداخل اليمن الديمقراطية، وداخل السودان، وفي منطقة المغرب العربي، ولا تزال المنطقة حبلى بصراعات أخرى. ويشهد العقد الجديد، ابتداء من أواخر عام ١٩٨٧ وبدايات عام ١٩٨٨، بدايات قد

(١٨) سعدالدين ابراهيم، «مستقبل الوطن العربي بين الممكن والمحتمل،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٠، العدد ٧٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ٩١.

تجعله مختلفاً نوعياً عن العقد الذي سبقه؛ فقد استطاع مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان (الأردن) في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، وذلك الذي عقد في الجزائر في حزيران/ يونيو ١٩٨٨، ايقاف بعض جوانب التدهور في العلاقات العربية، كما تشهد الضفة الغربية وقطاع غزة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، انتفاضة شعبية واسعة فاجأت الجميع بعمقها وتنظيمها ووحدتها واستمرارها، ولا بد أن تكون لها انعكاساتها وتفاعلاتها العربية الايجابية.

وفي ضوء هذا التصور للمنطق العام الذي يبرر طرح مشهد الوحدة العربية، يمكن ايراد عدد من الملاحظات بشأن شروط وخصائص ذلك المشهد فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي:

ـ إن مظاهر التدهور والتفكك السياسي المعاصرة، التي يمكن أن تكون محفزة نحو الوحدة العربية، ترتبط في جزء مهم منها بالوجود الاسرائيلي، وبالسلوك السياسي لاسرائيل في المنطقة، وبتداعيات الصراع معها. ففضلاً عما يمثله وجود اسرائيل ذاته في قلب الوطن العربي من اعاقة لامكانات التنسيق والوحدة، فإن الخلاف حول استراتيجية التعامل معها، كان أحد أبرز وأخطر الخلافات والصراعات العربية في العقد المنصرم. كذلك، فإن السلوك الاسرائيلي في الحرب اللبنانية، والذي وصل إلى حد الاحتلال العسكري، ودعم أطراف معينة ضد اخرى، فضلاً عن العلاقة الوثيقة لتداعيات الحرب اللبنانية مع مشاكل الوجود الفلسطيني المقاتل في لبنان، كلها عوامل تبرز اسرائيل كطرف فاعل رئيسي في الحرب اللبنانية، وآثارها السلبية على الوضع العربي العام. كذلك، فإن موقف اسرائيل من الحرب العراقية ـ الايرانية، وقيامها كوسيط أو بائع مباشر للأسلحة إلى ايران، يوضح التزامَ اسرائيل باستنزاف أي مصدر للقوة العربية. والأمر نفسه ينطبق على العلاقات الاسرائيلية ـ الاثيوبية، ووقوف اسرائيل تالياً غير بعيدة عن دعم المتمردين في جنوب السودان.

ـ إذا كان من المفترض، ضمن شروط ذلك المشهد، ضرورة توافر شروط دولية مؤاتية تتعلق بالتعاون والتنافس بين القوتين الأعظم، بحيث تقلل من فرص التدخل السافر لاحداها لاجهاض المشروع الوحدوي، فإن هذا الشرط يرتبط أيضاً بتطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي التي حكمت علاقة كثير من الأقطار العربية بكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والقوى الكبرى في العالم. كما أن موقف هذه القوى الدولية كلها من المنطقة العربية وسياساتها ازاءها، تتوقف إلى حد بعيد على تطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وهذا الأمر ينطبق ـ بشكل خاص ـ على الولايات المتحدة الامريكية، بحيث يمكن القول مثلاً ان موقفاً من التوجه العربي نحو الوحدة، سوف يرتبط إلى حد بعيد بما سوف ينطوي عليه ذلك التوجه الوحدوي من نيات تجاه اسرائيل.

ـ على أن أهم الافتراضات التي ينطوي عليها مشهد الوحدة، هو إمكانية قيام قوة اقليمية، لها من المركزية والثقل والمصداقية ما يجعلها ذات تأثير عام على المنطقة بأسرها وهذا، تحديداً، هو ما تسعى اسرائيل لمنعه. ولذلك يبدو من المهم التعرف على موقف اسرائيل من

البلدان العربية المرشحة للقيام بدور الدولة القائدة أو الاقليم ـ القاعدة، في هذه العملية. ان الملحوظة الأولى هنا، هي أن أحد هذه البلدان، وأهمها، أي مصر، يدخل الآن في علاقات سلمية مع اسرائيل. أما سوريا فهي ـ على النقيض ـ المرشحة الأولى في منتصف الثمانينات للحرب المقبلة مع اسرائيل. وبين هذين النقيضين، فإن انشغال العراق والسعودية بمخاطر الحرب مع ايران وتداعياتها المهددة لمنطقة الخليج كلها من ناحية، والبعد الجغرافي للجزائر عن اسرائيل من ناحية ثانية، يجعلان موقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لحظة بدء فترة الاستشراف، ذا أهمية ثانوية نسبياً. ويعني هذا اننا نصبح ازاء احتمالات عديدة حول أثر الصراع مع اسرائيل، على خلق «الاقليم ـ القاعدة» اللازم لتحقيق الوحدة العربية. فإذا لاحظنا أن من الملابسات التي يمكن أن تعجل بظهور الاقليم ـ القاعدة حدوث تحول ثوري في ذلك الاقليم، تصل بمقتضاه إلى الحكم نخبة جديدة ذات توجهات وحدوية واستقلالية، فإن ذلك يعني أن علاقة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بظهور الاقليم ـ القاعدة، إنما يمكن أن ترصد من خلال تأثير الصراع على حدوث هذا التحول الثوري في البلاد المذكورة.

ـ إنه من بين البلاد العربية المرشحة للقيام بدور الدولة القائدة أو الاقليم ـ القاعدة، تظل «مصر» بعدد سكانها، واقتصادها المتنوع، وهياكلها الاجتماعية وموقعها الاستراتيجي وقدراتها العسكرية، وبما تتمتع به من حد أدنى من الاستقرار السياسي هي المرشحة الأولى للقيام بهذا الدور، على الأقل بمعنى أن وجودها شرط لازم لنجاح ذلك الاقليم ـ القاعدة. وقد لا تكون مصر، لحظة بدء فترة الاستشراف، مهيأة للعب ذلك الدور منفردة بسبب قيود معاهدتها مع اسرائيل أساساً، ولكنها بالتأكيد يمكن أن تلعبه بالمشاركة مع واحدة، أو أكثر، من القوى الأخرى المرشحة إذا ما استطاعت الفكاك، بشكل أو آخر، من سلبيات تلك المعاهدة. ولكن يصعب تصور العكس، أي أن يقوم الأقليم ـ القاعدة على واحدة، أو أكثر، من تلك القوى الأخيرة، دون وجود مصر. ويعني هذا فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي أهمية اضافية لمصير العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، وتأثيراتها المستقبلية على التوجه الوحدوي لمصر.

## ١ ـ محددات الصراع

### أ ـ نمو القوى الذاتية لطرفي الصراع

المحدد الأول للصراع العربي ـ الاسرائيلي هو القوة الذاتية لطرفي الصراع، وهو ما صيغ في المقابلة بين الكم العربي القابل للتطور الكيفي، والكيف الاسرائيلي غير القابل للتطور الكمي. ويعني ذلك، إنه لكي تكون الوحدة العربية عاملاً مؤثراً في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فلا بد أن تنطوي على تغيير كيفي حقيقي في القوة العربية. لا شك أن مجرد حدوث الوحدة بين اثنين أو أكثر من الأقطار الرئيسية، يكون مصحوباً بزخم معنوي هائل، ولكن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وزيادة أو مضاعفة القوة العسكرية والفاعلية على الصعيد الدولي، تكون كلها احتمالات يتوقف تحقيقها على ما يبذل من جهد. ويضاعف من أهمية

ذلك، على صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حقيقة التفوق الاسرائيلي الكيفي في جميع المجالات، أو معظمها على الأقل، وهو ما يترجم في النهاية في القوة العسكرية المتنامية، بخاصة وأن هذه القوة قد أدت للتعامل مع القوى العربية على الجبهات كافة، في وقت واحد. وبعبارة أخرى، فإن من شأن التطور الكيفي للقوة العربية، واقترابها من الكيف الاسرائيلي، تحييد هذا العنصر للتفوق الاسرائيلي، والافادة من الكم العربي الهائل.

في هذا الاطار، فإن الوحدة العربية، تعني ـ بالنسبة إلى القوة الذاتية العربية في مواجهة اسرائيل ـ عدة حقائق، من أبرزها:

ـ وجود رصيد بشري هائل، يتضاءل أمامه بشدة عدد سكان اسرائيل. ووفقاً للأرقام المتاحة عام ١٩٨٥، فإن مجموع سكان البلاد العربية يقترب من ١٨٦ مليون نسمة في مواجهة ٤,٣ ملايين اسرائيلي[١٩]. ووفقاً لمعدلات الزيادة التي تختلف ـ لمصلحة العرب ـ فإن ذلك الفارق السكاني الهائل سوف يتفاقم ليقترب من ٤٥ مثلاً على الأقل. وإذا اقتصرنا على بلدان المواجهة (مصر وسوريا والأردن ولبنان)، فإن عدد سكانها طبقاً لبيانات ١٩٨٥ ايضاً يبلغ حوالى ٦٥ مليوناً، أي ما يقرب من ١٥ مثلاً. أما مصر وسوريا معاً، فعدد سكانهما حوالى ٦٠ مليوناً، أي ما يقرب من ١٤ مثلاً بالنسبة إلى اسرائيل. ويبلغ عدد سكان مصر والعراق معاً حوالى ٦٤ مليوناً، أي قدر سكان اسرائيل أكثر من ١٤ مرة أيضاً. وفي جميع الحالات، فإن معدلات الزيادة تتجه أكثر لمصلحة العرب.

ـ ولا محل لمقارنة مساحة اسرائيل (٢١,٥٠٠ كلم$^2$) مع المساحة الهائلة للوطن العربي الممتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي (١٣,٦٠٠ مليون كلم$^2$) أو مساحة بعض الأقطار العربية الرئيسية والمواجهة لاسرائيل. إن هذا التفاوت يعني عمقاً استراتيجياً عربياً بلا حدود، تقريباً، في مواجهة اسرائيل، ويعني السيطرة على كميات هائلة ومتنوعة من الموارد، والسيطرة على أهم مراكز النقل والاتصال في العالم على الاطلاق.

ـ ولا محل أيضاً لمقارنة مجموع القوات المسلحة العربية، أو اجمالي الناتج القومي العربي، أو اجمالي الانفاق الدفاعي العربي، بالنسبة إلى هذه البنود لدى اسرائيل[٢٠].

يترتب على قيام الوحدة إذاً، انقلاب خطير في توازن القوى بين العرب واسرائيل. ولا يتصور ـ بحكم معطيات هذا المشهد ـ أن يتوقف التغير العربي عند حد اضافة كميات وأرقام إلى بعضها البعض، بل يتضمن تغييرات كمية وكيفية مهمة في مصادر القوة العربية. وفي المقابل، فسوف تظل القوة الاسرائيلية في تطورها الكيفي، مع التركيز على القطاعات التي يصعب بشأنها سد الفجوة مع اسرائيل، أو التي تشكل رادعاً حاسماً يصعب تجاهله، وهو ما يتمثل، خصوصاً،

---

(١٩) سيكرون وايزنباخ، «الصورة السكانية لإسرائيل عام ٢٠٠٠»، ص ٨٢.

(٢٠) **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، اشراف السيد يسين (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦)، ص ١١٤ ـ ١١٥.

في التسلح النووي، وكذلك في محاولة الافادة العسكرية من أبحاث الفضاء، في اطار التنسيق مع الولايات المتحدة، الذي وضعت لبناته في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، في «مذكرة التفاهم بين البلدين»، عام ١٩٧٩، والمشاركة في مبادرة الدفاع الاستراتيجي الامريكية منذ أوائل عام ١٩٨٦.

واجمالاً، يمكن تحليل آثار الوحدة العربية الشاملة على اسرائيل في ثلاثة مظاهر:

- **الاحتواء**: ويقصد بذلك ما يترتب على الوحدة، من إحاطة اسرائيل من حدودها كافة بواسطة قوة سياسية واحدة، تضم حدودها الحدود الحالية لكل من لبنان وسوريا والأردن ومصر، مع اسرائيل. في الوضع الراهن، فإن هناك الآن ثغرات في ثلاث من تلك الجبهات: على الجبهة المصرية، من خلال الاتفاقية المصرية - الاسرائيلية والعلاقات القائمة بين البلدين، وعلى الجبهة الأردنية بفعل احتلال الضفة الغربية وسياسة الجسور المفتوحة، وعلى الجبهة اللبنانية من خلال احتلال الجنوب اللبناني والعلاقات الاسرائيلية مع بعض القوى اللبنانية. وفي حين سوف تستمر تلك العلاقات، بل ويمكن أن تزدهر في ظل مشهد التجزئة، كما يمكن أن تخضع لبعض التغيير سواء من الشرق (التجمع المشرقي)، أم من الغرب (تجمع وادي النيل) في ظل مشهد التنسيق والتعاون، فإنها في ظل الوحدة العربية تظل مرهونة بإرادة الدولة العربية الاتحادية، ومرتبطة بمجمل التسوية، أو طبيعة العلاقات المستقبلية مع اسرائيل، بما تعنيه من أن منطقاً واحداً سوف يسري على تلك المنافذ المفترضة للاتصال. وفي ضوء حقيقة العلاقات المتنامية الآن عبر تلك المنافذ، وأهميتها المتزايدة للاقتصاد الاسرائيلي، فإن اغلاقها بشكل متزامن يعني تضييق الخناق على اسرائيل، على نحو لم تعهده منذ عام ١٩٦٧ على الأقل.

- **العمق**: كما سبقت الاشارة، فإن وحدة الأراضي العربية سوف تعني توفير عمق استراتيجي - عربي هائل في مواجهة اسرائيل. ومع ذلك، فإن وجود عاصمة الدولة الواحدة، ومناطقها الحيوية، في دولة متاخمة لاسرائيل، يقلل من مضمون هذه الأهمية بالنسبة إلى العمق الاستراتيجي العربي. وعلى سبيل المثال، فإن اعتبار القاهرة أو دمشق عاصمة لدولة الوحدة الاتحادية، يعني بقاء جانب مهم من العلاقة النسبية بين العمق الاستراتيجي الاسرائيلي والعمق الاستراتيجي العربي، على ما هو عليه. ولكن يظل للوحدة تأثيراتها فيما يتعلق بوجود جبهة مواجهة عريضة وعميقة، وتعدد في المراكز الحيوية، وحشد الامكانات والموارد بما لا يقاس باسرائيل.

- **الفاعلية**: تعني اضافة الامكانات العربية المشتتة إلى بعضها إمكانية أوسع بكثير لزيادة فاعليتها. يسري هذا - في مواجهة اسرائيل - على القوات المسلحة، والقدرات الاقتصادية، وإمكانات التسلح النووي والنفوذ السياسي والدبلوماسي، وغيرها من مجالات الصراع أو المواجهة. ولكن تحقيق هذه الفاعلية يظل مرهوناً بوجود جهد عربي مخطط، يفترض أنه ملازم لإرادة تحقيق الوحدة ذاتها. ويعني هذا، أن تحقيق الفاعلية لن يحدث آلياً بمجرد اتخاذ القرار السياسي بالوحدة، ولكنه سوف يستغرق وقتاً طويلاً، يغطي - بالنسبة إلى فترة الاستشراف -

المدة بين تحقيق الوحدة السياسية، وبين جزء من فترة الاستشراف. وفي الواقع، فإن هدف اسرائيل، والقوى المعادية للوحدة، سوف يكون محاولة الحد من هذه الفاعلية.

## ب ـ الاستجابة لتحدي الصراعات

فيما يتعلق بالمحدد الثاني للصراع، أي الطابع التحولي أو المتغير لطرفي الصراع، وأثر تطورات الصراع عليهما من زاوية اقترابهما من أهدافهما، فإن مقتضى مشهد الوحدة العربية هو أن الأمة العربية، عند لحظة زمنية معينة في الفترة محل الاستشراف، تنتقل ـ بفعل ارادة سياسية واعية ـ إلى حالة الوحدة السياسية، وتشرع بعد ذلك في استكمال ملامح وحدتها. هذا يعني أن مسألة الوحدة العربية تكون، ابتداء، موضوعاً لتأثير الصراع مع اسرائيل، أكثر منها عنصراً فاعلاً فيه، إلى أن تتحقق الوحدة بالفعل، لتصبح هي المحددة لمسار الصراع ومصيره، أكثر من أي عامل آخر.

لقد تأثر الصراع العربي ـ الاسرائيلي، منذ أعوامه الأولى، بحقيقة أن كلاً من البلدان العربية واسرائيل، كان في مرحلة «بناء» و«تكوين» مؤسسات الدولة، التي طبعت معظم بلاد العالم الثالث في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان هذا يعني ـ بالنسبة إلى البلدان العربية ـ أولوية تدعيم بناها القطرية كـ «دول مستقلة» على هدف السعي الحقيقي للوحدة العربية، وهذه الأولوية تفسر جانباً مهماً من الاخفاق العربي في مواجهة اسرائيل. ويعني التوجه نحو الوحدة العربية، في الاطار الزمني لفترة الاستشراف، أن البلاد العربية المعنية، سوف تستنفد، أو تشبع، «الحاجة» إلى الدولة القطرية، وتوقن أن تلك الدولة القطرية ليست عاجزة عن الوفاء بالمهام المطلوبة منها فقط، ولكنها عاجزة عن أن تحافظ على نفسها أيضاً، وفق ما سبق بيانه في مشهد التجزئة.

السؤال المطروح هنا ـ فيما يتعلق بالفترة الأولى السابقة على قيام دولة الوحدة ـ هو: ما هو الدور الذي سوف يلعبه الصراع العربي ـ الاسرائيلي في بلورة هذا الشعور بقصور الدولة القطرية، وبالتهديد الذي تتعرض له، وبالحاجة تالياً إلى الوحدة العربية؟ وفقاً لخبرة العقود الأربعة الماضية، فإن التهديد الاسرائيلي عندما لعب دوره كحافز للوحدة العربية وللتنسيق العربي، فإنما لعبه على نحو شكلي أو مؤقت، لتظل القاعدة هي التجزئة في مواجهة الخطر. وإذا كان المشهد الأول يفترض استمرار هذا الوضع، ويفترض المشهد الثاني حدوث تنسيق وظيفي في مواجهة الخطر الاسرائيلي، والأخطار الأخرى الموازية في الوقت نفسه وابرزها الخطر الايراني، فإننا هنا في المشهد الثالث، نفترض أن التنسيق الوظيفي المشار إليه لن يكون فعالاً وكافياً في مواجهة الخطر، إما لقصور التنسيق من ناحية، وإما لتكاثر المخاطر من ناحية أخرى، أو للعاملين معاً. في هذا السياق، يمكن تحديد دور الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في الدفع نحو الوحدة العربية، من زاويتين: الأولى، أثره على التحلل والتفكك العربي. والثانية، أثره على بلورة التحول الثوري في «الاقليم ـ القاعدة» المفترض اضطلاعه بالمبادرة نحو الوحدة العربية.

من الزاوية الأولى، يفترض المشهد الثالث أن أي محاولات للتنسيق العربي سوف تكون غير مجدية وكافية في مواجهة المخاطر المتكاثرة. ولا تأتي هذه المخاطر من مجرد تزامنها (الخطر الاسرائيلي والتحدي الايراني أساساً)، كما في المشهد الثاني، وإنما من تفاعل هذه المخاطر بعضها مع البعض الآخر أيضاً. ووفقاً لذلك التصور، فإن أي احتمال لانتصار ايران في حرب الخليج لن يؤدي إلى استقرار صيغة «لأمن» الخليج تعتمدها القوى الكبرى، وتنصرف بمقتضاها عن الاهتمام بالصراع العربي ـ الاسرائيلي فقط، وإنما إلى سريان خطر التفتيت والبلقنة إلى مناطق أخرى في الوطن العربي أيضاً. وليس هناك ما يمنع تصور أن تشارك أكثر من قوة خارجية لها مصالحها ومرتكزاتها، في «نهش» الجسد العربي العليل: في جنوب الجزيرة العربية، وجنوب السودان، والمغرب العربي، فضلاً عن محنة المشرق العربي بين اسرائيل وايران والانقسامات الطائفية الكامنة والمحتملة. فإذا أضفنا إلى هذا، احتمالات التطورات السلبية في الثروة النفطية وعوائدها، والطريق المسدود الذي يمكن أن تؤول إليه مجالات التنمية القطرية، وتفاقم التفكك الاجتماعي والثقافي الذي زرعته حقبة الازدهار النفطي، وردود الفعل العصبية والعشوائية للنظم القائمة تجاه المخاطر المحيطة بها، بما في ذلك تضييق اطارات المشاركة السياسية وانتهاك حقوق الانسان.. بدت لنا إمكانية الوصول إلى لحظة معينة في الاطار الزمني للمشهد الثاني، يكون فيها على الأمة العربية بأسرها أن تواجه، بشكل لا لبس فيه، تحدي التوجه نحو الوحدة.

من الزاوية الثانية، وإذا سلمنا هنا بالدور المحوري الذي لا بد أن يلعبه الاقليم ـ القاعدة في التوجه نحو الوحدة العربية، وفي ضرورة حدوث تغيير ثوري في ذلك الاقليم، كشرط لمبادرته بالدعوة الوحدوية، يثور السؤال حول دور الصراع مع اسرائيل في التحضير لذلك التغيير. وهنا، أيضاً، ليس من المتصور أن يلعب الصراع العربي ـ الاسرائيلي الدور الحاسم في خلق شروط الموقف الثوري المتصور. ووفقاً لما تجمع عليه أدبيات الثورة، فإن ظروف الحرب ضد العدو الخارجي، وظروف الهزيمة على وجه الخصوص، يمكن أن تكون أحد عناصر الموقف الثوري، ولكنها ليست سبباً كافياً في حد ذاته لقيام الثورة.

والشرطان الأساسيان اللذان يسبقان ذلك هما: تراكم الضغوط على الطبقات المحكومة، وعجز الطبقات الحاكمة عن الاستمرار في الحكم بالطريقة القديمة. ان دراسة هذه الشروط في ظروف المنظور المستقبلي للدول المرشحة للعب دور الاقليم ـ القاعدة، تصبح مدخلاً منطقياً للحديث عن الاحتمالات المستقبلية للوحدة العربية. ولكننا سوف نكتفي، هنا، بالاقتصار على الاشارة إلى مصر، التي تظل أهم الأقطار المرشحة، إذا ما توافرت فيها ظروف التغيير الثوري، وبإيراد بعض الملاحظات العامة حول شروط الموقف الثوري فيها، وبخاصة ما يتعلق بالصراع مع اسرائيل.

الملاحظة الأولى: ان مصر عند أعتاب فترة الاستشراف ـ أي منتصف الثمانينات ـ تعاني بالفعل من مشكلات متفاقمة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. ومن بين هذه المشكلات،

فإن أعمقها تأثيراً على تبلور موقف ثوري محتمل، هي المشكلة الاقتصادية، ويصعب القول ان المواجهة مع اسرائيل في هذه الفترة، يمكن أن تلعب دوراً يقترب في أهميته من دور الموقف الاقتصادي.

الملاحظة الثانية: ان النظام القائم في مصر استطاع حتى الآن فرض سيطرته في اللحظات التي هددت بسقوط السلطة الشرعية القائمة، وذلك استناداً إلى دعم القوات المسلحة، وإلى توافر درجة ملموسة من المشاركة السياسية وحرية التعبير، التي تساعد على امتصاص مشاعر السخط أو الغضب، وإلى دعم خارجي ـ اقتصادي أساساً ـ بخاصة من الولايات المتحدة. يمكن القول ان موقف النظام الحالي من اسرائيل لا يشكل مصدراً رئيسياً لادانته في الداخل، رغم اعتراض قطاعات واسعة عليه. ولكن احتمالات تفاقم المشكلات في مصر، مع استمرار العجز عن مواجهتها بحلول جذرية، تسمح بتصور حدوث ضعف تدريجي في قدرات النظام على مدى العقد الأول لفترة الاستشراف.

الملاحظة الثالثة: ان أكثر القوى السياسية المعارضة والمنظمة فاعلية في الوقت الحاضر، والتي يمكن أن تكون ذات وزن ملموس في المستقبل القريب، تتمثل بشكل عام في القوى الاسلامية التي تعبر عنها عدة منظمات وتيارات. ووصول هذه القوى الاسلامية إلى السلطة، عبر تغيير انقلابي، مرهون بقدرتها على التسلل إلى القوات المسلحة. وفي حال نجاحها في ذلك، تصبح أمام احتمالين: اما أن تنجح العناصر الدينية ـ العسكرية في فرض سيطرتها والاستمرار في الحكم، واما أن تطيح القوات المسلحة (أي الجزء الأكبر، غير المشارك في الانقلاب) بتلك العناصر الدينية ـ العسكرية المتمردة، وتعيد فرض حكم القانون والنظام، وبذلك فإننا نكون ازاء بديلين: عسكري ـ ديني، أو عسكري. وفي حين يتقاسم البديلان مشاعر العداء والشك لإسرائيل، فإن البديل العسكري ـ الديني سوف يكون أكثر حدة في ذلك. ولا يمكن التكهن بأن أياً من البديلين سوف يحمل توجهاً حاسماً نحو الوحدة العربية، فالأغلب أن البديل الديني ـ العسكري سوف يعلي من شأن الرابطة الاسلامية، في حين يعلي البديل العسكري من شأن الوطنية المصرية، وربما، في كلتا الحالتين، لن تجد اسرائيل ما يدفع لتصعيد الصراع مع مصر، حتى وإن أقدم النظام الجديد على تجميد العلاقات معها. على أنه تظل هناك إمكانية أن يتبنى البديل الاسلامي دعوة قوية إلى الوحدة العربية، مقرونة بالوحدة الاسلامية. ولكن المهم هنا، هو أن كلاً من البديل الديني ـ العسكري، أو العسكري سوف يكون مؤقتاً غالباً، لأسباب داخلية مصرية أساساً، الأمر الذي لا يسمح بالتطبيق الفعلي للدعوة الوحدوية.

الملاحظة الرابعة: وفي ضوء ما سبق، يمكن القول ان أكثر الاحتمالات المؤاتية لنشوء الاقليم ـ القاعدة في مصر، ترتبط بتبلور نخبة سياسية مدنية تمثل ـ بالأساس ـ مصالح البرجوازية الوطنية (أو قوى الرأسمالية الوطنية المنتجة، ذات النزعة الاستقلالية) تدعمها وتؤيدها قطاعات شعبية واسعة، التي ترى في الوحدة العربية الفرصة الرئيسية لانجاز مشروع نهضوي مصري وعربي في آن واحد. هذه النخبة ـ التي يمكن أن تصل إلى الحكم ـ بدعم من القوات

المسلحة، ولكن من دون مشاركة مباشرة منها، سوف ترى في التكامل الاقتصادي العربي في مجالات السوق، والعمل والتراكم الرأسمالي، والموارد الأولية، الفرصة الوحيدة لتحقيق تنمية حقيقية ومستقلة. وفي الأغلب، فإن هذه النخبة لن تبادر باستفزاز العداء الاسرائيلي، ولكن توجهاتها الوحدوية ستجعلها بسرعة موضع شك وترقّب من اسرائيل.

إن قيام دولة الوحدة، بمبادرة من دولة (أو دول) الاقليم ـ القاعدة، سوف يعني انقلاباً في اتجاه التأثير بين اسرائيل والوطن العربي. وبعد قيام دولة الوحدة، سوف تتداعى تأثيرات متصورة على اسرائيل:

ـ فالهجرة إلى اسرائيل، سوف تتعرض لانخفاض شديد يهبط بها إلى ما هو أدنى بكثير من المعدلات الدنيا المتوقعة منذ منتصف الثمانينات، ويعني ذلك مباشرة تقليص النشاط الاستيطاني، والتوجه بمواقعه القليلة إلى المناطق الأكثر أمناً.

ـ سوف تسعى اسرائيل للمزيد من الالتصاق، بل والاندماج بالولايات المتحدة، وهو الأمر الذي تكون أبعاده قد تنامت بالفعل في خلال العقد الأول للاستشراف. ولا بد أن هذا التوجه الاسرائيلي سوف يجد رد فعل ايجابياً من الولايات المتحدة.

ـ سوف تدعم اسرائيل بسرعة من ترسانتها النووية، وتهتم بإعلان ونشر الانباء، بما في ذلك الأنباء المبالغ فيها حول قوتها النووية، وذلك على أساس أنها ترى في السلاح النووي عنصر الردع الاساسي الذي يمكن الاعتماد عليه في مواجهة دولة الوحدة العربية.

ـ أما أهم الأخطار على اسرائيل، عقب قيام دولة الوحدة، فسوف ترتبط بالأثر الذي يحدثه قيامها على أوضاع العرب الواقعين تحت السيطرة الاسرائيلية، سواء في داخل «دولة اسرائيل» أم في الأراضي المحتلة (إذا استمرت أوضاعها وفقاً للمشهد الأول)، وإن قيام دولة الوحدة، وحصارها لاسرائيل، يعنيان احداث انقلاب معنوي هائل لدى هؤلاء العرب، ونمو تناقضاتهم مع المجتمع اليهودي. وفي حين تتزايد قوة الحركة الرافضة للاحتلال، والمطالبة بالاستقلال لدى عرب المناطق المحتلة، فإن قوة عرب اسرائيل في رفض اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، سوف تتضاعف إلى حدود غير مسبوقة.

## ج ـ تأثيرات البيئة الدولية

فإذا انتقلنا إلى المحدد الثالث لتطور الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أي موقف القوى الدولية، فإن الأمر ايضاً سوف يختلف بعد قيام الوحدة، عنه قبلها، داخل الاطار الزمني للاستشراف. في المرحلة الأولى، سوف يظل الموقف العربي في حالة انكشاف أو تعرض لجميع التأثيرات الدولية عليه، من دون مقاومة محسومة. وفي ظل هذه المعطيات، فإن الدعم الامريكي لاسرائيل، والمتصور تزايده خلال العقد الأول للاستشراف، سوف يستمر. وفي المقابل، فإن التحسن النسبي للعلاقات العربية ـ السوفياتية، سوف يظل داخل حدود لا يتعداها، ويتوافق معه سعي سوفياتي لتحسين العلاقات مع اسرائيل، وإن كانت قضية

المهاجرين اليهود السوفيات سوف تظل عقبة اساسية أمام انطلاق العلاقات بين الجانبين.

ولكن قيام دولة الوحدة سوف يعني قيام قوة كبرى في المنطقة تقلب حسابات القوى العظمى ازاءها، والمنطق المتصور ان يحكم توجه هذه القوى ازاء الدولة الجديدة منطق ضرورة الاحتفاظ بعلاقات طيبة معها.

إن التحدي الأساسي الذي سوف تواجهه دولة الوحدة، على هذا الصعيد، هو العلاقات العضوية التي تكون قد تشعبت، بين اسرائيل والولايات المتحدة عند قيام الدولة الجديدة. وسوف تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على علاقات طيبة مع دولة الوحدة، في الوقت الذي تظل تبقي على علاقاتها الخاصة والمتنامية مع اسرائيل. ولكن دولة الوحدة، ستكون في وضع يسمح لها، لأول مرة، بأن تضغط على الولايات المتحدة بحيث يكون رد الفعل الأمريكي هو الاستجابة بالضغط على اسرائيل، وليس مقابلة الضغط العربي بضغط أمريكي مضاد، كما كان الحال في السابق.

ومع ذلك، فإن اسرائيل سوف تظل الشوكة المغروزة في الجسد العربي، والمرتبطة عضوياً بالولايات المتحدة، ولذا، فإن هذه الأخيرة ستظل مستعدة للوقوف بشكل سافر ضد الدولة الجديدة، إذا ما ظهرت نياتها للدخول في جولة يتعرض فيها الوجود الاسرائيلي للخطر.

ومن ناحية أخرى، فإن دولة الوحدة تكون في وضع يسمح لها لأول مرة، بالتنسيق الفعّال مع الاتحاد السوفياتي. وسوف يجد هذا الأخير في قوة هذه الدولة، وتماسكها الاقليمي، ما يشجعه على توطيد علاقته بها، بما يتجاوب مع مطالبها.

على أن قدرة دولة الوحدة، على أن تكوّن أيضاً علاقات طيبة ومتكافئة مع القوى الكبرى الأخرى، (أوروبا الغربية، واليابان، والصين) سوف تهيىء موقفاً دولياً يخدم وضعها في الصراع ضد اسرائيل، بما لا يقاس مع أي فترة سابقة، كما سيتضح في الفصل السادس من الكتاب.

## د ـ مستقبل الصراع عسكرياً

سوف يتغير توازن القوى في الصراع المسلح تماماً في حال قيام الوحدة، إذ يكفي أن تصبح القوات المصرية قادرة على الاشتراك مرة أخرى في الصراع المسلح. ولا تعني الوحدة امكان اشتراك كل القوات العربية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، إذ ان دولة الوحدة لا بد أن تحتفظ بقوات لها لمواجهة أي احتمال لتدخل قوى خارجية، سواء من دول الجوار الجغرافي، أم من قوى أكبر؛ اما بغرض الحصول على مكاسب اقليمية بالنسبة إلى الأولى، أو لمساعدة اسرائيل في الثانية، إذ ان اشتراك دولة الوحدة في صراع مسلح مع اسرائيل قد يغري هذه القوى باستغلال الفرصة. وهكذا، فإن توازن القوى يضع في الاعتبار اشتراكاً كاملاً من القوات المسلحة الموجودة في منطقة القلب، مع بقاء قوات كافية لحماية الحدود الشرقية في منطقة الخليج، ولحماية السواحل العربية في منطقة المغرب، ولردع أي تهديد لمنابع النيل، والسيطرة

على المياه العربية في البحر الأحمر وخليج عدن.

يتأثر توازن القوى العسكرية في الصراع المسلح بعلاقة دولة الوحدة بالقوتين العظميين وبصفة خاصة بالاتحاد السوفياتي، مع استمرار انحياز الولايات المتحدة الامريكية لإسرائيل. إذ ان مجرد المساندة السوفياتية للموقف العربي، قد يمنع كلاً من تركيا والولايات المتحدة الامريكية من التدخل مباشرة في الصراع المسلح، ويقلل من حجم القوات التي يلزم الاحتفاظ بها كاحتياط في مناطق أخرى.

في جميع الظروف، تسمح دولة الوحدة بتحقيق تفوق عددي حاسم على القوات الاسرائيلية في جميع المجالات، كما أنها تسمح مع مرور الزمن بالتقدم نوعياً في مجال التكنولوجيا النووية، إذ ان التقدم الصناعي المتوقع لدولة الوحدة يمكنها من بناء قاعدة صناعية تعتمد عليها الصناعة العسكرية العربية، كما تسمح بقيام مجلس للقوات المسلحة يراعي ظروف مسارح العمليات المختلفة وبناء نظام قيادة وسيطرة متطور، وكفاءة عالية في الاستطلاع (الاستخبارات) والاتصالات، ويمكّنها من بناء نظام للأقمار الصناعية وأسلحة الطاقة الموجهة.

والأرجح أن تهتم دولة الوحدة بقضية قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية والبحرية لحماية اجوائها وشواطئها، وتأمين مصالحها في البحار القريبة. ولذا، فإن هذا النمو يظهر في زيادة عدد سفن السطح الرئيسية والغواصات وزوارق الصواريخ، كما يتحقق انتشار وكفاءة مناسبة لكل من تشكيلات الدفاع الجوي والقوات الجوية، وبخاصة لتغطية مناطق الضعف الحالية في مناطق الخليج والقرن الافريقي وغرب افريقيا، اضافة إلى الأردن ولبنان. وتستطيع هذه القوات فرض سيطرتها على مضايق البحر المتوسط والأحمر، بمجرد بدء الصراع المسلح.

تمتلك دولة الوحدة قاعدة اقتصادية قوية تمكنها من ادارة صراع مسلح طويل وعنيف ومن توفير احتياجاته الضرورية، سواء محلياً أم بالاستيراد. وهكذا، فإن دولة الوحدة تستطيع أن تحقق تفوقاً عاماً يشتمل على محصلة الكم والنوع في توازن القوى العسكرية مع اسرائيل، مع الاحتفاظ بقوات كافية لتأمين أراضي الدولة في اتجاهات التهديد المختلفة. وإذا كان التوازن العددي يكفل لدولة الوحدة تفوقاً حاسماً، فإن وحدة القيادة والروح القومية والعلاقات الدولية المتوازية، كفيلة بأن توفر للقوات المسلحة العربية التفوق النوعي، أو التعادل النوعي، على الأقل.

وفيما يتعلق بنموذج الحرب المقبلة، فرغم أن هذا المشهد يصل بالقوة العربية إلى أقصى مداها، إلا أنه لا يمكنه التأثير على مستقبل الصراع المسلح في الصراع العربي - الاسرائيلي بصفة خاصة، ومستقبل الصراع كله بصفة عامة، خلال فترة الاستشراف، إذ ان الزمن اللازم للوصول بهذه الوحدة إلى المستوى الذي يؤثر في الصراع العربي - الاسرائيلي - خصوصاً في جانبه المسلح - يستغرق جزءاً غير قليل من فترة الاستشراف. وإذا كان قيام الاقليم - القاعدة مطلباً أساسياً لقيام الوحدة العربية الشاملة، فإن تأثير هذه القوة على الصراع يمكن أن يقترب كثيراً من التأثير العسكري للوحدة الشاملة. ويشتمل هذا الاقليم - القاعدة بصفة رئيسية على كل

من مصر وسوريا والعراق كحد أدنى، ويمكن أن يتسع ليشمل الجزائر وليبيا، مع احتمال اضافة السعودية والسودان. ويتم التنسيق العسكري بين أطراف هذه القوة المركزية مبكراً دون اعلام، بقدر الامكان، وبخاصة في مراحله الأولى حتى لا يكون عرضة للاجهاض، وأن يكون تحت ستار تبادل الخبرات والزيارات، دون الاشارة إلى تنسيق فعلي.

يظل نموذج الحرب المقبلة ثابتاً، ويختلف اتساع نطاقه حسب درجات التنسيق الممكنة، وقدرة اسرائيل على احباطها؛ فكلما تقدم التنسيق، كلما قلت قدرات اسرائيل على الاحباط، وكلما اتجهت إلى عمليات محدودة قوية، وإلى التهديد باستخدام الأسلحة النووية، وكلما قلت قدرات الدول العظمى على التأثير في الصراع، وازدادت رغبتها في التدخل لايقاف الصراع المسلح.

## ٢ ـ التسوية في ظل الوحدة

إذا كانت التسوية في ظل التجزئة هي اللاتسوية، أو التسوية وفقاً للشروط الاسرائيلية، وإذا كانت التسوية في ظل مشهد التنسيق تتم وفقاً لتوازن القوى بين العرب ـ بعد تحسين وضعهم نسبياً ـ واسرائيل، فإن التسوية في ظل الوحدة الاتحادية الشاملة تصبح هي النقيض الكامل للوضع الراهن، وتعني ـ بالأساس ـ التسوية وفقاً للشروط العربية.

ووفقاً للمحددات المشار اليها تواً، فإن شكل التسوية لا بد أن يعكس حقيقة أن الوطن العربي ـ في ظل الوحدة العربية الاتحادية ـ سوف تتعاظم عناصر قوته الشاملة بحيث تحاصر تلك القوة اسرائيل، مدعمة بعمق جغرافي كبير وموقف دولي مؤات. وفي المقابل، فإن اسرائيل سوف تسعى لتحقيق امنها أساساً من خلال الاعتماد على الرادع النووي، فضلاً عن دعم علاقتها بالولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية على وجه التحديد، فإن العنصر الحاسم سوف يكون هو موقف عرب الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية وغزة). وفي ظل التوازن الجديد للقوى، فسوف تصبح اسرائيل مرغمة على التسليم بالكيان الفلسطيني المستقل، فوق أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، أي الدولة الفلسطينية. لكن تأثير قيام دولة الوحدة العربية، لن يقتصر فقط على عرب الأرض المحتلة، ولكن سيتعداه ـ بالضرورة ـ إلى عرب اسرائيل انفسهم، بحيث تنتقل مشكلة التناقض بين اليهود والعرب في اسرائيل إلى مستوى كيفي جديد، وبتلك التطورات تبرز اشكالية فلسطينية جديدة، واشكالية اسرائيلية جديدة:

ـ الاشكالية الفلسطينية تتمثل في التناقض بين الحاجة الفلسطينية إلى «الدولة» القطرية المستقلة، والحاجة العربية إلى دولة الوحدة، التي تذوب فيها الدولة القطرية، أي يكون على الفلسطينيين أن ينتقلوا مباشرة من حالة «اللادولة»، إلى حالة الاندماج في كيان «فوق الدولة» من دون مرور بمرحلة الدولة المستقلة. ولقد رفض كثير من الفلسطينيين هذا الحل عندما كان الطرف العربي هو الأردن، أما في حالة أن يكون الطرف العربي، هو دولة الوحدة العربية، فإن

الأمر سوف يختلف، وفي ضوء الصيغة الاتحادية للوحدة العربية، فإن التوفيق بين الخصوصية الفلسطينية والعمومية العربية يكون أمراً متصوراً.

ولقد وضعت تصورات عدة لـ «الدولة الفلسطينية المستقلة» ولامكانية قيامها، بالنظر إلى مساحة أرضها، وعدد سكانها، ومواردها الاقتصادية، ونظامها السياسي، وعلاقاتها الخارجية، مما يخرج، بالطبع، عن نطاق دراستنا هذه.

ولكن المهم هنا، هو أن هذه الدولة سوف تظل غالباً «فرضاً نظرياً»؛ فوجود الدولة الفلسطينية يعني سيادة منطق الدولة بشكل عام في الوطن العربي، أي دولة فلسطينية إلى جانب الدولة السورية، واللبنانية والأردنية. . . الخ. ولكن ذلك هو بالتحديد منطق التجزئة، الذي يقود بالضرورة إلى العجز عن حل القضية الفلسطينية وفقاً للمشهد الأول، أي العجز عن اقامة هذه الدولة فعلياً. ومن الناحية الأخرى، فإن الشرط اللازم لقيام هذه الدولة فعلياً هو شرط «الوحدة العربية» بما يعنيه من سيادة «منطق الوحدة» والذي يفضي - بالضرورة - إلى تذويب هذه الدولة عربياً. وبالنسبة إلى اسرائيل، فإن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، أو المندمجة في كيان عربي كبير، هما أمران أحلاهما مر. وبالاستناد إلى القوة العسكرية والرادع النووي فقط، سوف تحاول اسرائيل تحييد خطر الكيان الفلسطيني، أياً كانت درجة استقلاليته أو ارتباطه بالكيان العربي الكبير.

- أما الإشكالية الاسرائيلية المترتبة على قيام الدولة العربية الواحدة، فترتبط بموقف عرب اسرائيل، أو «فلسطينيي اسرائيل». إن استناد هؤلاء إلى قوة سياسية كبرى خارجية، ومحيطة بدولة اسرائيل، وتناقضهم الجذري مع السكان اليهود، يجعلان منهم قوة مهددة لتماسك هذه الدولة وأمنها، كما تصوره النخبة الحاكمة. وفي حين كان بإمكان هذه النخبة أن تمارس سياساتها العنصرية ضد هذه «الأقلية» في ظروف التجزئة، فإن هذه الامكانية تحدّ منها - في ظل مشهد الوحدة - قيود كثيرة. ومع تنامي العلاقات والاتصال بين عرب اسرائيل، والكيان الفلسطيني في الضفة والقطاع، المرتبط عضوياً بالدولة العربية الواحدة، فإن الوجود اليهودي في فلسطين، يصبح - لا محالة - وجوداً محاصراً، تكون مهمته الأساسية هي أن يحافظ على وجوده من الذوبان في وسط البحر العربي المحيط[٢١].

وفي ظل هذه الأوضاع، فإن استرجاع الأرض العربية المحتلة عام ١٩٦٧ يكون تحصيل حاصل، بحكم علاقة القوى بين الطرفين. وفيما يتعلق بهضبة الجولان، على وجه التحديد، فإن الدولة العربية الواحدة سوف تكون في وضع يسمح باسترجاعها إلى السيادة العربية، في حين قد تستطيع اسرائيل - بحكم قوتها العسكرية - أن تفرض نزع سلاح هذه المنطقة، والحد من الأخطار المرتبطة بالموقع الاستراتيجي الحاكم للجولان.

---

(٢١) حول التناقض مع السكان العرب في اسرائيل، انظر: **انتخابات الكنيست الحادي عشر، ١٩٨٤: الأبعاد الاجتماعية والسياسية**، اعداد سمير جبور، سلسلة الدراسات، ٧١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥)، ص ٢٠٤.

في هذا السياق، فإن قضية العلاقة العربية ـ الاسرائيلية لن تكون قضية حرب أو سلام، لأن التحدي في الحالتين، بالنسبة إلى اسرائيل، سوف يظل قائماً: الحرب، في ظل الاستعداد العربي الأمثل الذي توفره دولة الوحدة، بما في ذلك بدء تنمية القدرات النووية، سوف تكون خياراً غير مأمون العواقب، حتى في ظل التلويح بالخطر النووي. والسلام، في أفضل حالاته، وبافتراض فتح كل الأبواب العربية، في ظل دولة الوحدة العربية الممتدة من المحيط إلى الخليج، وذات الاقتصاد الغني المتسع، والنظام السياسي المركزي المسيطر، لن يجعل من خطط السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية الاسرائيلية إلا أوهاماً وأضغاث أحلام.

وفي الغالب، فإن ما سوف يسود هو السلام، أي السلام العربي، على وجه التحديد، الذي يجعل من اسرائيل نتوءاً هامشياً، ويطلق العنان لقوى المنطق التاريخي لكي تأخذ مداها في استيعاب الجسم الصهيوني الدخيل وامتصاصه واضمحلاله.

# الفصل الخامس

# العرب ودول الجوار الجغرافي (*)

(*) تم الانتهاء من كتابة هذا الفصل قبل قرار الحكومة الايرانية بقبول قرار وقف النار، لذلك فإن التحليل في بعض الأحيان يفترض استمرار الحرب ويبحث نتائجها. ومع اننا قمنا بإدخال بعض التعديلات الضرورية، فقد رأينا الابقاء على جوهر التحليل وبالذات الآثار التي كان يمكن حدوثها في حال انتصار ايران . . .

لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى الدراسة التفصيلية التي أعدّت لأغراض هذا الكتاب، ونشرت في كتاب مستقل، انظر: عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

## مقدّمة

تعدّ دراسة العلاقات الدولية بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي المنطلق الأساسي لدراسة علاقات العرب مع العالم. فرغم أنه قد يبدو للوهلة الأولى أن علاقات البلاد العربية مع الدول العظمى أكثر كثافة من النواحي الأمنية والاقتصادية والسياسية، فإنه لا جدال في أن جزءاً من هذه الكثافة يعود في جوهره إلى وجود علاقات بعينها بينها وبين دول الجوار، وفي مقدّمتها اسرائيل. ونظراً لأهميّة هذه الأخيرة في علاقات العرب الدولية ولطبيعتها الاستيطانية والعنصرية الخاصة، فقد تم تناولها في الفصل الرابع بشكل مستقلّ. ورغم ذلك، فإن اسرائيل سوف تظلّ فاعلاً مهماً في هذا الفصل أيضاً. فإذا كانت اسرائيل هي العدو الأساسي للعرب، من الزاويتين الأمنية والاستراتيجية ـ والثقافية والحضارية والاقتصادية كذلك ـ فإن ذلك يعني أن علاقات العرب بباقي دول الجوار الجغرافي الأخرى لا بدّ أن تضع في حساباتها الواقع الحالي والمستقبلي لتطوّر علاقات هذه الدول مع اسرائيل، وفق المشاهد المستقبلية المختلفة.

يحيط بالوطن العربي عشر دول (علاوة على اسرائيل)، هي: ايران وتركيا في آسيا، وأثيوبيا وأوغندا وزائير وافريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ومالي والسنغال في افريقيا. وبصفة عامّة، فإن هذه الدول تتّسم بأنها دول غير رئيسيّة في النظام الدولي، ولا يوجد بينها دولة عملاقة بأيّ من معايير القوّة المتعارف عليها، وأنها تنتمي إلى دول العالم الثالث، وأنها دول تابعة، وأخيراً انها دول غير مستقرّة سياسياً. وسوف نتناول مستقبل علاقات الوطن العربي مع دول الجوار الجغرافي الرئيسية (ايران، وتركيا، وأثيوبيا) وذلك من خلال أربعة مداخل نظريّة هي: الجغرافيا السياسية، والقومية، وتوازن القوى، والاعتماد المتبادل. ونقصد **بالجغرافيا السياسية** في هذا المجال البيئة المادية للعلاقات، وتتضمّن الأبعاد التاريخية والجغرافية والديمغرافية والاقتصادية. ونقصد **بالقومية**، الجوانب المتعلقة بالهوية والأبعاد النفسية والعاطفية المؤثرة على العلاقات بين الشعوب. أمّا **توازن القوى**، فيشير إلى الطريقة التي تدير بها الدول العلاقات فيما بينها.

وأخيراً، فإن **الاعتماد المتبادل يؤكّد** على الأبعاد التعاونية في العلاقة بين الدول، وذلك من خلال ازدياد تشابك المصالح بينها.

على أنه من الضروري ـ بادىء ذي بدء ـ أن نتعرّض لبعض الضوابط التي ينبغي، في ضوئها، النظر إلى مستقبل العلاقات بين العرب ودول الجوار. **أولها، ان الخبرة التاريخيّة لا تصادر ممكنات المستقبل**، فالمستقبل ليس تطوراً خطياً للماضي والحاضر. وفحوى ذلك أن صراعات الماضي وتناقضاته ليست ـ بالضرورة ـ مستمرّة في المستقبل، ولا توجد حتمية لذلك، إلا بالقدر الذي تستمرّ فيه أسبابها ودواعيها والسياسات التي أدت إليها.

**وثانيها، ضرورة التميز بين وجود تناقضات ومصادر للخلاف والصراع، وانفجار هذه التناقضات والمصادر في شكل مواجهات وأزمات وحروب**. بعبارة أخرى، ينبغي التمييز بين وجود أسباب أو أسس لصراع محتمل، وبين نشوب الصراع؛ ذلك أن الانتقال من حالة «الاحتمال» أو «الامكانيّة» إلى «التحقق» و «الواقع»، يتطلّب التعامل مع مصادر الصراع وأسباب التناقضات بشكل يؤدّي إلى تصعيدها وانفجارها. ويترتّب على ذلك أهمية التعامل مع هذه المصادر والأسباب بالشكل الذي يجعلها كامنة ومحتملة، على أساس أن استمرار كمونها سوف يؤدّي تدريجياً ـ وفي مدى أطول ـ إلى تسويتها. فكما أن هناك استراتيجيّات سياسيّة ودبلوماسية تؤدّي إلى التصعيد والانفجار، فإن هناك استراتيجيات أخرى تؤدّي إلى التهدئة والتسوية.

**وثالثها، أهميّة ترتيب أولويات العداء والصراع**، ففي العلاقات الدوليّة، تواجه أيّ دولة ـ أو مجموعة من الدول ـ أنواعاً شتى من العداءات والخلافات والنزاعات؛ بعضها رئيسي ومركزي، وبعضها الآخر ثانوي وهامشي، وبعضها عاجل وملحّ، والآخر يمكن تأجيله. وتكون وظيفة القيادة السياسيّة للدولة هي كيفية ادارة مجمل هذه النزاعات، وترتيب أولوياتها بالشكل الذي يتفق مع توازن القوى ومع الأهداف القومية والأمن القومي. وفحوى ذلك أنه مع وجود تناقضات ومصادر للخلاف مع دول الجوار، فإنه من المطلوب ـ عربياً ـ ترتيب الأولويات وتحديدها.

يترتّب على ما تقدّم، ضرورة أن يكون للعرب استراتيجيّة سياسية متكاملة ـ وتختلف بالطبع من مشهد لآخر ـ في كيفيّة التعامل مع دول الجوار بحيث تحافظ على علاقات حسن الجوار معها، وتقلّل من تخوّفاتها، وبالذات في اطار المشهدين الثاني والثالث، بحيث يتمّ تجاوز بعض العقد والحساسيّات التاريخيّة. وتنبع أهمية ذلك من أن للعرب تناقضات متعدّدة، وصراعاً مركزياً مع اسرائيل، وأن القوى الساعية للهيمنة في المنطقة ـ واسرائيل ـ تستثمر خلافات العرب مع دول الجوار لتشتيت الجهد وبعثرة الموارد.

ولما كان هذا الفصل يركّز على دول الجوار الرئيسيّة ـ تركيا وايران وأثيوبيا ـ فإنه تنبغي الاشارة بإيجاز إلى ازدياد أهمية **تشاد** كدولة جوار، وذلك مع استمرار الصراع العسكري الليبي ـ التشادي. وتتمثّل أهميّة تشاد في موقعها الاستراتيجي، وفي أنها حلقة وصل بين افريقيا العربية وافريقيا السوداء، وأنها ممرّ جويّ لمعظم خطوط الطيران التي تجتاز الصحراء الكبرى، وفي

وجود اليورانيوم في أراضيها. وقد تبلور الصراع نتيجة قيام ليبيا ـ تدريجياً ـ بالسيطرة على منطقة في شمال التبستي تعرف بشريط أوزو ضمت عام ١٩٧٣ استناداً إلى اتفاق قديم أبرم في العهد الاستعماري عام ١٩٣٥ ولم يتمّ التصديق عليه، وأدّى ذلك إلى تقسيم تشاد واقعياً.

وتختلط مستويات التحليل في المشكلة التشادية. فهناك دور ليبي وردود فعل مصرية وسودانية، وهناك دور دولي يتمثّل أساساً في فرنسا التي تدخلت عسكرياً ـ أكثر من مرّة ـ لدعم القوات الحكوميّة، وهناك بعد داخلي يتّصل بالصراع بين الحكومة ومعارضيها الذين تدعمهم ليبيا، وهناك صراع قديم بين الشمال المسلم الفقير والجنوب المسيحي الغني والذي حسم تاريخيّاً لمصلحة الشمال، ثم هناك الصراع بين القبائل الشمالية نفسها.

ورغم استمرار الصراع العسكري في تشاد، وانغماس ليبيا فيه لأكثر من عشر سنوات، فإن النظام العربي لم يتأثر كثيراً بذلك. وباستثناء مصر والسودان اللتين يتّصل الأمر بهما مباشرة بحكم صلة الجوار الجغرافي، فإن الأقطار العربية الأخرى لم تهتم كثيراً بمسألة تشاد، بما في ذلك أقطار المغرب العربي، ربما لانغماسها المباشر في حرب الصحراء.

## أولاً: مشهد التجزئة

يتضمّن المشهد الأول أن أقطار الوطن العربي تعاني من ضعف شديد في المناعة إزاء التحدّيات الخارجيّة، بما فيها تلك الصادرة عن دول الجوار الجغرافي، وهو ما يؤدّي إلى قابليّتها للاختراق، وهو الأمر الذي سوف يؤثّر تالياً على البلاد العربية ـ فرادى ومجتمعة ـ بحيث يطرح فرضيّة اندماجها والحاقها باقليم غير عربي. وحتى يمكن اختبار هذه الفرضيّة، واستكشاف تأثيراتها على علاقات العرب بدول الجوار الجغرافي خلال فترة البحث (١٩٨٥ ـ ٢٠١٥) فإن علينا أن نتناول ذلك من خلال المقتربات أو المداخل الأربعة التي أشرنا إليها سلفاً.

### ١ ـ الجغرافيا السياسيّة

تشير الخبرة الماضية إلى أن هناك «عقدة تاريخية» تتحكّم في علاقات العرب مع كلّ من دول الجوار الجغرافي الرئيسيّة: فهناك عقدة العلاقات العربية ـ التركية، وتدور حول مسؤولية الطرفين في انهيار الامبراطورية العثمانية ومعاونة الغرب الاستعماري في تفتيت أوصالها؛ وعقدة العلاقات الايرانية ـ العربية وتدور حول التراث التاريخي لمحاولة كلّ منهما الهيمنة على الطرف الآخر قبل الإسلام وبعده، والتي أدّت إلى وجود تباين وتنافس حضاري وثقافي؛ وعقدة العلاقات العربية ـ الأثيوبية التي تشكّلت في المحاولة العربية الإسلامية لربط الحزام الإسلامي الممتدّ من السنغال حتى تشاد بالساحل الإسلامي المنحدر من أريتريا حتى كينيا عبر السودان وذلك من خلال أثيوبيا، والمحاولة الأثيوبيّة المسيحيّة الافريقية للامتداد من ساحل المحيط الهندي والبحر الأحمر وحتى وسط افريقيا وجنوبها، عبر جنوب السودان.

وبالنظرة المقارنة للعقد الثلاث، نكتشف أن عقدة العلاقات العربية ـ التركيّة هي عقدة تنتمي إلى الماضي أساساً، رغم أن بعضاً من آثارها لا يزال باقياً، أمّا في الحالتين الثانية

والثالثة، فإن الماضي القريب واحداث الحاضر تغذيهما وترجّح استمرار المواجهة بين الطرفين في الخليج العربي والقرن الافريقي. وما يعزّز من هذه النظرة أن التناقضات الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية في العلاقات العربية ـ التركيّة، تكاد تتوارى في أولويات الطرفين، بالمقارنة بمثيلاتها في علاقات العرب مع كل من ايران واثيوبيا، وذلك على النحو التالي:

أ ـ ان النزاع العربي ـ التركي حول اقليم الاسكندرونة، تتراجع أهميّته باستمرار في جدول أعمال العلاقة بين الطرفين، مقارنة بقضايا الحدود في العلاقات العربية ـ الايرانية (مثل شط العرب والجزر العربية الثلاث في الخليج العربي وحتى البحرين نفسها التي لا تزال موضع المطالبة من بعض قيادات النظام الايراني)، أو بقضايا الحدود الصومالية الأثيوبية. ففي هاتين الحالتين الأخريين، فإن مثل هذه القضايا كانت، ولا تزال، سبباً في صراعات مسلّحة بين الطرفين، كما أنها تتعمّق بفعل هذه الصراعات نفسها.

ب ـ انه رغم الأهمية الاستراتيجيّة لمضايق البوسفور والدردنيل التركية، باعتبارها جزءاً مهماً من أمن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، فإنها أقلّ أهميّة بالنسبة إلى الأمن العسكري والاقتصادي العربي، عن مضايق هرمز وباب المندب حيث تشارك الأقطار العربية ايران وأثيوبيا التحكّم في هذه المضايق. فبينما يعدّ مضيقا هرمز وباب المندب ممرين للنفط العربي والايراني اللازم للحياة الاقتصادية لكلا الطرفين، فإن باب المندب يضيف عقدة ثانية في العلاقات العربية ـ الاثيوبية تتعلق بوضع البحر الأحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ج ـ ان هناك تفاوتاً في حدّة مشكلات الأقليّات الواقعة بين الطرفين. فبينما نجد أن الأقليّة التركيّة في الوطن العربي، وتلك العربية في تركيا، قد مالتا إلى الذوبان في المجتمعات التي عاشتا فيها، فإن الأقليّة العربية لدى ايران والأقليّات الايرانية في الخليج، لا تزال تحافظ على قدر من هويتها الثقافيّة وأحياناً السياسية. وتزيد المشكلة حدّة في العلاقات العربية ـ الأثيوبيّة، ذلك أن سكان أريتريا ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم امتداداً للمجتمع العربي والإسلامي. كما أن سكان منطقة أوغادين يعتبرون أنفسهم جزءاً من الصومال الكبير ويخوضون حرباً مسلحة في هذا السبيل. وفي المقابل فإن قبائل عفر في جيبوتي تنظر إلى نفسها ـ وكذلك أثيوبيا ـ كامتداد للقبائل الأثيوبية. والأهمّ من ذلك، فإن أثيوبيا تعتبر قبائل جنوب السودان بمثابة امتداد لحزام القبائل المسيحية الافريقية التي تواجه المدّ العربي الإسلامي شمالها.

د ـ ان الخلافات العربية ـ التركية حول توزيع مياه نهر الفرات، وإن كانت لا تزال نقطة احتكاك في العلاقات السورية التركية، تعدّ أقل حدّة من خلافات توزيع الموارد المتعلقة في شط العرب في العلاقات العربية ـ الايرانية، أو توزيع مياه النيل في العلاقات العربية ـ الأثيوبيّة، أو قضية اقليم أوزو في العلاقات الليبية ـ التشادية.

نخلص من ذلك إلى أنه من الزاوية الجغراسياسية البحتة، فإنه من المتصوّر أن تستمرّ هذه الاتجاهات في المستقبل. فالأغلب أنه في ظل استمرار مشهد التجزئة، فإن العلاقات الجغراسياسية بين البلاد العربية ودول الجوار الجغرافي سوف تقوم على أساس قطري وليس

قومياً، أي أن تصبح المشكلات العربية ـ التركية في حقيقتها مشكلات سورية ـ تركية. ولمّا كانت سوريا لا تزال تعتبر صراعها مع اسرائيل يشكّل الأولوية الأولى في اهتماماتها، فالأرجح أنها سوف تميل إلى عدم إثارة قضايا نهر الفرات أو لواء الاسكندرونة، بل قبول التوفيق فيما يتعلق بالقضية الأولى مع بقاء الثانية دون حلّ، وهو ما يعني الاعتراف بالأمر الواقع، بخاصّة مع التغيّر الكبير في الطبيعة الديمغرافية للّواء، وربّما قبول السيطرة التركيّة عليه خلال العقود الثلاثة المقبلة.

وعلى العكس من ذلك، فالأرجح أن التناقضات العراقية ـ الايرانية، والأثيوبية، مع الصومال والسودان وجيبوتي، سوف تستمرّ في اطار اعتبار كل من هذه الأطراف أن تناقضاتها الجغراسياسية لا تزال في مقدمة أولوياتها القومية، ومن ثم سبباً للصراع.

## ٢ ـ القوميّة

تعزّز من وجهة النظر السابقة التطوّرات الحادثة في التجربة القوميّة لأطراف العلاقة. فنقطة البداية في مشهد التجزئة هي أن التيّار القطري، وتنمية الولاءات القطرية المحليّة، سوف يظلان مهيمنين على البلاد العربية. وفي الوقت نفسه نلمح فروقاً جوهريّة في دول الجوار بين تركيا من جانب، وايران وأثيوبيا من جانب آخر. فتركيا أكثر تقدماً من حيث تبلور الظاهرة القومية وتطوّر تجربة التحديث فيها على نحو متسارع، مقارنة بباقي دول المنطقة. فديباجة الدستور التركي الصادر في ١٢ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٠، تنصّ على أنه تمّ وضعه على أساس من مفهوم «القوميّة»، ويعطي السيادة المطلقة «للأمة التركية»، وتنصّ المادة الثانية منه ـ وغير القابلة للتعديل على نحو مطلق ـ على أن الجمهورية التركيّة هي دولة ديمقراطية علمانية واجتماعية[١]. وإذا عرفنا أن تركيا تسعى إلى الانضمام إلى الجماعة الأوروبية في منتصف التسعينات، بعد فترة طويلة من الانتساب إليها منذ عام ١٩٦٤، فإنها تفعل ذلك باعتبار أنه يعدّ استكمالاً لحلقات مشاركتها في المؤسسات الغربية، مثل مجلس أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحلف الأطلسي، واستناداً ـ كما تقول المصادر التركية ـ إلى مشاركتها للغرب في «القيم الأخلاقية والسياسية والاقتصادية». وهكذا، فإن تركيا تعتبر دخولها الجماعة شهادة بانضمامها إلى «الغرب» بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي، كما هو حادث بالمعنى الأمني والعسكري بانضمامها إلى حلف الأطلسي[٢]. ولمّا كان هذا الانضمام لا يزال مشروطاً من جانب الجماعة باستكمال تركيا لمؤسساتها الديمقراطية، وهو الأمر المتصوّر حدوثه، على الأرجح، في فترة أدناها عشر سنوات، وأقصاها نهاية القرن الحالي، فإن علاقات تركيا مع البلاد العربية ربما تتشابه مع العلاقات العربية مع الدول الأوروبية حديثة الديمقراطية مثل اليونان واسبانيا (بخاصّة في حالة الأخيرة حيث توجد تناقضات جغراسياسية خاصة بسبتة ومليلة) حيث يقوم البحر الأبيض المتوسط كرابط بين الطرفين، وحيث تغلب النظرة إلى المنطقة العربية كسوق

(١) *Turkey 1983 Almanac* ([ Turkey ]: Turkish Daily News Publication, [ 1983 ]), p. 94.

(٢) المصدر نفسه.

اقتصادية، وكساحة للنفوذ الدبلوماسي والسياسي، ولكن ليس كموضوع للغزو والاحتلال العسكري. وتحاول تركيا استغلال موقفها من العالم الإسلامي والعربي كعامل مساعد في عملية انضمامها إلى الجماعة الأوروبية، وكميّزة اضافية لها تبرّر هذا الانضمام، كما يتبيّن من النص التالي[٣]:

«تركيا هي البلد الأوروبي الوحيد العضو في المؤتمر الإسلامي، والذي له خبرة واسعة بالشرق الأوسط، وروابط متميّزة مع البلدان الإسلامية. ولذلك فمع انضمام تركيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، فإن أوروبا سوف تفوز ببعد جديد في تكاملها السياسي. وعلى الجانب الآخر، فإن وجود تركيا داخل الجماعة، وبارتباطاتها مع كلّ من أوروبا والبلدان الإسلامية، سوف يكون عنصراً للاستقرار في الشرق الأوسط والمحافظة على السلام فيه، وكما هو واضح في هذا الاطار، ان الدور المزدوج الذي يمكن أن تلعبه تركيا سوف يضع مكوّنات يكمل بعضها البعض لسياسة خارجيّة متكاملة ذات فائدة لكلّ من أوروبا والشرق الأوسط».

وإذا كان يمكن فهم شيء من هذا النص، فهو أن تركيا العضو في الجماعة الأوروبية سوف تضع سياستها في اطار سياسة الجماعة الأوروبية والتحالف الغربي عامة، وإذا أضفنا إلى ذلك انه من المنتظر عندئذ أن تكون أوروبا الغربية أكثر تكاملاً مما هي الآن، فإن العلاقات العربية ـ التركية سوف تبتعد على الأغلب من كونها علاقات للجوار الجغرافي، بما يعنيه ذلك من أبعاد جغراسياسية وتفاعلات قومية، وتقترب من المجرى العام للعلاقات العربية ـ الأوروبية، التي ستخضع عندئذ للأهداف الاقتصادية والأمنية للمعسكر الغربي، وإن كان ذلك لا يمنع من أن يكون لعلاقات تركيا خصوصيّتها مع العرب.

وعلى خلاف هذا الوضع لتطوّر القومية التركية، فإن الحماس القومي هو ما يميّز حالة ايران. فحرب ايران مع العراق قدّمت دائماً باعتبارها حرب «الإسلام» ضد «الكفر» أو حرب «الثورة الإسلامية» ضد «البعث الكافر»، وأشير لها كثيراً، ليس بأنها الحرب «العراقية ـ الايرانية» وإنما الحرب «الإسلامية ـ البعثية». ويقول الخميني في ردّه على المطالبين بإيقاف الحرب مع العراق، لأن القوات العراقية لم تعد داخل ايران: «ان بعض القادة يقولون لو كان الأمر يتعلق بوجود قوات البعث داخل أراضينا لضحّينا بآخر فتى وآخر فتاة لاخراجهم... هذه هي القضية التي يرفضها الإسلام. هل الإسلام أقلّ منزلة من شعبنا؟ هل الإسلام أقل مكانة من بلدنا؟ اننا الآن نفكّر في سبيل الإسلام»[٤]. وتختزل هذه الدعوة الاسلامية بوضوح في شكل من أشكال التعصب القومي الايراني، وتستخدم أداة لتبرير التدخل الايراني في الشؤون العراقية «حيث لا فارق بين الشعبين في ظلّ الإسلام». فيقول علي خامينئي في خطاب له في آذار/ مارس عام ١٩٨٢: «ان الأمة الايرانية والحكومة لا يمكن أن يتجاهلا الشؤون العراقية... ليست هناك حكومة أو أمة أخرى في العالم أكثر من ايران، لها الحق في الاهتمام بمستقبل العراق... ان الحكومة المستقبلية في العراق يجب أن تكون إسلامية وشعبية... ان سياسة الامام

---

(٣) المصدر نفسه.

(٤) أسامة الغزالي حرب، «تأثير الحرب بين العراق وايران على أوضاعهما السياسية والاقتصادية،» ورقة قدِّمت إلى: ندوة التوقعات المستقبلية للحرب العراقية الايرانية، التي نظمها قسم العلوم السياسية في جامعة القاهرة، وقسم العلوم السياسية ومجلة العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، القاهرة، ٢٥ ـ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، ص ١٣٠.

الخميني سوف تكون سياسة العراق المستقلّة. وقائد الأمّة الإسلامية هو الامام الخميني». ويمضي إلى القول بأنه ليس هناك فارق بين الأمّتين الايرانية والعراقية في القبول بالامام القائد، وفي اتّباع الامام وخطه. ان مسؤولي الحكومة والدولة تحدّهم الحدود الدولية، ولكن الامام لا تحدّه حدود جغرافية(٥). ولم تكتف ايران بالتصريحات فقط تجاه العراق، بل أنشأت أيضاً عدداً من المؤسسات التي تحوّل هذا الفكر إلى خطوات عملية، فأعلن في طهران في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ عن تشكيل «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» وذلك كتجمع لكلّ القوى العراقية (الشيعيّة) المعارضة للحرب ضد إيران برئاسة الزعيم العراقي (الشيعي) المنفي حجة الإسلام سيد محمد باقر حكيم، الذي أعلن عن عزمه على الاطاحة بالحكومة العراقية، واحلال حكومة اسلامية محلّها. كما تؤيد ايران حزب الدعوة (الشيعي) الذي يقوم بأعمال عنف ضد الحكومة العراقية. وفي الوقت نفسه تعتبر ايران نفسها مسؤولة عن حماية الأقلّيات الايرانية والشيعية في منطقة الخليج العربي. ففي معرض حديثه عن مبرّرات ضمّ ايران للبحرين، ذكر الزعيم الديني الايراني آية الله صادق روحاني ـ من كبار معاوني الخميني ـ أن حكومة بلاده قد بعثت إلى حاكم البحرين لتنذره بأنه ما لم يكفّ عن ممارسة القهر والاضطهاد ضد طائفة الشيعة، وما لم يقم باستعادة العمل بالقوانين الإسلامية، فإن الحكومة سوف تدعو شعب البحرين إلى أن يطلب الانضمام إلى الجمهورية الإسلامية في ايران(٦).

ومع الاقرار بأن جزءاً من هذه الأفكار يدخل في باب الحرب النفسيّة، وجزءاً يمكن ربطه بالزخم الذي يرتبط بالثورات في مراحلها الأولى، وأنها ترفع شعار الإسلام لا شعار القومية، فمع ذلك لا يمكننا تجاهل أن الاستمرار في طرح هذه الأفكار يخلق حالة نفسية وسياسيّة لدى الطرفين، ويبرّر سياسات ايرانية سابقة تجاه العرب تحت شعار الدين. وفحوى ذلك أن هناك جانباً قومياً يعطيه الدين الذرائع والأسباب للتعبئة الداخلية والتوسّع الخارجي. وفي المقابل، فإن التيار القطري العربي المهيمن، فضلاً عن أنه سمح لحكومات عربية أن تؤيّد ايران، فإنه لم ينجح في تعبئة جماهيره الداخلية. فالولاءات القطرية، فضلاً عن حداثتها، لا تزال تستند غالباً إلى القمع الصادر من حزب أو أسرة حاكمة. ونتيجة لذلك، فإنها كثيراً ما تعجز عن استيعاب ولاء المواطنين كافة في القطر ذاته، أو تطمئن إلى وجود هذا الولاء.

نخلص من ذلك إلى أننا نواجه قوميات متصادمة، وهي النقطة التي من الأرجح أن تستمرّ خلال العقود المقبلة، وأن تسهم في تكوين الشعور النفسي لطرفيّ العلاقة بين الأقطار العربية من جانب، وايران من جانب آخر. وربّما هناك حالة اختلال واضحة في حالة ايران، فبينما تستند القومية الايرانية إلى ايديولوجيّة عالمية عابرة للقوميّات، هي الإسلام، فإن التيّارات القطرية العربية في الخليج، وبخاصّة في حال استمرار عزلتها عن بقيّة المحيط العربي، كما هو متصوّر في هذا المشهد، ووقوفها معزولة عن باقي المصادر العربية للقوة المادية والروحية،

---

(٥) المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه.

تصبح غير قادرة على المواجهة في ميدان الولاء والروح المعنوية والدفعة النفسية، وهو الأمر الذي يعطي لايران ميزة استراتيجيّة كبرى. إلا أن هذه الميزة محكومة بتوازنات الموقف الداخلي في ايران من ناحية، وبقدرة حكومتها على استثمارها من ناحية اخرى، فرغم هذه الظروف استطاع العراق الاستمرار في الحرب دفاعاً عن حدوده بدءاً من عام ١٩٨٢ ـ وهو عام انسحاب القوات العراقية إلى الحدود الدولية ـ وضد الهجمات الايرانية المتتالية حتى قبول ايران في صيف عام ١٩٨٨ بوقف اطلاق النار.

## ٣ ـ توازن القوى

الخبرة التاريخيّة لعلاقات توازن القوى بين البلاد العربية ودول الجوار الجغرافي، تشير إلى تأثير بروز التيّار القومي العربي على سعي دول الجوار إلى التحالف مع الغرب عامة والولايات المتحدة واسرائيل خاصّة، مع امكانيّة التحالف ما بين ايران وتركيا في مواجهة هذا التيّار. ومع تراجع تيّار الوحدة وهيمنة التيار القطري، فإن هذه الدول تقلّص من علاقاتها مع اسرائيل بحثاً عن مشروعيّة لها في المنطقة العربية، من خلال نفوذها الاقتصادي (كما الحال مع تركيا)، أو الأمني والعسكري (كما الحال مع ايران وأثيوبيا). وفي هذه الحالة الأخيرة، فإن دول الجوار الجغرافي تصبح في غير حاجة ماسّة لاسرائيل، وإن كان ذلك لا يمنع من وجود تعاون محدود في بعض المجالات بين الطرفين، كالتنسيق التركي ـ الاسرائيلي (والأمريكي) في مجال «مقاومة الارهاب»، أو الايراني ـ الاسرائيلي في مجال مدّ ايران بالسلاح، أو الاسرائيلي ـ الاثيوبي في ما يتعلق بمضيق باب المندب وهجرة الفلاشا. وحتى يمكن استشراف مستقبل العلاقات العربية مع كلّ من الدول الثلاث في ضوء مشهد التجزئة، فلا بدّ لنا، أولاً، من التعرّف على مستقبل ميزان القوى بين الطرفين خلال فترة الاستشراف.

### أ ـ ميزان القوى العربي التركي

يصعب تقدير مستقبل تطوّرات الامكانات العسكرية والتسليحية لتركيا، نظراً لكثرة المتغيرات المرتبطة بها والتي يمكن ايجازها في ستة: أوّلها، ارتباطها بالوضع الداخلي في تركيا، الذي شهد عام ١٩٨٤ تغيّرات كبيرة، وما زال يحتمل تغيرات داخلية أخرى. وثانيها، ارتباط تطوّر هذه الامكانات بحلف الأطلسي الذي تشارك فيه تركيا وتطوّر وجوده وسياساته في المنطقة. وثالثها، تطوّر العلاقات بين الأقطاب الدولية وبخاصة الاتحاد السوفياتي الذي يشاركها الحدود. ورابعها، تطوّر الصراع التركي ـ اليوناني خصوصاً حول قبرص. وخامسها، ارتباط الاقتصاد التركي بأسواق الأقطار العربية النفطية، وانخفاض أسعار النفط الذي يتوقّع استمراره حتى عام ١٩٩٥. وأخيراً ـ وليس آخراً ـ تطوّر الحرب العراقيّة ـ الايرانية وتأثيرها على تركيا.

من المتوقّع زيادة عدد السكان في تركيا بمعدل ٢,٢ بالمائة بحيث يصل عدد سكانها، الذي يمثّل ٤٩,٥ مليوناً في عام ١٩٨٥، إلى حوالى ٥٤,٧ مليوناً عام ١٩٩٠، وحوالى ٦٠,٢

مليوناً عام ١٩٩٥، وحوالى ٦٦,٦ مليوناً في عام ٢٠٠٠ ليصل في عام ٢٠١٥ إلى ٨٩,٧ مليوناً تقريباً، أيّ أن عدد السكان سوف يتضاعف تقريباً خلال الأعوام الثلاثين المقبلة. ويصل عدد الشبّان الذكور إلى حوالى ١٢ بالمائة من مجموع السكان، وهو ما يمكّن تركيا من زيادة حجم قواتها المسلّحة العاملة إلى مليون، وحجم قواتها الاحتياطية إلى مليونين. وفي ما يتعلق بالتسليح، يلاحظ ثبات حجم التسليح التركي نتيجة تقادم السلاح، ونتيجة لكثرة ما تحتاجه القوات التركية لتحسين أوضاعها، فإن ذلك يضع حدوداً على التوسّع الأفقي، بخاصّة وأن البنية الأساسيّة للقوات التركيّة تحتاج إلى تطوّر جذري في مجال الوقاية من أسلحة التدمير الشامل، والأسلحة المضادة للدبابات، والمدفعية، وخفة الحركة والرؤية الليلية، وأجهزة القيادة والسيطرة والاتصالات والمخابرات، وأنظمة الدفاع الجوي. وأغلب هذه العناصر ليست من أسلحة القتال الرئيسية التي تقارن بها القوات. وقد اعتبرت الدبابات المشتراة عام ١٩٨٥ هي الاضافة الحقيقية، بينما يتمّ التطوّر أساساً عن طريق الاحلال والتجديد للدبابات القديمة. ونظراً للمصاعب الاقتصادية التي تواجهها تركيا، فإنه ليس من المتوقع حدوث تغيير مهمّ في قواتها المسلحة، خلال فترة الاستشراف.

ونظراً لأن مشهد التجزئة يفترض فهم الميزان العسكري التركي في ضوء علاقته بالميزان العسكري للأقطار العربية المحتمل المواجهة معها، فإن سوريا والعراق هما القطران الأساسيان في ظلّ هذا المشهد. ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ١) مقارنة تطوّر الميزان العسكري بين تركيا وكلّ من البلدين في عام ١٩٨٥.

في ضوء التهديدات الواقعة على تركيا، فإن احتمالات الصراع التركي مع البلاد العربية محدودة للغاية، إذ ان درجة تعرّض تركيا كبيرة (وبخاصّة تعرّضها للاتحاد السوفياتي)، ولذا فإن أيّ حكومة تركية من الأرجح أن تسعى إلى تهدئة التوتر بينها وبين العرب، خلال الأعوام الثلاثين المقبلة لتوفير القوة اللازمة لمواجهة بلغاريا واليونان وتدعيم قواتها في قبرص.

إلاّ أن الميزان يوضح افتقار الأقطار العربية الملاصقة لتركيا إلى القوّة البشرية، إذ تتفوّق تركيا على مجموع تعداد سكان سوريا والعراق معاً، بينما يزيد مجموع القوات المسلحة فيهما عن اجمالي القوات المسلحة التركية. وتزيد القوة التركية عن أيّ منهما منفصلة. ويزيد الانفاق الدفاعي لكلّ من سوريا والعراق عن الانفاق العسكري التركي. وحتى باحتساب المعونات العسكرية الأمريكية، فإن الانفاق الدفاعي السوري يزيد عن الانفاق الدفاعي التركي. ولا شك أن العراق يفوق كليهما. ولكن من المرجّح أن يتأثّر هذا الوضع بالنسبة إلى كل من سوريا والعراق نتيجة انخفاض العوائد النفطية، بينما يحتمل زيادة المساعدات الأمريكية لتركيا، وبالذات في ضوء تطوّر العلاقات الأمريكية ـ اليونانية. ومن الواضح أن الدبابات السورية وحدها تزيد بكثير عن مجموع الدبابات التركية، وأن العراق لا يقلّ عن ذلك كثيراً، وأن الدبابات التركية لا تنمو أفقياً بنسبة معقولة، حيث ان النمو الرئيسي لها هو بإدخال تعديلات على الدبابات القديمة، إلا أن الدبابات السورية والعراقية يمكن أن تتعرّض لخسائر بها، نتيجة

للاشتباك مع اسرائيل وايران، ومن الممكن أن تقلّ قدراتهما على تعويض خسائرهما من هذه الأسلحة، نتيجة لانخفاض العوائد النفطية، إلاّ أنه من المتوقّع أن تظل سوريا متفوّقة عددياً على تركيا في عدد دباباتها، وأن يبقى ميزان المدفعية مشابهاً لميزان الدبابات. وتبدو تطوّرات تسليح هذه الدول من الصواريخ أرض ـ أرض في استمرار التفوّق لدى كلّ من سوريا والعراق. إلاّ أننا لا بدّ أن نضع في الاعتبار استهلاك الصواريخ لدى العراق في الحرب مع ايران، وأن تطوّرات الصواريخ التركية قد تشتمل على إدخال تعديلات فنيّة حديثة عليها، أو احلالها بصواريخ جديدة ذات قدرات أعلى. أمّا طائرات الهليوكبتر المسلّحة، فإن البيانات المتوافرة عنها تشير إلى أن تركيا لا تملك أيّاً منها، ولا ينتظر حصولها عليها قريباً، لعدم التعاقد عليها حتى أواخر عام ١٩٨٥، ويعني ذلك أن تركيا لن تحصل على هذه الأسلحة قبل أوائل التسعينات. وتتفوّق الصناعة التركيّة في مجال التصنيع الحربي على كلّ الأقطار العربية. وإذا وضعنا في الاعتبار احتياجات التصنيع والتسويق والظروف العربية الجارية، فإنه في حال مشهد التجزئة ستواصل تركيا تفوقها في هذا المجال.

## جدول رقم (٥ ـ ١)
## الميزان العسكري بين تركيا وكل من سوريا والعراق
## أ ـ عام ١٩٨٥

| البيان | تركيا (١) | سوريا (٢) | المقارنة بين تركيا وسوريا (مرة) (٣) | العراق (٤) | المقارنة بين تركيا والعراق (مرة) (٥) | مجموع سوريا والعراق (٦) | المقارنة بين تركيا ومجموع سوريا والعراق (٧) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التعداد مليون نسمة | ٤٩,٥ | ١١ | ٤,٥ | ١٥ | ٣,٣ | ٢٦ | ١,٩ |
| المساحة ألف كلم$^2$ | ٧٧٩٤٥٢ | ١٨٤٠٥٠ | ٤,١ | ٤٣٨٣١٧ | ١,٨ | ٦٢٢٣٦٧ | ١,٣ |
| القوات المسلحة ألف فرد | ٦٣٠ | ٤٠٢,٥ | ١,٦ | ٥٢٠ | ١,٢ | ٩٢٢,٥ | ٠.٦ |
| الناتج المحلي مليار دولار | ٥٠,٨٦٤ | ١٩,٧٤٥ | ٢,٦ | ٣٠,٥٥٦ | ١,٧ | ٥٠,٣٠١ | ١ |
| الانفاق الدفاعي | ١٥٩٢ | ٣٢١٠ | ٠,٥ | ١٠٢٩٣ | ٠,١٤ | ١٣٥٠٣ | ٠,١٣ |
| دبابات قتال رئيسية | ٢٩٢٢ | ٤٢٠٠ | ٠,٧ | ٣٧٥٠ | ٠,٨ | ٧٩٥٠ | ٠,٤ |
| قطعة مدفعية | ٢٢٢٥ | ٤٠٠٠ | ٠,٦ | ٣٦٥٠ | ٠,٦ | ٧٦٥٠ | ٠,٧ |
| صواريخ أرض ـ أرض | ١٨ | ٥٤ | ٠,٣ | ٤٣ | ٠,٤ | ٩٧ | ٠,٢ |
| طائرات قتال | ٣٨٨ | ٥٠٠ | ٠,٨ | ٥٠٠ | ٠,٨ | ١٠٠٠ | ٠,٤ |
| غواصات | ١٦ | – | ٥٥ | – | ٥٥ | – | ٥٥ |
| سفن رئيسية | ١٨ | ٢ | ٩ | ١ | ١٨ | ٣ | ٦ |
| زوارق صواريخ سريعة | ٩ | ٢٢ | ٠,٤ | ١٠ | ٠,٩ | ٣٢ | ٠,٣ |

المصدر: جداول مختلفة من:
International Institute for Strategic Studies IISS. *The Military Balance, 1985* (London: IISS, 1986).
ومن: طلعت مسلّم، «تطورات الامكانيات العسكرية والتسليحية لدول الجوار،» (بحث غير منشور اعد في اطار مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي، ١٩٨٦).

## ب - ميزان القوى العربي - الايراني

يصعب تقدير تطوّرات الميزان العسكري لايران نظراً لظروف الحرب العراقية ـ الايرانية، واحتمالات تأثيرها على هذه التطوّرات. ولذا فإن هذه التطوّرات ستبنى على أساس الواقع الحالي ومؤشّرات التغير الموجودة مع إيضاح لتصور احتمالات تأثير الحرب عليها.

ينتظر زيادة عدد السكان في ايران حتى نهاية عام ٢٠٠٠ بمعدل ٣ بالمائة، بحيث يصل عدد السكان في عام ١٩٩٠ إلى ٥٣ مليوناً، وفي عام ٢٠٠٠ إلى ٧١ مليوناً، ويستمرّ في الزيادة بحيث يصل في عام ٢٠١٥ إلى حوالى ١٠٤ ملايين، أيّ أن عدد السكان سوف يزيد عن الضعف خلال ثلاثين عاماً. إلاّ أنه نتيجة لظروف الحرب، فمن المتوقّع أن تقلّ نسبة الرجال عن النساء في الفترة المقبلة، وينعكس ذلك في انخفاض في معدّل نموّ السكان اعتباراً من عام ١٩٩٥ تقريباً، نتيجة الخسائر في الشباب، وبخاصّة ذوي الأعمار أقل من ٢٠ سنة، كما أن استمرار الحرب يقلّل من معدل نمو عدد الشباب من الذكور في سن التجنيد، بحيث لا يتوقّع أن يزيد عددهم عن ٥,٥ ملايين فرد في عام ١٩٩٠، وحوالى ٧ ملايين عام ٢٠٠٠، وحوالى عشرة ملايين عام ٢٠١٥. وإذا استمرّت نسبة القوات العاملة الايرانية إلى عدد الذكور في سن التجنيد كما هي (حوالى ٥,٩ بالمائة) فإن القوات العاملة يمكن أن يزيد عددها إلى ٣٢٥ ألف مقاتل في عام ١٩٩٠، و ٤١٤ ألف مقاتل عام ٢٠٠٠، و ٥٩٠ ألف مقاتل عام ٢٠١٥. ويزداد حجم القوات الاحتياطية إلى ٣٧٣ الفاً عام ١٩٩٠، و ٤٧٥ ألفاً عام ٢٠٠٠، و ٦٧٨ ألفاً عام ٢٠١٥. أمّا حجم القوات شبه العسكرية فيزداد من ٢,٨٢ مليون حالياً إلى حوالى ثلاثة ملايين عام ١٩٩٠، و ٣,٨ ملايين عام ٢٠٠٠، و ٥,٤٦٧ ملايين عام ٢٠١٥.

وتشير مشتريات ايران من الأسلحة في الأعوام الماضية إلى اهتمامها بشراء دبابات قتال رئيسية، بحيث حصلت ايران منذ عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٥ على مائة دبابة قتال رئيسية سنوياً، ممّا يعني أنه يمكنها الاستغناء عن الدبابات ت ٥٤، و ت ٥٥ و م ٤٧ المتقادمة (حوالى ٣٠٠) وزيادة عدد دباباتها. إلاّ أن استمرار الحظر الرسمي لبيع الأسلحة من الدول الرئيسية المصدّرة للسلاح لا يمكنها من تحقيق تغيير جذري في ميزان المدرعات لديها، وهو أمر مرتبط باستمرار الحرب، ولذا فإن عدد الدبابات الرئيسية لدى ايران لا ينتظر أن يزيد عن ألفين عند عام ١٩٩٠، و ٢٥٠٠ عام ١٩٩٥، بينما يمكن أن يزيد إلى أربعة آلاف عند عام ٢٠١٥ في حال انتهاء هذا الحظر. ولا ينتظر زيادة العدد عن ذلك، نظراً لأن طبيعة الأرض في ايران لا تسمح باستخدام الدبابات، أمّا إذا تمكنت ايران من اختراق العراق، فإن عدد الدبابات الايرانية يمكن أن يزيد إلى ضعف ذلك، لامكان استخدامها في الصحراء وحول الخليج.

رغم أن المدفعيّة الايرانيّة ذات اعداد كبيرة، إلاّ أن أغلبها من الهاونات ١٢٠ ملم، وعادة ما لا تحسب أعدادها. وتشير المصادر إلى أن ايران اشترت مدافع متوسطة منذ عام ١٩٨١، وبدأت تتلقّى مائة مدفع منها سنوياً منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٤، وأنها قامت بشراء صفقة أخرى عام ١٩٨٥ يتوقّع أن تشتمل على المعدل نفسه تقريباً، إضافة إلى عربات الصواريخ

متعدّدة الفوهات (حوالى ٣٠ قطعة سنوياً)، بينما يخرج من الخدمة ما يقابلها من المدافع ذات العيار أقل من ١٠٠ ملم. وهكذا، فإن عدد قطع المدفعيّة الايرانيّة ينتظر أن يصل في عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٨٣٠ مدفعاً متوسطاً وحوالى ٣٠ هاوتزراً متوسطاً وحوالى ٢٠٠ عربة صواريخ متعدّدة الفوهات، إضافة إلى الهاونات ١٢٠ ملم الموجودة حالياً، أي أن الأرقام الاجمالية لا تتغير، ولكن تتغير نوعياتها بما يحقق قدرات قتالية أكبر، بينما يزيد الرقم بحوالى ٥٠٠ في عام ١٩٩٥، ويمكن أن يزيد بعد ذلك بحوالى ألف قطعة حتى عام ٢٠١٥ مع خروج الهاونات ١٢٠ ملم من الخدمة لتقادمها. أمّا الصواريخ أرض ـ أرض، والتي يبدو أن ايران كانت قد حصلت على كميّة محدودة منها، فتمّ استخدامها في عام ١٩٨٥، ثم حصلت على مزيد منها من الصين.

اتّجهت ايران إلى تحديث وسائل الدفاع المضادة للدبابات، بالاعتماد أساساً على الأسلحة الموجّهة المضادة للدبابات والمدافع ذاتيّة الحركة، وينتظر أن تستمرّ كذلك في الفترة المقبلة، على أنه يتوقّع أن تستهلك أغلب ما تستورده باستمرار الحرب. كما تتّجه إلى تقوية أسطولها، ويبرز اهتمامها بشراء سفن الانزال والسفن المعاونة، بحيث زادت قدرة إنزالها من أربع سفن انزال دبابات إلى ست، ويحتمل أن تزيد قدراتها على الانزال في حال اتّساع نطاق الحرب وامتدادها إلى بلاد الخليج.

برز الاهتمام بتقوية القوات الجويّة بشراء ثلاثمائة مقاتلة صينيّة و ٨٠ طائرة تدريب من سويسرا، ولا شك في أن ايران تسعى إلى تعديل الميزان في مجال القوات الجويّة، نظراً للضعف النسبي الشديد، مقارنة بكلّ من العراق والسعودية. وعلى هذا يحتمل أن يصل عدد طائرات القتال الايرانية عام ١٩٩٠ إلى حوالى أربعمائة طائرة، وأن تستغل طائرات التدريب السويسرية (٤١ طائرة) (PC - 7) كطائرة هجوم خفيفة، إلاّ أن هذه الأرقام تبقى موضع شك لاحتمالات الخسائر أثناء الحرب. ومن المتصوّر، في حال انهاء الحظر المفروض على ايران، أن تسعى إلى تسليح قواتها الجويّة بطائرات حديثة، وأن تزيد عدد طائراتها. أمّا الدفاع الجوي، فلا تتوافر معلومات كافية عنه، ولكنه من المنتظر أن تتحسن وسائل الدفاع وتزداد أعدادها، نتيجة مشترياتها من الصين الشعبيّة. ويختلف الموقف كثيراً في حال انهاء الحظر.

لقد أشارت بعض المصادر إلى إمكان بدء انتاج ايران لأسلحة نووية خلال التسعينات، إلاّ أن هذه التوقّعات لم تثبت دقتها. فالنشاط النووي الايراني توقف تقريباً، بحيث لا يتوقّع أن تبدأ المفاعلات النووية الايرانية في العمل خلال التسعينات. كما ينتظر في حال اتمامها، أن تخضع لرقابة دوليّة صارمة، بحيث يصعب على ايران انتاج أسلحة نووية.

أمّا عن الانتاج الحربي، فالمؤكّد أن ايران تنتج الأسلحة الصغيرة بموجب ترخيصَ مع استيراد الأجزاء المتقدّمة، في حين أن انتاج الطائرات الخفيفة وطائرات النقل والمقذوفات الموّجهة والعربات المدرّعة، غير معروف. ولذا فإنه ليس من المتوقّع، خلال ما تبقى من القرن العشرين، أن تنتج ايران أكثر من باكورة انتاج الطائرات الخفيفة والمقذوفات الموّجهة والعربات المدرّعة، بحيث تدخل مراحل الانتاج الكمي في الفترة بعد عام ١٩٩٥ مع توقّع احتمال البدء

في انتاج الطائرات المقاتلة وطائرات التدريب والهليوكبتر وزوارق الهجوم السريعة، بحيث تدخل مرحلة الانتاج الكمي حوالى عام ٢٠١٠.

ونظراً لأن مشهد التجزئة يفرض فهم الميزان العسكري الايراني في ضوء علاقته بالميزان العسكري للأقطار العربية المحتمل المواجهة معها، فإن العراق وبلاد الخليج العربية هي الأقطار الرئيسية في العلاقات العربية ـ الايرانية في ظلّ هذا المشهد. ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ٢) أن ايران تتفوّق في جميع عناصر القوة العسكرية على كل من عمان والامارات وقطر والبحرين والكويت، الآن وفي المستقبل. وحتى بالنسبة إلى السعودية، فإن ايران تتفوق عليها في جميع أشكال القوة العسكرية التي يمكن أن تشارك في ميدان القتال، من قوات مسلّحة ودبابات ومدفعية، بينما تتعادل الدولتان في السفن الرئيسية وزوارق الصواريخ السريعة، تقريباً. ويبقى للسعودية عنصر تفوّق واحد هو طائرات القتال الرئيسية عام ١٩٨٥، التي تعززها طائرات أواكس للانذار المبكر، وحتى بالنسبة إلى ذلك العنصر، فإن ايران سوف تبدأ في تصحيح الميزان الجوي، ومن الأرجح التفوّق فيه، وأن يستمر تفوّقها خلال فترة الاستشراف.

ويبقى العراق وحده، القطر العربي الذي يحقّق تفوّقاً على ايران في عدد من المجالات الحاسمة، مثل الدبابات وطائرات القتال في عام ١٩٨٥، وهما المجالان ـ وبخاصّة في الطيران ـ اللذان لعبا دوراً حاسماً في تمكين العراق من الصمود في ميدان القتال مع ايران. بعد ذلك، نجد أن عناصر التفوّق الايرانية عند بداية فترة الاستشراف (التعداد والمساحة والقوات المسلّحة والانفاق الدفاعي والمدفعية) لن تلبث أن تستمر وتساهم في تعديل وتحييد المزايا الاستراتيجيّة للعراق (بخاصّة في عنصر الطيران) ابتداء من عام ١٩٩٠، بخاصّة إذا ما نجحت ايران في كسر الحظر الدولي المفروض على تصدير السلاح إليها[٧].

وعندما تكون المقارنة بين ايران من جهة والعراق ومجلس التعاون الخليجي مجتمعين من جهة أخرى، فإن الطرف العربي يكون متفوقاً في كل مصادر القوة ما عدا السكان.

### ج ـ ميزان القوى العربي ـ الاثيوبي

تعتبر أثيوبيا أكثر دول الجوار الجغرافي استقراراً في احتمالات تطوّرات إمكاناتها العسكرية والتسليحية، ويعتبر ميزانها العسكري أقلّ موازين تلك الدول تعرضاً للتغيير. ذلك أن الانخفاض الشديد في الناتج المحلي الاجمالي، يجعل أيّ عوامل أخرى بطيئة التأثير على الميزان العسكري. ولا شك في أن الميزان يمكن أن يتعرّض للتغيير، نتيجة لاختلاف سياسات القوى الكبرى، إلّا أن ضعف الهيكل الانتاجي وانخفاض معدل نموّ الناتج المحلي يحدّان كثيراً من إمكان حدوث طفرة في الميزان العسكري الأثيوبي، فبالنظر إلى أن معدل نموّ الناتج القومي

(٧) طلعت مسلّم، «التوقعات المستقبلية للمسار العسكري للحرب العراقية الايرانية،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٣٠.

جدول رقم (٥ - ٢)

الميزان العسكري لايران والأقطار العربية المحتمل الصراع معها لعام ١٩٨٥

| البلدان أو التجمع / البيان | ايران | العراق | المقارنة بين ايران والعراق (مرّة) | بلدان الخليج: عُمان | الامارات العربية المتحدة | قطر | البحرين | السعودية | الكويت | المجموع | العراق + بلدان الخليج | المقارنة بين ايران وبين مجموع العراق والخليج (مرّة) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التعداد مليون نسمة | ٤٣ | ١٥ | ٢,٩ | ١,٦ | ١,٤ | ٠,٢٩ | ٠,٤ | ١٠,٤ | ١,٨ | ١٥,٨٩ | ٣٠,٨٩ | ١,٤ |
| المساحة كلم٢ | ١,٦٤٨,٥٠٠ | ٤٣٤,٩٢٤ | ٣,٨ | ٣٠٠٠٠٠ | ٧٣٠٠٠ | ١١٩٣٧ | ٦٧٨ | ٢٢٤٠٠٠٠ | ١٧١٨٨ | ٢,٦٤٢٣٠٣ | ٣٠٧٧٢٢٧ | ٠,٥ |
| القوات المسلحة (بالألف) | ٦٢٥ | ٥٢٠ | ١,٢ | ٢١,٥ | ٤٣ | ٦ | ٢,٨ | ٦٢,٥ | ١٢ | ١٤٧,٨ | ٦٦٧,٨ | ٠,٩ |
| الناتج المحلي (بالمليون دولار) | ١٢٢,٦٨٧ | ٣٠,٥٥٦ | ٤ | ٧,٥٨٥ | ٢٧٠٩٥ | ٦,٤٢١ | ٥,٠٩٠ | ١١٩,٥٩٧ | ٢١,٢٩٩ | ١٨٧,٥٥٧ | ٢١٨,١١٣ | ٠,٦ |
| انفاق دفاعي (بالمليون دولار) | ١٧,١٩٦ | ١٠,٢٩٣ | ١,٦ | ١٩٦٠ | ١٨٦٧ | ١٦٦ | ٢٣٢ | ٢٢٨١٧ | ١٤٣٠ | ٢٨٦٢٢ | ٣٨,٩١٥ | ٠,٤ |
| دبابات قتال رئيسية | ١٨٥٠ | ٣,٧٥٠ | ٠,٥ | ٣٣ | ١٣٦ | ٢٤ | — | ٤٥٠ | ٣٤٠ | ٨٨٣ | ٤٦٣٣ | ٠,٤ |
| قطعة مدفعية | ٤٢٠٠ | ٣.٦٥٠ | ١,٢ | ١٠٥ | ٧٠ | ١٤ | ٢٠ | ٤٦٣ | ٣٨ | ٧١٠ | ٤٣٦٠ | ١ |
| صواريخ أرض - أرض | ؟ | ٤٣٠ | صفر | — | — | — | — | — | ٤ | ٤ | ٤٣٤ | صفر |
| طائرات قتال | ٨٠ | ٥٠٠ | ٠,٢ | ٥٢ | ٤٢ | ١٧ | — | ٢٠٥ | ٧٦ | ٣٩٢ | ٨٩٢ | ٠,١ |
| غواصات | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| سفن رئيسية | ٨ | ١ | ٨ | — | — | — | — | ٨ | — | ٨ | ٩ | ٠,٩ |
| زوارق صواريخ سريعة | ٧ | ١٠ | ٠,٧ | ٨ | ٦ | ٣ | ٢ | ٩ | ٦ | ٢٦ | ٣٦ | ٠,٢ |

المصدر: مسلّم، المصدر نفسه.

في أثيوبيا ليس مرتفعاً، وأنها تعتبر الأكثر انخفاضاً بين الاقتصادات المنخفضة الدخل، فإنه لا توجد قوّة اقتصادية تساند القوّة العسكرية بما لا يسمح بانفاق دفاعي كبير.

ينتظر أن يظلّ معدل نموّ مستوى سكان أثيوبيا ٢,٦ بالمائة بحيث يصل تعداد السكان في عام ١٩٩٠ إلى ٤٨ مليوناً، وفي عام ٢٠٠٠ إلى ٦٤ مليوناً، وإلى حوالى ٩٤ مليوناً في عام ٢٠١٥. وفي حال ثبات النسب الحالية بين السكان، فإن حجم القوات المسلّحة يحتمل أن يصل إلى حوالى نصف مليون جندي في عام ٢٠١٥.

وتدلّ دراسة صفقات الأسلحة المنشورة في المجلات المتخصّصة اهتمام أثيوبيا بتحديث دباباتها وطائراتها الهليوكبتر والمقاتلات وسفن السطح الرئيسية، وطائرات التدريب، بينما لا تهتمّ بتحديث مدفعيتها أو الصواريخ أرض ـ أرض أو الغواصات وزوارق الصواريخ. ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ٣) وضع الميزان الأثيوبي، ومقارنته بالبلدان العربية التي يحتمل الصراع معها عام ١٩٨٥.

وإذا افترضنا استمرار هذا الوضع، يتّضح أن أثيوبيا تتفوّق تفوّقاً كبيراً على البلاد العربية الثلاثة المجاورة لها خلال فترة الاستشراف، كلّ على حدة، ومجتمعة ممّا يعطيها القدرة العسكرية لممارسة النفوذ السياسي على هذه الدول، بخاصّة إذا ما أخذ في الاعتبار تحالفها مع الاتحاد السوفياتي وكلّ من ليبيا واليمن الديمقراطية واستمرار تحالفها الدفاعي مع كينيا، مع غياب حماية خارجية للبلاد العربية الثلاثة تعادل هذه التحالفات. ولكن ميزان القوى لا يشتمل فقط على العناصر العسكريّة المؤثّرة في ساحة القتال، فهناك عناصر أخرى لا بدّ من أخذها في

جدول رقم (٥ ـ ٣)

الميزان العسكري بين أثيوبيا والأقطار العربية المحتمل الصراع معها لعام ١٩٨٥

| البيان | أثيوبيا | السودان | المقارنة | الصومال | المقارنة | جيبوتي | المقارنة | مجموع الأقطار العربية | المقارنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم القوات المسلحة | ١١٧ | ٥٦,٥ | ٣,٨ | ٦٢,٧ | ٣,٤ | ٤,٥ | ٤٨ | ١٢٣,٧ | ٢,٨ |
| دبابات قتال | ٩٣٥ | ١٧٠ | ٥,٥ | ٢١٥ | ٣,٣ | — | — | ٣٨٥ | ٢,٤ |
| مدفعية | ٩٠٠ | ٢٦٩ | ٣,٣ | ١٣٠٠ | ٦,٩ | ٢٨ | ٣٢ | ٤٢٧ | ٢,١ |
| صواريخ أرض ـ أرض | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| طائرات قتال | ١٥٠ | ٤٥ | ٣,٣ | ٦٤ | ٢,٣ | — | ٥٥ | ١٠٩ | ١,٤ |
| هليكوبتر مسلح | ٣٠ | — | ٥٥ | — | ٥٥ | — | ٥٥ | — | ٥٥ |
| غواصات | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| سفن سطح | ٢ | — | ٥٥ | — | ٥٥ | — | ٥٥ | — | ٥٥ |
| زوارق صواريخ | ٤ | — | ٥٥ | ٢ | ٢ | — | ٥٥ | ٢ | ٢ |

المصدر: نقلاً عن: المصدر نفسه، و IISS, *The Military Balance, 1985.*

الاعتبار، أهمّها أن القدرة الاقتصاديّة لأثيوبيا محدودة للغاية، حيث تعدّ واحدة من أكثر دول العالم فقراً، إضافة إلى ظروف المجاعة، وثورات الأقليّات في اريتريا وأوغادين، فضلاً عن القلاقل السياسية الداخلية. وكلّ ذلك يضع قيوداً شديدة على قدرة أثيوبيا على استخدام تفوّقها العسكري الحالي، ويصبح المستقبل مرتبطاً بقدرتها على التغلّب على ظروف المجاعة وتحقيق الاستقرار الداخلي والتنمية الداخلية حتى يمكنها الاستفادة من هذا التفوّق لتحقيق أهدافها السياسية في المنطقة المحيطة بها، وهي الأمور التي يمكن أن تتحقق خلال فترة زمنية تتراوح ما بين خمس وعشر سنوات.

## ٤ ـ الاعتماد المتبادل

لا توجد بين البلاد العربيّة ودول الجوار الجغرافي ـ باستثناء تركيا ـ علاقات اعتماد متبادل ذات وزن يمكن أن تعطي دعماً للاعتبارات التعاونية في العلاقات، وربّما هذا ممّا يخفف من وطأة الاعتبارات الصراعية الأمنية والعسكرية الناتجة عن البعدين الجغراسياسي والقومي. ونظراً للظروف الداخلية في دول الجوار الجغرافي والبلاد العربية في حالة مشهد التجزئة، وانتماء الجميع إلى العالم الثالث، فإنه ليس هناك ما يشير إلى أن هذه الأوضاع يمكن أن تتغير بشكل أساسي خلال فترة الاستشراف.

أمّا بالنسبة إلى حالة تركيا فيرد عليها عدد من الملاحظات؛ ذلك أن تنامي علاقات الاعتماد المتبادل بين تركيا والوطن العربي قد حدث نتيجة الحقبة النفطية، وتوافر موارد كبيرة لدى الأقطار العربية المنتجة للنفط، والتي تسرّب بعضها إلى بقيّة البلاد العربية نتيجة القروض والمعونات وانتقال العمالة، ممّا جعل تركيا تجد في السوق العربية مجالاً لصادراتها ولعمل شركاتها واستثماراتها وعمّالها. وخلال الفترة نفسها، فإن تركيا كانت تواجه مصاعب اقتصادية جمّة جعلتها بحاجة إلى رؤوس الأموال العربية والنفط العربي بشروط ميّسرة. ولما كان متوقّعاً أن يستمر انخفاض أسعار النفط خلال الفترة من عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٥، تبدأ بعدها هذه الأسعار في الارتفاع مرة أخرى، فإنه يمكن توقّع تراجع اتجاه الاعتماد المتبادل بين تركيا والأقطار العربيّة خلال هذه الفترة، ثم يعود هذا الاتجاه مرة أخرى. ومن الأرجح أن تستمرّ هذه العلاقات مركّزة مع عدد محدود من البلاد العربية. فكما أسلفنا، نشأت هذه العلاقات أساساً مع بلاد الخليج العربية والعراق وليبيا، علاوة على الأردن ومصر. ومع تراجع أسعار النفط، فإنه من المتوقّع أن تبقي تركيا علاقاتها الاقتصادية القويّة مع كلّ من العراق والسعودية ومصر، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسيّة. أمّا بالنسبة إلى الأسباب الاقتصادية التي تجعل من هذه البلاد مركزاً للتوجّه التركي للمنطقة العربية، فنجد أن العراق أثناء فترة الحرب مع ايران ـ وبعدها، يمثّل سوقاً مهمة للصادرات والشركات التركية، كما أن العراق سوف يتزايد اعتماده على خط أنابيب النفط الذي يمرّ عبر الأراضي التركية حتى ينقل نفطه مباشرة إلى أوروبا. أمّا السعودية، فرغم انخفاض أسعار النفط، فإنها تظلّ أقلّ البلاد العربية تأثّراً بانخفاض الأسعار نظراً لاحتياطاتها المالية. وبالنسبة إلى مصر فإن أهميّتها السياسية والاستراتيجية سوف تكون عاملاً دافعاً لاستمرار

العلاقة. أضف إلى ذلك أنه مع دخول تركيا الجماعة الأوروبيّة، فإنها سوف تواجه منافسة قوّية ليس في السلع المصنّعة من جانب الدول الأوروبيّة الصناعية المتقدّمة فقط، وإنما في السلع الزراعية التي ستأتي من جانب اليونان واسبانيا والبرتغال أيضاً، ممّا يدفع تركيا إلى إبقاء اختياراتها مفتوحة مع الوطن العربي عامة والدول الثلاث خاصة.

## ٥ ـ مستقبل العلاقات بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي في ظلّ مشهد التجزئة

إذا كانت الأبعاد الأربعة السابقة قد أعطتنا التوجّه العام لعلاقات العرب بدول الجوار الجغرافي في ظلّ مشهد التجزئة، فإن هدف هذه الملاحظات الختاميّة هو إبراز الخطوط المميزة لمستقبل كل علاقة على حدة، خلال العقود الثلاثة المقبلة.

### أ ـ العلاقات العربية ـ التركيّة

في ما يتعلّق بالعلاقات العربية ـ التركية، يمكن وضع التصوّرات التالية:

(١) ان العلاقات العربية ـ التركيّة، رغم احتمال وجود توتّرات من وقت لآخر مع سوريا أو الفلسطينيين بسبب أعمال العنف والارهاب، لن تشهد مواجهة مسلّحة، ربما إلا في حالة مواجهة عالميّة (يصعب الاعتقاد في احتمالها) تنحاز فيها تركيا إلى الغرب، وسوريا إلى جانب الاتحاد السوفياتي.

(٢) ان تركيا سوف تستمرّ في تدعيم علاقتها بالغرب خلال العقد الأول من فترة الاستشراف، ومن ثم فإن توجهها نحو البلاد العربية سوف يتأثر بشكل متزايد بالتوجّه الغربي. ويترتّب على ذلك أن تركيا سوف تسعى إلى جذب البلاد العربية ـ وبخاصّة كلّ من العراق والسعودية ومصر والأردن ـ لهذا التوجّه في أبعاده الاستراتيجيّة والأمنية، مستفيدة في ذلك من طابعها الإسلامي، وعضويّتها في منظمة الدول الإسلاميّة.

(٣) سوف يدعم هذا الاتجاه التخوف من احتمالات التغير في موازين القوى بين ايران والعراق بما يمكن أن يؤدّي إلى توافر إمكانية لانتصار الأولى، وهو الأمر الذي سوف تخشاه تركيا لعدد من الأسباب. أوّلها، انه يؤدّي إلى انتصار التوجّه الإسلامي المتشدّد، وهو ما يمكن أن يكون له تأثيرات سلبيّة داخليّة في تركيا. وثانيها، ان انتصار ايران سوف يؤدي إلى تداعيات كثيرة في منطقة الخليج والمشرق العربي ـ نفصّلها فيما بعد ـ تؤدّي إلى فترة اضطراب كبرى سوف تخشى تركيا أن تؤدّي إلى تدخل الاتحاد السوفياتي في المنطقة، وبخاصّة في سوريا. وثالثها، ان فترة الاضطراب هذه يمكن أن تقلّل من المزايا الاقتصادية التي تسعى تركيا للحصول عليها. ورابعها، وأهمّها، ان الانتصار الايراني سوف يجعل ايران دولة اقليميّة عظمى مهيمنة، وهو الأمر الذي تخشاه تركيا، بالمعنى الأمني والاستراتيجي. ولذلك ينتظر أن تسعى تركيا إلى منع ذلك من الحدوث عن طريق التنسيق الأمني مع العراق، والذي بدأت بعض بوادره بالفعل حينما

منح العراق تركيا الحق في استخدام قواتها المسلحة لمطاردة الأكراد الأتراك في الأراضي العراقية[٨]. ولكنه ليس منتظراً أن يتحوّل هذا التنسيق الأمني إلى مشاركة فعليّة في الحرب، إلا إذا حاولت ايران مدّ ثورتها الإسلامية إلى تركيا نفسها، أو قامت بالاعتداء على الأراضي التركية.

(٤) خلال العقد الأول من فترة الاستشراف، ربّما تستمرّ تركيا في موقفها الرسمي من الصراع العربي - الاسرائيلي، المؤيّد للموقف العربي حتى تستمرّ مشروعيتها لدى البلاد العربية. ولكن الأرجح أن الاعلان عن هذا الموقف سوف يكون أكثر خفوتاً عن ذي قبل. وبالتوازي مع ذلك، سوف تتدعّم العلاقات التركية - الاسرائيلية في المجالات الاقتصادية ومكافحة الارهاب، وربما تحاول تركيا أن تلعب أدواراً وسيطة في دفع عمليّة التسوية للصراع عن طريق مفاوضات بين الأردن واسرائيل. وفي هذا الاتجاه، ينتظر أن تدعم تركيا علاقاتها مع مصر والأردن، باعتبارهما طرفين أساسيين في عملية التسوية، ويزيد على ذلك في حالة الأردن تنسيق أمني لمراقبة العناصر التركيّة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وللحصول على معلومات عن التحرّكات الفلسطينية في المنظمات التركيّة المتعاونة مع الفلسطينيين.

(٥) بعد العقد الأول، وفي حال دخول تركيا للجماعة الأوروبية، وتراجع التناقضات اليونانية - التركية، وزيادة التنسيق السياسي داخل الجماعة الأوروبية ذاتها، وارتفاع أسعار النفط مرة أخرى، فالأرجح أن تركيا سوف تسعى اقتصادياً إلى ربط البلاد العربية اقتصادياً بأوروبا الغربية، من خلال السياسة المتوسطية للجماعة، مع قيام تركيا بدور الوسيط في هذه العلاقة. ومن الناحية الأمنية، ينتظر أن توجّه تركيا جهودها إلى ربط المنطقة بالسياسة الأمنية لحلف الأطلسي، وربما تسعى لبناء حلف دفاعي لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط يمثل صورة موسعة لحلف بغداد يضمّ بصورة رئيسية، إضافة إلى تركيا، كلاً من مصر والسعودية والعراق والأردن. وفي هذه الحالة، ربّما تتكثّف الضغوط على سوريا لكي تكفّ عن علاقاتها الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي، وتلحق بهذا الحلف الدفاعي. ومن الطبيعي أن فرص هذا التصوّر في النجاح سوف تتزايد، إذا ما تمّ احراز تسوية أردنية - اسرائيليّة.

(٦) ينتظر أن تتجاوب الحكومات العربيّة مع هذه التوجّهات التركية، بخاصّة مع استمرار التجزئة والضغوط الايرانية والاسرائيلية، والتبعية المنفردة لكل بلد على حدة للمعسكر الغربي؛ فالخيار التركي سوف يكون احدى نوافذ اللحاق بالغرب، وطريقاً لموازنة القوة الايرانية المتصاعدة.

ويمكن أن يقدّر لهذا التصوّر الاكتمال بنهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وعندئذ فإن النظام العربي يكون انفرط عقده تماماً، وأصبح جزءاً من النظام الغربي للشرق الأوسط.

---

(٨) المصدر نفسه.

## ب ـ العلاقات العربية ـ الايرانية

أمّا بالنسبة إلى ايران، فإن الحرب العراقية ـ الايرانية هي مفتاح التنبؤ بمستقبل العلاقات العربية ـ الايرانية، وعلى نتائجها سوف يترتب مسارها. فالحرب هي ذروة التفاعلات الصراعية بين الدول، وعندها فإن الأبعاد الجغراسياسية والقومية تصبح ذات أهميّة مكثّفة أكثر بكثير من الفترات العادية، أو التي تشهد تعاوناً بين الأمم. وبالنسبة إلى العلاقات العربية ـ الايرانية، فإنها في ظل استمرار التجزئة، سوف تكون في حقيقتها علاقات بين ايران وكلّ بلد عربي على حدة، وفي مقدمتها العلاقات الايرانية ـ العراقية. ويبدو أن نتائج الحرب سوف تحددها ثلاثة عوامل:

أوّلها: قدرة كلّ من الطرفين على المحافظة على الاجماع الداخلي حول أهداف الحرب، وبالذات في أبعادها الجغرا سياسية. وهنا سوف نكتشف أن الأهداف العراقية من الحرب، قد بدأت محدودة تتعلق بتعديل بعض الأوضاع التي أفرزتها اتفاقية عام ١٩٧٥، والمتعلقة بشط العرب مع بعض المطالب الجغراسياسية الاضافية المتعلقة بالجزر الثلاث المهمة في الخليج العربي، وانتهت في منتصف الثمانينات إلى الحفاظ على اتفاقية عام ١٩٧٥. أمّا ايران فدخلت الحرب وهدفها الرئيسي الذي لا تنفك تعلن عنه، هو تصفية النظام السياسي في العراق، ومن ورائه كلّ النظم في الخليج، وتالياً كل الأوضاع الاقليمية الجغراسياسية الخليجية، وربما الشرق الأوسط بأكمله. بمعنى آخر، فإن الأهداف العراقية تدور في اطار الحفاظ على الأمر الواقع السابق للحرب، أمّا الأهداف الايرانية فتدور في اطار تغييره كلية. ومن هنا، فإن معنى الانتصار في الحرب لدى الطرفين يصبح مختلفاً؛ فبينما هو ذو طابع دفاعي لدى العراق، بمعنى أنه يتحقق في حال تجنّب الهزيمة ومنع ايران من تحقيق أهدافها الطموحة في المنطقة، فهو لدى ايران ذو طابع هجومي بمعنى أنه يسعى إلى توسيع عناصر القوة الايرانية بالتوسع الجغرافي والهيمنة السياسيّة والتأثير الايديولوجي. والخبرة التاريخيّة تشير إلى أن الأهداف الطموحة ـ بخاصّة في ظل ايديولوجية دينية عبر قومية ـ كثيراً ما تكون أكثر قدرة على تحقيق الاجماع الداخلي عن تلك التي ترمي فقط إلى الحفاظ على الأمر الواقع، أو الخروج من مواقف الصدام بأقل خسائر ممكنة.

وثانيها: الاختلال فيما يتعلق بالتوجّه القومي، أو بطبيعة الظاهرة القومية في الدولتين. فالقومية الايرانية، في ثوبها الإسلامي الشيعي، هي قوميّة توسعية عابرة للحدود. والوطنية «العراقية»، ذات الطابع القطري في أحسن الأحوال، وتحت القطري في أسوأها، تسعى إلى الحفاظ على الأمر الواقع. وذلك له، دون جدال، تأثيراته النفسية والتعبوية على ميزان القوى بين الطرفين.

وثالثها: ان الميزان العسكري بين الطرفين ـ وإن كان يشير إلى وجود تفوق عراقي خلال بضع سنوات قد تصل إلى خمس ـ يمكن أن يتغير بواسطة ايران، وبعدها سوف تحقق تفوقاً نسبياً قد يسمح لها بحسم الحرب لصالحها، وهو الأمر الذي يمكن أن يحدث في النصف الأول من التسعينات، هذا مع افتراض استمرار بقية العوامل على ما هي عليه. وهو ما لم يحدث بسبب

تدهور الأوضاع الداخلية في ايران مع استمرار الصمود العراقي، وعدم قدرة القوات الايرانية على تحقيق أي مردود عسكري من الحرب. ومع استعادة العراق للمبادرة في صيف عام ١٩٨٨ والبدء في تحرير المناطق التي احتلتها ايران في داخل حدوده، تدهورت الروح المعنوية في ايران وتقلصت القدرة على التعبئة، وهو ما أدى في النهاية إلى قبول ايران بقرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) بعد عام من صدوره.

ومع أن الموقف الايراني الأخير أوجد حقائق استراتيجية وسياسية جديدة في المنطقة فيما يتصل بالعلاقة بين العراق وايران، وبعلاقة ايران بمنطقة الخليج، وبتوازنات القوى فيها، وبالدور العراقي في الخليج، فإنه من الضروري ـ تحليلياً ـ أن نتصور الآثار التي كان يمكن أن تحدث في حال استمرار الحرب ـ في وضع التجزئة ـ والعواقب التي تنجم عنها، مع احتمالات انتصار ايراني، والتي يمكن تصوّرها فيما يلي:

(١) خلال فترة السنوات الخمس الأولى، سوف تستمرّ ايران، في ظل مشهد التجزئة، في العمل على تكريس الانقسام العربي حول الموقف من الحرب، فتدعم علاقاتها مع سوريا وليبيا وربّما الجزائر والسودان، وذلك بهدف نزع صفة التناقض القومي عن ساحة الصراع، إضافة إلى إبقاء النظام العراقي قلقاً بشأن القوة العسكرية السورية من خلفه، وحتى يمكن إقناع الرأي العام الايراني بأن الحرب تدور مع نظم عربية «غير اسلامية» بعينها، وليس مع العرب المسلمين. وفي الوقت نفسه اقناع الرأي العام العربي بالحقيقة نفسها، حتى لا يلتف المواطنون ـ بخاصة في العراق والخليج ـ حول النظم السياسيّة القائمة.

(٢) في الوقت نفسه، وفي إطار عملية تعديل موازين القوى، تحاول أن تعمد ايران إلى تحييد القوى الدولية الكبرى. فتحت شعارات محاربة الامبريالية والغرب الاستعماري والولايات المتحدة، فإن الاتحاد السوفياتي قد يميل إلى قبول الانتصار الايراني بنتائجه الواسعة في المنطقة، التي يمكن أن تعدّ تقليصاً من النفوذ الغربي الأمريكي. وفي الوقت نفسه، فإن ايران ستحاول اقناع أوروبا والولايات المتحدة أن انتصارها لن يعني تهديداً للمصالح الغربية، وفي مقدمتها النفط وحماية تدفّقه إلى الغرب الصناعي، بل ان ايران ـ وفق هذا المنطق ـ سوف تكون أكثر قدرة على القيام بهذه الوظيفة من البلاد العربية التي تتحكّم فيها نظم سياسيّة ضعيفة. والأكثر من ذلك أهمية بالنسبة إلى الغرب، أن دولة ايرانية اسلامية كبرى ذات نفوذ في منطقة الخليج والشرق الأوسط، يمكن أن تمثّل حاجزاً في وجه «التوسع الشيوعي» السوفياتي، وحائلاً بينه وبين المياه الدافئة في المحيط الهندي[٩].

(٣) ومن الأرجح، عند اقتراب نقطة الانتصار الايرانية، أن تتوزّع بلاد الخليج العربي بين سياسة اللحاق والاتباع لايران، بخاصّة تلك البلاد التي توجد فيها أقليّات ايرانية وشيعيّة،

(٩) أنظر: R.K. Ramazani, «Iran: Burying the Hatchet,» *Foreign Policy*, no. 60 (Fall 1985), pp. 52-74.

مثل البحرين والكويت والامارات، وبين اللحاق والاتباع للولايات المتحدة والغرب عامة، وذلك بقبول وجود عسكري أمريكي في شكل قواعد دائمة، والبلدان المرشّحة لذلك هي السعودية وعمان وقطر، وهو الأمر الذي يعني في النهاية تغير شكل منظمة التعاون الخليجي، وربّما انهيارها.

(٤) بعد فترة السنوات الخمس، وفي حال نجاح ايران في تحويل الميزان العسكري لمصلحتها، فإن الباب سوف يكون مفتوحاً أمامها للانتصار على العراق. وفي الأغلب، فإن ايران سوف تسعى للحصول على عدد من المزايا الجغراسياسية المحددة، أهمّها الاستيلاء على شط العرب وعلى شريط أرضي يمتدّ من الفاو إلى الحدود الكويتية، بهدف إنشاء طريق برّي بين ايران والصحراء العربية، علاوة على بعض التعديلات الطفيفة في الحدود. إلا أن النتائج السياسيّة والجغرا ـ ستراتيجيّة للانتصار الايراني، سوف تكون غير محدودة. فهي من جانب، سوف تعيد البناء الديمغرافي العراقي بطريقة مواتية لها. فبعد إعادة العراقيين من أصل ايراني إلى العراق، ستعمل على اعطاء وضع متميّز للشيعة في اطار المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي كوّنته أثناء الحرب. ومن المحتمل أن يتمّ تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم تخضع لهيمنة المجلس: الجنوب، حيث الأغلبيّة الشيعيّة، والوسط، حيث السنّة العرب، والشمال، حيث السنّة الأكراد. ويكون هذا النظام مقدّمة لتقسيم العراق في حال انبعاث مقاومة عراقيّة للنظام الجديد التابع لايران.

(٥) سوف يمتدّ النوع نفسه من التأثيرات إلى البلدان الخليجيّة التي تختار اللحاق بايران، حيث ينتظر أن يتزايد الثقل الشيعي الموجّه لسياستها الخارجية بحيث تصير بلداناً تابعة تعمل على عدم اغضاب طهران. ويتوقّع في خطوة متقدّمة من هذا التداعي، ربما عند نهاية القرن العشرين، أن تضمّ هذه الأقطار منظمة للتعاون الاقليمي الخليجي تشمل ايران وعراق ما بعد الحرب والكويت والبحرين ـ إذا ما بقيت مستقلّة بشكل رسمي على الأقل ـ والامارات العربية المتحدة. وهناك احتمال وارد في هذه الحالة أن تنقسم الامارات ذاتها إلى أكثر من وحدة.

(٦) سوف يؤدّي الانتصار الايراني إلى نتائج واسعة النطاق، بالنسبة إلى باقي أقطار الجزيرة العربية ومنطقة الشرق العربي ووادي النيل وشمال افريقيا. فالاتجاهات الإسلامية الأصولية سوف تجد في انتصار ايران انتصاراً للثورة الإسلامية التي طالما نادت بها، ومن ثم فإنها ستجنح إلى الضغط على حكوماتها واحداث القلاقل من أجل اتباع ايران، وإن كان متصوّراً أن هذه الحركات الإسلامية سوف تميل تدريجاً إلى تأكيد الطابع السنّي لأصوليّتها، وهو ما يفتح الباب مستقبلياً ـ ربّما خلال النصف الثاني من فترة الاستشراف ـ لمواجهة ما، بين الاتجاهات الشيعيّة وتلك السنيّة.

وعلى أيّ حال، فإنه في المدى المتوسط من ١٠ إلى ٢٠ عاماً، فإن الضغوط الخارجيّة والداخلية على نظم الحكم العربية سوف تدفع السعودية ومصر والأردن وما تبقّى خارج اطار

التبعيّة من بلاد شبه الجزيرة والخليج، مثل عمان وقطر واليمن العربية إلى القبول بالترتيبات الأمنية الغربية للشرق الأوسط، التي تدخل فيها تركيا وربّما باكستان من خارج المنطقة العربيّة.

(٧) سوف تبقى سوريا لغزاً بالنسبة إلى المستقبل. فرغم تناقضاتها مع ايران في الساحة اللبنانية، إلاّ أنه لا يوجد ما يشير إلى إدراكها للانعكاسات الجغرا ـ ستراتيجية المترتبة على الانتصار الايراني. والأرجح في هذه الحالة، أنها سوف تزيد من تقاربها مع الاتحاد السوفياتي كعامل موازن لايران، وللقوى التي سوف تصبح تابعة للغرب بشكل مباشر.

(٨) الأرجح، إذا صحّت هذه التوقّعات، أن تدخل منطقة الشرق الأوسط بأكملها في مرحلة جديدة من التوازنات تشغل النصف الثاني من فترة الاستشراف، يقبل فيها الاتحاد السوفياتي مؤقتاً بدولة معادية للامبريالية الغربية على حدوده، ويقبل الغرب فيها بدولة معادية للشيوعيّة، ذات ثقل جغرافي وايديولوجي. وبينما يكون الحفاظ على سوريا واليمن الديمقراطية (وربّما ليبيا) والجزائر ضماناً للسوفيات للاطلال على البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي، فإن اسرائيل المندمجة في إطار ترتيبات الغرب الأمنية، تجعل منها التجسيد الفعلي لفكرة «الاجماع الاستراتيجي» في مواجهة الاتحاد السوفياتي والقوى الراديكالية في المنطقة.

وخلال العقد الأول من فترة الاستشراف، فإن العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية سوف تظلّ محدودة للغاية ومقتصرة على مدّ اسرائيل لايران بكميات غير كبيرة من السلاح وقطع الغيار، مع الاعلان المستمرّ من جانب ايران بأن حربها مع العراق هي جزء من حربها من أجل تحرير القدس. والأرجح كذلك أنها سوف تشجّع العمليات المضادة لاسرائيل ذات الطابع الاسلامي المنطلق من الشيعة في جنوب لبنان، والجماعات الاسلامية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها. والأغلب، كذلك، أنها سوف تدين وترفض أي تسويات سلميّة بين الأردن واسرائيل في هذه الفترة، وهو ما سيخلق تناقضاً يكون أحد المعالم الأساسية للصراعات في المنطقة، في مطلع القرن الواحد والعشرين.

(٩) لن يقتصر تأثير الانتصار الايراني على إعادة توزيع الترتيبات الأمنية والتحالفيّة والعسكرية في المنطقة، ولكن ستكون له أيضاً آثار ثقافية واجتماعية واسعة المدى. فإضافة إلى أن شعار «تطبيق الشريعة الاسلامية» سيكون حقيقة واقعة في أغلب البلدان العربية حتى تلك غير الواقعة تحت هيمنة طهران، فإن اللغة والثقافة الايرانية سوف تتوسعان في العراق ومنطقة الخليج، فضلاً عن أن الاتصال الجغرافي سوف يسمح لجماعات متزايدة من الايرانيين بالهجرة اليها، فإن الأوضاع الحالية ـ في منتصف الثمانينات ـ تخلق بذوراً صالحة تماماً للتوسع الثقافي الايراني. باختصار شديد، فربما تشهد مرحلة الاستشراف وجود فرصة حقيقيّة لتهديد عروبة المنطقة، سواء من ناحية التركيب البشري أم من ناحية اللغة والثقافة.

هذه الآثار التي تبدو مفزعة ومخيفة، من حيث نتائجها وأبعادها، كان من الممكن أن

تكون أحد احتمالات التطور في حال تغير المسار العسكري لغير مصلحة العراق، وهو ما لم يتحقق بفعل تدهور أوضاع الجبهة الداخلية في ايران من ناحية، وبفعل الصمود العراقي من ناحية أخرى.

## ج ـ العلاقات العربية ـ الاثيوبية

أمّا فيما يتّصل بالعلاقات مع أثيوبيا، فبقدر ما ينتظر من نتائج واسعة المدى لانتهاء المواجهة الايرانية ـ العراقية في مشرق الوطن العربي، فإن نتائج أخرى شبيهة بها سوف تترتّب على العلاقة العربية ـ الاثيوبية في الجنوب، إذا ما استمرّ مشهد التجزئة. فلقد أشرنا مسبقاً إلى الاختلال الحادث في العلاقات الاثيوبية ـ العربية من ناحية الايديولوجيّة القومية وميزان القوى بين الطرفين، وأن العوامل الاقتصادية والعرقية داخل اثيوبيا هي التي تقف حائلاً دون تحقيق أثيوبيا لأهدافها التوسعيّة في المنطقة. وبأخذ هذه العوامل في الاعتبار، فإنه يمكن تصوّر مستقبل العلاقات العربية الاثيوبية على الوجه التالي:

(١) سوف تكون المهمة الأولى للنظام الاثيوبي، خلال النصف الأول من فترة الاستشراف، هي تنمية عناصر القوة الذاتية لاثيوبيا، عن طريق استكمال عملية التوحد القومي حول النظام الحالي، باستيعاب الأقليات سواء بالقمع أم بالاغراء، وإحداث تنمية اقتصادية تركز على الزراعة لتجنّب تكرار ظاهرة المجاعة، والمحافظة باستمرار على إبقاء ميزان القوى العسكرية لمصلحتها. وخلال الفترة نفسها سوف تسعى اثيوبيا إلى ابقاء علاقات وثيقة مع اليمن الديمقراطية وليبيا للأسباب نفسها التي لدى ايران، لابقاء علاقات وثيقة مع سوريا وليبيا.

(٢) مع الاستمرار في تنمية العلاقات الاثيوبية ـ السوفياتية التي سوف تزداد اهميتها للاتحاد السوفياتي مع استمرار الترتيبات الامنية الغربية على قلب الشرق الأوسط، كما أسلفنا، فإن اثيوبيا ستحاول تحييد ـ إن لم يكن اكتساب صداقة ـ الغرب عن طريق عدد من الوسائل، منها تنمية العلاقات الاثيوبية مع اسرائيل عن طريق تهجير ما تبقى من يهود الفلاشا، مع الاستفادة من الدعاية الايجابية التي يمكن أن تقوم بها جماعات الضغط الصهيوني في الغرب لمصلحة اثيوبيا، وإظهار التقارب الاثيوبي ـ الاسرائيلي على أنه ضروري لإبقاء البحر الأحمر بحيرة غير عربية ومفتوحة للملاحة الدولية، وكذلك التأكيد على الوجه المسيحي الافريقي لاثيوبيا، في مواجهة المدّ العربي الاسلامي في القارة الافريقية، وهو ما سوف يكون رصيداً لمصلحة أثيوبيا بالنسبة إلى الجماعات الكنسية المسيحية في الغرب. وأخيراً، إظهار أن العلاقات الاثيوبية ـ السوفياتية الوثيقة ناجمة عن ضرورات اقتصادية يمكن للغرب أن يساهم في حلها، وتالياً تقل كثافة العلاقات الاثيوبية ـ السوفياتية، بحيث تعيد أثيوبيا تجربة موزمبيق التي أبقت على نظامها الاشتراكي، وفي الوقت نفسه حسّنت علاقاتها مع الغرب وجنوب افريقيا.

(٣) خلال الفترة نفسها، فإن أثيوبيا سوف تسعى إلى تدعيم الحركات الانفصالية

وحركات التمرّد في السودان وجيبوتي، سواء بالسلاح أم بالتأييد السياسي والدبلوماسي في منظمة الوحدة الافريقية والمحافل الدولية، مع محاولة تحييد دور مصر بعزلها عن الدولتين، وكذلك عن الصومال. كذلك فإن أثيوبيا سوف تسعى إلى تقوية التحالف الاثيوبي ـ الكيني القائم فعلاً، مع محاولة ضمّ الدول الافريقية ذات الأغلبيّة المسيحيّة، مثل أوغندا وزائير وجنوب تشاد، إلى هذا التحالف.

(٤) خلال هذه الفترة، فإن الأقطار العربية ـ انطلاقاً من مشهد التجزئة ـ سوف تكون عرضه للقبول بالمطامح الاثيوبية. فمصر سوف تكون واقعة تحت التأثير الاثيوبي بالتحكّم في مياه النيل، ومن ثم فإنها سوف تسعى لمصالحة مع اثيوبيا بعيداً عن السودان، الذي سوف يكون هو الآخر واقعاً تحت الابتزاز الناجم عن الحركة الانفصالية في الجنوب، ويسعى لجذب اثيوبيا للقيام بدور الوسيط، وهو الأمر الذي سوف ترحّب به اثيوبيا، دون الكف عن تأييد هذه الحركة. أمّا الصومال فسوف تقع تحت الحصار الاثيوبي في حال نجاح كلّ ما سبق، ولا يكون أمامها سوى المصالحة على الشروط الاثيوبية.

ونخلص من ذلك، إلى أن الأبعاد المختلفة لعلاقات العرب بدول الجوار الجغرافي في اطار التجزئة محمّلة بالتناقضات الجوهرية التي يمكن أن تؤدّي إلى نتائج وخيمة خلال سنوات الاستشراف الثلاثين، نلخّصها في مرحلتين:

**المرحلة الأولى**، وتقع خلال النصف الأول من فترة الاستشراف (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠)، وفيها قد تتم هزيمة البلاد العربية ذات المواجهة المباشرة مع ايران وأثيوبيا، وتتفتّت الأقطار العربية ما بين اللحاق بمعسكر دول الجوار (اسرائيل أو إيران أو أثيوبيا) أو اللحاق بالمعسكر الغربي ككل.

**المرحلة الثانية**، وتقع خلال النصف الثاني من فترة الاستشراف (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٥)، وفيها قد يتمّ دمج الوطن العربي في نظم اقليمية فرعية هي: نظام شرق البحر الأبيض المتوسط، ونظام الخليج «الفارسي»، ونظام شرق افريقيا، بحيث تتحكم في النظام الأول تركيا، ربما اضافة إلى اسرائيل، وإيران في النظام الثاني، وأثيوبيا في النظام الثالث.

خلال كلّ ما سبق، ذكرنا القليل جداً عن الدول الافريقية المجاورة للمنطقة العربية والممتدة من تشاد وحتى السنغال. والأرجح أن هذه الدول لن يكون لها تأثير يذكر، بفعل توازنات القوى، على بلاد شمال افريقيا العربية (تونس والجزائر والمغرب). ولكن في ضوء التطوّرات المتوقعة في مشرق الوطن العربي وقلبه السالفة الذكر، فإن هذه البلدان سوف تقع تحت تأثير النظام المتوسطي للجماعة الأوروبية. وهكذا يمكن أن يكون الوطن العربي بفعل التجزئة قد كفّ عن كونه نظاماً اقليمياً متميزاً بذاته، وأصبح مندمجاً في توازنات عالمية جديدة تغير تماماً من شكل المنطقة كما نعرفها الآن، وبالتأكيد كما عرفناها في الماضي.

## ثانياً: مشهد التنسيق والتعاون

تظهر الصفحات السابقة بجلاء المصير السوداوي الذي يمكن أن يصل إليه الوطن العربي مع استمرار واقع التجزئة على ما هو عليه، حيث قد يندثر الوطن ويتشرذم داخل منظومات اقليمية ودولية خارجية، بحيث ينتهي إلى أن يكون موضوعاً للصراعات الدولية، وليس فاعلاً فيها. ولكن ـ كما لاحظنا أيضاً ـ أن تأثيرات علاقات الجوار المشار إليها، لا يتوقع لها أن تحدث إلا في ظل ظروف مثاليّة بالنسبة إلى دول الجوار الثلاث؛ حيث يفترض أن تحقق تركيا أهدافها في الالتحاق بالجماعة الأوروبية دون عقبات في منتصف التسعينات، وأن تتمكن ايران من كسر حصار التسليح عليها، وأن تنجح أثيوبيا في الحفاظ على علاقاتها المتميّزة بالاتحاد السوفياتي مع تحييد الولايات المتحدة على الأقل. والأهم من ذلك كله أن يظل الوطن العربي على حاله، دون استجابة للتحدّي الخارجي على الاطلاق، وهي حالة لا يوجد لها سند تاريخي. فبالقدر الذي لعبت فيه العوامل الخارجية دوراً في تجزئة الوطن العربي وضعفه، فإنها أيضاً لعبت دوراً كبيراً في يقظته، ودفعه نحو درجات أرقى من التكامل بين أقطاره، ومن ثم فإن التحديات التي يواجهها الوطن العربي، قد تدفعه نحو مزيد من التنسيق والتعاون الذي يأخذ شكلّ التنسيق الوظيفي الجماعي العربي أو التجمعات الاقليمية، وهو ما يقودنا إلى نوعية مختلفة من العلاقات والتفاعلات، هي ما يعبّر عنها مشهد التنسيق والتعاون، الذي نقوم بدراسته في هذا الجزء.

### ١ ـ الجغرافيا السياسيّة

بصفة عامّة، فإن أيّ محاولات فعلية للتنسيق بين بلدين أو أكثر من البلاد العربية، لا بدّ وأن يكون لها ردود فعل قويّة لدى دول الجوار الجغرافي، بفعل ما تحدثه من تغير كيفي في موازين القوى بين أيّ من هذه الدول والبلاد العربية المجاورة لها، والداخلة معها في تناقضات جغرافية. ولمّا كان موضوع توازن القوى سوف يتمّ مناقشته لاحقاً، فإن هذا الجزء سوف يركّز على التطورات الممكنة للتناقضات الناجمة عن الجغرافيا السياسية لعلاقات الجوار. فلا جدال أن وجود تجمعات اقليمية عربية سوف يثير ذكريات لدى دول الجوار الجغرافي، تعتقد أنها انتهت إلى غير رجعة بفعل واقع التجزئة الحالي في الوطن العربي، وخصوصاً إذا ما كان التنسيق العسكري والأمني في صدارة الوظائف التي يقوم التجمع الاقليمي بانجازها. فتجمّع الخليج العربي، مثلاً، سوف يثير لدى ايران أنه في تاريخ مضى، غالباً ما قاد زوال الخلافات والصراعات بين أقطار التجمع إلى منع ايران من تحقيق أهدافها الجغرافية في المنطقة، أو إلى سعي البلاد العربية ذاتها لاسترجاع بعض من الأراضي التي استولت عليها ايران. ومن ثم فإن قضايا الجغرافيا السياسيّة (الديمغرافية والجغرافية والاقتصادية)، التي تجمع الخليج مع ايران سوف تتراوح بين هاتين النقطتين: وقف المطامع الايرانية وتحقيق المطالب العربية. ولمّا كانت عمليات التنسيق الوظيفي داخل التجمع وتعزيزها، اضافة إلى عمليات بناء القوة الذاتية، ستستغرق بدورها بعض الوقت، فالأرجح هو أن الهدف الأول (وقف المطامع) سيمكن تحقيقه خلال فترة الاستشراف، ويتوقف بصورة رئيسية على موقف العراق؛ ففي حال انضمامه إلى

تجمعّ الخليج، فإن امكانية استعادة جزر الخليج الثلاث، وتعديل الأوضاع في شط العرب لمصلحة العراق، سوف تزداد.

أمّا إذا انضمّ العراق إلى تجمعّ المشرق العربي (سوريا ولبنان والأردن) فالأرجح هو أن يظل تجمّع الخليج في أوضاع دفاعية تحاول الحفاظ على الأمر الواقع كما هو، دون حصول ايران على مكاسب جديدة. فتجمع المشرق العربي، في الأغلب، سيكون من الناحية الأمنية موجهاً في اتجاه اسرائيل، ومن ثم فإن تناقضاته الجغرافية مع كل من ايران وتركيا سوف تكون لها أولوية اقلّ، مقارنة بالتناقض الرئيسي مع الدولة الصهيونية. ولكن ذلك لا يعني أن تجمّع المشرق العربي لن يكون مصدر قلق لكليهما. فهو من جانب، يحرم ايران من حليف عربي مهم (سوريا)، ويضيف لمناعة العراق، ولا ينقص منها كما هو حادث، في ظل استمرار التجزئة. أمّا بالنسبة إلى تركيا، فإن رؤيتها الجغرا سياسية سوف تنشأ من طبيعة علاقة تجمّع المشرق العربي مع الاتحاد السوفياتي والتي على الأرجح لن تكون وثيقة، ممّا سيدفعها إلى مجموعة من السياسات لموازنة هذه العلاقة.

أمّا بالنسبة إلى تجمع وادي النيل، فسوف يصل بالنفوذ العربي الاسلامي إلى وسط افريقيا، وهو الأمر الذي يواجه النزعة الاثيوبية التي تسعى لتحقيق الاتصال ـ عبر السودان ـ بين جنوب تشاد المسيحي وهضبة الحبشة الافريقية المسيحية. فلم يكن أبداً من قبيل الصدفة أن حركة التمرّد في جنوب السودان، بقيادة جون غارانغ، الذي يحصل على معونات من كلّ من أثيوبيا وكينيا وأوغندا، تضع في مقدمة مطالبها الغاء التكامل المصري السوداني. ولذلك فإن حدوث التنسيق الأمني والدفاعي والاقتصادي بين مصر والسودان والصومال وجيبوتي، وإن كان سيثير العقدة الاثيوبية التاريخيّة، فإنه سيؤدي إلى ايقاف استغلالها لقضية جنوب السودان، والحصول على مميزات اقتصادية من جيبوتي. ونظراً للظروف الاقتصادية الصعبة لأقطار هذا التجمع، فإنه من المحتمل أن تسعى فقط إلى احباط الأهداف الاثيوبية، ربما عن طريق المقايضة بين مشكلات جنوب السودان من جانب، ومشكلات اريتريا وأوغادين من جانب آخر، عملاً بقرارات منظمة الوحدة الافريقية الخاصة بابقاء الحدود الافريقية كما هي عليه. ولكن ستبقى مشكلة مياه النيل معلقة وماثلة في علاقات اثيوبيا مع تجمّع وادي النيل. فمع زيادة السكان والحاجات الاقتصادية خلال فترة الاستشراف، فإن النزاع على مياه النيل سوف يتزايد بين تجمّع وادي النيل من ناحية، وتجمّع شرق ووسط افريقيا، الذي تسعى اثيوبيا لقيادته من ناحية اخرى.

وإذا كانت اسرائيل وايران وأثيوبيا يمكن أن تكون أحد الأسباب الأمنية الدافعة إلى تكوين التجمّعات الاقليمية للخليج العربي والمشرق العربي ووادي النيل، فإن تجمّع المغرب ينتظر أن يتكوّن نتيجة أسباب اقتصادية تعود بالأساس إلى التغيرات الاقتصادية والديمغرافية المحتملة ـ عبر البحر المتوسط ـ في الجماعة الأوروبية. فبعد انضمام اسبانيا والبرتغال للجماعة في عام ١٩٨٦، بدأت صادرات كلّ من تونس والجزائر والمغرب تواجه صعوبات جمّة داخل السوق المشتركة. ولما كان منتظراً أن تنضمّ تركيا وقبرص ومالطة إلى الجماعة بعد منتصف

التسعينات، فإن سوق الجماعة سوف يتشبع من صادرات البحر المتوسط الزراعية، ومنتوجات الصناعة الخفيفة والمتوسطة، والسياحة المتوسطية. وإذا أضفنا إلى ذلك أن الأقطار الثلاثة ـ اضافة إلى اسبانيا والبرتغال ـ تشكّل مصادر للعمالة الرخيصة في المهن الدنيا، فالأرجح أن الرباط بين أقطار المغرب العربي والجماعة الأوروبية سوف يتفكك، سواء في ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية أم علاقات العمل، وهي أمور يمكن أن تدفع الأقطار الثلاثة ـ وربما تحاول اجتذاب ليبيا وموريتانيا إليها ـ إلى تكوين تجمّع اقتصادي فيما بينها. هذا التجمع يمكن أن يحل المشكلات الواقعة داخلها مثل قضية الصحراء، وفي الوقت نفسه ينهي نهائياً أي دعاوى خاصة بدول الجوار متعلقة بالحدود.

أمّا المشهد الفرعي الثاني المتعلق بامكانية التنسيق الوظيفي الجماعي بين معظم ـ أو كل ـ البلدان العربية، في اطارات مؤسسية عامة مثل الجامعة العربية أو غيرها من المؤسسات، فليس من المنتظر أن يكون له تأثير كبير على قضايا الجغرافيا السياسية بينها وبين دول الجوار. والأرجح أن هذه القضايا سوف تتجمّد عند أوضاعها الحالية خلال فترة الاستشراف وفق هذا المشهد. فلو تصوّرنا عام ١٩٩٠ كنقطة زمنية لبدء هذا المشهد، فإنها ـ أي القضايا ـ سوف تحتاج إلى عقدين من الزمان على الأقل حتى تطرح تأثيراتها وتداعياتها، وينبني هذا التقدير على المقارنة بمنظمة للتنسيق الوظيفي، مثل الجماعة الاوروبية التي احتاجت إلى الفترة من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧٠، حتى أمكن الحديث عن التنسيق، وحتى وصل تشابك المصالح بينها إلى مرحلة متقدمة(١٠). ونظراً للفروق الكيفية السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين دول الجماعة الأوروبية والبلاد العربية، فإن هذه الأخيرة لا بد وأن تستغرق فترة أطول للوصول إلى النقطة نفسها. ولذا، فربما يكون تقدير عقدين من الزمان، يطرح مشهد التنسيق بعدهما آثاره وتداعياته، تقديراً متفائلاً. ولكن التصوّر هنا أن البلاد العربية سوف تكون واقعة تحت ضغوط خارجيّة قويّة تدفعها لمثل هذا التنسيق، اضافة إلى أنها سوف تكون في موقع يسمح بالاستفادة من دروس التجارب المماثلة في العالم، وفي مقدمتها الجماعة الأوروبية(١١). ومن جانب آخر، فإن التنسيق العربي في جوانبه العسكرية والأمنية سوف يكون موجّهاً في اتجاه اسرائيل، وتالياً، فإن البلاد العربية لن تكون على استعداد لفتح صراعات أخرى على حدودها. وعلاوة على ذلك، فإن تنامي التنسيق العربي سوف يحدّ من قدرة دول الجوار الجغرافي على الحصول على مكاسب جغرافية أو ديمغرافية من البلاد العربية.

## ٢ ـ القوميّة

يعدّ التنسيق الوظيفي في المنطقة العربية مدخلاً متميّزاً لتنمية العلاقات بين بلاد تربطها

---

(١٠) أنظر: عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة**، سلسلة الثقافة القومية، ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(١١) أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

روابط تاريخيّة وثقافية وحضارية وسياسية مشتركة، وهو يختلف جوهرياً عن مدخل التوحيد السياسي الذي ساد المنطقة العربية خلال الخمسينات والستينات، والذي ادّى إلى عدد من التجارب الوحدوية بين قطرين أو أكثر، لم يقدّر لأيّ منها الاستمرار.

وواجه تيّار التوحيد السياسي صعوبات جمّة خلال النصف الثاني من الستينات نتيجة الظروف الخارجيّة، وتلك الداخلية المتعلقة بنشأة الدولة الحديثة في الوطن العربي، وتالياً، فإنه أفسح في المجال للتيّار الوظيفي خلال السبعينات. والمهمّ هنا أن نقرر أنه بالنسبة إلى دول الجوار الجغرافي، فإن سيادة التيار الأول (التوحيد السياسي) كانت تولّد لديها تناقضاً قومياً، دفعها في معظم الأحيان للتحالف في ما بينها وبين اسرائيل، وبينها وبين القوى الغربية. أمّا بالنسبة إلى التيار الثاني (التنسيق الوظيفي) فقد كانت على استعداد للتعايش معه، بل والاستفادة منه أحياناً، وقد كان ذلك ناجماً عن أن التيار الوظيفي كان يركّز على المصالح الاقتصادية المشتركة، ويتعامل معها بطريقة عملية، ويقلّ فيه التركيز على اعتبارات التميز «القومي» العربي الذي يركّز على الاعتبارات الثقافية التي تميّز العرب عن غيرهم من الشعوب، وبالذات شعوب دول الجوار، ويخلق لديها شعوراً مضاداً يؤكد على قوميّتها الذاتيّة.

ولكن لما كان مشهد التنسيق الوظيفي الجماعي يمثّل خطوات أكثر تقدّماً وفاعلية عمّا جرى عليه الحال في السبعينات، حيث يعني في جوهره اقامة تقسيم للعمل بين البلاد العربية في المجالات الاقتصادية والامنية، وهو الأمر الذي سوف يجعل من تقسيم العمل الداخلي في كل قطر جزءاً لا يتجزأ من عملية تقسيم العمل داخل المجتمع العربي ككل، فإن هذه العملية لا بدّ أن يرافقها، من الناحية الشعورية والنفسية، تأكيد على فكرة العروبة، حتى ولو كان هذا التنسيق يتمّ على أساس فكرة المصلحة. وعلى الأقل، فإن التنسيق يفترض تراجع، ان لم يكن اختفاء، المنازعات العربية ـ العربية، وهو ما يحمل في داخله بداية لوقف التيّار القطري في البلاد العربية. وكلتا العمليتين لا بد أن تصبّا في تنمية الشعور القومي العربي، أيّاً كانت أسبابه ومقدّماته في هذه الحالة. ورغم أن ذلك يمكن أن يقود ـ موضوعياً ـ إلى الوحدة (المشهد الثالث)، فإن هذه العملية للتنسيق والتكامل من خلال مؤسسات وظيفية، نظراً لاتّصافها بالتدرج والبطء، فإن نتائجها تحتاج إلى وقت طويل حتى تعبّر عن واقع سياسي متميّز يؤثّر في دول الجوار الجغرافي. ولذا، فإنه على الأرجح ـ في ظل مشهد التنسيق الجماعي ـ أن يتأخر رد الفعل القومي لدى دول الجوار حتى العقد الأخير من فترة الاستشراف، حين يبدو أن التنسيق بين البلدان العربية قد وصل إلى نقطة لا عودة فيها ولا نكوص. وعندئذ فإن ردّ الفعل لدى دول الجوار سوف يكون مقارباً لردّ فعلها في حالة الوحدة العربية (المشهد الثالث)، وهو ما سنناقشه في الجزء التالي من الدراسة. ويعزّز من وجهة النظر هذه، أن التنسيق الجماعي العربيَ من الناحية الأمنية والعسكرية سوف يركزّ على اسرائيل، ومن ثم فإنه سيتجنب مواجهة مباشرة مع باقي دول الجوار الجغرافي الأخرى، بل انه سيسعى إلى مدّ الجسور معها من خلال مؤسسات مثل الأوبك أو المؤتمر الاسلامي أو منظمة الوحدة الافريقية أو منظمات العالم الثالث الأخرى، وإن كان ذلك كله لا ينفي أنه مع كل تطوّر في تقسيم العمل العربي وتراجع النزاعات العربية ـ

العربية، فإنّ الترقّب والتخوّف سوف يتزايدان لدى القوميّات المجاورة، بخاصّة لدى أثيوبيا وايران، نظراً لما يمكن أن تضفيه هذه العملية من تزايد في القدرات العربية عامة.

ولكن الوضع سوف يختلف بالنسبة إلى مشهد التجمّعات الاقليميّة. فالأرجح أن انشاء هذه التجمّعات سوف يكون لمواجهة خطر خارجي من قبل دولة من دول الجوار؛ فتجمع الخليج سيكون أساساً لمواجهة ايران، والمشرق العربي لمواجهة اسرائيل وايران وتركيا على الترتيب، ووادي النيل لمواجهة أثيوبيا، والمغرب العربي لمواجهة نموّ الجماعة الأوروبية. ولما كانت مواجهة الخطر الخارجي في أغلب الأحيان تؤدي إلى التأكيد على الشعور القومي والتميز تجاه العدو المشترك، فإن هذه التجمّعات، وإن كانت سوف تركّز على خصوصياتها السياسية والاجتماعية، فإنها لن تجد سوى العروبة كرباط معنوي وروحي يجمع بين شعوبها، اضافة إلى مواجهة التحدّيات الخارجية، ومن ثم فإنها سوف تطرح نفسها كخطوة أوليّة في سبيل تحقيق الوحدة العربية. هذه الرابطة العربية سوف تثير شعوراً مضاداً لدى قوميّات دول الجوار الجغرافي، بخاصّة لدى ايران وأثيوبيا، ودول الجوار الجغرافي الواقعة جنوب المغرب العربي من تشاد حتى السنغال. فإذا أخذنا في الاعتبار أن التجمّعات الاقليمية سوف تقوم بين بلاد عربية ليست متجاورة فقط، وإنما يوجد فيها أيضاً أوجه من التشابه في النظم السياسية والاجتماعية والتوجّهات الاقتصادية، فإن الأرجح هو أن عمليات التنسيق الوظيفي في ظل هذا المشهد الفرعي سوف تسير بوتائر أسرع عما هو الحال في حالة التنسيق الجماعي العربي. ولذا فإنه يُتصوّر أن تسير عمليات تقسيم العمل في كلّ اقليم على حدة بطريقة أسرع من تكوّنها على مستوى الوطن العربي ككل. على أنه من الجدير بالذكر هنا الاشارة إلى أنه على الرغم من أن هذه التجمّعات سوف تجعل من العروبة أساساً لها، إلا أنه من المتصوّر أنه يكون لها تكييفات مختلفة لهذه الفكرة حسب الظروف السياسية والاجتماعية لكل تجمّع، وهو ما يمكن أن يخلق تناقضات بين هذه التجمعات، ويفتح الباب لدور دول الجوار الجغرافي للتأثير في الوطن العربي ككل.

### ٣ ـ توازن القوى

سوف يغيّر التنسيق الجماعي بين البلاد العربية ككلّ، أو بين مجموعات منها، ميزان القوى جوهرياً في علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي. فلو تصوّرنا أن هناك تنسيقاً وظيفياً بين الأقطار العربية جميعاً، وفق اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، الموقعة في إطار الجامعة العربية في ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٥٠، وأن هذه الاتفاقية وضعت موضع التطبيق، فإن القدرات الاقتصادية والعسكرية العربية سوف تكون قادرة على مواجهة أيّ من دول الجوار الجغرافي على حدة. فالجدول رقم (٥ ـ ٤) يشير إلى المؤشرات الخاصة بخمسة بلاد عربية فقط، وهي التي تقع في مقدّمة الأقطار العربية الواحد والعشرين من حيث عناصر القوّة. وبمقارنتها بعناصر القوّة لكل دولة من دول الجوار الجغرافي على حدة، نكتشف بسهولة حجم التفوّق العربي. فبالنسبة إلى تركيا، على سبيل المثال، نجد أنه في عام ١٩٨٥ كان في البلاد

جدول رقم (٥ ـ ٤)

المؤشرات العسكرية للأقطار العربية الرئيسية لعام ١٩٨٥

| البيـان | الوحدة | مصر | سوريا | العراق | ليبيا | السعودية | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السـكـان | مليون | ٤٨,٥ | ١١ | ١٥ | ٣,٥ | ١٢ | ٩٠ |
| الناتج المحلي الاجمالي (عام ١٩٨٣) | مليار دولار | ٣٣,٦٦٢ | ١٩,٧٤٢ | ٣٠,٥٢٦ | (١)١٩,٨٧٥ | ١١٩,٥٩٧ | ٢٣٣,٤٦٢ |
| اجمالي القوات المسلحة | ألف فرد | ٤٤٢ | ٤٠٢,٥ | ٥٢٠ | ٧٣ | ٦٢,٥ | ١٥٠٦ |
| الانفاق الدفاعي (عام ١٩٨٤) | مليون دولار | (٢)٣٧٨٦ | ٣٢١٠ | ١٣٨٣١ | (١)٧٠٩,٢٢ | (٢)٢٢٦٨٧ | ٤٤٢٢٣,٢٢ |
| متوسط نصيب الفرد من نفقات الدفاع | دولار | ٧٨,٦ | ٢٩١,٨١ | ٦٨٦,٢ | ١٩٩,٧٨ | ١٨٩٠,٥٨ | ٤٩١,٣ |
| دبابات القتال الرئيسية | دبابة | ٢١٠٠ | ٤٢٠٠ | ٣٧٥٠ | ٢٨٠٠ | ٤٥٠ | ١٣٣٠٠ |
| قطع المدفعية | قطعة | ٢٤٠٠ | ٤٠٠٠ | ٣٦٥٠ | ٢١٧٤ | ٤٦٣ | ١٢٦٨٧ |
| الصواريخ أرض ـ أرض | قاعدة | ٢١ | ٥٤ | ٤٣ | ٤٨ | ـ | ١٦٦ |
| سفن السطح الرئيسية | سفينة | ١٠ | ٢ | ١ | ١٠ | ٩ | ٣٢ |
| غواصات | غواصة | ١٤ | ٢ | ـ | ١٨ | ـ | ٣٤ |
| زوارق صواريخ | زورق | ٣٠ | ٢٢ | ١٠ | ٢٥ | ٩ | ٨٦ |
| طائرات قتال | طائرة | ٤٠ | ٥٠٠ | ٥٠٠ | ٥٣٥ | ٢٠٥ | ٢١٦٧ |
| هليكوبتر مسلح | هليكوبتر | ٢٤ | ١٠٠ | ١٠٠ | ٤٢ | ـ | ٢٦٦ |

(١) الرقم عن عام ١٩٨٢، ووفقاً لتقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٥، كان الناتج المحلي الاجمالي لليبيا عام ١٩٨٣، ٣١,٣٦٠ مليار دولار.

(٢) الرقم عن العام المالي ١٩٨٤/ ١٩٨٥.

المصدر: IISS, Ibid.

العربية الرئيسية الخمسة من السكان ما يقرب من ضعف سكان تركيا، وناتجها المحلي يزيد على أربعة أمثال الناتج المحلي لتركيا، بينما يبلغ الانفاق العسكري ٢٧ مثلاً، والدبابات والمدفعية ستة أمثال، والصواريخ أرض ـ أرض ٦ أمثال، وسفن السطح ما يقرب من الضعف، والغواصات ما يزيد على الضعف، وزوارق الصواريخ ٩ أمثال وطائرات القتال ما يقرب من ٦ أمثال. وتقلّ هذه الفجوة نسبياً في حالة ايران، ولكن التفوّق العربي يظلّ كاسحاً. أمّا في حالة أثيوبيا، فإن التفوّق العربي أكثر من ساحق. ولكن المشكلة هنا أن الوطن العربي، حتى في حالة التنسيق الجماعي الأمني والدفاعي، فإن عليه أن يتعامل مع كل دول الجوار الجغرافي الرئيسية في وقت واحد، إضافة إلى اسرائيل والدول التي تساندها. وإذا أضيف إلى ذلك، المشكلات الخاصة بالتنسيق ونقل القوات وامدادها والاتساع الجغرافي لنطاق حركتها، فضلاً عن متطلبات الأمن الداخلي في هذه البلدان، فإنها تجعل مثل هذا التنسيق فاعلاً فقط في ردع دول الجوار ومنعها من التوسع، بخاصة في حال حدوث تنسيق فعّال فيما بينها، أو بينها وبين اسرائيل، إلا في حالة أثيوبيا فإنه يكون بقدرة التنسيق العربي ليس ردعها فقط، وإنما هزيمتها أيضاً.

أمّا بالنسبة إلى مشهد التجمّعات الاقليمية، فإن **تجمّعاً للمشرق العربي** يضمّ سوريا والعراق (إضافة إلى الأردن ولبنان) يسمح بتفوق نسبي عسكري على تركيا، فيما عدا العنصر الخاص بتعداد السكان والقوّة البحرية. وحتى في هذين العنصرين، فإن التفوّق النسبي التركي سوف يتراجع تدريجياً حتى يصل إلى درجة التعادل تقريباً عام ٢٠١٥. ولكن تفوّق المشرق العربي يظلّ نسبياً، حيث من الضروري أن يؤخذ في الحسبان كلّ من التهديدات الاسرائيلية والايرانية لاقليم المشرق العربي، والوضع التركي في حلف الأطلسي، والتهديدات السوفياتية لتركيا، وعدم حيوية المشكلات الجغراسياسية والقومية بين الاقليم وتركيا. كلّ هذه العوامل يمكن أن تجعل ميزان القوى بين الطرفين متعادلاً خلال فترة الاستشراف.

ويختلف الموقف في حالة الميزان الايراني مع **تجمع الخليج العربي**. فرغم أن التجمّع يضمّ ستة بلاد عربية، فإن فيه نقطة ضعف جوهرية، تتمثّل في عدد سكانه مقارنة بعدد السكان في ايران. وبالنظر إلى الجدول رقم (٥ ـ ٢) نجد أنه في عام ١٩٨٥ كان عدد سكان ايران يبلغ ٤٣ مليون نسمة مقارناً بحوالى ١٦ مليون نسمة لأقطار الخليج مجتمعة، ويظل التفوّق السكاني مستمراً حتى نهاية فترة الاستشراف عام ٢٠١٥، حيث يبلغ عدد سكان ايران ١٠٤ ملايين نسمة مقابل ٤٧ مليوناً لأقطار الخليج. والأهم من ذلك أن ميزان الطرفين يصبح أكثر اختلالاً بالنسبة إلى القوات المسلحة. ففي عام ١٩٨٥، بلغ عدد القوات المسلحة الايرانية ٦٢٥ ألفاً مقارناً بحوالى ١٤٨ ألفاً لبلدان الخليج، وفي عام ٢٠١٥ فإن الفجوة بين الطرفين ستظل على اتساعها، حيث سيبلغ عدد القوات المسلحة الايرانية ما يقارب مليونين مقارناً بـ ٣١٥ ألفاً لأقطار الخليج. وصحيح أنه خلال فترة الاستشراف سوف تتمكن بلاد الخليج العربية من إحراز تفوق نسبي في المعدات كمّاً وكيفاً، إلاّ أن التوازن البشري سوف يظل عنصراً حاسماً في ميزان القوى بين الطرفين، بخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار التركيب الديمغرافي لكلا الطرفين، حيث توجد أقليات ايرانية فاعلة في الخليج. وهكذا، فإن تجمّع الخليج، وإن كان متصوراً أن يصحّح نسبياً

من الاختلال الاستراتيجي مع ايران، فإنه ليس من المتصور أن يصل إلى نقطة التعادل التي تجعل ايران تنصرف عن أهدافها التوسعيّة في المنطقة. وفي هذه الحالة فإن موقف العراق (وتجمع المشرق العربي عامّة) من تجمّع الخليج يصبح أمراً مهماً. فوجود قدر من التنسيق في المجال الدفاعي والأمني على الأقل، يمكن أن يمثّل رادعاً حاسماً لايران يمنعها من التوسّع في منطقة الخليج.

أمّا بالنسبة إلى **تجمع وادي النيل**، فإن الاختلال الحادث في ميزان القوى بين أثيوبيا وكلّ من السودان والصومال وجيبوتي، فرادى ومجتمعة، كما هو واضح من الجدول رقم (٥ ـ ٣)، سوف يتمّ تصحيحه بإضافة القوّة المصرية، كما هي موضحة في الجدول رقم (٥ ـ ٤). ورغم وجود صعوبات شديدة متعلقة بالنقل والامداد وطبيعة مسارح العمليات في شرق افريقيا وجنوب السودان، فإن تجمع وادي النيل يصبح قادراً على ردع أثيوبيا ومنعها من التأثير في جنوب السودان، أو الاعتداء على الصومال، أو التأثير في جيبوتي، بل ويخلق ظروفاً مؤاتية لعزل أثيوبيا عن باقي دول الجوار الافريقية الواقعة جنوب السودان.

وأخيراً، فإن **تجمّع المغرب العربي** سوف يجعل الاختلال الشديد الموجود في ميزان القوى بين البلاد العربية في شمال افريقيا والدول الافريقية جنوبها نهائياً وحاسماً، بحيث يفتح الباب ليس لابقاء الأوضاع الحالية فقط على ما هي عليه الآن، في وضع التجزئة، وإنما يمكن أن يفتح الباب لمنافسة النفوذ الأوروبي عامة والفرنسي خاصة، في كلّ من تشاد والنيجر ومالي والسنغال، وربما في مراحل متأخرة من التنسيق الوظيفي بين بلاد المغرب العربي ـ في العقد الثالث من فترة الاستشراف ـ وأن لا تجد أمامها سوى استراتيجيّة اللحاق والاتباع لتجمع المغرب، مستفيدة في ذلك من الروابط الإسلامية بين الطرفين، فتأخذ شكل علاقات انتساب كتلك التي تربط بين أقطار المغرب نفسها والجماعة الأوروبية الآن في منتصف الثمانينات.

## ٤ ـ الاعتماد المتبادل

يعني التنسيق الوظيفي بين البلاد العربية جميعها، أو بين مجموعات اقليمية منها، عدداً من النتائج: أولاها، اتّساع السوق بدرجة كبيرة عن سوق أي بلد عربي بمفرده. وثانيتها، زيادة كبيرة في درجة تقسيم العمل بين الأقطار العربية تبعاً للمزايا الاقتصادية المتوافرة لكل قطر على حدة. وثالثتها، زيادة القاعدة الانتاجية وربّما تنوّعها بالنسبة إلى هذه البلاد. ورابعتها، ان معدلات النموّ الاقتصادي سوف تزيد في البلاد العربية. وخامستها، انه من الناحية النسبيّة فإن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينها سيتمّ على حساب علاقاتها مع العالم الخارجي، ولكن من الناحية المطلقة، وفي ضوء النمو الاقتصادي، فإنه سوف يحدث نموّ في التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي. بالطبع، فإن هذه النتائج سوف تختلف في عمقها من حالة إلى أخرى؛ ففرصها تتزايد بشكل كبير في ظلّ مشهد التنسيق الجماعي العربي عنها في ظلّ مشهد التجمّعات الاقليمية. وفي هذه الحالة الأخيرة، فإن الوضع سوف يختلف من تجمع اقليمي إلى آخر.

فتجمّع **الخليج العربي**، مثلاً، تدور قاعدته الانتاجية كلها حول النفط، سواء من حيث استخراجه أم تكريره أم إقامة صناعة متطوّرة للبتروكيماويات. وبعد ذلك، فإن الفرص المتاحة للتوسّع الزراعي والصناعي تبقى محدودة، بخاصّة إذا حدثت تحت شرط الرشادة الاقتصادية في التنمية، بحيث تسمح بانتاج سلع قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية والداخلية. ولكن الوفرة المالية ـ بخاصة إذا ما استعاد النفط أسعاره في منتصف التسعينات ـ سوف تسمح بقدر كبير من القدرة على الاستيراد. على أيّ حال، فإن تشابه البنية الانتاجية لأقطار الخليج سوف يضع حدوداً على فرص تنوّع القاعدة الانتاجية لها، وبالتالي فرص نموّ الاعتماد الاقتصادي المتبادل، بخاصّة إذا ما أخذ في الاعتبار ضيق السوق المحلية في الخليج، حتى مع قيام تجمّع اقتصادي واحد.

ويختلف الوضع بالنسبة إلى تجمعي المشرق والمغرب العربيين، فكلاهما يتميّز باتّساع نسبي للسوق وتنوّع في القدرات الانتاجية. ففي **المشرق**، نجد أن العراق لديه الموارد والأسس للتنمية الزراعية والصناعية، كما أن سوريا لديها الموقع الجغرافي المطلّ على البحر الأبيض، إضافة إلى طاقات بشريّة وزراعية وصناعية، كما أن الأردن يمكن أن يقدّم القاعدة العلميّة للتكامل والتنمية، أما لبنان فلديه إمكانات سياحية وخبرة سابقة في سوق المال. وهكذا، فإن البنية الاقتصادية للبلاد الأربعة تسمح بتنسيق وظيفي على مستوى متقدّم. هذا بالطبع شرط انتهاء الحرب العراقيّة ـ الايرانية والحرب اللبنانية.

وفي **المغرب العربي**، فإن القاعدة الاقتصادية لكلّ من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا (وربما ليبيا)، يمكن أن تسمح بتنسيق وظيفي متقدم بين البلاد الأربعة. فالجزائر لديها موارد نفطية وقاعدة للصناعات الثقيلة، والمغرب لديه موارد زراعية وطاقات للصناعات الخفيفة، وتونس تتوافر فيها السياحة والزراعة، وموريتانيا الموارد المعدنية. ومع الاتساع النسبي للسوق، فإن العقبات التي يمكن أن تنشأ عن التنافس في المنتوجات الزراعية والصناعية يمكن تلافيها عن طريق اجراءات التنسيق الوظيفي نفسها، التي ستعمل على تكريس تقسيم العمل بين البلاد الأربعة.

وأخيراً، فإن **تجمّع وادي النيل** يتميز بسوقه الواسعة والتنوع النسبي للقاعدة الزراعية والصناعية بين مصر والسودان، ولكن رأس المال سوف يظل مشكلة كبرى، وهو العقبة التي وقفت في طريق العديد من مشروعات التكامل بينهما خلال السبعينات، ومن ثم فإن انضمام ليبيا إلى هذا التجمع يحل بعضاً من مشاكله المالية.

فإذا ما عدنا إلى دول الجوار الجغرافي، فإن **حالة التنسيق الجماعي العربي العام** سوف تضع أمام **تركيا** قيوداً، كما ستوفّر لها فرصاً. أما بالنسبة إلى القيود، فسوف تظهر في بعض السلع التركية المصدّرة للوطن العربي، والتي لها بدائل عربية. وفي هذه الحالة، فإن مثل هذه السلع قد تكون في وضع تنافس ضعيف مع السلع العربية المماثلة، بخاصة إذا ما وصل التنسيق الوظيفي العربي إلى درجة إنشاء اتحاد جمركي بين البلدان العربية. أما الفرص فسوف تنشأ

نتيجة أن الاتحاد الجمركي يستغرق وقتاً طويلاً (ربما عقدين من الزمان) حتى يتم استقراره، ومن ثم فإن المجال سوف يظلّ متسعاً لتركيا، ولفترة طويلة، لكي تزيد من تجارتها مع الوطن العربي، بخاصّة إذا ما وفّر التنسيق في مراحله الأولى اتساعاً للسوق، ونموّاً وتنوّعاً في القاعدة الانتاجيّة، والأهم من ذلك نموّاً اقتصادياً يدفع الأقطار العربية إلى مزيد من التبادل التجاري مع العالم الخارجي. والأهم من ذلك ان النمو الاقتصادي العربي العام سوف يخلق فرصاً أمام العمالة والشركات التركية للعمل والاستثمار. وحتى بعد استكمال التنسيق الوظيفي العربي، أي الوصول إلى الاتحاد الجمركي كحدّ أدنى والسوق المشتركة كحدّ أقصى، فإن التبادل التجاري والاقتصادي بين البلاد العربية، وإن كان سيزيد بصورة نسبية، فإن النموّ الاقتصادي يؤدي عادة إلى زيادة مطّردة في التعامل مع العالم الخارجي. وهنا، فإن تركيا ربما تجد نفسها أمام اغراء الرغبة في اقامة علاقة انتساب مع الاقليم العربي، ككل، شبيهة بالعلاقة التي تربطها بالجماعة الأوروبية حتى الآن، في منتصف الثمانينات. ويتوقف الأمر إذ ذاك على درجة اندماج تركيا في الجماعة الأوروبية والنموّ الاقتصادي والتنوّع في القاعدة الانتاجيّة في تركيا. فرغم أن تركيا لديها الدوافع والرغبة الأكيدة في اللحاق بالجماعة الأوروبية ـ كما أسلفنا ـ والاتفاق بين الطرفين على ضمّ تركيا كعضو كامل في الجماعة في منتصف التسعينات، فإن هناك عدداً من العوامل التي قد تقف حائلاً دون تنفيذ هذا الاتفاق، نجملها بما يلي:

أ ـ ان الحماس التركي للالتحاق بالجماعة، لا يقابله حماس أوروبي مقابل، نتيجة الاختلاف الثقافي والحضاري الواسع بين أوروبا الغربية وتركيا. فرغم قيام الدولة التركية الحديثة على قاعدتي القومية والعلمانية، فإنها تبقى مجتمعاً إسلامياً متميزاً. وإذا كانت تركيا قد قُبلت في حلف الأطلسي وعدد من المؤسسات الغربية الأخرى، فقد تم ذلك لأسباب أمنية تتعلق بالمواجهة مع الاتحاد السوفياتي أساساً. ولكن ذلك لا يبرّر بالضرورة إدراج تركيا في سوق مشتركة تسمح بالانتقال الحر للعمالة التركية، وهي التي تسعى أوروبا تدريجياً للتخلّص منها.

ب ـ انه لا يوجد ضمان لاستمرار عملية التحوّل الديمقراطي ورسوخه في تركيا. ولمّا كان النظام الديمقراطي في الحكم، أحد الشروط الواجب توافرها لانضمام اليونان واسبانيا والبرتغال إلى الجماعة، فسوف تنطبق القاعدة نفسها على تركيا، ومن ثم، فإن كلّ تأخير في استكمال مقوّمات هذا النظام في تركيا، سوف يشكّل عائقاً أمام انضمام تركيا للجماعة.

ج ـ ان هناك تنافساً حقيقيّاً بين الصادرات التركيّة للجماعة وصادرات كلّ من اليونان واسبانيا والبرتغال ـ وربّما ايطاليا ـ مما سيدفع هذه الدول إلى الوقوف كعقبة أمام انضمام تركيا، إلا بعد الحصول على تعويضات ضخمة قد يصعب على مؤسسات الجماعة الأوروبية توفيرها.

د ـ ان عنصر الزمن في حدّ ذاته له أهميّة كبرى. فقد أشرنا من قبل إلى أن تركيا، رغم اعتمادها الأمني على الغرب من خلال حلف الأطلسي، فإن اعتمادها الاقتصادي عليه آخذ في التراجع لمصلحة التبادل مع العالم الثالث، بخاصة مع العالمين العربي والإسلامي. ويبدو ذلك واضحاً بمراجعة الصادرات والواردات التركية للدول العشر الأعضاء في الجماعة الأوروبية

(قبيل انضمام اسبانيا والبرتغال في أول كانون الثاني / يناير ١٩٨٦). فمن الناحية المطلقة، فإن الصادرات التركية للدول العشر ارتفعت من ١٩٩,١ مليون دولار عام ١٩٦٣ إلى ١٧٧٥٥,٤ مليون دولار عام ١٩٨٢، ولكنها كنسبة من الصادرات التركية الكليّة انخفضت من ٥٤ بالمائة إلى ٣٠,٥ بالمائة عام ١٩٨٦. أمّا بالنسبة إلى الواردات، فقد ارتفعت من الناحية المطلقة، لكنها انخفضت من الناحية النسبية من ٤٠,٦ بالمائة إلى ٢٨,٢ بالمائة بين العامين[١٢]. فإذا استمرّ هذا الاتجاه، مع اتجاه تزايد التجارة ـ إضافة إلى العناصر الاقتصادية الأخرى ـ مع الوطن العربي في ظل التنسيق الجماعي العام، فإن هذا الأخير سوف يمثّل منافساً للجماعة الأوروبية في العقل التركي.

هـ ـ لا جدال في أن عامل النفط وأسعاره سوف تظل عاملاً مهماً بالنسبة إلى فاعلية التنسيق الجماعي العربي وعلاقات الاعتماد المتبادل مع تركيا. فارتفاع أسعار النفط سوف يدعم ـ مع عوامل أخرى مهمة ـ اتجاه التنسيق الوظيفي، ويشكل حافزاً لتركيا لتقوية اعتمادها المتبادل مع الوطن العربي.

وعلى أي حال، فإنه يمكن بناء تصوّرين لمستقبل التعاون العربي ـ التركي في ظلّ مشهد التنسيق الجماعي العربي: الأول، أن تنضمّ تركيا بالفعل إلى الجماعة الأوروبية في النصف الثاني من التسعينات. ومع تصور ارتفاع اسعار النفط في ذلك الوقت، فإن سياسة تركيا الاقتصادية مع البلاد العربية سوف تتسم بالتنسيق مع سياسة الجماعة الأوروبية. والمرجّح في هذه الحالة أن تتزايد علاقات الاعتماد المتبادل بين الطرفين، وتتغيّر عن الصورة الثنائية لهذه العلاقات في ظلّ استمرار التجزئة، وتقترب من النموذج الذي أرساه الحوار العربي ـ الأوروبي خلال السبعينات ولم يقدّر له الدخول في حيّز التنفيذ آنذاك. والثاني، ونتيجة للعوامل التي سبقت الاشارة إليها، فإن تركيا لن تدخل الجماعة الأوروبية مع الابقاء على علاقة الانتساب الحالية معها. وفي هذه الحالة، فإن تركيا ستتجه لاقامة علاقة مماثلة مع الجماعة العربية. وفي كلتا الحالتين، فإنه ينتظر أن تتكثف علاقات الاعتماد المتبادل بين تركيا والوطن العربي، وإن اختلفت صور هذه الكثافة ودرجتها بين التصوّرين.

أمّا بالنسبة إلى كل من ايران وأثيوبيا وباقي دول الجوار الجغرافي الافريقية، والتي لها علاقات اعتماد متبادل ضئيلة مع الوطن العربي، فإن التنسيق الجماعي العربي سوف يتيح فرصاً أكبر لتنمية هذه العلاقات، وسوف يتوقف الأمر في هذه الحالة على السياسات التي سوف تتبعها مؤسسات التنسيق. والأرجح في حالة الدول الافريقية ـ بما فيها اثيوبيا ـ أن تتكثف علاقات شبيهة بتلك التي تمّ تصورها خلال السبعينات في اطار ما عرف آنذاك بالحوار العربي ـ الافريقي، حيث تساهم الجماعة العربية في تنمية الدول الافريقية، مع اقامة نظام للمبادلات خاص بها. أمّا بالنسبة إلى إيران، فإن مستقبل علاقاتها الاقتصادية مع الوطن العربي سوف

(١٢) «Turkey: EEC Relations,» in: *Turkey 1983 Almanac,* p. 498.

يتوقف على مسار الحرب العراقية ـ الايرانية. ولما كنا نتصور ـ مما سبق ـ أن التنسيق الجماعي العربي لو تمّ في خلال السنوات الخمس المقبلة، فإن ميزان القوى بين الطرفين سوف يكون كافياً لردع ايران من الناحية الأمنية والعسكرية، ولكن نظراً للخبرة السلبية المترتبة على الحرب، فإنه ليس من المنتظر أن تحدث كثافة في علاقات الاعتماد المتبادل بين الطرفين بسرعة، ولكن بعد ذلك، وربما مع مطلع القرن المقبل، فربّما تتكثّف هذه العلاقات نتيجة للفرص التي يتيحها الاقليم العربي للمنتوجات الايرانية.

وتختلف علاقات الاعتماد المتبادل بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي في حالة المشهد الفرعي الخاص **بالتجمعات الاقليمية**. فإن مثل هذا المشهد في حالة **تركيا، مثلاً**، لن يكون في أي صورة من صوره منافساً للجماعة الأوروبية، حتى ولو في مراحل زمنية متأخرة من فترة الاستشراف، ومن ثم فإن تعامل تركيا مع كلّ تجمّع اقليمي سوف يكون على أسس من الرشادة الاقتصادية. ذلك أن صادرات تركيا ووارداتها تنصرف أساساً إلى البلاد العربية المنتجة للنفط[١٣]، ومن ثم فإن اهتمامها الأساسي سوف يتركّز في تجمع الخليج العربي، والأرجح أن تتوثّق علاقاتها مع هذا التجمّع، سواء من خلال علاقاتها المباشرة به قبل أو بعد انضمامها إلى الجماعة الأوروبية، بخاصّة إذا ما ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى في منتصف عقد التسعينات، اضافة إلى المساهمة في الحوار الأوروبي ـ الخليجي الذي ستزداد أهميته آنذاك. أمّا بالنسبة إلى تجمّع المشرق العربي، فالأغلب أن تركيا سوف تستمرّ في التعامل على أساس ثنائي، حيث تستفيد وتنمّي علاقاتها المكثفة مع العراق، ودونما خلق علاقة مؤسسية مع تجمّع قد يحمل توجهات سياسيّة ليست بالضرورة متماشية مع وجهة النظر التركية. وينطبق الأمر نفسه على العلاقات التركية مع تجمعيّ وادي النيل والمغرب العربي.

أمّا بالنسبة إلى ايران، فإنه رغم الضآلة العامة لعلاقاتها التجارية مع البلاد العربية، ومع استبعاد سوريا حيث توجد علاقات سياسية خاصة بينهما، فإن تلك العلاقات تنحصر أساساً في بلدان الخليج[١٤]. ومن ثم فإن ايران قد تقرّر في المستقبل أن تستفيد من التنوع النسبي في قاعدتها الانتاجيّة من خلال التوجّه الى السوق الخليجية. يلي ذلك في الأهمية تجمّع المشرق العربي. وليس من المتصوّر أن تزيد علاقات ايران مع تجمّعي وادي النيل والمغرب العربي عما هي عليه، نظراً لعنصر البعد الجغرافي، والمنافسة المتوقعة بين السلع المنتجة في كلا التجمعين والمنتوجات الايرانية.

وبالنسبة إلى أثيوبيا، فمن الملاحظ ضعف العلاقات الاقتصادية بينها وبين الوطن العربي ككلّ، بأقطاره النفطية وتلك غير النفطية[١٥]، والأرجح أن هذه العلاقات سوف تستمر على

---

(١٣) International Monetary Fund [ IMF]: *The Directions of Trade Statistics Yearbook, 1982* (Washington, D.C.: IMF, 1982), and *The Directions of Trade Statistics Yearbook, 1985*.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه.

ضعفها مع التجمعات الاقليميّة العربية كافة. فلا يوجد واقع سياسي لدى تجمع الخليج للتعامل مع اثيوبيا، ومن الأرجح أن تكون العلاقة الأساسية مع تجمّع وادي النيل بخصوص مياه النيل، وبالذات في مراحل متقدّمة من التنسيق بين مصر والسودان. أمّا بالنسبة إلى باقي الدول الافريقية الواقعة جنوب المغرب العربي، فهناك فرصة حقيقيّة كي يكون هذا التجمع منافساً للجماعة الأوروبية بالنسبة إلى هذه الدول، بحيث تكون مصدراً للمواد الأوليّة للصناعات المتوقّع نموّها في هذا التجمع، وسوقاً لهذه المنتوجات.

## ٥ ـ مستقبل العلاقات مع دول الجوار الجغرافي في ظل مشهد التنسيق والتعاون

### أ ـ العلاقات العربية ـ التركيّة

إذا أخذنا الأبعاد الأربعة السابقة للعلاقات العربية التركية في الاعتبار، فإنه يمكن تصوّر مسارها خلال فترة الاستشراف في ظل مشهد التنسيق والتعاون على الوجه التالي:

(١) من البديهي أن المصلحة الثابتة لأيّ من دول الجوار الجغرافي أن يبقى الوطن العربي على ما هو عليه في ظلّ مشهد التجزئة. ففي ظل هذا المشهد، تكون الأوضاع مثالية لها، من حيث القدرة على التعامل مع كلّ قطر عربي على حدة، إلى امكانية جذبه إلى تجمّعات اقليمية خارج النظام العربي. وفي حالة تركيا ـ مثلها في ذلك مثل باقي الدول الغربية ـ فإنها ستحاول تعويق تقدّم التنسيق الجماعي العربي كلمّا أمكن، بخاصة خلال مراحله الأولى، وذلك من خلال العلاقات الثنائية من ناحية، والعلاقات من خلال المؤتمر الاسلامي من ناحية ثانية، والتنسيق مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واسرائيل من ناحية ثالثة. والأرجح أن اتجاه التعويق التركي سوف يكون في اتجاه فصل بلاد الخليج عن باقي الوطن العربي، حيث يوجد النفط والمال والسوق.

(٢) ومع نجاح التنسيق الجماعي العربي في تعميق جذوره، فإن ذلك سوف يشكل احباطاً لمساعيها. ومع ذلك فإنها سوف تسعى للاستفادة من الوضع الجديد، من خلال سياسة للحوار العربي ـ الأوروبي حيث تلعب فيه تركيا دور الوسيط والجسر. وتخوّفاً من النتائج الأمنية المترتبة على هذا التنسيق، التي ستنعكس على ميزان القوى بين الطرفين، فالأغلب أن تركيا سوف تميل إلى مزيد من التنسيق الدفاعي مع حلف الأطلسي، واسرائيل في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، كنوع من استراتيجية التوازن في مواجهة القوّة العربية المتنامية.

(٣) سوف تسعى تركيا ـ بنجاح ـ إلى توطيد علاقاتها مع السوق العربيّة المتسعة، وفي مراحل متقدّمة من التنسيق، سوف تكون الجماعة العربية منافساً للجماعة الأوروبية لدى تركيا. وفي حالة عدم انضمام تركيا لهذه الأخيرة، فإنها قد تجعل الانتساب للجماعة العربية أحد خياراتها الخارجيّة، وعندئذ سيحدث تحول جوهري في السياسة الخارجيّة التركية حيث تتقلّص علاقاتها مع الغرب واسرائيل. ولكن هذا الاحتمال يظل بعيداً ورهناً بعوامل كثيرة، إذا توافرت

فسوف يكون ذلك في السنوات الأخيرة من فترة الاستشراف. لكنه إذا حدث، فسوف يكون كفيلاً بحل كثير من المشكلات مع تركيا، بخاصّة تلك المتعلقة بتوزيع مياه نهر الفرات.

(٤) في حالة مشهد التجمّعات الاقليميّة العربية، فإن اقليم المشرق العربي سوف يكون مصدراً للتهديد الأمني لتركيا، بحكم وجود عدد من المشاكل الجغرا سياسية المثارة، وأهمها تلك الخاصة بتوزيع مياه نهر الفرات، والمشاكل الجغرا سياسية الناجمة عن العداء الشديد لهذا التجمّع لاسرائيل والغرب، وعلاقاته الوثيقة مع السوفيات. وهنا، فإن تركيا سوف تسعى للضغط على هذا التجمع. فمن داخل الاقليم نفسه، ستحاول اجتذاب كلّ من العراق والأردن، كما ستعمل على توطيد علاقاتها مع تجمع وادي النيل. ومع دول الجوار الجغرافي الأخرى، ستكون اسرائيل هي المرشّحة لتعاون وثيق مع تركيا، وسوف يكون كلّ ذلك في اطار تنسيق غربي. وإذا ظلّ النظام الايراني كما هو عليه، فإن حدوث تنسيق أمني ايراني ـ تركي سوف يظل مستبعداً، أمّا إذا تغير النظام نتيجة عدم تحقيقه أهدافه على الجبهة العراقية، وهو الأمر المحتمل نتيجة التعاون والتنسيق العربيين، فهناك فرصة قوية لتعاون ايراني ـ تركي وثيق وفي هذه الحالة فإن الحاجة تقلّ للتعاون التركي ـ الاسرائيلي.

(٥) من الأرجح، في ظل مشهد التنسيق والتعاون، أن لا تحدث مواجهات مسلّحة بين تركيا وايّ من البلدان العربيّة.

(٦) سوف يكون تجمّع الخليج هو الساحة التي تسعى تركيا لتوطيد علاقاتها الأمنية والاقتصادية معها، كعنصر موازن لايران ـ إذا ما استمرّ نظام الحكم فيها على ما هو عليه ـ ولاقليم المشرق العربي. أمّا إذا تغير النظام الايراني، فإن السعي التركي سوف يكون لبناء حلف دفاعي، يأخذ شكل قوس يمتدّ من تركيا إلى الخليج من خلال ايران.

## ب ـ العلاقات العربية ـ الايرانية

عند تحديد المسار المستقبلي لهذه العلاقات في ظل مشهد التجزئة، ذكرنا ثلاثة أمور: الأول، ان الحرب العراقية ـ الايرانية سوف تكون الاساس الذي يتحكم في هذا المسار. والثاني، أن قبول ايران بوقف اطلاق النار يفتح الباب ـ نظرياً ـ أمام الوصول إلى تسوية سلمية للصراع. والثالث، ان ذلك لا يعني بالضرورة عدم تجدد الحرب مرة أخرى نتيجة فشل المفاوضات وبعد أن تأخذ القيادة الايرانية فرصة لالتقاط الانفاس، أو بعد أعوام نتيجة عدم قبول الايرانيين بالتسوية التي تمت في ظروف من الاقتدار العسكري العراقي. أما في حال فشل التنسيق الجماعي، وإذا تصورنا استمرار الاحتمالات الراهنة فإنه يمكن تصور النتائج على الوجه التالي:

(١) إنه خلال السنوات الخمس التي يتمّ فيها استكمال التنسيق، سوف تعمل ايران بكل جهدها أن تحول دون حدوثه عن طريق تدعيم العلاقات الايرانية مع كلّ من سوريا وليبيا لابقاء الصف العربي مجزأ، والضغط السياسي على بلدان الخليج.

(٢) إذا أحدثت هذه الأساليب أثراً معاكساً وأدّت إلى التنسيق الجماعي العربي، بحيث تدخل فيه بلاد الخليج وسوريا ومصر إلى جانب العراق، فإن تغييراً جوهرياً سوف يحدث في ميزان القوى بين الطرفين العربي والايراني، من شأنه منع ايران من تحقيق أهدافها، وسوف يؤدي ذلك إلى دفعة معنوية هائلة للجانب العربي تعزّز من اجراءات التنسيق وتؤدّي ـ على الجانب الآخر ـ إلى تغيرات جوهرية في ايران.

(٣) ليس متصوراً أن تحدث هذه التغيرات الجوهرية فجأة، وإنما ستتمّ خلال فترة زمنية قد تصل إلى خمس سنوات أخرى، وهو ما سيؤدي بشكل متدرج إلى صعوبات داخلية في ايران، قد تصل إلى تغيير نظام الحكم نفسه، أو على الأقل إلى تغيير توجهاته الخارجية.

(٤) سيغيّر هذا التحوّل ليس من الأوضاع العربية فقط بعودة سوريا وليبيا إلى الصف العربي المؤيّد للعراق، أو من الأوضاع الايرانية كما أسلفنا. ولكن سيغيّر أيضاً في الاتجاهات الدولية تجاه المنطقة. فاحتمالات الانتصار الايراني، في حالة مشهد التجزئة، ستجعل الدول العظمى تميل إلى خطب ود ايران، والانحياز التدريجي لها، ومن ثم امدادها بالسلاح علناً أو سراً، ويعطيها ذلك فرصة أكبر لتحقيق النصر. أمّا في حالة مشهد التنسيق الجماعي العربي فسوف يتم التقرّب من الجانب العربي، وبذلك تساهم في تدهور الموقف الايراني.

(٥) إذا صدقت التوقّعات السابقة، وتغيّر النظام الايراني خلال ما بقي من التسعينات، فليس متصوراً أن تتحسّن العلاقات العربية ـ الايرانية، بل الأرجح أن تستمر على توتّرها، حيث سيحاول النظام الايراني الجديد اعادة بناء ايران وتوازناتها الدولية، وفي هذه الحالة فإن اسرائيل وتركيا (في المجال الاقليمي) والولايات المتحدة (في المجال الدولي) ستكون هي الأطراف التي تسعى ايران إلى اللحاق بها، وتقوية أواصر العلاقات معها.

(٦) من المتصوّر أن يستمرّ هذا الاتجاه خلال معظم ما تبقّى من فترة الاستشراف في هذا المشهد، حيث سيتوقف الأمر على مدى فعاليّة التنسيق الوظيفي ونضجه ومداه. وفي حالة وصوله إلى درجة متقدمة، سوف تحاول ايران تدريجياً تحسين علاقاتها مع الوطن العربي ومؤسسات التنسيق فيه، لكي تحصل على بعض الميزّات النسبية، مستفيدة في ذلك من حقيقة الجوار الجغرافي والانتماء الديني المشترك وهما صفتان تشترك فيهما مع تركيا.

(٧) وفي حالة المشهد الفرعي المتعلق **بالتجمّعات الاقليمية**، فإن مسار العلاقات العربية الايرانية سوف يختلف، ويتوقف هذا الاختلاف على عاملين: الأول طبيعة التنسيق بين سوريا والعراق على وجه الخصوص، والثاني علاقة تجمع المشرق العربي مع تجمّع الخليج. ففي حال كان التنسيق السوري العراقي وثيقاً، وكانت العلاقات بين تجمعي المشرق والخليج وثيقة، فالأرجح هو عدم اختلاف النتائج عن تلك المتوقّعة في حالة مشهد التنسيق الجماعي العربي، إلّا في أمرين: الأول، الزمن الذي تتمّ فيه التداعيات المشار إليها، حيث يتصوّر أن تكون معدّلاتها أقصر ممّا هي عليه في حالة المشهد الفرعي الأول. والثاني، محاولة ايران خلق

المشكلات لسوريا، سواء في داخلها أم في لبنان. أمّا إذا كان التنسيق بين سوريا والعراق وثيقاً، ولكن صلته ـ لأسباب شتّى ـ ضعيفة مع تجّمع الخليج (وهو أمر من الصعب ترجيحه)، فالمتصوّر أن علاقة استنزاف طويلة يصعب تحديد مداها الزمني سوف تستمرّ بين ايران وتجمّع المشرق العربي. تقوم ايران، أثناءها وبعدها، بتحويل توجهها التوسّعي والتخريبي في اتجاه تجمّع الخليج، حيث توجد الحلقة الأضعف في هذه الحالة. ولكن ذلك يمكن، في حدّ ذاته، أن يؤدّي إلى توثيق العلاقات بين التجمّعين، وهو ما يعني أن التداعيات الناجمة في الحالة الأولى سوف تكون أشد، وربّما تستغرق فترة الاستشراف كلّها، ولا يتصوّر أيّ تعاون في أيّ مرحلة مقبلة بين ايران والبلاد العربية.

## ج ـ العلاقات العربية ـ الاثيوبية

إن مشهد التنسيق العربي ـ سوف تكون له نتائج واسعة المدى على هذه العلاقات بما يؤدّي اليه من تغيّرات في موازين القوى بين الطرفين، تؤدّي في مجملها إلى وقف التدهور في الأوضاع العربيّة، ووقف اثيوبيا عند حدودها الحالية سياسياً واستراتيجيّاً. ويمكن تصوّر تطوّر هذه العلاقات على الوجه التالي:

(١) سوف تكون للتنسيق الجماعي العربي نتائج مهمة أبرزها تقوية السودان والصومال وجيبوتي اقتصادياً وعسكرياً، وتالياً يكون في مقدورها تدريجيّاً منع اثيوبيا من تحقيق أهدافها في جنوب السودان، أو تغيير موازين القوى، داخل جيبوتي، أو تهديد الأراضي الصومالية. ومن المتصور الاّ يتم ذلك فور بدء التنسيق، فالأغلب أن ذلك سوف يستغرق فترة من الوقت قد تصل إلى بدايات القرن الواحد والعشرين. وخلال هذه الفترة، تحتدم التوتّرات بين الجانبين فتصعّد أثيوبيا من تدخلاتها، بخاصّة في جنوب السودان. ولكن دخول بقيّة البلاد العربية في المواجهة، وحرمان اثيوبيا من الأقطار العربية المؤيّدة لها (اليمن الديمقراطية وليبيا)، سوف يمكنان أيضاً من اثارة المتاعب لاثيوبيا عن طريق اريتريا واوغادين. وخلال فترة التوتّر هذه، ليس مستبعداً أن تحاول أثيوبيا اثارة قضية توزيع مياه النيل، للضغط على مصر والسودان، مع محاولة خلق تجمّع مضادّ يضمّ كينيا وأوغندا وزائير وافريقيا الوسطى، وباقي دول حوض وادي النيل الافريقيّة.

(٢) في حال تعزيز التنسيق الجماعي العربي، فإن قدراته سوف تتزايد في جذب دول حوض وادي النيل الافريقية، وتالياً تفقد اثيوبيا تدريجياً تحالفاتها الاقليميّة. وإذا اضيف إلى ذلك أن التنسيق العربي سوف يسعى لتحييد القوى العظمى دولياً، فالأرجح في هذه الحالة أن تتراجع أثيوبيا. وفي هذه الحالة، وفي النصف الثاني من فترة الاستشراف، فإنها سوف تركّز على التعاون التجاري والاقتصادي بخصوص وادي النيل مع البلاد العربية.

(٣) أمّا بالنسبة إلى تجمع وادي النيل (أساساً مصر والسودان)، فمن الأرجح أن تحدث التداعيات السابقة نفسها، ولكن بطريقة أبطأ بكثير من الحالة الأولى، ولا تصل الى نقطة التعاون المشار إليها. وسوف ينبع ذلك من حقيقة أن تجمّع وادي النيل، ولو أنه يصحّح من ميزان القوى العسكري بين الطرفين، فإن ضعف القدرات المالية لأطرافه سوف يضع ضغوطاً

على سلوكه الخارجي، ولكن ستكون له القدرة على وقف التدهور في الموقف، في ظل التجزئة، مع اجتذاب دول حوض وادي النيل الافريقية.

(٤) في حال التنسيق، فإن أثيوبيا سوف توثّق علاقاتها مع اسرائيل، باعتبار ذلك ضرورة جغراسياسية واستراتيجيّة، ولمنع العرب من السيطرة على البحر الأحمر، وهي مصلحة ستلتقي فيها أثيوبيا مع الغرب، وهو ما سيكون المعادل الموضوعي لنموّ القوة العربية الناجمة عن التنسيق، سواء في شكل التعاون الجماعي أم التجمعات الاقليمية.

ونخلص إلى عدد من النتائج، **في ظل مشهد التنسيق والتعاون**، نوجزها بما يلي:

١ - إن هذا المشهد المستقبلي سوف يؤدّي إلى وقف التدهور في علاقات العرب مع دول الجوار الجغرافي، ومنع هذه الدول من تحقيق أهدافها في البلاد العربية. ولكن إيقاف التدهور في الأحوال العربية، سوف يكون بطريقة أبطأ في حالة التجمعات الاقليمية، عما هو عليه في حالة التنسيق الجماعي.

٢ - إنه من المتصوّر استمرار العداء بين الطرفين (بخاصّة مع ايران وأثيوبيا) لفترة تتراوح من ١٠ سنوات في حالة التنسيق الجماعي إلى ٢٠ عاماً في حالة التجمّعات الاقليمية.

٣ - في حالة كان التنسيق الجماعي العربي وثيقاً، وسار في مسار مشابه لتجربة الجماعة الأوروبية، فإن هناك احتمالات قويّة أن تحاول دول الجوار الجغرافي - بما فيها تركيا، في حال توافر ظروف معيّنة - أن تلحق بالجماعة العربية، أو تتعاون معها بصورة وثيقة.

٤ - في حالة التنسيق الوظيفي المتقدّم بين دول المغرب العربي، فإن الدول الافريقية الواقعة جنوبها، سوف تسعى للّحاق بهذا التجمع، أو على الأقل توازن في علاقاتها بينها وبينه، وبينها وبين الجماعة الأوروبية.

## ثالثاً: مشهد الوحدة العربيّة

### ١ - الجغرافيا السياسيّة

إن إقامة دولة الوحدة سوف تغيّر بصورة جوهرية من الجغرافيا السياسيّة للمنطقة المعروفة عالمياً باسم الشرق الأوسط، بل والجغرافيا السياسية للعالم كلّه. فوجود دولة واحدة تمتدّ من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي، أو تهيمن على هذه المنطقة، يخلق قوة مؤثّرة في مركز العالم القديم حيث تربط بين ثلاث قارات، وتطلّ على أكثر الممرات الاستراتيجيّة أهميّة في العالم، وعلى واحدة من أكثر طرق المواصلات البحرية والجويّة ازدحاماً في العالم. ولذلك، فإن تأثيراتها سوف تكون أبعد بكثير من النتائج التي ستترتّب على قضايا الجغرافيا السياسية مع دول الجوار الجغرافي، بل ستثير قضايا استراتيجيّة بالغة الأهمية لدول الجوار والقوى الكبرى في العالم.

وبالنسبة إلى دول الجوار الجغرافي، فإن وجود دولة كبرى بهذا الحجم وهذه الموارد، فضلاً عن كونها عربيّة، لا بدّ أن تثير عقداً تاريخيّة غائرة في تاريخ العلاقات بين الطرفين. فقيام الدولة العربية الاتحادية (الفدرالية) سوف يمثّل الانجاز التاريخي لأفكار الثورة العربية الكبرى، وحركة اليقظة العربية عامة، منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، والتي ساهمت في تحطيم الامبراطوريّة العثمانية. وهكذا، فإن بندول التاريخ يكون قد تحرّك أخيراً في اتجاه العرب واثبات جدارة منطقهم وحقهم في دولة موحّدة، بعد أن بدا للاتراك ولفترة طويلة، أن العرب قد طالبوا بالاستقلال عن الدولة العثمانية لكي يستسلموا للغرب. ولكن ذلك سوف يثير عقداً أخرى - ربما أكثرها أهمية - تتعلق بأن الدولة العربية الاتحادية سوف تسعى لاستعادة الأراضي العربية المغتصبة، ومن ثم فإنه ليس مستبعداً على الاطلاق (ونتيجة عوامل تتعلق بالنزعة القومية وتوازن القوى سوف نناقشها لاحقاً) أن تثير الدولة العربية من جديد قضية لواء الاسكندرونة، وقضايا توزيع مياه نهر الفرات، وهو ما يمكن أن يؤدّي إلى نزاعات بين الطرفين. صحيح أن أحد ملامح هذا المشهد هو أن دولة الوحدة تسعى في توجّهاتها إلى تبني سياسة التعايش السلمي وحسن الجوار لخلق نظام عالمي جديد أكثر عدالة، ولكن هناك احتمال أن تغير موازين القوى سوف يغيّر من مفهوم العدالة لدى العرب. فإذا كان هذا المفهوم في ظل التجزئة، يميل للقبول بالأمر الواقع صراحة أو ضمناً، فإنه في ظل وضع الوحدة سوف يسعى إلى تغييره لاسترداد حقوق تمّ اغتصابها في فترات الضعف. لذلك فإن المرجّح هنا أن نزاعات كبرى - ليس بالضرورة أن تصل إلى الصـدام المسلّح الشامل - سوف تنشأ بين العرب وتركيا، وسوف تكون نتيجة لشبكة معقّدة من العوامل، ولكن موضوعها سوف يكون قضايا الجغرافيا السياسية بين الطرفين. والأرجح أن هذه النزاعات سوف تكون أكثر حدّة خلال المرحلة الزمنية الأولى لدولة الوحدة، مع الخفوت النسبي والتدريجي خلال مرحلتها الثانية. ورغم أنه يصعب تحديد النتيجة التي تنتهي إليها هذه النزاعات، نتيجة لدخول عوامل دولية اقليمية في معادلة العلاقات بين الطرفين، فالأرجح هو أن قضية نهر الفرات سوف يتمّ حلّها، بحيث يستجاب للمطالب العربيّة (العراقية والسورية) في مياه النهر. أمّا بالنسبة إلى لواء الاسكندرونة، فسوف يظل قضيّة شائكة. فرغم أن توازن القوى المباشر سوف يسمح للدولة العربية باسترداد اللواء، فإنه إذا أخذت التحالفات الدولية في الاعتبار، والرغبة العربية في التعاون السلمي، فمن المرجّح أن تستمر هذه المنطقة تحت السيادة التركية، وإن كان متصوراً - في ظل توافر شروط أخرى متعلقة بكثافة الاعتماد المتبادل بين الطرفين - أن يكون اللواء منطقة حرّة يسمح فيها للعرب والأتراك بالاقامة والاستثمار. ولكن هذا الاحتمال لا بدّ وأن يتأخر حتى المرحلة الزمنية الثانية من دولة الوحدة، وذلك لمبرّرات سنذكرها في ما بعد.

وبالنسبة إلى ايران، حيث قضايا الجغرافيا السياسية بينها وبين العرب أكثر تعقيداً، فلا بدّ أنه خلال المرحلة الأولى لدولة الوحدة على الأقل أن تكون عقدة العرب والعجم واردة بشكل واضح، بخاصّة وأن هزيمة ايران سوف تصبح حتميّة. ونتيجة هذا الوضع الأخير، فإن الأوضاع الجغرافية والديمغرافية والاستراتيجيّة في منطقة الخليج سوف يعاد تشكيلها جوهرياً. فسوف

يصبح شط العرب بكامله تحت السيادة العربية، وهو ما يعيد أوضاعه إلى ما سبق اتفاقية عام ١٩٧٥، ويكون رسم الحدود الايرانية - العربية متفقاً مع الرؤية التي يحدّدها القطر العراقي في دولة الوحدة. ومع استعادة السيادة العربية على جزر الخليج الثلاث (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى)، فإن الخليج سيكون عربياً اسماً وفعلاً، نتيجة القدرات العربية البحرية المتنامية، والقدرة على التحكّم في مضيق هرمز.

تبقى في النهاية قضية عربستان. فمن جانب، فإن هزيمة ايران وحرمانها من أهمّ سماتها الامبراطورية وعودتها إلى حدودها الدولية، سوف يثيران قضايا الاقليات فيها - بما فيها الأقليات العربية - بخاصة إذا ما تغير الحكم فيها وغيرت القومية الايرانية من طابعها الاسلامي، وعادت إلى جوهرها الفارسي. ومن جانب آخر، فإن الدولة العربية الاتحادية سوف يكون لها اشعاعاتها الثقافية والحضارية، والاغراء الذي تقدّمه للعرب خارجها من حيث القوة والثروة. وفي حالة الصراع، ستكون عنصر جذب للأقليّة العربية في ايران للخروج على الدولة الايرانية. أمّا في حالة السلم أو التعايش، فإنها تقدم من خلال تجربتها الاتحادية نموذجاً لايران - ولكل دول الجوار - لحلّ مشاكل الأقليّات فيها. ونتيجة لذلك فإن قضية عربستان سوف تكون موضوعاً للتعامل المستقبلي بين العرب وايران. ورغم أن توازن القوى سوف يكون لمصلحة الدولة العربية، فإن التوازنات الدولية، والصراع العربي - الاسرائيلي، والرغبة في التعايش السلمي، ربّما لن تجعل من المصلحة العربية - بخاصّة في ضوء المكتسبات السابقة - نقطة صدام جديدة مع ايران. وربما في المرحلة الثانية من فترة الوحدة، وفي ظلّ توافر ظروف جديدة، أهمّها ازدياد الاعتماد المتبادل بين الطرفين، تصبح منطقة عربستان مساحة للتفاعل الثقافي والاقتصادي للطرفين مع بقائها تحت السيادة الايرانية، ولكن هذا الاحتمال سوف يظل مستبعداً، اللهّم الا قرب نهاية فترة الاستشراف.

ولن يختلف الأمر كثيراً في حالة العلاقات العربية - الاثيوبية عنه في العلاقات العربية - الايرانية. فتكوين دولة الوحدة سوف يقطع على أثيوبيا تحقيق أهدافها في السودان وجيبوتي والصومال. ومع اتساع الموارد والنمو الاقتصادي، فإن الأسس الاقتصادية والاجتماعية والاثنية للحركات الانفصالية في جنوب السودان سوف تتلاشى تدريجياً، ومن ثم يتزايد القبول بالدولة الاتحادية، بخاصة إذا ما تم اعطاء سكان الجنوب سلطات ذاتية لادارة شؤونهم، ولكن ذلك لن يكون نهاية المشكلات بين اثيوبيا والعرب. فالدولة العربية، مع تأمين حدودها، ستثير من جديد عقدة العرب والأحباش، وستجدّد الدماء - حتى من دون عون مباشر منها - في الحركات الانفصالية في أوغادين وأريتريا، وهو ما سيخلق معركة بقاء بين أثيوبيا والدولة العربية الاتحادية. هذه المعركة سوف تتعدّد اشكالها - وسوف نتعرّض لها فيما بعد - ولكن المهمّ هنا، أنها سوف تشغل كلّ المرحلة الزمنية الأولى لدولة الوحدة، بخاصة إذا ما دخلت في هذه المرحلة قوى دولية واقليمية أخرى، وهي التي - على الأرجح - لن تسمح بتقسيم اثيوبيا، وتالياً، فربما يكون أقصى الممكن خلال فترة الاستشراف أن تمنح بعض الأقليات في أثيوبيا قدراً من الحكم الذاتي، أو أن تتحوّل أثيوبيا إلى دولة اتحادية، وهو ما يعطي الاقليمين فرصة لاقامة علاقات

وثيقة مع الدولة العربية الاتحادية والعالم الاسلامي، ويخلق منهما قوة ضغط داخلية ـ لمصلحة العرب ـ داخل الدولة الأثيوبية. وقرب نهاية فترة الاستشراف، فليس مستبعداً تماماً أن يعطي العرب منافذ بحرية متعددة لاثيوبيا، تخلّصها من عقدة الدولة المغلقة، مقابل تخلّيها عن الانخراط في تحالفات دولية أو اقليمية مناوئة للعرب.

## ٢ ـ القوميّة

سوف تكون اقامة الدولة العربية الاتحادية تنفيذاً لحلم حركة اليقظة العربية وتتويجاً لجهودها. فمن العصر العباسي الثاني، أخذت الامبراطورية العربية الاسلامية في التراجع، وابتعد العرب تدريجياً عن المشاركة في حكمها. ومع مضي الزمن، فإن الدولة اصبحت دولاً، وكان العثمانيون، ولأربعة قرون، آخر من وحّد أرض العرب جغرافياً. المهمّ أن انشاء الدولة الاتحادية بقرار سياسي في عام ١٩٩٠ سوف يؤدّي إلى درجة عالية للغاية من الشعور القومي والانتماء إلى الأمة العربية، وسوف يغذي هذا الشعور شدّة المعارضة الخارجية لقيام الدولة. وحتى يمكن مواجهة هذه المعارضة، فإن النخبة العربية الحاكمة سوف تكثف من جهودها للتأكيد على الرابطة القومية، بأبعادها الروحية والثقافية والحضارية، كبعد أساسي في عملية استكمال التوحيد للدولة.

ونتيجة لذلك، فإن المرحلة الأولى من دولة الوحدة ربما تشهد درجة عالية من الولاء القومي والشعور بالفخار، اللذين ربما يصلان في بعض الأحيان إلى درجة من التعصب والتطرف، وقد كان ذلك دائماً سمة أساسية لجميع القوميات التي توحّدت وعبّرت عن نفسها سياسياً من خلال الدولة الموّحدة. فينطبق ذلك على ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وكثيراً ما انعكس على سلوك الدولة الخارجي، حيث تشتدّ المطالبة بمكان تحت الشمس للدولة الوليدة والدعوة لتحرير الأقليّات من أبناء الأمة التي تخضع لسلطة دول أخرى مجاورة. ومع الزمن، وبظهور مشكلات التوحيد العضوي وتجاوزها، وما لم تتعرض الدولة الوليدة لمغافرة خارجية كبرى تعيد تقسيمها ـ كما حدث في حالة المانيا ـ ومع الدخول في المرحلة الزمنية الثانية لها، فإنها تدخل تدريجياً في مرحلة النضج، والثقة بالنفس، والتعامل مع العامل الخارجي على أسس من التوازنات الدولية القائمة.

ولذلك، فمن المتصور أن دولة الوحدة العربية سوف تؤدّي في مرحلتها الأولى إلى نموّ مقابل في النزعات القومية لدول الجوار الجغرافي والتأكيد على هويتها الثقافية والحضارية، بخاصة وأن هذه الدولة العربية الاتحادية من حيث الموارد والسكان وعناصر القوة الأخرى سوف تكون أقوى دولة اسلامية، ومن ثم فإن تركيا لن تستطيع الادّعاء بأنها كانت مقراً لآخر دوَل الخلافة الاسلامية، ولا تستطيع ايران الأدّعاء بأنها حاملة مشعل الاسلام. فالتأثير العربي داخل العالم الاسلامي والمحافل الدولية سوف تتزايد. أمّا اثيوبيا فسوف ترى أن خوفها المستمرّ من الاتصال الحضاري والجغرافي بين الدولة العربية الكبرى ومسلمي افريقيا سوف يكون سبيلاً للنفوذ في بقية القارة، ومهدداً لمسيحيتها وافريقيتها. وبسبب توازنات القوى، ونتيجة للتأكيد

على القومية العربية، فإن دول الجوار الجغرافي الثلاث سوف تقوم بالتأكيد على هويتها القومية، وهو ما يخلق مناخاً تصادمياً، بخاصّة وان توازن القوى سوف يميل بحسم لمصلحة الدولة العربية. ولذا فإن كثيراً من الأخطاء التاريخية، والحماقات أيضاً، قد تحدث.

على أيّ حال، فإن ادارة العلاقات مع دول الجوار الجغرافي من قبل الدولة العربية الاتحادية، وقدرة النخبة الحاكمة فيها على ترتيب أولوياتها بين السير في طريق اقامة الوحدة العضوية، والتناقض الرئيسي مع اسرائيل، والتناقضات الأخرى مع الدول العظمى، سوف تكون عاملاً حاسماً ليس من التخفيف من الصدام المتوقّع فقط، بل وإرساء اسس علاقات متميّزة بين القومية العربية والقوميات المجاورة خلال المرحلة الزمنية الثانية من دولة الوحدة خلال فترة الاستشراف. فلو مرّت المرحلة الأولى دون حرب كبرى مع ايّ من دول الجوار، وحسمت الحرب العراقية ـ الايرانية لمصلحة العرب، ولكن دون اهانة بليغة للشرف الايراني، وانتهت مشكلات جنوب السودان، والتناقضات الاثيوبية مع الصومال وجيبوتي، دون أن يشكّل ذلك هزيمة اثيوبية، وأعطيت لتركيا ـ رغم ارتباطها بالغرب ـ مكانة متميزة في العلاقات الخارجية العربية، فربما يمكن بعد ذلك، وخلال المرحلة الزمنية الثانية لدولة الوحدة، أن تقلّ تدريجياً حدّة التصادم القومي. والأغلب، آنذاك، أن يبحث الطرفان عن عناصر ثقافية وحضارية مشتركة في تكوينهما القومي، لكي تمثل الأساس النفسي لدرجات متصاعدة من التعاون بينهما. فالاسلام يمكن أن يكون الجسر الذي تعبر عليه العلاقات مع تركيا وايران والدول الافريقية الممتدة من تشاد وحتى السنغال، كما يمكن أن تكون المسيحية القبطية جسراً مع أثيوبيا. والأهم من ذلك، فإن القبول بالتعددية الفكرية والاثنية داخل دولة الوحدة ـ وهو ما يعني الاحترام السياسي والثقافي والحضاري للأكراد والبربر وغيرهم من الجماعات الاثنية في الوطن العربي ـ سوف يشكّل عاملاً مغرياً لدول الجوار في أن تخفّف من غلوائها القومي تدريجيّا في داخلها، بحيث يبتعد الطرفان تدريجياً عن نقطة الصدام المشار إليها، ويبدآن في البحث عمّا هو مشترك في ثقافتهما، بدلاً من التأكيد على ما يفرق بينهما.

## ٣ ـ توازن القوى

إن إقامة الدولة العربية الاتحادية سوف يؤدّي إلى تغيير جوهري في موازين القوى الاقليمية والدولية. وفيما يخصّ دول الجوار الجغرافي فإن الانقلاب في موازين القوى سوف يبرز في ما يلي:

ـ بمقارنة المؤشرات العسكرية للبلدان العربية الرئيسية نلمح، بسهولة، التفوق العربي على دول الجوار الجغرافي جميعاً بشكل حاسم ونوعي.

ـ إن هذا التفوق الكمّي سوف يأخذ بعداً كيفياً نتيجة لوجود قيادة عسكرية موحّدة، وارتفاع الروح المعنوية للقوات، نتيجة وجود الدولة القومية ذاتها، والتقدم التدريجي في التوحيد العضوي في القوات المسلحة العربية، وقيام صناعة عسكرية متنامية، تقلّص من الاعتماد

العربي على الدول العظمى في مجال السلاح، وقيام مفاعلات نووية يمكن أن تؤدي خلال المرحلة الزمنية الثانية لدولة الوحدة إلى انتاج سلاح نووي.

ـ ان الدولة الاتحادية العربية سوف يكون لها موارد سياسية واقتصادية واسعة، تكفل لها قدرات كبرى في التأثير على العلاقات الدولية عامة.

وازاء هذا الاختلاف في موازين القوى بين العرب وجيرانهم، فإن التناقضات الجغراسياسية والقومية التي سبقت الاشارة إليها، سوف تكتسب أبعاداً أكثر كثافة وبخاصة خلال المرحلة الزمنية الأولى لدولة الوحدة. ومن ثم فإن دول الجوار الجغرافي ـ على الأرجح ـ سوف تتجه إلى مجموعة من السياسات تتمثّل في تنمية القوة الذاتية لهذه الدول، بخاصّة العسكرية، مع اذكاء الشعور القومي، وتبنّي استراتيجيّة للتوازن تقوم على اللحاق بالمعسكر الغربي بالنسبة إلى ايران وتركيا، خصوصاً إذا ما تغيّر الحكم في ايران نتيجة هزيمته، وإقامة تحالف اقليمي بين الدولتين يمتد، علناً أو سراً، إلى اسرائيل، وربما الباكستان. كما سيصبح من المؤكّد أن تتوثّق العلاقات الاسرائيلية ـ الأثيوبية حتى تصل إلى درجة التحالف، حتى ولو ظلّ النظام الماركسي في أثيوبيا قائماً. ومما سيدفع في هذا الاتجاه، أن الدولة العربية الاتحادية سوف تقيم، ونتيجة لضرورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي. فليس متصوّراً خلال الفترة الزمنية الأولى لدولة الوحدة، أن يتخلّى الغرب عامة، والولايات المتحدة خاصة عن اسرائيل، بل الأغلب أن أهميتها ستتزايد لضرب دولة الوحدة، إضافة إلى وسائل أخرى، ومن ثم فإن العرب لن يجدوا أمامهم سوى السوفيات للتعامل معهم في مجال السلاح، بخاصّة في ضوء تنامي القوة النووية الاسرائيلية. وليس معنى ذلك أن الدولة العربية سوف تكون تابعة للسوفيات، فنتيجة الوحدة، سوف تتنامى الاستقلالية العربية، بحيث تتعدى، وتتجاوز، الأنماط الحالية لتعامل القوى العظمى مع كلّ دولة عربية على حدة. ولكن الأغلب هو أن الدولة العربية سوف تكون مماثلة للنموذج الهندي في التعامل الدولي، حيث تكون دولة غير منحازة أساساً، ولكن مع وجود روابط قوية مع السوفيات نتيجة الظروف الاستراتيجيّة المتعلقة بالصراع مع اسرائيل. كذلك من الطبيعي أن تسعى دول الجوار، بكل الطرق، لمنع قيام دولة الوحدة، وربما يكون ذلك أحد أسباب قيامها. ولكن بعد ذلك، فإنها تسعى لجذب الأقطار العربية التي تظل خارج نطاق الوحدة، واستدراجها في تحالفات اقليمية، واثارة مخاوف الأقلّيات داخل دولة الوحدة من الهيمنة العربية الثقافية عليها، وذلك بهدف احباط الطابع التعددي للدولة.

ولكن من المتوقّع أن تختلف هذه السياسات جذرياً خلال المرحلة الزمنية الثانية لدولة الوحدة، نتيجة عدد من العوامل: فمع نضج الدولة تتراجع درجات الحماس القومي فيها، ويزداد التأكيد على الطابع التعدّدي لها، ومع تكريس الوحدة تصبح الدولة من الناحية الاقتصادية أكثر قدرة على اغراء دول الجوار الجغرافي. ومع تنامي قوتها العسكرية الذاتية غير المستندة إلى استيراد السلاح من الاتحاد السوفياتي، فإنها سوف تكون أكثر استقلالاً عنه. وفي هذا السياق، من الأرجح أن تستند التفاعلات العربية ـ الاسرائيلية إلى توازن للرعب النووي، ممّا يدفع إلى تصوّرات جديدة لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

هذه العوامل يمكن أن تدفع دول الجوار الجغرافي إلى تغيير سياستها القائمة على التوازن، إلى سياسة أخرى تهدف إلى اللحاق والاتباع للدولة العربية الاتحادية. وليس متصوّراً أن يتمّ ذلك بشكل فجائي، وإنّما يمكن أن يتمّ تدريجياً بحيث تصبح هذه الاستراتيجيّة ظاهرة، قرب نهاية فترة الاستشراف. وسوف يعزّز من امكانية حدوث هذا التصور الطريقة التي ستدير بها الدولة العربية علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي، التي أشرنا إلى بعض منها عند مناقشة البعد القومي. ولكن هنا، وفي اطار توازن القوى، يمكن إضافة مجموعة أخرى من السياسات العربية التي ستجعل استراتيجية اللحاق بالنسبة إلى دول الجوار أكثر اغراء وأقّل تكلفة من استراتيجية التوازن:

- وضع عملية استكمال التكامل بين الولايات العربية كأولويّة أولى تعلو على أيّ امكانات للصراع مع واحدة، أو أكثر، من دول الجوار الجغرافي، أو تجنب هذه الأخيرة كليّة، بخاصة إذا كان الصراع مع اسرائيل لا يزال مستمراً.

- ابتكار وسائل قانونية لحلّ المنازعات مع دول الجوار.

- اعطاء مكانة متميزة لدول الجوار سياسياً في المنظمات الدولية التي تجمع الطرفين على السواء، مثل مجموعة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية، واقتصادياً عن طريق منح تسهيلات لهذه الدول وزيادة الاعتماد المتبادل معها.

- تكثيف الاتصالات الشعبية والثقافية والعلمية مع الالتزام بخط دعائي يتجنب اذكاء التناقضات القومية بين الطرفين.

## ٤ ـ الاعتماد المتبادل

سوف تشكّل الدولة العربية الاتحادية مجموعة من المخاطر والفرص لدول الجوار الجغرافي. أمّا عن المخاطر فتنبع من حقيقة أن هذه الدولة في سبيل تحقيق وحدة السوق داخلها، وانجاز مهمة تقسيم العمل والانتاج بين ولاياتها، وبخاصّة في المرحلة الأولى، سوف تلجأ إلى سياسات حمائية عالية ازاء المنتوجات الخارجية، وسوف ينطبق ذلك، ضمن غيرها، على منتوجات دول الجوار الجغرافي. أمّا عن الفرص، فسوف تنشأ بالطبع من اتساع السوق العربية، وتنوّع قاعدتها الانتاجية، والنموّ الاقتصادي المتوقع لها. ومع أنه من الأرجح أن يتقلص نصيب التجارة عامة من الدخل القومي الاجمالي لدولة الوحدة، فإنه من الناحية المطلقة، من المتصوّر ـ مع النموّ ـ أن تزداد قيمة هذه التجارة. وهذا ينطبق على معظم الدول القاريّة مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين والهند والولايات المتحدة الأوروبية، إذا ما قدّر لدولة الوحدة الاتحادية القيام خلال فترة الاستشراف. لذا فإن هناك فرصاً سوف تتوافر لدول الجوار الجغرافي لكي تزيد من علاقاتها الاقتصادية مع الدولة العربية الاتحادية، بل وفي المرحلة الثانية أن ترتبط اقتصاداتها بها.

ولذلك قد يكون من الضروري ـ مرة أخرى ـ أن نميّز بين المرحلتين الزمنيتين لتطور دولة

الوحدة. ففي خلال **المرحلة الأولى**، من الأرجح أن علاقات الاعتماد المتبادل القائمة حالياً، في منتصف الثمانينات مع دول الجوار الجغرافي، سوف تتقلّص، وذلك بسبب عدد من العوامل:

ـ ضرورات تحقيق الانفتاح الاقتصادي العربي الداخلي الذي يفرض اجراءات حمائية كبرى.

ـ ان الدولة العربية ـ من الزاوية الاقتصادية ـ ستكثّف من علاقاتها الاقتصادية مع الدول الصناعية ـ والصناعية الجديدة ـ للاستفادة من تقدّمها التكنولوجي، وتجربتها في تطوير التكنولوجيا. كما ستكثّف علاقاتها مع دول العالم الثالث المنتجة للموارد الأوليّة التي لا يوجد مثيل لها في الدولة العربية الاتحادية.

ـ ان أسعار النفط سوف تكون منخفضة بشكل عام خلال معظم هذه المرحلة، وهذا ما سيجعل الأموال العربية النفطية قليلة ولازمة للاستثمار داخل الوطن العربي، ومن ثم، فإن بلداً كتركيا لن يجد الدافع الذي كان لتقوية صلاته بالوطن العربي.

ـ ان الأبعاد الجغراسياسية والقومية وتوازن القوى، سوف تكون مؤثّرة خلال هذه الفترة ـ كما أسلفنا ـ بحيث تلقي بظلالها على البعد الاقتصادي.

وفي **المرحلة الزمنية الثانية**، فإن الفرص سوف تكون أكثر من القيود، والاحتمالات أكبر لزيادة تفاعلات الاعتماد المتبادل بين الطرفين. ويستند هذا التصور إلى العوامل التالية:

ـ مع تشبّع السوق العربية بالمنتوجات المحلية، فسوف يتزايد الدافع لدى الدولة للتصدير وزيادة التجارة الخارجية، وتعتبر دول الجوار سوقاً طبيعية في هذه الحالة، ومن ثم يمكن لكلّ من الطرفين تقديم تسهيلات للطرف الآخر.

ـ النموّ الذي يمكن أن يحدث في دول الجوار ذاتها (وبخاصة تركيا وايران)، بحيث تتسع قاعدتها الانتاجية وتتنوّع، مما يزيد من فرص التبادل بين الطرفين.

ـ ان النفط العربي سوف يستعيد بعضاً من مكانته العالمية التي كانت له في السبعينات، نتيجة خروج العديد من الدول المنتجة الآن في منتصف الثمانينات من السوق، وتركّز النسبة الكبرى من انتاج النفط في منطقة الخليج العربي، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعاره وتقوية المركز المالي العربي.

ـ ان دول الجوار ستكون قد تحوّلت ـ نتيجة عوامل سبقت الاشارة إليها ـ من استراتيجيّة التوازن إلى استراتيجية اللحاق والاتباع.

ـ سوف تكون خيارات عدة مطروحة أمام الدولة العربية الاتحادية لقيام علاقات اعتماد متبادل مكثّف (شبيهة بالنموذج الأمريكي ـ الكندي) مع دول الجوار من خلال مجموعة من السياسات الاستثمارية والاتصالية والثقافية التي تؤدي إلى ربط هذه الدول بالدولة العربية الاتحادية، حتى تصل، ربما بعد انتهاء فترة الاستشراف، إلى تحقيق ارتباط وثيق بين الطرفين.

## ٥ ـ مستقبل العلاقة مع دول الجوار الجغرافي في ظل مشهد الوحدة العربية

### أ ـ العلاقات التركية ـ العربية

ان قيام الدولة العربية الاتحادية لن يكون حدثاً سعيداً بالنسبة إلى تركيا، ذلك أن الدولة الجديدة سوف تكون دولة كبرى بكل المعايير. وهكذا فإن تركيا ستكون واقعة ـ من زاوية توازن القوى ـ تحت مصدرين للتهديد: أولهما، الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو. وثانيهما، الدولة العربية. ويزيد من ثقل التهديدين، وجود درجة من التعاون بين الدولة العربية الاتحادية والاتحاد السوفياتي ناجمة عن التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الاسرائيلي. ولذلك، فمن المرجّح أن تأخذ العلاقات التركية ـ العربية المسار التالي خلال **المرحلة الزمنية الأولى لدولة الوحدة:**

ـ تسارع تركيا بعملية اللحاق بالمعسكر الغربي باجراءات داخلية تسرّع من علمانية الدولة، بالضرب على يد الحركات الإسلامية، مع العمل في مرحلة لاحقة على استكمال البناء الديمقراطي التركي، وهي عملية سيكون الغرب ـ وبالذات الولايات المتحدة ـ مرحّباً بها. وفي الوقت نفسه، فإن تركيا سوف تعمل على حلّ نزاعاتها مع اليونان بخصوص قبرص وبحر ايجه. كلّ ذلك حتى تزيل العوائق أمام انضمامها إلى الجماعة الأوروبية، وهي الخطوات التي ستكون الجماعة مرحبة بها، بخاصّة بعد قيام الدولة العربية الاتحادية.

ـ تعمل تركيا على خلق المصاعب أمام الدولة الناشئة عن طريق الاغراء ـ والضغط أحياناً ـ بالنسبة إلى الدول التي لم تدخل في الدولة الاتحادية بعد، مقابل الحصول على الحماية الغربية المباشرة. كما يمكن لتركيا أن تلعب دوراً مناوئاً لدولة الوحدة، عن طريق تشجيع وتمويل الحركات السياسية المناوئة لدولة الوحدة، بخاصّة المعبّرة عن الأقليّات، وبتنسيق مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية والغربية.

ـ تسعى تركيا لاقامة تحالف بين دول الجوار الجغرافي، بخاصّة بينها وبين ايران؛ وتزيد فرص قيام هذا التحالف بعد هزيمة ايران وتغيير نظام الحكم فيها إلى نظام موال للغرب. هذا التحالف سوف يقيم علاقات وثيقة مع اسرائيل قد تأخذ شكلاً سرياً في مراحلها الأولى، ولكنها ستتحول بعد ذلك إلى شكل علني، تقوم الولايات المتحدة فيه بدور المنسّق العام.

ـ ربما تعمل تركيا على أن تقيم تنسيقاً وظيفياً (اقتصادياً وعسكرياً) مع هذه الدول، تنضّم إليه الباكستان وربما أفغانستان، إذا تغيّر نظام الحكم الحالي في الأخيرة.

ـ ربما تقوم تركيا ـ بتنسيق مع اسرائيل ـ ببعض مظاهر استعراض القوة ازاء سوريا ـ التي ستكون جزءاً من الدولة الجديدة ـ بخاصّة خلال السنوات الأولى لقيام الدولة.

ـ سوف يجابه الجانب العربي التحركات التركيّة عن طريق توثيق العلاقات مع الاتحاد

السوفياتي، والضغط الاقتصادي بحرمان تركيا من السوق العربية الواسعة، أو فرض ضرائب كبيرة على منتوجاتها. ويمكن أيضاً تبنّي عدد من الحركات المعارضة داخل تركيا ذاتها، وأخيراً تأييد اليونان في صراعها مع تركيا، إذا لم يكن قد تمّ حل هذا الصراع.

ـ سوف تثير الدولة العربية الاتحادية عدداً من القضايا المعلّقة بين الطرفين مثل: لواء الاسكندرونة، وتوزيع مياه نهر الفرات، أو فرض المقاطعة النفطية عليها.

ـ الأرجح أن العلاقات العربية ـ التركية سوف تتعرّض للتوتّر الشديد، وإن كان ليس مرجّحاً أن يؤدي ذلك إلى مواجهة مسلحة إلا من خلال اسرائيل، حيث تقدّم تركيا تسهيلات للولايات المتحدة تستخدم لخدمة اسرائيل في الصراع.

وإذا ما انتقلت الدولة العربية من مرحلتها السياسية إلى مرحلتها العضوية، فإن مسار العلاقات سوف يختلف على الوجه التالي في **المرحلة الزمنية الثانية لدولة الوحدة**:

ـ يتوقّف التغيّر في الموقف التركي تجاه الدولة العربية الاتحادية على التغير في الموقف الغربي عامة من دولة الوحدة، وهو أمر محتمل مع استمرار الدولة وتنامي قوتها عضوياً. فحدوث ذلك من جانب، سوف يضعف من الاعتماد العربي على السوفيات بخاصة في مجال السلاح، وهي مسألة يستحسنها الغرب. ومن جانب آخر، فإن تنامي قوتها الاقتصادية والنفطية سوف يشكّل اغراء للغرب، وبخاصة أوروبا واليابان وربما الولايات المتحدة الأمريكية. وسوف يعزز من هذا التغيير التوصل إلى تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي تستند إلى وصول الطرفين إلى درجة من التوازن النووي بينهما.

ـ في هذه الحالة، ربما تجد تركيا أمامها فرصة لكي تدعّم من علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الوطن العربي مستفيدة في ذلك من الروابط الإسلامية بين الطرفين، وربما تكون على استعداد في هذا الصدد لكي تقيم منظمة مشتركة مع الدولة العربية لتنظيم توزيع مياه نهر الفرات والاستفادة منه، والقبول بتحويل منطقة لواء الاسكندرونة إلى منطقة حرة تحتفظ بالسيادة عليها، وإن كانت تسمح للعرب بحريّة الحركة فيها، بالنسبة إلى العمل والاستثمار، وهو ما تستفيد منه تركيا اقتصادياً. وبالطبع سوف تزداد فرص هذا التحوّل، إذا لم تكن تركيا قد دخلت إلى الجماعة الأوروبية، نتيجة العوامل التي أشرنا إليها من قبل، وسوف تقل هذه الفرص، أو تحدث بطريق أكثر بطئاً بحيث تتجاوز فترة الاستشراف، إذا كانت تركيا عضواً في الجماعة الأوروبية.

ـ يتراجع التوتر في العلاقات العربية ـ التركية، وتتزايد فرص التعاون والاعتماد المتبادل المكثّف للعلاقات التجارية والاستثمار، حيث يمكن تكوين شركات مشتركة في مجالات السياحة والزراعة والصناعة. ومن المتوقع في هذه الحالة أنه لن يكون هناك مبرّر لتحالفات تركيا

السابقة مع دول الجوار الأخرى (ايران واسرائيل)، فتضعف تدريجياً، وإن كان ليس من المتصوّر أن تنهار تماماً خلال فترة الاستشراف.

### ب ـ العلاقات العربية الايرانية

تعتبر العلاقات العربية ـ الايرانية أكثر تعقيداً من العلاقات العربية ـ التركية، وذلك نتيجة الحرب مع العراق، وهذه الحرب كان يمكن أن تؤدي نظرياً إلى الوحدة، وتغير بالتالي من ميزان القوى بين الطرفين وتحبط الأهداف الايرانية في الحرب. من هنا يمكن الامساك بتطور العلاقات العربية الايرانية على النحو التالي:

(١) إذا كانت بداية هذا المشهد هي عام ١٩٩٠، فإن الحرب العراقية ـ الايرانية يكون قد مرّ عليها ثماني سنوات ثم اطلاق النار فيها لمدة عامين، أهدرت فيها الكثير من الموارد لدى الطرفين. فإن ميزان القوى الذي سيكون لمصلحة الدولة العربية الاتحادية ـ سواء من الناحية العسكرية أم السياسية أم الاقتصادية ـ سوف يؤدي إلى حسم الأمر لمصلحة العراق، ولكن بعد ثمن غال حقاً. ورغم أن إقامة الدولة العربية سوف تؤدي إلى تغيير في نظام الحكم العراقي ـ وهو أحد مطالب ايران في الحرب ـ فإنه سوف يكون تغييراً إلى الأسوأ من وجهة النظر الايرانية، حيث يؤدي إلى بعث القومية العربية من جديد، وهي القومية التي تحاول القومية الفارسية أن تتخطاها من خلال الإسلام.

(٢) تدخل العلاقات العربية ـ الايرانية مرحلة طويلة من التوتّر، ربما تتجاوز تلك المرحلة المشار إليها في العلاقات العربية ـ التركية. فسوف تكون هناك المشاكل التي أفرزتها فترة الحرب، كما أن الطبيعة السياسية والايديولوجية لنشأة الدولة العربية، ربما تؤدي إلى تصاعد في المطالب من جانب الجماهير العربية للانتقام من ايران. كل ذلك سوف يقود في النهاية إلى درجات متبادلة من التعصب القومي، بحيث تتكسّر سبل الحوار أو إعادة بناء العلاقات بينهما، سواء بقي النظام الايراني على ما هو عليه، أم تغيّر إلى نظام آخر.

(٣) سوف تثور على الأرجح، حتى بعد انتهاء الحرب، حرب أخرى غير معلنة، وبالذات إذا استمرّ الحكم الايراني على ما هو عليه، حيث سيحاول أن يجعل هزيمة ايران ناجمة عن المؤامرات الخارجية ضد الإسلام، وهي نزعة سوف يتفق فيها الكثير من الحركات الاسلامية الأصولية، مع النظام الايراني، ومن ثم فإنها يمكن أن تكون أداة في يد السياسة الايرانية التي تسعى بها إلى تقويض دولة الوحدة. هذا إضافة إلى الأقليات الايرانية في الخليج التي قد تشعر أنها محكومة من قبل حركة قومية عربية.

(٤) إذا ما تغير نظام الحكم في ايران، والأغلب أن ذلك سوف يحدث باتجاه غربي، فإن ما سبق ذكره في الفقرة السابقة من جانب ايران سوف يكون بصورة أقلّ حدّة. والأرجح في هذه الحالة أن تسعى ايران إلى تبني استراتيجية التوازن متعدّدة الأطراف، مماثلة لتلك التي

تتبعها تركيا في هذه المرحلة، بحيث تتحالف مع اسرائيل، وربما مع باكستان، في تكوين حلف مناهض للدولة العربية الاتحادية.

(٥) ليس متصوراً خلال فترة الاستشراف كلها (حتى عام ٢٠١٥)، أن تتحسّن العلاقات الايرانية ـ العربية جوهرياً، اللهم إلا في السنوات الأخيرة، ونتيجة عاملين رئيسيين: الأول أن تضعف علاقة تركيا بالتحالف الغربي تدريجياً، نتيجة رغبتها في الحصول على مميزات اقتصادية في الدولة العربية وكذلك الباكستان، ومن ثم فإن ايران لن تجد أمامها سوى اللحاق بالدولة العربية. والثاني أن الدولة العربية ذاتها تكون قد اتبعت مجموعة من السياسات الاقتصادية العسكرية والثقافية التي تخفّف من معضلة الأمن الايرانية، والناجمة عن وجودها مجاورة لدولة كبيرة كالدولة العربية الاتحادية.

## ج ـ العلاقات العربية ـ الأثيوبيّة

مع انشاء الدولة العربية الاتحادية، فإن تغيراً كبيراً سيحدث في العلاقات العربية الافريقية عامة، والعربية الأثيوبية خاصة. فالدولة العربية سوف تشمل معظم، أو كلّ، دول شمال افريقيا العربية، بكل ما يعنيه ذلك من امكانات اقتصادية وسياسية وعسكرية مؤثّرة بخاصة في الحزام الإسلامي الذي يقع في الجنوب الجغرافي المباشر للدولة العربية. فليس هناك من جدال، في هذه الحالة، أن تلك الدول الممتدة من تشاد حتى السنغال سوف تلحق بالدولة العربية وتتبعها. فهي بحكم إمكاناتها، وموقعها غير الاستراتيجي، ومواردها المحدودة، لن تجد أمامها سوى هذا الخيار. ربما يحاول بعض منها موازنة الثقل العربي بعلاقات وثيقة مع الجماعة الأوروبية، إلا أن ذلك لن يلبث أن يتلاشى تدريجياً، بخاصّة إذا ما اتبعت دولة الوحدة سياسة حاذقة ومغرية لهذه الدول، وهو الأمر الممكن تماماً في المرحلة الزمنية الثانية لدولة الوحدة. ولكن الوضع سيختلف بالنسبة إلى أثيوبيا على الوجه التالي:

(١) نتيجة التغير في موازين القوى الأثيوبية ـ العربية، فإن أثيوبيا وإن كانت ستتخلّى عن تشجيع الحركات الانفصالية في اقليم جنوب السودان، والتحرش مع الصومال وجيبوتي (بخاصة مع توفير استثمارات عربية كبيرة في هذا الاقليم، بما يشكل اغراء لسكانه في البقاء داخل الوحدة، إضافة إلى ضمان التعددية الثقافية في دولة الوحدة)، فإنها ستحاول بناء تجمّع مضادّ من الدول الافريقية المسيحية مثل كينيا وأوغندا وزائير وافريقيا الوسطى. ولكن نظراً لضعف القدرات العسكرية والاقتصادية لهذه الدول، فإن أثيوبيا، على الأرجح، سوف تسعى إلى بناء تحالفات أخرى مع اسرائيل، وربما جنوب افريقيا، ومع الولايات المتحدة الأمريكية. ونظراً للروابط الأثيوبية ـ السوفياتية الحالية، فإن ذلك سوف يخلق تناقضاً في السياسة الخارجية الأثيوبية وتناقضاً في العلاقات العربية ـ السوفياتية. وربما يحاول الاتحاد السوفياتي أن يلعب دور الوسيط، ولكنه يتخلّى في النهاية عن أثيوبيا، وهو ما يؤدي إلى تغير في نظام الحكم فيها نحو اليمين، كما أنه يعطي دفعة جديدة للتحالفات المشار إليها.

(٢) هذا التحالف الجديد المضاد لدولة الوحدة يمكن أن يكون مصدر مناوشات متبادلة

تتعلق بالحدود وبمياه النيل، كما يتوقع أن تثير الدولة العربية المشكلات لأثيوبيا من الداخل في أريتريا وأوغادين، وتدفع في اتجاه انقلابات عسكرية في الدولة الأخرى تكون موالية ـ أو على الأقل صديقة وغير معادية ـ للدولة العربية بخاصة في أوغندا أو افريقيا الوسطى وزائير. وهو ما يعني فترة من التوتّر تستمرّ خلال المرحلة الزمنية الأولى لدولة الوحدة.

(٣) في المرحلة الزمنية الثانية ـ ونتيجة لعوامل سبق ذكرها، تتعلق بتحوّل دولة الوحدة إلى مرحلة كيفية وحدوية، وبعلاقاتها مع الغرب واسرائيل ـ فإن أثيوبيا والدول الافريقية المتحالفة معها سوف تبدأ تدريجياً في اللحاق بدولة الوحدة، وسوف تتزايد فرص ذلك إذا اتّبعت دولة الوحدة مجموعة من السياسات الحاذقة والمشجعة لهذه الدول على اتباع هذه الاستراتيجيّة. هذه السياسات يمكن أن تتمحور حول:

ـ الدخول في تنظيم دولي قائم على المساواة، لتوزيع مياه النيل على غرار جماعة الأندوغو، حيث يقوم التنظيم باعطاء تعويضات للدول المتضرّرة أو الفقيرة في حوض وادي النيل.

ـ اعطاء منافذ عربية واسعة لأثيوبيا عبر الصومال، وضمان تلك المنافذ التي تستخدمها في جيبوتي باتفاقات دولية.

ـ القبول العربي بعدم اعطاء اريتريا وأوغادين الاستقلال، شريطة تحوّل أثيوبيا إلى دولة اتحادية تعطيهما الحق في ادارة شؤونهما الداخلية.

ـ الاستثمار العربي في أثيوبيا، مع اعطائها معونات اقتصادية مكثّفة.

ـ منحها مميّزات تجارية.

وفي حالة توافر هذه العوامل، فإن التحالف الذي أقامته أثيوبيا، سوف يتفكّك تدريجياً، وتتراجع علاقاته مع اسرائيل والغرب، وإن كان ذلك لن يعني انفصامها.

ونخلص من كلّ ما سبق، أن مشهد الوحدة العربية يؤدي إلى نتيجتين رئيسيتين، في ما يتّصل بالعلاقات مع دول الجوار الجغرافي. أولاهما: ان الدولة العربية الاتحادية سوف تبدأ من منطلقات سياسية وايديولوجية، تستمرّ حتى مطلع القرن الواحد والعشرين، تنتقل بعدها إلى مرحلة يتمّ فيها التوحيد العضوي بين أقطارها. وخلال المرحلة الأولى، فإن مستقبل علاقاتها مع دول الجوار سوف يتميز بالصراع الشديد، الذي قد لا يكون بالضرورة عسكرياً، وإنما سوف يأخذ شكل حرب باردة عميقة تسعى فيها هذه الدول إلى بناء تحالفات فيما بينها (بخاصّة بين تركيا وايران)، وبينها وبين قوى خارج المنطقة (اسرائيل وباكستان وربما جنوب افريقيا)، وبينها وبين القوى العظمى المناوئة للدولة العربية، خصوصاً الولايات المتحدة. وثانيها، انه في المرحلة الثانية لدولة الوحدة الاتحادية، حيث يتمّ تقسيم العمل بين الولايات العربية، ويزيد نموّها الاقتصادي وتتنوّع قاعدتها الانتاجية وتتّسع، وتنضج بناها الاجتماعية السياسية، وتستقرّ فيها التعدديّة الفكرية والاثنية، فإنها سوف تدفع الدول الافريقية، بما فيها أثيوبيا، ربما في

مرحلة متأخرة قرب نهاية فترة الاستشراف، إلى تبني استراتيجيّة اللحاق والاتباع، بحثاً عن مزايا اقتصادية وسياسية. أمّا تركيا، فإنها من الأرجح أن تتجّه للتعاون مع الدولة العربية الاتحادية في نسق واحد مع توجّه الدول الغربية. وأخيراً، فإن ايران، وإن كان محتملاً أن تتبع خطى تركيا في هذه الحالة، إلا أن ذلك سوف يكون قرب نهاية فترة الاستشراف، هذا إذا حدث على الإطلاق.

# الفصل السادس

# الوطن العربي والقوى الكبرى (*)

(*) يعتمد هذا الفصل على دراسة أكبر أعدّها د. ناصيف حتي لأغراض مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ونشرت في كتاب مستقل. انظر: ناصيف يوسف حتي، **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

إذا كانت هذه الدراسة قد بدأت بالاطار العالمي، فإنها تنتهي بعلاقة الوطن العربي بالقوى الدولية في عالمنا المعاصر. في البداية كان ذلك ضرورياً باعتبار أن النظام العالمي يمثّل الاطار الذي تتحرك في سياقه الوحدات الدولية المختلفة، وفي النهاية باعتبار أن الكتاب قد انتقل من الدوائر الأقرب التصاقاً بالنظام العربي (الصراع العربي ـ الاسرائيلي ودول الجوار الجغرافي) إلى الدوائر الأوسع (العلاقة مع القوى الكبرى والنظم الفرعية الأخرى).

ويركّز هذا الفصل على سياسات القوتين الأعظم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، والقوى الكبرى الأخرى (الجماعة الأوروبية، واليابان، والصين)، والعالم الثالث.

## أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

### ١ ـ الاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية

تختلف السياسة الخارجيّة الأمريكية، تجاه الأطراف الأخرى أو تجاه القضايا الدولية، باختلاف الاتجاهات السياسية الفاعلة والمسيطرة على عملية صناعة القرار الخارجي في مرحلة معيّنة. ولئن بقيت الأهداف السياسية الأساسية ثابتة لاعتبارات جغرا ـ ستراتيجية، فإن كيفية خدمة هذه الأهداف تعتمد بشكل رئيسي على الاتجاه السياسي السائد في الادارة الأمريكية. ويمكن التمييز في هذا الصدد، بين **ثلاثة اتجاهات**:

الاتجاه المحافظ الجديد، والاتجاه المحافظ التقليدي، والاتجاه الليبرالي. وسوف نعرض بايجاز لأهمّ معالم كل من هذه الاتجاهات.

ينطلق **الاتجاه المحافظ الجديد**[١] الذي يستقي مواقفه من منطلقات استراتيجيّة عسكرية من منظور القوة العسكرية كعامل أحادي في تقويم مجمل الموازين الاستراتيجيّة والسياسية. ويركّز هذا الاتجاه على الناحية الايديولوجية. فيقوم بالتشديد على مفهوم العالم الحر «والتراث الحضاري الغربي» و «القيم الديمقراطية». والحليف، في مفهوم هذا الاتجاه، هو الطرف الذي يستطيع القيام بدور الوكيل في منطقته، بما يحافظ على استقرار معين أو يساهم في زعزعة استقرار آخر، وهو الذي يوظّف سياسته في اطار ردع الاتحاد السوفياتي أو حلفائه حسب التعريف الأمريكي. ووفقاً لهذا الاتجاه، تعتبر اسرائيل المكسب الاستراتيجي الرئيسي في مواجهة السوفيات في الشرق الأوسط. ويطمح هذا الاتجاه إلى إعادة فرض هيمنة الولايات المتحدة عالمياً، كما كانت في العقد الأول، بعد الحرب العالمية الثانية، وهو اتجاه متشدّد مع الحلفاء وصدامي مع الأعداء[٢].

أمّا **الاتجاه المحافظ التقليدي**، فيعطي أهمية لعامل القوى العسكرية، إلّا أنه ـ بعكس الاتجاه السابق ـ يعطي الأهمية ذاتها للقوة السياسية في مفهومها الشامل. ويملك هذا الاتجاه رؤية تجريبية بحيث يستخدم مختلف الوسائل الدبلوماسية في خدمة أهدافه، وهو بذلك أكثر مرونة من الاتجاه الأول. ويتعامل مع الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى لها مصالحها، وليس كخطر ايديولوجي قائم، ويرى تالياً أن هناك مجالات للتعاون معه. هذا الاتجاه أقلّ تشدداً وأكثر تفهماً لمواقف الحلفاء من الاتجاه الأول، وهو أكثر مناورة وأقل صدامية مع الأعداء. وفي حين يرى هذا الاتجاه أن اسرائيل حليف استراتيجي مهم، إلا أنه يولي بعض الأهمية للأطراف الصديقة الأخرى في المنطقة، ولو أدّى ذلك إلى الاختلاف بعض الشيء مع اسرائيل.

وأخيراً، فإن **الاتجاه الليبرالي** ينطلق من ضرورة اصلاح النظام العالمي على أساس مفاهيم حقوق الانسان والتنمية، وضرورة وضع العلاقات مع العالم النامي في اطار احترام خصوصياته وتعدديّته. ويولي هذا الاتجاه أهمية خاصة للمصادر المحلية والاقليمية للنزاعات، ويبدي تفهّماً كبيراً لقضايا التحرّر الوطني، وهو بذلك يولي وزناً مهماً للعوامل الاقليمية على حساب المنظور الكوني. ومن المفارقات الكبرى أن ليبرالية هذا الاتجاه تتوقف عند حدود الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بحيث ان المعايير التي يستعملها في تحديد مواقفه في عدد من الحالات المشابهة يسقطها في حالة هذا الصراع، ويناقضها أحياناً، حتى ليمكن وصف هذا الاتجاه بالليبرالية الانتقائية. ومن المفارقات أيضاً أن يلتقي مع الاتجاه المحافظ الجديد في حدّة

---

(١) Ole R. Holsti and James Roseneau *American Leadership in World Affairs: Vietnam and the Breakdown of Consensus* (London: Allen and Unwin.) 1984, pp. 108 - 139.

(٢) حول نظرة الادارة الامريكية الى القضايا الدولية والمحلية، من المفيد مراجعة لقاء الرئيس الامريكي مع جمعية رؤساء تحرير الصحف الامريكية، في: *New York Times*, 10/4/1986, p. A 14.

وحول مبدأ ريغان، انظر: Robert W. Tucker, «The New Reagan Doctrine Rests on Misplaced Optimism.» *New York Times*, 9/4/1986.

تأييده لاسرائيل، ويرى في هذه الأخيرة نموذجاً للقيم والمثل التي يدعو إليها.

وبالنظر إلى أن الادارة الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريغان تندرج ضمن الاتجاه المحافظ الجديد، وأنه حدثت تغيرات مهمّة في الرأي العام الأمريكي، تجعل من المرجّح استمرار هذا الاتجاه، حتى مع احتمال تغير الحزب الحاكم، لذلك، فسوف نركّز عليه مع اشارات إلى الاتجاهات الأخرى.

## ٢ ـ المنطقة العربية في الاستراتيجيّة الأمريكية

إن أصدق مؤشّر على الأهمية الحيوية للمنطقة العربية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، هو أن أغلب المبادىء الاستراتيجيّة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية أعلنت بخصوص المنطقة العربية وجوارها الجغرافي، كمبدأ ترومان عام ١٩٤٧، ومبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧، ومبدأ نيكسون عام ١٩٦٩، ومبدأ كارتر عام ١٩٨٠، ومبدأ ريغان عام ١٩٨١. ويعتبر البعض أن المواجهة بالواسطة التي دارت في المحيط الخارجي الشمالي للمنطقة العربية في الأربعينات ـ تركيا وايران ـ كانت عاملاً أساسياً في الحرب الباردة بين القوتين العظميين(٣). فالمنطقة العربية تشكّل نقطة التقاء قارات العالم القديم، وهي الممرّ البريّ والبحري والجوّي بين أوروبا الغربية والدول الصديقة للحلف الغربي في آسيا، وهي أيضاً محاذية للجناح الجنوبي للحلف الأطلسي. لذلك تعتبر المنطقة مجالاً للتنافس بين القوتين العظميين، كما تشكّل البلاد العربية المطلّة على المحيط الهندي الجزء الأساسي في «قوس الأزمات»، وهو القوس الذي يكتسب أهميّة خاصة مع توجّه الولايات المتحدة نحو تكثيف وجودها في المحيط الهندي لاحتواء الاتحاد السوفياتي. ويستلزم ذلك الوجود ايجاد تسهيلات وقواعد عسكرية في نقاط مختلفة. هذا إلى جانب التركيز على أهمّية حماية الخطوط البحرية التي تمرّ عبرها نقط الحلفاء، وأبرزها مضيق هرمز، والبحر الأحمر، والخطوط البحرية إلى اليابان. وللمنطقة العربية أهمية استراتيجيّة أيضاً في كونها محاذية «للمنطقة الرخوة» (أي ايران وتركيا) للاتحاد السوفياتي. ومن جهة أخرى، تكتسب منطقة الخليج أهمية حيوية بسبب الانكشاف النفطي الاستراتيجي للغرب في اعتماده عليها. وتحوي هذه المنطقة على أكثر من ٥٥ بالمائة من الاحتياط العالمي للنفط، وقد دلّت حرب ١٩٧٣، والحظر النفطي الذي تلاها، وانعكاساته السلبية على تماسك الحلف الغربي، على مدى حيوية تلك المنطقة. وتعتبر الولايات المتحدة أن تقدّم السوفيات نحو الخليج يؤدي إلى تحييد أوروبا الغربية واليابان، وتالياً إلى احتوائها(٤). ومقابل الخليج، تبرز أهمّية البحر الأبيض المتوسط ضمن التقسيم العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي. فهناك، ضمن قيادة القوات الحليفة لأوروبا، جهاز قيادة القوات الحليفة لجنوب أوروبا، ومن مهامه الأساسية حماية الخطوط البحرية في المتوسط، والدفاع الجوي والبحري عن المنطقة، وحماية

(٣) James Ruchley, «The Reagan Coalition,» *Brookings Review* (Winter 1982), pp. 6 - 9.
(٤) Bruce R. Kuniholm, *The Origins of the Cold War in the Middle East: Great Power Conflict and Diplomacy in Iran, Turkey and Greece* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1980).

أمن كلّ من ايطاليا واليونان وتركيا. وتعتبر الولايات المتحدة أن المنطقة التي تشمل كلاً من سوريا ولبنان واسرائيل تقع ضمن مسؤولية قيادة القوات الأمريكية في أوروبا. لذلك يوجد تصوّر عسكري متكامل لدول المتوسط في الاستراتيجّية الأمريكية.

ويمكن تحديد أهمّ الأهداف الأمريكية في المتوسط في دعم الحزام الشمالي (اليونان وتركيا) في وجه الاتحاد السوفياتي، وهو ما ازدادت أهميته بعد «خسارة» ايران التي كانت تقدم نقاطاً للمراقبة والتنصت على الاتحاد السوفياتي، وحماية الجناح الجنوبي لحلف الأطلسي من خطر هجوم من قبل حلف وارسو (عن طريق بلغاريا)، وحماية الخطوط البحرية للنفط الآتي من منطقة الخليج، وإبقاء خط اتّصال لدعم الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهندي، وخصوصاً في منطقة قوس الأزمات الممتد من باكستان حتى سواحل شرق افريقيا، وإبقاء خط اتصال مع اسرائيل كحليف أساسي على الضفة الشرقية للمتوسط، وتقديم الدعم العسكري الوقائي والردعي والقتالي، أحياناً، وكذلك الدعم السياسي إلى دول صديقة تكون في خطر. وأخيراً، لما كان المتوسط يشكّل مسرح عمليات قريب من الاتحاد السوفياتي، فإنه يمكن للولايات المتحدة من خلاله وضمن مختلف مشاهد الحرب النووية تهديد الأراضي السوفياتية عن قرب.

ويدعم من موقف الاستراتيجيّة الأمريكية في المتوسط، عدّة عوامل؛ أهمّها سيطرة دول صديقة للولايات المتحدة على كلّ المضايق المؤدية إلى المتوسط كالسويس، والدردنيل، والبوسفور وجبل طارق، ووجود نقاط ارتكاز عدّة ومتفرّقة في شكل قواعد وتسهيلات للقوات الأمريكية، ووجود دول اعضاء في الحلف الأطلسي على المتوسط، ودول تشترك مع الولايات المتحدة في الاستراتيجيّة ذاتها تجاه الاتحاد السوفياتي بشكل عام.

وفي هذا السياق، نتناول موقف الولايات المتحدة وتطوره في اطار مشاهد المستقبل العربي.

## ٣ ـ مشهد التجزئة

أمام تبعثر القوّة واندثارها في النظام الاقليمي العربي، وفي اطار الأهميّة الحيويّة للمنطقة، من الأرجح أن تتسم السياسة الأمريكية في ظل هذا المشهد بما يلي:

### أ ـ رفض التعامل مع الأقطار العربيّة كمجموعة

ستتعامل الولايات المتحدة مع فكرة العروبة كصفة جغرافية تربط بين دول مجاورة، وليس كجامع اجتماعي وثقافي له قوّته السياسيّة. فمشهد التجزئة يمثّل وضعاً نموذجياً للولايات المتحدة لتحدّي هذه الروابط وإثبات عدم جدواها. يساعد على نجاح المحاولة الأمريكية، اتّساع الهوّة بين المواقف العربية المعلنة التي تعبّر عن دبلوماسية جماعيّة لفظية، وبين المواقف الحقيقية للحكومات. ويساهم في ذلك أيضاً غياب وجود زعامة عربية على مستوى قومي.

وكبديل عن النظام العربي، ستبقى الولايات المتحدة تحاول إقامة نظام أمني ـ استراتيجي يضم بلاداً عربية وغير عربية، على أن يتمحور هذا التيّار حول الولايات المتحدة، أو حول احد الأطراف الوكيلة. وقد يقوم ذلك النظام على تحالف سلوكي، أيّ تشابه الأولويات بين أطرافه دون أن يكون هناك اتّصال مباشر بينها، لاعتبارات معيّنة (أقطار عربية واسرائيل)، أو لعدم استعداد بعض الدول للتورّط بشكل ظاهر في تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، لما قد يكون لذلك من انعكاسات على الصعيد الداخلي. وتزداد احتمالات اقامة هذا النظام الأمني ـ الاستراتيجي مع الاتجاه المحافظ الجديد، ويكون بالطبع أقلّ نسبياً مع الاتجاه الليبرالي. وستتبع الولايات المتحدة سياسة تقوم على محاولة فك الربط بين مختلف القضايا ـ المجالات ذات الاهتمام العربي العام؛ فالاتجاه المحافظ الجديد بشكل خاص، والولايات المتحدة بشكل عام، يرفضان مثلاً اعتبار وجود علاقات تأثر بين الصراع العربي ـ الاسرائيلي والأمن في الخليج، ولكنها من جهتها، تتصرّف على أساس وجود الصلة بين المجالين، كأن تحجم عن تقديم مساعدات عسكرية إلى بعض بلدان الخليج لحماية أمنها، بحجة أن لها سياسات لا تلتقي مع المصلحة الأمريكية في اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وهكذا، فمن الأرجح أن تحاول الولايات المتحدة إغراق النظام العربي في نظام أوسع يملك شرعية مقبولة قادرة على أن تكون قوة جذب في المنطقة العربية بحيث يتمّ باسم هذا النظام مجابهة النظام العربي. وقد يتحالف هذا النظام مع الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفياتي، ولو بقي في شعاراته ومصادر شرعيّته ودبلوماسيته الرمزية، متميزاً حيناً ومختلفاً أحياناً مع الولايات المتحدة. وستسعى أمريكا لطمس أو إضعاف القضايا التي تعتبر مجالاً لصدام محتمل بينها وبين الأطراف العربية، وذلك بوضع هذه القضايا في اطار أشمل وأوسع، والتركيز بشكل خاص على تلك التي لا تؤدي إلى صدام معها.

## ب ـ التركيز على القوى الاقليميّة العربية

إذا كانت الأقطار العربية الرئيسية ذات اتجاه غربي، فسوف تعمل الولايات المتحدة على خطين متوازيين: أوّلهما، دعمها اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، وثانيهما، اجتذابها للدخول في استراتيجيّة مواجهة الاتحاد السوفياتي. ويهتم بهذا بشكل خاص الاتجاه المحافظ الجديد، يليه الاتجاه المحافظ التقليدي. وقد تهيّىء الولايات المتحدة هذه الدول ـ أو بعضها ـ للقيام بدور مساعد في نظامها الاقليمي الغربي وفقاً لمبدأ نيكسون، وتستطيع هذه القوّة أن تقدم دعماً لدولة صديقة، أو أن تعطي ضمانات أمنية لدولة أخرى في حالات لا يمكن للولايات المتحدة القيام بذلك، لخصوصيّات الوضع الاقليمي أو المحلي. مقابل ذلك، لا بدّ أن تنتظر الولايات المتحدة أن تقدم تلك الحكومة تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية، وأن تساعد أحياناً في احتواء طرف عربي آخر قد يكون في علاقة نزاعية مع الولايات المتحدة. وقد يذهب المطلب الأمريكي إلى حد الضغط على القوة الاقليمية للعمل على زعزعة استقرار طرف عربي معيّن. وبالطبع، من غير المنتظر أن يحدث تجاوب دائم من قبل القوة الاقليمية مع مطالب القوة

العظمى، بخاصّة إذا وجدت النخبة الحاكمة أن مخاطر ذلك الدور وتكلفته داخلياً قد تفوق منافع ومردودات القيام به. ويمكن أيضاً أن تقوم القوة الاقليمية بدور مساعد للولايات المتحدة، أو بدور الوسيط في تقديم مساعدات عسكرية أو اقتصادية أو أمنية أو دبلوماسية لدول تقع خارج النظام الاقليمي العربي في افريقيا أو آسيا، مثلاً، عندما ترى الولايات المتحدة، مراعاة لحساسيّات معيّنة، عدم جدوى الظهور العلني.

ماذا لو حصل تنافس بين قوّتين عربيتين صديقتين للولايات المتحدة؟ هل ستضطر الأخيرة إلى تفضيل إحداهما على الأخرى؟ من المستبعد حصول ذلك لسببين، أولهما أن الولايات المتحدة تبقى قادرة على تقديم المساعدات للطرفين، دون أن يؤدي ذلك إلى تضارب في المصالح، وثانيهما، أن كلاً منهما يكون مخترقاً من قبل الولايات المتحدة إلى درجة كبيرة، بحيث يفقد مصداقيّة التهديد بلعب «الورقة السوفياتية».

ولكن، ماذا لو كانت القوة الاقليميّة العربيّة غير منحازة، أو كانت حليفاً للاتحاد السوفياتي؟ كيف يكون السلوك الأمريكي تجاهها؟ في كلتا الحالتين يكون الاتجاه المحافظ الجديد متشدداً تجاهها، فهي تبقى دولة معادية، وتالياً يحاول هذا الاتجاه احتواءها بواسطة تمتين علاقاته مع دول الجوار، وقد يحاول زعزعتها من الداخل إذا وجد أنها قادرة على تهديد مصالحه في المنطقة. أمّا الاتجاه المحافظ التقليدي، أو الاتجاه الليبرالي، فيستخدمان الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية لجذب القوّة الاقليمية غير المنحازة، أو احتواء القوة الصديقة للاتحاد السوفياتي للتأثير في محيطها المباشر.

### ج ـ العلاقات مع الأطراف العربية الأخرى

مع استمرار التدهور في الأوضاع العربية، سيضطر كلّ قطر عربي إلى مواجهة قضايا أمنه الخارجي والداخلي بشكل منفرد. وتزداد هذه المشاكل نتيجة التوتر المستمرّ في المنطقة والاختراق الحاد لها من قبل القوى الكبرى وبعض دول الجوار، وتفجّر ولاءات ما تحت الدولة، وتزايد المشاكل الاقتصادية، بحيث يصير من الصعب احتواء هذه القضايا في بعض البلاد أو حلّها في بلاد أخرى. ويؤدي هذا كلّه إلى البحث عن المساعدة خارجها، والاعتماد على المساعدات المتنوعة التي يحصل عليها كل طرف للحفاظ على استقراره الداخلي. ويشكّل هذا وضعاً مثالياً للولايات المتحدة تستطيع من خلاله ـ بشكل مباشر أو بواسطة حلفائها ـ استغلال الموقف والحصول على مكاسب سياسية لدى هذه البلاد، كامتناعها عن انتهاج سياسات تتعارض مع المصالح الأمريكية، وبالتالي فكّ ارتباطها عملياً بالقضايا ذات الاهتمام العربي نتيجة انشغالها بأوضاعها الذاتية، أو تأييد سياسات أمريكية معيّنة. وقد تحصل الولايات المتحدة أيضاً على مكاسب استراتيجيّة، ويكون الربط مباشراً وقوياً (بين المساعدات إلى هذه البلاد وسلوكيتها الخارجية) مع الاتجاه المحافظ الجديد، وتزداد مرونة الربط (كالسماح بتميّز المواقف في قضايا ثانوية خدمة لمصالح الدولة داخلياً أو اقليمياً) مع الاتجاهات الأخرى.

## د ـ السلوكيّة الأمريكيّة تجاه الاتحاد السوفياتي في المنطقة

من الأرجح أن يأخذ تعامل الاتجاه المحافظ الجديد مع الاتحاد السوفياتي في المنطقة عدداً من الملامح؛ أبرزها رفض اشتراك الاتحاد السوفياتي، بشكل أو بآخر، في أيّ قضية عربيّة، وتالياً عدم إعطاء أيّ شرعيّة لمصالحه فيها، والعمل بجميع الوسائل لاخراجه من المنطقة العربية، واعتبار أن مواجهة «الخطر السوفياتي» يجب أن تبقى في طليعة أولويات الحلفاء في المنطقة، والعمل على فرض هيمنة أمريكية كلية في المنطقة، وتحويلها إلى منطقة نفوذ مطلق.

ومن جهة أخرى، تعتبر الاتجاهات المحافظة التقليدية والليبرالية، بدرجات متفاوتة، أن للاتحاد السوفياتي كقوّة عظمى الحق في الحضور في المنطقة، وفي محاولة بناء نفوذ له، مع العمل على احتواء هذا النفوذ، كما تعتبر أن اشتراكه أحياناً مع الولايات المتحدة في احتواء النزاعات، أو ايجاد تسوية لنزاعات أخرى عملاً مقبولاً، وجزءاً أساسياً من لعبة القوّة بين القوّتين العظميين. وتتفهم هذه الاتجاهات وجود أولويات أخرى عند البلاد العربية، ولو اختلفت النظرة بين الولايات المتحدة وهذه البلدان حول كيفية التعامل مع هذه الأولويات. وفي حين تهتم هذه الاتجاهات باقامة هيمنة امريكية في المنطقة، إلّا أن هذا الهدف لا يدفعها ـ كما في حالة الاتجاه الأول ـ إلى الدخول في صدامات مفتوحة مع أيّ طرف قد يبدي مقاومة لذلك.

## هـ ـ صراعات المنطقة العربيّة

وبالنسبة إلى الصراع العربي ـ الاسرائيلي، هناك موقفان يحظيان بالاجماع بين مختلف الاتجاهات التي ذكرناها: أولهما، إبقاء اسرائيل متفوّقة على أيّ قوة عربية تتكوّن من بلد واحد أو تحالف من عدة بلاد. وثانيهما، ردع البلاد العربية للحيلولة دون اللجوء إلى الخيار العسكري لإحداث تغيير في ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي. ويشجّع على نجاح تلك السياسة واستمراريّتها، بعض سمات مشهد التجزئة، وهي: غياب الحدّ الأدنى من التنسيق العربي، علاقات التوتّر التي تربط بين البلاد العربية، نجاح الولايات المتحدة في إبقاء مصر خارج النظام المؤسسي العربي، غياب وضع عربي يشجّع مصر على العودة إلى المجموعة العربية، وترسّخ اقتناع عربي يقوم على أن السوفيات قادرون على اعطاء السلاح، ولكن الولايات المتحدة قادرة على خدمة الأهداف السياسيّة للأنظمة العربية[٥].

وستبقى المطالب العربية مجرّد تمنيات موجّهة للادارات الأمريكية المتعاقبة، وغير قادرة على انتزاع تجاوب أمريكي بسبب الطلاق الحاصل في هذا المجال بين النشاط الدبلوماسي ـ

---

(٥) حول أهمية الخليج بالنسبة إلى الولايات المتحدة الامريكية واهتمامها بالتالي بشؤون الاستقرار، انظر: Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf and Trends in the Arab - Israeli Military Balance* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984).

السياسي العربي من جهة، والقوّة أو توظيف مختلف الامكانات العربية لتحقيق بعض هذه المطالب، من جهة أخرى.

**كيف تكون السياسة الأمريكية تجاه ذلك كلّه؟**

يقوم **الاتجاه المحافظ الجديد** بتقديم الدعم المطلق للحلف الاستراتيجي الشريك في مبادرة الدفاع الاستراتيجي (لاسرائيل)، ويسهّل ذلك وجود نظرة تعتبر أن **الصراع العربي - الاسرائيلي** ليس له أيّ انعكاسات على المنطقة العربية التي تبقى أساساً مسرح مواجهة مع الاتحاد السوفياتي. ويستتبع ذلك التشكيك في أن إيجاد حل للنزاع يساهم في إحداث تقارب بين الأقطار العربية الأخرى والولايات المتحدة، أو أن غياب الحل يساعد في زعزعة استقرار الأقطار العربية الصديقة للولايات المتحدة وإحراجها، وهذا الاحراج - فيما لو حصل - لا تكترث له الادارة الأمريكية. سيبقى هذا الاتجاه يفضّل التعامل على أساس ثنائي بين دول، وتالياً يبقى التعامل مع النزاع وكأنه نزاع بين دول وليس نزاعاً بنيوياً حول حق شعب معين في التعبير السياسي عن ذاته، وستبقى النظرة الأمريكية متحفظة وغير متحمسة لفكرة المؤتمر الدولي - الذي يعني الاعتراف بشرعيّة الدور السوفياتي - ورافضة أيضاً مبدأ ضرورة الربط في المفاوضات بين البلاد العربية. وينطلق هذا الموقف الأمريكي من مسلّمة أساسيّة، وهي عدم السماح ببناء موقف عربي موحّد. وإذا أدّى غياب الحل إلى زعزعة الاستقرار في أحد البلاد العربية المواجهة لاسرائيل، فتتعامل الولايات المتحدة مع ذلك مباشرة، كأن تزيد من دعمها لذلك الطرف لاحتواء الوضع الذي يهدده، أو تشجيع أطراف عربية على القيام بذلك.

أمّا **الاتجاهات الأمريكية الأخرى**، فقد تعترف بوجود تأثيرات سلبية للصراع العربي - الاسرائيلي على البلاد العربية الأخرى خارج المنطقة المباشرة للنزاع، وتفهم استحالة فك الربط بين مختلف هذه المجالات بشكل ناجح[٦]، وتتفهّم أيضاً ضرورة عدم إحراج بلاد عربية صديقة في حالات معيّنة، وقد تحاول أحياناً التأثير في السلوكية الاسرائيلية، لضبطها من الذهاب بعيداً، لكونها تدرك أنه لا يمكن التعامل مع المشكلة كلياً ضمن المنظور الكوني، كما يفعل الاتجاه الأول. وهي بذلك، تثّمن بعض الشيء العوامل الاقليمية والمحليّة في النزاع، الأمر الذي يفرض بعض التجاوب، ولو الشكلي، مع المطالب العربية، وعدم اتباع سياسة مواجهة دائماً مع الأطراف العربية الصديقة، في اطار الصراع العربي - الاسرائيلي. وهكذا تهتمّ هذه الاتجاهات بإدارة الصراع لمنع إفادة الاتحاد السوفياتي منه. وفي السياق ذاته، قد تؤيّد الربط في المفاوضات أو تشجع عدّة خيارات تأخذ بعين الاعتبار ابقاء نوع من الربط بين

---

(٦) الوصف لتلك القناعة العربية مأخوذ من تقرير أمريكي مقدّم إلى مجلس النواب، انظر:
*The Unfinished Business to the Peace Process in the Middle East,* Report of a Study Mission to Israel, Egypt, Jordan, Saudi Arabia, Lebanon, Syria, France and England, 6 - 20 November 1982, under the Auspices of the Sub - Committee on Europe and the Middle East, Committee on Foreign Affairs, House of Representatives (Washington, D. C.: U. S. Government, 1983), pp. 29 - 30.

الأطراف العربية، خلافاً لمبدأ التفكيك الذي يدعمه الاتجاه المحافظ الجديد. ولكن ذلك لا يعني أن الربط سيكون حسب المطالب العربية، كايجاد حلّ شامل مثلاً في اطار الأمم المتحدة، أو مفاوضات تشترك فيها كل الأطراف العربية المعنية. وهي تتفق مع الاتجاه الأول، بعدم جواز اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية كطرف في أيّ آلية للمفاوضات إلا ضمن صيغ تطمس هويتها. وقد يكون الربط مثلاً من نوع قيام مفاوضات اسرائيلية مع كل من سوريا ولبنان، وفي الوقت ذاته قيام مفاوضات موازية بين اسرائيل والأردن، حيث قد يضمّ الوفد الأردني فلسطينيين عن الأراضي العربية المحتلّة يحظون بتأييد منظمة التحرير الفلسطينية.

**أمّا الحرب العراقية - الايرانيّة**، فماذا لو استمرّت بشكل يهدّد أمن العراق، ويطرح احتمال هزيمة عراقية، وقيام نظام على النمط الايراني؟

من الأرجح أن تتّسم السياسة الأمريكية بالاستمرار في محاولات مدّ الجسور مع الحكم في ايران، باشكال غير مباشرة، بغية احتواء محاولات تصدير الثورة واقامة بعض النفوذ، ولا تمانع من قيام الحلفاء الغربيين بإبقاء علاقات مع الطرفين، في شكل بيع سلاح وتبادل تجاري، ولو أن بيع السلاح إلى ايران سيبقى أقل كمية ونوعية وأكثر سرية، بسبب الاعتبارات الدولية لكونها الطرف الذي يرفض ايقاف الحرب، وخوفاً من إحداث توازن عسكري في السلاح بين الطرفين، وإن كان هذا لا يمنع الولايات المتحدة من الدعوة سياسياً ودبلوماسياً إلى فرض حظر على توريد السلاح لايران. وطالما أن النزاع محصور أفقياً، فلن تشعر الولايات المتحدة بضرورة القيام بنشاط خاص للضغط بغية ايقافه. فاستمرار الحرب في هذا الشكل يقدّم وضعاً نموذجياً للولايات المتحدة من حيث زيادة اعتماد بلدان الخليج على المظلّة الأمنية الامريكية، والمكاسب الكبيرة التي تجنيها الولايات المتحدة من ذلك. يترتب على ذلك، الحفاظ على معادلة عسكرية تقوم على منع انتصار ايران ومنع هزيمة العراق.

ولكن، ماذا إذا وصل إلى الحكم بعد الخميني اتجاه ديني، ولكنه أكثر تجريبيّة، يولي الأولوية لأهداف البناء الداخلي؟ سيشجّع ذلك الولايات المتحدة على الانحياز نحو ايران. وإذا حصلت على ضمانات لسلامة اعضاء مجلس التعاون الخليجي، فستبدأ بالتّحول إلى تطوير علاقاتها ولو ببطء وبشكل غير ظاهر، تجاه ايران، ولو ادّى ذلك إلى توتّر العلاقات الامريكية - العراقية، وازدياد قلق بلاد مجلس التعاون الخليجي ازاء الموقف الامريكي. فايران تبقى ذات أهمية خاصة كقوة مجاورة للاتحاد السوفياتي، ومنطقة عازلة بينه وبين الخليج، وهي قد تكون مفيدة كنموذج لاجتذاب المسلمين السوفيات وخلق متاعب داخلية تالياً للاتحاد السوفياتي.

وهكذا يبدو مشهد التجزئة العربية متّسقاً في أغلب جوانبه مع المصالح الامريكية في المنطقة، فهو المشهد الذي يسمح لاسرائيل بأكبر فرصة لتحقيق أهدافها، وبحريّة الحركة، وهو الذي يسمح بانسياب النفط بأقل المخاطر إلى الدول الغربية، وفي هذا السياق، تزداد تبعية المنطقة الاقتصادية وارتباطها السياسي بالولايات المتحدة.

## ٤ ـ مشهد التنسيق والتعاون

### أ ـ التنسيق الجماعي العربي

سيكون للأقطار العربية القدرة على إحداث ربط بين مواقف الولايات المتحدة تجاه القضايا التي يتمحور حولها التنسيق من جهة، وعلاقات هذه الأقطار مع الولايات المتحدة من جهة أخرى. أو يكون الربط بين سلوك الولايات المتحدة تجاه قضية تهم المجموعة العربية وبين سلوك البلاد العربية تجاه قضية تهمّ الولايات المتحدة الأمريكية. وتتحدّد نتيجة الربط ـ مدى نجاحه أو فشله ـ بأهمية كل قضية للطرف المعني، فهل هو حساس أو منكشف في تلك القضية من قبل الطرف الآخر؟ وتالياً ما هي قدرته على استيعاب النتائج السلبية التي قد تترتب عليه إذا لم يتجاوب مع مطلب الطرف الآخر؟ ويتعلق نجاح الربط، أيضاً، بقدرة الطرف العربي على البقاء متماسكاً أطول فترة زمنية، وموظفاً الامكانات نفسها، وعلى عدم تعرّضه لاختراق من قبل الطرف الامريكي. فالطرف العربي، أساساً، مكوّن من عدّة أطراف/ «دول ذات سيادة»، ولها أولوياتها ولكنها متفقة على حدّ معين من التنسيق. وقد يتغيّر موقفها من ذلك بوجود معطيات جديدة، ممّا يؤثّر على فعالية التنسيق واستمراره.

إلى جانب الامكانات، يفترض وجود النيّة لإحداث الربط، وترجمة الامكانات المحتملة إلى قدرات فاعلة ومؤثّرة، إذ يتطلب هذا إرادة اتخاذ موقف مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة، وليس اتّباع سياسة التكيّف أو الانتظار والتمني. ويعتمد ذلك بالطبع على قيادة التنسيق العربي العام، أو قلبه. فاتجاه الواقعية المفرطة، مثلاً، يعتنق قيمة سياسية مفادها أن كلّ أوراق اللعبة أو مجملها هي في يد الولايات المتحدة، وتالياً فالمطلوب مجاراة الأخيرة واقناعها. والمفارقة المهمة هي أن هذا الاتجاه يتّسم بأعلى درجات المثالية، إذ يسقط ورقة الضغط كوسيلة دبلوماسية، ويراهن فقط على دبلوماسية المناشدة. وهو بتخليه المسبق عن الخيارات الأخرى الممكنة، يضع نفسه في موضع انكشاف كلي للولايات المتحدة. وفي حال وجود اتجاه عربي يملك قدرة الربط ولكنه لا يستعملها، لن تكون السياسة الامريكية تجاه مطالبه أفضل حالاً في مضمونها ممّا هي عليه في المشهد الأول، ولو أنها في الحالة هذه قد تحاول أن تظهر بشكل أكثر ايجابية وأكثر اهتماماً بالمطالب العربية، ولو لم يترجم ذلك إلى تجاوب عملي.

أما إذا كانت القيادة العربية من النوع الذي يملك القدرة على المواجهة، واستعمال الربط في العمل السياسي تجاه الولايات المتحدة، وابقاء خيارات أخرى امامها للحفاظ على مصداقيتها، كالقيام بخطوات ايجابية تجاه الاتحاد السوفياتي، أو اتّباع سياسة ترغيب مع دول اخرى في التحالف الغربي، في حالة تجاوبها مع مطالبها، فلا بدّ أن يزيد ذلك من مصداقيتها تجاه الولايات المتحدة الامريكية، ويجعلها بالتالي تدرك أن «التنسيق الجماعي العربي» سيلجأ إلى الربط في علاقاته مع الولايات المتحدة.

وبصفة عامة، يساعد مشهد التنسيق في التخفيف من حدّة الاعتماد الأمني والاقتصادي

الكبير لبعض الأطراف العربية على الولايات المتحدة. ويوفّر التنسيق إطاراً عربياً لحلّ الخلافات، والتوسط لتسوية نزاعات قد تنشب بين الأقطار العربية، فلا يبقى الطرف الضعيف مستفرداً ومضطراً إلى اللجوء إلى خارج النظام العربي للحصول على ضمانات لأمنه. ففي الحالة هذه، يعمل مفهوم الأمن القومي بحدّه الأدنى، بحيث لا يضطر كل قطر إلى تعريف أمنه الوطني وحيداً، وخارج بيئته العربية. كذلك الأمر في المجال الاقتصادي، فنجاح بعض خطوات التنسيق في المجال التكاملي يساعد الأقطار الضعيفة اقتصادياً على مقاومة الشروط الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة، أو إحدى المؤسسات المالية الدولية.

### ب ـ التجمعات الاقليمية

سيكون أمام الولايات المتحدة، أربعة أطراف/ قوى رئيسية، على الأقل في النظام العربي، وسيحدّد عاملان أساسيان سياستها تجاه كلّ من تلك التجمعات هما: الاتجاه السياسي العام للتجمّع، وأهمّية التجمّع بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ويمكن أن نميّز في هذا الصدد بين ثلاثة اتجاهات هي:

ـ اتجاه غربي متجاوب كليّاً مع مطالب الولايات المتحدة، ويتلافى الاختلاف معها.

ـ اتجاه تجريبي يبقى أمامه خيارات كبيرة، فهو قد يكون قريباً من الولايات المتحدة، ولكنه ليس مرتبطاً معها بعلاقات غير مشروطة.

ـ اتجاه شرقي أو حليف للاتحاد السوفياتي، يتأثر ويتجاوب مع المطالب السوفياتية، دون ان يعني ذلك وجود روابط استراتيجية معها.

وتركز الولايات المتحدة اهتمامها بشكل أساسي على تجمع الخليج بسبب انكشافه الخارجي والداخلي، أكثر من غيره، والناتج عن عدّة عوامل ضعف في بنيته (النفط وقلة السكان والموقع في مواجهة ايران).

ونتيجة لهذه العوامل، فهو الأكثر قابليّة لاجتذاب التدخل المباشر أو غير المباشر، وتالياً إمكانية حدوث تغييرات ضد مصلحة الولايات المتحدة، لذلك انشئت قيادة مركزية امريكية خاصة لأمن الخليج في كانون الثاني / يناير عام ١٩٨٣. وستعتمد إمكانية استعمال سياسة الربط في هذا المشهد على مدى وجود تنسيق عام بين التجمعات الاقليمية المختلفة. ومن الطبيعي أن تحاول الولايات المتحدة عدم تشجيع التنسيق بين التجمعات لتقوية موقعها مع كلّ منها، وربما تلعب على التناقضات أو الخلافات أو التنافس بينها لزيادة اعتماد كلّ تجمع صديق عليها، ولعزل التجمّع غير الصديق أو اضعافه.

وتهتم الولايات المتحدة بإقامة علاقات خاصة ومميّزة مع الدولة ـ القائد، أو الاقليم ـ القاعدة في كلّ تجمّع، باعتبارها نقطة ارتكاز في علاقاتها مع التجمّع ككلّ. وقد تحاول احتواء التجمع غير الصديق، بواسطة التجمّعات والبلاد الحليفة لها، وتحاول افتعال نزاعات له ـ

تجمّع المشرق العربي مع اسرائيل ـ وقد تحاول اختراقه وتفتيته من الداخل، كأن تقدّم مكاسب لأحد الأطراف بهدف الخروج من التجمع أو إشعال نزاعات داخليّة ورعايتها.

## (١) تجمّع الخليج

إلى جانب أهميته النفطية لحلفاء الولايات المتحدة، والاستراتيجيّة بالنسبة إليها، يحتلّ الخليج مركزاً مهماً بالنسبة إلى الصادرات الامريكية من سلع وخدمات؛ فكل مليار دولار من الصادرات الامريكية إلى الخليج يخلق ٤٠ ألف وظيفة في الولايات المتحدة. وهناك أيضاً الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة، وأرباح شركات النفط والامريكيين العاملين في الخليج، بحيث ان الولايات المتحدة مثلاً، قد جنت حوالى ٧٥ مليار دولار من صادراتها إلى الخليج عام ١٩٨٣، الأمر الذي خلق ٣ ملايين وظيفة(٧).

ويأتي التهديد المباشر لبلاد التجمّع من استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية. وطالما بقيت الحرب مستمرّة، ولو على مستوى منخفض، وطالما بقيت تهدد باحتمال التوسع واحتمال المساس ببعض أطراف التجمع، فسوف يدفعها ذلك، في غياب اطار عربي أوسع للأمن، وعدم قدرة هذه البلاد على الدفاع عن أمنها، إلى التوجّه نحو الولايات المتحدة، للحصول على الضمانات الأمنية مع ما يستتبع ذلك من اختراق أمريكي للتجمع، وتحقيق استفادة سياسية واقتصادية واستراتيجيّة كبيرة. ومنها مثلاً النجاح في منع التجمّع من توظيف ورقته الاقتصادية المهمة، بهدف دعم قضايا التجمعات الاقليمية الأخرى تجاه الولايات المتحدة. واذا حدث تهديد للتجمّع من قبل ايران، فستشجع الولايات المتحدة مثلاً تجمّع وادي النيل الذي يملك قوّة عسكرية كبرى لارسال مساعدات عسكرية(٨). وتشجع الولايات المتحدة هذا التجمّع على التأثير في تجمّع عربي آخر، باستعمال ورقة المساعدات، مثلاً، فيما لو حصل اختلاف بين الولايات المتحدة وذلك التجمّع، أو لو اتّجه هذا الأخير في منحى يعرّض المصالح الامريكية للخطر.

## (٢) تجمّع وادي النيل

ستحاول الولايات المتحدة احتواء هذا التجمّع، على المستوى العربي، خوفاً من تقاربه مع أحد التجمعات العربية الأخرى وتوثيق العلاقات معه، بما يمكّنه من إقامة زعامة على المستوى العربي، نظراً للوزن الجغرافي والديمغرافي والعسكري والسياسي لمصر. وفيما لو اتّجه هذا التجمع لاقامة تحالفات عربيّة قويّة، تحاول الولايات المتحدة احتواءه بواسطة إشغاله داخلياً في قضايا اقتصادية أو اثنية أو طائفية، أو إحياء خلافات بينه وبين التجمّعات الأخرى،

(٧) Conversations with Harold Saunders, in: *U. S. Policy for the Middle East in the 1980's* (Washington, D. C.: AEI, 1982), p. 12.

(٨) John Anthony Duke, «A Darkling Plain: U.S. Views of Gulf Security,» in: B.R. Pridham, ed., *The Arab Gulf and the West* (London: Croom Helm, 1985), pp. 125 - 161 and mainly pp. 131 - 132.

حتى لا يختلّ ميزان القوى في المنطقة. فتحالف مع تجمّع المشرق العربي، مثلاً، يسمح بقيام حرب عربيّة مع اسرائيل، في حين أن تحالفاً بين تجمّعي وادي النيل والخليج، يسمح للأول بتخفيف تبعيّته الاقتصادية، وللثاني بتخفيف تبعيته الأمنية. وقد تشجع الولايات المتحدة تجمّع وادي النيل، فيما لو كان ذا اتجاه صديق لها، على لعب دور سياسي في افريقيا، في اطار الاستراتيجيّة الامريكيّة. وستتخوّف من الدور العربي له، حتى لو تدخل لدعم تجمع صديق للولايات المتحدة مثلاً، فستنظر دائماً إلى ذلك بحذر، خوفاً من تطور هذا الدور باتجاه اقامة تحالف قوي ـ ومستقلّ ـ بين تجمعين اقليميين عربيين.

أمّا إذا كان لهذا التجمع اتجاه مختلف مع الولايات المتحدة، ويحاول اجتذاب أطراف أخرى عربية إلى جانبه، أو تحييد بعض الأطراف الصديقة للولايات المتحدة واحتواءها، فقد تقوم السياسة الامريكية بالعمل على احتواء التجمّع وخلق مشاكل من قبل دول الجوار واسرائيل، مثلاً، وتشجيع النزاعات الانفصالية في الداخل، والخلافات الطائفية، والإرباك الداخلي، ودفع التجمعات العربية الصديقة إلى اتخاذ موقف سلبي منه، وممارسة الضغوط (الاقتصادية مثلاً) عليه، بغية عزله في محيطه العربي.

## (٣) تجمّع المشرق العربي

لهذا التجمع أهميّة خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة بسبب موقعه في نسق الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حيث انه قادر على الاخلال بالاستقرار الاقليمي، وتالياً، اعادة خلط التحالفات في المنطقة، وارباك الولايات المتحدة. وتدرك هذه الأخيرة أن أفضل حالة يستطيع أن يصل إليها هذا التجمّع في علاقاته النزاعية مع اسرائيل، هي وضع توازن دفاعي، وأنه لكي يخلق توازناً رادعاً أو قادراً على استعمال الخيار العسكري لتسوية النزاع، فهو بحاجة إلى التحالف مع تجمّع وادي النيل، لذلك لا بدّ أن تتجه السياسة الامريكية بشكل أساسي نحو منع ذلك، ويؤدي النجاح في تلك السياسة إلى عزل تجمّع المشرق العربي وابقائه في وضع ضعيف، وغير قادر على فرض تسوية تتجاوب مع الحدّ الأدنى من مطالبه.

ومن الطبيعي أن تتّسم علاقات هذا التجمّع مع الولايات المتحدة، بتوتّر، في مجمل الأحيان، نتيجة موقف امريكا الثابت في خطوطه العريضة من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتالياً، مساهمتها عبر دعم اسرائيل بإبقاء الوضع القائم على حاله. وتبقى الولايات المتحدة قادرة على احتواء التوتّر في علاقاتها مع هذا التجمّع، طالما بقي دون تحالفات قوية في محيطه العربي. ولو اختار هذا التجمّع التحالف مع الاتحاد السوفياتي، فأقصى ما يمكن أن يعطيه هذا الأخير، هو تقوية وضع التجمع في التوازن الدفاعي، وليس تغيير المعادلة القائمة بشكل أساسي. وتبقى الولايات المتحدة قادرة على اختراق بعض أطرافه، بواسطة التهديد بالعامل الاسرائيلي، وتقديم ذاتها كضامن لتلك الأطراف، لمنع حصول عدوان اسرائيلي ضدها. أمّا إذا تمكّن هذا التجمّع، من التحالف مع تجمّع وادي النيل، وتوظيف ذلك في إطار ميزان القوى العربي الاسرائيلي، فلا بد أن يؤدي الوضع الجديد إلى إحداث توازن أفضل مع اسرائيل،

ويسمح للتحالف العربي بإعادة التلويح بالخيار العسكري، ويصبح المشهد القائم شبيهاً إلى حد ما بمشهد التنسيق الجماعي العربي في المجال العسكري، بل وربما كان هذا المشهد أفضل، ذلك أن التحالف بين التجمّعين ـ المشرق العربي ووادي النيل ـ سيزوّد العرب بالقدرة على الاستمرار في إدارة الصراع والتنسيق، بدرجة أكبر ممّا يوفره التنسيق الجماعي العربي.

### (٤) تجمّع المغرب العربي

يتميّز المغرب العربي عن التجمّعات العربية الأخرى، بأنه لا يعاني من التهديدات أو المخاطر الخارجيّة أو الداخلية، التي يعاني منها مثلاً تجمّع الخليج أو المشرق العربي، وأن بنيته المجتمعيّة أكثر انسجاماً من بنية كلّ من تجمعي وادي النيل (السودان) والمشرق العربي، وأنه غير متورط في نزاع حاد ومستمر مع دولة جوار، تشكّل تهديداً دائماً ومباشراً عليه، كما في حال تجمّع المشرق العربي.

تساعد هذه العوامل تجمّع المغرب في تحسين شروط علاقاته مع الولايات المتحدة، إذ لا يعيش هاجساً أمنياً في بيئته المباشرة (قيام التجمّع يفترض انتهاء حرب الصحراء)، وتالياً لا تستطيع الولايات المتحدة الاستفادة من تلك العوامل، للتأثير على سياسة التجمّع، أو لبناء نفوذ بواسطتها. وستهتم الولايات المتحدة بمنافسة الجماعة الأوروبية سياسياً واقتصادياً، في منطقة كانت تعتبر تاريخياً صديقة لأوروبا الغربية، بخاصّة إذا كان للمغرب العربي اتجاه غربي. وتبقى للمغرب العربي أهمية خاصة عند الولايات المتحدة، نظراً لموقعه في جنوب المتوسط، وحاجة الولايات المتحدة إلى التسهيلات العسكرية في مرافئه، ونظراً لقربه من بعض دول الحلف الأطلسي، ولوزنه في افريقيا، بسبب العلاقات المهمة لكلّ من الجزائر والمغرب هناك. ونظراً لبعده الجغرافي نسبياً، ولظروف تطوّره التاريخي، يبقى التجمّع الأسهل في منعه من التأثّر بالتطورات في المشرق العربي، وتالياً الانجذاب إلى تحالفات مع أحد التجمّعات العربية.

وفيما لو كان تجمّع المغرب ذا اتجاه غربي، فسيزداد اعتماده على الولايات المتحدة اقتصادياً، بعد توسيع الجماعة الأوروبية، وخسارته تالياً لبعض أسواقها. أمّا لو اتّجه التجمّع نحو التحالف مع تجمّع وادي النيل، من خلال حلقة الوصل الليبية، وساد الاثنين اتجاه يتعارض مع السياسة الامريكيّة، فقد يدفع ذلك الولايات المتحدة إلى محاولة اختراقه عبر تشجيع الخلافات الداخلية، أو تشجيع محاولات الاحتواء الأوروبية الغربية له، ترافقها ضغوطات اقتصادية، بغية التأثير في مواقفه.

## ٥ ـ مشهد الوحدة العربيّة

يؤثّر قيام دولة الوحدة على الاستراتيجيّة الأمريكية، بحيث يفرض عليها إجراء تحوّل في استراتيجيّتها وسلوكيّتها تجاه المنطقة العربية؛ إذ تتحوّل هذه الأخيرة من منطقة نفوذ مشترك أو منطقة نفوذ مطلق، إلى طرف دولي فاعل. وتسيطر هذه الدولة على نقاط ومفاصل استراتيجيّة مهمة، فهي تشكّل منطقة عازلة بين المسرح الأوروبي ومسرح المحيط الهندي، وتسيطر على

الطريق الأقصر بينهما، وهي كنقطة التقاء بين القارات الثلاث تسيطر أيضاً على الطريق الأقصر بينهما، وهي كنقطة التقاء بين القارات الثلاث تسيطر أيضاً على الشواطىء الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط، فلو كان هناك توتّر أو عداء أمريكي ـ عربي يصبح على الولايات المتحدة أن تفتش عن طرق أخرى للمواجهة مع السوفيات في المحيط الهندي، نتيجة عدم قدرتها على توصيل الدعم بشكل سريع من مواقعها في المتوسط أو أوروبا الغربية. ويكون للدولة العربية الاتحادية وزن مهم في النظام الاقليمي الافريقي، نظراً لخصوصيات العلاقات العربية ـ الافريقية، وستكون، تالياً، قادرة على التخفيف من انكشاف افريقيا الاقتصادي والعسكري للقوى الكبرى. وكقطب دولي سادس غير مرتبط استراتيجيّاً بإحدى القوّتين العظميين، تستطيع الدولة العربية أن تزيد من خيارات تحالفاتها، التي لا بدّ أن تؤثّر في التوازنات الدولية، كما أنها ستشكّل قوة اقتصادية كبيرة، ممّا يسمح لها بزيادة قدراتها الاقتصادية وتوظيفها دولياً في بناء نفوذ سياسي، وفي التأثير في سلوك الأطراف الأخرى تجاهها.

وستفقد الولايات المتحدة عدداً من أوراق التأثير في علاقاتها مع الدولة العربية، مقارنة بالمشاهد السابقة، منها مثلاً ورقة المساعدات الاقتصادية أو الضمانة الأمْنية، أو الاستفادة من الخلافات العربية، فالدولة العربية ستكون لها استقلالية قرارها وقد ترتبط بالطبع بعلاقات اعتماد متبادل مع بعض القوى الكبرى، ولكن ليس علاقات تبعيّة بأي حال. وقد تستفيد، في علاقاتها مع الغرب، من التناقضات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والجماعة الاوروبية، واليابان.

وتتحدّد العلاقات مع الولايات المتحدة ـ تعاوناً أو تنافراً أو توتّراً ـ بموقف هذه الأخيرة من قضايا الدولة العربية الاتحادية ومصالحها، وبخاصّة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وبأيّ حال، ستبقى الولايات المتحدة ـ مع اختلاف التركيز بين الاتجاهات الامريكية ـ تحاول إقامة سلسلة من الأحلاف المتعدّدة الأطراف، التي تربط بين قوى اقليمية أو دولية(٩)، لها مصالح سياسية واقتصادية وأمنية مشتركة معها، وتكون إحدى الوظائف الرئيسية لهذا الحلف الكبير، أو سلسلة الأحلاف، احتواء الدولة العربية ومنعها من مدّ نفوذها إلى افريقيا وآسيا، وكذلك منعها من التأثير في أوروبا الغربية. وستكون سياسة الأحلاف ذات ثقل كبير بالنسبة إلى الاتجاه المحافظ الجديد، الذي سيثمّن بشكل خاص علاقاته مع دول الجوار العربي، ويحاول دعمها بشتّى الوسائل الاقتصادية والعسكرية والسياسية لاحتواء دولة الوحدة وافتعال نزاعات معها بغية إضعافها وإشغالها. وتكون اسرائيل مركز الثقل، أو قلب استراتيجيّة الاحتواء هذه، بسبب خصوصية علاقاتها مع الولايات المتحدة، وبسبب موقعها الجغرا ـ ستراتيجي. وتزداد أهمية ايران، وكلّ من تركيا الأطلسية وباكستان ذات الموقع المميّز في الاستراتيجيّة الامريكية في القارة الهندية وفي قوس الأزمات. ومن جهة الجزء الافريقي في الدولة العربية الاتحادية، تبقى

(٩) Thomas L. McNaugher, «Arms and Allies on the Arabian Peninsula,» *Orbis,* vol. 28, no. 3 (Fall 1984), pp. 489 - 526.

اسرائيل أيضاً قلب الاحتواء، مع التركيز على الجنوب الأوروبي (ايطاليا، اسبانيا، البرتغال)، وكينيا واثيوبيا في افريقيا. وقد يأخذ الاحتواء الامريكي شكل مثلثين يلتقيان في رأس واحد، هو اسرائيل.

## ثانياً: الاتحاد السوفياتي

### ١ ـ الاتحاد السوفياتي: ملامح مستقبلية

يواجه الاتحاد السوفياتي مستقبلاً ثلاثة تحدّيات رئيسية، لا بدّ أن يكون لها انعكاسات كبيرة على سياسته الداخلية وعلاقاته الخارجية. تندرج هذه التحديات تحت عناوين الايديولوجيا والاقتصاد والديمغرافيا. فالماركسية ـ اللينينية لم تعد تشكلّ عامل جذب في الدول النامية كنموذج اقتصادي، وادّى هذا إلى فقدان الاتحاد السوفياتي لعامل تأثير أساسي في بناء نفوذه الدولي. وفي الدول الأوروبية الشرقية، بدأت تتكاثر محاولات التجديد في النموذج الاقتصادي الماركسي، باتجاه تحرير بعض قطاعات الاقتصاد ولو بشكل محدود، وإعادة حوافز الربح وتشجيع الملكية الخاصة[١٠]، كما بدأ الاتحاد السوفياتي ذاته ـ تحت قيادة غورباتشوف ـ في إحداث إصلاحات مهمة، سوف يكون لها تأثيرها على المجال الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، يعاني الاتحاد السوفياتي من مشاكل اقتصادية عدّة ناتجة عن الاختلال في التوازن البنيوي للاقتصاد[١١]. وصار من الممكن الحديث عن اقتصادين سوفياتيين: أحدهما، اقتصاد عسكري متقدّم ومنتج ونشيط، والآخر، اقتصاد مدني يعاني من الركود والهبوط في نسبة النموّ، وتراجع في التطوّر الاقتصادي مقارنة بالدول الرأسمالية المتقدمة. وتتأثر علاقات الاتحاد السوفياتي الخارجية بالوضع الاقتصادي نتيجة ازدياد انكشافه الاقتصادي في بعض السلع أو المواد المهمة ـ القمح مثلاً ـ واضطراره إلى استيرادها ممّا يؤثّر في سلوكه تجاه الأطراف التي تملك السلعة المستوردة، ومجملها غربية كالولايات المتحدة، وكندا، واستراليا والأرجنتين. وستتأثر المساعدات الاقتصادية السوفياتية بذلك، من جهة أخرى فقد طلب الاتحاد السوفياتي من حلفائه في أوروبا الشرقية الحصول على جزء كبير من نفطهم بوسائلهم الخاصة، كأن يحاولوا الحصول عليه مباشرة من الخليج[١٢]. وأخيراً، فإن دخول الاتحاد السوفياتي في سباق تسلّح مع الولايات المتحدة الأمريكية يسهم في تحويل كثير من

---

(١٠) Ray S. Cline, *World Power Assessment 1977: A Calculus of Strategic Drift* (Boulder, Colo.: Westview Press; Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 1977), pp. 30 - 32 and 179 - 181.

(١١) Boris Rumer, «Structural Imbalance in the Soviet Economy,» *Problems of Communism*, vol. 33 (July - August 1984), pp. 24 - 32.

(١٢) Aryeh Yodfat, *The Soviet Union and the Arabian Peninsula: Soviet Policy towards the Persian Gulf and Arabia* (London: Croom Helm, 1983), p. 151.

طاقاته الانتاجية وخبراته الفنية من الاقتصاد المدني إلى الاقتصاد العسكري، ممّا يخفض من انتاجيّة الأول.

وأخيراً، يشهد الوضع الديمغرافي في الاتحاد السوفياتي تبايناً هائلاً بين نسبة زيادة السكان عند الشعوب السلافية - روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا - ونسبتها عند الشعوب الآسيوية الأخرى. وعلى الرغم من أن الجنسيات الثلاث الأولى تشكل حوالى ٧٣ بالمائة من السكان، إلّا أن الفرق الشاسع في نسبة الزيادة السنوية المستمرة لا بدّ أن يخلق تغييراً ديمغرافياً مهماً في المستقبل(١٣). ويفرض ذلك كلّه إعادة تنظيم البنية السياسية الداخلية، بخاصّة مع اختلاف مستوى المعيشة بين الشعوب السلافية وتلك الآسيوية. ومع استمرار الوعي القومي، ووجود مشكلة اقتصادية، فإن ذلك يخلق قضية مهمة، على القيادة السوفياتية التعامل معها.

وسيعاني الاتحاد السوفياتي من مشكلة عدم التناسق بين قدراته العسكرية والاقتصادية؛ فهو، كقوة عظمى يملك قدرات عسكرية تجعله في مصاف الولايات المتحدة من جهة، في حين أن قدراته الاقتصادية لا تستطيع أن تؤمّن له المكانة ذاتها في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ومن واقع تطوّر السياسة السوفياتية من عهد ستالين، وتراوحها بين الاصلاحيّة (خروشوف واندروبوف وغورباتشوف)، والبيروقراطية (بريجنيف وتشرنينكو)، فإن أغلب المؤشرات في منتصف الثمانينات تشير إلى غلبة الاتجاه الاصلاحي المتفتح، والذي يبدو أنه يعبّر عن جيل جديد من زعامات الحزب الشيوعي السوفياتي. ومن ثم من المرجّح استمراره في الحقب الثلاث المقبلة(١٤).

يهتم هذا الاتجاه بإجراء إصلاح داخلي وانفراج خارجي، في محاولة لمعالجة المشاكل الداخلية، والعمل على توظيف علاقاته الخارجيّة، أو توجيهها، بغية الاستفادة في معالجة القضايا الداخلية. وهو أيضاً اتجاه يؤمن بضرورة احترام قواعد اللعبة الدولية، واستقرار العلاقات الدولية. كذلك، فهو اتجاه حذر، غير مغامر، يتبع سياسة ضبط النفس في الأزمات التي يحاول الاستفادة منها لتقوية نفوذه أو للحصول على نفوذ جديد. ويتخوّف من الانجرار إلى

---

(١٣) Irène Commeau - Rufin, «Les Singularités de la démographie soviétique,» *Politique étrangère*, no. 3 (automne 1985), pp. 719 - 727, surtout p. 726.

(١٤) اعتبر البعض ان التدخل في افغانستان كان بمثابة تطوير لمبدأ بريجنيف وتوسيعه، انظر مثلاً:
Mark Allen Heller, «The Soviet Invasion of Afghanistan,» in: Nimrod Novik and Joyce Starr, eds., *Challenges in the Middle East Regional Dynamics and Western Security* ( New York: Praeger, 1981), p. 25.

وحول تصنيف الاتجاهات السوفياتية، انظر:
Dimitri Simes, «The Soviet Strategy in the 1980's,» in: Kenneth Meyers, ed., *NATO: The Next Thirty Years* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1980), and Dina Rome Spechler, «Soviet Policy in the Middle East: The Crucial Change,» in: Paul Marantz and Blama S. Steinberg, eds., *Superpowers Involvement in the Middle East: Dynamics of Foreign Policy* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985), pp. 133 - 171, especially pp. 144 - 148.

نزاعات مفتوحة أو مواجهة مع الولايات المتحدة، تكون في كلتا الحالتين مكلفة، ولا يمكن السيطرة عليها والتحكّم بمسارها. ولو دخل هذا الاتجاه في سباق تسلّح مع الولايات المتحدة، فلا يكون ذلك من أجل تنفيذ مخطط عام لتغيير العالم، وإنما للدفاع عن ذاته، ولحماية مركزه وسمعته، والحفاظ على دوره كقوة عظمى. فالاتحاد السوفياتي الذي عنده أطول حدود برية للدفاع عنها، ذو حساسيّة في ما يتعلق بقضايا الدفاع، وبالذات عندما نتذكرّ أن له حدوداً مع اثنتي عشرة دولة مقارنة بالولايات المتحدة التي لها جارتان فقط.

## ٢ ـ المنطقة العربية في الاستراتيجيّة السوفياتية

تتمثّل أهمّ الأهداف السوفياتية في المتوسط، وبخاصة الجزءين الشرقي والجنوبي، في تأمين الوجود السوفياتي في البحار الدافئة؛ البحر الأحمر وبحر العرب والخليج. كذلك، إلى المحيط الهندي. وكذلك العبور إلى الأطلسي والابقاء على قوات بحريّة لمراقبة خطوط الملاحة لدول التحالف الغربي، وإحداث توازن عسكري وردعي مع الوجود الامريكي في المتوسط. وعلى المستوى الدولي، يساهم الوجود السوفياتي بإحداث توازن استراتيجي بين القوّتين العظميين، وحماية الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو في حالة هجوم من جهة الجنوب، وكذلك تهديد الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي. وأخيراً فإن المنطقة تمثل نقطة ارتكاز لنقل الإمدادات جواً إلى افريقيا؛ وقد حصل ذلك بالفعل مع أنغولا عام ١٩٧٥، ومع أثيوبيا عام ١٩٧٧.

وتكتسب المنطقة العربية، نظراً لمحاذاتها «للحزام الجنوبي» للاتحاد السوفياتي، أهمية خاصة في استراتيجيّة الدفاع السوفياتي، ضمن أي احتمال مواجهة بين القوتين العظميين. ويهتم الاتحاد السوفياتي بمحاولة احتواء النفوذ الامريكي في المنطقة ومنعه من التوسع، ويتابع لذلك عن كثب التطوّرات السياسية في المنطقة لمحاولة الاستفادة من كل فرصة سانحة لاضعاف الوجود الامريكي أو إرباكه. ويولي الاتحاد السوفياتي أهمية خاصة للقسم الشمالي الغربي والمحيط الهندي، وتحديداً المنطقة الممتدة من خليج عدن إلى سري لانكا، اذ تضمّ هذه المنطقة المياه الدافئة، وتشكّل عبر بحر عمان ومضيق هرمز، المدخل إلى مسرح الخليج الذي له أهمية حيوية أيضاً. ويعزّز الوجود السوفياتي في تلك المنطقة استراتيجيّة الحرمان التي تقوم على تهديد إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة والدول الغربية واليابان، وتالياً، امتلاك الامكانات لقطع تلك الامدادات عبر السيطرة على الطرق التي تمرّ فيها. ولتلك الاستراتيجيّة شق دفاعي يتمثّل في القدرة على موازنة الوجود العسكري الامريكي الذي يمكّن الولايات المتحدة من تهديد الاتحاد السوفياتي بواسطة الصواريخ العابرة للقارات ذات الرؤوس النووية والمحمولة في الغواصات.

ويكتسب تأمين الملاحة في مضيق باب المندب أهمية خاصة بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، فهو الذي يصل المتوسط بالمحيط الهندي، والسيطرة عليه ـ من جانب قوى معادية ـ تعني السيطرة على الممر المائي المفتوح طوال السنة بين الموانىء السوفياتية الأوروبية

والموانىء السوفياتية في الشرق الأقصى، وهو كذلك أقصر بحوالى ٧٠ بالمائة من الطريق الذي يمرّ حول رأس الرجاء الصالح(١٥).

## ٣ ـ مشهد التجزئة

يواجه الاتحاد السوفياتي مستقبلاً، في المنطقة العربية، عدّة عوامل سلبيّة تساهم في منعه من تدعيم نفوذه، وهي: قوّة الولايات المتحدة ومكانتها في المنطقة، والاتجاهات العامة للنخب الحاكمة المعادية للاتحاد السوفياتي والقريبة من الولايات المتحدة سياسياً وقيمياً، ومعاداة كل من الإسلام المحافظ والإسلام الأصولي للاتحاد السوفياتي.

وستتّسم السياسة السوفياتية بالوقوف دائماً إلى جانب عقيدة النظام العربي وشرعياته العامة. فسيبقى الاتحاد السوفياتي مثلاً مع الموقف العربي العام «المعلن» من تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومع ايجاد حلّ في إطار الأمم المتحدة، ومع الجنوب النامي ضد الشمال الصناعي. ولئن كانت هذه الشرعيات لا تدخل بالضرورة ضمن أولويات الأطراف العربية فعلياً، إلا أن الموقف المؤيد لها يسمح للاتحاد السوفياتي بزيادة فرصة مد الجسور مع مختلف الأطراف العربية. وحيث إن الولايات المتحدة تبقى دائماً ضد عقيدة النظام العربي، فسيحاول الاتحاد السوفياتي بواسطة بعض الأطراف العربية الصديقة تشجيع التشدّد بما يخصّ هذه الشرعيات، حتى تصبح بمثابة قيود على الأطراف العربية الأخرى، تمنعها من التقارب مع الولايات المتحدة، أو على الأقل تضع ضوابط على هذا التقارب.

وسيحاول الاتحاد السوفياتي اظهار أعلى قدر من المرونة السياسيّة، وذلك بعدم التركيز على الخطاب السياسي السوفياتي التقليدي، في محاولته إقامة علاقات جيدة مع أكثر بلاد المنطقة. ويهدف بذلك إلى تأكيد حضور له في المنطقة كقوة كبرى، بغضّ النظر عن الاتجاه الايديولوجي للنظام الحاكم وسياسته الخارجية، وبخاصّة إذا استطاع الاستفادة اقتصادياً من ذلك. فإيران، في زمن الشاه، كانت أكبر شريك تجاري له في المنطقة.

وقد تهتم بعض النظم العربية المحافظة ـ فيما لو شعرت أن هناك مخاطر تحيط بها ـ بمحاولة الحصول على مزيد من الضمانات الدولية. وضمن ذلك، التوجّه نحو إقامة علاقات جيدة مع الاتحاد السوفياتي، تعود بالمنفعة الاقتصادية على هذا الأخير ـ بيع نفط مثلاً بشروط تفضيلية أو بالمقايضة ـ ويقابل ذلك إيجاد نوع من المصلحة القائمة عند السوفيات للحفاظ على استقرار ذلك النظام ودعمه.

وتمثّل المساعدات الاقتصادية إحدى وسائل بناء نفوذ سوفياتي في بعض الأقطار العربية، ولو أن هذه المساعدات ستكون محدودة، نتيجة الوضع الاقتصادي السوفياتي، ونتيجة لعدم

---

(١٥) Gorges Buis, «Méditerranée: Un lac de paix?» *Le Monde diplomatique* (mars 1973), p. 6, and G. Jukes, «The Indian Ocean in Soviet Naval Policy,» *Adelphi Papers*, no. 87 (May 1972), pp. 2 - 7.

قدرة الاتحاد السوفياتي على منافسة الولايات المتحدة والدول الغربية، من حيث حجم المساعدات أو نوعها. ولكنها ستكون مفيدة في وقت قد يكون الطرف المتلقي لها في علاقات توتّر مع الغرب، أو نتيجة اختياراته السياسية التي تمنع من فرصة تعاونه مع الدول الغربية.

وأمام تزايد القيود الامريكية على بيع السلاح إلى الأقطار العربية، حتى الصديقة منها للولايات المتحدة، بسبب امكانية استعمال بعض هذه الأسلحة في إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي (١٦)، وأمام تزايد المخاطر من جانب اسرائيل، وتفجّر عدد من النزاعات في المنطقة، فسوف يؤدّي هذا إلى ازدياد عدد الأقطار العربية التي قد تحاول الحصول على السلاح السوفياتي. ويستفيد السوفيات أيضاً من ذلك اقتصادياً بواسطة مقايضة السلاح بالنفط أو الغاز الطبيعي أو أحد المصادر الطبيعية الأخرى، أو الانتاج الزراعي. ويستفيد الاتحاد السوفياتي في المجال السياسي عبر قدرته على التأثير، ولو بشكل محدود، في سلوك الطرف المتلقي للسلاح. ويستفيد استراتيجياً، إذ قد يحصل مقابل السلاح على تسهيلات عسكرية وبخاصة في منطقتي المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط. ولتقوية نفوذه على المستويين العربي والاقليمي، قد يدفع الاتحاد السوفياتي بالأطراف الحليفة له إلى تنسيق سياستها، بحيث يكون لها فعاليّة أكبر على هذين المستويين (حاول الاتحاد السوفياتي ـ وفشل ـ عام ١٩٧٧ في اقامة اتحاد بين أثيوبيا والصومال وجيبوتي واليمن الديمقراطية، ونجح في عقد اتفاقية تعاون ثلاثي عام ١٩٨١ بين أثيوبيا وليبيا واليمن الديمقراطية)، وبحيث لا يضطرّ هو إلى التورّط بشكل علني ومباشر، بل يمكن أن يحافظ على الحياد الشكلي، ومحاولة خدمة مصالحه بواسطة التحالف القائم، ويعطيه ذلك مرونة أكبر في سياسته العربية والاقليمية ويحقق له حضوراً أفضل في سياسات المنطقة.

ومن الأرجح أن يشجّع الاتحاد السوفياتي حلفاءه على إحداث تعاون بينهم، تحت شعار الدفاع عن شرعيّات النظام العربي، كما يشجّعهم على عدم التورط في نزاعات، أو تهديد الأقطار العربية الأخرى، بما فيها تلك المرتبطة بالولايات المتحدة والمعسكر الغربي. وذلك حتى لا تُدفع هذه الأخيرة إلى التقارب أكثر مع الولايات المتحدة، وحتى يقيم نوعاً من المصداقية لأهميّة التعاون معه، وعلى حسن نيّاته كدولة كبرى حريصة على الانفتاح على كلّ دول العالم، وعلى إقامة علاقات تعاون معها.

وستبقى العلاقات السوفياتية مع الأطراف العربية الصديقة تتّسم بمحدوديّة التأثير، بخاصّة إذا كانت تلك الأطراف أساسيّة في المنطقة العربية، وذات وزن مهم ناتج عن موقعها الاستراتيجي أو السياسي في النظام العربي، وعرضة، تالياً، للتجاذب من كلّ الأطراف الدولية. وقد تزداد محدودية التأثير السوفياتي بسبب ضعف اختراقه الاقتصادي أو السياسي للأطراف

---

(١٦) Anne Hessing Chan, «United States Arms to the Middle East, 1967 - 1976: A Critical Examination,» in: Malton Leitenberg and Gabriel Sheffer, eds., *Great Power Intervention in the Middle East* (New York: Pergamon Press, 1977), p. 11.

العربية الحليفة وقدرة تلك الأطراف، وبخاصة تلك التي تتمتّع بالسمات السابقة، على الحفاظ على درجة كبيرة من هامش المناورة في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، إذ يدرك الأخير أن خياراته قليلة (عدد الأصدقاء المحتملين) ممّا يدفعه إلى تثمين ذلك التحالف، وعدم المخاطرة بسياسة توتّر في العلاقات قد تكلّفه التحالف ذاته. وسيبقى الاتحاد السوفياتي يدرك أن الطرف العربي الحليف يحتاج إلى دعمه لمواجهة الاحتواء العربي من جانب الولايات المتحدة أو مخاطر اسرائيل، وأن ذلك التحالف ليس ناتجاً عن قناعة استراتيجيّة، بل عن اعتبارات أمنية في مجمل الأحيان، أو بسبب غياب أيّ خيار آخر. إذاً، ستبقى أهمّ سمات السياسة السوفياتية في المنطقة، هي صعوبة ايجاد حلفاء ثابتين[١٧].

## أ ـ الأقطار العربية الرئيسيّة

نظراً لأن البيئة العربية ـ في اطار هذا المشهد ـ تعتبر غير صديقة للاتحاد السوفياتي، فسيبقى اهتمام هذا الأخير مركّزاً بشكل أساسي على الأقطار العربية الرئيسية. فالنجاح في إقامة علاقات متينة مع بعض هذه القوى، أو علاقات جيّدة مع أكثرها، يسمح له بفرض وجوده كطرف دولي أساسي في سياسة المنطقة، والتأثير تالياً في الأحداث، في حين أن وقوف هذه القوى ضده يعرّض دوره ومصالحه للخطر، ويساهم في عزل حلفائه واحتوائهم. فما هي إذاً احتمالات تطوّر العلاقات السوفياتية مع بعض الأقطار الرئيسية كمصر وسوريا والعراق والجزائر والسعودية.

### (١) العلاقات السوفياتية ـ المصرية

بقدر ما تحاول مصر الخروج من دائرة العزلة العربية، وبقدر ما تحاول استعادة دورها، ولو بشكل محدود، في النظام العربي، بقدر ما يظل وارداً احتمال الاصطدام بالاستراتيجيّة الامريكية، وبقدر ما ستكون بالتالي متجاوبة مع محاولات الاتحاد السوفياتي لمدّ جسور معها وترميم العلاقات بين البلدين. فعودة مصر البطيئة إلى موقعها الطبيعي في النظام العربي، تساوي عودة مصر غير المنحازة، والتي ستحاول بالطبع إحداث بعض التوازن في علاقاتها مع القوّتين العظميين، بخاصّة وأن هناك نقاط التقاء عدة بين مصر والاتحاد السوفياتي في سياسة الأولى في المحيط العربي. وسيجد الاتحاد السوفياتي فرصته الكبيرة في الاستفادة من الخلافات الامريكية ـ المصرية بغية نزع العامل المصري من الاستراتيجيّة الأمريكية في افريقيا وفي المنطقة العربية، وبخاصّة إذا ما حقّقت مصر بعض النجاح الملحوظ في التخلّص التدريجي من التبعيّة الاقتصادية للولايات المتحدة. فازدياد البرودة في العلاقات الأمريكية ـ المصرية، وازدياد الانخراط المصري في السياسة العربية، لا بد وأن ينعكسا سلباً على التعاون الاستراتيجي الأمريكي ـ المصري، والذي يعني كسباً للاتحاد السوفياتي.

---

(١٧) حول محدودية تأثير القوى العظمى، أنظر:
Marina Ottaway, *Soviet and American Influence in the Horn of Africa* (New York: Praeger, 1982), pp. 155 - 174.

### (٢) العلاقات السوفياتية ـ السورية

ستبقى هذه العلاقات تخضع بشكل أساسي للتطوّرات في إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فطالما هناك غياب لحلّ يلاقي الحدّ الأدنى من المطالب السورية نتيجة تعنّت إسرائيل، وكلّما ازدادت التهديدات الاسرائيليّة لسوريا مباشرة، أو عبر «المسرح اللبناني»، وكلّما وقفت الولايات المتحدة كليّاً مع اسرائيل، كلمّا اضطرت سوريا إلى التقارب مع الاتحاد السوفياتي، بخاصّة للحصول على الدعم العسكري والسياسي ، وعلى الضمانات لأمنها الوطني مباشرة. هذه العوامل مجتمعة تقدّم الظروف الموضوعية لتمتين علاقاته مع سوريا، أيّاً كانت قيادتها السياسية، ولتكون هذه الأخيرة مركز الثقل الرئيسي في سياسته العربية. ولا يعني ذلك بأيّ حال، حصول تطابق كلّي في السلوك السياسي للطرفين، فستبقى هناك مجالات يختلفان فيها في السياسة العربية. فسوريا، مثلاً، قد تكون مرنة في قضايا معيّنة، أو مراحل معيّنة، إذا وجدت نقاط تقاطع في المصالح مع الولايات المتحدة، ممّا لا يرضي بالطبع الاتحاد السوفياتي. كذلك قد يكون للاتحاد السوفياتي مصلحة في الحفاظ على علاقات جيّدة مع أطراف عربية مختلفة مع سوريا، مما لا يرضي سوريا بالطبع. ولكن يبقى الطرفان قادرين على إدارة أي توتّر في العلاقات بينهما واستيعابه، طالما أن كلّ طرف يحفظ للآخر مصالحه الأساسية. فالبحث عن الأمن في بيئة مليئة بالتهديدات المباشرة لسوريا من جهة، والحاجة إلى حليف ذي موقع استراتيجي وسياسي مهم في المنطقة العربية، من جهة أخرى، بالنسبة إلى السوفيات، كفيلان بالحفاظ على علاقات ثنائية تعاونية بين الطرفين.

### (٣) العلاقات السوفياتية ـ العراقية

يعتبر السوفيات أن العراق كان المدخل الأساسي لهم إلى منطقة الخليج، وتخضع العلاقات السوفياتية ـ العراقية مستقبلاً لمشهدين محتملين:

ـ احتمال استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية، وهذا يساعد الولايات المتحدة في الحفاظ على علاقات مميّزة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، ويحمل ذلك مخاطر هزيمة العراق، مع ما يعنيه من انتصار لتيّار الاسلام الأصولي وانعكاساته المحتملة عربياً وتخوف السوفيات من ذلك[١٨]، واحتمالات آثاره في الجمهوريات السوفياتية الاسلاميّة. ولئن اهتمّ الاتحاد السوفياتي بإيران، لما تمثّله من ثقل ديمغرافي جغرا ـ ستراتيجي، ولما يمثّله النظام الجديد من إضعاف للولايات المتحدة، بعد أن كانت ايران ركناً أساسياً في استراتيجيّتها، إلاّ أن السوفيات

---

(١٨) حول الموقف السوفياتي من الاسلام الأصولي، انظر:
Carol R. Saivetz, «Soviet Perspectives on Islam as a Third World Political Force,» in: Marantz and Steinberg, eds., *Superpowers Involvement in the Middle East: Dynamics of Foreign Policy*, pp. 31 - 49.

وحول الموقف السوفياتي في بداية الثورة، انظر:
Herbert Sawyer, *Soviet Perceptions of the Oil Factor in U.S. Foreign Policy: The Middle East Gulf Region* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983), p. 13.

سيواجهون مشكلة احتواء الثورة الاسلامية دون أن يدفعوا بإيران للتقارب مع الولايات المتحدة، وهم يحاولون منع هزيمة العراق من جهة ثانية. ويدرك الاتحاد السوفياتي أن الولايات المتحدة تراهن بالنتيجة على ايران، وتشجع اسرائيل في هذا الاتجاه أيضاً. فإيران، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، تبقى منطقة عازلة بين الاتحاد السوفياتي والخليج، وبين أفغانستان والخليج، ويرتاح السوفيات لوجود ايران ضعيفة، ولكنهم يخشون من عدم استقرار ايران، بسبب احتمالات التدخل الاجنبي في تلك الظروف.

في إطار هذا المشهد، سيبقى الاتحاد السوفياتي يراهن على زيادة نفوذه في العراق بسبب احتياج هذا الأخير إلى السلاح السوفياتي، وكذلك إلى الدعم الدولي السوفياتي. ويستطيع الاتحاد السوفياتي بواسطة هذا الموقف أن يلتقي مع بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تشترك معه في الهدف نفسه، وهو منع حدوث هزيمة للعراق. وسيحاول الاتحاد السوفياتي في الوقت ذاته، اتباع سياسة حذرة مع ايران، وذلك عبر إرسال اشارات سياسيّة عديدة إليها، كأن يبقي الدعم المقدم للعراق ضمن حدود معيّنة، وكأن يحاول الحفاظ على علاقاته الاقتصادية مع ايران، وتسهيل مرور التجارة الايرانية عبر أراضيه.

وسيحد من النفوذ السوفياتي في العراق عاملان، أولهما: ان العراق لن يعتمد كليّاً على السلاح السوفياتي، وسوف يبقى يحاول الحصول على سلاح من بعض الدول الغربية؛ وثانيهما: ان الاتحاد السوفياتي مضطرّ إلى مساعدة العراق لأسباب ذاتية أيضاً، فهو الطرف الأكثر تهيّؤاً في الخليج لتقبّل التعاون معه، وله، في الوقت ذاته، موقع استراتيجي مهم، وهذا يخلق نوعاً من التوازن في العلاقات السوفياتية ـ العراقية من حيث انها قد تحدّ من قدرة السوفيات على ممارسة تأثيرهم على العراق بواسطة العامل التسليحي.

ـ احتمال انتهاء الحرب. قد يستطيع السوفيات في هذه الحالة إعادة طرح مشروع بريجينيف الذي صدر عام ١٩٨٠ لاقامة منطقة سلام في الخليج، وتكون احتمالات تقبّله من جانب أعضاء مجلس التعاون أكبر. وستعتمد العلاقات السوفياتية مع العراق على العلاقات السوفياتية مع القطبين الآخرين (السعودية وايران)، وسيحاول الاتحاد السوفياتي أن يوثّق علاقاته مع العراق مع محاولة ابقاء خطوط مفتوحة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، وحتى لا تكون العلاقات السوفياتية ـ العراقية دافعاً للمجلس إلى التقارب أكثر مع الولايات المتحدة.

### (٤) العلاقات السوفياتية ـ السعوديّة

ستشكل السياسة السعوديّة ـ على المستويين العربي والاقليمي ـ التي تعمل على احتواء الاتحاد السوفياتي واصدقائه بواسطة المساعدات الاقتصادية، مصدر ازعاج لهذا الأخير. وسيحاول الاتحاد السوفياتي تحاشي الصدام مع السعودية قدر الامكان، واعتماد سياسة مرنة تجاهها، والاستمرار في محاولات إقامة العلاقات الدبلوماسيّة معها(١٩). وقد تحاول السعودية

(١٩) Olivier de Lage, «L'URSS amorce une percée diplomatique dans le Golfe,» *Le Monde* =

من جهة أخرى ـ وفي إطار إعادة توجيه سياستها الخارجيّة بشكل أكثر توازناً، وبغية زيادة الضمانات لأمنها الخارجي ـ الانفتاح على الاتحاد السوفياتي، عبر تطوير العلاقات الاقتصادية معه.

### (٥) العلاقات السوفياتية ـ الجزائريّة

تخضع هذه العلاقات أساساً لتوجّهات الجزائر المستقبلية، وهل تكون عالماً ثالثياً أو ميّالة إلى التعاون مع «الغرب»؛ ففي الحالة الثانية، لن تكون العلاقات السوفياتية ـ الجزائرية أكثر من عادية وقد يتخللها توتّر أحياناً. فالجزائر ستكون مهتمة بالحصول على مساعدات اقتصادية وتنموية من الدول الغربية، ومهتمّة بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع هذه الدول، وستكون سياستها الخارجية توفيقيّة في الاطار العربي أو الافريقي، وفي هذه الحالة لن تحظى بحماس الاتحاد السوفياتي ودعمه. أمّا إذا اتّجهت الجزائر نحو قيادة تيّار «العالم الثالث» في المنطقتين العربية والافريقية، وعلى مستوى العالم النامي، ومحاولة بناء تحالفات في هذا الاطار، فلا بدّ أن يوفّر ذلك مجال لقاءات وتعاون مع الاتحاد السوفياتي نتيجة مجالات الصدامات المحتملة التي ستبرز في العلاقات الجزائريّة ـ الامريكية، أو بين الجزائر والدول الحليفة للولايات المتحدة.

## ب ـ السياسة السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية

نظراً لموقع المنطقة العربيّة الجغرا ـ ستراتيجية بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، وبسبب الوجود الأمريكي القوي والمتزايد، سيبقى الاتحاد السوفياتي يحاول الحصول على اعتراف أمريكي بشرعيّة مصالحه، وتالياً بدوره في المنطقة. ويدرك السوفيات أن انتزاع القبول الأمريكي بذلك، يتطلّب تحقيق بعض الشروط الدولية والاقليميّة وهي:

(١) وجود انفراج دولي، وتالياً استعداد الولايات المتحدة للتعاون مع الاتحاد السوفياتي على المستوى الاقليمي.

(٢) إدراك الولايات المتحدة لضرورة التعاون مع السوفيات وإشراكهم في حلّ نزاعات المنطقة، ويتطلّب ذلك بدوره رؤية الولايات المتحدة لقدرة الاتحاد السوفياتي على عرقلة تسوية الصراع، بشكل يعرّض المصالح الأمريكية للخطر نتيجة امتلاكه التأثير على أحد أطراف الصراع.

(٣) إدراك الولايات المتحدة أن القضية التي قد تحاول الانفراد بحلّها، حيويّة بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي ولحلفائه من أطراف النزاع، ممّا يعطي مصداقية لأيّ تهديد من قبل السوفيات، فيما لو حاولت الولايات المتحدة إبقاءه خارج اطار الحل.

---

= *diplomatique* (novembre 1985), p. 6.

وقد شهد عام ١٩٨٧ تطورات مهمة ابرزها زيارة وزير الخارجية السعودية إلى موسكو وتبادل الرسائل بين غورباتشوف والملك فهد.

وسيبقى الاتحاد السوفياتي يتلافى الصدام مباشرة مع الولايات المتحدة في المنطقة، نتيجة موازين القوى فيها، والاتجاهات العامّة السائدة، التي لا تعمل لمصلحته. ويراهن الاتحاد السوفياتي على المواجهة بالواسطة، ولكن مع اتباع سياسة حذرة حتى لا يتورّط مباشرة بخاصّة عندما تكون للولايات المتحدة مصلحة حيويّة للدفاع عنها. وتزداد احتمالات الصدام السوفياتي مع الولايات المتحدة، إذا ما كان الاتجاه المحافظ الجديد متسلّماً القيادة في الولايات المتحدة . فهذا الأخير يتعامل مع المنطقة العربية من منظور تحويلها إلى منطقة نفوذ مطلق، ويرفض تالياً التعاون مع الاتحاد السوفياتي .

وستبقى السياسة السوفياتية تتسم بطابعين مختلفين، أولهما: اقتناص أخطاء الولايات المتحدة التي تقدم فرصاً سانحة لإقامة نفوذ في بعض الأطراف العربية، بخاصة عندما يدرك السوفيات أن الولايات المتحدة لن تحرّك ساكناً، إمّا لعدم حيويّة النقطة الساخنة بالنسبة إليها، وإمّا لاعتبارات داخلية، لانشغالها في أماكن أخرى من العالم. وثانيهما، الحذر عندما يحسب الاتحاد السوفياتي أن الولايات المتحدة قد تقدم على ردة فعل قويّة، بحيث إن تكاليف المخاطرة تبقى أكبر من النتائج الايجابية المحتملة، بخاصّة عندما تكون أرضية المواجهة غير صلبة بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي .

## ج ـ الاتحاد السوفياتي وصراعات المنطقة

### (١) الصراع العراقي ـ الايراني

هذا الصراع قد يتحوّل إلى حرب منسيّة أو نزاع مسلّح على مستوى مقبول، دولياً واقليمياً وعربياً. سيشعر السوفيات بقلق من استمرار الصراع، كما ذكرنا سابقاً، وبخاصّة لعدم قدرتهم على التأثير في مساره ونتائجه بشكل أساسي. ويعرف السوفيات أنه بغض النظر عن الخطاب السياسي للنخبة الحاكمة في ايران، فهي قد تتحوّل من مرحلة الغليان الثوري، وقد تتجه إلى الولايات المتحدة لإحداث توازن مع الجار السوفياتي الذي تشترك معه في حدود طولها ١٢٥٠ ميلاً، وتالياً قد تدخل بشكل تدريجي في استراتيجيّة الاحتواء الامريكي[٢٠]. ويدرك الاتحاد السوفياتي أن انتقال النموذج الايراني إلى العراق قد يؤدي إلى تقسيم هذا الأخير، وأن التقسيم قد لا يتوقف عند حدود العراق، بل يطال أقطاراً عربية أخرى، منها سوريا ولبنان، ويساهم في ايجاد بيئة سهلة للاختراق من قبل الولايات المتحدة واسرائيل، وقد تكون له انعكاسات سلبية على الاتحاد السوفياتي داخلياً. ويتخوّف الاتحاد السوفياتي أيضاً من أن تلعب ايران على «ورقة» الثوار في أفغانستان. من ناحية أخرى، قد يتحرّك الاتحاد السوفياتي لمنع هزيمة ايران، فيما لو كانت ستتعرّض لذلك على يد العراق، خوفاً من أن تميل كليّة إلى الولايات المتحدة، ويفسر هذا عدم تحمس الاتحاد السوفياتي لأي محاولة تفرض حظر توريد السلاح إلى إيران.

---

(٢٠) حول ضرورة مراهنة الولايات المتحدة على ايران، انظر:
Alvin Z. Rubinstein, «Perspectives on the Iran - Iraq War,» *Orbis*, vol. 29, no. 3 (Fall 1985), pp. 597 - 608.

## (٢) الصراع العربي ـ الاسرائيلي

يدرك الاتحاد السوفياتي أنه في إطار مشهد التجزئة، يبقى الحلّ الشامل والنهائي للصراع العربي ـ الاسرائيلي غير ممكن، إذ سيبقى ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي يميل لمصلحة الطرف الأخير، بحيث يجعله رافضاً التجاوب مع المطالب العربية. سيبقى الصراع ـ إذاً ـ محكوماً بعلاقات اللاّحرب واللاّسلم مع امكانية حدوث تفجرات يمكن احتواؤها. وقد يحاول الاتحاد السوفياتي تحسين حضوره في إطار دبلوماسيّة النزاع بواسطة هذه المتفجرات.

ويدرك الاتحاد السوفياتي أن أيّ محاولة لايجاد تسوية في إطار الميزان الراهن ستقوم على إبعاده واعتماد المفاوضات الثنائية، ويسهل ذلك غياب الحد الادنى من التنسيق العربي العام. وفي ظل الميزان القائم، من الأرجح عدم حدوث نزاع لا تستطيع الولايات المتحدة إدارته بمفردها.

وفي إطار مشهد التجزئة، لا يستطيع الاتحاد السوفياتي الإمساك بالمبادرة الدبلوماسية لغياب الطرف العربي الحليف القادر بواسطة الحرب أو التهديد على تحريك الحل السياسي. وكلّ ما سيستطيعه هو عرقلة فرض تسوية امريكية ـ اسرائيلية يبقى هو خارجها، وذلك بواسطة تقديم الدعم إلى سوريا كطرف رئيسي في النزاع. فطالما أن مطالب الحدّ الأدنى في سوريا لن يمكن تحقيقها، فستبقى في الموقف المتشدّد والقادر على فرض حق النقض في دبلوماسية النزاع. وتالياً، سيبقى الاتحاد السوفياتي يراهن على سوريا حتى تبني قدرات ردعية دفاعية، تمنع اسرائيل من اضعاف موقفها في النزاع، دون إعطائها دعماً غير محدود، تخوّفاً من تشجيعها على اعتماد الخيار العسكري الذي قد يورّط الاتحاد السوفياتي في مواجهة مع الولايات المتحدة، قد يترتّب عليها التورّط السوفياتي المباشر، مع ما يحمله ذلك من مخاطر، أو القبول بهزيمة سوريا التي تؤدّي أيضاً إلى تشويه سمعة السوفيات ومصداقية التحالف معهم، أو إضعاف سوريا إلى درجة يفقد معها الاتحاد السوفياتي نفوذه في دبلوماسيّة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. لذلك ستبقى الضمانة السوفياتية لسوريا واضحة، من حيث المجالات التي تغطيها جغرافياً وموضوعياً، وسيبقى تسليح سوريا، محكوماً باعطائها أقصى قدرة ردعية ـ قدرة انزال خسائر كبيرة في حال الاعتداء عليها ـ حتى تستطيع أن تقاوم أيّ ضغوط سياسية وعسكرية للتخلّي عن مطالبها في الصراع.

ولن يستطيع السوفيات، بالطبع، جذب الأطراف العربية التي قد تحاول اللجوء إلى الحلول الجزئية، ومنعها من ذلك. ولكن سينتظرون كعادتهم فشل هذه المحاولات لكون الحدّ الأدنى الذي يحاول هؤلاء الحصول عليه، لا يلتقي مع الحدّ الأقصى الذي قد تقبل اسرائيل باعطائه. فالعودة إلى حالة اللاّحرب واللاّسلم في ظل التهديد الاسرائيلي، قد تقرب هذه الأطراف العربية من الاتحاد السوفياتي ممّا يعطيه مجالات لبناء نفوذه فيها.

## ٤ ـ مشهد التنسيق والتعاون

### أ ـ التنسيق الجماعي العربي

سيستطيع الطرف العربي، نتيجة القدرات الموظّفة في سياسة التنسيق، تحقيق وضع أفضل في ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي، بحيث تزداد قدرته الردعيّة أمام اسرائيل، وتزداد مصداقيّة لجوئه إلى الخيار العسكري لايجاد تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولا بدّ أن يدرك الطرف العربي أنه لتحقيق ذلك، عليه إقامة علاقات جيّدة مع الاتحاد السوفياتي للحصول على الدعم العسكري والدعم السياسي المطلوب، الأمر الذي سيفتح باب التقارب السوفياتي ـ العربي.

ويدرك السوفيات أنه في هذا المشهد تزداد احتمالات إشراكهم في إدارة الصراع وقبول الولايات المتحدة تالياً بذلك، فيما لو اضطرت إلى إيجاد تسوية يرضى عنها الطرف العربي لاقفال ملف الصراع، في وقت قد تكون منشغلة فيه بأماكن أخرى في العالم، أو قد تتخوّف من أن الطرف العربي قد يبدأ بتهديد مصالحها فعلياً، وهي مضطرة تالياً إلى اللجوء إلى الاتحاد السوفياتي لاحتواء الصراع، فيما لو تفجر عسكرياً في ظل توازن عسكري عربي ـ اسرائيلي.

ولنفترض أن اسرائيل قامت بتوجيه ضربة إجهاضيّة إلى أحد الأقطار العربيّة، بغية منعه من استكمال بناء قوته، الأمر الذي قد يؤدي إلى حرب عربية ـ اسرائيلية. إذ ذاك سيكون للاتحاد السوفياتي مصلحة رئيسيّة في عدم هزيمة الطرف العربي، حتى لا تصاب سمعته بالتشويه، كأن يقال إن السلاح السوفياتي انهزم أمام السلاح الغربي، أو أن السوفيات غير قادرين على دعم الطرف العربي بشكل فعّال. لذلك سيتّجه الاتحاد السوفياتي لتقديم السلاح إلى الأطراف العربيّة الصديقة، بغية منع هزيمتها، ممّا يزيد في نفوذه لدى هذه الأطراف، بحيث لن تستطيع الولايات المتحدة ـ في حالة عدم قدرة اسرائيل على حسم الحرب لمصلحتها ـ أن ترفض التعاون مع الاتحاد السوفياتي لاحتواء الصراع، والاعتراف تالياً بمكانته وشرعيّة دوره في المنطقة.

ولن يشجّع الاتحاد السوفياتي الطرف العربي على اللجوء إلى الخيار العسكري، فيما لو لم يكن هناك تكافؤ في الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي، خوفاً من التورّط، وانسجاماً مع سياسة الحذر التي يتبعها السوفيات. امّا لو وُجد تكافؤ، فسيرى السوفيات الفرصة متاحة للتدخل سوياً مع الولايات المتحدة، بغية إدارة الصراع، فيما لو تفجرت حرب عربية ـ اسرائيليّة.

وفي كلّ الأحوال، سيشجّع الاتحاد السوفياتي الطرف العربي على الربط بين الموقف الامريكي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي من جهة، والعلاقات العربية ـ الامريكية من جهة أخرى. ولا بدّ أن يحاول السوفيات، في هذا السياق، تحقيق بعض المكاسب في منطقة الخليج كحثّ الأقطار العربية الصديقة للولايات المتحدة على سحب التسهيلات المعطاة للأخيرة في الخليج وبحر العرب.

وستبقى العلاقات السوفياتية ـ العربية محكومة بالاتجاه العام للطرف العربي، وبالذات الأقطار الرئيسية فيه، وبمدى استعداد الولايات المتحدة للانفتاح على المطالب العربية والتجاوب معها، بغية احتواء الدور السوفياتي.

### ب ـ التجمّعات الاقليمية

يدرك الاتحاد السوفياتي صعوبة الربط بين الصراع العربي ـ الاسرائيلي كقضية ـ مجال تخص بشكل أساسي تجمّع المشرق العربي من جهة، وسلوك التجمّعات الاقليمية الأخرى من جهة ثانية. ومن الطبيعي أن يكون تجمع المشرق العربي الأكثر استعداداً للتقارب مع الاتحاد السوفياتي للعوامل التالية:

ـ الخطر الاسرائيلي الذي يهدّده، وتالياً حاجته إلى التسليح والدعم الدبلوماسي الدولي.

ـ الموقف الامريكي المؤيّد لاسرائيل، الذي قد يحاول محاصرته ومقاومة أي محاولات قد تقوم بها التجمّعات الأخرى لدعمه، الأمر الذي يزيد من حاجته إلى الاتحاد السوفياتي لاحداث توازن سياسي مع الولايات المتحدة.

ـ غياب الاعتبارات المبدئيّة التي قد تمنع التقارب مع الاتحاد السوفياتي.

وسيكون الاتحاد السوفياتي أكثر حذراً، في هذا المشهد، منه في المشهد السابق، في ضبط تجمّع المشرق العربي لمنعه من الانزلاق إلى نزاع عسكري مع اسرائيل، تخوّفاً من تورط السوفيات في نزاع غير مضمون النتائج، بخاصّة لو كان تجمع وادي النيل على اختلاف مع تجمع المشرق العربي وتتسم علاقاتهما بغياب التنسيق، فستكون النتيجة الانفراد بالطرف العربي الصديق للاتحاد السوفياتي، وضربه من قبل اسرائيل، بتشجيع من الولايات المتحدة التي قد تجد الفرصة سانحة لمحاصرة تجمع المشرق العربي وإضعافه، وتالياً إضعاف الوجود السوفياتي في المنطقة. وسيكون السلوك السوفياتي تجاه تجمع الخليج مزيجاً من المرونة والتشدّد، حسب الاتجاه الخارجي للتجمّع.

ويمثّل تجمّع وادي النيل مركز الاهتمام الرئيسي بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، لكونه جسراً يربط بين افريقيا والمنطقة العربية، ولوزنه الكبير في السياسة العربية والافريقية. فلو اتّجه هذا التجمّع نحو التحالف مع الولايات المتحدة، لأدّى ذلك إلى ضربة كبيرة للنفوذ السوفياتي في كلتا المنطقتين. ويضطر الاتحاد السوفياتي، في هذه الحالة، إلى ترقّب حدوث أيّ توتّر في العلاقات بين هذا التجمع والولايات المتحدة للإفادة منه. وقد يتجّه الاتحاد السوفياتي، في محاولته لتقوية علاقاته مع تجمع وادي النيل، إلى إيجاد أرضيّة مشتركة للتعاون المحتمل.

ولا بدّ أن يشجّع الاتحاد السوفياتي التقارب والتنسيق بين تجمع المشرق العربي وتجمّع وادي النيل، بغية زيادة احتمالات بقاء نفوذه في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فنجاح هذا التقارب، أو التنسيق، سيؤدّي حتماً إلى تغير في ميزان النفوذ ليحسّن وضع الطرف العربي في خياراته الدبلوماسية أو الردعية أو الدفاعية.

أمّا في المغرب العربي، فإن سيطرة اتجاه عالم ثالثي هناك تفتح مجالات للتعاون مع الاتحاد السوفياتي، بخاصّة في افريقيا. ولكن إذا اتّجه المغرب العربي نحو الغرب، بغية تطوير علاقاته الاقتصادية مع الدول الصناعية الكبرى، فذلك يفرض عدم الصدام مع الولايات المتحدة، مثلاً، في افريقيا أو في المنطقة العربية، لوقوفها ضد عقيدة كلّ من النظامين العربي والافريقي.

## ٥ ـ مشهد الوحدة العربية

تحتلّ دولة الوحدة العربية استراتيجية مهمة بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، لتحكمها في المرور من البحر المتوسط إلى المحيط الهادي، ولموقعها الجغرافي بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، إلى جانب سيطرتها على الجزءين الشرقي والجنوبي من المتوسط، مع ما يمثّل ذلك من أهميّة بالنسبة إلى الاستراتيجية السوفياتية في «مسرح المتوسط». وتمثّل الدولة العربية الاتحادية قوّة سياسية رئيسيّة في العالم النامي، وتحديداً في افريقيا، وفي اطار منظمة المؤتمر الاسلامي، وحركة عدم الانحياز، حيث يمكن أن تقوم بدور قيادي نظراً لامكاناتها.

ففي إطار نظام عالمي سداسي الأقطاب، حيث هناك قطبان أساسيان متحالفان استراتيجياً مع الولايات المتحدة ـ اليابان والجماعة الأوروبية ـ وحيث إن الصين الشعبية قد تختار واحداً من عدّة اتجاهات ليست كلها مؤيّدة للاتحاد السوفياتي، تبرز المصلحة الكبيرة لهذا الأخير في محاولة إقامة علاقات وثيقة مع الدولة العربية الاتحادية، ومقاومة انجذابها، في المنظور السوفياتي، إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي قد يساهم في احتواء الاتحاد السوفياتي وتغيير موازين القوى ضده في «مسارح» مهمة استراتيجياً. ويهتمّ الاتحاد السوفياتي أيضاً بمنع انجذاب دولة الوحدة إلى تحالف مع الصين الشعبية، فيما لو كانت الأخيرة في اتجاه مضاد للاتحاد السوفياتي. ومن الطبيعي ألّا يدخل القطب العربي في أيّ تحالف استراتيجي مع إحدى القوتين العظميين، بل سيقيم تحالفاته في كل قضية ـ مجال حسب ما تمليه مصالحه. وسيجد الاتحاد السوفياتي في منظور الثنائية القطبية، أن بقاء الطرف العربي خارج دائرة الاستقطاب الدولي سيكون له انعكاسات استراتيجية ايجابية عليه، مقارنة بوضع المنطقة العربية في المشاهد الأخرى. فالاتحاد السوفياتي سيجد في ذلك وضعاً مثالياً في إخراج الولايات المتحدة من المنطقة العربية. وفي منطقة الخليج قد يلتقي الاتحاد السوفياتي مع الدولة العربية الاتحادية ـ بخاصة إذا كانت ايران حليفة للولايات المتحدة ـ في الدعوة إلى تحييد منطقة الخليج، وإخراج الوجود العسكري للقوتين العظميين منها؛ وهو هدف يؤيّده الطرف العربي لإبعاد محاولات الاستقطاب في منطقة الجوار، ويريده الاتحاد السوفياتي لإبعاد الولايات المتحدة عن منطقة محاذية وحيويّة بالنسبة إليه. وقد يلتقي القطب العربي مع الاتحاد السوفياتي بالدعوة إلى إقامة نظام أمني جماعي في آسيا، شبيه بمشروع بريجنيف الذي قدّم عام ١٩٦٩. وقد توافق الصين الشعبية على هذا لوجود الدولة العربية الاتحادية إلى جانب الهند، الأمر الذي يحدث توازناً. ولئن كان الاتحاد السوفياتي غير قادر على اجتذاب الدولة العربية الاتحادية للتعاون معه بواسطة

العامل الاقتصادي ـ التجاري والتنموي ـ فهو لا بدّ سيركّز اهتمامه على مجالات الصدام المحتملة بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية، ومحاولة تقديم الدعم التسليحي والدبلوماسي لإحداث تقارب يقوم على المصلحة المتبادلة. ويبقى الصراع العربي ـ الاسرائيلي المجال الرئيسي المفتوح أمام الاتحاد السوفياتي لإحداث تقارب وثيق مع الدولة العربية الاتحادية، بخاصّة إذا تحوّل الصراع إلى حرب، وبقيت الولايات المتحدة في موقف المؤيّد لاسرائيل.

امّا في حالة تقارب عربي ـ أمريكي، وقيام الولايات المتحدة بتقديم تنازلات لدولة الوحدة، وبالذات في مجال الصراع مع اسرائيل، فلن يستطيع الاتحاد السوفياتي عرقلة ذلك التقارب أو إيقافه، وقد يتّجه نحو محاولة تطويق الدولة العربية الاتحادية، والتقارب بشكل خاص مع ايران. وبالنسبة إلى السوفيات، ستسمح لهم ايران التي لن تنظر بارتياح إلى التقارب الأمريكي ـ العربي بالوجود في الخليج، وتالياً تعطيهم القدرة على التأثير على القطب العربي من خلال دولة الجوار. كذلك ستزداد أهمية أثيوبيا في الاستراتيجيّة السوفياتية، وقد يشجّع الاتحاد السوفياتي الهند على محاولة احتواء القطب العربي ومواجهته في إطار حركة عدم الانحياز، إذ تبقى الهند، بسبب شرعيّتها التاريخيّة ووزنها الدولي، القوّة الوحيدة القادرة على منافسة الدولة العربية في العالم النامي.

## ثالثاً: الجماعة الأوروبية والوطن العربي

### ١ ـ الجماعة الأوروبيّة واحتمالات تطوّرها

بلغ عدد سكان دول الجماعة الأوروبية، بعد انضمام كلّ من اسبانيا والبرتغال في أول كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ حوالى ٣٢٠ مليوناً، فهي بذلك القطب الأول من حيث عدد السكان في الحلف الغربي. وتعتمد الجماعة على التجارة الخارجية بشكل أساسي، فقد بلغت صادراتها عام (١٩٨٣) بالمائة من الصادرات العالمية مقارنة بـ ١١ بالمائة للولايات المتحدة و ٨ بالمائة لليابان. وهي أيضاً شريك تجاري رئيسي للدول النامية لأسباب تاريخيّة، لأن عدداً من أعضائها كان قوة استعمارية في الماضي، واستطاع أن يحافظ تالياً على علاقات مميّزة مع الدول المستعمرة سابقاً، وتشكّل دول الجماعة السوق الأوسع للدول النامية[٢١].

وقد عملت الجماعة كوحدة دولية في مفاوضات التجارة الدولية ـ دورة طوكيو ـ بين عاميّ ١٩٧٣ و ١٩٧٩، وفي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي أدّى إلى اتفاقات هلسنكي، وفي مؤتمرات العلاقات بين الشمال والجنوب كالمؤتمر الوزاري حول التعاون الاقتصادي الصناعي، الذي عقد في باريس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥[٢٢]. وقد اتّسعت شبكة التشاور والتنسيق

(٢١) Commission of the European Communities, *The EEC's Trade Relations with the Developing Countries* (Brussels: The Commision, 1985), pp. 10 - 11 and 16.

(٢٢) Paul Taylor, «The European Communities as an Actor in International Society,» =

الأوروبي لتشمل مختلف مناطق العالم ومختلف القضايا الدولية. وتتأثر الجماعة في تحديد سلوكها الخارجي بعاملين أساسيين، هما: موقف الولايات المتحدة وقدرتها على الضغط على الجماعة في قضية معيّنة وفي زمن معين، وهوية القيادة السياسية للجماعة في مرحلة معيّنة(٢٣).

تتسم العلاقات الأوروبية ـ الامريكية بدينامية خاصة لوجود عوامل جذب ممثّلة بالروابط «الأطلسية»، وعوامل تنافر، بعضها ناتج عن خلافات ظرفية يمكن استيعابها واحتواؤها، وبعضها الآخر ناتج عن اختلافات بنيوية ستبقى مصدراً للتوتّر بينهما. وتدور هذه الخلافات والاختلافات في ثلاثة أطر، هي التالية:

ـ **الاطار الاستراتيجي**: ويشهد ذلك محاولة أمريكية دائمة لدفع الأوروبيين للمشاركة بشكل أكبر في تحمّل اعباء الدفاع عن أوروبا، كالزيادة في ميزانية الدفاع وحجم القوات التقليدية والمشاركة في مبادرة الدفاع الاستراتيجي، أو قبول نشر أسلحة نووية جديدة في المسرح الأوروبي. ووصل التوتّر بين الطرفين في هذا المجال إلى اتهام الاوروبيين بأنهم يمارسون الحياد المقنع(٢٤).

ـ **الاطار السياسي**: ويظهر في هذا السياق اختلاف نظرة كلّ من الطرفين إلى قضايا العالم النامي وشؤونه؛ فالأوروبيون يركّزون في نظرتهم على الخصوصيات الاقليمية والمحلية للنزاعات، في حين يرى الأمريكيون ذلك في منظور كوني، وفي إطار المواجهة مع الاتحاد السوفياتي.

ـ **الاطار الاقتصادي**: وهو الأكثر توتّراً في العلاقات بين الطرفين، بسبب ازدياد التنافس على الأسواق الخارجية الدولية، والاختلاف في مجال السياسات المالية والضريبيّة، التي تنعكس على الموازين التجارية لدول الجماعة بشكل سلبي، واختلاف نسبة الانكشاف الاقتصادي بين الولايات المتحدة والجماعة، فيما يتعلق بالاعتماد على التصدير من جهة، واستيراد المواد الأوليّة من جهة أخرى، والذي يؤدّي إلى سياسات متصادمة أحياناً.

والعامل الثاني المهم في تحديد السلوكيّة الخارجيّة للجماعة، يتمثّل في التوجّه السياسي لدول القيادة الأوروبية، وتحديداً فرنسا، التي لعبت تاريخياً دور «القاطرة» في الجماعة، ثم المانيا الغربية وبريطانيا وايطاليا. ولئن اتّسمت السياسة الخارجية في هذه الدول بالاستمرارية، نتيجة استقرار التوجّهات التي تحيط بعملية صناعة القرار، إلاّ أن اختلاف هوية الحزب الحاكم

---

= *Journal of European Integration,* vol. 6, no. 1 (Fall 1982), pp. 7-41.

(٢٣) Stanley Hoffmann, «Toward a Common European Foreign Policy,» in: Wolfram F. Hanrieder, ed., *The United States and Western Europe* (Cambridge, Mass.: Winthrop, 1976), p. 86.

(٢٤) الوصف لهنري كيسنجر، في:
André Fontaine, «La Dérivé des continents,» *Le Monde,* 4/2/1984, p. 1.

في هذه الدول، ووجود قيادات تاريخيّة في الحكم قادرة أن تطغى بوزنها على عملية صناعة القرار، يساعدان في إحداث تغيير في سياسة الجماعة، ولكن يبقى ذلك بالطبع ضمن حدود الثوابت في سياسة الدولة العضو وسياسة الجماعة بشكل عام.

## ٢ ـ الاحتمالات المستقبليّة للجماعة الأوروبية

تواجه الجماعة، مستقبلاً، احتمالين ينعكس كلّ منهما في علاقات مختلفة مع الأطراف الدولية، ومنها في هذا السياق الوطن العربي، وهي:

ـ **النموذج (أ) استمرار الوضع على ما هو عليه**: وهو يعني استمرار الخلافات الاقتصادية حول السياسة الزراعية الموحّدة مثلاً، وحول أنصبة الدول الأعضاء في ميزانية الجماعة. ستنهك هذه الخلافات المنظمة الأوروبية وتلقيها في أزمة مستمرة، بحيث تعرقل مسار الاندماج الاقتصادي الأوروبي. يرتبط بذلك جمود العلاقات السياسية الخارجية، نتيجة عدم القدرة على بلورة الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الأوروبية، بحيث ان مواقف الجماعة بين الاتجاه الأطلسي أو التأييد الكلّي للولايات المتحدة، أو الاختلاف مع الولايات المتحدة، واتخاذ موقف أوروبي متميّز عنها، تبقى معلّقة. وبأي حال تبقى السياسة الأوروبية محدودة وغير نشيطة، وتستمرّ في اطار دبلوماسية البيانات ودون ترجمة ذلك في تحرّك سياسي عملي. وفي هذا النموذج، تبقى أوروبا الجماعة غائبة عن المجال الأمني ـ الاستراتيجي[٢٥]، ومؤدّى هذا أن الجماعة ستستمرّ بالتأرجح بين «الأطلسية» و«الأوروبية»، مع ميل أكثر نحو الاتجاه الأول[٢٦].

ـ **النموذج (ب) الاتجاه نحو مزيد من التوحّد والانصهار**: هناك عدّة عوامل تدفع بالجماعة الأوروبية نحو مزيد من التوحّد الداخلي والخارجي، بغية تحمّل مسؤوليات أوسع تجاه أمنها ومصالحها الدولية. ومن هذه العوامل ازدياد الخلافات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان، من ناحية، والجماعة خاصة، في مجال التنافس على الأسواق التجارية، ونموّ الشعور في أوروبا الغربية بانتقال مركز الثقل في الاستراتيجيّة الأمريكية من الأطلسي إلى الهندي، وتالياً القلق من إمكانية التخلّي الأمريكي عن أوروبا، ومخاوف توتّر أمريكي مع الاتحاد السوفياتي يكون نتاج سياسة متشدّدة أمريكية يدفع ثمنها الأوروبيون، وارتفاع حدّة القلق الأوروبي من غموض الضمانة النووية الأمريكية لأوروبا الغربية.

وقد تدفع هذه العوامل الجماعة الأوروبية إلى إيلاء اهتمام أكبر للقضايا التي تؤثّر على مصالحها، وعدم الشعور بضرورة البقاء في حدود ما تسمح به الاستراتيجيّة الأمريكية. ويؤدّي

---

(٢٥) Nicole Gnesotto, «Union de l'Europe occidentale: La France, l'Europe, l'alliance,» *Défense nationale* (juin 1985), pp. 41 - 52.

(٢٦) Loukas Tsoukalis, «Economic Divergence and Enlargement,» in: Michael Hodges and William Wallace, eds., *Economic Divergence in the European Community* (London: Allen and Unwin, 1981), pp. 151 - 160.

ذلك مثلاً إلى الاهتمام بالنزاعات في الشرق الأوسط، وفي مناطق أخرى من العالم(٢٧). ومن غير المستبعد أن يدفع ذلك إلى قيام اتجاه أوروبي قوي في دول الجماعة، يساهم في نقل الجماعة نحو مزيد من الخطوات التوحيدية داخلياً وخارجياً، بحيث يدفع الجماعة، مثلاً، نحو بلورة نظام دفاع أوروبي غربي، لا يكون بالضرورة منفصلاً كلياً عن الولايات المتحدة، بل يمكن أن يكون، مثلاً، موازياً للحلف الأطلسي(٢٨)، الأمر الذي يحدث نوعاً من التوازن الاستراتيجي في إطار الحلف الأطلسي، كبديل عن التبعية الكاملة. وقد تخطو الجماعة خطوات نحو تطوير سياسة خارجية «مستقلة» بحيث تبلور شخصيّة أوروبية متميّزة على المسرح الدولي، وقد لا تكون بالضرورة متناقضة من حيث الاتجاه العام مع الولايات المتحدة(٢٩).

وهكذا، بينما يتضمّن الاحتمال الأول لمستقبل الجماعة الأوروبية تجاذباً مستمراً بين «الأطلسية» و «الأوروبية المحدودة» ناتجاً عن تخوّف من عقدة «الفنلندة»(٣٠)، في حالة حدوث اختلاف مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يجعلها أقرب دائماً إلى الأخيرة مع استمرار العمل على تجاوز الخلافات بين أعضائها(٣١)، فإن الاحتمال الثاني يتضمّن مزيداً من التكامل الذي يفرز سياسة خارجيّة خلّاقة تحاول التعامل مع جميع القضايا الدولية والاقليمية التي لها تأثير على مصالح الجماعة ودولها.

## ٣ ـ الجماعة الأوروبيّة والمنطقة العربية

أيّاً تكن سياسات الجماعة الأوروبية مستقبلاً تجاه المنطقة العربية، فإن هناك جملة من الثوابت تفرض على الجماعة إيلاء اهتمام كبير للتطوّرات الجارية في المنطقة، نظراً لما لها من انعكاسات مهمّة على دول الجماعة، وهذه العوامل هي:

ـ **مستوى عالٍ من الاعتماد المتبادل في المجال الأمني**: تعتبر المنطقة العربيّة في المنظور الجغرا ـ ستراتيجي، الطريق الذي يربط بين أوروبا وآسيا، وكذلك بين أوروبا وشرق افريقيا. ويمكن أن يؤدّي إقفال هذا الطريق إلى احتواء أوروبا الغربية ومحاصرتها. وبقدر ما

---

(٢٧) انظر مثلاً مقال رئيس البرلمان الأوروبي السابق:
Pieter Dankert, «Europe Together, America Apart,» *Foreign Policy*, no. 53 (Winter 1983 - 1984), pp. 18 - 33.

(٢٨) أنظر مثلاً: Pierre Lellouche, «Europe and Her Defense,» *Foreign Affairs*, vol. 59, no. 4 (Spring 1981), pp. 813 - 434, and Hedley Bull, «European Self - Reliance and the Reform to NATO,» *Foreign Affairs*, vol. 61, no. 4 (Spring 1983), pp. 874 - 892.

(٢٩) Régis Derbey, *Les Empires contre l'Europe* (Paris: Gallimard, 1985), pp. 151 - 153.

(٣٠) انظر مثلاً: Alain Minc, *Le Syndrome finlandais* (Paris: Seuil, 1986).

(٣١) Jean Victor Louis, «La Communauté et ses états membres dans les relations extérieures,» *Journal of European Integration*, vol. 6, nos. 2 - 3 (Winter - Spring 1983), pp. 203 - 235.

يكون البحر الأبيض المتوسط أساسياً وحيوياً بالنسبة إلى الجماعة الأوروبية، بقدر ما تبرز أهميّة الاستقرار على الشاطىء الشرقي والجنوبي لهذه البحيرة العربية ـ الأوروبية. ونتيجة لعامل القربى الجغرافية، تزداد أهمية الاستقرار في المنطقة العربية بالنسبة إلى الجماعة الأوروبية، ويظهر اهتمام هذه الأخيرة في احتواء النزاعات المحلية والاقليميّة والدولية التي قد تقوم في المنطقة العربية، أو مع دول الجوار، لما لهذه النزاعات من انعكاسات خطيرة على الأمن الأوروبي(٣٢).

ـ **انكشاف اقتصادي على المنطقة العربية**: تحتلّ المنطقة العربية مكانة مهمّة بالنسبة إلى اقتصاد دول الجماعة، فالجماعة الأوروبية هي الشريك التجاري الأول للمجموعة العربية منذ عام ١٩٧٥.

ـ **النفط والغاز الطبيعي**: أظهرت الصدمة النفطيّة الأولى عام ١٩٧٣، والصدمة النفطية الثانية عام ١٩٧٩، مدى انكشاف دول الجماعة الأوروبية على النفط العربي، وتحديداً الخليجي منه.

ويثير قلق الأوروبيين، بشكل خاص، أن اعتمادهم على النفط الخليجي سيزداد في مطلع التسعينات، ممّا قد يستدعي اهتماماً أوروبياً خاصاً بالتطوّرات العربية وتحديداً الخليجية(٣٣).

## العوامل الرئيسيّة التي تحدّد العلاقات الأوروبية ـ العربية

تندرج العوامل الأساسيّة التي ستبقى تحدّد طبيعة العلاقات الأوروبية ـ العربية ـ مثلاً الحوار العربي ـ الأوروبي(٣٤) ـ ضمن أيّ مشهد مستقبلي، ولو اختلف وزن كلّ عامل حسب المشهد المطروح، كما يلي:

ـ **إدراك الجماعة بوجود أزمة**: فعندما يجد الأوروبيون أن هناك بوادر أزمة بين طرف عربي وطرف اقليمي أو دولي، يمكن أن تشكّل تهديداً مباشراً أو غير مقبول لمصالحهم، فإن ذلك يدفعهم للاهتمام بالملف العربي، ويقومون بالتحرّك أو باتخاذ موقف جديد تجاه الأزمة القائمة، بغية المساعدة على احتوائها.

ـ **وجود تضامن عربي**: إن شرط وجود أزمة غير كاف لتحرّك الجماعة، بل يفترض وجود

---

(٣٢) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥**، تحرير صندوق النقد العربي (دبي: الصندوق، ١٩٨٦)، ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨، و
International Monetary Fund [IMF], *The Directions of Trade Statistics Yearbook, 1985* (Washington, D.C.: IMF, [1985]), pp. 56 - 58 and 399 - 401.

(٣٣) جامعة الدول العربية، الامانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٣٤) Valérie Yorke and Louis Turner, *European Interests and Gulf Oil* (Engand: Gower Publishing and Co., 1986).

موقف عربي تضامني، قادر من خلال الأزمة أن يفرض على أوروبا التجاوب مع مطالبه.

- **الدور الأمريكي**: من أهمّ سمات العلاقات العربية - الأوروبية، التأثير الكبير الذي تمارسه الولايات المتحدة على الطرف الأوروبي، بسبب خصوصيّة العلاقات بينهما، ومن المفيد التذكير أن الولايات المتحدة لم تنظر أبداً بعين الارتياح إلى تطوّر الحوار العربي - الأوروبي، إذ اعتبرته بمثابة خروج عن الانضباط المطلوب في إطار الحلف الأطلسي، ولو أنها استفادت لاحقاً، في فترات معيّنة، من الدور الأوروبي كقناة اتصال مع أطراف عربية.

- **دور القيادة**: وهي التي تتكوّن من القوى الاقليمية أو القوة الاقليمية التي تحدّد اتجاهات التجمّع في السياسة الخارجية وأولوياته. فغياب القيادة مثلاً - فراغ في القيادة - يعطّل إمكانيّة بلورة سياسة خارجية. ففي إطار الجماعة الأوروبية، مثلاً، ساهمت فرنسا الاشتراكية في إحداث تحوّل في اتجاهات الجماعة باتجاه أكثر أطلسية، وبالتراجع في مواقفها العربية، وبمحاولة إعادة «إحداث توازن» في الموقف من الصراع العربي - الاسرائيلي. فاتجاهات دولة القيادة، أو تحالف دول القيادة، عامل أساسي في السلوك الخارجي للمجموعة(٣٥).

## ٤ - مشهد التجزئة

ان قراءة تحليليّة لدبلوماسية الحوار العربي - الأوروبي في اطار العلاقات المستمرّة بين النموذج (١) الأوروبي والوطن العربي في حالة التجزئة، تقود إلى استخلاص السمات التالية: ان الحوار يدور حول دبلوماسية المقايضة: مقايضة الموقف السياسي الأوروبي تجاه النزاع العربي - الاسرائيلي، بعلاقات اقتصادية مميّزة للجماعة في المنطقة العربية. المبادرة السياسية التي تلوّح بها الجماعة لا تترجم إلى سياسة، وإنّما تبقى في إطار دبلوماسية زيارات التعارف والجولات الاستطلاعية والبيانات التي تزيد بازدياد التوتر في المنطقة، وتخف باحتوائه أو انتهائه، والاستمرار في تحقيق بعض التقدم الذي يعطي مكاسبه للطرفين في المجالات الثقافية والتقنية والتنموية. في هذا السياق، ستزداد الهوّة اتّساعاً بين المواقف العربية الجماعية من جهة، وبين السياسات العربية لكل بلد تجاه الجماعة من جهة أخرى. فغياب أيّ امكانات وراء الموقف العربي المشترك سيفقده كلّ مصداقية، وستتّجه الحكومات العربية إلى بلورة التعامل الثنائي مع الدول الأوروبية ومع الجماعة الأوروبية، حتى لا تفرّط بما تعتبره مكاسب لها، وتسعى للحصول على مكاسب أخرى. فعلى سبيل المثال، سيبقى اهتمام أقطار المغرب العربي منصباً على تحسين علاقاتها التجارية، وتحديداً العمل للمحافظة على الاتفاقات التفضيلية بالنسبة إلى صادراتها مع الجماعة الأوروبية، نتيجة المخاطر التي تتعرّض لها هذه الاتفاقات، بعد التوسّع الأخير للجماعة الأوروبية. وستتّجه الدول الخليجية المصدّرة للنفط،

---

(٣٥) حول مختلف جوانب الحوار ومختلف مراحله، انظر:
Richard Khader, *La Coopération Euro - Arabe: Actes du colloque,* 3 vols. (Louvain - la - Neuve: CERMAC, 1983).

والتي تملك صناعة بتروكيميائيات، إلى محاولة ترتيب اتفاقات مع الجماعة الأوروبية لتأمين صادراتها إلى دول الجماعة.

في ظلّ مشهد التجزئة، تتّسم السياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي بما يلي:

### أ ـ التركيز على العلاقات الثنائية

التركيز مع بعض المجموعات السياسية والوظيفية القائمة، والتي تكون ذات فعالية وأهمية في فترة معيّنة بالنسبة إلى الجماعة. فعلى سبيل المثال، بدأت الجماعة بإقامة حوار مع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، كما برز اتجاه لتطوير العلاقات مع مجلس التعاون الخليجي، والجدير بالذكر أن الجماعة هي الشريك التجاري الأول لأعضائه[٣٦]. وفي إطار العلاقات الثنائية، سوف تتّجه الجماعة نحو الاهتمام بشكل خاص بالأقطار العربية الرئيسية، لما لها من وزن في السياسة العربية وفي بيئتها المباشرة. ويقود ذلك إلى تكثيفها لاتصالاتها الدبلوماسية والسياسية مع هذه الأطراف (مصر، والعراق، والسعودية، وسوريا، والجزائر، والمغرب)، والعمل على تطوير علاقاتها الاقتصادية معها ومساعداتها لبعض هذه البلاد، كأن تهتمّ الجماعة بمحاولة احتواء النتائج السلبية لتوسيع عضوية الجماعة بحيث تشمل دول المغرب، بواسطة بعض السياسات الاقتصادية الخاصة، أو تقديم مساعدات للتنمية لأطراف أخرى، بغية المساعدة في استقرارها الداخلي، الأمر الذي يزيد من اعتماد الأطراف العربية منفردة على الجماعة[٣٧].

### ب ـ الاهتمام بمنطقة الخليج

تشكّل الحرب العراقية ـ الايرانية واحتمالات التصعيد الأفقي مصدر قلق أساسي للجماعة الأوروبية، نظراً لأهمية المنطقة الاستراتيجية، ولأهميتها الخاصة بالنسبة إلى اقتصاد دول الجماعة، ويدفع ذلك الجماعة إلى زيادة تنسيقها مع الولايات المتحدة في ما يتعلق بالتطوّرات المحتملة في الخليج، وتقديم الدعم الدبلوماسي والعسكري من قبل دول في الجماعة إلى الحكومات الخليجية التي تلتقي مصالح الجماعة مع توجّهاتها السياسية.

في المقابل، ستزيد الجماعة من محاولاتها للتقليل من انكشافها على المنطقة العربية في مجال الطاقة، وقد بدأت بالفعل في العمل على عدة أولويات تتضمن: توفير استثمارات في أبحاث تتعلق بمصادر الطاقة البديلة؛ وتطوير سياسة موحدة لأسعار النفط والضريبة عليه؛

---

(٣٦) *OAPEC Bulletin*, vol. 12, no. 1 (January 1986), pp. 8 - 9; Reinhardt Rummel, «On EC - GCC Cooperation,» *AUSSEN Politik*, vol. 37, no. 1 (1986), pp. 84 - 97, and Giampaoli Calchi Novati, «The EEC and the Gulf Cooperation Council,» in: Pridham, ed., *The Arab Gulf and the West*, p. 116.

(٣٧) G. N. Yannopoulos, «The Second Enlargement of the EEC and the Trade Interests of the Developing Countries,» *Journal of Common Market Studies*, vol. 4, no. 2 (Winter 1981), pp. 167 - 186, and *The European Community and the Mediterranean* (Luxembourg: European Communities, 1985), p. 73.

واتخاذ إجراءات كفيلة بترجمة التضامن بين دول الجماعة بشكل عملي، لمنع انعدام الاستقرار في سوق النفط، بحيث لا يؤدّي أيّ انخفاض في انتاج النفط إلى حصول صدمة نفطية أخرى؛ وتدعيم السياسات المشتركة والتنسيق في مجال الأبحاث المتعلقة بشؤون الطاقة وتطوير الوسائل التقنية في هذا المجال؛ والإعداد لسياسات ومبادرات مشتركة في مجال العلاقات الخارجية المتعلقة بالطاقة، كأن تعمل الجماعة على إنشاء إطار لعلاقات مع الدول المصدّرة للنفط بغية تأمين الاستقرار في انتاج النفط(٣٨).

## ج ـ الحوار العربي ـ الأوروبي

من غير المستبعد أن يبقى الحوار قائماً، ولكن بشكل متقطع وغير دوري، بخاصة على المستوى السياسي. وقد يؤدّي ذلك أيضاً إلى تخفيض الاتصالات السياسية في كثير من الأحيان بحيث تصبح الاتصالات السياسية ذات أهمية رمزية واعلامية في المقام الأول. فعدم التجاوب مع المطالب العربيّة، لن تكون له أيّ تكلفة أوروبية ،بسبب تعثّر الامكانات العربية وغياب التنسيق العربي وتوقف الحوار عملياً بعد تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بتوقيعها اتفاقات كامب ديفيد، ممّا لا يدفع الأوروبيين بأي حال، وحتى في ظل النموذج (ب)، إلى اتخاذ موقف جماعي مساير للعرب، وتوطيد علاقات الجماعة مع الولايات المتحدة، مثلاً، أو مع أطراف الجوار العربي. فاستمرار غياب الإرادة لإحداث ربط فعلي بين المواقف الأوروبية تجاه القضايا العربية والمصالح الأوروبية عند العرب، وإدراك أوروبا لهذا الواقع، يفقدان الطرف العربي أيّ ورقة للتأثير.

وستتبع الجماعة الأوروبية مستقبلاً سياسة «التلافي» والتأجيل، وهي سياسة مارستها الجماعة في فترات معينة في الماضي، وتتضمّن هذه السياسة تأخير الحوار، قدر الامكان، حول القضايا السياسية التي تهمّ العرب، بغية التهرّب من اتخاذ موقف رمزي أحياناً. وإذا اضطرت الجماعة إلى القيام بذلك لاحقاً، فتحاول حصر ذلك على أدنى المستويات الدبلوماسية الممكنة. وستبقى الجماعة تحاول الحفاظ على علاقات سياسية تعاونية مع الأقطار العربية كمجموعة بأدنى ثمن سياسي ممكن أن تقدّمه إلى القضايا العربية المشتركة. وبينما سيبقى الطرف العربي يهدّد بربط الاقتصاد بالسياسة، دون أن يوفّر الشروط الضروريّة لذلك، ستبقى الجماعة مستمرّة في قدرتها على إبقاء فك الارتباط بين السياسة والاقتصاد؛ فالعلاقات الاقتصادية تتطوّر بمعزل عن تطوّر الموقف السياسي الأوروبي الذي يشهد تراجعاً مستمراً منذ بضع سنوات تجاه القضايا العربيّة، باستثناء الموقف من الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ من فلسطين ومن القرار (٥٩٨) الخاص بالحرب الايرانية ـ العراقية.

هناك عدّة اتجاهات مستقبليّة ضمن المشهد الحالي، لا بدّ أن تزيد في اختلال التوازن في

---

(٣٨) *The European Community and the Energy Problem* (Luxembourg: European Communities, 1983).

الحوار بين الطرفين الأوروبي والعربي، لمصلحة الطرف الأول. وهذه العوامل هي: ازدياد حدّة الاتجاه الأطلسي في دول الجماعة الأوروبية، ويظهر ذلك في اطار الأحزاب الأوروبية الكبرى. ويترجم هذا الاتجاه بالتصاق أكبر بالموقف الامريكي، واتجاه الجماعة للتقليل من انكشافها للطاقة العربية، وتنويع علاقاتها الاقتصادية وتوسيعها عالمياً. ويجري ذلك في وقت يعاني فيه النظام العربي من انخفاض في امكاناته الاقتصادية، الأمر الذي يعطي الجماعة مرونة أكبر في التعامل مع المجموعة العربية. وأخيراً بروز نوع من الانكشاف الاقتصادي المعكوس في العلاقات الأوروبية العربية. ففي حين كانت أوروبا الجماعة منكشفة للنفط العربي بشكل كبير في السبعينات، صارت الأقطار العربية المنتجة للنفط، وذات الصناعات البتروكيميائية، تعاني من صعوبة تسويق منتوجاتها، وصارت تالياً منكشفة للاسواق الأوروبية التي هي بحاجة كبيرة إليها لتسويق صناعاتها. كذلك برز انكشاف اقتصادات دول المغرب العربي للجماعة بعد توسيع هذه الأخيرة.

يرتبط بذلك اتباع الجماعة لسياسة تجزئة، أو تفتيت، المطالب العربية والتعامل معها على المستوى الثنائي. ويساعد غياب التنسيق العربي مستقبلاً في قدرة الجماعة على الاستمرار بهذا التكتيك الذي يؤدّي بدوره إلى مزيد من التبعيّة العربية للجماعة الأوروبية. وسيدفع ذلك، بالطبع، الأطراف العربية، الى استثمار أوراقها، كلّ طرف على حدة مع الجماعة الأوروبية، لتحسين وضعها التفاوضي مع الأخيرة. وسيؤدّي ذلك إلى مزيد من تعثّر الحوار وجعله غير مجد. أمّا في حال انتقال الجماعة إلى النموذج (ب)، فلا بدّ أن يعطيها ذلك قدرات أقوى للتعامل مع المنطقة العربية وهو ما سيزيد في اختلال العلاقات العربية ـ الأوروبية، حيث يصبح هناك سياسة أوروبية موحّدة تتحرّك بسهولة ومرونة كطرف واحد له أولويات محدّدة، في مواجهة محاولات تنسيق غير ناجحة بين واحد وعشرين طرفاً (أو اثنين وعشرين طرفاً في حال عودة مصر إلى جامعة الدول العربية) لن تستطيع أن توفّر الحد الأدنى من القوة على مقاومة مطالب السياسة الأوروبية التي تكون هي مصدر مجمل التفاعلات في هذا المشهد.

## ٥ ـ مشهد التنسيق والتعاون

### أ ـ التنسيق الجماعي العربي

تحاول استراتيجيّة الحدّ الأدنى العربية في هذا المجال، الربط بين الأوراق الأساسية التي قد تملكها: كالنفط، والأسواق، والقوة الدبلوماسية في المنتديات الدولية، وذلك بغية تحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية لدى الجماعة الأوروبية في المجالات التي يحصل فيها الاتفاق العربي، كالصراع العربي ـ الاسرائيلي. وتتوقف قدرة الطرف العربي على تحقيق بعض المكاسب على أهمية الورقة المستعملة بالنسبة إلى الجماعة الأوروبية، وفي الكلفة السياسية التي يترتّب على الجماعة دفعها، فيما لو قرّرت التجاوب مع المطلب العربي. ويمكن مقارنة العلاقات العربية ـ الأوروبية في هذا المشهد بما كان قائماً في المرحلة الأولى في الحوار

العربي ـ الأوروبي، حين استطاع الطرف العربي بواسطة استعمال ورقة الربط بين الموقف السياسي والمصالح الاقتصادية، من انتزاع بعض المكاسب من الجماعة الأوروبية.

وتبقى المجموعة العربية قادرة، في اطار الحوار العربي ـ الأوروبي، على إحداث توازن في علاقاتها مع الجماعة الأوروبية، حسب القضية أو الحالة المطروحة، وقدرة الدبلوماسيّة العربية الجماعية على الربط بين هذه القضية، حيث يفترض أن يكون هناك انكشاف اوروبي للطرف العربي، أو مصلحة كبيرة في مسايرة ذلك الطرف، وبين المطلب العربي في مجال آخر. فحساب التكلفة بالنسبة إلى الجماعة يحدّده عاملان هما: قدرة المجموعة على استعمال الربط بشكل قد يحدث أزمة محتملة، وطبيعة العلاقات في هذه القضية، التي يفترض تقديم التنازلات فيها بين الجماعة والولايات المتحدة الامريكية.

## ب ـ مشهد التجمّعات العربية

يمكن توصيف العلاقات التي ستنشأ في هذا المشهد بالعلاقات الأوروبية ـ العربية الفرعية، حيث ستوجد عدّة نماذج منها كبديل للعلاقات الأوروبية ـ العربية في إطار الحوار العربي ـ الأوروبي. وسيكون للجماعة بالطبع، قدرات أكبر للتأثير في السياسة العربية على المستوى العام، أكثر منها في المشهد السابق، حيث يكون الانقطاع بين القضايا والاهتمامات العربية هو القاعدة، بحيث يصبح احتمال الربط بين مجالين، والذي قد يقوم به تجمّعان عربيان، هو الاستثناء. وسيؤدّي ذلك بالطبع إلى قيام عدد من الحوارات الأوروبية ـ العربية الفرعية، التي قد تتخذ شكلاً تنظيمياً، بحيث يفقد الحوار العربي الأوروبي جدواه، ممّا قد يؤدي إلى إيقافه. وسيعطي ذلك الجماعة الأوروبية عدّة أوراق تفاوضية في علاقاتها، نتيجة تعدّد الخيارات أمامها، والاختلال في ميزان العلاقات بينها وبين كلّ تجمّع لمصلحتها.

### (١) تجمّع الخليج

ستأتي هذه العلاقات كاستمرار وتطوير لما بدأت عليه، وسيكون ذلك الحوار هو الأهمّ بالنسبة إلى الجماعة، نظراً للمصالح الاقتصادية والتجارية الكبيرة التي تملكها الجماعة في أقطار التجمّع الخليجي[٣٩]. وعلى الرغم من انخفاض المداخيل النفطية، وأثره السلبي على القدرات الشرائية العربية، إلاّ أن هذه الأسواق ما زالت تملك قدرة استيعاب كبيرة، وستبقى الجماعة الأوروبية تستفيد من إعادة تدوير العائدات في أسواقها المالية. وتهتمّ الجماعة بتطوير العلاقات السياسية مع مجلس التعاون، باعتباره طرفاً «معتدلاً»، ممّا يستدعي ضرورة دعمه سياسياً. ومن جهة أخرى، سيهتمّ التجمع الخليجي بالتعاون ليس لأسباب اقتصادية فقط (تسويق بتروكيميائيات)، ولكن لأسباب سياسية واستراتيجيّة أيضاً، منها: أن هذا التعاون يزيد من قوّته وأهميته الدبلوماسيّة في السياسة الدولية، ويكون بمثابة تأكيد على شخصيته المميزة،

(٣٩) Commission of the European Communities, *The European Community and the Gulf Cooperation Council* (Brussels: The Commission, 1985), pp. 2 - 6.

ويستطيع أن يحصل بواسطته على ضمانات في الجماعة، وتحديداً في دولها الكبرى، للحفاظ على أمنه. ويكون من السهل إبراز التعاون مع الجماعة الأوروبية، إذ لا توجد اعتبارات تتعلق بها، كما هي الحال مثلاً مع الولايات المتحدة الأمريكية، تمنع من محاولة إظهار ذلك التعاون بما قد يشكّله من إحراجات سياسية، أو ما يثيره من حساسيات عربية ودولية. ويمكن للتجمع الخليجي أن يقوم بدور الوسيط بين تجمّع عربي آخر والجماعة الأوروبية، فيما لو حصل توتر في العلاقات بين هذين الطرفين.

### (٢) تجمع المغرب العربي

ستكون لهذه العلاقات خصوصياتها المستمدّة من عامليّ التاريخ والجغرافيا، ممّا يبقي للجانب الرمزي أهميّته المعنويّة، كأن يحصل خلاف مثلاً بين الطرفين، يؤدي إلى استذكار التاريخ الاستعماري لدول الجماعة في الخطاب السياسي الرسمي للتجمّع، أو أن يتطوّر التعاون فيعتبر نموّاً طبيعياً لعلاقات خاصة ومميزة. وسيؤثّر على العلاقات من الجانب المغربي موضوع الصادرات المغربية إلى أوروبا، وقضية العمالة المغربية في دول الجماعة. وسوف تبقى الجماعة الطرف الأقوى في تحديد منحى التعاون ونوعية العلاقات الاقتصادية، وإن كانت ستأخذ بعين الاعتبار، عند تحديد موقفها في هذين الموضوعين، الأثر السلبي الذي سيرتّبه هذان الموضوعان على الاستقرار في بلدان المغرب. وقد يستطيع تجمّع المغرب أن يستفيد من التنافس الامريكي ـ الأوروبي الغربي في بناء نفوذ سياسي وتحقيق مكاسب اقتصادية، وأن يلعب على هذا التنافس، بخاصة مع دخول اليابان أيضاً إلى المنطقة للحصول على مزيد من المكاسب الاقتصادية في أوروبا الجماعة. وبالطبع، يتحسّن وضع المغرب التفاوضي مع الجماعة، فيما لو استطاع إعادة توجيه بعض صادراته وجزء من عمالته إلى أحد التجمعات العربيّة.

### (٣) تجمّع وادي النيل

سيكون هذا التجمّع محطّ اهتمام الجماعة، نظراً للوزن السياسي لمصر في كلتا المنطقتين العربية والافريقية، ونظراً لموقعها الاستراتيجي (قناة السويس)، وتبقى للجماعة مصلحة اقتصادية مهمة في أسواق هذا التجمع. وبسبب قدرته الاستيعابية الهائلة، قد يقوم التجمّع بالتوجّه نحو الجماعة إذا ما اراد توسيع تحالفاته الدولية، وإحداث توازن في علاقاته الغربية لتخفيف التبعيّة الاقتصادية للولايات المتحدة. وبالطبع، فالجماعة الأوروبية واليابان هما الطرفان المهيآن لذلك الدور، وتبقى الأولوية للجماعة نظراً لقربها الجغرافي، وخبرة دولها السياسية في المنطقتين العربية والافريقية، وكذلك نظراً لوزنها السياسي الدولي.

### (٤) تجمّع المشرق العربي

لهذا التجمع أهميّة بالنسبة إلى الجماعة نابعة من عاملين، أولهما: موقف المواجهة للجماعة على الطرف الشرقي للمتوسط، وثانيهما: موقعه المميّز في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وقدرته تالياً على أن يكون مصدر خطر على استقرار المنطقة، الأمر الذي يهدّد مصالح الجماعة. لذلك ستبقى الجماعة مهتمّة بمراقبة التطوّرات الجارية في ذلك التجمّع عن

كثب، ومحاولة بناء نفوذ لها هناك عبر سياسة المساعدات الاقتصادية. وإذا حدث توتّر أمريكي ـ مشرقي عربي، نتيجة انفجار الصراع العربي ـ الاسرائيلي في حرب، ثم اتّجه التجمع نحو الاتحاد السوفياتي لبناء توازن استراتيجي مع اسرائيل، الأمر الذي يهدّد بزعزعة استقرار المنطقة العربية، ستحاول الجماعة التحرّك بغية احتواء التوتّر، وذلك بالتنسيق مع أحد التجمّعات العربية ذات النفوذ لدى تجمّع المشرق العربي، التي لها مصلحة أيضاً بمنع حصول صدام أمريكي ـ مشرقي عربي، كالتجمّع الخليجي مثلاً. وقد تقوم الجماعة بدور قناة اتصال بين الولايات المتحدة وذلك التجمع.

ماذا لو حصل تقارب بين تجمّعين عربيين بحيث يحاولان الربط بين مصالحهما لتقوية موقعهما التفاوضي مع الجماعة الأوروبية؟ ستحاول هذه الأخيرة مقاومة هذا الاتجاه، والتلويح بايجاد خيارات أخرى، قد تكون متاحة لها مع أطراف عربية أو دولية، من أجل عدم التجاوب مع مطالبهما. وفي هذا السياق، ستقاوم الجماعة في حواراتها مع المجموعات العربية أيّ مطالب لاتخاذ مواقف متعلقة بقضايا عربية عامة، بحيث تحاول الجماعة أن لا يحدث تعامل على المستوى العربي ككل، ومعالجة هذه القضايا على مستوياتها العربية الفرعية، لقدرتها على معالجة القضايا على المستويات الفرعية بشكل أفضل، ولتلافي الرضوخ لسياسة الربط التي قد يتبعها تجمّعان متحالفان.

## ٦ ـ مشهد الوحدة العربية

سيكون هناك مشهدان فرعيان بين الدولة العربية الاتحادية والجماعة الأوروبية على النحو التالي:

ـ دولة الوحدة مع نموذج الجماعة الأوروبية (أ): ستكون الدولة العربية الاتحادية هي القطب الدولي الأقرب جغرافياً إلى أوروبا الغربية، والذي هو بمثابة بوابتها إلى آسيا وافريقيا. وستكون الجماعة مهتمّة، في إطار الحوار مع القطب العربي، بإمكاناته الاقتصادية الهائلة وبسلوكه السياسي تجاه دول الجوار، حيث ان أي نزاع بين الدولة العربية الاتحادية وإحدى دول الجوار، سيكون له انعكاسات سلبية على الجماعة. ذلك أن إمكانية تصعيد النزاع ليصل إلى مستوى أزمة دولية ستكون أكثر احتمالاً، الأمر الذي يزيد من مخاوف الجماعة ويدفعها باتجاه محاولة التوسّط فيما لو وقع نزاع من هذا النوع. من جهة أخرى، ستكون الخيارات كثيرة أمام الدولة العربية الاتحادية في ما يتعلق بمحاولة الحصول على التكنولوجيا التي تريدها. لذلك سيكون اهتمام الدولة العربية الاتحادية بالجماعة سياسياً أكثر مما هو اقتصادي، فالجماعة ستكون منكشفة على دولة الوحدة، الأمر الذي سيؤدّي إلى اختلال في العلاقات لمصلحة الدولة العربية الاتحادية التي تكون، في هذه الحالة، مصدر أكثر التعاملات في الحوار، وتستطيع تالياً أن تستفيد من ثغرات سياسة صناعة القرار الجماعي في إطار تنسيق عام، بحيث تؤثر على القرار من خلال اختراقها للجماعة الأوروبية.

ـ دولة الوحدة مع نموذج الجماعة الأوروبية (ب): تكون العلاقات بين الطرفين أكثر توازناً

من حيث ازدياد قدرات الجماعة الأوروبية على تحقيق مستوى التنسيق المرتفع، الذي تكون قد وصلت اليه. ومن المرجّح أن يتّجه الطرفان، نتيجة موقع كل منهما بالنسبة إلى الآخر، ووجود اتجاهات خارجية متشابهة، نحو التعاون في مجالات عدة، أشمل من الحوار الذي يقوم بين الدولة العربية الاتحادية والنموذج (أ). فقد يشمل ذلك التعاون مجالات استراتيجيّة، ويتسع مجال التعاون السياسي أيضاً نتيجة للمرونة التي تتمتع بها الجماعة نتيجة غياب، أو ضعف، العامل الامريكي في صناعة القرار الخارجي للجماعة. كذلك قد يشمل التعاون القيام بمبادرات مشتركة لايجاد تسويات للنزاعات التي قد تطالهما مباشرة، مثل قبرص، والنزاع اليوناني ـ التركي. وبقدر ما يكون النموذج (ب) متعاطفاً مع قضايا العالم النامي ومطالبه، بقدر ما يسهّل التعاون بينه وبين الأقطار العربية. ولكن ذلك لا يمنع من قيام تنافس بين الطرفين العربي والأوروبي في افريقيا لبناء النفوذ. والجدير بالذكر أن النموذج (ب) قادر على مقاومة الضغوط الامريكية بشكل أفضل، وكذلك على مقاومة محاولات الربط العربية بين مصالحه ومواقفه بشكل أفضل. ولكن موقفه من النزاعات التي يكون أحد طرفيها الدولة العربية الاتحادية، سيبقى يتحدّد بميزان المصالح الأوروبية، ولو أن وزن العوامل المؤثّرة في هذا الميزان تختلف عن وزنها عن النموذج (أ).

## رابعاً: اليابان والوطن العربي

### ١ ـ اليابان: الخياران الخارجيان

من أهم سمات الظاهرة اليابانية، قدرة اليابان على الانتقال من وضع دولة ممزقة ضعيفة إلى مصافّ القوى الكبرى في فترة زمنية قصيرة نسبياً (حوالى ثلاثين سنة). فاليابان التي كانت عام ١٨١٠ شبه قادرة على الحفاظ على استقلالها، صارت عام ١٨٨١ امبراطورية في شرق آسيا تملك أقوى قوّة بحرية في المنطقة، وذات قوات بريّة توازي قوات روسيا القيصرية، واستولت خلال تلك المرحلة على كوريا وضمتها إليها. ومرّة اخرى، بينما كانت اليابان دولة مهزومة عام ١٩٤٥ فقد وصلت في منتصف السبعينات إلى مصافّ القوى الكبرى، حيث صارت قوة عظمى اقتصادية. وفي حين كان «الساموراي»، رمز إعادة أمجاد الامبراطورية، في مرحلة التحوّل الأولى، صار رجل الاقتصاد هو ذلك الرمز في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتقف اليابان مستقبلاً أمام خيارين، كلاهما يتضمن تطوير دورها السياسي ـ الأمني الاستراتيجي والدبلوماسي، وهما:

ـ **النموذج (أ) اليابان ذات الدور الأكبر في الاستراتيجيّة الامريكية**: فاليابان هي الركيزة الاساسية في الاستراتيجيّة الامريكية في آسيا، وقد ازدادت أهميتها، وتزداد مستقبلاً، بعدّة عوامل، منها انتقال مركز الثقل الاقتصادي ـ الاستراتيجي في العالم إلى المحيط الهادي، وقد ترافق ذلك مع التحوّل في الاهتمام الامريكي من الأطلسي ـ أوروبا الغربية ـ إلى الهادي ـ اليابان ومنطقتها ـ ووجود ميزان قوى اقليمي دولي متغير في المنطقة. ويتخذ الميزان شكلاً معقداً نتيجة

التحوّلات الصينية تجاه القوّتين العظميين واليابان(٤٠). من جهة ثانية، تتمتّع اليابان بالمظلّة النووية الامريكية التي تشكّل ضمانة كليّة لأمنها، مقابل إعطاء اليابان للولايات المتحدة قواعد وتسهيلات عسكرية لقواتها.

وفي منتصف الثمانينات، تزداد الضغوط الامريكية على اليابان في اتجاه معاكس لما عملت له الولايات المتحدة حتى من قبل. فاليابان تتعرّض لضغوط من أجل زيادة نفقاتها الدفاعية، وإعادة تحديد الدور الاستراتيجي الأمني لها، ليغطّي بشكل نشيط، «مسرح شرق آسيا»، كذلك صار مطلوباً من اليابان أن تحمي الخطوط البحرية والفضاء في مواجهة أيّ تهديد من قبل الاتحاد السوفياتي(٤١).

وبدأت اليابان بالتجاوب مع المطالب الامريكية في هذا الخصوص، ولو بشكل تدريجي وبطيء، فبدأت بإحداث ارتفاع سنوي ملحوظ في ميزانية الدفاع، ووافقت على أن تتخطى نفقات الدفاع إلى الواحد بالمائة من الدخل القومي العام(٤٢). وقامت بتوظيف امكاناتها الاقتصادية في خدمة المصالح الاستراتيجيّة للغرب، وتقديم مساعدات إلى مجموعة دول جنوب شرق آسيا، بغية مساعدتها على الحفاظ على الاستقرار في وجه المخاطر الداخلية والخارجية.

- **النموذج (ب) اليابان كقوة كبرى دولية:** هناك عدة عوامل تدفع باليابان إلى إجراء تحوّل في سياستها الخارجية، باتجاه الخروج من دور الركن الأساسي الاقليمي في الاستراتيجيّة الامريكية، إلى سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة لها خطوطها العريضة المستمدّة من مصالح اليابان، والمبنية على اعتبارات تتعلق باليابان كقوة كبرى، تطمح للقيام بدور على مستوى عالمي موازن لقوّتها الاقتصادية. ولا يعني هذا التوجّه أن يحدث انقطاع في العلاقات الاستراتيجيّة بين اليابان والولايات المتحدة، بل إن هذه السياسة تفرض في حدها الادنى وجود منطلقات مختلفة وتمايز في الخطوط العريضة بين الدولتين، تنعكس في رؤية يابانية مختلفة للأحداث والقضايا الدولية، وتالياً في سلوكية مختلفة في التعامل مع هذه الأحداث والقضايا، وفي توسيع دائرة الاهتمامات لتشمل تحرّكاً نشطاً على مستوى العالم ككلّ. ويمكن ادراج العوامل التي تدفع بهذا الاتجاه كما يلي:

- تخوّف من سياسة الصدمات الامريكية حيث تقوم الولايات المتحدة، ودون التشاور

(٤٠) حول الخلافات العربية في المنطقة، انظر:
Michael Leifer, «Conflict and Regional Order in South East Asia,» *Adelphi Papers*, no. 162 (Winter 1980), pp. 11 - 13.

(٤١) حول النقاش الدائر في اليابان وفي الولايات المتحدة حول هذا الموضوع، انظر:
Kenneth Adelman, «Japan's Security Dilemma: An American View,» *Survival*, vol. 23, no. 2 (March - April 1981), pp. 72 - 79, and Zbigniew Brezinski, «East Asia and Global Security: Implications for Japan,» *Journal of International Affairs*, vol. 37, no. 1 (Summer 1983), pp. 5 - 12.

(٤٢) International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1985 - 1986* (London: IISS, 1985).

المسبق مع اليابان، بانتهاج سياسة في قضية معينة، وتجاه دولة معيّنة، تعتبر حيويّة بالنسبة إلى اليابان، ممّا يقلق الأخيرة ويزعزع ثقتها بالحليف، ويجعلها مضطّرة أن تبحث عن وسائل خاصة بها، لخدمة أهدافها والمحافظة على مصالحها.

ـ ساهم بُعْدُ اليابان في الماضي عن مركز الثقل السياسي والاقتصادي العالمي ـ منطقة الأطلسي ـ في إيجاد قيود على قدرة اليابان على مدّ نفوذها خارج شرق آسيا. وقد بدأت هذه القيود بالتداعي مع انتقال مركز الثقل في النظام الدولي إلى منطقة الهادي.

ـ انكشاف اليابان الكبير للمواد الأولية الاستراتيجيّة ـ غير النفط ـ الموجودة في العالم النامي. ويفرض ذلك أن لا تبقى اليابان معتمدة كليّة، في حصولها على هذه المواد، على طبيعة العلاقات الامريكية مع دول العالم النامي.

ـ ازدياد الادراك في اليابان منذ عام ١٩٧٢ بوجود نظام خماسي الأقطاب، واتجاهها، تالياً، لاقامة دبلوماسية متعدّدة الأقطاب(٤٣). وهناك شعور بأن اليابان لم تصل إلى مصاف الصين الشعبية، ليس لأنها لا تملك سلاحاً نووياً، بل لأنها لم تبدأ بتطوير سياسة خارجية مستقلّة. أضف إلى ذلك أنّ على اليابان التحرّك سياسياً على المستوى الدولي لدعم تجارتها الدولية التي تنافس تجارة القوى الغربية الأخرى.

ـ الاهتمام بإحداث توازن مع الجماعة الأوروبية في السياسة الخارجيّة لعدّة اعتبارات، منها التنافس في الأسواق الدولية، والخلافات في مجال العلاقات الاقتصادية.

## ٢ ـ اليابان والمنطقة العربية

تعتبر المنطقة العربيّة بشكل خاص (والشرق الأوسط بشكل عام) ذات أهميّة حيويّة بالنسبة الى اليابان، ذلك أنها تشكل المصدر الأول للنفط وللغاز الطبيعي لها. فأكثر من ٧٠ بالمائة من النفط المستورد يأتي من تلك المنطقة، كما أنها تشكّل، وبخاصة البلاد المنتجة للنفط، سوقاً مهمة للصادرات اليابانية نتيجة القدرة الاستيعابية الكبيرة لهذه البلاد(٤٤).

وأخيراً سيطرة المنطقة العربية على الممرّ الأقصر الذي يربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي، فتتخوّف اليابان مثلاً من احتمال حدوث مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، يلجأ فيها الأخير إلى قطع الامدادات النفطية عن اليابان بإغلاق الطرق البحرية في الخليج عبر المحيط الهندي، والتي هي بمثابة شرايين أساسية لليابان وأوروبا الغربية.

---

(٤٣) Makoto Momsi, «The Energy Problem and Alliance Systems: Japan,» *Adelphi Papers*, no. 115 (1975), p. 25.

(٤٤) اليوم السابع (باريس)، (٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٦)، ص ٢٩، وذلك نقلاً عن تقرير صادر عن وزارة المال السعودية، حيث يشير أن صادرات اليابان عام ١٩٨٠ إلى السعودية بلغت ما قيمته ٤٤ , ٤ مليارات دولار مقارنة مع صادراتها إلى الولايات المتحدة التي بلغت ٢٥ , ٤ مليارات دولار.

## ٣ ـ مشهد التجزئة

تدرك اليابان أنه، في إطار هذا المشهد، لن تستطيع الأطراف العربية إحداث ربط بين الموقف السياسي لليابان تجاه القضايا العربية من جهة، وبين مصالح اليابان الاقتصادية من جهة أخرى. ذلك أن غياب الحدّ الأدنى من التنسيق العربي القادر على توظيف امكاناته في خدمة مطالبه، لا يشجع اليابان ـ كقوة كبرى ـ على تطوير مواقفها العربية، مقابل الحصول على مكاسب اقتصادية. فالربط، إذاً، لا يعمل بالشكل السلبي ـ الرادع ـ ولا بالشكل الايجابي ـ الحافز.

في إطار هذه العوامل الايجابيّة، من وجهة نظر اليابان، كيف ينتظر أن تكون الخطوط العريضة لسياستها في المنطقة؟

أ ـ الاهتمام بشكل خاص بتوثيق العلاقات مع البلاد المنتجة للنفط، في فترة تحوّل سوق النفط من سوق بائعين إلى سوق مشترين. فاليابان باعتبارها مستورداً أساسياً للنفط، تستفيد على المدى القصير من انهيار أسعار النفط، ولكنها تتخوّف من أنّ استمرار هذا الانهيار قد يعرض بعض الدول المنتجة لتمخّضات اقتصادية قد تكون لها انعكاسات سلبية على استقرارها السياسي، أو اضطرارها إلى تخفيض مشترياتها من اليابان، وفي كلتا الحالتين ستكون اليابان خاسرة. كذلك تتخوّف من أنّ استمرار الانهيار في هيكل الأسعار، قد يخرج الشركات اليابانية من الاستثمار في مشاريع استخراج النفط، في وقت تدلّ كل المؤشرات على أنّ الطلب على النفط سيعود إلى الارتفاع في منتصف التسعينات. لذلك لن تظلّ اليابان في موقف المتفرج المستفيد على المدى القصير، بل ستتحرك وفق الخطوط التالية:

ـ اعتماد نظام المقايضة بشكل أوسع مع الأطراف العربية المنتجة للنفط، لإعطائها السلع اليابانية مقابل الحصول على النفط.

ـ حثّ الدول الرئيسية المستوردة للنفط على التعاون معاً من أجل تثبيت الأسعار، ومنعها من الانهيار، وبالتالي من أجل الحفاظ على قدرة الدول المنتجة على الاستيراد، وكذلك على استقرارها الداخلي. ويعطي هذا الدور لليابان صورة إيجابية عند البلاد المنتجة للنفط.

ب ـ الاهتمام بالأقطار العربية الرئيسية نظراً لدورها القيادي في سياسة المنطقة العربيّة، وفي الحفاظ على الاستقرار الاقليمي، ويكون ذلك بتقديم مساعدات التنمية لهذه البلاد، للمحافظة على استقرارها الداخلي، واعتماد نظام المقايضة معها.

ج ـ تدرك اليابان أن عليها إعطاء اتفاقات تفضيليّة ذات شروط أكثر مرونة وسهولة بالنسبة إلى الأطراف العربية، فيما لو أرادت منافسة الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية.

د ـ قد تتجّه اليابان للاستثمار في الصناعات الاستخراجية في البلاد العربية، لأن ذلك يضمن لها الحصول على هذه المواد بشكل مستقرّ، بسبب العلاقات التي تقوم بين الدول المنتجة لهذه المواد واليابان، مما يزيد في نفوذ هذه الأخيرة لديها وتكون ذات مردود للطرفين.

هـ ـ ستكون المساعدات الخارجية للتنمية المقترب الاساسي لبناء نفوذ ياباني في المنطقة، وقد تتوسع دائرة سياسة المساعدات، وتتغير معاييرها لتصبح أكثر مرونة، فيما لو تحوّلت اليابان من النموذج (أ) إلى النموج (ب).

و ـ لن تكون اليابان مضطرّة إلى اتخاذ موقف عملي متميّز عن الولايات المتحدة في قضايا تتعلق بالشرعيات العربية، لانتفاء احتمال الضغط العربي عليها، بحيث تبقى تكلفة التمايز في الموقف مع الولايات المتحدة تفوق بكثير أيّ مكسب محتمل من ذلك التمايز الذي لن يكون له مردود فعلي اقتصادي.

ز ـ ستبقى اليابان تشجع وتدعم التحالفات العربية التي تقوم بالحفاظ على الاستقرار، واحتواء النفوذ السوفياتي أو نفوذ أصدقائه.

## ٤ ـ مشهد التنسيق والتعاون

### أ ـ التنسيق الجماعي العربي

سترى اليابان في التنسيق الجماعي العربي وظيفة إيجابية، وهي قدرته على احتواء عدد من النزاعات العربية المحتملة، أو منع قيام بعضها. فهو إذاً له دور مهمّ في حفظ الاستقرار العربي، وبخاصّة في تقديم المساعدة إلى الأطراف العربية التي قد تتعرّض لزعزعة استقرارها من الداخل، وفي احتواء النفوذ السوفياتي مباشرة، أو احتواء حلفائه، ومحاولة إحداث تغيير في اتجاهاتهم. ويساعد في تحقيق ذلك الامكانات الكبيرة المتوافرة للتنسيق، مقارنة بإمكانات الأطراف التي قد تكون خارجه. وستسهم اليابان بتوثيق العلاقات مع اطراف القيادة في التنسيق الجماعي العربي، بسبب موقعها في توجيه التنسيق في الشؤون الدولية. وستكون في طليعة الوسائل المتبعة لتوثيق هذه العلاقات، المساعدات الاقتصادية، والفنية، وتطوير التبادل التجاري، وتنشيط الاتصالات الدبلوماسية. ومن الطبيعي أن يكون النموذج (ب) أكثر مرونة وأكثر حريّة تالياً في تطوير هذه العلاقات من النموذج (أ) الذي قد تحدّ من نشاطه ضوابط عديدة، كالتشاور المسبق مع الولايات المتحدة، وعدم اتخاذ موقف سياسي قد يصطدم مع المصالح الامريكية.

ومن جهة أخرى، ستكون اليابان أكثر حذراً في تحديد موقفها من نزاع قد يقوم بين أحد أطراف التنسيق العربي العام من جهة، وأحد الأطراف الاقليمية أو الدولية كالولايات المتحدة مثلاً، الصديقة لليابان أو الحليف لها. وينتج هذا الحذر من عاملين: **أولهما**، قدرة الأطراف العربية على إحداث ربط بين موقف الأطراف الدولية من القضايا العربية من جهة، وسياسة أطراف التنسيق الجماعي تجاه هذه الأطراف. **وثانيهما**، انَّ أيّ موقف ياباني قد يراه التنسيق العربي العام بشكل غير إيجابي، قد تكون له انعكاسات ونتائج سلبية على اليابان.

وفي حالة وجود التنسيق في المجالات الاقتصادية، فإنه سيجعل الطرف العربي في موقف تفاوضي أقوى، بحكم السوق الواسعة التي يتحدث باسمها، والامكانات الكبيرة

المتوافرة له، وهو الأمر الذي من شأنه تحسين شروط العلاقة بين الطرفين لمصلحة العرب. ويحدث الأمر نفسه إذا كان التنسيق في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي.

## ب ـ التجمّعات الاقليميّة

### (١) تجمع الخليج

سيكون اهتمام اليابان الرئيسي مركّزاً على التجمّع الخليجي، نظراً للاحتياطات الهائلة المستقبلية التي تمتلكها بعض أقطار التجمّع من نفط وغاز طبيعي، ولكون التجمع يقع في منطقة حيويّة استراتيجيّة ومعرّضة بشكل كبير لمحاولات الاستقطاب الدولي، ولكونه سوقاً رئيسية للصادرات اليابانية. أضف إلى ذلك أنه طرف معتدل في السياسة العربية، وله دور مهم في احتواء النزاعات.

وقد يتجّه التجمّع نحو تنويع علاقاته الدولية مع الدول الكبرى التي يرى امكانية الاستفادة منها سياسياً واقتصادياً، ويؤدي ذلك إلى تطوير العلاقات اليابانية ـ الخليجية. وتزيد من فرص ذلك العوامل السلبية التي تشكلّ قيوداً على علاقات التجمع مع قوى أخرى، كالعامل الايديولوجي الذي يخلق تنافراً حيناً، وتخوفاً أحياناً، وحذراً دائماً، في علاقات المجلس مع الصين الشعبية أو الاتحاد السوفياتي. كما أن اليابان ليس لها ماض استعماري في المنطقة العربية، وهي الدولة الكبرى الوحيدة التي ليس للنشاط الصهيوني ـ الاسرائيلي فيها وجود يذكر. ويبقى مصدر التوتر الرئيسي في العلاقات هو حرص اليابان على الاستفادة اقتصادياً من التجمّع وايران في الوقت نفسه، وإقامتها لعلاقات اقتصادية وتجارية وثيقة مع الطرفين، هذا في حال استمرار النزاع مع إيران.

### (٢) تجمع وادي النيل

في إطار سياسة البحث عن حلفاء موثوقين وعدم الاكتفاء بالاعتماد على الحلفاء بالواسطة ـ حلفاء الولايات المتحدة ـ ستجد اليابان في تجمّع وادي النيل أهم قوى إقليمية على المستويين العربي والافريقي. فالاستقرار في هذا التجمّع حيوي لتحقيق الاستقرار في النظام العربي، علاوة على أهميته كسوق اقتصادية ذات قوة استيعابية ولو كان ذا قوّة شرائية منخفضة. وسيجد تجمّع وادي النيل، من جهته، فائدة اقتصادية فيما لو توثقت العلاقات مع اليابان، كالحصول على استثمارات يابانية أو مساعدات للتنمية.

وقد تقدّم اليابان في ظل النموذج (أ) مساعدات إلى تجمّع وادي النيل، وتقوم باستثمارات محدودة، مدفوعة لذلك باعتبارات سياسية، في إطار التوجّه الامريكي لدعم استقرار التجمع، فيما لو كان ذا اتجاه حليف للغرب. أمّا اليابان في النموذج (ب) وتجمّع وادي النيل ذو الاتجاه غير المنحاز، فسيجد كلّ منهما في الآخر طرفاً دولياً، يملك شروطاً موضوعية، حسب رؤية كلّ منهما لمصالحه الداخلية والدولية، تدفع باتجاه للتعاون والتنسيق بينهما. فاليابان كقوّة عظمى في ميدان التكنولوجيا، ستكون ذات فائدة كبيرة للتجمّع في سياسته التنموية. وبالنسبة إلى

اليابان، فإن القدرة على تحقيق الدور الدولي تتطلب، بالطبع، توثيق العلاقات مع القوى الاقليمية، ومع التجمعات المهمة كتجمع وادي النيل.

### (٣) تجمّع المشرق العربي

ترى اليابان أن هذا التجمّع، سيكون منطقة تجاذب أساسية بين القوّتين العظميين والتجمّعات العربية الأخرى، نتيجة موقعة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وأنّ دينامية الصراع تكون لها نتائج سلبية على الاستقرار في المشرق العربي، أو على دفع هذا التجمّع في اتجاهات قد تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة. لذلك قد تتّجه اليابان، في محاولة بناء بعض لنفوذ لدى التجمّع، وتكون قريبة من التطوّرات المحتملة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وذلك بتكثيف الاهتمام الدبلوماسي بالمشرق العربي، وبخاصة في فترات التوتّر في علاقاته مع اسرائيل، وزيادة مساعدات التنمية إلى أقطار التجمّع، فيما لو كانت ذات اتجاه غير منحاز، أو قريب من الغرب. وسيهتمّ تجمع المشرق بمحاولة اجتذاب اليابان إلى اتخاذ مواقف تأييد لمطالبه، نظراً لوزنها الدولي، وكمصدر رئيسي محتمل للمساعدات الاقتصادية والفنية، التي لا تخضع للقيود نفسها المرتبطة بالمساعدات الامريكية مثلاً.

### (٤) تجمع المغرب العربي

يكون اهتمام اليابان في ظل النموذج (أ) بالمغرب العربي، من منطلق اقتصادي، إذ ترى فيه سوقاً كبيراً ومورداً لمواد أولية تهتم بالحصول عليها. ولكن ستدرك أنها لتحقيق ذلك سوف تدخل في تنافس مع كل من الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية في المجال الاقتصادي ـ التجاري، وأنها ستكون في مواجهة طرفين قويين لهما حضور سياسي وثقافي في المنطقة. ستلجأ اليابان إلى دبلوماسية مساعدات التنمية، وسيكون المدخل الياباني اقتصادياً أكثر منه سياسياً، وذلك للعمل على إعطاء هذه البلاد اتفاقات تفضيلية، محاولة الاستفادة من المشاكل التي تواجه العلاقات المغربية مع الجماعة، بعد توسع هذه الأخيرة، واضطرار المغرب إلى إعادة هيكلة جزء أساسي من صادراته، وتوجيهها، إلى دول خارج الجماعة الأوروبية. ومن جهته يرى تجمع المغرب العربي، في اليابان، مصدراً للتكنولوجيا المتقدمة، ولمساعدات التنمية غير المشروطة. وتزداد أهمية التعاون مع المغرب العربي بالنسبة إلى اليابان، فيما لو كان المغرب ذا اتجاه غير منحاز، وكان وادي النيل ذا اتجاه صديق للاتحاد السوفياتي، أو فيما لو كان ذا اتجاه غربي، وكان وادي النيل ذا اتجاه غير منحاز. ففي كلتا الحالتين: يكون هدف التعاون مع تجمع المغرب محاولة حصار تجمع وادي النيل، وبخاصة على الصعيد الافريقي. أمّا اليابان في ظل النموذج (ب)، فتنطلق نظرتها إلى التعاون مع تجمع المغرب، من موقعه الاستراتيجي المهم بين أوروبا وافريقيا وفي إطار منطقة البحر المتوسط، إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية، حيث تستطيع أن تكون أكثر حرية في منافسة الولايات المتحدة اقتصادياً، دون أن تعبأ ـ كما في حالة النموذج (أ) ـ بالقيود السياسية ـ الاستراتيجية على دورها الاقتصادي. وقد يجد المغرب في التعاون مع اليابان وسيلة مهمة للتأثير في موقف الجماعة الأوروبية في عدد من

القضايا والمطالب التي تهمه، حين يكون للمغرب خيار دولي آخر للتعاون والحصول على مساعدات التنمية، مما يقوي من وضعه في إطار العلاقات مع الجماعة.

## ٥ ـ مشهد الوحدة العربية

تكون سياسة اليابان النموذج (أ) مزيجاً من موقفين: **أولهما الاشتراك مع الولايات المتحدة في محاولة احتواء نفوذ القطب العربي، وبخاصة في افريقيا وآسيا. وقد تقوم اليابان في** هذا الخصوص بدور الوكيل بالنسبة إلى الولايات المتحدة، في تقديم مساعدات مالية واقتصادية وفنية إلى دول نامية، تحاول الولايات المتحدة منعها من الانجذاب إلى دائرة النفوذ العربي، كما تعمل اليابان على تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدولة العربية الاتحادية، نظراً لإمكاناتها الهائلة.

وسوف تهتم الدولة العربية الاتحادية بالحصول على التكنولوجيا المتقدّمة وتطوير التبادل التجاري مع القوى العظمى الاقتصادية. ولكن كيف سيكون سلوك اليابان، فيما لو حصلت أزمة أمريكية ـ عربية في إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أو خارج إطار هذا الصراع؟ ويمثّل هذا الوضع المشهد الأصعب الذي تواجهه اليابان، مقارنة بالحالات المشابهة في المشاهد السابقة.

من المحتمل أن تحاول اليابان الامتناع عن اتخاذ موقف مؤيّد لأحد طرفيّ الصراع، وتلافي ذلك قدر الامكان، والتنسيق مع الجماعة الاوروبية، بغية احتواء النزاع. ولنفترض أنه حدثت تطوّرات معينة، صار على اليابان بموجبها اتخاذ موقف ما في النزاع، قد تتخذ اليابان النموذج (أ) موقفاً مختلفاً عن الولايات المتحدة، ولا يكون بالضرورة ضد الولايات المتحدة، وذلك حفاظاً على علاقاتها مع الدولة العربية الاتحادية. ومن الطبيعي أن تكون اليابان النموذج (ب)، أكثر قدرة على الاختلاف عن الموقف مع الامريكي، من النموذج (أ).

فبقدر ما يكون الموقف الياباني متعاطفاً مع المطالب العربية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بقدر ما يساهم ذلك في إعطاء زخم سياسي كبير للعلاقات بين الطرفين، تستطيع بواسطته الدولة العربية الاتحادية أن تنشط في محاصرة السياسة الامريكية، وإظهار عزلتها بين حلفائها، وتثّمن الدولة العربية الموقف الياباني، إذ يشكلّ ثقلاً رئيسياً مع الجماعة الأوروبية في محاولة التأثير في الموقف الامريكي.

**وثانيهما إن اليابان النموذج (١) قد تنظر إلى الدولة العربية الاتحادية كطرف دولي مهمّ** يمكن التعاون معه لتحقيق مكاسب لليابان في آسيا، وتحديداً في نطاقها الاقليمي المباشر. فإقامة علاقات تعاون وثيق معها، تقوي اليابان في ميزان القوى الرباعي في منطقتها، وتساعدها على مقاومة مطالب القوّتين العظميين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قد يجد الطرف العربي أن هناك مجالات واسعة للتعاون مع اليابان (اقتصادية، وتنموية، وسياسية)، وأن ذلك يقوّي مركزه، ليس في وجه القوتين العظميين فحسب، بل إنه يزيد أيضاً من خياراته الدولية في علاقاته مع الصين الشعبية التي تتنافس معها اليابان في آسيا، ومع الجماعة الأوروبية التي تتنافس معها

اليابان في إطار الغرب، أو دول الشمال بشكل عام. ومما يعطي زخماً خاصاً لهذا التعاون، هو موقف اليابان المتعاطف مع المطالب العربية في الصراع مع اسرائيل. كما يمكن أن يقوم التعاون بينهما في الدعوة إلى تحويل الخليج إلى منطقة سلام وإخراج القوى الكبرى منها مثلاً. فاليابان تتخوّف من امكانية حدوث مواجهة بين القوتين العظميين في منطقة حيويّة بالنسبة إليها، كما أن للدولة العربية الاتحادية مصلحة أكيدة في ذلك. وتشكلّ منطقة جنوب شرقي آسيا مجالاً آخر للتعاون العربي ـ الياباني لاحتواء النزاعات الداخلية والاقليمية التي تهدد الاستقرار، وتزيد من مخاطر الاستقطاب الدولي. ويمكن لليابان ـ بما لها من وزن اقتصادي وسياسي ـ وللدولة العربية الاتحادية ـ بما لها من وزن في إطار العالم، ولخصوصيّة علاقاتها التاريخيّة مع بعض الأطراف في آسيا ـ أن يقوما معاً بمبادرات لتسوية النزاعات القائمة هناك، كطرفين بعيدين عن القوتين العظميين. ويمكن لليابان ـ كقوة عظمى اقتصادية، لها مصلحة في استقرار التجارة الدولية، وتتخوّف من انعدام الاستقرار، الذي قد ينتج بسبب الأوضاع الاقتصادية في عدد كبير من الدول النامية ـ أن تتعاون مع الدولة العربية الاتحادية في هذاالمجال.

## خامساً: الصين الشعبيّة والوطن العربي

### ١ ـ احتمالات التطوّر الصيني وملامح مستقبلية

تنفرد الصين الشعبيّة مقارنة بالقوى الكبرى الأخرى، في أنها أحدثت عدّة تحولات أساسية في سياساتها الخارجيّة، حمل كل منها رؤية معينة للعلاقات الدوليّة، وتصوّراً مختلفاً للتعامل مع القضايا العالمية، وظهر ذلك في انتهاج سلوكيات مختلفة، حسب كلّ اتجاه مرّت فيه الصين الشعبية في مراحل تحوّلها.

ففي بعض الأحيان، اتّبعت الصين سياسة التحالف مع الاتحاد السوفياتي، باعتبارها جزءاً من المعسكر الاشتراكي. وفي أحيان أخرى، اتبعت سياسة ايديولوجية متشدّدة ضدّ كلّ من الدولتين العظميين، وتعاملت معهما باعتبارهما يعبران عن الظاهرة نفسها، وهي السعي إلى الهيمنة الدوليّة. وفي أحيان ثالثة، رفعت السياسة الخارجية الصينية شعارات تدعو إلى الوقوف موقفاً وسطاً بين الدولتين العظميين. وارتبطت هذه التوجّهات الخارجيّة بالأوضاع الداخلية في الصين، ومدى التشدّد الايديولوجي من عدمه، وكذلك بمدى نجاح السياسات الاقتصادية المتّبعة.

ومنذ موت ماوتسي تونغ، يسود الصين اتّجاه يتسم بالرغبة في التركيز على البناء الداخلي، وتطوير القاعدة الانتاجية والتكنولوجية، والاستفادة من التقدّم التكنولوجي الذي أحرزته الدول المتقدّمة، وذلك تحت اسم سياسة التحديثات الأربعة. وارتبط ذلك بانفتاح صيني على الغرب، اقتصادي وسياسي، وبتخفيف لغة الخطاب السياسي الصيني، وبتحسين العلاقات ـ أو على الأقل منع زيادة تدهورها ـ مع الاتحاد السوفياتي. ومن المرجّح استمرار هذا الاتجاه التجريبي في الصين خلال فترة الاستشراف.

وشروط استمرار هذه السياسة متعدّدة: تقارب مع الاتحاد السوفياتي، لا يعني بالضرورة انتهاء الخلافات بينهما، بل القدرة على احتوائها، حتى لا تنعكس على توتّر العلاقات بين الطرفين؛ ورفض التحوّل إلى ورقة ضغط في يد الولايات المتحدة تساوم بها الاتحاد السوفياتي؛ وإقامة العلاقات مع الولايات المتحدة دون ربطها بموقف الصين تجاه الاتحاد السوفياتي؛ وستنحو تلك السياسة نحو بناء نفوذ في العالم النامي بواسطة دعم مطالب هذه الدول، وإيجاد مجالات تعاون معها، من منطلق المصالح المشتركة؛ وإلى دعم دور المنظمات الدولية، والتركيز على العلاقات الدبلوماسية؛ كما سيخفّ التأييد للحركات الثورية، إلّا في الحالات التي تحظى فيها هذه الحركات بتأييد كبير في محيطها الاقليمي، الأمر الذي يضفي عليها شرعية دولية. وفي المجال الاقتصادي، سيقف هذا الاتجاه بين سياسة الانغلاق وسياسة الانفتاح غير المشروط. وتستطيع الصين بذلك أن تبلور سياسة خارجيّة تقوم على الاستقلالية الاستراتيجيّة التي تعني عدم الارتباط الاستراتيجي مع قوّة عظمى. وفي إطار هذه السياسة، تظهر المنطقة العربية ككتلة دوليّة مهمة بسبب تعرّضها للتجاذب من قبل القوّتين العظميين. وتجد الصين أنه يمكنها أن تساهم في محاولة إبقاء المنطقة العربية خارج إطار الاستقطاب الثنائي.

## ٢ ـ الصين الشعبية والمنطقة العربيّة

هناك عدد من العوامل التي تؤثّر على قيام دور صيني في المنطقة العربية، ويمكن إدراج هذه العوامل بما يلي:

ـ المسافة الجغرافية الشاسعة بين الصين الشعبية والمنطقة العربية، التي أدّت تاريخياً إلى غياب الاتصال السياسي والتفاعل بين الطرفين، ممّا أفقد الصين الخبرة والمعرفة بشؤون المنطقة، بالمقارنة مع غيرها من القوى الكبرى.

ـ قدرات محدودة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، مقارنة مع قدرات القوتين العظميين والجماعة الأوروبية واليابان.

ـ وجود القوّتين العظميين أساساً في المنطقة العربية، وبشكل خاص الولايات المتحدة. ويرى الصينيون أن المنطقة العربية، أو الشرق الأوسط بشكل عام، ذات أهمية استراتيجيّة واقتصادية عند كلتا القوّتين العظميين. وتؤثّر التطوّرات التي تحدث في المنطقة العربية، نتيجة موقعها كنقطة التقاء بين القارات الثلاث، في المناطق المحيطة بها، وقد اعتبر الصينيون أحياناً أن نتائج المواجهة بين القوتين العظميين تتحدّد بمن يسيطر على الشرق الأوسط.

إذاً، فالمنطقة العربية بالمنظور الصيني أساسيّة، ، وأوضاعها الدولية تنعكس على مصالح الصين الشعبية، ولكن دون أن يكون لهذه الأخيرة القدرة على التأثير في مجريات الأحداث بالدرجة الضرورية للتحكم بانعكاساتها.

### ٣ ـ مشهد التجزئة

كيف ترى الصين الشعبية الوطن العربي في هذا المشهد؟ سيزداد الاختراق الدولي للمنطقة من جانب القوتين العظميين، ويقوم بينهما تنافس حاد لجذب الأطراف العربية، إمّا بشكل مباشر، وإمّا بشكل المواجهة بالواسطة. ويزيد من فرص هذا الاختراق وجود بيئة تتسم بعدد كبير من النزاعات. كما ستؤدّي الأوضاع الاقتصادية المتردية، وازدياد التذمر الاجتماعي، إلى تهديد أمن الأنظمة في الداخل، وزعزعة استقرارها، ممّا يؤدي أيضاً إلى مزيد من احتمالات الاختراق الدولي.

وستبقى الصين الشعبية تعلن عن وقوفها مع شرعيات النظام العربي. فستبقى مثلاً مع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، دون أن تدخل في تفاصيل كيفية تحقيق ذلك، ولكن تسعى إلى تأييد ما يمكن اعتباره إجماعاً عربياً بقدر الإمكان. في هذا الإطار يهمّ الصين أن لا تسيطر أيّ من القوّتين العظميين على المنطقة العربية. كما تتخوّف الصين من محاولات الاستقطاب، التي قد تشتدّ في فترات الحرب الباردة بين القوتين العظميين. ففي كلتا الحالتين، يؤدّي ذلك إلى تعرّض البلاد العربية لضغوط من القوى الكبرى الصديقة لها، للتكيّف مع سياستها، وتالياً، إدخالها بشكل قوي في دائرة نفوذها، ممّا يفقد هذه الدول قدرة المناورة، نتيجة لاضطرارها للتجاوب مع مطالب الحليف أو الصديق الكبير. وهذا بدوره يحرم الصين من إمكانية بناء نفوذ فيها، وقد يؤدّي ذلك الوضع إلى منع قيام تكتّل دولي عالم ثالثي كبير، يمكن أن يشكّل محوراً أساسياً في الدبلوماسيّة الدولية، وترى فيه الصين ركناً مهماً في خدمة أهدافها ومصالحها.

وسيخلو الخطاب السياسي الصيني في التعامل مع الوطن العربي من المضامين والمفاهيم الماركسيّة الثورية، وسيتبدل بخطاب عالم ثالثي وتنموي على المستوى الدولي، وتضامني وتوفيقي على المستوى العربي. وفي هذا السياق، ستبقى الصين تركّز على أهميّة التضامن العربي، وستحاول تطوير علاقاتها مع مختلف الأطراف العربية، وستتجه بشكل خاص نحو الدول المحافظة، التي قد تكون ما زالت حذرة ومترددة من إقامة علاقات طبيعيّة مع الصين، وستحاول الصين، خصوصاً، إقناع تلك الدول التي ما زالت تعترف بتايوان، بموقف الصين الشعبيّة في هذا الموضوع.

وسترى البلاد العربية في الصين قوّة كبرى يمكن الركون إليها في الحصول على دعم سياسي ودبلوماسي، ودون الارتباط بإحدى القوتين العظميين. وستهتم الصين، بشكل خاص، بالأقطار الرئيسية العربية، بخاصّة إذا كانت هذه القوى تحاول انتهاج سياسة غير منحازة على المستوى الدولي، الأمر الذي يشجع الصين على التعاون معها.

وستكون السياسة الصينية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي منسجمة مع مواقفها المعلنة، فهي من جهة تؤيّد الحقوق العربية المشروعة، وتؤيّد التسوية الشاملة كموقف، لأنه يضمن لها الاشتراك في ادارة النزاع. ولن يتأثّر الموقف الصيني بسياستها تجاه اسرائيل حيث ستزداد

العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين، وتوظف الصين ذلك بالطبع في علاقاتها مع الولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً. وستبقى النظرة إلى الصراع العربي ـ الاسرائيلي كمدخل رئيسي للقوّتين العظميين إلى المنطقة العربية، وكمجال أساسي لاحتمال حصول اصطدام بينهما، وهي لذلك ستبقى تشجع ايجاد تسوية سياسية.

وهي، من جهة أخرى، سوف تسعى الى استمرار تطوير علاقاتها مع ايران، دون شعور بالخطر على مصالحها في المنطقة العربية، وذلك لقلة هذه المصالح وضعفها من ناحية، وإدراك غياب موقف عربي مشترك من ناحية أخرى. ومع استمرار الموقف الرسمي إزاء اسرائيل، فقد تقدم الصين على بعض التعاملات الاقتصادية ذات الطابع الاستراتيجي مع اسرائيل، مثل استيراد بعض المعدات الفنية اللازمة للسلاح الصيني.

## ٤ ـ مشهد التنسيق والتعاون

### أ ـ التنسيق الجماعي العربي

سترى الصين أن الطرف العربي يملك الإمكانات لمقاومة محاولات الاستقطاب الدولي، فيما لو أراد ذلك، وبسبب قدرته على منع قيام أوضاع نزاعية عربية تشكّل البيئة الصالحة للاستقطاب. ففي إطار هذا المشهد، تخفّ النزاعات العربية وتصبح احتمالات احتوائها أكثر سهولة. وسيركز التوجّه الصيني على أهميّة التضامن العربي، بخاصة إذا كان الطرف العربي غير منحاز وغير متحالف مع إحدى القوّتين العظميين. فأهداف الصين في المنطقة تصبح حينئذ أكثر واقعيّة، وأقرب حظاً إلى النجاح. لذلك قد تتجه الصين نحو توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية مع الأطراف، أو الطرف العربي الذي يشكّل مركز الثقل القيادي في التنسيق العربي العام، وستعمَل الصين على توسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع أكبر عدد ممكن من الأطراف العربيّة، الأمر الذي سيؤدي الى تحرّك دبلوماسي نشط في المنطقة، في الوقت الذي تبتعد فيه الصين عن الحركات الثورية. وسترى الصين في التنسيق العربي العام قوّة مهمة في إطار العالم النامي، لذلك ستتجه للتعاون معه، وذلك بغية زيادة قدراتها على التنافس مع القوتين العظميين. وسيجد التنسيق العربي في الصين الشعبية حليفاً أساسياً، لما لها من ثقل كبير، بخاصّة وأنها لا تخضع لقيود التحالف مع إحدى القوتين العظميين التي تحدّ من إمكانية تجاوبها مع المطالب العربية، أو قد تطبع الطرف العربي بصورة الحليف لإحدى هاتين القوّتين.

وفي مجال الصراع العربي ـ الاسرائيلي، سيبقى الموقف الصيني مؤيّداً للمطالب العربية فيما يخصّ المبادىء العامة للعمل؛ فالصين تبقى تفضّل الحلّ السياسي خوفاً من زعزعة الاستقرار الإقليمي وإعادة خلط الأوراق السياسية في المنطقة، بشكل تستفيد منه القوّتان العظميان. ولن يكون للصين، بالطبع، القدرة على التنافس معهما، لعدم التوازن في الامكانات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية.

### ب ـ التجمعات الاقليميّة

ستهتمّ الصين بتوثيق علاقاتها مع التجمّعات العربية ذات الاتجاهات غير المنحازة، وتلك التي هي أقل ارتباطاً بقوّة عظمى. ومن المنتظر أن تكون العلاقات مع تجمع وادي النيل في طليعة اهتمامات الصين لعدّة أسباب أهمّها: خصوصية العلاقة التاريخية بين مصر والصين الشعبية، والثقل السياسي لهذا التجمّع في المنطقة العربية، وكذلك موقعه الاستراتيجي كنقطة التقاء بين المشرق العربي من جهة، وبين المنطقتين العربية والافريقية من جهة أخرى، إلى جانب أهميته، بالطبع، كمسيطر على الطريق بين المتوسط والمحيط الهندي. وتتوثّق العلاقات بين الصين ووادي النيل ذي الاتجاه غير المنحاز، وسيكون للطرفين اهتمام مشترك باحتواء محاولات الاستقطاب الدولي، وتشجيع ادارة النزاعات واحتوائها. وتنظر الصين إلى التجمّع الخليجي كإطار مهم لمنع قيام نزاعات بين بلاد صغيرة، ولتسويتها فيما لو قامت، وحفظ الاستقرار في منطقته، وتهتم تالياً بتوثيق العلاقات معه في المجالات السياسية والاقتصادية، بخاصّة فيما لو انتهت العلاقات القائمة بين بعض أعضاء التجمع وتايوان، إذ يبقى هذا الموضوع ذا حساسيّة كبيرة في الصين الشعبية. وستكون العلاقات الصينية مع تجمّع المشرق العربي تعاونية، بسبب موقف الصين من القضية السياسية بالنسبة إلى التجمّع، وهي الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فسيبقى الموقف الصيني مؤيداً للطرف العربي، ولو أن الصين لن تكون قادرة على التأثير في ميزان القوى في النزاع لمصلحة ذلك الطرف. وستتوثّق العلاقات الصينية مع تجمّع المغرب العربي، فيما لو كان هذا الأخير ذا اتجاه غير منحاز وذا سياسة خارجية نشطة في محيطيه العربي والافريقي، إذ يكون للطرفين مجالات اهتمام مشتركة، يمكن أن تتبلور في تعاون بينهما. وقد تصاب هذه العلاقات بفتور، فيما لو كان المغرب العربي مثلاً ذا اتجاه غربي.

## ٥ ـ مشهد الوحدة العربيّة

تتحدّد علاقات الدولة العربية الاتحادية مع الصين بالعوامل التالية: رؤية الدولة العربية للصين الشعبية كقطب دولي غير منحاز، ممّا يزيد من فعاليّته في السياسة العالميّة، بخاصّة لقدرته على كسر حدّة الاستقطاب الدولي من قبل القوّتين العظميين، وتأييد إقامة وتنشيط تكتّل عالم ثالثي، كما ينظر إلى الصين كقطب مؤيّد للمطالب العربية في إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ترى الصين القطب العربي كطرف ذي تأثير كبير في الموازين الدوليّة، لإخراجه من منطقة ذات أهميّة جغرا ـ ستراتيجيّة كبيرة من دائرة التجاذب الثنائي والاختراق الحاد من قبل القوّتين العظميين، وكثقل أساسي في العالم النامي، بسبب حجم إمكاناته وتنوّعها، وأيضاً بسبب موقعه السياسي الخاص في النظام الافريقي وفي النظام الدولي الاسلامي، وبسبب التوافق في التوجّهات السياسيّة. وينتج عمّا سبق تحديد نقاط التقاطع في الأهداف وفي المصالح، وتوثيق العلاقات بينهما.

## سادساً: العالم الثالث

### ١ ـ ملامح مستقبليّة

أشار الفصل الثاني من الكتاب إلى بعض التطوّرات الخاصّة بمستقبل العالم الثالث، والتي يمكن ايجازها في أربعة: **أوّلها**، تدهور الأوضاع الاقتصادية الخاصّة بدول هذه المجموعة، وعدم تحقيق خطط التنمية فيها لأهدافها، الأمر الذي يؤثّر ـ حالياً ومستقبلاً ـ على الأوضاع الداخلية والاستقرار السياسي في كثير منها. **وثانيها**، يؤدّي الوضع السابق ـ ومع التفوّق النسبي لمجموعة الدول الصناعية الرأسمالية المتقدّمة، وسيطرتها على مؤسسات التمويل الدولية، والمشاكل الاقتصادية التي واجهها الاتحاد السوفياتي في السبعينات ـ الى قبول عدد متزايد من هذه الدول بشروط صندوق النقد الدولي وترتيباته. **وثالثها**، ان تعبير العالم الثالث لم يعد تعبيراً دقيقاً للإشارة إلى تلك المجموعة الكبيرة من البلاد، في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، التي يرمز لها أحياناً بمجموعة الـ ٧٧، ذلك أنها تضمّ في واقع الأمر عدّة مجموعات، تختلف مصالحها بشكل حاسم ورئيسي بعضها عن البعض الآخر. فهي، على سبيل المثال، تشمل دول الثراء النفطي، ودول المجاعة والدول الصناعية الجديدة (كوريا الجنوبية ـ سنغافورة ـ تايوان)، وتلك التي ما زالت في بدايات تجربتها الصناعية. وترتّب على ذلك أنه من الضروري تصنيف العالم الثالث إلى مجموعات، لمعرفة انماط التجارة فيما بينها، أو بينها وبين مجموعة الدول الرأسمالية المتقدّمة أو الاشتراكية. **ورابعها**، كان من شأن ما تقدّم تدهور الدور السياسي والنفوذ المعنوي الذي كانت دول هذا العالم ـ أو قطاع منها على الأقل ـ تتمتّع به في فترة صعود حركة عدم الانحياز، من منتصف الخمسينات إلى منتصف الستينات.

يترتّب على ما تقدّم، أنه من الأرجح خلال فترة الاستشراف أن لا يكون لمجموعات دول العالم الثالث ومؤسساته دور مهمّ في التأثير على مسار النظام العالمي، اللهّم إلّا بشكل سلبي، أيّ أنّ تدهور الأوضاع الداخلية في عدد من الدول فيه، بما قد يوجده من تداعيات سياسية وإقليمية، سيدفع الدول الكبرى الى التدخل لمنع هذه التداعيات من إحداث تأثيراتها الاقليميّة والدوليّة وبما قد يهدد مصالح تلك الدول.

### ٢ ـ الوطن العربي والعالم الثالث[٤٥]

يمكن التمييز في علاقات العرب بدول العالم الثالث بين مستويين: الأول، يتّصل بعلاقة البلاد العربية عموماً بالعالم الثالث، واشتراك الطرفين في عدد من المجموعات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة (مجموعة الـ ٧٧). وتتمثّل هذه العلاقة أساساً في حضور الاجتماعات، ودعم مطالب الدول النامية في المحافل الدولية على غرار اجتماع الاونكتاد السادس في عام ١٩٨٧.

---

(٤٥) انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، اشراف السيد يسين (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦)، ص ٢٧٢ ـ ٢٨٧.

وعلى هذا المستوى، لا تتسم العلاقات بالكثافة والاستمراريّة.

أمّا المستوى الثاني، فيتمثّل في العلاقات بين البلاد العربية وعدد من دول العالم الثالث، في إطار بعض التجمّعات الدولية أو الاقليمية، مثل حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي.

ويمكن تحديد العوامل التي تؤثّر على علاقات العرب عموماً بدول العالم الثالث في ثلاثة أسباب: أولها، درجة التطوّر الاقتصادي والاجتماعي بين الأطراف، ومدى وجود الأساس لعلاقات اقتصادية مجدية للطرفين، بمعنى وجود فرص موضوعية للاعتماد المتبادل. وثانيها، التوجّهات السياسية السائدة في البلاد العربية، ومدى الاستقطاب أو الخلافات بينها، وهو ما يؤثّر على علاقات العرب بدول العالم الثالث، كما يؤثّر على قدرة العرب على اتخاذ موقف جماعي. وباستثناء القضايا العامة المتصلة بحوار الشمال والجنوب (والتي لا يترتّب عليها عادة التزامات محدّدة) أو بالتفرقة العنصرية، فإنه من الصعب بلورة موقف عربي مشترك في هذه المنظمات، بسبب الخلافات السياسيّة القائمة في داخل النظام العربي ذاته. وثالثها، التأثيرات الدولية وضغوط القوى الكبرى، وبالذات الدولتين العظميين، لاتخاذ مواقف معيّنة دون غيرها، خصوصاً مع ازدياد الاعتماد عليها في المجالات الاستراتيجيّة المتعلّقة بالغذاء والسلاح.

ومع ما تقدّم، فإن التبادل التجاري بين العرب ودول العالم الثالث فاق العلاقات التجاريّة العربية البينية ذاتها. فبينما وصلت نسبة الصادرات العربية البينية الى اجمالي الصادرات العربية ٦,٦ بالمائة في عام ١٩٨٤، فإنها بلغت نسبة ٢٤,٣ بالمائة بالنسبة إلى الدول النامية. وبينما كانت نسبة الواردات العربية البينية إلى إجمالي الواردات العربية ٧,٤ بالمائة، فإن الواردات العربية من دول العالم الثالث وصلت ١٧,٢ بالمائة[٤٦]. وتتضح دلالة هذه النسب بمقارنتها بالتجارة العربية مع مناطق أخرى من العالم؛ فبالنسبة إلى الصادرات، نجد أنها بلغت ٠,٠٧ بالمائة مع الدول الاشتراكية و ٢١,٥ بالمائة مع اليابان، و ٧,٤ بالمائة مع الولايات المتحدة، و ٢٧,٤ بالمائة مع السوق المشتركة. أي أن الدول النامية هي الشريك التجاري الثاني للعرب، بعد السوق المشتركة. وبالنسبة إلى الواردات فهي ٢,٠ بالمائة من الدول الاشتراكية و١٢ بالمائة من اليابان، و١١,٨ بالمائة من الولايات المتحدة، و ٣٧,٤ بالمائة من السوق المشتركة. وهكذا، فإنه على مستوى الصادرات أو الواردات تكون دول العالم الثالث هي الشريك الثاني للبلاد العربية. ومع أنه يجب الأخذ في التحليل أن النفط يلعب دوراً كبيراً في نسبة الصادرات العربية، وأنّ هذه المبادلات لا تتوزع على عدد كبير من دول العالم الثالث، وإنما تتركّز مع عدد محدود منها (من أبرزها الهند والبرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان)، وأن جزءاً من هذه العلاقات يتم مع الشركات دولية النشاط التي تستثمر في دول العالم الثالث. ومع أخذ هذه التحفّظات بعين الاعتبار يبقى العالم الثالث مجالاً مستقبلياً لعلاقات العرب الخارجيّة.

---

(٤٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٦، ص ٣٨٥.

وفي ما يتعلق بالتعاون مع دول العالم الثالث في إطار عدد من المنظمات، فإن هذه العلاقة تتسم بأنها ذات طابع رسمي، وغير مكثف، وعادة ما تتبلور حول اجتماعات القمة، وأنها تجمعات كبيرة عددياً، ولا يترتب على الاشتراك فيها التزامات سياسية أو تنظيميّة محددة. وعادة ما تميز الدور العربي في هذه التجمعات بالانقسام وتعدد الآراء (الاختلاف على الموقف إزاء حرب الصحراء، وإزاء الحرب العراقية ـ الايرانية)، وفي كثير من الحالات نقلت البلاد العربية خلافاتها إلى تلك المنظمات.

## ٣ ـ مستقبل العلاقات مع العالم الثالث

### أ ـ مع دول العالم الثالث عموماً

في ظلّ **مشهد التجزئة**، ليس من المتصور حدوث تغير أساسي في علاقات العرب بالعالم الثالث، سواء من الناحية الاقتصادية أم من الناحية السياسية. ومن المرجّح أن تستمرّ ـ ولو على وتيرة أقلّ ـ الاتجاهات الأساسيّة للعلاقة، والتي تمثّلت اقتصادياً في سياسة المساعدة الاقتصادية، التي كان أبرز صورها: المعونة الانمائية التي وصلت إلى ربع إجمالي المعونات الإنمائية الرسميّة في العالم عام ١٩٨٠، ثم انخفضت إلى ١٥,١ بالمائة في عام ١٩٨٣. فقد انخفضت من ٩,٦ مليارات دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٤,٥ مليارات دولار في عام ١٩٨٤ أيّ بنسبة ٥٣ بالمائة.

أمّا بالنسبة إلى مساعدات التنمية الميسرة، فقد قدمت البلاد العربية النفطية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤ إجمالي مبلغ ٧٣,٢٠ مليار دولار، أي بمتوسط سنوي قدره ٤,٨٨ مليارات دولار، ووصل عنصر المنحة فيها إلى حدود ٥٠ بالمائة خلال فترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣. ومن اجمالي ٢٢ مليار دولار قدمتها مجموعة صناديق ومؤسسات التنمية العربية خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥، إلى حوالى ١٠٠ بلد نام، حصلت البلاد العربية على ٥١,٣ بالمائة، والدول الآسيويّة على ٢٧,٥ بالمائة (٦ مليارات)، والافريقية على ١٩,١ بالمائة (٤,٢ مليارات)، ودول أمريكا اللاتينية على ١,٧ بالمائة (٣٦٥,٣١ مليوناً)[٤٧].

ومن الواضح أن هذه المساعدات ـ رغم كلّ الانتقادات التي يمكن أن تثار بخصوصها ـ مثّلت أحد أهمّ التفاعلات النابعة من النظام العربي تجاه دول العالم الثالث في حقبتيّ السبعينات والثمانينات. ومع تدهور أسعار النفط، تأثرت قدرة البلاد النفطية بشكل حاسم، إلا أنه مع توقع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع مع منتصف التسعينات فإنه من الأرجح استمرار نمط العلاقة في جوهره، كما أنه من المرجّح ازدياد التعاون العربي مع عدد من دول العالم الثالث، في مجال السلاح. ويمكن أن يأخذ ذلك عدة صور، منها شراء السلاح من دول العالم الثالث (البرازيل)، أو تصديره اليها (مصر وعدد من الدول الافريقية)، أو اتفاقات للتصنيع المشترك

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩ و٤١٢ ـ ٤١٤.

(البرازيل مع كل من مصر والسعودية). كذلك من الأرجح أن تستمر العمالة الآسيوية كأحد مجالات التفاعل بين الوطن العربي ـ وبالذات في الخليج ـ مع القارة الآسيويّة، والتي تلعب تحويلاتهم دوراً مهماً في موازين مدفوعات عدد من الدول الآسيوية مما يجعلها حريصة على استمرار هذا الوضع.

في إطار مشهد التجزئة، من الأرجح أن تستمر خصائص المرحلة السابقة نفسها، وهي: غياب استراتيجيّة عربيّة موحّدة، وغياب التنسيق بين أدوار البلاد العربية، وبروز التنافس والتداخل بينها، وانقسامات السياسة العربية. وبالنسبة إلى الأخيرة، فمن الأرجح أن تستمرّ التوجّهات السياسية المختلفة بين الأقطار العربية، وأن ينعكس ذلك على التنسيق بينها في المنظمات الدولية، وأن تنقل الحكومات العربية خلافاتها إلى هذه المحافل، ممّا يؤدّي إلى الإضرار بالدور العربي عموماً فيها.

وفي ظل **مشهد التنسيق والتعاون**، يتحسّن موقف العرب التفاوضي نسبياً. ففي إطار **التنسيق العربي العام**، يكون لدى العرب فرصة أكبر في المفاوضات المتعلقة بنقل التكنولوجيا مع الدول الصناعية الجديدة. وسيكون التنسيق العربي أكثر قدرة على إدارة العلاقات مع البرازيل، مثلاً، في مجال صناعة السلاح، كما سيمكّن التنسيق العربي في مجال المساعدات الانمائية من إنهاء الازدواجية، والاستفادة من هذه المساعدات بأفضل شكل ممكن.

أما في ظلّ **التجمّعات الاقليمية**، فإن العنصر الحاسم سيكون هو طبيعة العلاقة بين هذه التجمعات، ومدى وجود علاقات تعاونية أو تنافسية بينها. مع ذلك، فإن قيام التجمّعات في حد ذاته سيعطي للدور العربي قدرات أكبر نسبياً. فتجمع الخليج، مثلاً، يكون أكثر قدرة في التعامل مع قضية العمالة الآسيوية، وفي ترشيد المساعدات الانمائية. وتجمّعا وادي النيل والمغرب العربي يزداد دورهما في افريقيا.

أما بالنسبة إلى المشهد الثالث ـ دولة الوحدة ـ فإن قيامها سوف يمثل دفعة قوية للعالم الثالث ومجموعاته الدولية والاقليمية. ذلك أن مجرد قيامها أصلاً يعني قدرة مجموعة من الدول النامية على التصرف بشكل مستقل. ثم ان وجود هذه الدولة سوف يعطي لهذه الدول قوة مضافة، فهي ستكون الدولة العربية الوحيدة، وأكبر دولة اسلامية وافريقية، وستكون دولة افريقية ـ آسيوية لها جذورها وامتداداتها في منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي. بهذا المعنى، سيكون من شأن دولة الوحدة اعادة تأكيد دور العالم الثالث في حفظ التوازن بين القوتين الأعظم، وطرح استراتيجيات للعلاقة بين الشمال والجنوب ولتنظيم علاقات التعاون بين دول الجنوب.

### ب ـ مع الدول الصناعية الجديدة خصوصاً

ومن المفيد في هذا السياق التركيز على علاقة الوطن العربي بمجموعة معيّنة من دول العالم الثالث، وهي التي تسمى عادة بالدول الصناعية الجديدة ـ والتي أشار اليها الفصل

الثاني ـ ويقصد بها تلك الدول التي حققت معدلات عالية من التنمية الاقتصادية وتنوّع القاعدة الانتاجية، والتي تشمل عادة البرازيل والأرجنتين في أمريكا اللاتينية، وكوريا الجنوبية والهند باكستان وتايوان وسنغافورة في آسيا، ويضم إليها بعض الباحثين دول الكتلة الاشتراكية في شرق أوروبا.

وتفضي المقارنة بين هياكل علاقات الوطن العربي بهذه الدول الى استنتاج رئيسي مفاده أن ثمّة قاسماً مشتركاً يحدّد الفارق الجوهري بين البلاد العربية ومجموعة هذه الدول، وهو أنّ الأخيرة تتمتع في الوقت الراهن بتفوّق تكنولوجي نسبي يتفاوت من حيث الدرجة، وأن هذا الفارق التكنولوجي له تأثير ملموس على مسار التصوّرات المحتملة للعلاقات بين الوطن العربي وهذه الدول، تحدّ منه، أو تعززه، عوامل التباين أو التقارب في المصالح، وفقاً لمشاهد التطوّر المختلفة.

في اطار **مشهد التجزئة**، يرتّب وضع الفارق التكنولوجي أثراً اقتصادياً مباشراً، يتمثّل في استمرار حرص الدول الصناعية الجديدة على ضمان أسواق منتوجاتها الصناعية في الوطن العربي. وترتّب تلك المصلحة أثراً سياسياً مباشراً، وهو محاولة تلك الدول الحفاظ على الحياد بين الوطن العربي واسرائيل (مثل دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا)، أو ميلا نسبياً إلى تأييد الجانب العربي (دول شرق أوروبا والهند)، أو ميلاً حاسماً لمصلحة الجانب العربي (باكستان). ويضمن ذلك الحياد بتنوع درجاته للدول الصناعية الجديدة (عدا الباكستان) استمرار تبادل المنافع بينها وبين اسرائيل من جهة، وبينها وبين البلاد العربية، من جهة أخرى.

ويفرض فارق التطوّر التكنولوجي على الوطن العربي، دوراً أدنى في مضمونه من الدور الاسرائيلي، في العلاقات مع الدول الصناعية الجديدة. فبصفة عامّة، يمثّل اتجاه التفاعلات بين اسرائيل ومعظم تلك الدول توفيراً لتكنولوجيا عالية، مقابل الحصول على مواد خام أو تكنولوجيا متوسطة، بينما يمثّل اتجاه التفاعلات بين الأطراف العربية وتلك الدول توفيراً لمواد خام مقابل الحصول على تكنولوجيا متوسطة. وما لم يحدث تغير كيفي في شكل التكامل الصناعي في الوطن العربي، فالأرجح أن ذلك النمط من التفاعلات سيظل قائماً.

ويشترك عدد من الدول الصناعية الجديدة في سمة محدّدة خاصة بالعمالة لدى الأقطار العربية الغنية (حرص الهند وباكستان وكوريا الجنوبية على استمرار ضمان سوق عمل لمواطنيها وضمان استمرار تحويلاتهم التي يقومون بها) في منطقة الخليج والجزيرة العربية وليبيا. ومن جهة أخرى تمثل هذه العمالة منافسة للعمالة من بعض الأطراف العربية (مصر والسودان والأردن وفلسطين).

أما في اطار **مشهد التنسيق والتعاون**، فسوف تتوقف التفاعلات بين الوطن العربي ومجموعة الدول الصناعية الجديدة، على نوع التوجّه الذي يمكن أن تتخذه التجمّعات الاقليميّة و/أو أشكال التنسيق الجماعي، مقروناً بدرجة التطوّر التكنولوجي الذي يمكن أن تحققه. فإذا

تصوّرنا قيام تجمّعات إقليمية، فأغلب الاحتمالات أنها سترتبط بتوحيد المواقف التفاوضية في مواجهة العالم الخارجي، بما في ذلك مجموعة الدول الصناعية الجديدة، الأمر الذي سيضمن للجانب العربي نتيجة أفضل في مجال تسويق صادراته الرئيسية، والحصول على احتياجاته كذلك. وإذا ارتبط التجمّع الاقليمي أو التنسيق الجماعي بحرية انتقال العمل ورأس المال، فالأرجح أن يعزّز ذلك من منافسة القوى العاملة العربية للقوى العاملة الوافدة وبخاصّة من آسيا. ومن شأن الموقف التفاوضي الجماعي في ظلّ هذا المشهد أن يجبر الدول الصناعية الجديدة المحايدة تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي على إحداث تغيير في موقفها لمصلحة الجانب العربي، بالقدر الذي ستتأثر عنده مصالحها بنتيجة الموقف التفاوضي الجماعي للجانب العربي، بخاصّة إذا اقترن التنسيق الجماعي بالاستغناء عن استيراد منتوجات صناعية تقليدية، يمكن أن يغطي إنتاج الوطن العربي احتياجاته منها محلياً، ومن ثم ستسعى الدول الصناعية الجديدة إلى كسب الطرف العربي كمشتر للتكنولوجيا المتقدّمة، مقابل المزيد من التأييد السياسي للجانب العربي. وتتوقف فعالية الموقف التفاوضي الجماعي على مدى التزام أطراف النظام الاقليمي العربي، بإعطاء الأفضلية لعمليات التكامل الاقليمي على استمرار الاعتماد على الدول الصناعية الجديدة.

وتنفرد باكستان ـ في إطار هذا المشهد ـ بأنها صاحبة مصلحة في ربط نفسها بأي أشكال للتعاون الوظيفي في نطاق النظام العربي، وبخاصة إذا تصوّرنا إمكان تعزيز دور السوق العربية المشتركة، فيمكن أن نتصوّر انضمام باكستان كعضو منتسب إلى سوق عربية مشتركة. هذا الدور لن ينشأ من فراغ، بل سيكون خطوة إلى الأمام تنتقل بها باكستان من الإطار الثنائي لاتفاقات التعاون الأمني مع عدد من البلاد العربية إلى الإطار الجماعي. كذلك، فإنه ليس من المستبعد ـ مع وصول باكستان إلى حيازة سلاح نووي ـ أن تقوم بتوظيفه كرادع لمصلحة أمن الدول التجمع الخليجي أو لمصلحة النظام العربي، لتعزيز ارتباطها الأمني معها من جهة، وتعزيز موقفها تجاه الهند من ناحية أخرى، والحصول على مزايا اقتصادية ـ بالمقابل ـ من جهة ثالثة.

وقد يدفع التحسب لهذا الدور الباكستاني الهند لتوثيق علاقاتها مع التنسيق العربي العام، مستغلة في ذلك علاقاتها التاريخية بعدد من الأقطار العربية، وبوضعها المتميز في إطار حركة عدم الانحياز، والانجاز الاقتصادي والتكنولوجي الذي حققته، وقدرتها على لعب دور مهم في مجال نقل التكنولوجيا الملائمة إلى الوطن العربي، بل ربما التعاون في بعض جوانب البحوث النووية للأغراض السلمية.

وبخصوص مشهد **الوحدة العربية**، فمن شأن هذا المشهد أن يعزّز التفاعلات المتوقّعة في إطار مشهد الوحدة الوظيفية، إذا ارتبط باطّراد التحوّل التكنولوجي الكيفي في الوطن العربي. فمن دون هذا التحوّل، ستكون الكفة الراجحة سياسياً ـ واقتصادياً ـ للأنظمة المتفوقة تكنولوجياً. بيد أن هذا المشهد سوف يشهد تكثيفاً للصراع بين الولايات المتحدة واسرائيل من جهة، ودولة الوحدة الاتحادية من جهة، في محاولة كسب الدول الصناعية الجديدة كطرف في

التفاعلات الاقتصادية، وكمصدر للتأييد السياسي لاسرائيل في صراعها ضد الوطن العربي. كما أن هذا المشهد سيشهد تداعيات إقليميّة، منها امتداد نفوذ الدولة العربية الاتحادية، سياسياً، على وحدات وثيقة الصلة به، لتخفيف ضغط الخصوم عليها (على سبيل المثال تخفيف نزعة الهند إلى ممارسة دور الشريك الأقوى في العلاقات مع باكستان وبنغلادش والمالديف). واستطراداً للتصوّر المتعلق بخصوصيّة العلاقة بين باكستان والنظام العربي، فإن الأرجح هو ان تميل باكستان في هذا المشهد، إلى تكثيف التفاعل الايجابي مع الدولة العربية الاتحادية، في نطاق متدرج، أقلّ درجة فيه علاقة التكامل الوظيفي اقتصادياً، وأقواها علاقة التحالف الكامل معها. وبالطبع، فإن ازدياد اقتراب باكستان من النظام العربي في الوحدة، لا بدّ أن يرتبط بابتعادها عن الاستراتيجيّة الامريكيّة.

## ٤ ـ منظمة المؤتمر الاسلامي

ـ سوف تستمرّ التفاعلات الاسلاميّة في داخل الجسد العربي على المستويات الوطنية وعلى المستوى القومي. وتزداد هذه التفاعلات حدّة مع الاحباط والفشل في المواجهة العربية ضد اسرائيل. ويبدو أن النظم السياسية العربية الحالية سوف تزداد عنفاً في مواجهة التيّار الاسلامي الشعبي بكلّ فرقه وجماعاته، إلاّ إذا حدث تدجين التيّار لحساب النظم السياسية القائمة.

ـ إن النظم المحافظة العربية قد وضعت استثماراً كبيراً في الإطار الاسلامي والسياسة الاسلامية كمدخل إلى القوّة والنفوذ في الربع الثالث من هذا القرن. ويعتمد وضع منظمة المؤتمر الاسلامي ومؤسساته على وزن تلك النظم ومستقبلها، ومن ثم فإن مستقبل المنظمة يعتمد كثيراً على ما سوف يحدث لهذه البلاد.

ـ سوف تظل العربية السعودية تسعى للعب دور قائد في هذا الاطار، ومعها مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي. والمتوقّع أن يزداد التعاون مع تركيا في الفترة المقبلة، تحسّباً لاحتمالات الضعف في الموقف العراقي أمام الموقف الايراني، واحتمالاً لاستعمال تركيا في الضغط على الظهر الايراني، إذا ولّى وجهه نحو الجزيرة العربية والخليج. والأرجح أن هذا التفكير ليس بعيداً عن الولايات المتحدة على المستوى الكوني، في صراعها مع الاتحاد السوفياتي.

ـ ربما تستفيد بعض أطراف منظمة المؤتمر الاسلامي من استمرار الانقسام العربي، وضعف النظام العربي، وذلك بطرح المنظمة كبديل، وتسعى لانخراط النظام العربي في اطار أوسع.

وهكذا، فإنّه في ظلّ مشهد التجزئة، يستمرّ التداخل والتناقض بين العمل العربي والعمل الاسلامي. ويستمرّ الوضع نفسه في إطار مشهد التنسيق والتعاون العربي، وبالذات إذا كانت التجمّعات الاقليمية ـ وهو الأرجح ـ ذات اتجاهات سياسيّة متباينة. ويكون الاستثناء، في حالة

حدوث التنسيق الجماعي حول قضايا السياسة الخارجيّة. وقد يكون من الخطأ تصوّر إمكانية فض الاشتباك بين المستويين العربي والاسلامي، بحكم المواريث التاريخيّة ونظام القيم ومفهوم العروبة السائد لدى بعض الأقطار العربية. لذلك، فإن المسألة تتحدد في إزالة التناقض بينهما، ووضع العمل الاسلامي على النحو الذي لا يضع السياسة العربية في تناقض مع الحركة الاسلامية. أمّا في مشهد الوحدة العربية، فإن التناقض يتوارى، باعتبار أن دولة الوحدة ستكون أكبر دولة إسلامية، وهي الدولة العربية الوحيدة. ومن ثم فإن أولوياتها في السياسة الخارجيّة سوف تكون السائدة في العمل الاسلامي، ومن المتصوّر أن الدولة العربية الاتحادية سوف تعطي دعماً للدائرة الاسلامية في حركتها، فهي تتداخل مع اهتمامها الافريقي والآسيوي، ومع اهتمامها بدول العالم الثالث وعدم الانحياز، وسوف تكون قدرتها أكبر على رعاية حقوق الاقليات الاسلامية في العالم.

## ٥ ـ منظمة الوحدة الافريقية

في ظل **مشهد التجزئة**، ليس من المتوقع أن يتغير الدور العربي أو وزنه خلال فترة الاستشراف، وسوف تستمر الخلافات العربية، ويستمر نقل الحكومات العربية لخلافاتها إلى الساحة الافريقية. ومن الأرجح أن تستفيد اسرائيل من ذلك، وتعود لممارسة دور أكبر في افريقيا. كما أن استمرار الانقسام العربي قد يوجد المناخ لتجديد الدعوة لانشاء منظمة افريقية للدول جنوب الصحراء فقط، إلاّ أن ذلك تحول دونه المساعدات الاقتصادية العربية لافريقيا، والارتباط السياسي ـ تاريخياً ـ بين الطرفين(٤٨).

ويفتح **مشهد التنسيق والتعاون** الباب أمام بعض الاحتمالات لتطوير العلاقات. فباستثناء تجمع المشرق العربي الذي يكون منهمكاً في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فإن تجمعات الخليج والمغرب ووادي النيل، يستمر اهتمامها الافريقي، وتستطيع أن تمارس ذلك بما يشبه تقسيم العمل بينها في الأهداف والادوات. فيركز أحدهما على الدول الثورية الافريقية والآخر على الدول المحافظة، ويمكن أن يركز أحدهما على العمل السياسي والدبلوماسي، بينما يهتم الآخر (تجمع الخليج) بالأمور الدينية ونشر الاسلام. أما إذا اختلفت هذه التجمعات بعضها مع البعض الآخر، فمن الأرجح أن تنقل خلافاتها في شكل منافسة على الساحة الافريقية. وفي كل الحالات، فإن التجمّعات سوف يكون لها من القدرات والإمكانات المتوافرة لتحقيق أهدافها، أكثر ممّا يوجد لدى كلّ بلد عربي في ظلّ مشهد التجزئة، الأمر الذي يمكّن التجمّعات العربية من ممارسة قدر أكبر من التأثير.

أمّا مشهد الوحدة العربيّة، فإنه يغيّر من العلاقات العربية ـ الافريقية كيفياً. ففي هذه الحالة يوجد طرف عربي واحد، له إرادة سياسية واحدة، وله امتدادات افريقية جغرافية وسياسية

---

(٤٨) عبد الملك عودة، «التعاون العربي الافريقي: الواقع والمستقبل،» شؤون عربية، العدد ٣٨ (حزيران/ يونيو ١٩٨٤)، ص ١٨ ـ ٣٠.

كبيرة، كما أنه يسيطر على قدرات اقتصادية واسعة. وسوف تعطي دولة الوحدة العلاقة مع افريقيا أهميّة بسبب ارتباطات الجوار الجغرافي، خصوصاً وأن دولة الوحدة ذاتها جزء من افريقيا. وبسبب رغبة دولة الوحدة في إبعاد نفوذ القوى الكبرى عن حدودها الجنوبية، سوف تنظر دولة الوحدة إلى افريقيا كمجال طبيعي لنشاطها السياسي والدبلوماسي، وتسعى إلى تطوير العلاقات بالقدر الذي تسمح به الظروف الافريقية، وحالة الوضع السياسي لمنظمة الوحدة الافريقية. ومن المتصور أن تسعى دولة الوحدة إلى تطوير العلاقات العربية ـ الافريقية كنموذج للعلاقات بين قوّة كبيرة تنتمي إلى العالم الثالث وبقيّة دول هذا العالم، وقد يرتبط ذلك بأن تطرح دولة الوحدة ذاتها، كمتحدث باسم مشاكل الجنوب وقضاياه.

## ٦ ـ حركة عدم الانحياز

إن أزمة الموقف الحاضر في حركة عدم الانحياز هي التي تطرح احتمالات المستقبل أمام الحركة من حيث الوجود والفعالية، وتطرح أيضاً احتمالات استمرار التفاعل بين السياسة العربية وعدم الانحياز، في الفترة الزمنية المقبلة، من حيث المستوى والقضايا وامكانات الاستفادة العربية. ويلاحظ في هذا المقام أنّ غياب زعامات الحركة وقياداتها التي انشأتها، قد أوجد فراغاً تنظيمياً وأدبياً في تسيير أمور الحركة وتأثيرها الأدبي المعنوي، بخاصّة في الفترة الحالية التي تشهد الحرب الباردة الثانية. أضف إلى هذا ما برز من صراعات حول ميراث الزعامة والقيادة في داخل الحركة بوجه عام[٤٩]. ويرتبط بذلك التغيير الذي حدث في أوضاع العالم الثالث؛ فقد انفجرت قضايا واهتمامات جديدة كانت كامنة أو منسية إلى حد ما، مثل قضايا الأقلّيات العرقية والثقافية، وعدم الاستقرار السياسي، والتفتّت العقائدي، والتشدّد الديني. ومن جانب آخر، ظهرت آثار الأزمة الاقتصادية وفشل تجارب عقود التنمية في هذه البلدان. وأخيراً، الأزمة التي أصابت منظمة الأوبك، وانتهاء الحقبة النفطيّة.

في هذا السياق، وصلت السياسة العربية إلى مستوى من التفتت والتدهور الذاتي، يترك أثره على التفاعل المتبادل بينها وبين حركة عدم الانحياز. وفي عدد من الحالات، تقدم السياسة العربية خلافاتها الداخلية إلى ساحة عدم الانحياز، وهذا ما يمثّل مزيداً من الضغط على الحركة. وبالنسبة إلى الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فإن الموقف الرسمي المعلن للحركة، ما زال هو رفض السياسة الاسرائيلية وإدانتها، ولكن الأوضاع الفعلية للعلاقات الثنائية بين اسرائيل ودول عديدة في الحركة، تدل على أن تطبيع العلاقات مع اسرائيل هو الاتجاه السائد. كما أفضى دخول السياسة العربية مجال العلاقات الدولية، على أساس انتماء ديني اسلامي، وانشاء منظمة المؤتمر الاسلامي، إلى إثارة قدر من الحساسيّة والقلق بين أعضاء الحركة، بخاصة أن هذه الدول الأعضاء حقّقت استقلالها على أساس مدني، وتضمّ أقلّيات، ولها مشكلات داخلية معقّدة تجعلها ذات حساسية شديدة بالنسبة إلى المسائل الدينية والطائفية.

---

(٤٩) انظر في أزمة حركة عدم الانحياز: سايتش شاندرا، «حركة عدم الانحياز: آفاق المستقبل،» **ملف المستقبلات العربية البديلة**، العدد ١٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، ص ١٢ ـ ١٧.

وأخيراً، فإن حركة عدم الانحياز وصلت إلى مرحلة الجمود الذي فقدت معه الفاعلية، وإن ظلّت على قيد الحياة في صورة اجتماعات ومؤتمرات، وفي صورة تفاهمات في داخل الأمم المتحدة أو بين عواصم الدول. ولكن هذه الصورة ليست فاعلة أو فعّالة بالنسبة إلى القضايا الأساسية التي تواجه العالم الثالث خاصة، والعالم عامة، وإنّما هي تدور وتعمل أحياناً حول قضايا فرعية أو جزئية، وأحياناً أخرى تعمد إلى التعميم بالنسبة إلى القضايا الأساسية، وبحيث تكون القرارات والمواقف عامة في صياغتها ممّا يسمح لكلّ، أو لبعض الأعضاء، بالتصرّف وفقاً لمصالحهم أو لارتباطاتهم.

ولا يوجد ما يدعو إلى الاعتقاد بأن مشهد التنسيق والتعاون، سواء في صورة التنسيق الجماعي العربي أم في صورة التجمّعات الاقليميّة، يستطيع أن يحدث تغييرات مهمة في هيكل حركة عدم الانحياز، بالنظر إلى الوزن النسبي للمجموعة العربية في إطار الحركة ككلّ، وتأثر الحركة بمصادر ومؤثّرات أخرى عديدة، عالميّة وإقليمية. وربما في إطار هذا المشهد، يتمكّن العرب من تنشيط الحركة بشكل جزئي، أو حول إحدى القضايا، ولكن تبقى الصورة العامة في جملتها مستمرّة. أما مشهد الوحدة العربية فإنه من المتصور أن يكون مرتبطاً بتنشيط الحركة، فمعنى تحقق هذا المشهد، هو أنّ إحدى دول الحركة قد أصبحت من القوى المؤثّرة وذات الوزن السياسي والاقتصادي، وأنها استطاعت تحقيق وحدتها في إطار من الاستقلالية وعدم الانحياز، وأنها تسعى إلى ممارسة دور مستقلّ على النطاق الدولي كدولة تنتمي إلى الجنوب.

تستطيع دولة الوحدة، بما لها من مقوّمات وقدرات، أن تعيد طرح قضية دور العالم الثالث في حفظ التوازن بين القوتّين الأعظم، وقضية دعم المنظمات الدولية التي تحوّلت إلى منبر لدول العالم الثالث، ومحاولات الدول الغربية ـ وبالذات الولايات المتحدة ـ أن تحلّ محلّ المنظمة الدولية في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين. ويكون من شأن السياسة الخارجية لدولة الوحدة تكثيف التفاعل بين الأنظمة الفرعيّة لأقاليم العالم الثالث.

وفي مجال التنمية، تستطيع دولة الوحدة طرح استراتيجيّات متكاملة، وسياسات للعلاقة بين الشمال والجنوب. ويمكن للتعاون بين دولة الوحدة والعالم الثالث أن يشكّل قناة مهمّة في مجالات الغذاء والطاقة والتطوير التكنولوجي والأمن القومي[٥٠]. بعبارة أخرى، فإن قيام دولة الوحدة، من الأرجح أن يكون له دور تنشيطي بالنسبة إلى حركة عدم الانحياز ودول العالم الثالث بشكل عام.

---

(٥٠) عبد المنعم المشّاط، «الوطن العربي والعالم الثالث في العقد القادم،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٠، العدد ٧٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ٧٦ ـ ٨٢.

## خاتمة

يفرض ازدياد الانصهار في النظام العالمي حقيقة أساسيّة على جميع الدول الأطراف، تتمثّل في عدم قدرة هذه الدول على منع انكشافها لمحيطها الخارجي والتأثر به، ولو اختلفت درجات هذا التأثر، حسب سمات كلّ دولة وامكاناتها. ويكتسب الوطن العربي أهميّة خاصة في هذا السياق، نظراً لعامليّ الجغرافيا الاستراتيجيّة والاقتصادية اللذين يزيدان من محاولات اختراقه، بخاصّة من قبل القوى الكبرى التي تملك استراتيجيّات كونيّة. ويتوقّف نجاح هذه الاستراتيجيّات أو فشلها على بيئة النظام العربي السياسية والمؤسسية وأوضاعه الداخليّة. وفي هذا الإطار، تناول الفصل احتمالات التغير في الاتجاهات العامّة عند القوى الكبرى، وتحديداً تجاه الوطن العربي، الأمر الذي يؤثر في التفاعلات العربية مع هذه القوى. كما تناول علاقة الوطن العربي بالعالم الثالث.

وفي ما يتعلق **بالولايات المتحدة**، فإن الموقف من الصراع العربي ـ الاسرائيلي يبقى أحد المتغيرات المهمّة في العلاقات العربية ـ الامريكيّة.

وفي إطار التجزئة، تتّسم السياسة الامريكية برفض التعامل الفعلي مع البلاد العربية كمجموعة، الأمر الذي يعكس رفض العروبة كجامع سوسيولوجي، والتعامل معها كصفة جغرافية فقط. وتتسم السياسة الامريكية بقدرتها على فك الربط بين القضايا العربية المختلفة، والتعامل مع كلّ قضية على حدة، الأمر الذي يساعدها على اتباع سياسة هجومية تقوم على احتواء الطرف العربي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تسعى لإقامة نظام أمني ـ استراتيجي يضمّ أطرافاً عربية وأخرى غير عربية. ولن تتعرّض المعادلة الامريكية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي لمخاطر الفشل، وهي التي تقوم على إبقاء اسرائيل متفوّقة على أيّ تجمّع قوّة عربية محتملة من جهة، ومنع البلاد العربية من اللجوء إلى الخيار العسكري، من جهة اخرى. وستبقى المطالب العربية في هذا السياق مجرّد تمنّيات، نتيجة الطلاق الحاصل في النظرة العربية بين النشاط الدبلوماسي السياسي من جهة، وتوظيف الامكانات والقدرات العربية في خدمة الأهداف السياسية من جهة أخرى. ويبقى الموقف الامريكي متطابقاً في جوهره مع الموقف الاسرائيلي، في ما يتعلق بآليات الحل القائم على تفكيك الصراع إلى نزاعات حدودية، يجري التعامل معها على هذا الأساس. وتقوم المعادلة الامريكية في النزاع العراقي ـ الايراني على عناصر ثلاثة هي: منع انتصار ايران، ومنع هزيمة العراق، والعمل على منع توسّع النزاع المسلح أفقياً.

وتستطيع الأقطار العربيّة، فيما لو توافرت الإرادة السياسية في مشهد التنسيق الجماعي العربي، إحداث ربط بين علاقاتها مع الولايات المتحدة من جهة، ومواقف هذه الأخيرة في القضايا التي تهمّ التنسيق من جهة أخرى. ومقارنة مع المشهد السابق، ستجد الولايات المتحدة صعوبة في محاولة الانفراد بأي طرف عربي، لوجود حدّ أدنى من اعتبارات الأمن القومي العربي، الأمر الذي يعزّز الأمن الوطني لكلّ دولة. وتحكم عملية التجاذب بين القدرة على

إحداث الربط (الموقف العربي)، والقدرة على كسره، (الموقف الامريكي) أهمية القضية المثارة، بالنسبة إلى كل طرف، من حيث انكشافه تجاهها والامكانات الموظّفة لخدمتها. وفي مشهد التجمّعات الإقليمية، تعمل الولايات المتحدة على محاولة إقامة علاقات خاصّة مع أقطار القيادة في كلّ تجمع، وعلى اتّباع سياسة احتواء التجمّع المعادي لها بواسطة تجمّعات صديقة - وكذلك دفع التجمّع الصديق إلى القيام بدور في دعم السياسة الامريكية في المحيط الاقليمي للوطن العربي. وتستطيع الولايات المتحدة التحرّك بشكل أفضل في ضوء أهدافها في هذا المشهد منه في المشهد السابق، لغياب تنسيق عربي عام. وتكون العلاقات الامريكية - الخليجيّة أكثر وثوقاً من غيرها نتيجة الأهمية الاستراتيجيّة والاقتصاديّة للتجمع، ونتيجة لضعفه الهيكلي وانكشافه، الأمر الذي يدفع إلى إقامة تحالفات وثيقة مع قطب دولي بغية حماية أمنه. ويتجه الاهتمام الامريكي إلى محاولة احتواء تجمع وادي النيل، ومنعه من إحداث تقارب مع تجمع عربي آخر، نظراً للدور الذي يمكن أن يلعبه فيما لو نجح في ذلك، بسبب موقعه وازدياد امكاناته.

وتفقد الولايات المتحدة مجمل أوراق الضغط التي تملكها في مشهد الوحدة العربية، يقابل ذلك تمكّن الدولة العربية الاتحادية من الاستفادة من التناقضات الغربية في سياستها تجاه الولايات المتحدة. ويكون هناك بالطبع توتّر مستمرّ في العلاقات العربية - الامريكية بسبب الموقف الامريكي في الصراع العربي - الاسرائيلي، ويكون أمام الولايات المتحدة خياران: أحدهما، إعادة النظر في سياستها تجاه الصراع، والآخر، المضيّ في دعم اسرائيل، الأمر الذي يزيد من توتّر العلاقات العربية - الامريكية. ومن جهة أخرى، تعمل الولايات المتحدة على تنشيط سياسة الأحلاف مع القوى المحيطة بالدولة العربية الاتحادية، في محاولة لاحتوائها ومنعها من مدّ نفوذها إلى المناطق المجاورة.

وتتسّم **العلاقات العربية - السوفياتية** بوقوف السوفيات إلى جانب شرعيات النظام العربي، وتالياً إلى جانب الموقف العربي المعلن، ولو غير الفعّال، في دعم تلك الشرعيات، في إطار مشهد التجزئة. ويشكل الدعم الدبلوماسي والإمداد بالسلاح أهمّ ورقتين سوفياتيتين في تلك العلاقات. ويُضعف العلاقات العربية - السوفياتية وجود بنية سياسية عربية غير صديقة للاتحاد السوفياتي، نتيجة قوة الولايات المتحدة ونفوذها، واتجاهات السلطة العربية، ومعاداة الاسلام المحافظ والأصولي للاتحاد السوفياتي. ويحاول السوفيات الاستفادة من التناقضات العربية - الامريكية، وتشجيع الأقطار العربية على التعاون تحت شعار الدفاع عن إحدى شرعيات النظام العربي، بغية زيادة التناقضات العربية - الامريكية. ويهتمّ الاتحاد السوفياتي بشكل خاص بتوثيق العلاقات مع الأقطار العربية الرئيسية للتعويض عن عدم قدرته على بسط نفوذه لدى أطراف عربيّة كثيرة. وفي إطار الصراع العربي - الاسرائيلي، يبقى الاهتمام السوفياتي منصبّاً على معارضة قيام تسوية أمريكية وعرقلتها، بواسطة دعم الأطراف العربية المعارضة، لتعطيلها، ويسهّل تلك السياسة التصلّب والتعنّت الاسرائيليان. وتبقى السياسة السوفياتية قائمة على الترقّب والحذر وتلافي الإنزلاق إلى نزاع مسلّح يضع الاتحاد السوفياتي

في مواجهة الولايات المتحدة.

وتزداد احتمالات اشتراك السوفيات بشكل أكثر فعاليّة في دبلوماسيّة الصراع، في ظلّ مشهد التنسيق العربي العام، نتيجة لقدرة الطرف العربي على الصمود، في حال حصول حرب أو نزاع مسلّح مع اسرائيل، ممّا يخلق حالة أزمة تفرض على الولايات المتحدة القبول بتدخل السوفيات معها، لإدارة الأزمة واستباقها، خوفاً من تصعيدها. وتتسم العلاقات العربية ـ السوفياتية، نتيجة لذلك، بدرجة جيّدة من التعاون في المجالات الدبلوماسيّة الثنائية والدولية، ويزداد التعاون وثوقاً ويتسع، كلّما كانت قيادة التنسيق العربي ذات اتجاه غير منحاز. وفي اطار هذه العلاقات، يتبّع الاتحاد السوفياتي سياسة هي مزيج من تشجيع العرب على الربط بين السياسة الامريكية ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة من جهة، ومحاولة ضبط العرب ومنعهم من التورّط في نزاع عسكري مع اسرائيل، فيما لو كان هناك عدم تكافؤ في الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي، لمصلحة الطرف الأخير.

ولن تكون العلاقات العربية ـ السوفياتية على الدرجة ذاتها من الأهمية، بشكل عام، في مشهد التجمعات العربية، كما كانت عليه في مشهد التنسيق العربي العام السابق، لغياب الموقف العربي الموحّد، الذي يتمحور أساساً حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي حيث يشكل هذا الصراع المدخل الأفضل للنفوذ السوفياتي في المنطقة. ويكون تجمّع المشرق العربي الأكثر استعداداً للتقارب مع الاتحاد السوفياتي نتيجة المخاطر التي تهدده مباشرة، وبسبب موقف الولايات المتحدة من الصراع، ويليه في ذلك تجمّع وادي النيل، ومن الطبيعي أن يشجّع الاتحاد السوفياتي على قيام تقارب بين الطرفين، ويكون للسوفيات اهتمام خاص بالتجمّع الأخير، نظراً لوزنه ولموقعه في كلا النظامين العربي والافريقي.

ويقدّم مشهد الوحدة العربية وضعاً جيداً للاتحاد السوفياتي، مقارنة مع المشاهد المستقبلية السابقة، إذ انّ سياسة عدم الانحياز عند الدولة العربية الاتحادية تعني، عملياً إخراج الولايات المتحدة من مسرح حيوي بالنسبة إلى السوفيات. وتجد الدولة العربية الاتحادية، في الاتحاد السوفياتي، حليفاً مهماً في إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي فيما لو بقيت الولايات المتحدة على موقفها. وقد تحمل العلاقات العربية ـ السوفياتية، من جهة أخرى، توتّرات تنتج عن إمكانيّة اصطدام الدولة العربية بالاتحاد السوفياتي في افريقيا وآسيا، فيما لو قام السوفيات بمحاولة اختراق أحد الأطراف غير المنحازة والصديقة للعرب هناك.

وتحكم **العلاقات العربية ـ الصينية** ضوابط عديدة: بعد الشقّة، وغياب الاتصالات بينهما، والقدرات الصينية المحدودة مقارنة مع قدرات القوّتين العظميين.

في إطار التجزئة، تقوم الصين بتشجيع كلّ محاولة لبلورة موقف عربي موحّد في قضايا المنطقة، خوفاً من استفادة القوّتين العظميين من التناقضات القائمة، لزيادة اختراقها للنظام العربي. وتكون العلاقات العربية ـ الصينية طبيعية من حيث غياب عوامل التوتّر الأساسية. ولكن لن يكون للصين حضور مهم في السياسة العربية نتيجة توجّه الأقطار العربية نحو القوتين

العظميين لخدمة مطالبها. وتجد الصين الشعبية مصلحة أساسية في التعاون مع التنسيق العربي العام ودعمه، فيما لو كان ذا اتجاه غير منحاز، بسبب قدرته على احتواء عدد من النزاعات في المنطقة، ومنع القوتين العظميين من الاستفادة منها، وتتجه لتوثيق علاقاتها مع أطراف القيادة في التنسيق لتقوية حضورها في السياسة العربية. وبأيّ حال، فإن موقف الصين في دعم التنسيق العربي في دبلوماسية الصراع العربي ـ الاسرائيلي يزيد في توثيق علاقاتها مع الطرف العربي.

وفيما يتعلق **بالعلاقات العربية ـ الاوروبية**، يتوقف الأمر على درجة التكامل التي تحرزها الجماعة الأوروبية. وتمّ التمييز بين استمرار الوضع الراهن (نموذج (أ))، والوصول إلى درجة أعلى من التكامل (نموذج (ب)). وفي مشهد التجزئة تتمّ العلاقات الأوروبية (النموذج (أ)) ـ العربية، باستمرار الحوار العربي ـ الاوروبي بشكل متقطع، وغير دوري، ودون أيّ نتائج عملية أساسية، ويكون التركيز الأوروبي على العلاقات الثنائية مع الأطراف العربية الرئيسية، ولن تلقى المطالب العربية تجاوباً أوروبياً جاداً، وتزداد مع الوقت الفجوة بين المواقف الاوروبية المعلنة سابقاً من جهة، والسياسة الأوروبية على المستويين الجماعي والفردي من جهة أخرى. ويزداد الخلل في التفاعلات العربية (النموذج (ب))، لمصلحة الجماعة، نتيجة تمكّن الجماعة من التحرك كطرف واحد موحّد في خدمة مطالبها وأهدافها في النظام العربي، في حين أن تبعثر القوة العربية الناتج عن غياب الحدّ الادنى من التنسيق العربي لن يسمح بقيام موقف عربي قادر أن ينتزع مطالب من الجماعة الأوروبية. ويكون الجانب الأوروبي، إذاً، مصدر مجمل التفاعلات في هذه الحالة. وتنجح الجماعة في هذه الحالة في إفراغ الحوار العربي ـ الأوروبي من كلّ مضمون عملي، بحيث يبقى إطاراً هشاً تستبدله الجماعة فعلياً بعلاقات ثنائية تستطيع بواسطتها أن تمارس ضغوطاً أكبر على الأطراف العربية.

في اطار التنسيق العربي العام، يحدث نوع من التكافؤ أو التعادل السياسي بين الطرفين، ويتمكن العرب من تحسين موقفهم التفاوضي وتنشيط الحوار العربي ـ الأوروبي بما يخدم أهداف التنسيق العربي العام.

يتوقف الحوار العربي ـ الأوروبي، أو يهمّش إلى أقصى درجة، في مشهد التجمعات الاقليمية، ويستبدل بحوارات من طرف الجماعة مع التجمّعات العربية المختلفة. ويكون تثبيت القضايا والمطالب العربية، بخاصّة مع النموذج (ب)، هو القاعدة في العلاقات العربية ـ الأوروبية، ويصبح الربط بين قضايا تهم تجمعين عربيين هو الاستثناء، وقلّما يحصل ذلك. وتكون العلاقات الخليجية ـ الأوروبية هي الأهم بالنسبة إلى الجماعة، نظراً للامكانات الاقتصادية التي يمثّلها التجمّع من جهة، ولاهتمام هذا الأخير بتسويق صادراته البتروكيميائية، من جهة أخرى. وتبقى للعلاقات المغربية ـ الأوروبية خصوصيّتها، ولو أنها قد تتعرّض لتوتّرات نتيجة للرابطة الاقتصادية بين الطرفين، والاختلال الكبير، لمصلحة الطرف الأوروبي. ويتعرّض تجمّع المغرب لعمليّة تجاذب سياسية اقتصادية من الجماعة (النموذج (ب)) والولايات المتحدة. ويتمتع تجمع وادي النيل باهتمام خاص من قبل الجماعة الأوروبية، لموقفه في النظامين العربي والافريقي، في حين أن الجماعة تمثل بالنسبة إلى تجمّع وادي النيل

إمكانات اقتصادية وسياسية كبيرة، تمكّن التجمّع ـ فيما لو وثق علاقاته بها ـ من تخفيض تبعيته الاقتصادية مثلاً للولايات المتحدة فيما لو كان ذا اتجاه غربي. ويهتمّ تجمع المشرق العربي بالتقارب مع الجماعة، لما تمثّل من ثقل على المستوى الدولي، يحتاج إليه التجمّع في تفاعلاته الصراعية مع اسرائيل، في حين قد تجد الجماعة أن تلك العلاقات تمكنها من تطوير وجودها في دبلوماسية الصراع، والتأثير تالياً في مساره، نتيجة لما له من انعكاسات على مصالحها بشكل مباشر وغير مباشر.

وتشبه العلاقات العربية ـ الأوروبية (النموذج (أ)) ما كان قائماً في إطار الحوار العربي ـ الأوروبي في سنواته الأولى، عندما كان هناك نوع من التوازن في القدرات المتوافرة عند كل طرف لتوظيفها في خدمة مطالبه، بحيث يتحدّد مسار العلاقات حسب قوة كلّ طرف، وانكشاف الطرف الآخر في القضية المعنية.

وتمثّل العلاقات العربية ـ الأوروبية (النموذج (ب)) اختلالاً لمصلحة الطرف الأخير بسبب بنية صناعة القرار والامكانات الموظفة عند كل طرف لاستخدامها في سياسته، في حين أن العلاقات العربية ـ الأوروبية (النموذج (ب)) تؤدي إلى اختلال معاكس لمصلحة العرب للعوامل ذاتها.

وفي مشهد الوحدة العربية، تتمكن الدولة العربية الاتحادية من إحداث نفوذ كبير في الجماعة الأوروبية (النموذج (أ)) نظراً لموقع دولة الوحدة الاستراتيجي، ولوزنها السياسي والاقتصادي، بحيث يصبح التكيف مع مطالبها أحد العوامل الاساسية في تحديد السياسة الأوروبية، وتحاول الجماعة في هذا السياق القيام بالتوسط بين القطب العربي والولايات المتحدة، فيما لو حصل توتّر بينهما، أو تكون العلاقات العربية ـ الأوروبية (النموذج (ب)) أكثر توازناً. وقد تتسم بالتعاون في مجالات واسعة استراتيجيّة واقتصادية وسياسية، نظراً لوجود نقاط التقاء عديدة بينهما. وتتسم بالتوتر أحياناً نتيجة تنافس الطرفين على بناء نفوذ في افريقيا.

وتواجه اليابان احتمالين مستقبليين: فإمّا أن تقوم بدور أكبر في إطار الاستراتيجيّة الامريكية (النموذج (أ))، أو أن تتبع سياسة خارجيّة نشيطة ومتميّزة عن الولايات المتحدة (نموذج (ب)). وفي كلتا الحالتين يبقى الوطن العربي ذا أهمية اقتصادية كبيرة لليابان كمصدر للمواد الأوليّة. وفي مشهد التجزئة، لن تكون اليابان مضطرة لتغيير سياستها، بحيث تصبح أكثر تجاوباً مع المطالب العربية، نتيجة لفقدان إمكانية الضغط العربي على اليابان. وبذلك تبقى الأخيرة (النموذج (أ)) في اتجاه مواز للولايات المتحدة تجاه العرب، مع وجود هامش بسيط في التمايز. ولن تجد اليابان (النموذج (ب)) ضرورة في تغيير سياستها العربية، لغياب أي إمكانية لتهديد مصالحها العربية بالخطر، فيما لو لم تتكيّف مع المطالب العربية المعلنة، ولو أنها قد تتخذ بعض المواقف المتميّزة عن الولايات المتحدة، والتي لا تكون لها كلفتها الامريكية بالنسبة إلى اليابان. ويهيمن العامل الاقتصادي على العلاقات العربية ـ اليابانية، وتهتمّ هذه الأخيرة بتوثيق علاقاتها بشكل خاص مع الدول المنتجة للنفط، ومع القوى الاقليمية العربية التي تعمل على

حفظ الاستقرار في المنطقة، وتنسّق اليابان سياستها في هذه الحال مع الولايات المتحدة الامريكية.

وإذا كان التنسيق العربي العام ذا اتجاه غربي، فإن ذلك يعطي زخماً للعلاقات العربية ـ اليابانية (النموذج (أ))، لتطابق مواقف الأخيرة مع الولايات المتحدة في النواحي الاستراتيجيّة، حيث تجد اليابان عاملاً أساسياً لاحتواء النفوذ السوفياتي، في حين أنه لو كان التنسيق ذا اتجاه غير منحاز، فلا بدّ أن يؤدّي ذلك إلى توتير العلاقات العربية ـ اليابانية (النموذج (أ))، خصوصاً في مجال الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولو أن اليابان قد تكون أكثر حذراً في اتخاذ موقف من الصراع، نتيجة امتلاك العرب لأوراق ضغط عدّة. وتكون العلاقات العربية ـ اليابانية (النموذج (ب)) أكثر انسجاماً لضعف العامل الامريكي في السياسة اليابانية، أو غياب هذا العامل في مجالات عدة، تهم التنسيق العربي، ولو أن اليابان قد تقوم أحياناً بدور الوسيط في حال حصول نزاع أمريكي ـ عربي حرصاً على مصالحها عند الطرفين. ويبقى الاهتمام الياباني في كلا النموذجين منصباً على القوى العربية الرئيسية التي تشكل قيادة التنسيق العربي. وفي مشهد التجمعات العربية، يلعب العامل الاقتصادي دوراً أساسياً في صياغة تقارب سياسي وتعاون بين اليابان ومجلس التعاون الخليجي الذي يأتي في طليعة اهتمامات اليابان. يليه تجمع وادي النيل حيث تهتم اليابان (النموذج (أ)) بتقديم المساعدات له ودعمه، نظراً لأهميته الاستراتيجية. ويزيد في توثيق العلاقات بين الطرفين، وجود اتجاه غربي عند التجمع المعني. مقابل ذلك تقوم علاقات تعاونية أيضاً بين اليابان (النموذج (ب)) التي تبحث عن تحالفات دولية مهمة، وتجمع وادي النيل ذي الاتجاه غير المنحاز؛ فاليابان قادرة على أن تقدم التكنولوجيا والمساعدات التنموية للتجمع، لبناء قوته الاقتصادية كبديل عن المساعدات الامريكية أو الأوروبية الغربية. والتجمع يشكل، من وجهة أخرى، حلقة أساسية في شبكة التعاون الدولي التي تطمح اليابان إلى تطويرها ليكون لها حضور سياسي في مختلف مناطق العالم. وتكون العلاقات اليابانية مع تجمع المشرق العربي محدودة الأهمية مقارنة بالعلاقات السابقة، نتيجة عدم قدرة اليابان على القيام بدور مهم في دبلوماسية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بالنسبة إلى الطرف العربي، وعدم امتلاك هذا الأخير لسوق مهمة بالنسبة إلى اليابان. وتلعب المساعدات الاقتصادية دوراً أساسياً في العلاقات بين اليابان والمغرب العربي، إذ تحاول الأولى منافسة كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في الحصول على أسواق المغرب، بينما يحاول الثاني الحصول على بديل عن الجماعة الأوروبية كمصدر للمساعدات الاقتصادية.

وتتسم العلاقات العربية ـ اليابانية (النموذج (أ)) في مشهد الوحدة العربية بمزيج من التوتر والتعاون؛ فكل منهما يرى في الآخر شريكاً اقتصادياً مهماً، ولكن من جهة أخرى، تؤدي محاولات اليابان في التنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية لإقامة تحالفات إقليميّة لاحتواء القطب العربي، إلى الاصطدام مع هذا الأخير، في افريقيا. أمّا اليابان (النموذج (ب))، فتتسم علاقاتها مع القطب العربي بتعاون في مجالات واسعة سياسيّة واقتصاديّة، نتيجة عدم رضوخ اليابان لاعتبارات التحالف الاستراتيجيّة مع الولايات المتحدة، ممّا يفتح مجالات التعاون

السياسي بين الطرفين في مناطق كثيرة في العالم.

وأخيراً، فإن عرض **علاقة الوطن العربي بدول العالم الثالث**، يشير إلى **فاعليّـة الدور العربي** في مجال المساعدة الانمائية، وبالذات بالنسبة إلى الأقطار النفطيّة العربية. وفي إطار مشهد التجزئة، لا ينتظر تغير أساسي في علاقات العرب بدول العالم الثالث ولا بمنظماته (حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، ومنظمة الوحدة الافريقية). ومن الأرجح أن تستمرّ الخلافات العربية مطروحة على ساحة هذه المنظمات، ممّا يقلّل من فاعلية الدور العربي المشترك أو الموحد فيها. وبينما يعطي التنسيق الجماعي العربي، أو التجمّعات الأقليّة، بعض التحسن في مجالات الأداء وزيادة الفاعليّة العربية فإن الصورة لا تتغيّر كليّاً. أمّا قيام دولة الوحدة العربيّة، فإنه يحدث تغييراً مهماً، ليس في علاقة العرب بالعالم الثالث فقط، بل بدور العالم الثالث في النظام العالمي أيضاً.

# الفَصْل السَّابع

# الوَطَن العَرَبيّ في عَالم مُتَغَيِّر

يهدف هذا الفصل إلى تركيب الصورة التي تم عرضها في الفصول الستة السابقة. في تلك الفصول، عرضنا للإطار الدولي الذي سوف يتحرك في سياقه العمل العربي في الثلاثين عاماً المقبلة، ثم للنظام العربي وخبرة تفاعلاته التعاونية والصراعية. تناولنا بعد ذلك، في فصول ثلاثة، مستويات التحليل الرئيسية لعلاقة العرب بالعالم؛ وهي الصراع العربي الاسرائيلي، ثم العلاقة مع دول الجوار، ثم العلاقة مع القوى الكبرى والمجموعات الدولية المختلفة. وبعد العرض التفصيلي لتداعيات الأحداث والتفاعلات في إطار كل موضوع، من الضروري «إعادة عرض الصورة» لكل مشهد مستقبلي على حدة حتى نلاحظ تشابك العلاقات بين الموضوعات والقضايا في إطار كل مشهد. وسوف نقوم بذلك من ثلاث زوايا: أولاها تلخيص النتائج التي سبق التوصل إليها، وثانيتها ربط هذه النتائج بقضية الأمن العربي والتحديات التي تواجهه في كل مشهد، وثالثتها طرح أفكار أولية لما يمكن ـ ويجب ـ للعرب أن يقوموا به لتحقيق كل مشهد.

## أولاً: الوطن العربي ومشاهد المستقبل

نعرض في هذا الجزء لخلاصة علاقات العرب الخارجية في إطار كل مشهد (التجزئة، والتعاون والتنسيق، والوحدة)، وفي كل جزء نتناول أولاً السمة الأساسية لشكل العلاقة مع العالم، فمسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فالعلاقة مع دول الجوار الجغرافي، ثم العلاقة مع القوى الدولية المختلفة.

### ١ ـ مشهد التجزئة

كما ذكرنا، يفترض هذا المشهد استمرار السمات العامة للأوضاع العربية التي سادت خلال الفترة من عام ١٩٧٣ وحتى بداية الثمانينات، والتي اتسمت بالخلافات العربية الحادة،

وتعدد بؤر التوتر والحروب، وازدياد الاختراق الدولي للمنطقة. في إطار هذا المشهد تظل المنطقة العربية موضوعاً للسياسات الدولية وليست عاملاً مؤثراً أو فاعلاً فيها، ويزداد بالتالي دور القوى الخارجية في التأثير على مسار المنطقة ومستقبلها.

وفي سياق الثورة التكنولوجية ـ العلمية التي يشهدها العالم، وثورة الاتصالات والمعلومات التي أصبحت حقيقة واقعة والتي سوف تمكن الذين يسيطرون على أدواتها من قدرات هائلة على التأثير الفكري والثقافي، فإن فرص الاختراق والتأثير على الأذواق وأنماط المعيشة والاستهلاك تزداد بسرعة، مما يكون له تداعياته على علاقات التبعية السياسية والاقتصادية.

ويمكن القول إن هذا المشهد هو المشهد المعادي للمصالح العربية، وإنه المشهد الاسرائيلي. فكما سوف نرى في مختلف الموضوعات، فإن تحقيق المصالح العربية يكون عند حده الأدنى رغم كل الجهود التي تبذل من أجلها، وأن المصالح الاسرائيلية تكون في حدها الأقصى. فهو المشهد الذي يوفر لاسرائيل أفضل الأوضاع لتحقيق أهدافها ويصل بقوتها العسكرية إلى أقصاها.

في إطار هذا المشهد، ليس من المتوقع حدوث تغير أساسي في مسار **الصراع العربي - الاسرائيلي** عن اتجاهه الحالي، ويعني هذا أن الشروط الموضوعية التي أدّت الى التفوق الاسرائيلي الكيفي والتفوق شبه المطلق سوف تستمر. ورغم أننا نطلق عليه اسم الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فإنه يستمر في المقام الأول كصراع بين اسرائيل وكل طرف عربي على حدة، أو بينها وبين عدد من الأطراف العربية في لحظات المواجهة العسكرية. وتبدو أقصى صورة للتفوق العربي في نمو قوة أحد أطراف المواجهة العربية بشكل يمكن من مواجهة القوة الاسرائيلية وتقييد حركتها. وفي حالة بدء ظهور هذه القوة، فإن اسرائيل سوف تبادر بالهجوم عليها باعتبارها «أكثر البلاد العربية تهديداً لأمنها»، والأرجح أن تكون المساندة العربية للقطر محل العدوان محدودة، رمزية وسياسية وليست عسكرية وقتالية، مما قد يؤدي إلى هزائم عربية جديدة، تكون نتيجتها إما مزيداً من التفكك والتشرذم العربيين، وإمّا نقطة انطلاق لواقع جديد ينقلها إلى مشهد مستقبلي آخر.

وإذا كانت اسرائيل سوف تسعى من جانبها إلى إجهاض أيّ قوة عربية محتملة، باعتبار أن المبادرة في هذه الأمور هي إحدى سمات التفوق الاسرائيلي، فإن أكثر القوى تهديداً لها سوف تكون الحركة الوطنية الفلسطينية باعتبار أنها تتجه إلى جوهر الوجود الصهيوني وهو ما يتضح من خبرة الانتفاضة الفلسطينية في ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨.

وفي سياق منطق التجزئة، فإن الصراع العربي الاسرائيلي لا يؤدي بالضرورة إلى مزيد من التضامن والتنسيق العربيين، وإنما يمكن أن يقود إلى تغذية الولاءات والروح القطرية، وخصوصاً مع انفراد اسرائيل بكل قطر عربي على حدة. ويكون من تداعيات ذلك «تعريب الصراع» أي شيوع العداء والتناحر بين الأطراف العربية، وتغذية روح الطائفية والأقليات في

الحياة السياسية في كل قطر. بعبارة أخرى يحمل التطور في طياته احتمالات نقل الصراع إلى العلاقات بين الأقطار العربية بعضها والبعض الآخر ثم إلى داخل كل قطر عربي.

ومفاد ذلك أن استمرار روح التجزئة في العقود الثلاثة المقبلة لن يضمن بقاء «الدول العربية المستقلة» على أوضاعها الراهنة، وفي حدودها القائمة، بل إن هذه «الدول» سوف تتعرض لاحتمالات الانقسام والتجزئة، وهو احتمال ليس بغريب عن الكتابات الاسرائيلية التي تنظر إلى المنطقة كفسيفساء من القوميات والأديان والمذاهب، وترى أن ضمانة مستقبلها تكمن في رفض مفهوم العروبة الموحد وفي سيادة النزعات المذهبية والطائفية والسلالية.

ومن الأرجح في هذا الإطار، أن تتمكن اسرائيل من تكريس وجودها ومن جذب أعداد متزايدة من المهاجرين، ومن توسيع نطاق الاستيطان في الضفة الغربية وغزة، ومن افتعال موقف تتمكن فيه من اقتلاع أعداد أخرى من الفلسطينيين من أراضيهم. وفي هذه الحالة فإن مفتاح التسوية يكون أساساً في يد اسرائيل، ويكون أمامها أحد احتمالين، وكلاهما لا يستجيبان للحد الأدنى من المطالب العربية: الاحتمال الأول هو «اللاتسوية» أي تكريس الوضع القائم وتمديد فترة السيطرة الواقعية على الأراضي المحتلة إلى ما لا نهاية، ويوفر ذلك لاسرائيل الاحتفاظ بالأرض دون إعطاء السكان أي حقوق قانونية. والاحتمال الثاني هو تسوية وفقاً للشروط الاسرائيلية تقوم بمقتضاها بتقنين الوضع الراهن. وفي كلا الاحتمالين تكون المخاطر لاسرائيل في حدها الأدنى.

في ما يتصل **بدول الجوار الجغرافي**، والتي تم تحديدها أساساً في تركيا وايران وأثيوبيا، يلاحظ بالنسبة إلى **تركيا** احتمال استمرار بعض التوترات من وقت لآخر مع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، واتهام تركيا لهما بتبني بعض المنظمات الأرمنية التي تقوم بأعمال العنف والإرهاب ضدها. كما تستمر تركيا في تدعيم علاقتها بالجماعة الأوروبية وحلف الأطلسي، وتسعى لجذب بعض البلاد العربية لهذا التوجه، ويدعم ذلك خشية تركيا من احتمال تغير ميزان القوى بين ايران والعراق لمصلحة الأولى. وفي حالة انضمام تركيا للجماعة الأوروبية فسوف يكون لها دور في تطبيق السياسة المتوسطية للجماعة، وكذلك دور في التعامل السياسي مع النفوذ السوفياتي في المنطقة وبالذات في سوريا.

وبالنسبة إلى **ايران**، فإن مستقبل العلاقات يتوقف على مسار الحرب العراقية ـ الايرانية. وهناك ثلاثة احتمالات: الأول هو استمرار حالة التعادل العسكري وقدرة الطرفين على الاستمرار في القتال؛ والثاني أن تظهر بوادر تفوق ايراني مما يؤدي إلى تنسيق جاد بين البلاد العربية، وخصوصاً في منطقة الخليج، بالتعاون مع مصر مما يضعنا على أبواب مشهد التنسيق والتعاون؛ والثالث أن تحرز ايران انتصاراً عسكرياً على العراق.

وتعمل ايران بالطبع على تحقيق الاحتمال الثالث، وهو ما تشير التطورات الأخيرة في الحرب الايرانية ـ العراقية إلى أنه بعيد الاحتمال، وذلك بتكريس الانقسام العربي حول الحرب والعمل على إفشال أي محاولات لتغيير الموقف السوري منها، وتحييد دور القوى الكبرى والتي

تحتفظ كل منها بمصالح كبيرة لها مع ايران. وفي حال تحقق هذا الاحتمال سوف تتوزع بلاد الخليج بين قبول السيطرة الايرانية على المنطقة، وبين التحالف مع الولايات المتحدة لحمايتها من ايران. ومن المتصور في هذا السياق أن تسعى ايران إلى تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم: الجنوب حيث الأغلبية الشيعية، والوسط حيث السنة العرب، والشمال حيث السنة الأكراد. ويؤدي هذا إلى دعم التيارات الطائفية والمذهبية والسلالية في المنطقة.

أما **أثيوبيا** فإنها تتمتع في هذا المشهد ـ رغم كل مشاكلها الاقتصادية والسياسية ـ بتفوق عسكري على جيرانها العرب، وهي تلعب دوراً مهماً في مشكلة جنوب السودان، وكذلك إزاء الصومال وجيبوتي.

في ما يتصل **بالقوى الكبرى والمجموعات الدولية**، سوف تتسم **السياسة الامريكية**، في إطار التجزئة، برفض التعامل مع البلاد العربية كمجموعة قومية، الأمر الذي يعكس رفضها للعروبة كجامع ثقافي واجتماعي. وإنما يتم التعامل معها كجزء من منطقة جغرافية أكبر هي الشرق الأوسط أو الشرق الأدنى. وتتسم السياسة الامريكية في هذا المشهد بقدرتها على «فك الربط» بين القضايا العربية، والتعامل مع كل قضية على حدة، الأمر الذي يمكنها من احتواء الطرف العربي من جهة أخرى. وتسعى الولايات المتحدة لإقامة نظام أمني ـ استراتيجي يضم أطرافاً عربية وأخرى غير عربية. من جهة ثالثة، يقوم موقفها تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي على إبقاء اسرائيل متفوقة على أي تجمع أو قوة عربية محتملة، ومنع البلاد العربية من اللجوء إلى الاختيار العسكري. وفي هذا السياق، **تظل المطالب والأهداف العربية مجرد أمنيات** نتيجة عدم توظيف الامكانات والقدرات العربية في خدمة هذه الأهداف والمطالب. ويظل الموقف الامريكي في جوهره متطابقاً مع الموقف الاسرائيلي. يبدو هذا المشهد متسقاً في أغلب جوانبه مع المصالح الامريكية كما تراها هي، فهو المشهد الذي يسمح لاسرائيل بأكبر فرصة لتحقيق أهدافها، وبانسياب النفط بأقل المخاطر إلى الدول الغربية، وباستمرار تبعية المنطقة واعتمادها اقتصادياً وسياسياً على الخارج.

بالنسبة إلى **الاتحاد السوفياتي**، من الأرجح أن يستمر في جانب دعم مطالب النظام العربي وأهدافه. ويشكل الدعم الدبلوماسي والإمداد بالسلاح أهم أداتين سوفياتيتين في علاقاته العربية. يضعف من هذه العلاقات وجود بيئة سياسية غير صديقة للاتحاد السوفياتي، بسبب نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة واتجاهات عدد من الحكومات العربية. ويسعى الاتحاد السوفياتي إلى توثيق العلاقات بشكل خاص مع الأقطار العربية الرئيسية، وإلى الاستفادة من التناقضات العربية ـ الامريكية، وخصوصاً تلك المتصلة باسرائيل والفلسطينيين، وإلى عرقلة أي تسوية أمريكية لا يكون له دور فيها. كل ذلك دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة في المنطقة.

أما بخصوص القوى الكبرى الأخرى (الصين، **الجماعة** الأوروبية، اليابان) فإن أهم النتائج تتلخص فيما يلي. بالنسبة إلى **الصين**، تقوم بتشجيع أي موقف عربي مشترك أو موحد،

وذلك بسبب خوفها من استفادة القوتين العظميين من الخلافات والصراعات العربية لزيادة اختراقهما للنظام العربي، وتكون العلاقات العربية ـ الصينية طبيعية وتغيب عناصر التوتر فيها إلا في ما يتعلق بموقف الصين من ايران وتزويدها بالسلاح دون الخشية من رد فعل عربي موحد، وكذلك في ما يتعلق ببعض صفقات السلاح مع اسرائيل. ولكن في كل الحالات لا يكون للصين حضور مهم في السياسة العربية، نتيجة تركز العلاقات العربية مع الدولتين العظميين.

أما بخصوص **الجماعة الأوروبية**، فيستمر الحوار العربي ـ الاوروبي بشكل منقطع وغير منتظم، ودون نتائج عملية. ويكون التركيز الأوروبي على العلاقات الثنائية مع الأطراف العربية الرئيسية، وتزداد الفجوة بين المواقف الأوروبية المعلنة والسياسة الأوروبية الفعلية على المستويين الجماعي والفردي. وبتقدم عملية التكامل الأوروبي، وبالذات بعد عام ١٩٩٢، يزداد الخلل في العلاقة لمصلحة الطرف الأوروبي، نتيجة تمكن الجماعة من التصرف كطرف واحد في خدمة أهدافها في مواجهة أطراف عربية مختلفة متناقضة، وفي هذه الحالة يصبح الطرف الأوروبي مصدر أغلب التفاعلات ويتم إفراغ الحوار العربي ـ الاوروبي من مضمونه، بحيث يبقى إطاراً هشاً تستبدله الجماعة فعلياً بحوار أوروبي ـ خليجي وبعلاقات ثنائية تستطيع في إطارها أن تمارس نفوذاً أكبر على الأطراف العربية.

في ما يتعلق **باليابان**، يظل الوطن العربي ذا أهمية اقتصادية كبيرة كمصدر للمواد الأولية وكسوق للمنتوجات اليابانية. وفي مشهد التجزئة، يهيمن العامل الاقتصادي على علاقاتها بالعرب، وتهتم اليابان بتوثيق علاقاتها بشكل خاص مع الأقطار العربية المنتجة للنفط، ومع الأقطار العربية الرئيسية، وتنسق اليابان سياستها مع الولايات المتحدة، وإن كان ذلك لا يمنع من وجود هامش من التمايز نتيجة اختلاف الظروف وبالذات في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي كما سبق بيانه في الفصل السادس.

وبالنسبة إلى علاقة الوطن العربي **بدول العالم الثالث ومنظماته**، سبقت الاشارة إلى فاعلية الدور العربي في مجال المساعدة الانمائية. ولا ينتظر حدوث تغيير أساسي في علاقات العرب بمنظمات العالم الثالث (حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، ومنظمة الوحدة الافريقية). ومن الأرجح أن تستمر الخلافات العربية مطروحة على ساحة هذه المنظمات مما يقلل من فاعلية الدور العربي. وتبدو في هذا السياق أهمية علاقة البلاد العربية بالدول الصناعية الجديدة في العالم الثالث، وبالذات في مجالي نقل التكنولوجيا وصناعة السلاح.

والصورة التي نخرج بها من هذا العرض سلبية جداً. ومع أننا لا نقول بأن التطور في أي مشهد يكون بشكل خطي، ولا نقول بأن مشهد التجزئة لا يتضمن احتمالات الاصلاح والتحسين هنا وهناك، إلا أن الصورة العامة تظل خطرة وحرجة للمستقبل العربي. صورة يظل فيها الوطن العربي موضوعاً للصراع الدولي، ومجالاً للاختراق الخارجي، وساحة لعلاقات التبعية السياسية والاقتصادية. والصورة تتضمن مفارقتين كبيرتين: أولاهما المفارقة بين الأهداف والواقع؛ فسوف تظل الهوة واسعة ـ وتتسع ـ بين الأهداف التي يتطلع اليها المواطنون وتلتزم بها ـ قولاً ـ

الحكومات العربية وبين الواقع. وثانيتهما، بين القدرات والانجاز؛ فسوف تظل الفجوة كبيرة ـ وتزداد ـ بين القدرات والامكانات القائمة ـ والمحتملة ـ للبلاد العربية، وبين ما يتحقق فعلاً وينجز. وتكون النتيجة آمال محبطة، وعزائم مشلولة، وإرادات عاجزة، واستقلال يتقلص تدريجياً. وهنا تظهر المفارقة التاريخية بين حالة التجزئة التي تم الدفاع عنها باسم «الاستقلال»، واستمرارها الذي يؤدي إلى تقليم أظافر هذا الاستقلال وانحساره تدريجياً لمصلحة القوى الخارجية. من هذه المفارقة تبدو أزمة مشهد التجزئة.

## ٢ ـ مشهد التنسيق والتعاون

جوهر هذا المشهد هو التوجه نحو التنسيق وتدعيم التعاون بين البلاد العربية على أساس وظيفي أو جغرافي، أي على أساس التنسيق العربي العام في أحد مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الاجتماعية، أو على أساس التكامل بين مجموعة من البلاد تربطها علاقات الجوار الجغرافي وهو ما أسميناه بالتجمعات الاقليمية. وبصفة عامة فإن هذا المشهد الاصلاحي سوف يحسن من القدرات العربية، ويرشد من استخدامها وتوظيفها. وسوف تكف المنطقة العربية عن الاكتفاء بموقف رد الفعل لما يتساقط عليها من تأثيرات خارجية، وسيسمح لها هذا المشهد بقدر من الأخذ بزمام المبادرة والمبادأة. ولكن قدرتها على الفعل سوف تتغير وفقاً لمدى التنسيق العربي العام ومجاله، وطبيعة التوجه السياسي للتجمعات العربية والعلاقة فيما بينها. فعلى سبيل المثال، فإن التنسيق العربي في مجال النفط أو صناعة السلاح بشكل جاد من الأرجح أن يزيد من فاعلية الدور العربي. كما أنه سوف يستنفر القوى الخارجية إزاءه. يضاف إلى ذلك أن التجمعات العربية التي تتبع سياسة عدم الانحياز سوف يمكنها ممارسة دور أكثر إستقلالية في تعاملاتها الدولية، وإذا كان هناك تنسيق بين التجمعات العربية فإن ذلك سوف يجعل للدور العربي مصداقية وثقلاً أكبر.

بالنسبة إلى **الصراع العربي الاسرائيلي**، يتضمن هذا المشهد نقلة في القوة العربية تمثل محدِّداً للتفوق الاسرائيلي شبه المطلق الذي لاحظناه في المشهد الأول. وعلى مستوى التنسيق العربي العام، فإن أخطر ما تتعرض له اسرائيل هو احياء الجانب العسكري من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وتطبيقه، والتقدم في مجال الصناعات العسكرية وخصوصاً الطاقة النووية، وسوف يكون ذلك في مقدمة الأهداف التي تسارع اسرائيل إلى اجهاضها قبل تبلورها ونضوجها. أما على مستوى التجمعات الاقليمية، فإن أخطر ما يهدد اسرائيل هو تجمعا المشرق العربي ووادي النيل والتنسيق بينهما. وسوف تتوقف فاعلية تجمع المشرق العربي على تداعيات الحرب العراقية ـ الايرانية وامكانية «استعادة» العرب لايران، ومن الأرجح أن يؤدي مثل هذا التنسيق إلى رد فعل اسرائيلي سريع.

وخلافاً لمشهد التجزئة حيث يسود وضع «اللاتسوية» أو تتم التسوية وفقاً للشروط الاسرائيلية، ففي هذا المشهد تكون القدرة العربية قد تطورت بما يمكن من إخراج الصراع من دائرة «اللاتسوية» وابعاده عن مفهوم «التسوية الاسرائيلية»، ولكن دون الوصول به إلى مفهوم

«التسوية العادلة» من وجهة النظر العربية. ذلك أن تداعيات المشهد الثاني تؤدي إلى تحسين وترشيد في القوة العربية بما يغري اسرائيل بالدخول في تسوية اجهاضاً لاحتمالات مستقبلية تتضمن مزيداً من التعاون والتنسيق، وحلاً لمشكلة سكان الأراضي المحتلة.

وإذا انتقلنا إلى مستوى **دول الجوار الجغرافي**، ففي ما يتعلق بتركيا، فإنها من المتصور في إطار التنسيق العربي العام أن تسعى لتوطيد علاقاتها مع السوق العربية المشتركة للاستفادة من الفرصة الاقتصادية المتاحة، كما يمكن أن تدعم من تنسيقها الدفاعي مع حلف شمال الأطلسي وذلك كنوع من استراتيجية التوازن مع القوة العربية المتنامية. ومن المتصور أيضاً أن تشجع تركيا استمرار الحوار العربي ـ الأوروبي بحيث تلعب تركيا فيه دور الوسيط بين الطرفين. وفي إطار التجمعات الاقليمية، من الأرجح وجود توتر مع تجمع المشرق العربي بسبب مشاكل المياه والأرض والنفوذ السوفياتي فيه. ومن المحتمل، في مواجهة ذلك، أن تسعى إلى اجتذاب العراق والأردن من داخل التجمع، كذلك توطيد علاقتها بتجمعي الخليج ووادي النيل.

في ما يتعلق بايران، سوف تسعى حثيثاً لحسم حربها مع العراق قبل تبلور التنسيق العربي العام وذلك عن طريق تكثيف الضغط على العراق، وتدعيم العلاقة مع سوريا وليبيا، وممارسة الضغط على بلاد منطقة الخليج. ولكن بحدوث التنسيق بين تجمعات الخليج ووادي النيل (أو مصر بمفردها) فإن ذلك يوجد قوة من شأنها منع ايران من تحقيق أهدافها. كما أن وجود التنسيق العربي العام سوف يؤدي بالقوى الدولية إلى عدم الرهان على ايران وأخذ موضوع حظر امدادها بالسلاح بِجدّية أكبر، ويؤدي هذا أيضاً إلى زيادة الصعوبات الداخلية في ايران والتي قد تؤدي إلى تغيير شكل نظام الحكم أو قياداته. وفي كل من حالتي التنسيق العربي العام والتجمعات الاقليمية، فإن النظام الايراني الجديد يستطيع توطيد علاقاته مع الوطن العربي مستفيداً في ذلك من حقيقة الجوار الجغرافي والانتماء الديني المشترك.

وبخصوص أثيوبيا، فإن هذا المشهد يتضمن الدعم العربي للسودان وللصومال وبالتالي وضع حدود على القدرة الاثيوبية. وسوف تسعى أثيوبيا للتعاون الاقتصادي والتجاري مع الوطن العربي.

والخلاصة، أن هذا المشهد يوقف التدهور في علاقات العرب بدول الجوار الجغرافي، ولكن ايقاف التدهور سيكون بطريقة أبطأ في حالة التجمعات الاقليمية عنها في حالة التنسيق العربي العام. ومع أنه من المتصور استمرار التوتر مع ايران وأثيوبيا لمدة في بداية فترة الاستشراف، فمن شأن التنسيق العربي العام خلق الفرصة لعلاقات اعتماد متبادل مع دول الجوار الجغرافي، كما ينطبق ذلك على الدول الافريقية جنوب أقطار المغرب العربي.

وبخصوص **الدول الكبرى والمجموعات الدولية**، فإن الولايات المتحدة سوف تجد من الصعب عليها، في حالة التنسيق العربي العام، الانفراد بأي طرف عربي لوجود حد أدنى متفق عليه من اعتبارات الأمن القومي العربي. ويتوقف النجاح في الربط بين العلاقة مع الولايات المتحدة وموقف الثانية من القضايا التي تهم التنسيق العربي العام، على أهمية القضية

المثارة لكل طرف، وحجم الامكانات الموظفة لخدمتها، والإرادة السياسية الضرورية واللازمة لذلك. وفي حالة التجمعات الاقليمية، سوف تعمل الولايات المتحدة على إقامة علاقات وثيقة مع أقطار القيادة في كل تجمع، وعلى احتواء التجمع المعادي لها بواسطة تجمعات صديقة، ودعم التجمعات الصديقة والتنسيق معها. ويكون لدى الولايات المتحدة فرصة أكبر للحركة في ظل التجمعات الاقليمية عنها في ظل التنسيق العربي العام، وذلك بسبب احتمال غياب موقف مشترك لهذه التجمعات. ومن الأرجح أن تشجع الولايات المتحدة استمرار الخلافات بين هذه التجمعات.

وتزداد احتمالات مشاركة الاتحاد السوفياتي بشكل أكثر فعالية في المفاوضات الخاصة بتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وذلك في مشهد التنسيق العربي العام، لوجود موقف عربي مشترك. وتتسم العلاقات العربية ـ السوفياتية نتيجة لذلك بالتعاون في المجالات الدبلوماسية الثنائية والدولية. ويزداد التعاون إذا كانت قيادة التنسيق العربي العام ذات اتجاه غير منحاز. وتتوقف مصداقية الخيار العسكري للتنسيق العربي العام على شكل علاقاته مع الاتحاد السوفياتي للحصول على الدعم العسكري المطلوب. أمّا في ظل التجمعات الاقليمية، فلن تكون العلاقات العربية ـ السوفياتية على الدرجة نفسها، وذلك لغياب الموقف العربي الموحد، واحتمال استمرار التنافس أو الخلافات بين التجمعات العربية.

وينطبق الوضع نفسه بالنسبة إلى الجماعة الأوروبية. ففي ظل التنسيق العربي العام، سوف تُواجَه الجماعة الاوروبية بطرف عربي واحد، قادر على إدارة الحوار العربي ـ الاوروبي في إطار أولويات متفق عليها ومن ثم يحدث «التعادل» بين طرفي الحوار، وينعكس ذلك على العلاقات الاقتصادية ونقل التكنولوجيا وفقاً لمجالات التنسيق العربي العام. وبالعكس يتم تهميش الحوار العربي ـ الأوروبي واستبداله بمجموعة حوارات في إطار التجمعات الاقليمية، يكون كل حوار منها حول الموضوعات التي تهم التجمع ويصبح الربط بين قضايا تهمّ تجمعين أو أكثر هو الاستثناء.

بالنسبة إلى اليابان، سوف يكون التنسيق العربي العام فرصة اقتصادية مهمة في مجال التجارة والتكنولوجيا، وسوف يتمكن الوطن العربي في ظل هذا المشهد الفرعي من الحصول على شروط أفضل نتيجة تحسن موقفه التفاوضي. أمّا بالنسبة إلى التجمعات الاقليمية، فسوف تركز اليابان في المقام الأول على تجمع الخليج ووادي النيل.

وبالنسبة إلى موقف العرب تجاه **العالم الثالث**، فإن مشهد التنسيق والتعاون بفرعيه سوف يؤدي إلى بعض التحسن في مجالات الأداء وزيادة الفعالية العربية، ولكن دون أن تتغير الصورة كلية. ففي حالة التنسيق العربي العام، سيكون التحسن رهناً بمجال التنسيق ومدى اقترابه من المجالات السياسية والاستراتيجية. وفي كل الحالات يتحسن الموقف العربي التفاوضي نسبياً. وسوف تحكم العلاقة مع الدول الصناعية الجديدة، درجة التطور التكنولوجي في التنسيق العربي العام وقدرته على الدخول في علاقات اعتماد متبادل مع هذه الدول. ومن المتصور أيضاً

أن تتحسن صورة الأداء العربي في منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي بالقدر الذي يصل إليه التنسيق. وبالنسبة إلى التجمعات الاقليمية، يتوقف الأمر على التوجهات السياسية لهذه التجمعات من ناحية، ومدى الاتفاق أو الخلاف بينها من ناحية أخرى.

الصورة التي نخرج بها من هذا العرض لمشهد التنسيق والتعاون هي صورة ذات شقين. الأول، هو ترشيد استخدام الامكانات العربية، مما يدعم من القدرات التفاوضية للعرب على كل المستويات، ويحسن فرص الدبلوماسية الجماعية العربية إزاء الأطراف الدولية الأخرى. ويتضمن ذلك إزدياد القدرات الموضوعية العربية، نتيجة التجمع وحسن الاستخدام، وهو ما يسمح لنا بوصف هذا المسار بالمشهد الاصلاحي. والثاني، هو أن تأثير التنسيق العربي العام يفوق في مضمونه ومداه ما يحققه قيام التجمعات العربية، وذلك بسبب ما يوفره الأول من موقف عربي مشترك ولا يضمنه الثاني بالضرورة.

## ٣ ـ مشهد الوحدة العربية

كما ورد سالفاً فإن إقامة دولة الوحدة العربية لا تؤدي إلى تغيير في الجغرافيا السياسية للمنطقة فحسب، بل إلى تغيير في الجغرافيا السياسية للعالم ككل أيضاً. فنحن سنكون إزاء طرف دولي جديد تمتد أقاليمه من المحيط إلى الخليج، ويسيطر على عدد من النقاط والمفاصل الاستراتيجية من ممرات ومضايق، كما يسيطر على الشواطىء الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط، وتعد أراضيه نقطة التقاء بين قارات العالم القديم، ومنطقة عازلة بين المسرح الأوروبي ومسرح المحيط الهندي، وتسيطر على الطريق الأقصر بينهما. كل هذا يجعل من الدولة العربية قوة مهمة على المستوى العالمي وطرفاً فاعلاً له تأثيراته على التفاعلات الدولية وعاملاً مساهماً في ميزان القوى العالمي. وسوف يمثل قيامها تغييراً كيفياً في القوة العربية من حيث الواقع والاحتمال.

على مستوى **الصراع العربي الاسرائيلي**، تصبح اسرائيل مواجهة بقوة عربية لا قبل لها بها تتمتع بوحدة صنع القرار، ولديها من النفوذ الدولي ما يمثل قيداً على التأييد الخارجي لاسرائيل.

سوف يكون من شأن قيام دولة الوحدة أن تقف اسرائيل في موقف الدفاع، وأن تزيد من ارتباطها بالولايات المتحدة، وأن تتأثر سلبياً حركة الهجرة إليها وتزداد الهجرة منها. وسوف يؤدي قيام دولة الوحدة أيضاً إلى إشهار اسرائيل بامتلاكها للسلاح النووي ليكون ذلك بمثابة رادع للدولة العربية، كما أنها سوف تسعى لتدعيم علاقاتها بكل من إيران وتركيا وإثارة مخاوفهما من دولة الوحدة. من ناحية أخرى سوف يكون من شأن هذه الدولة العربية الاتحادية تغيير ميزان القوى العسكري بشكل حاسم لمصلحة العرب مما يؤثر على شكل التسوية. فإذا كان مشهد التجزئة يؤدي إلى اللاتسوية أو التسوية وفقاً للشروط الاسرائيلية، وإذا كان مشهد التنسيق

والتعاون يؤدي إلى تحسين نسبي في ميزان القوى، ففي مشهد الوحدة تتحقق التسوية وفقاً للتصور العربي.

بالنسبة إلى العلاقات مع **دول الجوار الجغرافي**، فإن الصورة تبدو أكثر تعقيداً ولكنها تتمثل عموماً في أن هذه العلاقات سوف تمر بمرحلتين: في المرحلة الأولى لقيام دولة الوحدة، والتي سوف تتسم بالطابع السياسي والايديولوجي، فمن الأرجح أن تنشأ مخاوف قوية لدى دول الجوار الجغرافي تنعكس في شكل علاقات توتر مع دولة الوحدة، وتسعى هذه الدول إلى بناء تحالفات فيما بينها (تركيا وايران)، أو بينها (أي دول الجوار) وبين اسرائيل، وبينها وبين القوى الكبرى المناوئة للوحدة وخصوصاً الولايات المتحدة. أما في المرحلة الثانية لدولة الوحدة، حيث يتم تقسيم العمل بين الأقطار العربية، ويزيد نموها الاقتصادي، وتتنوع قاعدتها الانتاجية وتتسع وتنضج أبنيتها الاجتماعية والسياسية، وتستقر فيها أسس التعددية الفكرية والسياسية والاثنية وممارساتها، فإنها سوف تقدم لدول الجوار الجغرافي نموذجاً وفرصة؛ نموذجاً عن كيفية التعامل مع التعددية بجميع صورها، وبالذات الاثنية منها، مما يمكن الإقتداء به في حالة الأقليات العربية التي تعيش في دول الجوار، وفرصة اقتصادية بالنظر إلى اعتبارات إتساع السوق العربية، وتنمو احتمالات علاقات الاعتماد المتبادل والتفاعل الاقتصادي بين الطرفين. ويكون لكل من دول الجوار خصوصيتها. فتركيا قد تخشى من مطالبة دولة الوحدة باستعادة الأراضي العربية التي ضُمت إلى تركيا، وايران تتخوف بشأن عربستان، وأثيوبيا بشأن أوغادين وهرر. وسوف تنعكس ذلك كما ذكرنا في شكل علاقات تتسم بالتوتر في البداية، ولكن مع نضوج دولة الوحدة تبرز احتمالات التفاعل السلمي والاعتماد المتبادل.

بالنسبة **إلى القوى الكبرى**، فإن الولايات المتحدة تفقد أغلب أوراق الضغط التي تملكها إزاء المنطقة العربية في هذا المشهد، في الوقت الذي تستطيع الدولة العربية فيه الاستفادة من الاختلافات بين الدول الغربية. ويستمر التوتر في العلاقات العربية ـ الامريكية، بسبب الموقف الامريكي من الصراع العربي ـ الأسرائيلي، وبسبب الاتجاه الاستقلالي واللاانحيازي لدولة الوحدة.

من ناحية أخرى، فإن سياسة عدم الانحياز التي تتبعها الدولة العربية الاتحادية تعني بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي إخراج الولايات المتحدة من منطقة مهمة ومجاورة له. لذلك سوف يحرص على إقامة علاقات وثيقة معها. وتجد الدولة العربية من الاتحاد السوفياتي حليفاً مهماً في إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد تحدث توترات في العلاقات العربية ـ السوفياتية، بسبب اصطدام الدولة العربية بمحاولة السوفيات احتواء أحد الأطراف غير المنحازة والصديقة للعرب في افريقيا وآسيا.

والصين، من ناحية ثالثة، تجد في قيام الدولة العربية دعماً كبيراً لسياساتها الداعية إلى إخراج العالم الثالث من ساحة الصراع بين الدولتين العظميين، وسوف تعتبرها قوة إضافية لدول العالم الثالث من شأنها تنشيط مؤسساته السياسية والاقتصادية وكسر حدة الاستقطاب الدولي.

أما بالنسبة إلى الجماعة الأوروبية، فسوف تتمكن الدولة العربية من تحقيق التعادل معها نظراً لموقعها الاستراتيجي قربها، ولوزنها السياسي والاقتصادي، بحيث يصبح التكيف مع مطالبها أحد العوامل المؤثرة على السياسية الأوروبية.

وبالنسبة إلى اليابان، فمن الأرجح أن تتسم علاقاتها مع الدولة العربية بتعاون واسع في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية. أمّا التعاون السياسي فسوف يتوقف على مدى اقتراب اليابان من السياسة الامريكية.

وبصفة عامة فسوف تسعى دولة الوحدة لتوثيق صلتها بالجماعة الأوروبية واليابان والصين لتنويع خياراتها الدولية وتعظيم فرصة الحركة بالنسبة إليها.

وبالنسبة إلى العالم الثالث ومنظماته فإن قيام دولة الوحدة يعني تغييراً مهماً ليس في علاقة العرب بالعالم الثالث فحسب، بل بدور العالم الثالث في النظام العالمي عموماً. فسوف يتضمن قيامها أصلاً قدرة مجموعة من الدول النامية على التصرف المستقل، ثم إن وجود هذه الدولة سوف يعطي لدول العالم الثالث قوة مضافة. فهي ستكون الدولة العربية الوحيدة وأكبر دولة اسلامية وافريقية، وستكون دولة افريقية آسيوية لها جذورها في منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي. بهذا المعنى فإن دولة الوحدة سيكون من شأنها تنشيط تلك المنظمات، وإعادة تأكيد دور العالم الثالث في حفظ التوازن بين القوتين الأعظم، وطرح استراتيجيات متكاملة لتنظيم العلاقة بين الشمال والجنوب، والتعاون بين دول الجنوب ذاتها في مجالات الغذاء والطاقة والتطوير التكنولوجي والأمن القومي.

## ثانياً: الأمن العربي ومشاهد المستقبل العربي

إذا كان الأمن القومي ـ كما أوضحنا في الفصل الثالث ـ مفهوماً مركباً متعدّد الأبعاد والمستويات، تتدخّل في تحديده جميع متغيرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الداخلية والخارجية، يتجاوز مضمونه البعد العسكري ـ الاستراتيجي البحت، ليشمل ما يمكن تسميته بنوعية الحياة، يصبح من الضروري عرض أوضاع الأمن القومي العربي في إطار المشاهد المختلفة وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج الفصول السابقة.

ونحن ننطلق في هذا الجزء من أن مصادر التهديد الرئيسية للأمن العربي تتمثّل خارجياً في اسرائيل، المتحالفة استراتيجياً مع الولايات المتحدة، وداخلياً في تدهور القدرات التوزيعيّة والسياسية للنظم العربية. يضاف إلى ذلك أطماع ومصالح القوّتين الأعظم والقوى الكبرى، وأطماع دول الجوار، وعدم التكامل الاجتماعي (مشاكل الأقليّات).

وسنقوم بتحليل عناصر متغيرات الأمن القومي، في إطار كلّ من المشاهد الثلاثة، وذلك من حيث المعالم العامّة لحالة الأمن القومي (وتتضمّن مصادر التهديد، كيفيّة ادراكها، وسياسات الأمن اللازمة لمواجهتها)؛ ومتغيّرات الأمن القومي التي تشمل ثلاثة متغيرات: أولها

الاتفاق العام، ويقصد به مدى وجود اتفاق عام حول الأهداف والغايات (وتتمّ دراسته من خلال الوثائق الرسمية وما يرتبط بها من مؤسسات، وأشكال النفوذ الإقليمي والدولي ومدى القدرة على التأثير، والحركة الدبلوماسية ومدى فاعليتها، والأهداف القوميّة العليا أو الإرادة القوميّة ـ والقدرة على التعبئة)، وثانيها الرفاهة (وتتمّ دراستها من خلال مؤشّرات حجم الناتج القومي الاجمالي، ومتوسط الدخل الفردي، وتوقّع الحياة عند المولد، ومعدل التعليم، ونسبة الحضر إلى الريف)؛ وثالثها القدرة العسكرية (وتتمّ دراستها من خلال مؤشرات حجم القوات المسلحة وكمية السلاح، وصناعة السلاح، والتنظيمات والترتيبات العسكرية الاقليمية).

## ١ ـ مشهد التجزئة

### أ ـ المعالم العامّة للأمن القومي

تتحدّد الملامح العامة للأمن القومي العربي في ظلّ التجزئة، في غلبة الأمن القطري على أشكال التنسيق القومي، ممّا يدفع إلى رسم سياسات أمنية تحقّق الدفاع عن الحدود ليس في مواجهة التهديدات الخارجية فقط وانّما كذلك في مواجهة التهديد من جانب أيّ قطر عربي، كما تحدّده رؤية وإدراك التهديد، وزيادة الاعتماد على القوى الخارجيّة في دعم الأمن الذاتي للنظام الحاكم، دون النظر إلى الجوانب والمتغيرات الأخرى للأمن بخاصّة ما يتعلق منها بالأمن المجتمعي، والتركيز على الأبعاد العسكرية، بمعنى المغالاة في بناء قوات مسلحة، وفي شراء السلاح وتراكمه، مع زيادة بعثات التدريب في الخارج. ويرتبط بذلك زيادة التعاون العسكري مع الدول الأجنبية في شكل واردات سلاح وخبرات، وتدريب ومناورات مشتركة، مع تضاؤل هذا التعاون على المستوى العربي، وزيادة احتمالات التورّط في أعمال عنف غير ضروريّة، والدخول في مغامرات خارجية تستهدف خلق إجماع داخلي شكلي، وتوجيه الأنظار إلى مخاطر قد تكون مصطنعة. ولا يمنع كلّ ما سبق، من ظهور أشكال من الترتيبات الاقليمية أو الثنائية، التي تبدو أوسع من نطاق الدولة القطرية. ومع ذلك، يظلّ هدف الحفاظ على الدولة وسيادتها واستقلالها، في إطار مثل هذه الترتيبات، هو الهدف الأسمى.

وفي ظلّ أوضاع التجزئة، لا يوجد اتفاق حول مصادر تهديد الأمن القومي العربي، وإنّما تتباين رؤى مصادر التهديد، باختلاف الأقطار وموقعها الجغرافي في داخل الوطن العربي. ويسود الخلط بين المصادر الرئيسية، وتلك الثانويّة، للتهديد، ممّا يؤديّ إلى خلق صور عديدة للتورط في صراعات غير أساسية، مع زيادة درجة التعرّض للخطر، وسيادة الرؤية القطرية لمصادر التهديد على الرؤية القومية أو الاقليمية، والخلط بين التهديدات الخارجية، ومظاهر التوتّر بين بعض الأقطار العربية.

هذه الفجوة في الرؤية تمتد كذلك إلى رؤية المواطنين لمخاطر الأوضاع الداخلية وتهديدها للاستقرار والأمن، سواء تمثّلت في اتّساع الفجوة المادية بين الأغنياء والفقراء، أم في زيادة معدلات وحدة القمع السياسي، وضعف القدرات التوزيعية للنظام، سواء في

المجالات الاقتصادية أم السياسية. ولا تلقي هذه الأوضاع ذاتها أهتماماً كبيراً من جانب صانعي القرار، نظراً لتركيزهم على التهديدات الخارجية للأمن القومي، بخاصّة ما يتعلق منها بالتهديدات العسكرية. وينجم عن ذلك زيادة احتمالات الاخلال بالأمن والنظام وتهديد الاستقرار الداخلي. يضاف إلى ما سبق، أنه قد يكون هناك حد أدنى من الاتفاق بين الصفوة المثقفة في الوطن العربي حول مصادر التهديد الخارجية دون أن يوجد مثل هذا الاتفاق بين الحكومات، وتظهر آثار ذلك بوضح في قضية وجود سياسات أمنية مشتركة، أو عدمه، بين الأقطار العربية.

وهذا لا يمنع من وجود نوع من الاتفاق حول بعض الترتيبات أو التنظيمات الاقليمية أو الثنائية، حول نوع معين من مصادر التهديد، قد يكون داخلياً أو خارجياً. فممّا لا شك فيه أن قراءة مشروع الاتفاقية الأمنية لأعضاء مجلس التعاون الخليجي، تدلنا على وجود حد أدنى من الاتفاق بينهم حول ضرورة تطويق مظاهر تهديد الأمن الداخلية.

يترتب على ما تقدّم، غياب سياسات أمنية قومية، من الناحية العملية، نظراً لتباين النظر إلى مصادر التهديد، وقصر الاهتمام على قضايا الأمن القطري دون غيره. وتركّز الاجراءات الأمنية القطرية على حفظ النظام دون النظر في توفير الشروط اللازمة لتحقيق الأمن القومي في معناه الأشمل. وفي سبيل رسم سياسات أمنية قطريّة، قد تلجأ بعض الدول إلى عقد اتفاقات ثنائية مع حكومة عربية تتفق معها في التوجّه العام أو مع الدول الأجنبية التي تساندها في تحقيق الاستقرار، دون ربط ذلك بعلاقة تلك الدول الأجنبية ببقيّة الأقطار العربية.

### ب ـ متغيرات الأمن القومي العربي

رأينا في الفصل الثالث، أن للأمن متغيّرات ثلاثة في الاتفاق العام، والرفاهة، والقدرة العسكرية، ورأينا كذلك كيف يقوم كلّ متغير منها على خمسة مؤشرات، وسنبحث في ما يلي وضع هذه المؤشرات في إطار التجزئة:

#### (١) الاتفاق العام

ويقصد به الوصول إلى مستوى أعلى من الرضا حول الأهداف العليا، وفي هذا الصدد نتناول المؤشرات الخمسة الآتية:

(أ) **الوثائق/ المؤسسات**: في إطار التجزئة، يتمّ من الناحية العمليّة التراجع عن الالتزامات الواردة في الوثائق القوميّة، بشأن التعاون في المجال الأمني والدفاعي، وقد تحلّ محلّها وثائق ثنائيّة، سواء مع طرف عربي أم طرف خارجي. وهكذا تصير معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي المعقودة بين البلدان العربية عام ١٩٥٠، والتي تنصّ على حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي، وعلى عدم عقد أيّ اتفاق دولي يتعارض معها، غير ذات مضمون. وتزداد احتمالات تراجع المؤسسات القومية، التي أنشئت في إطار العمل الجماعي، عن دورها الذي قامت من أجله. مثال ذلك اللجنة العسكرية الدائمة التي نصّت عليها المادة

الخامسة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وكذلك مجلس الدفاع المشترك الذي نصّت عليه المادة السادسة من الاتفاقية نفسها. ويرتبط بما سبق، ما قرّرته مؤتمرات القمة العربية بشأن الالتزامات والمؤسسات القومية التي تتناول رسم السياسات الدفاعية العربية وتنفيذها؛ فقد قرّر مؤتمر القمة العـربي الأول بالقاهرة في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٤ إنشاء قيادة عربية موحّدة للجيوش العربية، كما أقرّ المؤتمر الثاني في الاسكندرية في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه: خطة العمل العربي المشترك لتحرير فلسطين. وفي إطار مشهد التجزئة تتلاشى تدريجياً هذه الالتزامات، وتفقد المؤسسات القومية دورها المنوط بها.

(ب) **أشكال النفوذ الاقليمي والدولي**: أي مدى القدرة على التأثير على الأصدقاء وتطويق نشاط الأعداء. فبعد أن امتدّ النفوذ العربي في الخمسينات والستينات إلى أغلب دول العالم، بخاصّة التجمّعات المتعلقة بالعالم الثالث، مثل مجموعة عدم الانحياز أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نجده يقلّ في إطار هذا المشهد ليحلّ محله محاولات كلّ دولة في ممارسة نفوذ خاص بها والتنافس مع الأقطار العربية الأخرى في هذا المجال. ونظراً لهذا التضارب، تقلّ القدرة على التأثير في الأصدقاء، وربّما يتمّ إرباكهم لتعدّد المواقف العربية واختلافها، بما يسمح للأعداء بزيادة نفوذهم ونشاطهم. وهكذا يفقد العرب مصداقيتهم كجماعة قومية متميّزة داخل المنظمات والهيئات الدوليّة.

(ج) **الحركة الدبلوماسيّة ومدى فاعليّتها**: ويرتبط هذا المؤشر بما سبقه بصورة مباشرة. فقد أدّت فاعليّة الحركة الدبلوماسية العربية في الخمسينات إلى سرعة التأييد الدبلوماسي الدولي للقضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، واستمرت في السبعينات حين دعي ياسر عرفات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤، وقُبلت منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب في الجمعية العامة، وانتشرت مكاتبها في معظم دول العالم. وفي ظلّ مشهد التجزئة تقلّ فاعليّة الحركة الدبلوماسية العربية، نظراً لعدم وجود اتفاق عربي حول الأهداف السياسية العليا، أو آليات تنفيذ السياسة الخارجية العربية، فتصبح المؤسسات العربية أقلّ فاعليّة، كما أن التناقض بين توجّهات الدبلوماسية العربية ونقاط ارتكازها من شأنه أن يؤدي إلى تضاؤل النشاط الدبلوماسي العربي في تجمّعات العالم الثالث.

(د) **الأهداف القوميّة الاستراتيجيّة العليا**: نجد في إطار هذا المشهد أولوية للأهداف القطرية على حساب الأهداف القومية. فإذا كانت مؤتمرات القمة العربية كمؤسسة إقليمية تكامليّة، خصوصاً فيما بين ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤، قد استطاعت أن توفرّ الحدّ الأدنى من الاتفاق على الأهداف القومية العليا، خصوصاً في ما يتعلق بمصادر تهديد الأمن القومي العربي وكيفية تحقيقه، فإن هذه المؤتمرات كمؤسسة قومية اهتزت فعاليتها، فبدءاً من عام ١٩٧٦ ـ وحتى عام ١٩٨٦ ـ لم تجتمع كلّ الأقطار العربية. وهكذا لا توجد مؤسسة عربية، قومية، واحدة، تستطيع على الأقل أن ترسم الأهداف القومية العليا للأمة العربية، إما بسبب عدم انتظام الاجتماعات، وإما بسبب عدم الالتزام بما تصل إليه من توصيات. وإن كان الموقف قد تغير نسبياً بانعقاد مؤتمر

القمة في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٧ وفي الجزائر في يونيو / حزيران عام ١٩٨٨.

**(هـ) الإرادة القومية أو الروح القومية والقدرة على التعبئة:** كلّ ما سبق يؤدّي إلى ضعف القدرة على التعبئة الشعبية وراء الأهداف القومية، أو حتى وراء الأهداف والمصالح القطرية، إذا ما وقع عليها تهديد حقيقي. وقد حدثت وقائع جسام في النظام العربي دون أن تؤدي إلى تعبئة شعبية على مستوى يرتفع لجسامة التحدّي؛ ومن أهمّها ضرب المفاعل النووي العراقي (عام ١٩٨١)، وغزو اسرائيل للبنان (عام ١٩٨٢)، والحرب العراقية ـ الايرانية (عام ١٩٨٠)، وضرب اسرائيل لمقرّ منظمة التحرير الفلسطينيـة في تونس (عام ١٩٨٦)، وما يجري في جنوب السودان، وما يجري في لبنان من حرب مدمّرة منذ عام ١٩٧٥، وموقف بعض الأطراف العربية تجاه منظمة التحرير الفلسطينيّة ممّا يؤدّي إلى إضعافها وتشتيت جهودها السياسية والدبلوماسية، بل والعسكرية أيضاً، والانتفاضة الفلسطينية الأخيرة في الأراضي المحتلة خلال ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨.

هذه الأحداث الجسام تهدّد الأمن القومي العربي في جانب منها، والأمن القطري للأقطار المعنية في جانبها الآخر، ورغم ذلك، لم تستطع هذه الأحداث أن تهيىء، أو تستثير الروح القومية العربية. يترتّب على هذا العجز زيادة قدرة الأقليات على تعبئة الروح الطائفية أو القبلية، بما يخلق ازدواجاً في الولاء يهدّد كيان بعض البلاد العربية. وخلاصة هذا المتغير تكمن في العجز عن الوصول إلى إجماع قومي حقيقي حول القضايا المشتركة في هذا المشهد، ويصير المجتمع أقرب إلى الجماعات المنفصلة كلّ منها عن الأخرى، ويقلّ الشعور الجماعي بالقضايا الحيوية أو الرئيسية.

**(٢) الرفاهة**

ويقصد بذلك قدرة المجتمع/ الحكومة على تحسين كلّ من مستوى المعيشة وظروف الحياة. ويقوم هذا المتغير على خمسة أبعاد، يمكن توضيح خصائصها في إطار مشهد التجزئة كما يلي:

**(أ) الناتج القومي الإجمالي:** لا شك في ضخامة الناتج القومي الإجمالي للوطن العربي ككلّ، بيد أن أغلبيّة هذا الناتج تتركّز في أقلّ من نصف الأقطار العربية. فإذا ما أضفنا عدد السكان ونصيب الفرد، تغيّرت صورة البلاد العربية ليتركّز الغنى في أقل من ثلثها. ولا شك في أن تعمق التجزئة بين بلاد غنية وأخرى فقيرة، من شأنه أن يحدّ من فرص زيادة الناتج القومي الإجمالي العربي، ويحدّ كذلك من قدرة الأقطار العربية كلّ على حدة، على زيادة الناتج الإجمالي، إلاّ إذا تمّ التحوّل الى أشكال أخرى من التعاون أو التنسيق الجماعي.

وفي خلال العقدين المنصرمين، تدلّ المؤشرات الاقتصادية على أن مصدر الزيادة في الناتج القومي الإجمالي للأقطار العربية كان يتحقق، إمّا بطريق تدفّق موارد طبيعيّة ذات قيمة اقتصادية وسياسية عالية مثل النفط، والغاز الطبيعي... الخ، أو عبر حركة انتقال العمالة والخبرة

من الأقطار كثيفة السكان إلى الأقطار ذات الندرة السكانية، وعمليّات انتقال رؤوس الأموال عبر الأراضي العربية.

بيد أنه يلاحظ، بدءاً من منتصف الثمانينات، أن هذه المصادر لم تعد لها القيمة نفسها التي حظيت بها في العقد المنصرم. فالطلب الدولي على النفط غدا أقلّ ممّا كان عليه، كما أنّ العرض الدولي صار أكبر من قدرة السوق على الاستيعاب. فضلاً عن ذلك، فقد حدث انخفاض في حجم العمالة المتنقلة بين بعض الأقطار والبعض الآخر، ومن المتوقّع أن تنكمش حركة انتقال رأس المال أيضاً، أولاً لانخفاض حجم رأس المال، وثانياً لاستكمال أعمال البنية التحتية في البلاد الخليجية. وبطبيعة الحال، فنحن في غنى عن القول بأن غياب النظرة القوميّة نحو استثمار مصادر أخرى، كزراعة الأراضي القابلة للزراعة في بعض الأقطار غير النفطية، مثل السودان وسوريا، فضلاً عن زيادة الاستثمارات العربية في مشروعات صناعية مشتركة، من شأنه أن يحدّ من أيّ احتمالات لزيادة الناتج القومي العربي الاجمالي.

وللتدليل على خطورة الوضع في ظلّ مشهد التجزئة، نشير إلى تطوّرين مهمّين. أولهما: ارتفاع حجم المديونية العربية للخارج، حيث بلغت في منتصف الثمانينات حوالى ١٣٠ مليار دولار تمثّل ١٤ بالمائة من ديون العالم الثالث، هذا غير الديون المترتبة على التسلّح وشؤون الدفاع؛ وثانيهما: زيادة الاعتماد على الخارج في استيراد الغذاء، خصوصاً القمح، بما يعني مضاعفة الآثار السلبيّة لانخفاض الناتج القومي الإجمالي، وذلك بإنفاق المزيد من رؤوس الأموال على هذا الاستيراد. ولا شك أنه في إطار التجزئة، سيزيد الاعتماد على الخارج في كلا الأمرين، حيث تتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، فضلاً عن مضاعفة النقص في الغذاء نظراً لعدم وجود التنسيق القومي الكفيل باستغلال القدرات العربية في مجال الزراعة. كما يترتب على ذلك تبلور الإحساس لدى بعض الأقطار بالحرمان النسبي، ذلك بالنظر إلى ما تملكه أو تحصل عليه أقطار أخرى. هذا الإحساس يؤدي إلى احتمالات أكبر لمظاهر توتّر ثنائية أو جماعية في الوطن العربي.

**(ب) متوسط الدخل الفردي:** إذ كان الناتج القومي الإجمالي العربي يتعرضّ للانخفاض منذ عام ١٩٨٢، فإنه سيؤدّي بالضرورة إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي عمّا كان عليه في بداية الثمانينات. هذا التدهور يضاعف من الإحساس بالحرمان النسبي عبر الزمن والذي يعني إحساس الفرد بتدني نصيبه من الناتج القومي الإجمالي، في الوقت الذي يتوقّع فيه زيادة هذا النصيب عاماً بعد الآخر، ويؤدّي ذلك بالضرورة إلى مزيد من الاحباط الاجتماعي والسياسي وزيادة احتمالات اللجوء إلى العنف، ومن ثم تهديد الأمن القطري ثم القومي العام.

أكثر من ذلك، فإن كلًا من الإحساسين بالحرمان النسبي على المستوى القطري وعلى المستوى الفردي، من شأنه أن يحدّ من عوامل الاستقرار، ويزيد من احتمالات التوتّر والصراع، نظراً لشعور المواطن بعدم قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالبه.

**(ج) توقّع الحياة عند الميلاد:** تعود أهميّة هذا المؤشر إلى أنه لا يعكس فقط آثار

الاستثمارات في قطاع الخدمات العامة كالصحة العامّة والرعاية الطبيّة، ولكنه يعكس كذلك ظروف الحياة ومدى تيسر سبلها؛ كمقاومة التلوّث، والحدّ من مخاطر العمل، ورعاية الشيخوخة والتأمين على الحياة، إلى غير ذلك من خدمات الرفاهة العامّة. ومن هنا بدأ استخدام توقّع الحياة عند الميلاد، كبديل لمتوسط الدخل الفردي، ولقياس قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامّة.

ويلاحظ أنه في خلال السنوات العشر (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) زادت استثمارات العديد من الأقطار العربيّة في هذا المجال، بخاصّة الأقطار العربيّة النفطية والتي يمكن أن تظهر في شكل ارتفاع معدّل الحياة لديها بعد فترة. وعلينا أن نلاحظ في هذا المجال، أن زيادة توقّع الحياة عند الميلاد دون أن يصاحبها زيادة قنوات الاستيعاب والتجنيد السياسي، من شأنه أن يزيد من عدد القادرين على المشاركة السياسية، وزيادة مطالبهم، ممّا يؤدّي إلى تهديد الاستقرار الداخلي، إذا ما عجز النظام السياسي عن الاستجابة لهم. وأنه، على الرغم من احتمال انخفاض استثمارات ومخصّصات الخدمات العامة وخدمات الرفاهة، نتيجة انخفاض الناتج القومي الإجمالي، إلّا أنه ليس من المتوقّع أن تظهر الآثار السلبيّة لذلك بسرعة كافية. ومع ذلك، فإنه يمكن أن تظهر تلك الآثار في نهاية هذا القرن أو في الأفق الزمني للاستشراف.

(د) **معدل التعليم**: مثله مثل المؤشّر السابق، فهو يشير إلى مدى التزام الدولة بتحسين ظروف المعيشة للأفراد. والواقع أن تزايد الاستثمارات في مجال التعليم في الأقطار النفطية سيؤدي إلى زيادة معدلات المتعلمين ومن ثم زيادة ضغطهم على النظام السياسي. فإذا ما زاد عدد المتعلمين وطال عمرهم عن ذي قبل، زادت مطالبهم السياسية والاقتصادية، وتعيّن على النظام الاستجابة لهم. ومن جانب آخر، فإن الأقطار العربية غير النفطيّة لم تستثمر في العقد الماضي في التعليم ما يكفل الحفاظ على نسبة المتعلمين، أو استيعاب كلّ المواليد الجدد في سن الإلزام في العملية التعليميّة. وترتيباً على ذلك، فإنه من المتصور انخفاض معدلات التعليم في هذه البلدان، وممّا يضاعف من أسباب تراجع معدل التعلم في تلك البلدان تزايد نسبة التسرّب من التعليم.

وهكذا فإنّ كلًّا من التوسّع في العمليّة التعليمية في الأقطار النفطية، وتدهور مستوى التعليم في الأقطار غير النفطية، يخلق ضغطاً على النظام السياسي نتيجة مظاهر عدم الرضا. ففي حالة الأقطار الأولى، تؤدّي زيادة نسبة المتعلمين دون خلق قنوات داخل النظام السياسي لاستيعابهم سياسياً، إلى إصابتهم بالاحباط والاغتراب، ممّا يؤدّي إلى تزايد الميل إلى العنف. وفي حالة الأقطار الثانية، فإن عدم الرضا يؤدّي كذلك إلى الاحباط والاغتراب، وكلا الأمرين يزيدان من مطالب المواطنين، واحتمالات اللجوء إلى العنف إزاء النظام السياسي.

(هـ) **نسبة الحضر إلى الريف**: من الظواهر التي يمكن ملاحظتها في الوطن العربي، وفي كلّ قطر على حدة، زيادة معدّل الحضر على حساب الريف بشكل انفجاري سريع، الأمر الذي سمّاه بعض الباحثين بترييف المدن، بما يعنيه ذلك من خلق أحزمة فقر وتخلّف ضخمة

حول المدن تكون مؤهّلة ـ قبل غيرها ـ للانخراط في أحداث العنف وعدم الاستقرار. وهناك العديد من الدراسات التي تثبت أن هناك علاقة طردية بين المغالاة في الحضر، وبين انتشار بعض ظواهر العنف والجرائم.

والواقع أن الآثار السلبيّة المترتّبة على المغالاة في الحضر. أو عدم التوازن الجهدي في عمليّة التحضر، تعدّ أكثر خطراً في البلاد غير النفطية عنها في النفطية. فالبلاد الأولى لم تحقق نجاحاً كبيراً في عمليّة تحضر الريف، ممّا دفع إلى تزايد معدّلات الهجرة إلى المدينة بما يعنيه ذلك من مخاطر، حيث ان هذه الهجرة تتركّز على هامش المدن، وسكانها يصيرون مهمشين جغرافياً وسياسياً واجتماعياً، كما أن حظهم من خدمات الدولة يكون أقلّ من غيرهم، ومن ثم يكونون أكثر استعداداً للانخراط في العنف ضد جهاز الدولة وضد غيرهم من قاطني المدن.

### (٣) القدرة العسكريّة

ليس هناك من شك في أن القدرة العسكريّة لازمةٌ لبناء وصياغة سياسة أمن قومي رشيدة. ومع ذلك، فإنه بالنظر إلى الأبعاد الخمسة الآتية، وفي إطار مشهد التجزئة، فإن الامكانات العسكرية لا تضيف الكثير إلى القدرات العسكرية لأيّ قطر عربي، خصوصاً بالنظر إلى المصادر الرئيسيّة لتهديد الأمن القومي.

(أ) **حجم القوات**: يلاحظ أن حجم القوات المسلّحة في أيّ قطر عربي لا يتجاوز في المتوسط ٢ ـ ٦ بالمائة من إجمالي الذكور في سن الخدمة العسكرية. وتنخفض هذه النسبة إلى حوالي نصف هذه الأرقام، إذا ما أردنا معرفة نسبة اللائقين للخدمة العسكريّة، أي الصالحين للخدمة إلى إجمالي عدد القابلين للتجنيد.

وممّا يضاعف من مشكلة حجم القوات المسلحة، أن بعض البلاد العربية يلجأ، نظراً لضآلة حجم السكان، وعزوفهم عن الخدمة العسكرية، وعدم وجود نظام التجنيد الاجباري، إلى الاستعانة بالعناصر الأجنبية غير العربية كمكوّن رئيسي بين قواتها. ونذكر على سبيل المثال أن حوالى ٢٠ بالمائة من قوات عمان، وحوالى ٣٢ بالمائة من قوات الامارات، ليست وطنية، فضلاً عن الوجود الأجنبي في جيوش بلاد عديدة مثل السعودية والكويت وليبيا وجيبوتي. ويتوقع في إطار التجزئة أن يزيد الاعتماد على مثل هذه العناصر الأجنبية، التي تشكل بذاتها تهديداً لأمن تلك البلدان واستقرارها، أو على الأقل، تضيف تلك العناصر قيداً سياسياً على حركة هذه البلدان في علاقاتها بالدول المرسلة لهؤلاء الجنود.

(ب) **حجم الأسلحة ونوعها**: بمقارنة ما تملكة الأقطار العربية وما تملكه اسرائيل، نجد كيف أن أيّ قطر عربي بمفرده لا يتفوق على اسرائيل في كميّة السلاح الذي تملكه. وإذا نظرنا إلى الوطن العربي في توازنه العسكري مع اسرائيل، نجد أن حجم القوات المسلحة العربية العاملة يزيد عن عشرة أضعاف القوات المسلحة العاملة في اسرائيل، وحوالى أربعة أمثال قواتها بعد التعبئة، ويبلغ الانفاق الدفاعي لهذه البلاد حوالى عشرة أمثاله في اسرائيل. وفي عام ١٩٨٦

زاد عدد دبابات القتال الرئيسية العربية عن أربعة أمثال الدبابات الاسرائيلية، وعدد المدافع والهاونات عن عشرة أمثال ما لدى اسرائيل، والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات عن ثمانية أمثال ما لدى اسرائيل، وطائرات القتال عن خمسة أمثال، والصواريخ أرض ـ أرض عن ستة أمثال وصواريخ الدفاع الجوي عن أربعة أمثال، والغواصات عن سبعة أمثال، والتفوّق المطلق في سفن السطح الكبيرة سبعة أمثال.

بيد أن الأرقام السابقة الإشارة إليها ليست معبرة عن توازن القوى الحقيقي بين العرب واسرائيل، لعدة أسباب منها: انه لا توجد في إطار التجزئة، قدرات عسكرية قومية، وإنما قدرات عسكرية قطرية وحسب. فالأرقام تعد مؤشرات خادعة، إلا إذا تم وضعها في إطارها القطري الـذي يعكس الاختلال المطلق في توازن القوى العسكرية بين اسرائيل وكل قطر عربي على حدة. ومن جانب آخر، فإنه بالنظر إلى كثافة الأسلحة، بالنسبة إلى الأرض، نجد مدى التفوق الاسرائيلي الواضح. إذ بينما تصل كثافة الدبابات في الأقطار العربية مجتمعة إلى ١٢ دبابة لكل ١٠٠,٠٠٠ كلم[٢]، تصل في اسرائيل إلى ١٦ دبابة لكل ١٠٠ كلم[٢]، أي إلى ١٦,٠٠٠ دبابة لكل ١٠٠,٠٠٠ كلم[٢] (وهي المساحة التي تغطيها الدبابة في الوطن العربي). أما طائرات القتال، ففي حين تصل كثافتها في البلاد العربية إلى حوالى طائرتين لكل ١٠٠,٠٠٠ كلم[٢] تصل في اسرائيل إلى ٢,٦ طائرة لكل ١٠٠ كلم[٢]، أي ٢٥٥٨ طائرة لكل ١٠٠,٠٠٠ كلم[٢] (وهي المساحة التي تغطيها طائرتان في الوطن العربي). يضاف إلى ما سبق، أننا في الوطن العربي نحصل على أسلحتنا من مصادر خارجية، ونحن لا نحصل على أحدث ما يوجد في ترسانة الأسلحة لأي من الكتلتين، كما أننا لا نحصل على أكفأ الأسلحة، أو حتى على كل ما نحتاج اليه. فضلاً عن ذلك، فإن معدل توريد السلاح بطيء رغم ضخامة حجم التعاقدات، من حيث الكم، ومن حيث التكلفة المالية. بل إن الشروط السياسية لتوريد السلاح الى الأقطار العربية تعد في الأغلب قيداً على مستوى ومضمون الأمن بالمعنى السياسي، أي مدى حرية صانع القرار في اتخاذ قرارات سياسية في مجال السياسة الخارجية أكثر مناسبة لتحقيق الأمن القومي. وأخيراً، فإن امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية يضع قيداً حقيقياً على ما يملكه العرب من أسلحة تقليدية، تقل مصداقيتها كثيراً في ردع اسرائيل.

والتجزئة والانشقاق العربي يؤكدان عدم الاتساق بين ما تملكه اسرائيل وما يحصل عليه أي قطر عربي على حدة، بخاصة وأن بعض الحروب المحلية قد أثبتت عدم كفاية ما تملكه الأقطار التي تعرضت للخطر للدفاع عن أمنها، ويؤدي تراكم السلاح غير القادر على مواجهة المصادر الرئيسية للتهديد إلى زيادة حدة التوتر بين الأقطار العربية ذاتها، وتزايد احتمالات التورّط في حروب عربية ـ عربية، وهكذا تتسع خريطة التوتّرات العربية بازدياد ما تملكه الأقطار العربية منفصلة من سلاح، نظراً لغياب التنسيق عن مواجهة المصادر الرئيسيّة للتهديد.

(ج) **صناعة السلاح**: تعتمد البلاد العربيّة في الحصول على احتياجاتها من السلاح على العالم الخارجي بنسبة كبيرة، وما زالت صناعة السلاح العربية في المراحل الأولى من نموّها،

وذلك إذا استبعدنا صناعة السلاح في مصر. ومن الأرجح أن الوطن العربي سيظلّ، في مشهد التجزئة، ولفترة طويلة مقبلة تتجاوز حدود الفترة الزمنية التي يغطيها الاستشراف، معتمداً على العالم الخارجي في توفير قسم أساسي من احتياجاته التسليحية. ويرجع ذلك من ناحية الى التطوّر والتعقيد الشديد في صناعة السلاح في العالم المعاصر، حيث تعدّ هذه الصناعة، بحق، المجال الأساسي لتطبيق أحدث الاكتشافات العلمية والتكنولوجيّة، كما يرجع من ناحية أخرى إلى تطوّر وتقدّم الترسانة العسكرية لدى الأطراف الخارجيّة ـ الاقليميّة أساساً ـ التي تمثّل مصادر للتهديد العسكري للأمن العربي. ومن ناحية ثالثة، فإن تطوّر صناعة السلاح هو في التحليل الأخير رهن بتطوير قاعدة للبحث العلمي والتطبيقي، وقاعدة للصناعات الهندسية والثقيلة والدقيقة في الأقطار العربية، وهي مهمّة شاقّة تستغرق مدى زمنياً طويلاً، ويصعب تحقيقها بالشكل المطلوب على المستوى القطري دون تعاون عربي. ومن المهمّ أيضاً التأكيد على أن الاعتماد على العالم الخارجي في قضايا صناعة السلاح، يتجاوز كونه قضيّة ترتبط بالامكانات العلمية والصناعية للأقطار العربية، بل يرتبط كذلك بمدى توافر الامكانات الماليّة، بسبب ضرورات تمويل صناعة السلاح وعمليّة البحث والتطوير المرتبطة بها.

ويتيح الاعتماد العربي على العالم الخارجي في توفير احتياجاته من السلاح بدائل متعدّدة للتأثير على الامكانات العسكريّة العربية(*) عبر التأثير على كمية السلاح ونوعه، والتأثير على امدادات قطع الغيار، وعلى امدادات الذخائر. ويتضمّن ذلك عدّة مصادر تتيح للدول المصدّرة للسلاح التأثير على الأقطار العربية من خلال التحكّم في النوعية والكميات والأسعار، ذلك أن سوق تجارة السلاح هو أكثر أشكال التجارة الدوليّة ارتباطاً بالعوامل السياسيّة. وفي إطار الوضع الراهن، وطبقاً لنمط العلاقات الدولية للأقطار العربيّة المهمة، فإنه يمكن القول أن هذه الأقطار تحصل على احتياجاتها من السلاح وفقاً لشروط معيّنة. فبالنسبة الى مصر تحدّد الامكانات التمويلية المتاحة لها قدرتها على الحصول على السلاح، كما تعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات التي تمنحها لها الولايات المتحدة لشرائه. ونظراً لتحكّم الأخيرة في حجم هذه المساعدات، فإنها تتحكّم، بالتالي وإلى حد كبير في كميّات السلاح التي يمكن لمصر أن تحصل عليها وفي نوعيته. وتؤثّر الاعتبارات السياسيّة للدول المصدّرة للسلاح على كفاءة السلاح المصدّر للأقطار العربية. مثلاً، حصلت كلّ من السعودية واسرائيل على الطائرة ف ـ ١٥، ولكن الطراز الذي حصلت عليه السعودية حذفت منه بعض الأجهزة الفنيّة الموجودة في الطائرة.

كما أن الاعتبارات السياسية للدولة المصدّرة للسلاح تجعلها تفرض شروطاً على استخدام هذا السلاح، بما لا يتعارض مع مصالحها السياسية. ومن ذلك اشتراطها عدم استخدام هذه الأسلحة على جبهات معيّنة، أو حظر نشرها في مناطق معيّنة، وحظر نقلها إلى

(*) يعتمد هذا الجزء الخاص بتأثير العالم الخارجي في مجال صنع السلاح على ورقة أعدّها السيد جمال عبد الجواد لأغراض هذه الدراسة.

دول أخرى. ونظرياً، فإن الدولة المستوردة للسلاح يمكنها بمجرّد حصولها عليه استخدامه بالكيفيّة التي تحدّدها، ولكن عملياً فإن قدرة القطر المستورد على انتهاك شروط الاتفاق مع الدولة المصدّرة تتوقف على عوامل كثيرة، أهمّها طبيعة العلاقات والارتباطات التي تربطها بها، وهل تتيح هذه العلاقة للدولة المصدّرة القدرة على فرض إجراءات عقابية مؤثّرة على الدولة المستوردة، وقدرة الأخيرة على مواجهة هذه الإجراءات. والأرجح أن ترتبط هذه العقوبات بالسلاح موضع النزاع ذاته، مثل خطر تصديره، أو المستلزمات المكمّلة له، كالذخائر وقطع الغيار، ووقف تنفيذ الاتفاقات التدريبيّة. وفي التحليل الأخير، فإن المصلحة السياسية للدولة المصدّرة هي التي تحدّد نوع ردّ فعلها ومستواه تجاه انتهاك المستورد لشروط اتفاق البيع. وفي الحالة العربية، فإنه من المتوقّع أن تكون الولايات المتحدة كمصدّر للسلاح لبعض الأقطار العربية رافضة لاستخدام هذا السلاح ضد اسرائيل، وهو ما يضع قيداً حقيقياً على الأقطار العربية التي تستورد السلاح من الولايات المتحدة في مجال حريّة استخدام هذا السلاح ضد العدو الرئيسي للعرب.

ومن كلّ ما تقدّم، فإنه من الواضح أن درجة حساسيّة الأقطار العربية وانكشافها تجاه العالم الخارجي في مجال السلاح في إطار مشهد التجزئة، كبيرة وملموسة.

وفي مجال قطع الغيار، فإن درجة حساسيّة الأقطار العربية لقيود تفرضها الدولة المصدّرة هي أيضاً كبيرة، ذلك أن قطع الغيار مرتبطة بنوعية السلاح، ومن الصعب غالباً استبدال مصدر معيّن لقطع الغيار بآخر غير منتج للنوع نفسه من السلاح، ومواجهة مثل هذا الإجراء تتطلّب من الدولة الدخول في شبكات الوسطاء والمهربين الدوليين للسلاح، وهي عمليّة، ناهيك عن تكلفتها الاقتصادية العالية، فإنها أيضاً غير مضمونة النتائج. وتزداد درجة الحساسيّة كلما تعلق الخطر بقطع غيار أسلحة أكثر تعقيداً. وبالطبع، فإن درجة حساسيّة الدولة لاجراء مثل هذا تقلّ في الحالات التي يمكن للدولة فيها أن تعتمد على نفسها بدرجة ما لتوفير قطع الغيار اللازمة. وفي هذا المجال، فإن مصر وحدها بين الأقطار العربية لديها بعض هذه القدرة، بسبب اتّساع قاعدة الصناعات العسكريّة فيها، وبسبب نجاحها النسبي في ربط بعض عقود توريد السلاح باتفاقات لتصنيع بعض أجزائه.

وبصورة إجماليّة، فإن احتمال نجاح الأقطار العربيّة في الاعتماد على نفسها في توفير قطع الغيار، هو احتمال ضعيف مع فروق بسيطة بين قطر وآخر، وهو ما يعني درجة محدودة من الحصانة في هذا المجال. كذلك فإن الدول المصدّرة لقطع الغيار يمكن أن تفرض نوعاً آخر من القيود يتعلّق بقدرتها على التحكّم في أسعار قطع الغيار المصدّرة. وترتفع درجة حساسيّة القطر المستورد وانكشافه تجاه مثل هذا الإجراء في حالة ما إذا كان يعاني من أزمة اقتصادية، مثلما هو الحال في البلاد العربية غير النفطية.

وفي مجال الذخائر، يمكن القول أنه ربّما باستثناء الأقطار العربية الخمسة الكبرى (مصر وسوريا والعراق والجزائر، والسعودية)، فإن باقي الأقطار تعتمد بدرجة كبيرة على الخارج في

توفير احتياجاتها من الذخائر. أمّا بالنسبة إلى الأقطار الخمسة الرئيسية، فإن انتاجها من الذخائر يتفاوت بين واحد وآخر. وأفضلها حالاً هي مصر التي تنتج جميع أنواع الذخائر العادية، وذخائر الأسلحة الخفيفة والمدفعية والدبابات، وبعض أنواع الصواريخ المضادة للطائرات والدبابات. على الرغم من ذلك فإنها تعتمد على الخارج في توفير جانب من احتياجاتها من صواريخ الدفاع الجويّ المتطوّرة، وبعض أنواع القنابل والصواريخ التي تستخدمها القوات الجويّة. أمّا الأقطار العربية الأخرى، فإنها لا تنتج غالباً سوى أنواع الذخائر العادية فقط.

وفي أوقات السلم، فإن محاولة الأطراف المصدّرة للذخائر الحدّ من امداداتها أو فرض بعض القيود عليها، قد لا تؤثّر كثيراً على القدرة العسكرية للأقطار العربية بسبب ضآلة حجم الاستهلاك، وبسبب عدم وجود عوامل ضاغطة تحتّم إيجاد بدائل سريعة. أمّا في وقت الحرب، فإن هذا الاحتمال يمثّل تهديداً كبيراً للقدرات العسكرية للدولة بسبب الحجم الهائل من الذخائر الذي تستهلكه الجيوش. ويتوقف مقدار الخطر الناجم عن هذا السلوك على كثافة الحرب، وعلى حجم الاحتياط المتوافر لدى القوات المسلّحة، وعلى طبيعة الموقف الدولي من الحرب الدائرة. فإذا كان ليس من الصعب توفير بديل أو أكثر لمصدر التوريد الرئيسي في ما يتعلق بالذخائر التقليدية، فإن الأمر يختلف في مجال الذخائر الخاصة التي يرتبط استخدامها بطراز معيّن من الأسلحة، وبخاصة الذخائر التي هي أقرب إلى أن تكون سلاحاً أو نظاماً تسليحياً بحد ذاتها، مثل الصواريخ والقنابل التي يستخدمها السلاح الجوي، وكذلك الصواريخ المضادة للطائرات. ففي هذا المجال يضيق نطاق البدائل بشكل ملحوظ، بسبب ضيق دائرة المنتجين، وبسبب اختلاف قواعد استخدام وتشغيل منتوجات المصادر المختلفة، ممّا يجعلها غالباً تحتاج إلى بعض الوقت للتدرّب على استخدامها، ناهيك عن الوقت اللازم لتدبير البديل نفسه.

من زاوية أخرى، تطوّرت الصناعة العسكرية الاسرائيليّة بصورة ملفتة للنظر، خصوصاً في الفترة التي أعقبت حرب ١٩٧٣، بحيث أصبحت اسرائيل مكتفية ذاتياً في بالسلاح النووي، سواء أكان من ناحية الرؤوس النووية أم وسائل الاطلاق، وتسعى لكي تحقّق اكتفاء ذاتياً في الأسلحة التقليديّة، حتى صارت اسرائيل عام ١٩٨٥ الدولة الخامسة عشرة في تصدير الأسلحة في العالم. في المقابل، لم توجد تجربة عربيّة قوميّة في مجال الصناعة المحلية للسلاح، سوى هيئة التصنيع العربية التي بدأت في أعقاب حرب ١٩٧٣ بمصر، ثم لم تلبث أن توقفت عام ١٩٧٩، لظروف سياسيّة تتعلق بعقد اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل. والواقع أنه من الصعب أن نجد أيّ قطر عربي يملك إمكانات التوسّع في التصنيع الوطني للسلاح بمفرده، بالنظر إلى اعتبارات التمويل والتسويق والتطوير التي تتطلبها تلك الصناعة. وهكذا فإن ظروف التجزئة لا تسمح بأن تصبح صناعة السلاح احدى الصناعات الرئيسية في أيّ من البلدان العربية، ومدلول كلّ ذلك هو أن التجزئة سوف تدعم استمرار التبعيّة العسكرية للخارج.

**(د) تدريب الضباط والخبراء:** يسعى كلّ قطر عربي إلى تدريب عسكرييه في الدول الأجنبية، في كلّ من الشرق والغرب، ممّا يخلق عقائد عسكرية متباينة ونظم تدريب متباينة بين

الجيوش العربية. وبطبيعة الحال، فإن تكلفة هذا التدريب عادة ما تكون مرتفعة من الناحية الاقتصادية، وكذلك من الناحية النفسية حيث تؤدّي إلى الاحساس بمزيد من العزلة تجاه جيوش الأقطار العربية الأخرى. ولا شك في أن التدريب الأجنبي يكون موجّهاً نحو حماية حدود الدولة بمفهومها القطري الضيّق، في مواجهة تهديدات أو اعتداءات جيرانها من الأقطار العربية أو دول الجوار، دون أن يتّجه بالضرورة إلى مواجهة مصادر تهديد الأمن القومي وعلى رأسها اسرائيل.

**(هـ) التنظيمات العسكريّة الإقليمية:** قد يلجأ عدد من الأقطار العربيّة إلى إقامة تنظيمات أو ترتيبات عسكرية اقليمية، مثل التنسيق العسكري بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، أو معاهدة الدفاع المشترك بين مصر والسودان. وفي إطار التجزئة، نجد أن الترتيبات العسكرية الاقليمية تكون عند حدودها الدنيا من حيث عددها، وتكون عادة مرتبطة بحماية النظم الحاكمة ولتأمين الأمن الداخلي. وتالياً لا يمكن النظر إليها باعتبارها خطوة إيجابيّة نحو تنسيق أو تعاون قومي أوسع من نطاق الدولة القطرية.

يوضح لنا العرض السابق أن الأمن القومي منظوراً إليه من زاوية هذه المتغيرات الثلاثة ـ الاتفاق العام، والرفاهة، والقوّة العسكرية ـ يصير معرّضاً للخطر، من واقع تزايد احتمالات استخدام القوّة بين الأقطار العربيّة، والعجز عن مواجهة المصادر الرئيسيّة لتهديد الأمن القومي العربي.

هذا التردّي في الجانب العربي، يقابله توسّع في مستوى ومضمون الأمن الاسرائيلي، بما يؤدّي الى الانتقال بالمنطقة من نظام عربي تحيط به دول هامشيّة، إلى نظام من الدول منفطرة العقد تسوده إحدى الدول الهامشيّة وهي اسرائيل. بعبارة أخرى، يصير لاسرائيل القدرة على تحديد الأولويات وجدول الأعمال الخاصة بالمنطقة، وتنتقل المنطقة ككلّ إلى عهد السيطرة والهيمنة الاسرائيلية، خصوصاً في غياب دولة أو دول مركزيّة، قادرة على الدفع بعوامل الجذب، والحدّ من عوامل التجزئة.

إن الوصول إلى مرحلة الهيمنة، أو الامبراطورية الاسرائيلية، معناه الوصول إلى الأمن المطلق لدولة اسرائيل، حيث ينتفي التهديد الخارجي لأمنها من جانب أيّ قطر عربي، أو من جانب الأقطار العربية ككلّ. وممّا يساعد اسرائيل على ذلك أمران:

**الأول،** تزايد احتمال انشقاقات أوسع داخل البلاد العربية، وليس بينها فقط، نظراً لنشاط بعض الأقليّات، وهذا يضاعف من المخاطر التي تواجه الأمن القومي العربي.

**والثاني،** له طابع نفسي، فالتجزئة تزيد من الإحساس بالعجز وتدفع إلى تضخيم القدرات الاسرائيلية. وهكذا تخلق حالة التجزئة نوعاً من الردع الذاتي للأقطار العربية المبني على المبالغة في تقدير القوة الاسرائيلية، ومن ثم المبالغة في تقدير مظاهر عدم القدرة العربيّة.

**(٤) نتائج مشهد التجزئة**

يترتب على مشهد التجزئة عدّة نتائج، قد يدفع بعضها إمّا إلى بذل محاولات من

جانب بعض الأقطار العربية لإعادة النظر في شكل علاقاتها الثنائية والجماعيّة، خصوصاً في ما يتعلق بالمسائل الأمنية، وإمّا الانتقال كليّاً الى مشهد آخر من العمل العربي المشترك. ولعلّ أبرز نتائج هذا المشهد تتمثّل في تقوية جهاز الدولة، في مواجهة التنظيمات الشعبية والتطوعية في الداخل، وأيّ ارتباطات أو ترتيبات إقليميّة، تتعدّى الحدود السياسية للدولة، وازدياد معدّل التوتّر الاقليمي بين البلدان العربية. فكلّ بلد يبني قواته الذاتية من أجل الدفاع عن حدوده وسلامته ضد تهديدات البلاد المجاورة. كما تنعدم الوسائل الاقليميّة الفعّالة لحلّ المنازعات، أو على الأقل للحدّ من احتمالات تفاقمها. وسيادة وهيمنة المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومي العربي، بخاصّة فيما يتعلق باسرائيل، وعدم القدرة على وضع حدّ لقدراتها العسكرية، والوصول ـ من ثم ـ بالأمن الاسرائيلي إلى النمط المثالي، وهو النمط الذي يعني أنها أصبحت دولة غير معرّضة للتهديد؛ وزيادة نفوذ دول الجوار الجغرافي داخل النظام العربي واحتمال قيام تحالفات عربية مع إحداها، ضد أطراف داخل النظام العربي؛ وزيادة احتمالات اختراق وحدات النظام العربي من جانب القوّتين الأعظم وكذلك القوى الكبرى؛ وازدياد معدّلات ومستويات التوتّر الداخلي، نظراً لعجز النظم السياسيّة عن الاستجابة لمتطلّبات واحتياجات المواطنين، وقيامها بكبت مطالب الأقليات التي لم تندمج في النظام السياسي بعد، وضعف الترتيبات والتنظيمات العسكريّة الاقليمية. يترتّب على كلّ ما سبق، ضعف دور المؤسسات ذات الطابع الاقليمي وازدياد تدهورها مثل جامعة الدول العربية، واجتماعات القمة العربية، وكذلك تدهور مستوى الأمن القطري لكل بلد على حدة، وللنظام العربي ككلّ؛ هذا التدهور قد يدفع إلى التفكير في الانتقال إلى صورة أخرى من صور التنسيق والتفاعل الأوسع نطاقاً من المستوى الثنائي.

ومع وجود هذه الاحتمالات للانتقال إلى المشهد الثاني، إلاّ أن ذلك لا يتمّ بصورة مفاجئة. ففي ظل التجزئة ـ كما هو الوضع اليوم عام ١٩٨٧ ـ قد توجد بعض صور التنسيق الثنائي أو الأوسع من الثنائي والتي تتعدى المحاور بالمعنى السياسي أو العسكري إلاّ أن هذه الصور لا تعدّ خطوات في سبيل التنسيق الأشمل، نظراً لغياب الاتفاق حول مصادر التهديد للأمن، ومن ثم عدم الاتفاق على أساليب المواجهة. إن عدم القدرة المشار اليه، يدفع الأقطار العربية والنخب الحاكمة فيها إلى إعادة التدبّر في مصيرها خصوصاً في ظلّ التهديد الصارخ لوجودها ذاته، وتسعى طبقاً لعدد من الآليات الى الانتقال من التجزئة إلى مرحلة متقدّمة من التنسيق. من هذه الآليات، محاولة بعض الأقطار ذات الوزن تنشيط الترتيبات الاقليمية للقيام بدور أكثر فعالية على مستوى البلدان الأعضاء فيه، والسعي نحو فتح باب العضويّة لبلدان أخرى، بحيث تصير تلك الترتيبات أو التنظيمات وسيلة تنسيق وتعاون أكثر منها وسيلة لبناء محاور معزولة. مثال ذلك انضمام اليمن العربية واليمن الديمقراطية إلى مجلس التعاون الخليجي، وبدء نشاط أكبر لقطر أو أقطار اقليمية مركزية، تحاول بدرجة أو أخرى، الدفع بعوامل الجذب والحدّ من عوامل التنافر، بما يخلق درجة أكبر من احتمالات التنسيق لدرء المخاطر واحتواء التهديدات. وربما تنجح بعض محاولات التعاون القطاعي بما يدفع الى

انتشار نتائجها الايجابية عبر أكثر من قطر، فتصير مقدّمة لتعاون وظيفي في هذا القطاع، وقد يكون ذلك أقرب إلى التحقيق في المجالات العسكرية والأمنية. وقد تقودنا تداعيات هذه الآليات إلى المشهد المستقبلي الثاني.

## ٢ ـ مشهد التنسيق والتعاون

رأينا في نهاية المشهد الأول، كيف أن تضافر مصادر التهديد الرئيسيّة يؤدّي إلى وجود مخاطر حقيقيّة تتعلّق بالوجود العربي ذاته، وكيف يمكن أن يدفع ذلك بعض الأقطار العربية إلى التفكير الجدي في الانتقال بسياساتها الأمنية من المستوى القطري إلى مستوى أوسع منه، سواء أكان من الناحية الاقليمية أم من الناحية الوظيفية.

ويبدو من تتبّع قواعد العمل العربي في العقود المنصرمة، أن مجالات الأمن القومي والدفاع كانت بمثابة الميادين الرائدة في أغلب أشكال التعاون والتنسيق التي تمّت، وليس ببعيد أن تصير هي نفسها بمثابة الدافع ـ إن لم يكن المجال ـ للتنسيق بين البلاد العربية والذي ينقلها من التجزئة إلى مشهد مستقبلي آخر. وتتوقف عمليّة الانتقال على واحد أو أكثر من العوامل الآتية:

ـ تعاظم المخاطر الخارجية وتفاقم المشكلات الداخلية، بصورة تهدّد كيان الأقطار العربية، وتدفع بها إلى التفكير في أشكال أخرى من التعاون والتنسيق الأكثر فعاليّة في ميادين الأمن القومي والدفاع.

ـ زيادة الوعي لدى عدد كبير من الأقطار العربية بالخطر الماثل، الذي تشكّله اسرائيل، خصوصاً بعد وصولها إلى مرحلة الهيمنة على المنطقة، وإدراك هذه البلاد أن الوسيلة الأكثر فعالية للخروج من ظلّ هذه الهيمنة، تكمن في توسيع حجم القدرات العربية وزيادة فاعليّتها.

ـ تصاعد الضغوط، سواء من الهيئات الشعبيّة والتنظيمات غير الرسميّة من جانب، أم من المؤسسات العسكرية من جانب آخر، من أجل التوصّل إلى حدّ أدنى من الاجماع القومي حول أنسب الصيغ العربية للسياسات الأمنية، التي تتمكن من مواجهة كلّ من التهديدات الخارجيّة والمصادر الداخلية للتهديد.

ـ تبلور دور أكثر نشاطاً للبلاد العربية الرئيسية (مصر، العراق، سوريا، السعودية، الجزائر) في تعبئة القدرات الذاتية اللازمة لحفظ الأمن، وتعبئة قدرات أكبر عدد ممكن من البلاد العربية للغرض نفسه، وحدوث التنسيق بين هذه الأنشطة.

وفي تحليل الأمن القومي العربي في إطار المشهد الثاني سوف نتّبع الخطوات ذاتها، التي اتبعناها في المشهد الأول:

### أ ـ المعالم العامة للأمن القومي

تتحدّد الملامح العامّة للأمن القومي العربي، في حالة التجمّعات الاقليميّة، في بدء

الانتقال بالولاء السياسي من نطاق قطري ضيّق إلى نطاق اقليمي أوسع. ويكون هدف السياسات الأمنية هو حماية كلّ تجمّع من التهديدات الخارجيّة، والحفاظ عليه ككيان مستقلّ. ولا ينفي هذا، بطبيعة الحال، إمكانية تطوّر هذه السياسات والتنسيق الأمني بين أكثر من تجمّع، وقد يكون ذلك إحدى آليات الانتقال إلى مشهد الوحدة العربيّة.

كما يتّجه عدد النزاعات العربيّة إلى الانخفاض، بسبب قلّة عدد الفاعلين (٤ تجمّعات بدلاً من ٢٢ بلداً)؛ فكلّما قلّ عدد الفاعلين، كلّما انخفضت احتمالات التوتّر والصراع والصدام، هذا فضلاً عن أن قيام التجمّع في حد ذاته يعني تسوية النزاعات القائمة في داخله بين أعضاء التجمّع. وفي حالة ظهور نزاعات جديدة أو عودة بروز نزاعات قديمة، فإنه من الأرجح أن يمتلك التجمّع المؤسسات السياسيّة القادرة على احتوائها ومعالجتها.

ومع ذلك، فمن الممكن استمرار بعض النزاعات بين التجمّعات الاقليمية المختلفة، وذلك بسبب التنافس بين هذه التجمّعات على ممارسة النفوذ الاقليمي داخل الوطن العربي، وكذلك بسبب التنافس بين القوّتين الأعظم، وغيرهما من القوى الكبرى على مدّ يد الصداقة والتعاون والتحالف مع هذه التجمّعات. بعبارة أخرى، قد تصير هذه التجمّعات فرصة لبناء محاور وأحلاف اقليمية مرتبطة بالقوى الخارجيّة، وبسبب محاولات دول الجوار اختراق أحد التجمّعات، وغرس عوامل التفرقة والتنافس، فلربما يقود قيام التجمّعات إلى إثارة قضايا الاقليّات داخل كلّ تجمّع. فليس من المؤكّد أن يرتبط بناء هذه التجمّعات بتطوّر ديمقراطي يقود إلى تكامل الأقليّات في هذا المحيط الأوسع. من ناحية أخرى، يمكن أن نتوقّع زيادة التكامل السياسي والاجتماعي مع قيام التجمّعات التي تصبح أكثر ثقة ـ وانفتاحاً ـ في تعاملها مع الموضوع.

أمّا في حالة التنسيق الجماعي العربي، فسوف تتحدّد تأثيراته على السياسة الدفاعيّة والأمن العربي، بقدر اقتراب مجال التنسيق من هذه القضايا، وكلما ارتبط التنسيق مباشرة بقضايا الأمن ـ مثل التنسيق في مجال صناعة السلاح أو التدريبات المشتركة وعمل هيئات الأركان ـ كلّما كان التأثير على الأمن العربي أكثر بروزاً ووضوحاً. وفي هذا السياق، يمكن تخصيص جزء أكبر من الموارد القوميّة لهذه المجموعة من الأقطار المؤهلّة لتحقيق مردود أكبر في أحد الأنشطة الاستراتيجيّة المتعلقة بالدفاع والأمن القومي. وبالقدر الذي يتبلور فيه التنسيق الجماعي تقلّ حدّة النزاعات ـ العربية وعددها، وتظهر آليات لاحتواء ما يظهر منها وتسويته سلمياً.

وفي الحالتين ـ التجمّعات الاقليمية والتنسيق الجماعي ـ يستمرّ الاعتماد على القوى الخارجية لاستكمال مقومات الأمن والدفاع، وذلك للتقدّم الكبير في مجال صناعة السلاح، وعدم تصوّر وصول الوطن العربي، في ظل هذا المشهد إلى حالة الاكتفاء الذاتي في مجال السلاح. أضف إلى ذلك احتمال قيام نزاعات بين التجمّعات العربية تدفعها إلى طلب المساندة الأجنبية، وإن كان من الأرجح أن التنسيق الجماعي يفتح الباب أمام تقليل الاعتماد على الخارج

بصورة أكبر منه في حالة التجمّعات الاقليميّة، إذا ما تمّ في مجالات الأمن القومي بشكل مباشر.

أما من حيث مصادر التهديد وإدراكها، فيستمرّ الاتفاق الرمزي المعلن حول مصادر التهديد، وسيستمرّ الاختلاف في السياسات العمليّة. وفي إطار التجمّعات الاقليميّة، لن يوجد إجماع حول مصادر تهديد الأمن العربي، ذلك لأن كل تجمّع يحدد مصادر التهديد طبقاً للخطر المباشر الذي يقع عليه، أو المحتمل أن يشكّل تهديداً له. أمّا في حالة التنسيق الجماعي، فمن المتصوّر حدوث نوع من الاتفاق أو الاجماع حول التهديد الشامل، إذا كان التنسيق في قطاع الدفاع والأمن والنواحي العسكريّة.

يترتّب على ما تقدّم، استمرار الخلط بين المصادر الرئيسيّة وتلك الثانويّة للتهديد. وفي حالة التجمّعات الاقليمية، يعتبر الخطر الناجم عن دول الجوار بالنسبة إلى كلّ تجمّع بمثابة المصدر الرئيسي للتهديد، بصرف النظر عن تهديد الأمن القومي العربي الشامل. ويؤدّي الخلط السابق إلى زيادة احتمالات التورّط في أعمال عنف غير ضرورية مع دول غير عربية، في الوقت الذي تتمتّع فيه المصادر الرئيسيّة لتهديد الأمن القومي العربي بحريّة العمل والحركة والنموّ.

ومن المتوقّع أن يقوم عدد من دول الجوار الجغرافي، أو الدول الكبرى واسرائيل، بمواجهة التجمّعات العربيّة، وذلك إمّا باختراقها منفردين أو ـ وهذا هو الأرجح ـ تشكيل محور أو محاور عسكريّة مشتركة بينها؛ فيمكن أن نرى محور اسرائيل ـ ايران، أو اسرائيل ـ أثيوبيا، أو اسرائيل ـ تركيا، أو محاور ثلاثيّة بينها. بعبارة أخرى، فإن إقامة تجمّعات عربية تدفع بالآخرين إلى القيام بعمل مماثل. وهكذا تتصاعد التهديدات ولا تقلّ، ممّا يستدعي أن يقوم العرب من خلال التجمّعات الاقليمية أو التنسيق الجماعي، بإنشاء مؤسسات اقليمية قادرة على مجابهة هذه المحاور والتحالفات المعادية. وربّما يدفع ذلك هذه التجمّعات العربية إلى الانتقال بالوطن العربي إلى المشهد الثالث أيّ الوحدة العربية كحلّ لهذه التهديدات.

وينعكس كلّ ما تقدّم على السياسات الأمنية للتجمّعات الاقليمية التي من الأرجح أن يركّز كلّ منها على أمن كلّ تجمّع، وإلى دعم قدراته الأمنية والدفاعيّة، بالاعتماد على دولة أو دول أجنبية، وهو ما يضع حدوداً على فاعليّة تلك السياسات في مواجهة اسرائيل، وبالذات عندما يكون مصدر السلاح هو الولايات المتحدة. ومع ذلك، فمن الممكن تدريجياً ازدياد إدراك النخب الحاكمة في هذه التجمّعات، بانكشافها العسكري في مواجهة التهديدات الخارجية، ويدفعها ذلك إلى مزيد من التعاون فيما بينها، في المجالات العسكرية والأمنية، وبلورة مزيد من التنسيق الجماعي العربي الذي يتمّ بين التجمّعات في مجال صناعة الأسلحة أو التخطيط الاستراتيجي.

## ب ـ متغيرات الأمن القومي العربي

### (١) الاتفاق العام

وإذا كان الاتفاق العام يعني الوصول إلى مستوى أعلى من الاجماع القومي حول

الأهداف العليا، فإنه يبدو أن التجمّعات لن تؤدّي إلى زيادة ملحوظة في ذلك، مقارنة بوضع التجزئة، وذلك على النحو التالي :

( أ ) **الوثائق/ المؤسسات**: يتمّ التوصّل إلى وثائق جديدة خاصّة بإنشاء هذه التجمّعات الاقليميّة، مع تركيز هذه الوثائق على مسائل التنسيق في المجالات الأمنيّة الداخليّة دون الخارجيّة، والتركيز على التنسيق في المجالات الاقتصادية دون الميادين الاستراتيجيّة، ربما باستثناء تجمّع المشرق العربي، بحكم مواجهته المباشرة لاسرائيل. يضاف إلى ما سبق، أن المؤسسات التي ينشئها كلّ تجمّع بخصوص المسائل الأمنية قد تضعف المؤسسات القومية التي أنشئت في إطار جامعة الدول العربية أو معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وذلك بحكم تركيزها على القضايا الاقليمية الخاصة بكلّ تجمّع، ودون أن تربطها بالضرورة بقضايا التجمّعات العربيّة الأخرى. مع ذلك، فإن هذه النتيجة ليست ضرورية ومن المتصور أيضاً أن تكون المؤسسات التي تنشئها التجمّعات إضافة للمؤسسات القومية ودعماً لها، بحيث تكون الجامعة العربية ـ في صورة جديدة ـ مجالاً للتنسيق والتعاون بين التجمّعات الاقليمية، وتكون العلاقة بين المؤسسات الخاصة بكلّ تجمّع، وتلك الخاصّة بالجامعة، علاقة تكامل وتعاضد. والعنصر الحاكم في هذا المجال هو العلاقة السياسية بين التجمّعات ومدى وجود التعاون بينها.

(ب) **أشكال النفوذ الاقليمي والدولي**: ستظل التجمّعات الاقليمية في عضوية المنظمات المتعلقة بالعالم الثالث، خصوصاً مجموعة عدم الانحياز، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ومع ذلك، فإن قدرة هذه المنظمات ذاتها في طريقها إلى الضعف، ومن المتصوّر أن يسعى كلّ تجمّع إقليمي إلى زيادة قدرته على ممارسة النفوذ عبر علاقاته بدول العالم، أو التكتلات الدولية الأخرى. وسيحاول كلّ تجمّع بالضرورة أن يستخدم ما لديه من قدرات وإمكانات في هذا الشأن، وقد يخلق هذا قدراً من التنافس بينها. ولكن أياً كان الأمر، فإن التحوّل من ٢٢ بلداً إلى ٤ تجمّعات اقليميّة مثلاً يزيد من المصداقية العربية، ويدعم النفوذ العربي في النظام الدولي، الأمر نفسه ينطبق في حالة التنسيق الجماعي العربي، وبالذات عندما يكون في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجيّة.

(ج) **الحركة الدبلوماسية ومدى فاعليتها**: تتوقّف فاعليّة الحركة الدبلوماسية للتجمعات الاقليمية على طبيعة العلاقة بين هذه التجمّعات ومدى وجود التنسيق بينها. فإذا وجد، فإن التجمّعات سوف تكون لديها قدرة أكبر على التعامل الدبلوماسي ووزن أكبر في علاقاتها الثنائية، بالمقارنة بمشهد التجزئة. والأمر نفسه بالنسبة إلى التنسيق الجماعي العربي في المجال الدبلوماسي.

( د ) **الأهداف القومية الاستراتيجيّة العليا**: من الطبيعي أن يركّز كلّ تجمّع على القضايا المباشرة الخاصة به، ويتوقف ارتباط التجمّعات بالقضايا والأهداف القوميّة بطبيعة العلاقات بينها. ومن المتصوّر اختلاف درجة هذا الاهتمام من تجمّع لآخر، وفقاً للتوجّه السياسي والتأثّر بمصادر التهديد الرئيسية للوطن العربي. أمّا في حالة التنسيق الجماعي، بخاصة إذا ما تمّ في

إطار المجال العسكري أو الأمني، فإنه يمكن أن يتمّ التوصّل إلى بعض الأهداف القوميّة العليا، خصوصاً ما يتعلق منها بضرورة تحسين امكانات الوصول إلى درجة أكبر من الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على القوى الخارجية.

(هـ) **الارادة القوميّة أو الروح القومية والقدرة على التعبئة**: تستمرّ حالة عدم القدرة على التعبئة الشعبيّة في جميع التجمعات، خصوصاً إذا كانت هذه التعبئة مطلوبة لأهداف أو قضايا قوميّة عامة لا تتصل بالمصالح الخاصّة لكلّ تجمّع، ويمكن تصوّر وقوع عدوان خارجي أو اختراق لأحد التجمّعات، دون أن تستطيع التجمّعات الأخرى أن تعبّىء مواطنيها أو تشحذ هممهم لتأييد أشقائهم المعتدى عليهم ومناصرتهم.

من العرض السابق لمختلف المؤشّرات الدالّة على متغير الاتفاق العام، يتضّح أنه غالباً ما تؤدي نشأة التجمّعات الاقليمية، أو التنسيق الجماعي، إلى استمرار الاتجاهات الموجودة في إطار التجزئة، مع حدوث بعض عمليات الترشيد والاستفادة من الموارد وتحسين القدرة والفعالية.

### (٢) الرفاهة

بالنسبة إلى مؤشرات الرفاهة، نجد أنه من الصعب أن تتغير كثيراً، فيما عدا متوسط الدخل الفردي، نظراً لحريّة انتقال عناصر الانتاج في داخل كلّ تجمّع. ومع ذلك فسوف نتحدث عن كلّ مؤشّر على حدة.

(أ) **الناتج القومي الاجمالي**: في حالة التجمّعات الاقليمية، من الصعب تصوّر زيادة الناتج القومي الإجمالي بصورة مفاجئة، ولكن يمكن حدوثه في مدى أطول. ومع ذلك فإن القيمة المطلقة للناتج القومي الاجمالي للتجمّع ستزيد من الناتج القومي لكل قطر على حدة، ممّا يزيد من القدرة النسبية له على التعامل الدولي من جانب، وعلى الاضطلاع بمسؤوليات اجتماعية أوسع.

أمّا في حالة التنسيق الجماعي فتكون هناك فرص أوسع لزيادة الناتج القومي الإجمالي، وذلك باستثمار القدرات الجماعية للأقطار العربية في القطاع محل التعاون، فضلاً عن زيادة إمكانات الكثافة، نتيجة المزايا النسبيّة التي تتحقّق من التحوّل إلى الانتاج الكبير ممّا يزيد القدرة التصديرية أو القدرة على الاشباع الداخلي.

(ب) **متوسط الدخل الفردي**: من المتصوّر زيادة متوسط الدخل الفردي نتيجة تزايد احتمالات إعادة التوزيع، التي تتمّ في إطار كلّ تجمّع، وإن كان ذلك لن يحدث بالدرجة نفسها في كل قطر أو تجمع.

(ج) **توقّع الحياة عند الميلاد**: لا شك في أن الاستثمارات التي تمّت في الفترة ما بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٨٥، في قطاع الصحة والرفاهة والبيئة والخدمات الاجتماعية، سوف تنتج

آثارها الايجابيّة في زيادة معدل توقّع الحياة عند الميلاد بصرف النظر عن الدخول في تجمّع اقليمي، أو الدخول في تنسيق وتعاون وظيفي.

ومع ذلك، فإنه في حالة البلاد الفقيرة التي تدخل في تجمّعات تضمّ أقطاراً غنيّة، فإنها تستفيد من زيادة الاستثمارات العامة في هذه الخدمات الصحيّة والاجتماعية.

( د ) **معدل التعليم**: تستمرّ الطفرة التي حدثت في التعليم الأساسي والجامعي نتيجة لازدياد الاستثمارات الحكومية في مجال التعليم بالنسبة إلى البلدان النفطية، وينطبق ما سبق ذكره على البلاد الفقيرة التي تدخل تجمّعات تضمّ أقطاراً غنيّة.

(هـ) **نسبة الحضر إلى الريف**: من الصعب وقف تيّار الانتقال من الريف إلى المدينة، وليس من المتصور أن يكون لقيام التجمّعات الاقليمية أو التنسيق الجماعي أثر مباشر، إلا إذا حدث اهتمام بهذا الموضوع ووضعت السياسات الخاصة به.

### (٣) القدرة العسكرية

من الأرجح أن تزيد القدرات العسكرية عن غيرها من القدرات، حتى نهاية هذا القرن، خصوصاً إذا ما تمّ التنسيق الجماعي في مجالات الأمن والدفاع، ويظهر ذلك بوضوح أكثر بالنظر إلى المؤشرات الآتية:

( أ ) **حجم القوات المسلحة**: لا شكّ في أن حجم القوات المسلّحة سيزيد نظراً لاعتبارات منها: الزيادة السكانية ذاتها، والتحوّل التدريجي إلى نظم التجنيد الاجباري، وانتقال الشباب في سن التجنيد بين الأطراف العربية الأعضاء في كلّ تجمّع اقليمي. والأرجح أنه في حالة التجمّعات الاقليمية، سيقلّ التوتّر بين الأقطار العربية والذي زاد في ظلّ التجزئة، ممّا يوفرّ عدداً كبيراً من القوات المسلحة. ويمكن في هذه الحالة الوصول إلى تفوّق عددي ضد الدول التي تشكّل مصادر تهديد للوطن العربي.

(ب) **حجم الأسلحة ونوعها**: يظلّ التنافس قائماً بين دول الجوار الجغرافي، وبين التجمّعات الاقليمية للحصول على حجم أكبر من الأسلحة، وأنواع أكثر تقدّماً. بل إن هذا التنافس يزداد حدّة، بخاصّة من جانب اسرائيل، التي ترى بأنّ أيّ تجمع اقليمي أمني إنما هو موجّه ضدها. فالإدراك الاسرائيلي يقوم على تقسيم الوطن العربي إلى ثلاث دوائر استراتيجيّة هي: دائرة الجزيرة، وتقودها السعودية؛ ودائرة المشرق، وتتنافس على قيادتها كلّ من سوريا والعراق؛ ودائرة وادي النيل وتقودها مصر. وتقوم استراتيجيّة اسرائيل على منع تقارب أي دائرة من الأخرى، وعلى استمرار التنافس بين العراق وسوريا. ولا شك في أن تكوين تجمّع اقليمي في المشرق العربي يضمّ العراق وسوريا ـ خصوصاً مع انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية وتسوية الحرب الأهلية اللبنانية ـ من شأنه أن يزيد من تركّز الأسلحة ضد اسرائيل. كما أن تكوين الدائرتين الأخريين من شأنه أن يزيد من القدرات العربية في منطقة البحر الأحمر، وهو ما تعتبره اسرائيل خطراً عليها.

وفي ظلّ هذه التجمّعات، يمكن الحصول على أجيال أكثر تقدّماً من الأسلحة، نظراً لزيادة قدرة العرب على المساومة والمفاوضة. بيد أنه حتى في ظل هذه التجمّعات، وفي ظل التنسيق الجماعي في المجالات الأمنية والعسكرية، تظل اسرائيل على تفوقها النووي، ويزداد استخدام أو التلويح بالتهديد النووي ضد احتمالات النمو العسكري العربي في هذا المجال.

(ج) **الصناعة المحلية للسلاح**: في إطار التجمّعات الاقليميّة يتضمّن هذا المشهد اتجاه الأقطار المكوّنة لكلّ تجمّع ـ بدرجات مختلفة ـ إلى بناء قاعدة بحثية وتكنولوجيّة، والبدء في إقامة صناعة عسكرية موحّدة داخل كلّ تجمّع. ويلاحظ أن بعض عناصر هذه الصناعة موجودة في قطر واحد على الأقل في كلّ تجمّع اقليمي: مصر في وادي النيل، والجزائر في المغرب العربي، والسعودية في الخليج، والعراق وسوريا في المشرق العربي. ويلاحظ أيضاً أن تكوين التجمّعات الاقليميّة بهذا الشكل لن يكون مفيداً بشكل خاص لصناعة السلاح، إلاّ بدرجة محدودة. فالسودان ليس لديه الكثير الذي يقدمه لمصر في هذا المجال، وكذلك الحال بالنسبة إلى العلاقة بين أقطار الخليج والعربية السعودية. وتتحسّن الصورة بعض الشيء في حالة العلاقة بين المغرب والجزائر، حيث توجد قاعدة صناعية في المغرب. أمّا في تجمّع المشرق العربي، فإن الصورة تبدو أفضل، إذ توجد في سوريا قاعدة صناعية مناسبة، كما توجد فيها خبرات عسكرية مهمة، ويوجد لديها عدد كبير من الباحثين والعلماء، وهي في هذا تتشابه مع العراق.

وعموماً، فإن تصنيع السلاح في هذه الحالة لن يساهم في تعديل حقيقة اعتماد الوطن العربي على الخارج، في مجال السلاح، إلاّ بشكل محدود، بسبب ارتباط نمو صناعة السلاح المحلية، بنموّ القاعدة الصناعية وكذلك القاعدة العلمية والتكنولوجيّة، وهي الجوانب التي لا يتوقّع أن تحقّق تطوّراً كبيراً في هذا المشهد. أمّا الميزة المهمة التي قد يتيحها فترتبط برفع القدرة العسكرية للأقاليم العربية، مما قد يمكنها من الاستغناء عن الاعتماد على العالم الخارجي لبعض الوقت، وهو ما يمكن أن يكون مفيداً لإطالة صمودها، في وجه قيود تفرضها الدول الأجنبية على وارداتها من السلاح.

وفي إطار التنسيق الجماعي العربي تتّجه الأقطار العربية إلى تنفيذ برنامج للتعاون والتنسيق في المجالات الوظيفية المختلفة. وفي مجال السلاح، يمكن القول أن تنسيقاً عربياً جماعياً يمكن أن يساهم في تقليل اعتماد الأقطار العربية على العالم الخارجي بشكل ملحوظ. ففيما يتعلق بتصنيع السلاح، يؤدي التعاون والتنسيق بين القدرات العربية المختلفة المالية والدفاعية والتكنولوجية والبحثية والسياسية إلى تطوير صناعة السلاح العربية، بما يحقّق درجة أعلى من الاعتماد العربي على الذات. وتجربة إنشاء الهيئة العربية للتصنيع، بالتعاون بين مصر والسعودية وأقطار خليجية أخرى هي محاولة مهمة في هذا الاتجاه، لولا تعثرها بسبب توقيع اتفاقية السلاح المصرية الاسرائيلية. والأرجح أن يؤدّي تجديد التعاون العربي في مجال صناعة السلاح إلى رفع قدرة صناعة السلاح العربية بما يتيح لها تجاوز أرقى تجاربها المتحققة في مصر.

وسوف يكون لصناعة سلاح عربية نامية في هذه الحالة أن تساعد على قطع بعض الخطوات في سبيل توحيد نظم التسليح العربية، وكذلك في تطوير بعض الأسلحة والمعدات التي تلائم طبيعة الصراع أو الصراعات المحتملة.

غير أنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الأعوام التي تفصلنا عن تجربة الهيئة العربية للتصنيع ستجعل لصناعة السلاح العربية في هذه الحالة شكلاً مختلفاً. فبناء عدم الثقة الذي تراكم في الفترة الماضية، إضافة إلى نموّ طموحات بعض الأقطار العربية لتعظيم نفوذها النسبي في المنطقة، كل هذه جوانب يصعب التغاضي عنها وتجاوزها في هذا المشهد. وتالياً فإن الأقطار العربية، على رغم تعاونها في صناعة السلاح، فإنها ستكون حريصة على نشرها جغرافياً في أكثر من قطر، سواء بنشر مصانع إنتاج الأسلحة المختلفة، أم بتوزيع مراحل إتمام العملية الانتاجية بين عدّة أقطار. والأقطار المرشحة لهذا، هي تلك التي تمتلك قاعدة صناعية مناسبة، والتي تمثّل مراكز مهمة لتمركزِ عناصر القوة، والممثلة للتجمّعات العربية المختلفة. والأرجح أن تضم قائمة هذه الأقطار كلاً من مصر والعراق وسوريا والجزائر والسعودية، وربما الأردن والمغرب وليبيا.

ويؤدّي تحقق هذا المشهد إلى تخفيض درجة حساسية الأقطار العربية تجاه العالم الخارجي، في مجال الذخائر وبعض أنواع قطع الغيار والأسلحة الأقلّ تعقيداً، إلى درجة مناسبة. أمّا في مجال السلاح، فإن التنسيق العسكري الفعّال بين الأقطار العربية، سيتيح لها من القوة العسكرية ما يفوق ما هو متاح لدى مصادر التهديد المختلفة بعدّة مرات، وهو ما يعطي الفرصة للأقطار العربية للصمود في وجه ضغوط خارجيّة تستهدف الحدّ من إمدادات السلاح لأقطار عربية في أنواع السلاح المتطورة المختلفة، كالدبابات والطائرات وأنظمة الدفاع الجوي والانذار والصواريخ، وذلك عبر الاعتماد على ما يمكن أن توفّره أقطار عربية أخرى، بما يعني الحد من درجة حساسية الأقطار العربية تجاه مثل هذه الاجراءات. وتتوقف قدرة الأقطار العربية على تحمل إجراء كهذا على عدد من العوامل، أهمها حجم القوات المسلحة العربية، وحجم القوة العسكرية لمصدر التهديد، وعلى درجة تطوّر المتطلبات اللوجستية اللازمة لنقل الوحدات المقاتلة والمعدات، من قطر عربي إلى آخر في الوقت المناسب.

ربما يكون من المفيد للوطن العربي في هذا السياق أن أقطاره تتفاوت في اعتمادها على مصادر مختلفة للتسليح، بما يقلّل من فرصة تعرضها لحظر شامل على تصدير السلاح إليها في الوقت نفسه. وينقلنا هذا العامل إلى بحث درجة حصانة الأقطار العربية في هذه الحالة، ذلك أن توزعَ خريطة العلاقات الدولية للأقطار العربية على الكتل والمراكز الدولية سيجعلَ من السهل أن تنقل بعض الأقطار العربية اعتمادها في مجال التسليح من مركز دولي إلى آخر، اعتماداً على ميراث العلاقات بين بعض الأقطار العربية وهذه الدولة أو تلك من مصدّري السلاح الرئيسيين، وكذلك اعتماداً على خبرة بعض الأقطار العربية في استخدام السلاح المقبل من هذه الدول، ويؤدي هذا إلى رفع درجة حصانة الأقطار العربية في مجال السلاح، بدرجة كبيرة.

**(د) التدريب المحلي للخبراء العسكريين والضباط**: لا شك في أن التحوّل من التجزئة إلى التنسيق والتعاون يؤدي إلى زيادة فرص التدريب المحلي، وتقليل الاعتماد على الخارج وعلى الخبراء الأجانب في صفوف القوات المسلحة العربية. وفي هذا الإطار، يزداد دور المؤسسات التعليمية والمعاهد العسكرية العربية، فضلاً عن توافر مزيد من حرية الحركة داخل التجمّعات الاقليمية وفيما بينها. إن هذا التدريب المحلي للخبراء العسكريين والضباط من شأنه أن يقرّب المفاهيم والمصطلحات والتكتيكات العسكرية. وإذا كنا نتحدث عن التنسيق الجماعي في الميدان العسكري والأمني، فلا شك في أن التدريب المحلي يصير علامة مميزة وقطاعاً رائداً في إطار الأنشطة العسكرية المتعددة التي تمتد إلى إجراء المناورات المشتركة.

**(هـ) التنظيمات والترتيبات العسكرية الاقليمية**: يزداد عدد هذه الترتيبات الاقليمية وتزداد الفرص أمامها، وإن كانت تتركّز في البداية داخل كلّ تجمع إقليمي دون أن تمتد إلى الأقاليم الأخرى. ومع ذلك فكلما زادت التحديّات الخارجية والداخلية، كلما زادت فرص تطور هذه الترتيبات لكي تمتد عبر أكثر من تجمّع اقليمي. وفي البداية، سوف تركّز هذه الترتيبات على قضايا الأمن الداخلي، بيد أن تصاعد الأخطار الخارجية (بخاصّة الاسرائيلية والايرانية) سيدفعها إلى اتّساع نطاقها الجغرافي وامتدادها إلى الأمن الخارجي.

## ج ـ نتائج مشهد التنسيق والتعاون

إن الانتقال بالوطن العربي من حالة التجزئة والتشرذم إلى نظام التجمّعات الاقليمية، يعد خطوة متقدمة في طريق التكامل، خصوصاً إذا ما تمّ التنسيق الأفقي عبر حدود أكثر من تجمع. بيد أن نظام التجمّعات الاقليمية في ذاته، وفي سنواته الخمس الأولى على الأقل، يكون نظاماً مغلقاً. ومعنى ذلك أن احتمالات وجود توتر بين تجمّع وآخر تكون واردة، وتصير مهمة الحفاظ على أمن وسلامة الحدود السياسية لكلّ تجمع بمثابة هدف رئيسي للسياسات الأمنية. وفي البداية، لن يكون هناك اتفاق بين مختلف التجمّعات حول المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومي العربي، ذلك أن الهم الرئيسي لكل تجمع يكمن في حماية استقلاله وسيادته ضد التهديدات المباشرة الموجهة ضده. يضاف إلى ذلك أن أغلب هذه التجمّعات ستركّز في رسم سياساتها الأمنية على مصادر القلق الداخلي وعدم الاستقرار السياسي.

من ناحية أخرى، فإن قيام التجمّعات الاقليمية يستثير دول الجوار الجغرافي، والدول التي تشكّل مصادر تهديد رئيسية ممّا يدفعها إلى زيادة قوّتها وقدرتها، ومن ثم زيادة حدّة مخاطرها ضد التجمّعات العربية. ويبدو أن تصاعد حدّة التهديد الخارجي للكيانات العربية سيؤدي بها إلى ضرورة تطوير التعاون الوظيفي ليمتد إلى أكثر من قطاع، إضافة إلى فتح باب التفاعلات بينها بصورة قد تنقل النظام العربي كله إلى درجات أعلى من التكامل والاندماج، والتي قد تقود إلى مشهد الوحدة العربية. والتحليل نفسه ينطبق على حالة التنسيق الجماعي، وبالذات إذا كانت في المجال العسكري ـ الأمني.

ومن هنا، فإن مشهد التنسيق والتعاون هو مشهد انتقالي بالضرورة. فهو بالقطع خطوة أكثر

تقدماً إلى الأمام من مشهد التجزئة، وهو يحمل في ثناياه بذور واحتمالات التطوّر إلى درجات أعلى من التكامل والتوحيد.

## ٣ ـ مشهد الوحدة العربيّة

في تحليل أبعاد هذا المشهد، لا بدّ من التأكيد منذ البداية أنه مشهد مرغوب فيه، ليس من زاوية نظام القيم القومي فقط، ولكنه مشهد ضروري بالنظر إلى الأمن القومي العربي، ونتيجة التحدّيات التي تواجه مسألة البقاء العربي ذاته.

وبصرف النظر عن طبيعة الوحدة العربية، وما إذا كانت قائمة على قاعدة الاندماج في السوق العالمية أو التنمية المستقلة، فإن محصلتها النهائية تضيف إلى ترسيخ القدرات العربية الموجودة والممكنة لكي تصل إلى مرحلة القدرات الكافية لمواجهة التهديدات والأخطار.

### أ ـ المعالم العامة للأمن القومي

في إطار هذا المشهد يتم التحوّل في الولاء من المستوى القطري أو مستوى التجمّعات الاقليمية إلى المستوى القومي، حيث تسود دولة الوحدة في شكلها الاتحادي (الفدرالي) الجديد. وفي هذه الحالة تتمتع الحكومة الاتحادية بالسلطة في تقرير حجم الموارد القومية، ومعايير تخصيصها وتوزيعها والمشاركة فيها. وبدلاً من الاعتماد على الخارج ـ وهو الأسلوب الذي ظل سائداً في المشاهد الأخرى ـ فإن الأقطار العربية، بغضّ النظر عن نمط التنمية المتبع، تزداد حرية حركتها في النظام الدولي، وتتمتع بدرجة أعلى من حرية القرار السياسي. ففي إطار الارتباط بالسوق العالمية تملك الدولة العربية الاتحادية من القوى ذات الشأن والتأثير مـا يمكّنها من الاستفادة من علاقاتها التي ستأخذ شكل الاعتماد المتبادل. وفي إطار التنمية المستقلة، يكون الهدف تدعيم الاتجاه نفسه.

وتتأكد المكانة الدولية العالية للدولة العربية الاتحادية في النظام الدولي الذي يتّجه إلى الوحدات الأكبر، وتصير الدولة العربية الاتحادية إحدى القوى الدولية ذات الوزن السياسي والاقتصادي والعسكري الدولي. ويترتب على ذلك زيادة الوزن الدولي للتكتلات والتنظيمات التي تشترك فيها الدولة العربية الاتحادية، كمجموعة عدم الانحياز، أو منظمة المؤتمر الإسلامي، أو منظمة الوحدة الافريقية، وزيادة العزلة المفروضة على اسرائيل كمصدر رئيسي لتهديد الأمن العربي، وفتح الباب أمام تسوية القضية الفلسطينية في إطار الدولة العربية الواحدة.

وفي هذا السياق تزداد الرابطة بين المواطنين والسلطة، وتالياً تزداد قدرة الدولة العربية الاتحادية على تعبئتهم، في حالة تصاعد حدة مصادر تهديد الأمن القومي. وتتأكد هذه القدرة نظراً للوضوح الفكري والسياسي الذي يميّز دولة الوحدة. بعبارة أخرى، تزداد قدرة هذه الدولة على تعبئة الروح القومية والتي تشكل مؤشراً مهماً من مؤشرات الأمن القومي. وتتجه السياسات الأمنية بصورة رئيسية إلى محاولة صيانة دولة الوحدة ضد الأعداء المترصدين لها وبخاصة

اسرائيل، وتتطوّر أجهزة صنع السياسات الأمنية لكي تصير أكثر قدرة على تقديم رؤية واضحة لكيفية تحقيق الأمن القومي، ومن الخطأ تصوّر أن الصورة ستكون وردية تماماً دون عقبات أو مشاكل. فالوحدة سيكون لها مشاكلها، وسوف تثير مخاوف وتوجّسات لدى دول الجوار، كما ستعارضها القوى ذات الهيمنة في المنطقة. وعلى دولة الوحدة أن تدير استراتيجيّة سياسية معقدة مع الأطراف الاقليمية والدولية.

## ب ـ متغيرات الأمن القومي في ظل مشهد الوحدة

### (١) الاتفاق العام

إذا كان الاتفاق العام يعني الاجماع القومي، فإن دولة الوحدة تقوم بالفعل على هذا الأساس، ذلك أن جوهر قيامها وسببه هو هذا الاجماع القومي، ومن دون التفصيل في مؤشرات هذا المتغير، فإن الوثيقة الرئيسية التي تحكم دولة الوحدة هي الدستور الاتحادي، وهو الذي يحدّد التزامات وحقوق الوحدات الداخلة في تكوين الدولة.

وبالنسبة إلى الجوانب الأمنية والدفاعية، فإن الحكومة المركزية هي السلطة المنوط بها هذه الجوانب جميعها، وهي السلطة التي تنشىء المؤسسات الاتحادية التي تتولى مهام الدفاع والأمن القومي، مثل الجيش، والقوات الخاصة، ومناطق تركز القوات. يضاف إلى ذلك، أن دولة الوحدة ستنشىء البرلمان العربي الذي يختص بمراقبة السلطة الاتحادية التنفيذية. وهو البرلمان الذي يختصّ باتخاد قرارات الحرب، أو إقرار اتفاقات السلام، كما أنه يتولى التصديق على الميزانية العسكرية. ودولة الوحدة، كما سبق وذكرنا، تقوم على أساس من نفوذها داخل المنظمات التي تجمع دول العالم الثالث. فالاجماع القومي يزيل التوتّرات بين الوحدات ـ الولايات ـ أعضاء دولة الوحدة، ومن شأن ذلك أن يكرّس الطاقة والجهود من أجل زيادة المكانة الدولية لدولة الوحدة.

كما أن النشاط الدبلوماسي العربي المتزايد من خلال البعثات الدبلوماسية العربية في الخارج، سوف يؤدّي إلى نتيجتين مهمتين هما: زيادة المكاسب الممكنة على الصعيد الدولي للقضية الفلسطينية، وقدرة هذه الدولة العربية الاتحادية على حصار الدبلوماسية الاسرائيلية وكشفها في العالم. وتتحدّد الأهداف القومية العليا دون تنازع أو خلاف داخلي، ويتم تعبئة الروح القومية من أجل تحقيقها، ويتمثل الهدف القومي الأول في الحفاظ على دولة الوحدة آمنة، ويتمثل الهدف الثاني في تحقيق أمان المواطن وذلك بتأمين حاضره ومستقبله.

### (٢) الرفاهة

إن الوظيفة الرئيسية لدولة الوحدة تتمثّل في تحقيق الرفاهة بالنسبة إلى المواطن العربي. وهكذا، فإن هذه الدولة سوف يطلق عليها دولة الرفاهة، وذلك لقدرتها على زيادة الدخل القومي حين تستغل جميع الموارد الطبيعية والبشرية العربية، خصوصاً الأراضي الزراعية القابلة للزراعة، بغرض زيادة الناتج القومي الإجمالي، وبغرض تحقيق الاعتماد على الذات،

خصوصاً في مجال الغذاء. إن زيادة دور الدولة في مجال الرفاهة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدل ونوعية خدمات الدولة، في مجالي التعليم والصحة العامة. ودولة الوحدة سوف تجني الآثار الإيجابية للاستثمارات التي تمّت في العشرين عاماً المنصرمة في هذين المجالين. فمعدل الأمية يتراجع، ومعدل توقّع الحياة عند الميلاد يزيد، ويستمر التركيز على مناطق الحضر، وإن كانت دولة الوحدة تقوم بتنمية المناطق التي يطلق عليها (المناطق المحرومة) وهي مناطق ريفية أساساً، من أجل إعادة تطويرها ودمجها في المجتمع.

ولا شك في أن تحسن الخدمات في هذه الميادين يؤدّي بالضرورة إلى تحسّن ظروف الحياة واتخاذ جميع السياسات التي تكفل تحقيق درجة أكثر من (السعادة) للمواطن واستمتاع أكبر بحياته، ممّا يؤدّي إلى زيادة الولاء للدولة والإخلاص في الدفاع عنها.

### (٣) القدرة العسكرية

لا يمكن أن يشكّك أحد في أن مشهد الوحدة هو المشهد الوحيد الذي تزيد فيه القدرة العسكرية العربية، بشكل كيفي، ويتحقق فيه الاستخدام الأمثل لما يسمى بالقوّة الشاملة. ولا شك أيضاً في أن هذا المشهد هو الوحيد الذي يتحقق من خلاله الدفاع العسكري الفعّال عن الدولة، والذي يحقق ردعاً حقيقياً لمصادر تهديد الأمن القومي العربي.

وحجم القوات المسلحة العربية يزيد عن حجم أيّ دولة تشكّل مصدراً تقليدياً لتهديد الأمن القومي العربي، كما أن حجم القوات التي يمكن تعبئتها، يزيد عن حجم احتياط أيّ من هذه الدول، خصوصاً بعد تطبيق التجنيد الالزامي، والذي تقوم دولة الوحدة بتطويره.

كما تستطيع الدولة الحصول على أحدث ما في ترسانات الدول المتقدّمة من أسلحة ومعدات عسكرية. وهنا سوف تستمر الدولة في الحصول على الأجيال المتقدمة من الأسلحة من الدول المتقدمة، وذلك لأن الصناعة العسكرية العربية التي أنشئت في ظل التنسيق الجماعي، والتي تنمّيها دولة الوحدة، لن تستطيع حتى نهاية فترة الاستشراف أن تكفي احتياجات دولة الوحدة، كما أنها لن تكون مؤهلة بعد لإنتاج أكثر الأسلحة كفاءة وتقدماً من الناحية التكنولوجية. وفي ظلّ هذا المشهد، يتمّ الاتجاه نحو بناء صناعة سلاح عربية موحّدة ومتطوّرة، مما يعني أن صناعة السلاح العربي في هذه الحالة ستكون أكثر تطوراً منها في حالة المشهد السابق ـ التنسيق الجماعي ـ وقد افترضنا فيه أنه أمكن بناء صناعة عربية للسلاح تنتشر في عدد من الأقطار وتحقق جميعها درجة من التقدم أعلى قليلاً من تلك التي حققتها مصر، كأكبر قطر عربي منتج للسلاح في المشهد الأول. أمّا في هذا المشهد الذي يفترض درجة أعلى من التقدم الكمّي والكيفي في الأوضاع العربية، فإنه يتوقّع أن تُجرى درجة أعلى من تنسيق إنتاج السلاح العربي، ودرجة أعلى من توجيه الموارد العربية المادية والبشرية لتحقيق ذلك الغرض. كما يفترض أيضاً قدرة أعلى للدولة العربية الاتحادية على الحصول على شروط أفضل، لتوفير تكنولوجيا الصناعات العسكرية من الدول الصناعية المتقدمة. وطبقاً لهذه الشروط، فإنه يمكن لصناعة السلاح في

الدولة العربية الاتحادية، وبالذات تحت شروط تمويلية وتكنولوجية أفضل، أن تضع لنفسها هدف التوازن أو التكافؤ الاستراتيجي من خلال الردع أو هدف القدرة على تلبية مطالب الصراع مع اسرائيل دون اختناقات، حيث يفترض هذا المشهد أن الصراع مع اسرائيل سيشغل موقعاً أساسياً في قائمة أولويات دولة الوحدة.

وصناعة سلاح عربية بهذا المستوى، يمكنها أن توفّر الاحتياجات العسكرية الأساسية للدولة العربية بنسبة كبيرة، باستثناء الطائرات عالية التطور، وكذلك المعدات والأسلحة المتقدمة المرتبطة بالتطورات في مجالات الصناعات الإلكترونية وأسلحة الفضاء. ومن الواضح أن تحقيق هذا المشهد يوفّر لدولة الوحدة اكتفاء ذاتياً شبه كامل بما يتعلق بالذخائر، وذلك في غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً، بعد بداية التجربة. أما في مجال الأسلحة، فإنه يحقق لها اكتفاء ذاتياً في عدد كبير من أنواع الأسلحة، بحيث يترتب على هذا المشهد انخفاض حساسية الوطن العربي تجاه العالم الخارجي، وبالطبع في قطع غيار الأسلحة المصنعة عربياً، وأيضاً فيما يخصّ قسماً من الأسلحة غير العربية، حيث يتيح تقدم صناعة السلاح في دولة الوحدة فرصة تصنيع قسم غير قليل من قطع الغيار اللازمة لجيش دولة الوحدة.

غير أن كلّ هذه التطوّرات لن تنهي اعتماد الدولة العربية الاتحادية على الخارج في الحصول على قسم مهم من الأسلحة الرئيسية. وعموماً، فإنه لن يكون من السهل بالنسبة إلى أي طرف خارجي أن يتخذ إجراءات تتسم بالعداء، تجاه دولة كبيرة كهذه، بخاصة في ظل التزام هذه الدولة بسياسة خارجيّة متوازنة، كما أنه لن يكون صعباً على دولة الوحدة بإمكاناتها الكبيرة أن تحصل على احتياجاتها من السلاح من بدائل متعددة، وربما تكون أوروبا الغربية مصدراً مهماً لتسليح هذه الدولة.

وعموماً، فإن حصول دولة الوحدة على احتياجاتها من السلاح سيكون مرتبطاً بنموّ توجّهات علاقاتها الخارجيّة تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. فحتى في ظلّ سياسة صارمة لعدم الانحياز، سيكون هناك ميل حتمي للتقارب مع هذا الطرف أو ذاك، تبعاً لموقف الأطراف من دولة الوحدة، وطبيعة علاقات هذا الطرف بالأقطار التي تمثّل تهديداً لها، بخاصة اسرائيل.

إن حساسية دولة الوحدة تجاه العالم الخارجي في مجال السلاح ستنخفض. وذلك لأنها بإمكاناتها الكبيرة يمكنها أن تستغني لفترة من الوقت عن استيراد السلاح من الخارج اعتماداً على نقل الأسلحة والوحدات المقاتلة بين جهات الدولة المختلفة، فمجموع القوة العسكرية لدولة الوحدة أكبر من قوة مصادر التهديد المحتملة، وهو ما يمكن الاستفادة منه خصوصاً في ظل وجود قيادة عسكرية موحّدة. كما أن ضخامة حجم جيش دولة الوحدة تتيح لها أن تنوّع من مصادر سلاحها، دون تأثير سلبي كبير على كفاءة قواتها المسلحة. ويتيح لها هذا التنوّع سهولة نسبية في نقل اعتمادها من مصدر دولي إلى آخر، وفي توفير احتياجاتها العسكرية، وهو الذي يرفع درجة حصانة دولة الوحدة في هذا المجال إلى مستوى متقدم.

ولكن الانجاز الكبير في هذا المجال يكمن في القدرة على التدريب المحلي للقوات والخبراء والضباط، في المدارس العسكرية العربية، والمعاهد والأكاديميات العليا. وهكذا يصل العرب إلى «المبدأ العسكري العربي» والذي ينبع من خصائص المدرسة العربية في التدريب والفكر العسكريين.

### ج ـ نتائج مشهد الوحدة

يترتّب على هذا المشهد اندماج الوحدات السياسية العربية بالمعنى السياسي والقانوني، في إطار الكيان الأكبر المسمى الدولة العربية الاتحادية والتي تتمتع بالسيادة والاستقلال. ويحلّ جيش الوحدة محل الجيوش العربية المتعددة، ويصير هو الجهاز المكلف بحماية الدولة من التهديدات والأخطار الخارجية، ويستمتع المواطن بدرجة أكبر من الرضا داخل الدولة، نظراً لتحسن مستوى وظروف حياته، ونظرا لزيادة الفرص المتاحة أمامه، وكفاءة توزيع تلك الفرص. وتزداد قدرة الدولة على درء الأخطار دبلوماسياً وعسكرياً بصورة تحدّ من التهديد الفعلي، وتزيد من الإحساس الذاتي بالأمان. وهكذا، فإن مستوى الأمن القومي الذي يتحقق هو مستوى أعلى من الأمن الذي تحقق للوطن العربي في أي فترة زمنية سابقة، في ظل مشهدي التجزئة والتنسيق والتعاون.

## ثالثاً: العرب والمستقبل

في ختام هذه الدراسة، من الضروري أن نتذكر عدداً من النقاط الرئيسية بشأنها:

**أولاها**: إن عملية استشراف المستقبل ليست أمراً سهلاً، بل إنها في الحقيقة محفوفة بالكثير من المزالق والأخطار. فهناك خطر الانحياز الفكري والايديولوجي وخلط الرغبات والأماني بما هو ممكن وموضوعي. وهناك خطر الاستشراف لمستقبل مجتمعات، سِمَتُها الأساسية التغير المتسارع وعدم استمرارية علاقاتها وتوجهاتها. وهناك مشكلة وهي أن مفهومنا لمجال الاستشراف تخطى الجوانب التي يمكن تكميتها ليشمل الأبعاد غير المادية وغير الكمية في التحليل. وهناك مشكلة أن الوطن العربي لا يتمتع بمركز واحد لصنع القرار. وقد فرضت هذه الاعتبارات ضرورتان: أولاهما الشمولية في النظرة والتوجه، والكلية في مناحي التفكير والاستفادة من مختلف إسهامات العلوم الاجتماعية في التحليل. وثانيتهما العمل الجماعي في كل مراحل الدراسة والبحث والتحليل.

**وثانيتها**: ان الحديث عن المستقبل هو تناول لأفق زمني غير منظور أو معلوم بعد. وكلما اتسعت المساحة الزمنية للاستشراف، ازدادت الهوة بين ما عرفناه واختبرناه في واقعنا وبين شكل عالم المستقبل وهذا يفرض على الباحث الانطلاق من تصور نظري لطبيعة العلاقة بين خبرة الماضي ودروسه، وأوضاع الحاضر وقضاياه، وممكنات المستقبل واحتمالاته. وإذا كان الحاضر هو بقدر معين نتاج الماضي، فإنه بقدر آخر نتيجة تفاعلات بين معطيات مختلفة لم يكن ممكناً للذين عاشوا في الماضي أن يدركوا نتائجها وعواقبها. وكذلك فإن المستقبل ليس امتداداً

خطياً للحاضر، ولا توجد بالضرورة صور جنينية معلومة لكل احتمالاته في واقعنا المعاصر وإنما قد تؤدي تفاعلات التطور وضروراته إلى أوضاع مستحدثة. ومن هنا أهمية الخيال والابتكار والابداع في البحوث المستقبلية.

إن ذلك يثير قضية مهمة وجدية تتعلق بفكرنا السياسي والاجتماعي المعاصر، وهل العلاقة بين أنساق التفكير الراهنة في مجتمعاتنا وصيرورة الحياة من تغيرها وتبدلها وتحولها. وان السلفية هي في المقام الأول منهج فكري وتوجه عقلي أكثر مما هي مضمون بعينه، وهي بالتأكيد ليست احتكاراً لفريق أو اتجاه بذاته.

فالفكر الاجتماعي والسياسي، لا تنشق عنه الأرض وإنما يتكون من خلال التفاعل بين العقل الإنساني والواقع الاجتماعي المعاش، وبقدر ما تكون هذه الصلة حميمة ووثيقة، تكون عضوية المفكر والفكر وفائدته للمجتمع. ولكن أنساق التفكير تملك حياة مستقلة بها وبالذات عندما تكون قد اكتسبت شرعية وقبولاً في وقت ما. ويمكن لهذه الأنساق أن تستمر في الوجود حتى بعد أن تكون الظروف والملابسات التي أدّت إليها قد تغيرت.

لذلك فإن مناقشة المستقبل تتضمن أيضاً بحث الحاضر، وتأمل بعض الأفكار والمفاهيم والمسلمات الذائعة، والتدقيق فيها ومراجعتها من حيث المضمون والأساليب في ضوء الظروف المتغيرة.

**وثالثتها**: ان استشراف مستقبل العلاقات الاقليمية والدولية للوطن العربي ـ وهو موضوع هذا الكتاب ـ هو جزء من دراسة أكبر، تتضمن التفاعلات السياسية والاجتماعية الداخلية، وكذلك آفاق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ومستقبلها. علاوة على ذلك، ان التقويمات التي يصل إليها هذا الكتاب، هي ـ بحكم التعريف وعلى رغم الاستفادة من نتائج الدراسات الأخرى ـ ذات طابع جزئي، ذلك أن التقويم المتكامل والصحيح لمستقبل المنطقة العربية، لا بد أن يكون بناء على خلاصة وتفاعل كل هذه التطوّرات والمتغيرات الداخلية (اجتماعية وسياسية واقتصادية)، والعلاقات العربية ـ العربية، والعلاقات العربية ـ الاقليمية والدوليّة.

**ورابعتها**: ان الدراسات الاستشرافية تتجّه ـ فيما تتجّه إليه ـ إلى توسيع إطار الممكن وآفاق الميسور. فالدراسة المستقبليّة تتيح للرأي العام، ولصنّاع القرار، إدراك الاحتمالات المختلفة والبدائل المتاحة، وكيف يمكن تعظيم دائرة المتاح من خلال اختيارات وبدائل ممكنة.

ومن هنا الدلالة السياسية والأهمية الاجتماعية لبحوث الاستشراف ودراسة المستقبليات. فمثل هذه الدراسات ليست ترفاً ثقافياً، ولا هي هروب من أوضاع الحاضر إلى صور أفضل للمستقبل، ولكنها مران عقلي، يستهدف تحديد الصور المختلفة التي يمكن أن يتخذها المستقبل، وذلك من واقع الاختيارات التي يتخذها في الحاضر.

## ١ ـ العرب والنظام العالمي

إن أيّ دراسة للمستقبل لا بدّ أن تنطلق من صورة ما للعالم ولنماذج تطوّر النظام العالمي في أبعاده السياسية/ الاستراتيجيّة والاقتصادية/ التكنولوجية. ومن واقع الدراسات التي أجريت، فإنه يبدو أن القوة المحرّكة لعالم اليوم ولتداعيات تطوره في الأفق الزمني للاستشراف ـ ثلاثون عاماً ـ هي الثورة العلمية التكنولوجية، وبالذات في مجالات الحاسبات الإلكترونية الدقيقة، والهندسة الوراثية، والذكاء الصناعي، والاتصالات، والمعلومات، والتي تفتح الباب أمام تفاعلات جديدة، وتعيد طرح بعض المفاهيم التقليدية في مجال العلاقات الدولية للبحث والتفكير. ففي سياق تلك الحركة الهائلة لانتقال الأموال والمعلومات والبشر والخبرات عبر الحدود السياسية والقارات بما يتضمنه ذلك من اختراق للحدود، وبروز لأنماط جديدة من التفاعلات بين أطراف دولية في دول مختلفة وبعيدة عن بعضها البعض، فإن هذا يفرض إعادة النظر وتطوير الأساليب المتعلقة بحماية الأمن القومي.

هذه الثورة العلمية التكنولوجية دشّنت عمليتين تاريخيتين متزامنتين تسيران في اتجاهين متضادين، وتطرحان نتائج وتداعيات مغايرة، ولكنهما انعكاسان لعملية الجدل التاريخي نفسها.

**العملية الأولى**: هي مزيد من دمج العالم وانصهاره في بوتقة واحدة، وبالذات بين الدول المتقدّمة وعواصم الدول المتخلفة، وذلك من خلال أنشطة الشركات دولية النشاط وأدوات الاتصال والمواصلات وأجهزة الإعلام. ومع أن هذا الدمج يتمّ في إطار الدول المتخلفة أساساً، على مستوى العواصم، إلا أنه ليس قاصراً عليها. فبفضل التليفزيون وأساليب الإعلان المتقدمة انتقلت أنماط الاستهلاك الرأسمالية إلى كل مكان في العالم تقريباً. ومفاد هذا أن تأثير الثورة العلمية التكنولوجية متنوّع، فهو يقود إلى مزيد من القوة السياسية للدول الصناعية المتقدّمة عموماً، وإلى ازدياد الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وهو يؤدي إلى مزيد من الهوّة بين عواصم الدول المتخلفة وأريافها، وإلى مزيد من الاتصال والتفاعل بين العواصم والدول الصناعية المتقدمة، وهو يؤدّي أخيراً إلى نشر أنماط إستهلاكية (الطعام والزيّ على سبيل المثال) حتى في تخوم الدول المتخلفة.

نحن إذاً إزاء عملية تاريخيّة تعيد إلى الأذهان حركة الكشوف الجغرافية والاستعمارية التي تمّت في القرنين الثامن والتاسع عشر والتي عبرت عن توسّع النظام الرأسمالي من أوروبا إلى خارجها. وإذا كانت تلك الحركة قد أدّت إلى إعادة تعريف العالم، وإلى اتساع المفهوم المكاني للعالم بحيث أصبحت حدود العالم الجغرافية جزءاً من التكوين المعرفي للبشر، فإن ما يحدث اليوم هو إعادة تعريف للعالم على مستوى جديد، واتساع المفهوم التفاعلي والواقعي للعالم، بحيث تصبح كلّ أجزاء المعمورة مدمجة في تفاعلات النظام العالمي. وصحيح أن الكتّاب والباحثين في مجال العلاقات الدولية قد استخدموا تعبير النظام الدولي أو العالمي منذ مدة طويلة، ولكنه في الواقع لم يكن استخداماً دقيقاً ولا واقعياً، فلم يكن ما يسمى بالعالم وقتها

حقيقة هو حدود العالم بمعناه التفاعلي الواقعي. وعلى سبيل المثال، فإن ما يسمّى بالحرب العالمية الأولى لم يكن في واقع الأمر سوى حرب أوروبية في المقام الأول، وأن ما يسمى بالحرب العالمية الثانية لم تتعدد أطرافه ومجالاته الجغرافية بما يشمل العالم حقاً.

ويمكن القول إنه منذ نهاية الأربعينات، بدأت لبنات النظام العالمي في التراكم والتكامل؛ فكان هناك ظهور المعسكر الاشتراكي والثورة الصينية واستقلال الدول الآسيوية والافريقية وانعكاساتها على مسرح السياسة الدولية (حركة عدم الانحياز ـ حركة الشعوب الآسيوية الافريقية ـ الدعوة إلى نظام دولي اقتصادي وإعلامي جديد... الخ). وكان هناك نشاط المنظمات الدولية والاقليمية بأشكالها المتباينة (منظمة الوحدة الافريقية ـ جامعة الدول العربية ـ منظمة المؤتمر الإسلامي ـ الأمم المتحدة ـ اليونيسكو... الخ).

وكان هناك أخيراً الثورة العلمية والتكنولوجية التي تمثّل خطوة متقدّمة على طريق التحوّل من مفهوم العالم بمعناه الجغرافي والمكاني، إلى العالم بمعناه التفاعلي والواقعي، بمعنى أن تصبح كلّ ـ أو على الأقل ـ أغلب وحدات النظام العالمي جزءاً من، وطرفاً في، حركة التطوّر التاريخي.

ولكن عمليّة الدمج والتوحيد هذه لا تتمّ على قاعدة التكافؤ. كما أن هذه التفاعلات المتزايدة والمكلّفة لا تسير في طريقين (تأثيراً وتأثراً) بل إنها تتمّ في إطار نظام عالمي يتّسم بالطبقية وعدم المساواة، ويسيطر عليه عدد من مراكز النفوذ والتأثير تقع أساساً في كتلة الدول الرأسمالية المتقدّمة.

بعبارة أخرى، فإن عملية الدمج وازدياد التفاعلات التي أشرنا إليها يتضمّنان في واقع الأمر سيطرة من نوع جديد، تتجاوز الهيمنة على الأرض لتمسّ الذوق والعقل والشعور، ومن ثم السلوك وطرق التصرف. وهذا الجانب هو الذي يشرح العملية التاريخيّة المضادة التي يشهدها العالم ويفسرها.

**العملية الثانية** التي يشهدها العالم هي بزوغ تيّارات وقوى سياسية واجتماعية مضادة لتلك العملية الاندماجية التي أشرت إليها، تأخذ أحياناً صوراً دينية، وأحياناً أخرى صوراً قوميّة، وأحياناً ثالثة صوراً سلالية وعرقية وقبلية. ومع اختلاف الصور، فإنه يجمع بينها أنها تيّارات وقوى تخاطب الولاءات الأوليّة والتحتيّة للبشر، وغالباً ما تقدّم رسالتها في شكل خطاب سياسي يتسم بالمثالية والأخلاقية. من هذه الصور الثورة الإسلامية في ايران، والحركات الإسلامية الاحتجاجية في كلّ الدول الإسلامية تقريباً، وفي كل الدول التي توجد فيها أقليّات إسلامية ذات شأن، وحركة الأغلبية الأخلاقية في الولايات المتحدة، وحركات الأقليّات القومية والإثنية والانتفاضات القبلية في الدول النامية.

نحن إذاً إزاء عمليّة تاريخيّة مركّبة ومعقّدة، أحد طرفيها قوة الاندماج يغذيها التطور التكنولوجي، وهي تسعى إلى اختراق الحدود السياسية وتجاوزها، وتدعو إلى أنماط قيمية

واستهلاكية على مستوى العالم ككل. وطرفها الآخر محاولات التمايز والحفاظ على الهويّات الثقافية والحضارية واحترام الخصوصيات القومية والمحلية. ولأول وهلة، فإن الطرف الأول من هذه العملية يبدو وكأن له اليد العليا، وأن الطرف الثاني يغوص في ديونه وتمزقاته ومشاكله الداخلية. ولكن هذا الانطباع الأولي ترد عليه عدّة تحفظات، مبعثها مستقبل العالم الاشتراكي وقدرته على تقديم بديل حضاري تاريخي. ويرتبط بذلك مستقبل العلاقات السوفياتية ـ الصينية وقدرة الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية على الدخول في مضمار الثورة العلمية والتكنولوجية. وفي هذا السياق، يمكن فهم أهمية ودلالة مجمل السياسات التي يدشنها الزعيم السوفياتي غورباتشوف في النصف الثاني من الثمانينات. ومع استمرار هذه السياسات فإن الانطباع الأولي الذي أشرنا إليه، يجوز مراجعته، وتكون هناك إمكانيّة لبدائل أخرى.

وسوف يؤدّي هذا إلى مزيج من التغيرات المرتبطة والمتراكمة بين الكتلتين الكبيرتين ككل، سواء على مستوى الدولة العظمى أم أعضاء كل كتلة، وهي وضع الدولة الكبيرة في داخل كل كتلة، وتميّزها النسبي إزاء بقية الأعضاء، وفي علاقة الكتلتين بالعالم.

تلك هي المعطيات العالميّة التي علينا ـ وعلى غيرنا من أبناء العالم الثالث ـ أن نتعامل وأن نتفاعل معها. وفحوى ذلك أن أيّ مشروع حضاري أو نهضوي لأي أمة من الأمم، عليه أن يتحقق ضمن هذه المعطيات، وفي سياقها يصبح التحدي التاريخي أمام أبناء هذه الأمة هو كيفية تخقيق مشروعهم الحضاري، وطريقة التعامل مع تلك المعطيات العالمية التي تمثّل السياق الموضوعي لحركة الأمم والشعوب، وفحوى هذا أيضاً أن وزن وتأثير الدول ووحدات النظام العالمي في المستقبل سوف تتحدد بموقفها وموقعها إزاء الثورة العلمية والتكنولوجية، وبمدى مشاركتها فيها.

وفي هذا السياق التاريخي ينبغي طرح استشراف مستقبل الوطن العربي وآفاقه الاقليمية والدولية. ونحن ننطلق في هذا الصدد من استمرار الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي ـ وليس الوحيد ـ في النظام العالمي. ومع أن هذا النظام يشهد فواعل أخرى غير الدولة، ومع أن هذه الفواعل يمكن أن يكون لها دور حاسم في بعض الموضوعات والقضايا، فإن الدولة ما زالت هي الفاعل الأكثر تأثيراً بشكل مباشر في النظام العالمي. ومفاد ذلك أن العلاقات الدولية سوف تستمر في اعتماد مفاهيم الدراسات الاستراتيجيّة وتوازن القوى والأمن القومي، وأنه ليس من المنتظر أن تتوارى هذه المفاهيم في العقود الثلاثة المقبلة، وإن كان من المؤكد أن تتغير مضامينها وأولوياتها.

وإذا كان من المرجّح أن تستمرّ الدولة ـ وتجمعات الدول ـ باعتبارها فاعلاً أساسياً في النظام العالمي، فإن الأمر الذي يكون محلاً للبحث هو استمرار الاقليم بمعنى الجوار الجغرافي، كوحدة من وحدات هذا النظام، أو أحد مستوياته، ومن الناحية التاريخيّة، كان مفكرو العلاقات الدولية يميزون بين مستوى الدولة، والمستوى الاقليمي، والمستوى العالمي. وفي هذا الإطار، كان المستوى الاقليمي بمثابة حلقة وسط بين الدولة والنظام العالمي، وفي

هذا السياق برزت المنظمات الاقليمية التي تقوم على معيار الجوار الجغرافي، ومثّل كلّ منها نظاماً فرعياً في إطار النظام العالمي. ولكن مع التقدم التكنولوجي وازدياد التفاعلات بين دول جدّ متباعدة جغرافياً بدأت تظهر نظم فرعية جديدة تقوم على أسس غير جغرافية، وتمّ إعادة تعريف الاقليم، بحيث يكون الأساس هو كثافة التفاعلات، وليس الجوار الجغرافي، وبرزت تعبيرات مثل «النظام الفرعي للطاقة» و«النظام الفرعي للنفط»، بمعنى مجموعة الأطراف والتفاعلات المرتبطة بإحدى قضايا النظام العالمي، بغضّ النظر عن الموقع الجغرافي لتلك الأطراف.

وحتى في تعريف النظم الاقليمية ـ بمعناها الجغرافي ـ اتّجه بعض الباحثين إلى إدخال دول ليست جزءاً من الاقليم، ضمن أطرافه، بناء على معيار كثافة التفاعلات. ومن ثم اعتبر البعض أن الولايات المتحدة مثلاً أحد أطراف النظام الشرق أوسطي. وفحوى هذا التطوّر، أن العامل الأكثر تأثيراً في تحديد حدود الأقاليم وأطرافها ومدى اختراقها من جانب الآخرين هو حجم وكثافة التفاعلات بين أطرافها، وأن تلك التفاعلات سوف تتحدّد بعوامل موضوعية مثل درجة التطور الاقتصادي بين الوحدات، واستراتيجيّة التنمية فيها، وموقع الأطراف من الثورة العلمية والتكنولوجية.

**نحن، إذاً، نبحث في كيفية استطاعة أمة مجزأة أن تسير في الطريق الذي يقودها إلى** الوحدة، بحيث يؤكّد على الموحدات بينها، ويوظّف علاقاتها الاقليمية والدولية بما يحقق ذلك. وهذا السعي لا يتم في مختبر معزول ولكن في عالم يموج بالتغيرات والتحوّلات، انهارت فيه خلال الثمانينات القواعد المنظمة للعلاقة بين المعسكرين دون الوصول إلى قواعد أخرى مستقرة ومقبولة. أضف إلى ذلك أن الانفجار السكاني في العالم الثالث، وعدم الاستقرار السياسي، ومحدودية مردودات خطط التنمية فيه، تشير إلى استفحال النزاعات بين دوله.

وتخرج من النظام العالمي تأثيرات مختلفة في طبيعتها وشكلها. فمنها معطيات لا يمكن مقاومتها أو رفضها، ومنها ما يمكن التفاوض بخصوصه والوصول إلى حل وسط، ومنها ما يمكن رفضه. علاقتنا بالنظام العالمي وقواه الكبرى إذاً ـ سواء أكنا نتحدث عن الولايات المتحدة أم عن الاتحاد السوفياتي ـ لا يمكن تبسيطها واختزالها في شعار سياسي بأننا أعداء هذا الطرف وأصدقاء الطرف الآخر، فالأهم من رفع الشعار هو ترجمته إلى استراتيجيّات وسياسات وبرامج عمل، وكم من أقطار عربية رفعت أكثر الشعارات تطرفاً في الوقت الذي استمرّت تتاجر وتنمّي علاقاتها بهذه الدولة المعادية. وهكذا، فإن القضية تصبح: كيف ندير علاقاتنا الاقليمية والدولية بما يحقق أهدافنا في إطار كل مشهد؟ وكيف نحقق أكبر قدر من الفوائد من ارتباطاتنا الدولية في إطار كل مشهد؟ وكيف نعظّم الفرص ونقلّل القيود؟

إن المشروع العربي ـ مشروع الوحدة ـ هو مشروع معقّد. وعبّر عن ذلك أحد مؤرخي الحركات القومية في العالم بقوله: «إن تاريخ الشعوب الناطقة باللغة العربية ودولها وحركاتها الاجتماعية والسياسية في القرن العشرين أكثر تعقيداً من أيّ مجموعة أخرى من البشر انطلقت منها حركة للوحدة القومية».

ووجود ضرورات عملية ومصلحية لهذا المشروع، لا يعني أنه يتمّ من تلقاء ذاته أو بطريقة حتمية، بل إنه يتطلّب التدبّر والتحسّب، ويتطلّب فهماً للعقبات الداخلية وتقديراً لقوة الأعداء الخارجيين كما يتطلّب موقفاً دولياً مؤاتياً. والعمل من أجل الوحدة هو الردّ التاريخي على ما قامت به الدول الأوروبية من حوالى قرن من الزمان، عندما بدأت ترتب أوضاعها وعلاقتها على أساس نبش الامبراطورية العثمانية وتقسيم إرثها. وهذا السعي من أجل الوحدة سوف يستغرق وقتاً طويلاً يتناسب مع جلال الهدف وصعوبته، ويرتبط مع نسق الاحتمالات والفرص المتاحة اقليمياً ودولياً، وكيفية التعامل مع هذا النسق واستثماره. وصحيح أننا نتحدث في هذه الدراسة عن ثلاثة مشاهد رئيسية، ولكن كل مشهد يفتح الباب أمام احتمالات وتصوّرات أخرى.

## ٢ ـ مشهد التجزئة

لقد اتّضح من الدراسة أن مشهد التجزئة لا يمكن أن يكون مجرّد استمرار خطي للوضع القائم، وأن تداعياته تقود بالضرورة الى تدهور الأوضاع الداخلية والاقليمية في الوطن العربي بما يؤدّي الى زيادة تبعيته، ويتمثّل ذلك أساساً في مجالات الغذاء والسلاح والتكنولوجيا، وأن تداعيات هذا المشهد يمكن أن تقود الى مزيد من البلقنة والتجزئة لبعض الوحدات السياسية القائمة، والى مزيد من التدخل لدول الجوار الجغرافي غير العربية في تحديد مستقبل المنطقة، والى بروز القوى الاسرائيلية بشكل مهيمن ومسيطر.

يقود هذا المشهد الى وقوع بعض الأقطار العربية في براثن التقلّصات الاجتماعية والسياسية الضيّقة، وإلى مزيد من النزاعات العربية ـ العربية (سوريا/ العراق، المغرب/ الجزائر، مصر/ ليبيا، مصر/ السودان، ليبيا/ تونس) التي تطفو الى السطح، إمّا نتيجة رغبة الفئات الحاكمة في توجيه الأنظار الى أعداء خارجيين، وإما بفعل تدخلات خارجية، كما يقود الى احتمالات حروب أهلية (لبنان ـ السودان ـ العراق ـ الجزائر). وكل ذلك في إطار انتشار نموذج حي، يعتمد على تبني أنماط استهلاكية مسرفة، وبروز جماعات الرفض الثقافية والمهيمنة.

في هذا الإطار، فإن المنطقة العربية تكون في موقع «المستقبل» لما يرد عليها من تأثيرات، مصدرها دول الجوار والنظام العالمي. وتتسم ردود الفعل العربية بالتعدد وعدم الانسجام والتباين، لأنها تصدر عن وحدات متنوّعة لصنع القرار. وتقلّ ردود الفعل ذات الطابع الجماعي أو المشترك. أما التفاعلات التي يكون العرب مصدرها فتقل باستمرار.

في هذا المشهد، سوف تحدّد مستقبل العرب مخططات الآخرين وتصوراتهم. ويكون مفهوم الترشيد، وإنقاذ ما يمكن انقاذه هما اختيار أفضل ردود الفعل، أو بتعبير أدق، أقلّ ردود الفعل سوءا إزاء أفعال الآخرين ومبادراتهم.

وفي هذا السياق، يمكن أن تنخرط بعض البلاد العربية ضمن نظم اقليمية متعدّدة بحيث تدخل منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج ضمن اقليم جنوب غرب آسيا؛ وتدخل بلاد المغرب

العربي ضمن نظام متوسطي يشمل جنوب أوروبا، في إطار التعاون مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية؛ كما يمكن لبعض البلاد العربية أن تنخرط في مجموعات دولية نوعية مختلفة ذات مواقع ومواقف متباينة من النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، وفقاً لطبيعة المجموعة، ولموقفها من قضايا الديون ونقل التكنولوجيا والنظام النقدي العالمي. ويؤدّي هذا الى غياب موقف عربي مشترك، وإلى ضعف الموقف العربي التفاوضي في داخل كلّ مجموعة، وإلى تقلّص علاقات البلاد العربية فيما بينها ومع دول العالم الثالث، باستثناء الدول الصناعية الجديدة. وينعكس ذلك كله على ضعف المنظمات الاقليمية العربية التي تتخذ بشكل متزايد طابعاً شكلياً. وقد يتفكك بعضها لحساب تجمّعات أضيق نطاقاً.

ووفقاً لتداعيات هذا المشهد، فإنه يصير من الطبيعي أن تنتقل المنطقة العربية من مفهوم المنطقة ـ الأمة أي المنطقة الجغرافية التي تعيش عليها أمة واحدة بمعناها السياسي والثقافي والحضاري، إلى المنطقة ـ الاقليم أي المنطقة الجغرافية التي تحيا فيها مجموعة من الأقوام والشعوب المتجاورة. بعبارة أخرى، يفقد النظام الاقليمي العربي صفة القومية، وتستمر صفته الاقليمية باعتباره أحد أشكال النظم الاقليمية الموجودة في العالم، كالنظام الاقليمي في جنوب آسيا أو شرقها على سبيل المثال. أي يتحوّل من النظام العربي الى النظام الشرق أوسطي. وخلال ذلك تندثر تدريجياً الخصوصية الثقافية للعلاقات بين البلدان العربية، وتصبح العلاقات بينها علاقات دولية يحكمها وينظمها القانون الدولي العام، شأنها في ذلك شأن أيّ علاقات دولية أخرى. وتتأكد هذه القيم ليس على مستوى الحكومات والنظم الحاكمة فقط، ولكن على مستوى الشعوب أيضاً. ومن الأرجح أن تستمرّ معاني الأخوّة العربية والرابطة العربية، لكن بمعنى ثقافي محض تنتفي منه الاعتبارات السياسية والقومية. وبتواري الرابطة القومية الأشمل، تتأكد الولاءات القطرية وتتكرّس ولاءات موجودة الآن بالفعل (لا بد أن تذكرني بمسيرة دول أمريكا اللاتينية التي دافعت عن الوحدة على يد سيمون بوليفار، ولكن الأحداث قادتها إلى نتيجة أخرى).

بالنسبة إلى الصراع المركزي في المنطقة، يستمرّ غياب استراتيجيّة عربية لمواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، وفي حالة وجودها، في شكل بيان أو وثيقة، يستمرّ عدم الالتزام العملي بها، مما يجعل المنطقة تسير تدريجياً، وبالذات في إطار الرادع النووي الاسرائيلي، نحو عهد السلام الاسرائيلي حيث تتسع دوائر أمن اسرائيل مع تعاظم قوّتها. وقد تكون هناك فرصة لتحقيق التصور الاسرائيلي عن المنطقة والذي يتمثل في مزيد من التفتيت والتجزئة على أساس طائفي (دولتان في مصر، ثلاث في العراق، ثلاث أو أربع دويلات في سوريا، خمس مقاطعات في لبنان) وحلّ القضية الفلسطينية باعتبار شرق الأردن وطناً للفلسطينيين.

## ٣ ـ مشهد التنسيق والتعاون

وإذا كان العرب لا يحتاجون الى تخطيط لكي يتحقق المشهد الأول، وأن كلّ ما عليهم القيام به هو الاستمرار في أداء أمورهم ومواجهة مشاكلهم بالأسلوب الراهن، فإن الانتقال إلى

أيّ وضع آخر يحتاج إلى تخطيط وإرادة، يحتاج إلى استراتيجيّة وسياسة، يحتاج إلى تدبر وتبصّر وتعقّل، ويحتاج إلى إرادة في التعـامل مع المعطيات العالمية التي تحيط بنا.

من الضروري في هذا السياق فهم العلاقات بين النظام العالمي والنظم الفرعية بشكل دقيق. النظام العالمي هو توصيف لعلاقات الهيمنة والنفوذ السائدة في العالم والتي تستمدّ أساساً من طبيعة العلاقة بين القوّتين العظميين. وصحيح أن لكلّ من القوّتين حلفاء وأنصاراً ومعسكراً، وأن عليها أن تتشاور معهم من حين لآخر، ولكن يبقى النظام العالمي رهناً بتحرّكات العملاقين.

هذا النظام العالمي يشهد أنماطاً من الصراع والتحالف التنافسي والتعاون في الوقت نفسه. وهناك قواعد للعبة بين الدولتين العظميين، واحترامها هو الذي يحول دون نشوب حرب كونيّة. هناك تفاهم بينهما على مناطق النفوذ، ومناطق الأمن الحيويّة لكلّ منهما ومناطق التنافس والصراع أيضاً. وهناك تفاهم بينهما على عدم السماح لطرف ثالث بأن يستدرجهما الى مواجهة مباشرة، ومن ثم ضرورة الاتصال المباشر والمستمرّ بينهما. هذا النظام يمثّل الإطار الذي على الدول الصغيرة والمتوسطة أن تتحرّك في سياقه. وهو بهذا المعنى يقدّم لها مجموعة من الفرص كما يفرض عليها مجموعة من القيود والحدود.

في فترة سابقة، كان نظام الحرب الباردة يسمح لهذه الدول بأن تستفيد من التنافس بين العملاقين، وأن تهدّد إحداها بالتحوّل الى اخرى، إذا لم تتمّ الاستجابة لمطالبها. وفي فترة أخرى عندما ساد الوفاق، لم يعد ذلك ممكناً بالدرجة نفسها. من ناحية أخرى، هناك قيود ومحددات ترتبط بمصالح الدولتين في مناطق العالم المختلفة. وليس وارداً مثلاً أن يكون في أفغانستان أو فنلندة نظام معاد للسوفيات، ولا تسعى الولايات المتحدة الى ذلك. وليس وارداً بالمنطق نفسه أن يسعى السوفيات لكسب نفوذ حقيقي في منطقة الخليج، لإدراكهم حجم المصالح الغربية فيها. نحن لا نقصد بذلك تأكيد المقولات الساذجة حول تقسيم كلّ العالم إلى مناطق نفوذ بين الدولتين بطريقة نهائية ولا مراجعة فيها، فهذا غير صحيح بدليل استمرار الصراع بينهما في الجنوب الافريقي والمنطقة العربية، وبدليل أن كليهمـا لا يألوان جهداً في كسب نقطة جديدة يحسّن بها أحدهما مركزه التفاوضي تجاه الآخر. ولكن المقصود أن السياسة الدولية لا تحركها البيانات السياسية الملتهبة أو المبادىء والقيم العليا، بل تقوم على أساس مصالح يتم حسابها، وأن ترجمة هذه المصالح إلى خطط وبرامج عمل تتمّ وفقاً لعلاقات القوى بين الأطراف، وأن الدول تحدّد مواقفها بناء على تصوّرها لقوّتها ولقوّة الآخرين.

وفحوى التحليل السابق أن النظام العالمي يحدّد المناخ الذي تتحرّك فيه الدول الصغيرة والمتوسطة، وأنه لا يفرض علاقات جامدة إلاّ في حالات استثنائية ـ مثل أفغانستان وفنلندة باعتبار أن لهما حدوداً مباشرة مع الاتحاد السوفياتي ـ وأنه في أغلب الحالات يقدم مناخاً للحركة، وسياقاً للتصرّف تتحدّد فيه بصفة عامة الاختيارات والبدائل. ولكن صياغة تلك الاختيارات والبدائل والتحرك لتحقيقها ـ التي يسودها التقدم أحياناً والتراجع أحياناً أخرى ـ هي من صميم اختصاص وقدرة قيادات الدول الأخرى. نعم، توجد حدود وقيود، ولكن توجد أيضاً

فرص واحتمالات، كما توجد مساحة للحركة والمناورة، تتسع أحياناً، وتضيق أحياناً أخرى، وتختلف من بلد لآخر وفقاً لموقعه، ومن زمن لآخر وفقاً لحالة العلاقة بين الدولتين العملاقتين.

علاوة على ذلك، فليس صحيحاً أن الدول المتوسطة وبالذات تلك ذات النفوذ الاقليمي تكون دائما في موقع المستقبل لتأثيرات النظام العالمي، وأن دورها يقتصر على ردّ الفعل، وإنما يمكن أن تتدخل للمساهمة في تشكيل النظام العالمي ذاته، والاسراع ببعض تفاعلاته دون الأخرى. ونستطيع أن نعطي أكثر من مثل للدلالة على ذلك من واقع الخبرة العربية. فمّما لا شك فيه أن سياسة مصر في منتصف الخمسينات، وشراء السلاح من الاتحاد السوفياتي كان من شأنهما دعم المعسكر الاشتراكي سياسياً واستراتيجياً، وكان من شأنهما أيضاً تقليص نفوذ الدول الغربية. وهكذا لعبت المنطقة العربية دورها في تدعيم التوازن السياسي الاستراتيجي بين المعسكرين، والذي بدأ في الظهور مع مطلع حقبة الستينات. كذلك لعبت المنطقة دورها في إبراز حدود سياسة الوفاق، كما أفصحت عنه ردود فعل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إزاء تطورات حرب أكتوبر، وبالذات عندما وصل الموقف الى أبـواب مواجهة مباشرة بينهما، كما بيّنت تطوّرات الحرب حدود العلاقة بين أوروبا وأمريكا في داخل التحالف الغربي. وأدّى الحوار العربي الاوروبي الى تقديم دليل آخر لحدود العلاقة نفسها. أضف إلى ذلك أن سياسة مصر في نهاية السبعينات وما تمخض عنها من معاهدة للسلام بين مصر واسرائيل كان لها تأثير في إنهاء سياسة الوفاق، وتدعيم علاقات الحرب الباردة الجديدة وانفراد الولايات المتحدة بالمنطقة. ومفاد ذلك كلّه أن الوطن العربي لم يكن مجرّد احد موضوعات أو مجالات النظام العالمي، وإنما كان له دور فيه أيضاً.

في هذا السياق، فإن تحقّق مشهد التنسيق والتعاون العربي يتطلّب تغييراً في رؤية النخب العربية الحاكمة، ويتطلّب تحديداً حدوث هذا التغيير في عدد من البلاد العربية الكبيرة، كمصر وسوريا والعراق والسعودية والجزائر. كما يتطلّب بناء المؤسسات الكفيلة والقادرة على القيام بمهام التكامل، والتنسيق الوظيفي، وعلى بلورة الاجراءات والقواعد التفصيليّة التي تطمئن الأطراف الصغيرة وتحقق الثقة المتبادلة وتستجيب إلى الشكوك والتخوّفات القائمة (تجربة السوق المشتركة).

وتحقّق هذا المشهد يحسّن نسبياً من أوضاع العرب، ولكنه في الأرجح شكل انتقالي للعلاقات العربية. ذلك أنه مع افتراض حدوثه في لحظة تاريخيّة ما، فإن استمراره سوف يحرّك كلّ القوى المعادية للعرب اقليمياً ودولياً، وسوف تستشعر هذه القوى النتائج المترتّبة على استمراره وستعمل على زعزعة استقراره، وهو ما يقود إمّا الى انهيار هذا التنسيق، وإمّا الى تطوّره الى درجة أعلى من التوحيد العربي أي الانتقال الى المشهد الثالث (الانتقال من الكونفدرالية الى الفدرالية في التجربة الامريكية).

وفيما يتعلق بشكل التجمّعات الاقليمية، فمن الأرجح أيضاً أن تكون شكلاً انتقالياً، ذلك أن القوى المعادية نفسها سوف تعمل على غرس بذور الشك والريبة بين التجمّعات العربية،

ومن المحتمل أن تكون التوجّهات والتحالفات السياسية لهذه التجمعات متباينة، الأمر الذي يجعل علاقاتها امتداداً ـ بقدر ـ لعلاقات القوى الكبرى، هذا مع الاقرار بالطبع بأنه كلما قلّ عدد الوحدات في أي نظام اقليمي يقلّ عدد النزاعات والصراعات، وتالياً فرص التغلغل الدولي.

ومع محدودية الآثار المترتبة على هذا المشهد في إطار الوضع العربي العام، فإنه يبدو حلقة ضروريّة في مسيرة التطوّر العربي لأنه لا يمكن القفز مباشرة من حالة التجزئة الى حالة الوحدة الاتحادية، ولأنه توجد مبرّرات وظروف موضوعيّة تدفع الى التوجه اليه. من هذه الظروف حركة التصنيع في عدد من البلاد العربية والتي تحتاج إلى سوق أكبر لتصريف المنتوجات، أو إلى مزيد من الاستثمار لأغراض البحث والتطوير، وبسبب القيود التي تفرضها الدول الصناعية المتقدّمة في التعامل، وبسبب ازدياد حركة انتقال عناصر الانتاج من عمالة ورؤوس أموال، وبسبب سيولة انتقال المعلومات والاتصال (سفر، صحف، اذاعة، تليفزيون). وعلى سبيل المثال، فإن مجلس التعاون الخليجي لا يوفّر مساحة السوق اللازمة لعدد من الصناعات الموجودة في الخليج، ودخول اسبانيا والبرتغال الى السوق المشتركة يضع ضغوطاً على بلاد المغرب العربي، وحركات اليمين الأوروبي ضد الجاليات المغربية تدفع بأعداد منها إلى العودة. هذه التطوّرات تخلق مصالح مشتركة في مزيد من الاعتماد المتبادل بين البلاد العربية في إطار من التنسيق الشامل أو التجمّعات الاقليمية.

والحكم على هذا المشهد بأنه انتقالي، لا يقصد به حكم سلبي، ولا يقصد به أنه محكوم عليه سلفاً بالفشل، بل إنه يمكنه البقاء والاستمرار لعقود متّصلة من الزمان، بل ربّما في سياق اقليمي ودولي مغاير، قد يستمرّ لمدة أطول خصوصاً إذا نشأت التجمعات الاقليمية في سياق تنسيق جماعي عربي.

يترتّب على هذا المشهد عدد من النتائج، منها احتمال بروز نوع من تقسيم العمل العربي بحيث تتركّز الصناعات في المواقع التي توفّر لها أفضل بيئة ممكنة، فتكون البروكيميائيات مثلاً في السعودية والخليج والمغرب، وصناعة السلاح في مصر، وصناعة النسيج في مصر والسودان، والصناعات الالكترونية في الأردن ولبنان، وصناعة السياحة والخدمات في مصر ولبنان والبحرين والأردن، والزراعة في السودان والعراق والمغرب. وتظهر أيضاً امكانية التكامل الأفقي وتقسيم العمل في إطار الصناعة نفسها. وكذلك امكانية تدعيم العلاقات مع الدول الصناعية الجديدة في العالم الثالث وشرق اوروبا، وبداية تبلور علاقات اعتماد متبادل معها، وازدياد تأثير النظام العربي في النظم الاقليمية الأخرى في العالم الثالث.

ويترتّب على هذا المشهد أيضاً أن تقوم العلاقات العربية، إضافة الى المقومات الأخرى المشتركة، على أساس وجود مصالح مشتركة ينبني على أساسها اعتماد متبادل بين الأقطار العربية. وليس في هذا التطور انتقاص من الفكرة القومية، لكن فحواه أن تلك العلاقات لا تؤسّس فقط على وجود علاقات ثقافية وقومية خاصة بين هذه البلاد، ولكن لوجود احتياجات ومصالح مشتركة يمكن تطويرها أيضاً. وإذا كانت الاحتياجات والمصالح المشتركة هي الظرف

الموضوعي للعملية التكامليّة، فإن وجود العلاقات القومية يعطيها دعمها وزخمها السياسي والمشاعري.

إحدى المسائل الحاسمة التي سوف تؤثّر كثيراً على مستقبل هذا المشهد، هي مدى تأثره بالاعتبارات السياسية العربية وتقلّباتها، ويتطلّب ذلك التدقيق في اختيار المجال الذي يتمّ فيه البدء بعملية التنسيق العام. كما يتطلّب تطوير إجراءات وقواعد مؤسسية وقانونية لتحقيق التوازن بين الكيف والكم في العلاقات العربية؛ فليس وارداً أن تقبل كلّ البلاد العربية مثلاً قاعدة أن يكون لكل منها صوت واحد، وبالتالي تضع البلاد الكبيرة والغنية نفسها تحت رحمة الآخرين. وفي الوقت نفسه، فإن البلاد الصغيرة والأقل عدداً، لن تقبل أن يتحكم بمصائرها عدد محدود من البلاد الكبيرة.

وفي الشكلين اللذين يتخذهما هذا المشهد (التنسيق الجماعي العربي والتجمعات الاقليميّة) من المتصوّر أن يكون للعرب فرصة الأخذ بالمبادرة إزاء النظام العالمي. ويكون ذلك محكوماً بمدى التعاون العربي وحجمه. ففي إطار التنسيق العام، يكون ذلك مرتبطاً بالمجال الذي يتمّ فيه التنسيق ومدى تحقّق هذا التنسيق. وفي إطار التجمّع الاقليمي يكون مرتبطاً بطبيعة التوجّه السياسي لهذا التجمّع وعلاقته بالتجمعات الأخرى، وبمدى التنسيق القائم بينها في المواقف، إزاء النظام العالمي وقضاياه. لذلك ففي هذا المشهد، من الأرجح أن يبقى النظام العالمي ودول الجوار المصدر الرئيسي للتفاعلات والمبادرات.

إن نجاح هذا المشهد، إذاً، يرتبط بدرجة التضامن بين التجمّعات العربية؛ وبقدرتها على عدم استعداء القوى الخارجيّة عليها وبالذات في المراحل الأولى، وبما لا يجعلها تتحالف ضد الوليد العربي؛ وبقدرتها على مقاومة عمليات الاختراق الخارجي وغرس أسباب النزاع بين الأطراف العربية. ولم نتوسّع كثيراً في السياسات المرتبطة بهذا المشهد، باعتبار أن السياسات الواردة في مشهد الوحدة العربية لا بد أن تجد جذورها، وأن تبدأ في الواقع في إطار مشهد التنسيق والتعاون.

## ٤ ـ مشهد الوحدة العربية

ويقودنا ذلك إلى المشهد المستقبلي الثالث، وهو الدولة العربية الاتحادية. وفي هذا المشهد تثار العلاقة مع النظام العالمي على الفور.

نحن ننطلق هنا من أن الدول الكبرى والعظمى لن ترحب ـ على الأرجح ـ بقيام هذه الدولة. ولا يعني هذا أن عدم الترحيب سيكون للأسباب نفسها أو بدرجة الحدّة نفسها. ولكن هذه الدول لا ترغب في ظهور دولة كبيرة مقتدرة، ذات امكانات وموارد واسعة في هذه المنطقة. لذلك فإن قيام هذه الدولة لا بدّ أن يرتبط بتوازن عالمي، يكون من شأنه إمكانية قيامها واستمرارها. إن شروط قيام هذه الدولة وتوطيد أركانها في المرحلة الأولى، ترتبط بعملية إدارة العلاقات الدولية بين العرب والعالم بما يسمح بتحقّق ذلك. وهو يتطلب ما يلي:

ـ أن تكون الأقطار العربية الرئيسية (مصر وسوريا والعراق والسعوديّة والجزائر) على اتفاق حول المسيرة التوحيدية، ليس على مستوى المبادىء والأهداف العامة فقط، ولكن على مستوى الخطوات والسياسات والممارسات أيضاً (تجربة الوحدة عام ١٩٥٨ والعلاقة بين عبد الناصر والبعث).

ـ البنية التحتية والسماح لها بالتطوّر والنضوج، وأن تكون الأشكال السياسيّة والمؤسسيّة تعبيراً عن ذلك وليس فرضا فوقيا على واقعها. ذلك أن تنامي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البلاد العربية في كلّ أشكالها (تجارة ـ استثمار ـ ودائع ـ انتقال بشر ـ تنسيق برامج تعليميّة ـ تبادل أساتذة وطلاّب ـ تبادل برامج إذاعيّة وتليفزيونية وبرامج مشتركة ـ بناء الطرق. . .) يمثل البنية التحتية لدولة الوحدة. وفحوى ذلك أن دولة الوحدة لا تتحقق بقرار يصدر عن اجتماع أو مؤتمر، ولكنها نتاج تطوّر تاريخي ومسيرة تفاعل، ولا يمكن الانتقال اليها فجأة دون المرور بالمشهد الثاني.

ـ إن تحقّق دولة الوحدة يرتبط بوجود موقف دولي يتسم بعدم هيمنة قوّة دوليّة واحدة على النظام العالمي، أو عدم اتّساع الهوّة بينها وبين القوى الأخرى. وكلّما استطاعت قوّة واحدة الإمساك بزمام النظام العالمي، كلّما أصبحت امكانية الوحدة أقلّ. والعكس صحيح، فإن تعدّد القوى الدولية والتشابك في مصالحها والتوازن بينها، ذلك كله يمكن أن يؤدّي الى تحييد قدرتها على التدخل المباشر للحيلولة دون قيام الدولة الاتحادية العربية. وكلمّا اتّسعت دائرة العلاقات والمصالح والاعتماد المتبادل، بين العرب وتلك القوى الدولية، كلمّا صار ذلك ممكناً. يرتبط بذلك إشاعة جو من المرونة والوفاق في النظام الدولي، ذلك أنه كلمّا ازداد التوتّر بين العملاقين وازدادات حدّة الحرب الباردة بينهما، كلمّا قلّت فرصة حريّة الحركة للحلفاء على الجانبين.

وقد يرى البعض أن هيمنة طرف واحد على النظام العالمي لا تعني بالضرورة إعاقة إمكانيّة العملية التوحيدية. ويستند هذا البعض إلى أن جامعة الدول العربية تمّ قيامها في إطار سيادة النفوذ الانكليزي (والغربي) على أغلب الحكومات العربية التي اشتركت فيها، وأن هناك نماذج توحيديّة تمّت في إطار الهيمنة (ماليزيا ـ اتحاد روديسيا ـ ونيوزيلندة ـ مشروع اتحاد امارات الجنوب العربي). أضف إلى ذلك أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية نشأت بدعم سياسي واقتصادي في الفترة التي تلت الحرب الكبرى، وهذا هو ما حدث أيضاً بالنسبة إلى اليابان ولدول جنوب شرق آسيا. وقد لا تعارض الدولة المهيمنة شكلاً من أشكال التنسيق الوظيفي، أو نوعاً من التجمّع الاقليمي بين ظنم مؤيّدة وحليفة لها، لكن من الأرجح أن تعارض قيام وحدة اتحادية عربية حتى في إطار التحالف السياسي معها، ذلك أنه يتعارض مباشرة مع مصالحها في اسرائيل وايران، كما أنه يؤثر على مصالحها سلباً في المنطقة مع تبلور إرادة عربيّة مشتركة.

إن ادراك تلك الحقيقة ربّما يقود النخب العربية الحاكمة الى النظر الى النظام العالمي من هذا المنظور. فمن مصلحة العرب القوميّة تدعيم استقلاليّة القرار الاوروبي والقرار الياباني، ومن مصلحتهم أن تنجح سياسة التحديثات الأربعة في الصين، وأن تتنامى السياسات

الاصلاحية في الاتحاد السوفياتي، وأن تتأكد أدوار بعض الدول الصناعية الجديدة ذات الأسس المستقلة للتنمية، مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والهند وباكستان. ويمثل هذه التطوّرات فقط تتبلور الفرصة التاريخية أمام شعوب العالم النامي. وفي هذا السياق، فإن العلاقة مع الاتحاد السوفياتي تتخذ خصوصيّة متميّزة، ذلك أنه من الأرجح أن يستمرّ النظام العالمي ثنائي القطبية في مرحلة الاستشراف. لذلك، فإن المصلحة العربية تتطلّب أن يكون هناك نوع من (التكافؤ) أو (التوازي) بين الدولتين الكبريين على المستوى الاستراتيجي، وأن تتعدد الأقطاب على المستويين السياسي والاقتصادي. ويترتب على ذلك أن للعرب مصلحة أكيدة في تطوير العلاقات مع أوروبا الغربية واليابان والصين. وبقيام الدولة الاتحادية فإن علاقة الوطن العربي بالنظام العالمي تتغير كيفياً، ولا يعود مجرّد مستقبل لتفاعلات مصدرها الخارج، بل يصبح مرسلاً لهذه التفاعلات أيضاً بشكل منتظم ومستمرّ.

في هذا السياق، ليس من المتوقّع أن يكون للعالم الثالث دور كبير في دعم المسيرة العربية. فدول هذا العالم، علاوة على أنها لم تعد تمثّل مجموعة متجانسة اقتصادياً أو سياسياً أو استراتيجياً، وأنها تشهد عديداً من صنوف النزاعات الداخلية، فإنها على أبواب أزمات وتقلّصات سياسيّة واقتصادية واجتماعية حادة، من مظاهرها عدم الاستقرار السياسي وبروز الحركات الاثنية والسلالية وانبعاث الولاءات الأولية. وبينما لا يكون للعامل الثالث تأثير كبير على مسيرة الوطن العربي، فإن دولة الوحدة سيكون لها أثرها عليه من حيث تنشيط هذا التجمع.

## ٥ ـ أسس النهضة المنشودة وملامحها

إذا كان مستقبل وحدات النظام العـالمي يكون بموقعها من الثورة العلميّة والتكنولوجية وبقدرتها على الدخول في علاقات مشاركة متكافئة واعتماد متبادل مع الدول الصناعية المتقدّمة، فإن المشهد الوحيد الذي يتيح إمكانية ذلك هو الوحدة الاتحادية العربية، بما تمثّله من تجمّع كبير لرؤوس الأموال اللازمة للبحث والتطوير والسوق والخبرات.

نحن نقول بأن المستقبل اختيار إنساني وبشري، وأنه لا توجد حتميات مفروضة خارج سياق التاريخ، وأن البشر يصنعون غدهم بما يتخذون اليوم من اختيارات وقرارات، وأن الفارق بين شعب وآخر، أو أمة وأخرى، هو في قدرة نخبتها السياسية على استخلاص عبر الماضي ودروسه وتحديد أسس النهضة المنشودة وملامحها في سياق المعطيات الدوليّة القائمة والمستقبلة.

أول هذه الدروس، هو أن هناك مسافة كبيرة بين الواقع والمرغوب، بين القائم والمنشود، وأن هذه المسافة لا يمكن القفز عليها مرة واحدة، ولا يمكن الغاؤها بقرار من قائد أو زعيم، وإنّما ينبغي العمل على عبورها بخلق الظروف المؤدية إلى ذلك.

وثانيها، ان التغيير لا يحدث بالرغبات والأماني والأحـلام، ولا بفعل المثاليات

والمبادىء النبيلة وحسب، ولكن يكون بالحساب الدقيق لعناصر القوّة والضعف لدينا ولدى الآخرين، وأن التهوين من شأن الخصوم هو أقصر الطرق الى الهزيمة.

وثالثها، ان التغيير الموضوعي يكون ببناء علاقات وتفاعلات ومؤسسات، وبوجود قوى اجتماعية ذات مصالح عينية مباشرة في الحفاظ على واقع ما. ولا يضير الفكر القومي أن يكون ما يجمع البلاد العربية هو المصلحة، وأن الروابط الثقافية والحضارية تدعمها مصالح مادية، ولا يضيره أن نتحدّث صراحة عن مخاوف وشكوك بين بعض فئات أبناء الأمة الواحدة، وأن نخاطب تلك المخاوف ونتعامل معها صراحة، ونجد الوسائل للتغلب عليها والتقليل منها.

ورابعها، محورية دور النخبة السياسية ـ وليس الزعيم الفرد ـ فالأخير يستطيع أن يوجد زخماً جماهيرياً هائلاً، ويستطيع أن يعطي شحنة عاطفية ووجدانية لا حدود لها، ولكنه دون نخبة ترتبط به، لها أصولها وقواعدها وجذورها وتنظيماتها. فإن الاستمرار يكون نوعاً من المقامرة والضرب في المجهول. يرتبط بذلك أن تلك النخبة هي القادرة على أن تكون حلقة الوصل مع الجماهير، وأن تقود تنظيماتها، ومن دون ذلك الدور تبقى الجماهير شراذم وافراداً مبعثرين دون فعاليّة أو تأثير.

وخامساً، ان نجاح هذه النخبة في تحقيق دورها يرتبط بقدرتها على خلق نوع من الاجماع أو الاتفاق العام على الحدّ الأدنى الذي يمكن البدء منه، ثم في قدرتها على التوسيع تدريجياً من حدود هذا الاتفاق.

إن الوطن العربي اليوم يبدو محاصراً من الخارج ومن الداخل. من الخارج بفعل القوى الاقليمية والدولية التي تسعى لاختراقه، ومن الداخل بفعل التقلّصات الاجتماعية والسلالية والدينية التي تعيد تشكيل أوضاعه وعلاقاته، ولا مناص من التغيير. والسؤال هو: هل يأتي هذا التغيير في شكل انفجارات عنيفة غير موقوتة، وغير محسوبة من حيث التداعيات والآثار؟ أم يكون في إطار التحوّل الى مستقبل أفضل، لدينا قدر من التأثير على مساره؟

والتحوّلات التاريخيّة عادة ما تتضمّن تفاعلاً بين مطلب فكري يدعو إليه بعض الناس الذين يكونون في العادة من المثقفين والمفكرين، وحاجة موضوعية الى هذا التغيير بفعل تفاعلات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفرصة تاريخيّة تسمح بها توازنات السياسة الاقليميّة والدوليّة.

وواسطة العقد التي تربط بين هذه المتغيرات الثلاثة: المطلب، والحاجة والفرصة، هي الإرادة السياسيّة ونشوء «إمارة الجهاد».

# المراجع

## ١ ـ العربية

### كتب


ابراهيم، سعد الدين. **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

ـــ [وآخرون]. **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

ـــ. **مصر والعروبة وثورة يوليو**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي، ٣)

أحمد، أحمد يوسف. **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

**انتخابات الكنيست الحادي عشر، ١٩٨٤: الأبعاد الاجتماعية والسياسية**. اعداد سمير جبور. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥. (سلسلة الدراسات، ٧١)

بشارة، عبد الله. **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أم عقبة في طريق الوحدة العربية**. عمان: منتدى الفكر العربي، [١٩٨٥]. (سلسلة الحوارات العربية، ٥)

بلاسكوف، آفي. **الدولة الفلسطينية: فحص الخيارات**. ترجمة أحمد العلمي. القدس: جمعية الدراسات العربية، [د. ت.].

البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٢**. واشنطن العاصمة: البنك، ١٩٨٢.

ـــ. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٣**. واشنطن العاصمة: البنك، ١٩٨٣.

ـــ. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥**. واشنطن العاصمة: البنك، ١٩٨٥.

ـــــ. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٦**. واشنطن العاصمة: البنك، ١٩٨٦.
بيريز، شيمون [وآخرون]. **الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠**. قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر، ١٩٨٦.
البيطار، نديم. **من التجزئة إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.
**التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**. اشراف السيد يسين. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦.
**التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٧.
جامعة الدول العربية. الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥**. تحرير صندوق النقد العربي. دبي: الصندوق، ١٩٨٥.
ـــــ. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦**. تحرير صندوق النقد العربي. دبي: الصندوق، ١٩٨٦.
حتي، ناصيف يوسف. **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم)
حرب، أسامة الغزالي. **مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم)
حسين، محمد بكر. **الاتحاد الفيدرالي بين النظرية والتطبيق**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٧.
سعد الدين، ابراهيم [وآخرون]. **التنمية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر].
ـــــ. **صور المستقبل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.
سعيد، عبدالمنعم. **الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة الثقافة القومية، ٥)
ـــــ. **العرب ودول الجوار الجغرافي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم)
ـــــ. **العرب ومستقبل النظام العالمي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم)
سعيد، عدلي حسن. **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)
شقير، محمد لبيب. **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. ٢ ج.

**شهاب، مفيد محمود. جامعة الدول العربية: ميثاقها وانجازاتها.** القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

عبد السلام، محمد أنور. **التجربة الاتحادية الأمريكية وقيمتها للوحدة العربية.** القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٤.

كامل، محمود. **الإسلام والعروبة: تحليل لعوامل الوحدة بين عشرين دولة عربية.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.

ماكنمارا، روبرت. **جوهر الأمن.** ترجمة يونس شاهين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.

**مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر].

**مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي: وثيقة الاطار العام.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (غير منشور)

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية.** ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. ط ٥. ١٩٨٦.

النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

هلال، علي الدين. **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم.** عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦.

ــــ. **مشروعات الدولة الفلسطينية.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨.

هويدي، أمين. **أحاديث في الأمن العربي.** بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠.

ــــ. **الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

ــــ. **الأمن العربي المستباح.** القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٣.

ــــ. **في السياسة والأمن.** بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢.

ــــ. **لعبة الأمم في الشرق الأوسط: نحن وأمريكا واسرائيل.** القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤.

**دوريات**

**آفاق عربية:** العدد ٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥.

ابراهيم، سعد الدين. «مستقبل الوطن العربي بين الممكن والمحتمل.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٠، العدد ٧٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤.
**الأهرام الاقتصادي**: ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤.
الجبالي، عبد الفتاح. «خطوط أنابيب النفط الجديد ومستقبل قناة السويس.» **الأهرام**: ١٩٨٥/٥/٢٤.
«حرب الخليج تغير الجغرافيا النفطية.» **البترول والغاز العربي**: آب/ أغسطس ١٩٨٥.
**الحوادث**: ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥.
الخولي، لطفي. «قصة الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني بالوثائق.» **الأهرام**: ١٩٨٥/٣/١٩.
ـــــ. «مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي واحتمالاته المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.
شاندرا، سايتش. «حركة عدم الانحياز: آفاق المستقبل.» **ملف المستقبلات العربية البديلة**: العدد ١٧، تموز/ يوليو ١٩٨٢.
الشيخ، سليمان. «المياه العربية وصراع الوجود.» **العربي**: العدد ٣١٨، أيار/ مايو ١٩٨٥.
صبحي، مجدي. «حرب الخليج تدفع نحو التعاون.» **الأهرام**: ١٩٨٥/٥/١٥.
عبد اللطيف، أبو الفتوح. «الثروة السمكية: مجال للدراسة والعمل الجماعي.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٨، حزيران/ يونيو ١٩٨١.
علي، خالد تحسين. «الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك.» **شؤون عربية**: العدد ٣٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤.
علي، محمد اسماعيل. «فكرة الاقليمية في جامعة الدول العربية وعلاقتها بالوحدة العربية.» **المجلة المصرية للقانون الدولي**: مج ٣٥، ١٩٧٩.
عودة، جهاد. «نظرية الأمن القومي العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٧٨، آب/ أغسطس ١٩٨٥.
عودة، عبد الملك. «التعاون العربي الافريقي: الواقع والمستقبل.» **شؤون عربية**: العدد ٣٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٤.
فراج، عز الدين. «متى نتجه إلى البحار بحثاً عن غذاء آخر؟» **العربي**: العدد ٣٠٦، أيار/ مايو ١٩٨٤.
فرسخ، عوني. «الفكر الامبريالي ومخطط التفتيت.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٨، نيسان/ أبريل ١٩٨٢.
«مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي.» (محور). **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.
مسلّم، طلعت. «الميزان العسكري في الصراع العربي ـ الاسرائيلي.» **المنار**: السنة ١، العدد ١٠، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥.
المشّاط، عبدالمنعم. «نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٥٤، آب/أغسطس ١٩٨٣.

ـــــ. «الوطن العربي والعالم الثالث في العقد القادم.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٠، العدد ٧٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤.

مطر، جميل. «النزاعات العربية: خصائصها.. وخصوصيتها.» **الأهرام**: ١٩٨٦/١٢/٢.

«ملف: الأمن القومي العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٣٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤.

المنجرة، مهدي. «مستقبل المنظمات الدولية: وسائل اعادة تنشيطها.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧.

الموافي، عبد الحميد. «النزاع بين شطري اليمن ومؤتمر الجامعة العربية بالكويت.» **السياسة الدولية**: السنة ١٥، العدد ٥٦، نيسان/ أبريل ١٩٧٩.

**النشرة الاقتصادية** (البنك الأهلي المصري): السنة ٣٦، العدد ٣، ١٩٨٣.

هلال، علي الدين. «الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول.» **شؤون عربية**: العدد ٣٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤.

ـــــ. «ثورة المعلومات والاتصالات.» **الدوحة**: العدد ٩٩، آذار/ مارس ١٩٨٤.

هويدي، أمين. «صراع القوى الخارجية ضد مشروعنا: الأسباب وأسلوب المواجهة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ٢٤، شباط/ فبراير ١٩٨١.

**اليوم السابع**: ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٦.

**ندوات، مؤتمرات**

**التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها.** أعمال الندوة التي نظمها منتدى الفكر العربي حول التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها. عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦. (سلسلة الحوارات العربية، ٦)

**جامعة الدول العربية: الواقع والطموح.** ندوة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

سعد الدين، ابراهيم، محمد السيد سليم ووليد خدوري. **كيف يصنع القرار في الوطن العربي: أبحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (مكتبة المستقبلات العربية البديلة، عملية صنع القرار العربي، ٢)

**العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة.** ندوة. تحرير هشام شرابي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

مركز البحوث والدراسات السياسية. **مؤتمر البحوث السياسية**، ١، القاهرة، ١٩٨٧.

ندوة التوقعات المستقبلية للحرب العراقية ـ الايرانية، القاهرة، ٢٥ ـ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦. نظمها قسم العلوم السياسية في جامعة القاهرة وقسم العلوم السياسية ومجلة العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت.

## ٢ - الأجنبية

**Books**

*Arms Control: Readings from Scientific American.* San Francisco: W. H. Freeman and Co., 1973.

Bell, Daniel (ed.). *Toward the Year 2000: Work in Progress.* Boston: Houghton Mifflin, 1968.

Brezinski, Zbigniew. *Between Two Ages: America's Role in the Technetronic Era.* New York: Penguin Books, 1970.

Cline, Ray S. *World Power Assessment 1977: A Calculus of Strategic Drift.* Boulder, Colo.: Westview Press; Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 1977.

Commission of the European Communities. *The EEC's Trade Relations with the Developing Countries.* Brussels: The Commision, 1985.

———. *The European Community and the Gulf Cooperation Council.* Brussels: The Commission, 1985.

Cordesman, Anthony H. *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf and Trends in the Arab-Israeli Military Balance.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1984.

Deagle, Edwin A. «The Future of the International Oil Market.» (A Report Prepared for the Study Group on Energy and the World Economy Group of Thirty, 1983).

Derbey, Régis. *Les Empires contre l'Europe.* Paris: Gallimard, 1985.

Dessouki, Ali E. Hillal [et al] (eds.). *International Political Relations in the Arab World, 1973-1982.* Tokyo: Institute of Developing Economics, 1953. (Joint Research Program Series, no. 39)

*Encyclopaedia Britanica.*

*Encyclopedia of the Social Sciences.*

*The European Community and the Energy Problem.* Luxembourg: European Communities, 1983.

*The European Community and the Mediterranean.* Luxembourg: European Communities, 1985.

Fann, K.T. and Donald C. Hodges (eds.). *Readings in U.S. Imperialism.* Boston: P. Sargent, 1971.

Ferris, Wayne H. *The Power Capabilities of Nation States: International Conflict and War.* Lexington, Mass.: Lexington Books, 1973.

Frank, Andre Gunder. *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil.* New York: Monthly Review Press, 1969.

Freeman, Christopher and Marie Jahoda (eds.). *World Futures: The Great*

*Debate.* London: Martin Robertson, 1978.

Friedrick, Carl S. and S.E. Harris (eds.). *Policy Poling.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958.

Greenstein, Fred I. and Nelson Polsby (eds.). *Handbook of Political Science: International Politics.* Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1975.

Guetzkow, Harold Steere and Joseph J. Valades. *Simulated International Processes: Theories and Research in Global Modelling.* Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1981.

Handen, Roger D. *Beyond the North - South Stalemate.* New York : McGraw - Hill, 1979.

Hanrieder, Wolfram F. (ed.). *The United States and Western Europe.* Cambridge, Mass.: Winthrop, 1976.

Heller, Mark Allen. *A Palestinian State: The Implications for Israel.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983.

Hodges, Michael and William Wallace (eds.). *Economic Divergence in the European Community.* London: Allen and Unwin, 1981.

Holsti, Ole R. and James Roseneau. *American Leadership in World Affairs: Vietnam and the Breakdown of Consensus.* London: Allen and Unwin, 1984.

Hudson, Michael C. (ed.). *Approaches to the Arab - Israeli Conflict.* Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, 1984.

International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1985-1986*. London: IISS, 1985.

———. *Strategic Survey, 1983-1984.* London: IISS, 1984.

International Monetary Fund [IMF], *The Direction of Trade Statistics Yearbook, 1982.* Washington, D.C.: IMF, 1982.

———. *The Direction of Trade Statistics Yearbook, 1985.* Washington, D.C.: IMF, 1985.

Jabber, Paul. *A Nuclear Middle East: Infrastructure, Likely Postures and Prospects for Strategic Stability.* Los Angeles: Center for Arms Control and International Security, 1977.

Jones, R.V. *Future Conflict and New Technology.* Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1981.

Kahn, Herman and Anthony J. Wiener. *The Year 2000: A Framework for Speculation on the Next Thirty Three Years.* London: Macmillan, 1969.

Kaplan, Morton A. *System and Process in International Politics.* New York: John Wiley, 1957.

Kegley, Charles W. and Eugene R. Wilkopf. *World Politics: Trend and Transformation.* New York: St. Martin's Press, 1981.

Keohane, Robert O. and Joseph S. Nye. *Power and Interdependence: World Politics in Transition.* Boston: Little, Brown, 1977.

Kerr, Malcolm H. and El-Sayed Yassin (eds.). *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order.* Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1982.

Knorr, Klaus Eugen and Sidney Verba (eds.). *The International System: Theoretical Essays.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1961.

Kuniholm, Bruce R. *The Origins of the Cold War in the Near East: Great Power Conflict and Diplomacy in Iran, Turkey and Greece.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1980.

Leitenberg, Malton and Gabriel Sheffer (eds.). *Great Power Intervention in the Middle East.* New York: Pergamon Press, 1977.

McClelland, Charles A. *Theory and International System.* New York: Macmillan, 1966.

Marantz,Paul and Blama S.Steinberg(eds.). *Superpowers Involvement in the Middle East: Dynamics of Foreign Policy.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1985.

Meyers, Kenneth (ed.) .*NATO:The Next Thirty Years.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1980.

Minc, Alain. *Le Syndrome finlandais.* Paris: Seuil, 1986.

Modelski, George A. (ed.). *Transnational Corporations and World Order.* San Francisco: W.H. Freeman and Co., 1979.

Naff, Thomas and Ruth C. Matson (eds.). *Water in the Middle East: Conflict or Cooperation?* Boulder, Colo.: Westview Press, 1984.

Novik, Nimrod and Joyce Starr (eds.). *Challenges in the Middle East: Regional Dynamics and Western Security.* New York: Praeger, 1981.

Ottaway, Marina. *Soviet and American Influence in the Horn of Africa.* New York: Praeger, 1982.

Pirages, Dennis. *The New Context of International Relations: Global Eco-Politics.* North Scituate, Mass.:Duxbury Press, 1978.

Pridham, B.R. (ed.). *The Arab Gulf and the West.* London: Croom Helm, 1985.

Richardson, Lewis Fry. *Arms and Insecurity: A Mathematical Study of the Causes and Origins of War.* Edited by Nicolas Rashevsky and Ernesto Trucco. Pittsburgh: Boxwood Press, 1960.

———. *Statistics of Deadly Quarrels.* Edited by Quincy Wright and C.C. Lienan. Pittsburgh: Boxwood Press, 1960.

Rosecrance, Richard N. *Action and Reaction in World Politics: International Systems in Perspective.* Boston: Little, Brown, 1963.

Russett, Bruce M. and Harvey Starr. *World Politics: The Menu for Choice.* San Francisco: W.H. Freeman and Co., 1981.

Safran, Nadav. *Israel: The Embattled Ally.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978.

Sawyer, Herbert. *Soviet Perceptions of the Oil Factor in U.S. Foreign Policy: The Middle East Gulf Region.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1983.
Schwartz, Brita [et al.].*Methods in Future Studies: Problems and Applications.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1982.

*SIPRI Yearbook, 1980.*

Spero, Joan Edelman. *The Politics of International Economic Relations.* New York: St. Martin's Press, 1981.
Toffler, Alvin. *The Third Wave.* London: Collins, 1980.
*Turkey 1983 Almanac.* [Turkey]: Turkish Daily News Publications, 1983.
*The Unfinished Business to the Peace Process in the Middle East.* Report of a Study Mission to Israel, Egypt, Jordan, Saudi Arabia, Lebanon, Syria, France and England, 6-20 November 1982, under the Auspices of the Sub-Committee on Europe and the Middle East, Committee on Foreign Affairs, House of Representatives. Washington, D.C.: U.S. Government, 1983.
*U.S. Policy for the Middle East in the 1980's.* Washington, D.C.: AEI, 1982.
Waltz, Kenneth N. *Man, the State and War.* New York: Columbia University Press, 1959.
World Bank. *World Development Report, 1986.* Washington, D.C.: The Bank, 1986.
———. *World Development Report, 1987.* Washington, D.C.: The Bank, 1987.
Wright, Quincy. *Problems of Stability and Progress in International Relations.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1954.
Yodfat, Aryeh. *The Soviet Union and the Arabian Peninsula: Soviet Policy towards the Persian Gulf and Arabia.* London: Croom Helm, 1983.
Yorke, Valérie and Louis Turner. *European Interests and Gulf Oil.* England: Gower Publishing Co., 1986.

**Periodicals**

Adelman, Kenneth. «Japan's Security Dilemma: An American View.» *Survival:* vol. 23, no. 2, March-April 1981.
Amara, Roy. «The Future Field: Which Direction Now?» *The Futurist:* vol. 15, no. 3, June 1981.
Braillard, Philippe and Pierre de Senarclens. «The International System: Limits to Forecasting.» *Futures:* vol. 12, no. 6, December 1980.
Brezinski, Zbigniew. «East Asia and Global Secutiry: Implications for Japan.» *Journal of International Affairs:* vol. 37, no. 1, Summer 1983.
Brown, Lester. «Redefining National Security.» *Development Forum:* November - December 1977.

Buis, Georges. «Méditerranée: Un lac de paix.» *Le Monde diplomatique:* mars 1976.

Bull, Hedley. «European Self-Reliance and the Reform to NATO.» *Foreign Affairs:* vol. 61, no. 4, Spring 1983.

Caporaso, James A. «Dependence, Dependency and Power in the Global System: A Structural and Behavioral Analysis.» *International Organization:* vol. 32, no. 1, Winter 1978.

Cole, Sam. «World Models: Their Progress and Applicability.» *Futures:* vol. 6, no. 3, June 1974.

Commeau-Rufin, Irène. «Les Singularités de la démographie soviétique.» *Politique étrangère:* no. 3, automne 1985.

Dankert, Pieter. «Europe Together, America Apart.» *Foreign Policy:* no. 53, Winter 1983-1984.

*Economist:* 28 November 1987.

*Facts on File:* 4138, no. 1943, 4 February 1978.

Fontaine, André. «La Dérivée des continents.» *Le Monde:* 4/2/1984.

Galtung, Johan. «A Structural Theory of Imperialism.» *Journal of Peace Research:* vol. 8, no. 2, Autumn 1971.

German, F. Clifford. «A Tentative Evaluation of World Power.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 4, no. 1, 1960.

Gnesotto, Nicole. «Union de l'Europe occidentale: La France, l'Europe, l'alliance.» *Défense nationale:* juin 1985.

Gray, Colin. «The Arms Race Phenomenon.» *World Politics:* vol. 24, October 1971.

«Japan Land of Rising Aerospace.» *Astronautics and Aeronautics:* September 1983.

«Japan's Arms Industry.» *Newsweek:* 9 January 1984.

*Journal of International Affairs:* vol. 31, no. 2, Fall-Winter 1977.

Jukes, G. «The Indian Ocean in Soviet Naval Policy.» *Adelphi Papers:* no. 87, May 1972.

Lage, Olivier de. «L'URSS amorce une percée diplomatique dans le Golfe.» *Le Monde diplomatique:* novembre 1985.

Lasswell, Harold D. «The Promise of World Order Modelling Movement.» *World Politics:* vol. 29, no. 3, April 1977.

Leifer, Michael. «Conflict and Regional Order in South East Asia.» *Adelphi Papers:* no. 162, Winter 1980.

Lellouche, Pierre. «Europe and Her Defense.» *Foreign Affairs:* vol. 59, no. 4, Spring 1981.

Louis, Jean Victor. «La Communauté et ses états membres dans les relations extérieures.» *Journal of European Integration:* vol. 6, nos. 2 - 3, Winter - Spring 1983.

McNaugher, Thomas L. «Arms and Allies on the Arabian Peninsula.» *Orbis:* vol. 28, no. 3, Fall 1984.

Momsi, Makoto. «The Energy Problem and Alliance Systems: Japan.» *Adelphi Papers:* no. 115, 1975.

Munro, John M. «Arabia's Need for Water.» *Middle East International:* no. 83, May 1978.

*New York Times:* 10/4/1986.

*Newsweek:* 16 April 1984.

*OAPEC Bulletin:* vol. 12, no. 1, January 1986.

Ramazani, R. K. «Iran: Burying the Hatchet.» *Foreign Policy:* no. 60, Fall 1985.

«Ronald Reagan's «Mr. Inside».» *Newsweek:* 12 March 1984.

Rubinstein, Alvin Z. «Perspectives on the Iran-Iraq War.» *Orbis:* vol. 29, no. 3, Fall 1985.

Ruchley, James. «The Reagan Coalition.» *Brookings Review:* Winter 1982.

Rumer, Borris. «Structural Imbalance in the Soviet Economy.» *Problems of Communism:* vol. 33, July-August 1984.

Rummel, Reinhardt. «On EC-GCC Cooporation.» *AUSSEN Politik:* vol. 37, no. 1, 1986.

Saaty, Thomas L. and Mohamad W. Khouja. «A Measure of World Influence.» *Journal of Peace Studies:* no. 2, 1976.

Shapiro, Sidney. «India-Number 2 in Reusable Beesters.» *Astronautics and Aeronautics:* April 1982.

Simon, Auam. «The Coming Weapons.» *Astronautics and Aeronautics:* November 1981.

Smith, Colin and Shyam Bhatia. «Stealing the Bomb for Pakistan.» *World Press Review:* 27 March 1980.

Sullivan, Scott. «The Decline of Europe.» *Newsweek:* 9 April 1984.

Taylor, Paul. «The European Communities as an Actor in International Society.» *Journal of European Integration:* vol. 6, no. 1, Fall 1982.

Tucker, Robert W. «The New Reagan Doctrine Rests on Misplaced Optimism.» *New York Times:* 9/4/1986.

Ward, Michael Von and Harold Steere Guetzkow. «Toward Integrated Global Models: From Economic Engineering to Social Science Modeling.» *Journal of Policy Modeling:* no. 3, 1979.

Wright, Robert and W. Ray Hook. «Forecasting the 80's-Space Systems.» *Astronautics and Aeronautics:* July-August 1981.

Yannopoulos, G.N. «The Second Enlargement of the EEC and the Trade Interests of the Developing Countries.» *Journal of Common Market Studies:* vol. 4, no. 2, Winter 1981.

**Symposiums**

Khader, Richard. *La Coopération Euro - Arabe: Actes du colloque.* Louvain-la-Neuve: CERMAC, 1983. 3 vols.
Symposium on Israel and U.S. - Israeli Relation, Centre for Hebraic Studies of Yarmouk University, Amman (Jordan), 12 - 14 January 1986.

# فهرس

(ث)



(ج)

(ح)



(خ)



(د)

(ض)



(ع)

# هذا الكتاب

ضمن مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» يحتل مستقبل العلاقة بين العرب والعالم أهمية مركزية، فالخيارات الحضارية العربية ستتحقق في عالم مترابط ومتواصل لا يفلت فيه أي حدث من شبكة علاقات جدلية متعددة، وهذا الكتاب عن «العرب والعالم» يعمل العقل ليستخلص خبرة الماضي وحقائق الحاضر ويحاول اختراق حجب الغد ليتعرف على ما يمكن أن يحمله من تحديات وآفاق ومخاطر.

هذا الكتاب هو ثمرة جهد جماعي يتناول الاطار التحليلي والمنهجي لادراك مستقبل علاقة العرب بالعالم، ويلقي الضوء على مستقبل مدخلات النظام العالمي وأنماط تفاعلاته وقضاياه، وهو يدرس جدلية الوحدة والصراع في النظام العربي، ومفهوم الأمن القومي ومستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وآفاق علاقة العرب بدول الجوار الجغرافي، ومستقبل علاقة العرب بالقوى الكبرى وبالجماعة الأوروبية وباليابان وبالصين وبالعالم الثالث، وفي ضوء ذلك يتشوف مستقبل العرب.

والكتاب هذا يعالج أكبر عدد من المتغيرات التي تؤثر في أحداث المستقبل، ويركز على الخيارات الأكثر قرباً إلى التحقق في السنوات المقبلة، وحرص فريق العمل على الانطلاق من أرض الواقع، وطرح احتمالات مختلفة، لأن مستقبل الأمم لا تصنعه حسن النيات. ولعل القارىء سيلاحظ مدى التحسب والتبصر الذي تمسك به فريق البحث، ودرجة المسؤولية العلمية التي التزم بها وهو ينظر إلى آفاق المستقبل.


مركز دراسات الوحدة العربية

بنابة «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي».
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣


الثمن: ...